

سلسة منشورات كتب ملتقى أهل الحديث

عشرة النساء

تأليف

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي

حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه

علي بن نايف الشحود

مكتبة المنارة. غزة

الطبعة الأولى

2008 م

مكتبة المدارسة - فلسطين - قطاع غزة
تلفون : ٢٧٣٦٥٩٨٤ ص. بـ : ١٥١

عِشْرَةُ النِّسَاءِ

لِإِمَامِ النِّسَائِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ

حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه
الباحث في القرآن والسنة
علي بن نايف الشحود

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَذَهَّبُوا بِعَصْبَنَ مَا أَئْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ وَعَاقِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرُهُوْ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (١٩) سورة النساء

((حقوق الطبع متاحة للمؤسسات العلمية والخيرية))

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة هامة

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فقد هيأ الله سبحانه وتعالى لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من يحفظها وينقيها من كل شائبة
الأصوات فيها من قبل الرواية ، مما لم يتوافر لبني قبلي بتاتاً .

ومن هؤلاء الحفاظ الأفذاذ الإمام أبو عبد الرحمن النسائي رحمه الله ، فقد جمع كتبنا عديدة في النساء
النبيوية وأهمها كتابه الكبير السنن الكبرى ، وقد اخترعه بعض طلابه بما يسمى المجتبي ، وليس هو
، بدليل حذف كتب كاملة منه تزيد على العشرين ، ومن الكتب التي احتوت عليها السنن الكبرى
(كتاب عشرة النساء) وهو الكتاب رقم ٥١ منها .

ويوجد في المجتبي قطعة من كتاب عشرة النساء وهو الكتاب ٣٧ - عشرة النساء
وقد حوى أربعة أبواب ليس إلا وهي :

١ - باب حُبِّ النِّسَاءِ. (١)

٢ - باب مَيْلِ الرَّجُلِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ. (٢)

٣ - باب حُبِّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَكْثَرٌ مِنْ بَعْضٍ. (٣)

٤ - باب الْغَيْرَةِ. (٤)

وهي تبدأ من الحديث رقم ٣٩٥٦ وتنتهي بالحديث رقم ٣٩٨٢ (نسخة المكتبة)
بينما في السنن الكبرى تزيد على المائة باب

=====

وسيكون حديثنا عن كتاب (عشرة النساء للنسائي) من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول -طبعات السنن الكبرى للنسائي

المبحث الثاني -طبعات كتاب عشرة النساء

المبحث الثالث - عملنا في هذا الكتاب

المبحث الرابع -ترجمة مختصرة للنسائي رحمه الله

المبحث الأول

طبعات السنن الكبرى للنسائي

الطبعة الأولى - طبع دار النشر : دار الكتب العلمية

مراجعة : د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسرامي حسن

بلد النشر : بيروت

س.النشر : ١٩٩١م-١٤١١هـ

عدد الأجزاء : ٦ - وعدد أحاديثها (١١٧٧٠) حديثا

وهي مدققة على عدة نسخ خطية ، وعليها تعليقات جيدة ، ولكنها غير مخرجة كاملة ، وتحتاج لتشكيل وشرح وينقصها بعض الكتب

والنسخة التي على النت ليس فيها تعليقات ولا تشكيل وفيها اخطاء مطبعية قليلة

الطبعة الثانية - طبعة مؤسسة الرسالة ، وعادة تكون طبعاً لهم متقدمة ومدققة على عدة نسخ خطية ،

وهذه النسخة عدد أحاديثها (١١٩٤٩) وفيها زيادة كتاب الموعظ والرقائق ، ولكنه لا

يوجد فيها كتاب إيمان الموجود في النسخة الأولى

فالنسخة الموجودة على النت فيها للتحفة والمحبتي ، ولكنها حالية من التعليق والتخرير والتشكيل ،

ولكنها نسخة مدققة بشكل لا بأس به ولا تخلو من الأخطاء المطبعية

وهناك طبعة ثالثة تحقيق حسن عبد المنعم شلي

المجلدات ١٢ مجلد

قدم له : عبد الله بن عبد الحسن التركي

أشرف عليه : شعيب الأرناؤوط

وهي نفس الطبعة السابقة ٢٠٠١ م ١٤٢١ هـ

وهي مشكلة إلى حد ما ، ومقارنة بين النسخ الخطية للكتاب ، وفيها شرح بعض الغريب بشكل

مقتضب

والمحقق قام بتخرير الأحاديث بشكل مختصر ،

الحالات على التخرير :

أولاً- لا يحكم على الأحاديث التي ليست في الصحيحين من حيث الصحة والحسن والضعف

، ولكنه كثيراً ما يحيل القارئ إلى الكتب التي قامت مؤسسة الرسالة بطبعها مثل صحيح ابن حبان

ومسند الإمام أحمد ومشكل الآثار للطحاوي ، يعني أنك لا تعرف حكم الحديث حتى ترجع لهذه

الكتب ، وكأنها دعاية لكتب مؤسسة الرسالة !!!

ثانياً- هناك حالات عديدة على التخرير :

منها أنه قال عن الحديث رقم (٨٨٤٧) الرسالة رقم (١٠) من نسختنا أنه قد تفرد به النسائي من بين أصحاب الكتب الستة ، ولم يبين نوع هذا التفرد هل هو في المتن أو في السند ، والحديث نفسه في صحيح البخاري برقم(٢٣٩٢) المكرر مطولا ، والفرق بينهما أنه عند النسائي عن أم سلمة وعن البخاري عن عائشة

والحديث رقم (١٤) من نسختنا رقم(٨٨٥١) قال النسائي عقبه قال أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذَا الصَّوَابُ وَالَّذِي قَبْلَهُ حَطَّا

ولم يتعقبه الحق بشيء والصواب أنه الحديثين كلاهما صحيح بلا ريب
والحديث رقم (١٦) من نسختنا لم يقم بتأريخيه (٨٨٥٤) وإنما أحال على الحديث الذي قبله ولكنهما مختلفان سندًا ومتنا وإن تشابهما في أصل القصة وكلاهما صحيح
والحديث رقم(١٩) من نسختنا رقم(٨٨٥٧) لم يقم بتأريخيه وإنما قال تفرد به النسائي ، والتفرد ليس بعلة قادحة ، فكل إمام تفرد برواية أحدى عن غيره ، ولا يكون علة قادحة إلا إذا خالف الثقات ولم يوجد ما يقويه ، والحديث صحيح

وقال عن الحديث الذي بعده (٢٠) رقم(٨٨٥٨) تفرد به النسائي من بين أصحاب الكتب الستة
والحديث في صحيح مسلم بسياق أتم برقم(٧٢٨٨) المكرر
الحديث (٢٩) رقم(٨٨٦٨) قال عنه تفرد به النسائي .. ولم يزد ، وهذا ليس بتأريخ أصلًا !!!
وهو حديث حسن

الحديث (٣٨) رقم(٨٨٧٩) قال عنه تفرد به النسائي !

قلت : هو حديث صحيح

قلت : ومن هفواته أن الإمام النسائي يذكر الحديث مختصرا من طريق ومطولا من طريق آخر ، فلا يقوم الحق بتأريخ الطريق المختصر وإنما يحيل على الآخر ، وهذا ليس بسديد فهو حديث مفصول عن الذي بعده كالحديث (٣٩) رقم(٨٨٨١) وقد أخرجه البخاري بهذا اللفظ مختصرا على أوله ، وهذه طريقة المحدثين عادة يحدثون بالحديث حسب المقام أو أن الراوي رواه مرتين مرة مختصرا ومرة مطولا

وكذلك فهو لا يتعرض لشرح الحديث بتاتاً في سائر الكتاب
الطبعة الرابعة - وهي موجودة بموقع جامع الحديث النبوى وهذه طريقة تعلمهم في العمل :
منهج العمل في ضبط النصوص
تمهيد :

مما لا شك فيه أن الكتب المطبوعة التي تعامل معها كأصول للمشروع، بها كثير، وكثير جدا من الأخطاء، والتصحيفات، والتحريفات، والإقصامات، والأوهام ونحو ذلك.

الأمر الذي يجعل اعتبارها أصولاً غير مفيدة، ولا مجدٍ، ومن المعلوم أنه لا مفر من التعامل مع هذه المطبوعات؛ إذ ليس لها بدائل ميسرة. وانطلاقاً من هذا المفهوم أخذنا على عاتقنا ما يلي:

١ — ضبط النسخ المتاحة — قدر المستطاع — عن طريق مقابلتها على ما تيسر لدينا من نسخ أخرى، أو الاكتفاء بضبط النسخة المتوفرة لدينا.

٢ — تصويب التصحيفات والتحريفات التي تمتلئ بها النسخ مع الإشارة إلى المثبت في المطبوع، وذكر الحيثيات إن لزم الأمر، أو الإبقاء على محل الإشكال مع التحشية بحسب القرائن التي تحف كل موضع يتطلب تدخل أو تصرف منا.

٣ — إثبات بعض الفوائد في تعين الرواية من جهة الجمع والتفريق والمشتبه والمفترق ونحو هذه الفنون الحديثية الدقيقة.

٤ — بعض الفوائد المتعلقة بضبط بعض ألفاظ المتن، والخلف الحاصل فيها، ونحو ذلك.

هذه النقاط قمنا بصياغتها، ومنهجيتها عن طريق آلية عمل يدوية، وبرجمية بحيث تظهر في صورة حواشي يتزين بها المشروع، وتشرى مادته العلمية. ومن المتوقع أن تصبح هذه الحواشي مرجعاً علمياً لضبط النسخ المطبوعة الرديئة في سوق المطبوعات، ولعلها تساهم في تنقيح التراث الإسلامي المطبوع، والذي يعرف كل من تعامل معه مدى احتياجه للتنقيح، والضبط، والتحرير.

المنه——ج:

تم تحرير فروق النسخ المشار إليها في خدمة ضبط النص، وكذلك ما يتعلق بمواضع إشكال تعين بعض الرواية، وكذا الفوائد التي نقع عليها في أي فرع يتعلق بالأحاديث سواء كانت فائدة على سند، أو راو فيه، أو على متن، أو لفظة فيه، أو على الحديث كله سنداً ومتناً. وكان ذلك عن طريق بعض الأدوات البرجمية المساعدة التي من خلالها يتم استدعاء هذه النقاط التي كان يسجلها الباحث أثناء عمله، ثم تحريرها، مراعين في ذلك ما يجب أن يتتوفر في الحواشي من:

* الإفادة

* حسن الصياغة

* وحدة الأسلوب

* الاختصار غير المخل.

وقد ندعم ذلك — مستقبلاً — بإلحاق بعض الكتب المعنية بتعيين بعض المهملات أو المبهمات، أو وصل المعلقات، وكذا فوائد الجمع والتفريق، والمفترق والمفترق، ونحو هذه الفنون التي يعتني بها أهل الصناعة. والله الموفق.

وقد تمت هذه الخدمة من خلال مراحل أربعة سبقت الإشارة إليها — عرضاً — في منهج التعين، هذه المراحل هي:

مرحلة النسخ:

وهي مرحلة نسخ الكتب على الحاسوب ثم مقابلة المنسوخ على الحاسوب على الكتاب لضمان تطابق النسخ.

مرحلة العرض والمقابلة:

وهي مرحلة مقابلة النص المنسوخ على الحاسوب بما تيسر لنا من نسخ أخرى، أو الاكتفاء بالنسخة المتوفرة لدينا. هذا وقد اعتمدنا في خدمة المقابلة على طريقة النسخة الأم، ومن له اشتغال بهذا العلم الشريف يعرف أن أهل الصناعة لهم منهجان مشهوران في مقابلة وعرض النسخ، الأول: منهج النسخة الأم: وهو المنهج الذي يعني باعتماد نسخة كأصل، وتتغافل الفروق فروق النسخ الأخرى عليها، مع التحشية.

الثاني: منهج النص المختار: وهو المنهج الذي يعني بإثبات الصواب أينما وجد مع الإشارة.

مرحلة التحشية وإثبات الفروق:

وهي مرحلة إثبات فروق النسخ الواقعية بين الأصول المعتمدة عندنا، وبين ما تيسر من نسخ أخرى على نحو ما سبقت الإشارة إليه، وكذلك التحشية بتصويب التصحيحات، والتحرifications، والأوهام، والتي أظهرتها مرحلة العرض والمقابلة، كذلك إثبات الفوائد المشار إليها في التمهيد، والتحشية بها.

مرحلة تحرير الفروق، والحواشي:

وهي مرحلة تحرير فروق النسخ المثبتة عن طريق استدعائهما بأدوات وطرق ونظم برمجية مساعدة، وذلك لإثبات الصواب مع التعليق على ما كان مثبتاً في الأصل المعتمد، والإشارة إلى المصدر الذي تم تصويب منه. هذا إن كان الفرق المثبت، أو التصحيح مما لا تستذكر النفوس أن يصوب في أصل متن الأصل المعتمد عليه كنسخة أم، وإلا أبقينا محل الإشكال على ما هو عليه، وأشارنا في الحاشية إلى الحيثيات.

هذا وقد اعنى المشروع بضبط نصوصه رسمياً، وشكلياً بحيث يخرج النص مشكولاً من أجل أن يسهل على المستخدم قراءته، ومعرفة بيان المراد منه، وهي خدمة كبيرة جليلة نقدمها للأمة الإسلامية، ولم نسبق إليها من جهة كم النصوص التي تعاملنا معها، والحمد لله وحده، وبالله التوفيق.

قلت :

هذا وقد بلغ عدد أحاديثها (١٠٦٣٣) وربما يكون سبب قلة الأرقام ، عدم ذكر رقم للحديث المكرر أو الحال عليه

وهذه النسخة هي أدق النسخ على الإطلاق ولذا سأعتمد عليها في نقل نص الكتاب

المبحث الثاني

طبعات كتاب عشرة النساء

هناك طبعات عديدة لكتاب عشرة النساء وعندي طبعة منذ ربع قرن

الطبعة رقم: ١

صفحة: ١٤٤

القياس: cm٢٤×١٧

الناشر: دار الكتب العلمية

وقد بلغت ٤٠٣ أحاديث.

وهي مرقمة وعليها بعض التعليقات ، ولكنها غير مخرجة بشكل دقيق .

ولا توجد في مكتبة الشبكة الإسلامية على النت

ولا توجد في مكتبة صيد الفوائد كذلك

ولا في الواقفية

وقد بحثت عنه في النت مفردا فلم أعثر عليه

وهو موجود ضمنطبعات اللي أشرت إليهما :

ففي الطبعة الأولى بيروت - يبدأ كتاب عشرة النساء فيها من الحديث رقم ٨٨٨٧ وينتهي

بالحديث رقم ٩٢٨٥

وفي طبعة مؤسسة الرسالة يبدأ من الحديث رقم ٨٨٣٦ وينتهي بالحديث رقم ٩٢٤٠

وفي الواقفية نفس طبعة مؤسسة الرسالة وهي مشكلة إلى حد ما ، ومخرج الأحاديث وهي

بتتحقق حسين عبد المنعم شلبي بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الطبعة الأولى ٢٠٠١ م ١٤٢١ هـ

بيروت

وقد قام الحق بالمقارنة بين نسخ الكتاب وخرج الأحاديث بشكل مختصر ، وفيها شرح لبعض

الكلمات الغريبة .

ولكنه يلاحظ عليه في التخريج أنه لا يحكم على الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف ، بل

يجيل على الكتب الأخرى التي قامت مؤسسة الرسالة بطبعها كمسند أحمد وصحيف ابن حبان

وشرح مشكل الآثار للطحاوي ، وكان المسالة دعائية لكتبهم هذه !!!

وكذلك مما يؤخذ عليه أنه مثلا قال عن الحديث رقم (٨٨٤٧) الرسالة رقم (١٠) من نسختنا

زعم أنه قد تفرد به النسائي ، ولم يوضح سبب التفرد علما أن الحديث في البخاري نسخة المنكر

برقم (٢٥٨١) ولعله يقصد الرواية فعن النسائي مختصرا عن أم سلمة وعن البخاري مطولا عن

عائشة والمتنا واحده مع اختلاف طفيف بالألفاظ

والحديث رقم (١٦) من نسختنا رقم (٨٨٥٤) لم يخرجه وإنما قال انظر ما قبله وهم حديثان مختلفان وإن كان الموضوع واحد

ال الحديث رقم (٨٨٥٨) الرسالة ورقم (٢٠) من نسختنا لم يخرجه وإنما قال تفرد به النسائي !!!

ال الحديث (٤٨) رقم (٨٨٨٩) قال عنه تفرد به النسائي

قلت : وهو حديث صحيح

والحديثان (٤٩ و ٥٠) رقم (٨٨٩١ و ٨٨٩٠) لم يزد على أن قال في تخرجهما سلف قبله !!!!

ال الحديث (٥٢) رقم (٨٨٩٣) قال في التخريج أخرجه أبو داود (٢٥٧٨) وإنما أخرج أبو داود الرواية

التي بعده وليس هذه ، بل لم يخرج هذه اللفظة (هَذِهِ بَيْنِكِ)

أحد من أصحاب الكتب الستة !!!

ال الحديث (٥٧) رقم (٨٨٩٨) أحال في تخرجه على الذي قبله ، وهذا ليس بدقيق فالذي قبله مخرج في الصحيحين ، وهذا ليس فيهما وهناك اختلاف في النص كبير !!!

وقد أخرجه أحمد برقم (٢٥٠٣٠) والآحاد برقم (٢٦٨١) والطبراني برقم (١٨٧٩٩) والحميدي

برقم (٢٧٧) صحيح

والحديث الذي بعده أحال على الذي قبله ، وهو عجيب أيضاً !!!

فالحديث لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب التسعة بهذا اللفظ وهو عند البخاري في الأدب المفرد

برقم (١٣٤١) وهو صحيح

وعنه خلط كثير من هذا القبيل

وال الحديث (٦٦) رقم (٨٩٠٧) قال عنه تفرد به النسائي

وهو حديث صحيح

وال الحديث (٧٠) رقم (٨٩١١) قال تفرد به النسائي

وهو حديث صحيح

ال الحديث (٨٦) رقم (٨٩٣١) قال عنه تفرد به النسائي

وفيه ضعف

ال الحديث (١٣٤) رقم (٨٩٨٢) قال عقبه النسائي : هذا حديث منكر

فلم يذكر الحق شيئاً عن هذه اللفظة

قلت : أما متن الحديث صحيح ، وإنما حكم عليه النسائي رحمة الله بالنكاره بسبب سنته لأن

المشهور أنه من روایة كریب مولی ابن عباس عن ابن عباس فخالفت هذه الروایة المشهور في السند ،

وقد يكون المقصود بالنكاره عند الأقدمین التفرد ليس إلا

الحاديـث (٤٤) رقم(٨٩٩٣) قال عنه النسائي في الذي بعده الصواب حـديث إسحـاق ، وـحدـيث
علـيٌّ بنـ عـيـاش خطـأ
ولـم يـتعـقـبـهـ المـحقـقـ بشـيءـ ويـظـهـرـ أنهـ لـيـسـ منـ أـهـلـ هـذـاـ الفـنـ ، قـلتـ : الصـوابـ أـنـهـ صـحـيـحـ وـلـيـسـ بـخـطاـ
فـهـوـ بـنـفـسـ لـفـظـ الـحـدـيـثـ الـذـيـ قـبـلـهـ وـهـوـ فـيـ صـحـيـحـ مـسـلـمـ وـغـيـرـ ذـلـكـ
وـالـخـلاـصـةـ أـنـهـ يـجـبـ الـانتـباـهـ لـمـنـ كـانـ عـنـهـ هـذـهـ النـسـخـةـ فـعـلـيـهـاـ مـلـاحـظـاتـ كـثـيرـةـ

=====

المبحث الثالث

عملنا في هذا الكتاب

هذا الكاتب يعتبر من أهم الكتب التي تتحدث عن عشرة النساء ، فقد تحدث فيه الإمام النسائي عن أمور النساء وكيفية معاملتهن وطبيعتهن ، وتحدث عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم وعلاقتهم به ، وبين ما يجوز وما لا يجوز في العلاقة بين الزوجين ، ومن طبيعته في السنن الكبرى أنه يستقصي الطرق والأسانيد والألفاظ للحديث الواحد ، وهذه ميزة هامة جدًا فيه

وتعود صلتي بهذا الكتاب للطبعة الأولى له في بيروت ، فقد قمت باحتصاره منذ حوالي عشرين سنة وحذفت أسانيده وحذفت المكرر والضعف منه فأصبح حوالي (١٧٠) حديثا ، ثم قمت بشرح كل باب على حدة باختصار ، وذلك ليكون سهل التناول بين أيدي عامة الناس ، ولكن لم يقدر الله تعالى له النشر ، فبقي بين طيات رفوف مكتبي

وأما هذه النسخة فقد قمت بجمعها من جامع الحديث النبوى حديثاً ، وأبقيت على ترتيب الأبواب وعلى الترقيم العام له في جامع الحديث النبوى ، ووضعت قبله ترقيما للأحاديث تبدأ بالحديث رقم (١) وتنتهي بالحديث رقم (٣٨٤) وقد سقط منها حديث سهوا فاستدركته فصار العدد (٣٨٥)

وأما طريقة عملي فهي كما يلى :

١. قارنت بين نسخ الكتاب وخاصة هذه ونسخة مؤسسة الرسالة وزدت الفروق الموجودة في طبعة مؤسسة الرسالة ، وهي فروق طفيفة في بعض العناوين ، وليس في الأحاديث

٢. قمت بتحريج جميع الأحاديث فيه تحريرًا مختصرا من مظانه الأساسية وذلك بذكر رقم الحديث في الكتب التي أخرجه

٣. الحكم على الحديث إذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ، وغالب أحاديثه يدور بين الصحة والحسن ، وفيه بعض الضعف

٤. حكمي على الأحاديث التي ليست في الصحيحين يدور بين الاتباع والاجتهاد ، ولم أكن مقلداً لمدرسة معينة من المدارس الحديثة

٥. قمت بنقل شرح الحديث من سائر كتب الحديث سواء شروح النسائي أو شروح الكتب الأخرى وكذلك من كتب أحاديث الأحكام وكتب الفقه وكتب الفتوى المعاصرة ، بحيث استقصيت في الشرح ، وكل واحد منها معزو لصاحبها ، مع ذكر الجزء والصفحة وغالبها نسخة الشاملة ٢

٦. قمت بشرح الآيات التي ساقها من كتب التفسير ولا سيما تفسير آيات الأحكام

٧. ردت على بعض الشبهات التي أثيرت حول بعض الأحاديث النبوية

٨. عملت له فهرسا على الورد كالكتاب الإلكتروني تماما وهو للأبواب فقط

٩. ذكرت ترجمة مختصرة للإمام النسائي رحمه الله

١٠. ذكرت أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في آخر الكتاب

=====

المبحث الرابع

ترجمة مختصرة للنسائي رحمه الله

هذه الترجمة من كتاب سير أعلام النبلاء للإمام الحافظ الذهبي رحمه الله
النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي

الإمام، الحافظ، الشهيد، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني، النسائي، صاحب السنن.

ولد بنسا في سنة خمس عشرة ومائتين، وطلب العلم في صغره، فارتحال إلى قتيبة في سنة ثلاثين ومائتين، فآقام عنده بغلان سنة، فأكثر عنه.

وسمع من إسحاق بن راهويه، وهشام بن عمارة، ومحمد بن النضر بن مساور، وسعيد بن نصر، وعيسى بن حماد زغبة، وأحمد بن عبد الضبي، وأبي الطاهر بن السرح، وأحمد بن منيع، وإسحاق بن شاهين، وبشر بن معاذ العقدي، وبشر بن هلال الصواف، وتيم بن المتصير والحارث بن مسكنين، والحسن بن الصباح، البزار، وحميد بن مسدة، وزياد بن أيوب، وزياد بن يحيى الحساني، وسوار بن عبد الله العنيري، والعباس بن عبد العظيم العنيري، وأبي حصين عبد الله بن أحمد اليربوعي، وأبد الأعلى بن واصل، وأبد الجبار بن العلاء العطاء، وأبد الرحمن بن عبيد الله الحلبي، ابن أخي الإمام، وأبد الملك بن شعيب بن الليث، وأبدة بن عبد الله الصفار، وأبي قدامة عبيد الله بن سعيد، وعبدة بن عبد الله المروزي، وأعلي بن حجر، وأعلي بن سعيد بن مسروق الكندي، وأعمار بن خالد الواسطي، وأعمران بن موسى القراء، وأعمرو بن زرار الكلابي، وأعمرو بن عثمان الحمصي، وأعمرو بن علي الفلاسي، وعيسى بن محمد الرملي، وعيسى بن يونس الرملي، وكثير بن عبيد، ومحمد بن أبان البلخي، ومحمد بن آدم المصيصي، ومحمد بن إسماعيل بن عليه قاضي دمشق، ومحمد بن بشار، ومحمد بن زبور المكي، ومحمد بن سليمان لؤين، ومحمد بن عبد الله بن عمارة، ومحمد بن عبد الله المخرمي، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمه، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ومحمد بن عبيد المحاري، ومحمد بن العلاء الهمداني، ومحمد بن قدامة المصيصي الجوهري، ومحمد بن مثنى، ومحمد بن مصفي، ومحمد بن معمر القيسري، ومحمد بن موسى الحرشي، ومحمد بن هاشم البعلبكي، وأبي المعافى محمد بن وهب، وبجاد بن موسى، ومحمود بن غilan، ومخلد بن حسن الحراني، ونصر بن علي الجهمي، وهارون بن عبد الله الحمال، وهناد بن السري، وأهشم بن أيوب الطالقاني، وواصال بن عبد الأعلى، و وهب بن بيان، ويحيى بن درست البصري، ويحيى بن موسى خات، ويعقوب الدورقي، ويعقوب بن ماهان البنا، ويوفى بن حماد المعنى، ويوفى بن عيسى الزهرى، ويوفى بن واضح المؤدب، وخلق كثير، وإلى أن يروي عن رفقاءه.

وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، مَعَ الْفَهْمِ، وَالِإِثْقَانِ، وَالبَصَرِ، وَتَقْدِيرِ الرِّجَالِ، وَحُسْنِ التَّأْلِيفِ.
حَالَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فِي خُرَاسَانَ، وَالْحِجَارَ، وَمَصْرَ، وَالْعَرَاقَ، وَالْجَزِيرَةَ، وَالشَّامَ، وَالثُّغُورِ، ثُمَّ
اسْتَوْطَنَ مَصْرَ، وَرَحَلَ الْحَفَاظُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَقِنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي هَذَا الشَّأنَ.

حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو بْشَرِ الدُّولَائِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرِ الطَّحَاوِيُّ، وَأَبُو عَلَيِّ النَّيْسَابُورِيُّ، وَحَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الْكَتَانِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّحَاسِ النَّحْوِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ
الْحَدَادِ الشَّافِعِيُّ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، وَالْحَسَنُ بْنُ الْخَضِرِ الْأَسْيَوْطِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ
أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّنِيِّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبَرَانِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنُ مُعاوِيَةَ بْنِ الْأَحْمَرِ
الْأَنْدَلُسِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَيْوَيَةِ النَّيْسَابُورِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى
الْمَأْمُونِيُّ، وَأَبِي يَضْرُبِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي يَضْرُبٍ، وَحَلْقُ كَثِيرٌ.
وَكَانَ شَيْخًا مَهِيَّا مَلِيْخَ الْوَجْهِ ظَاهِرَ الدَّمِ حَسَنَ الشَّيْخِيَّةِ.

قَالَ قَاضِي مِصْرَ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْعَوَامِ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ
النَّسَائِيُّ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَعْمَنَ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ: إِنَّ فَلَانَاتَا يَقُولُ: مَنْ
رَأَمَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: {إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي} [طه: ۱۴] مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ.

فَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكَ: صَدَقَ، قَالَ النَّسَائِيُّ: يَهْدَا أَقُولُ.

وَعَنِ النَّسَائِيِّ، قَالَ: أَقَمْتُ عِنْدَ قُتْبَيَةَ بْنِ سَعِيدٍ سَنَةً وَشَهْرَيْنِ.

وَكَانَ النَّسَائِيُّ يَسْكُنُ بِزُقَاقِ الْقَنَادِيلِ بِمِصْرَ.

وَكَانَ نَصِرَ الْوَجْهَ مَعَ كَبِيرِ السَّنِّ، يُؤْتِرُ لِبَاسَ الْبُرُودِ التَّوَبِيَّةِ وَالْخُضْرِ، وَيُكْثِرُ الْاِسْتِمَاعَ، لَهُ أَرْبَعُ
زَوْجَاتٍ، فَكَانَ يَقْسِمُ لَهُنَّ، وَلَا يَخْلُو مَعَ ذَلِكَ مِنْ سُرِّيَّةٍ، وَكَانَ يُكْثِرُ أَكْلَ الدُّبُوكِ ثُشْتَرَى لَهُ وَتُسَمَّنَ
وَتُنْخَصِّى.

قَالَ مَرَّةً بَعْضُ الْطَّلَبَةِ: مَا أَطْنَأْ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا أَنَّهُ يَشْرَبُ النَّبِيِّ لِلنُّضْرَةِ الَّتِي فِي وَجْهِهِ.

وَقَالَ آخَرُ: لَيْتَ شِعْرِيَ مَا يَرَى فِي إِتَيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ؟

قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: النَّبِيُّ حَرَامٌ، وَلَا يَصْحُ فِي الدُّبِيرِ شَيْءٌ.

لَكِنْ حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرَاطِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: (اسْقِ حَرَثَكَ حَيْثُ شِئْتَ).

فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَاوَرَ قَوْلُهُ.

قُلْتُ: قَدْ تَيَقَّنَّا بِطُرُقٍ لَا مَحِيدَ عَنْهَا هِيَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ أَدْبَارِ النِّسَاءِ، وَجَزَّمْنَا
بِتَحْرِيمِهِ، وَلِيَ فِي ذَلِكَ مُصَنَّفٌ كَبِيرٌ.

وَقَالَ الْوَزِيرُ ابْنُ حِنْزِيرَةَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَى الْمَأْمُونِيَّ-صَاحِبَ النَّسَائِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ قَوْمًا
يُنْكِرُونَ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ كِتَابَ (الْحَصَائِصِ) لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَتَرَكَهُ تَصْنِيفَ فَضَائِلَ
الشَّيْخَيْنِ، فَذَكَرَتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: دَخَلْتُ دِمْشَقَ وَالْمَنْحَرِفَ بِهَا عَنْ عَلِيٍّ كَثِيرٌ، فَصَنَّفْتُ

كتاب (الخصائص) رجوت أن يهديهم الله تعالى ثم إن صفت بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له: وانا
أسمع ألا تخرج فضائل معاوية - رضي الله عنه -؟
فقال: أي شيء آخر؟ حديث: (الله لا تشبع بطنه) فسكت السائل.
قلت: لعل أن يقال هذه منقبة لمعاوية لقوله - صلى الله عليه وسلم -: (الله من لعنته أو سببه فاجعل
ذلك له زكاة ورحمة).

قال مامون المصري، المحدث: خرجنا إلى طرسوس مع النساء سنة الفداء، فاجتمع جماعة من
الأئمة: عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مربع، وأبو الآذان، وكيلجة، فتشاوروا: من
يستقي لهم على الشيوخ؟ فأجمعوا على أبي عبد الرحمن النساءى، وكتبوا كلامهم بانتسابه.
قال الحاكم: كلام النساءى على فقه الحديث كثير، ومن نظر في (سننه) تحيير في حسن كلامه.
قال ابن الأثير في أول (جامع الأصول): كان شافعيا له مناسك على مذهب الشافعى وكان ورعاً
متحررياً.

قيل: إن أبا الحارث بن مسكيين في زي انكره، عليه قلنسوة وقباء، وكان الحارث خائفاً من أمرور
تتعلق بالسلطان، فخاف أن يكون عيناً عليه، فمنعه، فكان يجيء فيقعد خلف الباب ويسمع، ولذلك
ما قال: حدتنا الحارث وإنما يقول: قال الحارث بن مسكيين قراءة عليه وانا أسمع.
قال ابن الأثير: وسأل أمير أبا عبد الرحمن عن (سننه): أصح حجّ كلها؟
قال: لا.

قال: فاكتتب لنا منه الصحيح.
فحرر المختىء.

قلت: هذا لم يصح، بل المختىء اختيار ابن السنى.
قال الحافظ أبو علي النيسابوري: أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النساءى.
وقال أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ: من يصبر على ما يصبر عليه النساءى؟! عنده حديث ابن لهيعة
ترجمة - يعني: عن قتيبة، عن ابن لهيعة - قال: فما حدث بها.
قال أبو الحسن الدارقطني: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره.
قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فونقه.
فقلت: قد ضعفه النساءى.

قال: يا بني! إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.
قلت: صدق فإنه ليس جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم.
قال محمد بن المظفر الحافظ: سمعت مشائخنا بمصر يصفون اجتهاد النساءى في العبادة بالليل
والنهار، وأنه خرج إلى الفداء مع أمير مصر فوصف من شهادته واقامته السنن المأثوره في فداء

الْمُسْلِمِينَ، وَاحْتَرَازَهُ عَنْ مَحَالِسِ السُّلْطَانِ الَّذِي خَرَجَ مَعَهُ، وَالْأَبْسَاطِ فِي الْمُأْكِلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَأْبُهُ إِلَى أَنْ اسْتُشْهِدَ بِدمَشْقَ مِنْ جَهَةِ الْحَوَارِجِ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَدَادِ الشَّافِعِيُّ كَثِيرُ الْحَدِيثِ وَلَمْ يُحَدِّثْ عَنْ غَيْرِ النَّسَائِيِّ، وَقَالَ: رَضِيَتُ بِهِ حُجَّةً يَبْيَنِي وَيَبْيَنَ اللَّهَ تَعَالَى.

قَالَ الطَّبَرَانِيُّ فِي (مُعَجَّمِهِ): حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ الْقَاضِي بِمِصْرَ، فَذَكَرَ حَدِيثًا.

وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي (صَحِيحِهِ): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَعِيبِ النَّسَائِيِّ قَاضِي حِمْصَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ. فَذَكَرَ حَدِيثًا.

رَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَنْدَةَ، عَنْ حَمْزَةَ الْعَقْبَيِّ الْمَصْرِيِّ وَغَيْرِهِ، أَنَّ النَّسَائِيَّ خَرَجَ مِنْ مِصْرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ إِلَى دِمْشَقَ فَسُئِلَ بِهَا عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَمَا جَاءَ فِي فَضَائِلِهِ. فَقَالَ: لَا يَرِضَنِي رَأْسًا بِرَأْسٍ حَتَّى يُفَضِّلَ؟

قَالَ: فَمَا زَالُوا يَدْفَعُونَ فِي حَضْنِيهِ حَتَّى أُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ حُمِّلَ إِلَى مَكَّةَ فَتُؤْفَى بِهَا. كَذَا قَالَ، وَصَوَابَهُ: إِلَى الرَّمْلَةِ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: خَرَجَ حَاجًا فَامْتُحِنَ بِدِمْشَقَ، وَأَدْرَكَ الشَّهَادَةَ فَقَالَ: أَحْمَلُونِي إِلَى مَكَّةَ. فَحُمِّلَ وَتُؤْفَى بِهَا، وَهُوَ مَدْفُونٌ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي شَعْبَانَ سَنَةَ ثَلَاثَ وَثَلَاثَ مائَةٍ. قَالَ: وَكَانَ أَفْقَهَ مَشَايخِ مِصْرَ فِي عَصْرِهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ فِي (تَارِيْخِهِ): كَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ إِمامًا حَافِظًا لِتِبَّاتِهِ، خَرَجَ مِنْ مِصْرَ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ سَنَةِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَ مائَةٍ، وَتُؤْفَى بِفِلَسْطِينِ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ حَلَتْ مِنْ صَفَرَ، سَنَةَ ثَلَاثَ.

قُلْتُ: هَذَا أَصْحَّ، فَإِنَّ أَبْنَ يُونُسَ حَافِظٌ يَقْظَ وَقَدْ أَحَدَ عَنِ النَّسَائِيِّ، وَهُوَ بِهِ عَارِفٌ.

وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ فِي رَأْسِ الثَّلَاثِ مائَةٌ أَحْفَظَ مِنِ النَّسَائِيِّ، هُوَ أَحَدُقُ الْحَدِيثِ وَعَلَلُهُ وَرَجَالُهُ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمِنْ أَبِي دَاوُدَ، وَمِنْ أَبِي عِيسَى، وَهُوَ حَارِ فِي مِضْمَارِ الْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ قَلِيلٌ تَشْبِيعٌ وَانْحرَافٌ عَنْ خُصُومِ الْإِمَامِ عَلَيِّ، كَمُعاوِيَةَ وَعَمْرُو، وَاللَّهُ يُسَامِحُهُ.

وَقَدْ صَنَفَ (مُسْنَدَ عَلَيِّ) وَكِتَابًا حَافِلاً فِي الْكُنْتَى، وَأَمَّا كِتَابُ (خَصَائِصِ عَلَيِّ) فَهُوَ دَاخِلٌ فِي (سُنْنَةِ الْكَبِيرِ) وَكَذَلِكَ كِتَابُ (عَمَلِ يَوْمِ وَلِيَةِ) وَهُوَ مُحَلَّدٌ، هُوَ مِنْ جُمْلَةِ (السُّنْنَةِ الْكَبِيرِ) فِي بَعْضِ النُّسْخَ، وَلَهُ كِتَابُ (الْتَّفَسِيرِ) فِي مُحَلَّدٍ، وَكِتَابُ (الضُّعْفَاءِ) وَأَشْيَاءِ، وَالَّذِي وَقَعَ لَنَا مِنْ (سُنْنَةِ) هُوَ الْكِتَابُ (الْمُجْتَسَى) مِنْهُ، اِنْتَخَابُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السُّنْنِيِّ، سَمِعْتُهُ مَلْفَقًا مِنْ جَمَاعَةَ سَمِعُوهُ مِنْ أَبْنَ بَاقِي بِرِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الْمَقْدِسِيِّ، سَمَاعًا لِمُعْظَمِهِ، وَإِجَازَةَ لِفَوْتِ لَهُ مُحَدَّدٌ فِي الأَصْلِ.

قال: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمَدِ الدُّونِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكَسَارِ، حَدَّثَنَا ابْنُ السُّنْنِ عَنْهُ.

وَمِمَّا يُروَى الْيَوْمَ فِي عَامِ أَرْبَعَةِ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِ مائَةٍ مِنَ السُّنْنِ عَالِيًّا جُرْأَانِ الثَّانِي مِنَ الطَّهَارَةِ وَالْجُمُعَةِ، تَفَرَّدَ الْبُوصِيرِيُّ بِعُلُوِّهِمَا فِي وَقْتِهِ، وَقَدْ أَنْبَأَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحَيْرِ بِهِمَا، عَنِ الْبُوصِيرِيِّ فِيَنِي وَبَيْنِ النِّسَائِيِّ فِيهِمَا خَمْسَةِ رِجَالٍ.

وَعِنْدِي جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ الطَّبَرَانِيِّ، عَنِ النِّسَائِيِّ، وَقَعَ لَنَا بِعُلُوِّهِ أَيْضًا.

وَوَقَعَ لَنَا جُزْءٌ كَبِيرٌ اتَّخَذَهُ السَّلْفِيُّ مِنَ السُّنْنِ، سَمِعْنَاهُ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي الْمَعَالِيِّ بْنِ الْمُنَجَّا التَّسْوِيِّ: أَخْبَرَنَا جَعْفُرُ الْمَدَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرِ السَّلْفِيِّ، أَخْبَرَنَا الدُّونِيُّ، وَبَدْرُ بْنُ دُلْفِ الْفَرَكِيُّ بِسَمَاعِهِمَا مِنَ الْكَسَارِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ السُّنْنِ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَعِيبٍ، أَخْبَرَنَا قُتْبَيَةَ، أَخْبَرَنَا الْلَّيْثَ، عَنْ أَبِي الزُّبِيرِ، عَنْ حَابِرِ:

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ).

أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا عَيْدَةَ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مَنْ لَمْ يَأْخُذْ شَارِبَهُ فَلَيْسَ مِنَّا).

قَالَ أَبُو عَلَيٍّ الْحَافِظُ سَأَلَتُ النِّسَائِيَّ مَا تَقُولُ فِي بَقِيَّةِ؟

فَقَالَ: إِنْ قَالَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، فَهُوَ ثَقَةٌ.

وَقَالَ جَعْفُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرَاغِيُّ: سَمِعْتُ النِّسَائِيَّ يَقُولُ: مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدِ الرَّازِيِّ كَذَابٌ.

قَرَأَتُ عَلَيَّ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَشَهَدَةَ الْعَامِرِيَّةِ، أَخْبَرَنَا جَعْفُرٌ، أَخْبَرَنَا السَّلْفِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ بِهَمَدَانَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَنْدَةَ: الَّذِينَ أَخْرَجُوا الصَّحِيفَ وَمِيزُوا الثَّابَتَ مِنَ الْمَعْلُولِ، وَالْخَطَأَ مِنَ الصَّوَابِ أَرْبَعَةٌ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاؤِدَ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النِّسَائِيُّ.

وَمِمَّنْ ماتَ مَعَهُ: الْمُحَدِّثُ، أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ الصُّوفِيِّ الصَّغِيرِ بِعَدَادَ، وَالْمُفَسِّرُ أَبُو جَعْفَرِ أَحْمَدُ بْنُ فَرَحِ الْبَعْدَادِيِّ الْضَّرِيرِ، الْمُقرِئُ، وَالْمُفَسِّرُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ النَّيْسَابُورِيُّ الْأَنْمَاطِيُّ، الْحَافِظُ، وَالْمُسْنَدُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوْزِيُّ، وَالْمُحَدِّثُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ النَّيْسَابُورِيِّ الْبَشْتِيُّ، وَالْحَافِظُ جَعْفُرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ الْحَصِيرِيِّ، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفِيَّانَ الْحَافِظُ، وَالْمُحَدِّثُ، أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوْثَنَ السَّمَنَانِيُّ، وَالْمُحَدِّثُ عُمَرُ بْنُ أَيُوبَ السَّقَطِيُّ بِعَدَادَ، وَرَأْسُ الْمُعْتَلَةِ أَبُو عَلَيٍّ الْجُبَانِيُّ، وَالْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْمَهْرُوِيُّ شَكَرُ.

=====

هذا وأسائل الله تعالى ربَّ العرش العظيم أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يتقبّله بقول حسنٍ .

وأسأله تعالى أن ينفع به كاتبه وقارئه والدال عليه وناشره في الدارين آمين .
قال تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحْلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوْا بِعْضٍ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِيَنَّ بِفَاحشَةٍ مُّبِينَةٍ وَعَاقِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُوْا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا} (١٩) سورة النساء
كتبه

الباحث في القرآن والسنة
علي بن نايف الشحود

في ٢٣ شعبان ١٤٢٨ هـ الموافق ل ٢٠٠٧/٩/٥ م

ثم اختصاره وتقديمه بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٥/١٣ م



كتاب عشرة النساء للامام النسائي رحمة الله

١. حب النساء

- ١ - ٧٦٥٦ - أخبرنا الحسين بن عيسى القومسي قال : حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سَلَامُ أَبُو الْمُنْذِرَ ، عَنْ ثَابَتَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " حُبُّ إِلَيْيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطَّيْبُ ، وَجَعَلَ قُرْةً عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ " ١
- ٢ - ٧٦٥٧ - أخبرنا علي بن مسلم الطوسي قال : حَدَّثَنَا سَيَارٌ قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ قَالَ : حَدَّثَنَا ثَابَتَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " حُبُّ إِلَيَّ النِّسَاءُ وَالطَّيْبُ ، وَجَعَلَ قُرْةً عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ " ٢
- ٣ - ٧٦٥٨ - أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال : حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ طَهْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرْوَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : " لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ النِّسَاءِ مِنَ الْحَيْلِ " ٣
- ٤ - ميل الرجال إلى بعض نسائه دون بعض

^١ - نص برقم(٣٩٥٦) وأحمد برقم(١٢٦٢٧) وعوانة برقم(١٢٦٢٨ و ١٢٦٢٩ و ١٤٤٠) وأبو عوانة برقم(٣٢٦١) والمقاصد برقم(٣٢٦٢ و ٣٢٦٣) من طرق وهو صحيح

وفي شرح سنن النسائي - (ج / ٥ / ص ٣٦٣) حاشية السندي :

قوله (حُبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ) قيل إنما حبب إليه النساء ليقلن عنه ما لا يطلع عليه الرجال من أحواله ويستحيي من ذكره وقيل حبب إليه زيادة في الابتلاء في حقه حتى لا يأبهوا بما حبب إليه من النساء عمما كلف به من أداء الرسالة فيكون ذلك أكثر لمشاقه وأعظم للأجره وقيل غير ذلك وأماما الطيب فكانه يحبه لكونه ينادي الملائكة وهم يحبون الطيب وأيضا هذه المحجة تنشأ من اعتدال المزاج وكمال العلقة وهو صلى الله تعالى عليه وسلمأشدد اعتدالا من حيث المزاج وأكملا علقة و قوله (قرة عيني في الصلاة) إشارة إلى أن تلك المحجة غير ما عقله عن كمال المناجاة مع الرب تبارك وتعالى بل هو مع تلك المحجة متنقطع إليه تعالى حتى أنه بمناجاته تقر عيناه ويس له قريرة العين فيما سواه فمحبته الحقيقة ليست إلا لحالقه تبارك وتعالى كما قال لو كنت متخدنا أحدا خليلا لاتخذت أبا ينكر ولكن صاحبكم خليل الرحمن أو كما قال وفيه إشارة إلى أن محبة النساء والطيب إذا لم يكن مخللا لأداء حقوق العبودية بل للانقطاع إليه تعالى يكون من الكمال وإن يكون من الفحشان فليتأمل وعلى ما ذكر فالمراد بالصلوة هي ذات رؤوع وسجود ويختتم أن المراد في صلاة الله تعالى على أو في أمر الله تعالى الخلق بالصلوة على والله تعالى أعلم .

² - نص برقم(٣٩٥٧) وأحمد برقم(١٣٣٩٨) والحاكم برقم(٢٦٧٦) وأخلاق النبي صلى الله عليه وسلم لأبي الشيخ برقم(٦٧٨) من طرق وهو صحيح

³ - نص برقم(٣٥٧٩) وآبوا عوانة برقم (٣٢٦٢) وهو صحيح

وفي شرح سنن النسائي - (ج / ٥ / ص ١٩٧) حاشية السندي : قوله (من الْحَيْلِ)

لعل ترك ذكرها في حديث حبب إلى من دنياكم النساء والطيب لعدتها من الدين لكونها آلة الجهاد والله تعالى أعلم .

٤ - ٧٦٥٩ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنَ قَالَ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَسْسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ الْأَبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ يَمِيلُ إِلَيْهِمَا عَلَى الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَدُ شَقِيقَيْهِ مَائِلٌ " ^٤

٥ - ٧٦٦٠ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ ثُمَّ يَقُولُ : " اللَّهُمَّ هَذَا فِعْلِي فِيمَا أَمْلَكُ فَلَا تَلْمِنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَرْسَلَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ

^٤ - نص برقم(٣٩٥٩) وصحیح النسائي برقم(٣٩٤٢) وهو صحيح

وفي شرح سنن النسائي - (ج ٥ / ص ٣٨٤) - حاشية السندي :

قوءُهُ (منْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ عَيْرَ مَقْصُورٍ عَلَى امْرَأَتَيْنِ بَلْ هُوَ اقْصَارٌ عَلَى الْأَدَنِيِّ فَمَنْ لَهُ ثَلَاثٌ أَوْ أَرْبَعَ كَانَ كَذَلِكَ (يَمِيلُ) أَيْ فِعْلًا لَا قُلْبًا وَالْمَيْلُ فِعْلًا هُوَ الْمُنْهِيُّ عَنْهُ يَقُولُهُ تَعَالَى قَلَّا تَمِيلُوا كُلُّ الْمَيْلِ أَيْ بِضَعْمِ الْمَيْلِ فِعْلًا إِلَيْ الْمَيْلِ قُلْبًا (أَحَدُ شَقِيقَيْهِ) بِالْكَسْرِ أَيْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَيْرَ مُسْتَوِيِّ الطَّرَفَيْنِ بَلْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا كَالرَّاجِحِ وَزَيْنًا كَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا عَيْرَ مُسْتَوِيِّ الطَّرَفَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَتَيْنِ بَلْ كَانَ يُرَجِّحُ إِلَيْهِمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

^٥ - أبو داود برقم(٢١٣٦) والترمذى برقم(١١٧٠) وسنن البيهقي برقم(١٥١٤٢) ونص برقم(٣٩٦٠) وابن ماجة برقم(٢٠٤٧) وأحمد برقم(٢٥٨٥٣) والحاكم برقم(٢٧٦١) وهو صحيح ولا يضر إرساله ، فالوصل زيادة ثقة

٤. حُبُّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَكْثَرُ مِنْ بَعْضٍ

٦ - ٧٦٦١ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَمِّي قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هَشَامٍ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : " أَرْسَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنَتْ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُضطَجِعٌ مَعِي فِي مِرْطِبِي فَأَذَنَ لَهَا " فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَكَ أَرْسَلْنِي إِلَيْكَ يَسْأَلُوكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ وَأَنَا سَاكِنَةٌ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَيُّ بْنَيَّةَ أَلَّستَ تُحِبِّينَ مَا أُحِبُّ " قَالَتْ : بَلَى قَالَ : " فَأَحِبِّي هَذِهِ فَقَامَتْ فَاطِمَةُ حِينَ سَمِعَتْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَجَعَتْ إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْبَرَنَهُنَّ بِالَّذِي قَالَتْ : وَالَّذِي قَالَ لَهَا فَقُلْنَ لَهَا : مَا نَرَاكَ أَغْنَيْتَ عَنَّا مِنْ شَيْءٍ فَارْجَعِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُولِي لَهُ : " إِنَّ أَزْوَاجَكَ يَنْسِدُوكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ " فَقَالَتْ فَاطِمَةُ : " لَا وَاللَّهِ لَا أَكَلِمُهُ فِيهَا أَبَدًا " قَالَتْ عَائِشَةُ : " فَأَرْسَلَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْنَبَ بِنْتَ حَجَّشَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَنْزَلَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ أَرَ امْرَأَةً قَطُّ خَيْرًا فِي الدِّينِ مِنْ زَيْنَبَ ، وَأَتَقْنَى لَهُ ، وَأَصْدَقَ حَدِيثًا ، وَأَوْصَلَ لِلرَّحْمَ ، وَأَعْظَمَ صَدَقَةً ، وَأَشَدَّ ابْنَدَالًا لِنَفْسِهَا فِي الْعَمَلِ الَّذِي تَصَدَّقُ بِهِ ، وَتَقْرَبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا عَدَّا سَوْرَةً مِنْ حَدَّةَ كَانَتْ فِيهَا تُسْرِعُ فِيهَا الْفِيَّةَ " فَاسْتَأْذَنَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَائِشَةَ فِي مِرْطِبِهَا عَلَى الْحَالِ الَّتِي كَانَتْ دَخَلَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا فَأَذَنَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ " إِنَّ أَزْوَاجَكَ أَرْسَلْنِي إِلَيْكَ يَسْأَلُوكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ ، وَوَقَعَتْ بِي ، فَاسْتَطَالَتْ ، وَأَنَا أَرْقُبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَرْقُبُ طَرَفَهُ ، هَلْ يَأْذَنُ لِي فِيهَا فَلَمْ تَبْرَحْ زَيْنَبُ ، حَتَّى عَرَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَكْرُهُ أَنْ أَنْتَصِرَ فَلَمَّا وَقَعَتْ بِهَا لَمْ أَنْشِبَهَا حَتَّى أَنْحِيَتْ عَلَيْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّهَا ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ " أَخْبَرَنِي عُمَرَانُ بْنُ بَكَارٍ الْحَمْصِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانَ قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعِيبُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هَشَامٍ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : فَذَكَرَ نَحْوَهُ ، وَقَالَتْ : فَأَرْسَلَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْنَبَ فَاسْتَأْذَنَتْ فَأَذَنَ لَهَا فَدَخَلَتْ فَقَالَتْ : نَحْوَهُ ، خَالَفَهُمَا مَعْمَرٌ فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرُوهَةَ عَنْ عَائِشَةَ^٦

⁶ - أخرجه مسلم برقم(٦٤٤٣) ونص برقم(٣٩٦١) وأحمد برقم(٢٥٣١٢)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٨ / ص ٤٤٧٢) - قوله : (يَسْأَلُوكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ) معناه يَسْأَلُوكَ التَّسْوِيَّةَ بَيْنَهُنَّ فِي مَحَبَّةِ الْقُلْبِ ، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَوِّي بَيْنَهُنَّ فِي الْأَفْعَالِ وَالْمَبِيتِ وَنَحْوَهُ ، وَإِنَّمَا مَحَبَّةُ الْقُلْبِ فَكَانَ يُحِبُّ عَائِشَةَ

٧٦٦٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ النَّيْسَابُورِيُّ ، ثَقَةُ مَأْمُونٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرُوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " اجْتَمَعْنَا أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرْسَلْنَا فَاطِمَةَ إِلَيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَاهَا : " إِنَّ نِسَاءَكُمْ ، وَذَكَرَ كَلْمَةً مَعْنَاها يَنْشُدُنَّكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ " قَالَتْ : فَدَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ مَعَ عَائِشَةَ فِي مِرْطَهَا ، فَقَالَتْ لَهُ : " إِنَّ نِسَاءَكَ أَرْسَلْنِي وَهُنَّ يَنْشُدُنَّكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ " فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَتَحِبِّنِي ؟ " قَالَتْ : " نَعَمْ " قَالَ : " فَاحْبِبْهَا " قَالَتْ : فَرَجَعْتُ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرَتُهُنَّ بِمَا قَالَ لَهَا : فَقُلْنَاهَا : " إِنَّكَ لَمْ تَصْنَعِ شَيْئًا ، فَارْجِعِيهِ إِلَيْهِ ، فَقَالَتْ : وَاللَّهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْدًا ، وَكَانَتْ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقًا ، فَأَرْسَلْنَاهَا بِنْتَ حَجْشَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : " وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " فَقَالَتْ : " إِنَّ أَزْوَاجَكَ أَرْسَلْنِي ، وَهُنَّ يَنْشُدُنَّكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيَّ فَشَتَّمْتُنِي ، فَجَعَلْتُ أَرْقُبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنْظَرُ طَرْفَهُ هَلْ يَأْذِنُ لِي فِي أَنْ أَتُنْصِرَ مِنْهَا ، قَالَتْ : " فَشَتَّمْتِي حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَكُرِهُ أَنْ أَتُنْصِرَ مِنْهَا ، فَاسْتَقْبَلْتُهَا فَلَمْ أَبْلُثْ أَنْ أَفْحَمْهُنَّا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "

أَكْثَرُ مِنْهُنَّ . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَحَبَّتَهُنَّ لَا تَكْلِيفَ فِيهَا ، وَلَا يَلْزَمُهُ السُّسُورِيَّةُ فِيهَا ، لِأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَإِنَّمَا يُؤْمِنُ بِالْعَدْلِ فِي الْأَفْعَالِ . وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُلْ كَانَ يَلْزَمُهُ الْقُسْطُ يَنْهَا فِي الدَّوَامِ ، وَالْمُسَاوَاةُ فِي ذَلِكَ كَمَا يَلْزُمُ غَيْرَهُ أَمْ لَا يَلْزُمُهُ ، بَلْ يَقْعُلُ مَا يَشَاءُ مِنْ إِيَّاشَ وَحْرَمَانَ ? فَالْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ طَلْبُ الْمُسَاوَاةِ فِي مَحَبَّةِ الْقُلُوبِ لِالْعَدْلِ فِي الْأَفْعَالِ ، فَإِنَّمَا كَانَ حَاصِلًا قَطْعًا ، وَلَهُدَا كَانَ يُطَافُ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ عَلَيْهِنَّ ، حَتَّى ضَعُفَ ، فَاسْتَأْذَنُهُنَّ فِي أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، فَأَذِنَ لَهُ .

قَوْلُهَا : (يَنْشُدُنَّكَ) أَيْ يَسْأَلُنَّكَ .

قَوْلُهَا : (هِيَ الَّتِي تُسَامِينِي) أَيْ تُعَادِلُنِي وَتُضَاهِيَنِي فِي الْحَظْوَةِ وَالْمِنْزَلَةِ الرَّفِيعَةِ ، مَا يَحْوُدُ مِنْ السُّمُونَ ، وَمُوْلَى الْأَرْتِفَاعِ .

قَوْلُهَا : (مَا عَدَنَا سُوْرَةً مِنْ حَدَّةَ كَانَتْ فِيهَا تُسْرُعُ مِنْهَا الْفَيْئَةَ) هَكَذَا هُوَ فِي مُعْظَمِ التَّسْخِ : (سُوْرَةٌ مِنْ حَدَّةَ) يَفْتَحُ الْحَاءَ بِلَا هاءَ ، وَفِي بَعْضِهَا (مِنْ حَدَّةَ) يَكْسِرُ الْحَاءَ وَبِالْهَاءَ . وَقَوْلُهَا : (سُوْرَةٌ) هِيَ بِسِينٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ وَأَوْ سَاكِنَةٌ ثُمَّ رَاءٌ ثُمَّ تَاءٌ . وَالسُّوْرَةُ الْثُورَانَ وَعَجَلَةُ الْعَضَبِ . وَأَمَّا (الْحَدَّةَ) فَهِيَ شَدَّةُ الْخُلُقِ وَتَوْرَاهُ . وَمَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّهَا كَامِلَةُ الْأُوْصَافِ إِلَيَّ أَنْ فِيهَا شَدَّةُ خُلُقٍ وَسُرْعَةُ غَضَبٍ تُسْرُعُ مِنْهَا . (الْفَيْئَةَ) يَفْتَحُ الْفَاءَ وَبِالْهَاءِ وَهِيَ الرُّجُوعُ أَيْ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهَا رَجَعَتْ عَنْهُ سَرِيعًا ، وَلَا تُصْرُ عَلَيْهِ . وَقَدْ صَحَّفَ صَاحِبُ التَّحْرِيرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَصْحِيفًا قَبِيْحًا جَدًا ، فَقَالَ : (مَا عَدَنَا سُوْرَةً) بِالْدَلِيلِ ، وَجَعَلَهَا سُوْرَةً بِنْتَ زَمْعَةَ ، وَهَذَا مِنْ الْعَلَاطِ الْفَاحِشِ نَبَهْتُ عَلَيْهِ لَلَّا يُعْتَرِّ بِهِ .

قَوْلُهَا : (ثُمَّ وَقَعَتْ بِي ، فَاسْتَنْتَالَتْ عَلَيَّ) ، وَأَنَّا أَرْقُبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَرْقُبُ طَرْفَهُ هَلْ يَأْذِنُ لِي فِيهَا ؟ فَلَمْ يُبَرِّحْ زَيْبَ حَتَّى عَرَفَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَكُرِهُ أَنْ أَتُنْصِرَ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ بِهَا لَمْ أَنْتَشِبِهَا حِينَ أَنْحَيْتُ عَلَيْهَا) أَنْحَيْتُ (بِالْأَنْثُونِيَّةِ) أَنْحَيْتُ الْمُهْمَلَةَ أَيْ قَصَدَهَا وَاعْتَدَمْهَا بِالْمُعَارَضَةِ . وَفِي بَعْضِ التَّسْخِ (حَتَّى بُدَّلَ حِينَ) ، وَكَلَاهِمَا صَحِحَّ ، وَرَجَحَ الْقَاضِيِّ (حِينَ) بِالْأَنْثُونِيَّةِ . وَمَعْنَى (لَمْ أَسْبِهَا) لَمْ أَمْهَلُهَا . وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ (لَمْ أَسْبِهَا) أَنْ أَنْتَشَبَهَا عَلَيْهِ (بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالْيَاءِ) ، وَفِي بَعْضِ التَّسْخِ بِالْعَيْنِ الْمُعَجَّمَةِ . وَ(أَنْتَشَبَهَا) بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ وَالْخَاءِ الْمُعَجَّمَةِ أَيْ قَمَعَهَا وَفَهَرَهَا . وَقَوْلُهَا أَوْلًا (ثُمَّ وَقَعَتْ بِي) أَسْتَطَاعَتْ عَلَيَّ ، وَتَالَتْ مِنِّي بِالْوَقِيْعَةِ فِي . اغْلَمَ اللَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ لِعَائِشَةَ ، وَلَا أَشَارَ بِعِينِهِ وَلَا غَيْرِهَا ، بَلْ لَا يَحْلُّ اعْتِقادَ ذَلِكَ فِيَّ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْرُمُ عَلَيْهِ حَاتَّةُ الْأَعْيُنِ ، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّهَا اتَّصَرَتْ لِنَفْسِهَا فَلَمْ يَنْهَا . وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّهَا ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ) فَمَعْنَاهُ إِلَشَارَةٌ إِلَى كَمَالِ فَهْمَهَا ، وَحُسْنِ نَظَرِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ..

إِنَّهَا ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ " قَالَتْ عَائِشَةُ : " وَلَمْ أَرْ أَمْرَأَةً أَكْثَرَ حَيْرًا ، وَلَا أَكْثَرَ صَدَقَةً ، وَأَوْصَلَ لِرَحْمٍ ، وَأَبْدَلَ لِنَفْسِهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ زَيْنَبَ مَا عَدَّا سَوْرَةً مِنْ حِدٍّ كَانَ فِيهَا ، ثُوَشَكُ فِيهَا الْفِيَةُ " . قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذَا خَطَأٌ ، وَالصَّوَابُ الَّذِي قَبْلَهُ^٧

٧٦٦٣-٨ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ : حَدَّثَنَا بَشْرٌ يَعْنِي أَبْنَ الْمُفَضَّلِ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرْرَةَ ، عَنْ مُرْرَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ ، كَفَضْلِ التَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ "^٨

٧٦٦٤-٩ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عِيسَى ، عَنِ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ التَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ "^٩

٧٦٦٥-١٠ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ : حَدَّثَنَا شَادَانُ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أُمَّ سَلَمَةَ " لَا تُؤْذِنِي فِي عَائِشَةَ ، فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا أَتَانِي الْوَحْيُ فِي لِحَافٍ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ إِلَّا هِيَ^{١٠}

٧ - نص برقم(٣٩٦٣) والمسنن الجامع برقم(١٧٢٥٣) وهو صحيح .

٨ - أخرجه البخاري برقم(٣٤١١ و ٣٤٣٣ و ٣٧٦٩ و ٦٤٥٢ و ٥٤١٨) ومسلم برقم(٤٢٦١) والترمذني برقم(٤٢٦١) ونص برقم(٣٩٦٥ و ٣٩٦٤) وابن ماجة برقم(٣٤٠٥) وغيرهم من طرق

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٨ / ١٨٠) قوله صلى الله عليه وسلم : (وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ التَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ) قال العلماء : معناه أن الترید من كُلِّ الطَّعَامِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْقِ ، فَتَرِيدُ الْلَّحْمَ أَفْضَلُ مِنْ مَرْقَهُ بِلَا تَرِيدِ ، وَتَرِيدُ مَا لَا لَحْمَ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ مَرْقَهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْفَضْلِيَّةِ تَفْعُلُهُ ، وَالشَّيْعُ مِنْهُ ، وَسَهُولَةُ مَسَاغَهُ ، وَاللَّاتِنَادَ بِهِ ، وَتَمْكُنُ الْإِنْسَانَ مِنْ أَخْذِ كَفَائِيَّهِ مِنْهُ بِسُرْعَةٍ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ ، فَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْقِ كُلُّهُ ، وَمِنْ سَائِرِ الْأَطْعَمَةِ وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ زَادَ كَرِيَادَهُ فَضْلُ التَّرِيدِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَطْعَمَةِ . ولَيْسَ فِي هَذَا تَصْرِيفٍ يَتَضَعِّفُهُ عَلَى مَرِيمٍ وَآسِيَّةٍ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُرَادَ تَعْضِيلَهَا عَلَى نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ .

٩ - صحيح انظر ما قبله

١٠ - أخرجه البخاري برقم(٣٧٧٥ و ٢٥٨١) والترمذني برقم(٤٢٥٣) ونص برقم(٣٩٦٦) وأحمد برقم(٢٧٨٢٧١) وهذا لفظ البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن حزبين فحزب في عائشة وحفلة وصفية وسودة والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المسلمين قد علموا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة فإذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يهدى بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم آخرها حتى إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعث صاحب الهدية بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة فكلم حزب أم سلمة فقلن لها كلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس فيقول من أراد أن يهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فإيده إلهي حيث كان من يوطن نسائه فكلمته أم سلمة بما قلن فلم يقل لها شيئاً سائلتها فقالت ما قال لي شيئاً فقلن لها فكلمته قالت فكلمته حين دار إليها أيضاً فلم يقل لها شيئاً فسائلتها فقالت ما قال لي شيئاً فقلن لها كلمي حتى يكلمك فدار إليها فكلمته فقال لها لا تؤذني في عائشة فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة قالت أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله ثم إنهن دعون فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول إن نساءك ينشدتك الله العدل في بنت أبي بكر فكلمته فقال يا بنت ألا تحيين ما أحب قالت بل فرجعت إلينهن فأخبرتهن فقلن أرجعي إليه فأبى أن ترجع فأرسل زينب بنت جحش فاتته فاغلظت وقالت إن نساءك ينشدتك الله العدل في بنت ابن أبي قحافة فرفعت صوتها حتى تناولت

- ١١ - ٧٦٦٦ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ ، عَنْ عَبْدَةَ ، عَنْ هِشَامَ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ الْحَارِثَ ، عَنْ رُمِيَّةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَّمُنَاهَا أَنْ تُكَلِّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَائِيْهِمْ يَوْمَ عَائِشَةَ وَتَقُولُ لَهُ : " كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَائِيْهِمْ يَوْمَ عَائِشَةَ ، فَكَلَّمَتُهُ ، فَلَمْ يُجِبْهَا ، فَلَمَّا دَارَ عَلَيْهَا ، كَلَّمَتُهُ أَيْضًا ، فَلَمْ يُجِبْهَا " وَقُلَّنَ : مَا رَدَ عَلَيْكِ قَالَ : " لَمْ يُجِبْنِي " قُلَّنَ : لَا تَدَعِيهِ ، حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْكِ تَنْظُرِينَ مَا يَقُولُ : فَلَمَّا دَارَ عَلَيْهَا الثَّالِثَةَ كَلَّمَتُهُ فَقَالَ : " لَا تُؤْذِنِي فِي عَائِشَةَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيَّ الْوَحْيُ ، وَأَنَا فِي لِحَافٍ امْرَأَةٌ مِنْكُنَ إِلَّا فِي لِحَافٍ عَائِشَةَ " ١١
- ١٢ - ٧٦٦٧ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَائِيْهِمْ يَوْمَ عَائِشَةَ ، يَمْتَعُونَ بِذَلِكَ مَرْضَاهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : " وَهَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحُهُنَّ عَنْ عَبْدَةَ " ١٢
- ١٣ - ٧٦٦٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ ، عَنْ عَبْدَةَ ، عَنْ هِشَامَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ هُدَيْرٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " أُوحِيَ إِلَيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مَعْهُ ، فَقُمْتُ فَاجَهْتُ الْبَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، فَلَمَّا رُفِّهَ عَنْهُ قَالَ لِي : " يَا عَائِشَةَ ، إِنَّ جِبْرِيلَ يُقْرِئُكِ السَّلَامَ " ١٣

عَائِشَةَ وَهِيَ قَاعِدَةٌ فَسَبَّهَا حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَنْظُرُ إِلَيَّ عَائِشَةَ هُلْ تُكَلِّمُ قَالَ فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةَ ثُرُدَ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسْكَنَتْهَا قَاتَلَتْ فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ عَائِشَةَ وَقَالَ إِنَّهَا بُنْتُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ الْبُخَارِيُّ الْكَلَامُ الْأَخِيرُ فِصْلَةٌ فَاطِمَةٌ يَدْكُرُ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَائِيْهِمْ يَوْمَ عَائِشَةَ وَعَنْ هِشَامٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرْيَشٍ وَرَجُلٍ مِنْ الْمَوَالِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِشَامٍ قَالَتْ عَائِشَةُ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنْتُ فَاطِمَةَ وَفِي شَرْحِ ابْنِ بَطَالٍ - (ج ١٣ / ص ٩٣) قَالَ الْمَهْلَبُ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقِهِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ حِرْجٌ فِي إِيَّاشَرِ بَعْضِ نِسَائِهِ بِالشَّفَفِ وَالظَّرْفِ مِنَ الْمَأْكُلِ ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ الْعَدْلُ فِي الْمَبْيَتِ وَالْمَقَامِ مَعْهُنَّ ، وَإِقَامَةِ نِفَاقَهُنَّ وَمَا لَابِدُهُ مِنَ الْقُوَّتِ وَالْكَسْوَةِ ، وَأَمَا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا ، وَفِيهِ تَحْرِيَ النِّسَاءِ بِالْمَدَيَا أَوْقَاتِ الْمَسْرَةِ وَمَوَاضِعِهَا مِنَ الْمَهَادَةِ إِلَيْهِ ، لِيزِيدَ بِذَلِكَ فِي سَرْوَرِهِ ، وَفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ يَسْعُهُ السُّكُوتُ بَيْنِ نِسَائِهِ إِذَا تَنَاظَرُنَّ ، وَلَا يَمْلِي مَعَ بَعْضِهِنَّ عَلَى بَعْضٍ ، كَمَا سَكَتَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ تَنَاظَرَتْ زَيْنَبُ وَعَائِشَةُ ، وَلَكِنَّ قَالَ أَخْرَى : « إِنَّمَا بَنْتُ أَبِي بَكْرٍ » ، فَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى التَّفَضُّلِ بِالشَّرْفِ وَالْفَهْمِ .

١١ - صَحِيحٌ اَنْظُرْ مَا قَبْلَهُ

١٢ - صَحِيحٌ اَنْظُرْ مَا قَبْلَهُ

وَفِي شَرْحِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ - (ج ٥ / ص ٣٧٠) قَوْلُهُ (كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَائِيْهِمْ يَوْمَ عَائِشَةَ) لَمَّا يَرَوْنَ مِنْ حُبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُمَا أَكْثَرَ مِنْ حُبِّهِمْ وَمُرَادَهُمْ أَنْ يَأْمُرُهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَهْدُوَهُمْ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانُوا كَمَا جَاءَ فِي الْبُخَارِيِّ وَلَا يَجْعَلُنَّ أَنَّ هَذَا كَلَامٌ لَا يَلْبِقُ بِصَاحِبِ الْمُرُوَّةِ ذَكْرَهُ فِي الْمَحْجَلِسِ فَطَلَبُهُنَّ مِنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْكُرَ لِلنَّاسِ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامَ إِمَّا لِعَدَمِ تَفَطِّهِنَّ لِمَا فِيهِنَّ مِنْ شَدَّةِ الْغَيْرِيَّةِ أَوْ هُوَ كَنَيْةٌ عَنِ التَّسْوِيَّةِ بَيْنَهُنَّ فِي الْمُحَجَّةِ بِالْأَطْفَلِ وَجُنُونِهِنَّ لَأَنَّ مِنْشَأَ تَحْرِيَ النِّسَاءِ زِيَادَةُ الْمُحَجَّةِ لِعَائِشَةَ فَعِنْدَ التَّسْوِيَّةِ بَيْنَهُنَّ فِي الْمُحَبَّةِ يَرْتَفِعُ التَّحَرُّرُ مِنِ النَّاسِ فَكَانَهُ إِذَا سَاوَى بَيْنَهُنَّ فِي الْمُحَبَّةِ فَقَدْ أَمْرَهُمْ بَعْدَمِ التَّحَرُّرِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٣ - نص برقم(٣٩٦٩) والطبراني برقم(١٨٦٢٧) حسن

وَفِي شَرْحِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ - (ج ٥ / ص ٣٧١) ٣٨٩٠ - حَاشِيَّةُ السُّنْدِيِّ :

قَوْلُهُ (فَاجَهَتْ) مِنْ أَجَافَ الْبَابَ رَدَهُ (فَلَمَّا رُفِّهَ) عَلَى بَنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنْ رَفَهٍ بِالشَّتَدِيْدِ أَيْ أُزِيجَ وَأُزِيلَ عَثَرُهُ الضَّيقِ وَالْتَّعَبِ .

٤-٧٦٦٩ - أَخْبَرَنَا نُوحُ بْنُ حَيْبٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمُرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : " إِنَّ جِبْرِيلَ يَقْرَأُ عَلَيْكِ السَّلَامَ " قُلْتُ : " وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، تَرَى مَا لَأَنْتَ رَأَى " ^{١٤}

٥-٧٦٧٠ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَائِشَهُ هَذَا جِبْرِيلُ وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَيْكِ السَّلَامَ " مُثْلُهُ سَوَاءً قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذَا الصَّوَابُ وَالَّذِي قَبْلَهُ خَطَا ^{١٥} وَعَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَزِيرِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُفَيْرٍ ، عَنِ الْلَّيْثِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ ^{١٦}

=====

¹⁴ - أخرجه البخاري برقم(٣٢١٧) و(٣٧٦٨) و(٦٢٠١) و(٦٢٤٩) والترمذى برقم(٤٢٥٥) وقال حسن صحيح ونص

برقم(٣٩٧٠) وأحمد برقم(٢٥٩١٧ و ٢٥٥٩٩)

(تَرَى مَا لَأَنْتَ رَأَى) مَا مَوْصُولَةُ أَيْ تَرَى يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي لَأَنْتَ رَأَاهُ مِنْ الْمَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ وَتَقَدَّمَ بِقَيْمَةُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ تَبْلِيهِ السَّلَامِ مِنْ أَبْوَابِ الْاسْتِدَانِ .

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج / ١٧ / ص ٤٧٩)

قوْلُهُ (يَا عَائِشَةَ هَذَا جِبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكِ السَّلَامَ) تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْمَنَاقِبِ ، وَحَكَى أَبْنُ التَّيْنِ أَنَّ الدَّاؤِدِيَّ اعْتَرَضَ فَقَالَ : لَا يُقَالُ لِلْمَلَائِكَةِ رِحَالٌ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ذَكَرَهُمْ بِالْأَنْذِيرِ . وَالْجَوَابُ أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صُورَةِ الرَّجُلِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ وَقَالَ أَبْنُ طَالِلَ عَنِ الْمُهَبَّلِ : سَلَامُ الرَّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ وَالنِّسَاءُ عَلَى الرَّجَالِ حَاجِرٌ إِذَا أَمْتَنَّ الْفَتْنَةَ ، وَفَرَقَ الْمَالِكَيَّةَ بَيْنَ الشَّابَّةِ وَالْعُجُورِ سَدًا لِلنُّرِيَّةِ ، وَمَنْعَ مِنْهُ رَبِيعَةَ مُطْلَقاً . وَقَالَ الْكُوفَيُّونَ : لَا يُشْرَعُ لِلنِّسَاءِ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ عَلَى الرَّجَالِ لِأَنَّهُنَّ مُنْعَنُ مِنِ الْأَذَانِ وَالإِقَامَةِ وَالْحِجْرَةِ بِالْقِرَاءَةِ ، قَالُوا وَيُسْتَشْتَى الْمَحْرَمُ فَيُجْرُوزُ لَهَا السَّلَامُ عَلَى مَحْرَمِهَا . قَالَ الْمُهَبَّلُ : وَحُجَّةُ مَالِكٍ حَدِيثٌ سَهَلٌ فِي الْبَابِ ، فَإِنَّ الرَّجَالَ الَّذِينَ كَانُوا يَزُورُونَهَا وَتُطْعَمُهُمْ لَمْ يَكُنُوا مِنْ مَحَا�ِمِهَا اِتَّهَى . وَقَالَ الْمَتَوَلِيُّ : إِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ زَوْجَةٌ أَوْ مَحْرَمٌ أَوْ أَمْةٌ فَكَالَّرَجُلِ مَعَ الرَّجُلِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَجْنبِيَّةً تَنَزَّلَ : إِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً يُخَافُ الْفِتْنَانُ بِهَا لَمْ يُشْرَعُ السَّلَامُ لَكَ اِبْتِدَاءً وَلَا جِوَافِياً ، فَلَوْ ابْتَدَأَ أَحَدُهُمَا كُرْبَةً لِلْآخِرِ الرَّدَّ ، وَإِنْ كَانَتْ عَجُورًا لَا يُفْتَنُ بِهَا حَارَّ . وَحَاصِلُ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْمَالِكَيَّةِ التَّفَصِيلُ فِي الشَّابَّةِ بَيْنَ الْحَمَالِ وَعَدَمِهِ ، فَإِنَّ الْحَمَالَ مَظَاهِرُ الْفِتْنَانِ ، بِخَلَافِ مُطْلَقِ الشَّابَّةِ . فَلَوْ اجْتَمَعَ فِي الْمَجْلِسِ رِحَالٌ وَنِسَاءٌ حَاجَرَ السَّلَامِ مِنْ الْجَانِبَيْنِ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ .

١٥ - أخرجه البخاري في الأدب برقم(١٠٧٦) والبخاري برقم(٣٦٧٨) ومسلم برقم(٦٤٥٧) ولفظه عن ابن شهاب قال أَبُو سَلَمَةَ إِنَّ عَائِشَةَ - رضى الله عنها - قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمًا « يَا عَائِشَ ، هَذَا جِبْرِيلُ يَقْرَأُكِ السَّلَامَ » . فَقُلْتُ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، تَرَى مَا لَا أَرَى . ثُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَلَاهُمَا صَحِيحٌ بلا ريب

¹⁶ - انظر سائر الروايات في المسند الجامع - (ج / ٥١ / ص ٣٨٣) برقم (١٧٢٤٨)

٤. الغيرة

١٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُشْنَى قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ : قَالَ أَنَسٌ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَأَرْسَلَتْ أُخْرَى بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ ، فَضَرَبَتْ يَدَ الرَّسُولِ فَسَقَطَتِ الْقَصْعَةُ ، فَأَنْكَسَرَتْ ، فَأَنْكَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِسْرَيْنِ فَضَمَ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فَجَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ وَيَقُولُ : "غَارَتْ أُمُّكُمْ كُلُوا ، فَأَكَلُوا فَأَمَرَ حَتَّى جَاءَتْ بِقَصْعَتِهَا الَّتِي فِي بَيْتِهَا فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى الرَّسُولِ ، وَتَرَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كَسَرَتْهَا"

١٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : أَخْبَرَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابَتٍ ، عَنْ أَبِي الْمُنْوَكِلِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّهَا تَعْنِي أَنَّتُ بِطَعَامٍ فِي صَحْفَةٍ لَهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ ، فَجَاءَتْ عَائِشَةُ مُؤْتَرَرَةً بِكُسَاءٍ وَمَعَهَا فِهْرٌ ، فَلَقَتْ بِهِ الصَّحْفَةُ ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ فُلْقَتِي الصَّحْفَةِ وَيَقُولُ : "كُلُوا غَارَتْ أُمُّكُمْ" مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحْفَةَ عَائِشَةَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، وَأَعْطَى صَحْفَةً أُمِّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ

١٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُشْنَى ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ فُلَيْتٍ ، عَنْ جَسْرَةَ بْنِ دَجَاجَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ صَانِعَةَ طَعَامٍ مِثْلَ صَفِيَّةَ أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَاءً فِيهِ طَعَامٍ فَمَا مَلَكَتْ نَفْسِي أَنْ كَسَرَتْهُ ، فَسَأَلَتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَفَارَتِهِ فَقَالَ : "إِنَاءُ كَيْنَاءَ ، وَطَعَامٌ كَطَعَامٍ" ١٩

١٧ - نص برقـ(٣٩٧٢) والبخاري برقـ(٥٢٥) وأبو داود برقـ(٣٥٦٩) وابن ماجـ(٢٤٢٤) والمسند الجامـ(٨٢٧) وغيرـهم

شرح سنن النسائي - (ج ٥ / ص ٣٧٣)

قولـه (فَضَرَبَتْ) أَيْ الَّتِي عِنْدَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الْكِسْرَيْنِ) الْقُطْعَيْنِ وَرَبْنَا وَمَعْنَى وَكَذَا الْفِلْقَتَيْنِ وَفِي الْمَجْمَعِ الْكِسْرُ بِكَسْرٍ كَافٍ الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ الْمَكْسُورِ (وَيَقُولُ غَارَتْ أُمُّكُمْ) اغْتَدَارًا عَنْهَا (فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْقَصْعَتَيْنِ كَانَتَا مُلْكًا لَهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَمَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ كَانَ لِلرِّضَاءِ مِنْ أَرْسَلَتِ الْطَّعَامِ وَإِلَى فَضْمَانِ التَّلَفِ يَكُونُ بِالْمُثْلِ وَهُوَ هَاهُنَا الْقِيمَةُ إِلَى أَنْ يُقَالَ الْقَصْعَتَانِ كَانَتَا مُتَمَاثِلَتَيْنِ فِي الْقِيمَةِ بِحِينَ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا صَالِحةً أَنْ تَكُونَ بَدْلًا لِلْأُخْرَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٨ - نص برقـ(٣٩٧٣) وابن أبي شيبة برقـ(٣٦٢٨٢) والدارمي برقـ(٢٦٥٣) وأبي عـ(٣٢٥٠ و٣٧٤٦) وهو صحيح قوله (وَمَعَهَا فِهْرٌ) فِي الْقَامُوسِ الْفِهْرِ بِالْكِسْرِ حَجَرٌ قَدْرٌ مَا يُدَقُّ بِهِ الْجَوْزُ أَوْ مَا يُمْلَأُ الْكَفُّ وَيُؤَثَّتُ وَالْجَمْعُ أَفَهَارٌ وَفُهُورٌ .

١٩ - نص برقـ(٣٩٧٤) وأحمد برقـ(٢٥٨٩٨) والبيهقي في السنـ(١١٨٥٦) وهو حديث حسن وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ٧ / ص ٤١٧)

٧٦٧٤-١٩ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ الرَّعْفَرَانِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، زَعَمَ عَطَاءُ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَرْعُمُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بْنَتَ جَحْشٍ ، فَيَشْرُبُ عِنْدَهَا عَسَلًا ، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّا أَيْتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَتَقْلُ إِنِّي أَجَدُ مِنْكَ رِيحَ مَعَافِيرَ ، أَكْلَتَ مَعَافِيرَ ، فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : " لَا ، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بْنَتَ جَحْشٍ ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ فَنَرَأْتُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَمْ تُحِرِّمْ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكَ تَبَتَّغِي مَرْضَاهَا أَزْوَاجَكَ إِنْ تُتَوَبَا إِلَى اللَّهِ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيَّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا لَقَوْلِهِ " بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا ٢٠

قَوْلُهُ : (فَلَدَقَ القَصْعَةَ الصَّحِيحةَ) زَادَ ابْنُ عُلَيْهِ " إِلَى الَّتِي كُسِرَتْ صَحْفَهَا ، وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كَسَرَتْ " زَادَ الشُّورِيُّ " وَقَالَ : إِنَّاءَ كَيْنَاءَ وَطَعَامَ كَطَعَامٍ " قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : احْتِجَّ بِهِ الشَّاغِفُونَ وَالْكُوْفَيْنَ فِيمَنِ اسْتَهْلَكُ عُرُوضًا أَوْ حَيَاً فَعَلَيْهِ مِثْ مَا اسْتَهْلَكَ ، قَالُوا : وَلَا يُعْصِي بالقيمةِ إِلَّا عِنْدَ دَعَمِ الْمِثْلِ . وَدَهَبَ مَالِكُ إِلَى القيمةِ مُطْلَقاً . وَعَنْهُ فِي رِوَايَةِ كَالَّاَوَلِ . وَعَنْهُ مَا صَنَعَهُ الْأَدَمِيُّ فَالْمِثْلِ . وَأَمَّا الْحَيَّانُ فَالْقِيمَةُ . وَعَنْهُ مَا كَانَ مَكْيِلاً أَوْ مَوْزُونًا فَالْقِيمَةُ وَإِلَى الْفَالْمِثْلِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْهُمُ . وَمَا أَطْلَقَهُ عَنِ الشَّانِعِيِّ فِيهِ نَظَرٌ ، وَإِنَّمَا يُحْكَمُ فِي الشَّيْءِ بِمِثْلِهِ إِذَا كَانَ مُتَنَابِهُ الْأَجْزَاءُ وَأَمَّا الْقَصْعَةُ فَهُوَ مِنْ الْمُتَقْوَمَاتِ لِاِخْتِلَافِ أَجْزَائِهَا . وَالْجَوَابُ مَا حَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِأَنَّ الْقَصْعَتَيْنِ كَانَتَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِي زَوْجِهِ فَعَاقَبَ الْكَاسِرَةَ بِجَعْلِ الْقَصْعَةَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِهَا وَجَعْلِ الصَّحِيحةَ فِي بَيْتِ الْمُتَقْبِلِهِ إِذَا كَانَ مُتَنَابِهُ الْأَجْزَاءُ وَأَمَّا الْقَصْعَةُ فَهُوَ مِنْ الْمُتَقْوَمَاتِ لِاِخْتِلَافِ أَجْزَائِهَا . يَبْيَهُمَا فَرَضَيْتَا بِذَلِكَ ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الزَّمَانِ الَّذِي كَانَتِ الْعُقُوبَةُ فِيهِ بِالْمَالِ كَمَا تَقْدَمَ قَرِيبًا ، فَعَاقَبَ الْكَاسِرَةَ بِإِعْطَاءِ قَصْعَهَا لِلْأَخْرَى . قُلْتُ : وَيَعْدُ هَذَا التَّصْرِيفُ بِقَوْلِهِ : " إِنَّاءَ كَيْنَاءَ " وَأَمَّا التَّوْجِيهُ الْأَوَّلُ فَيُعَكِّرُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ " مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ وَعَلَيْهِ مِثْلُهُ " زَادَ فِي رِوَايَةِ الدَّارِقُطْنِيِّ " فَصَارَتْ قَصْبَيْهِ " وَذَلِكَ يُعْصِي أَنْ يَكُونُ حُكْمًا عَالَمًا لِكُلِّ مَنْ وَقَعَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ وَيَقِنَى دَعْوَى مِنْ اعْتَدَرَ عَنِ الْقُولَ بِهِ بَانِهَا وَافْعَةٌ عَيْنٌ لَا عُمُومَ فِيهَا ، لَكِنْ مَحْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا أَفْسَدَ الْمَكْسُورَ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَسْرُ خَفِيفًا يُمْكِنُ إِصْلَاحُهُ فَعَلَى الْحَانِي أَرْشَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَمَّا مَسَالَةُ الطَّعَامِ فَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَعْوَنَةِ وَالْإِصْنَاعِ دُونَ بَتِ الْحُكْمِ بِوُجُوبِ الْمُمْلِكِ فِيهِ لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثْ مَعْلُومٍ ، وَفِي طُرُقِ الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَأَنَّ الطَّعَامَيْنِ كَانَا مُخْتَلِفِيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَاحْتَجَ بِهِ الْحَتَّنِيَّةُ لِقَوْلِهِمْ إِذَا تَعَرَّفَتِ الْعِينُ الْمَعْصُوبَةُ بِفَعْلِ الْعَاصِبِ حَتَّى زَالَ اسْمُهَا وَعَظِيمَ مَنَّتَعَهَا زَالَ مَلْكُ الْمَعْصُوبِ عَنْهَا وَمَلْكُهَا الْعَاصِبِ وَضَمِنَهَا ، وَفِي الْإِسْتَدَالِ لِذَلِكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى ، قَالَ الطَّيْبِيُّ : وَإِنَّمَا وُصِفتَ الْمُرْسَلَةَ بِأَنَّهَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِيَّادَنَا بِسَبَبِ الْغَيْرَةِ الَّتِي صَدَرَتْ مِنْ عَائِشَةَ وَإِشَارَةَ إِلَى غَيْرَةِ الْأُخْرَى حَيْثُ أَهْدَتْ إِلَيْيَ بَيْتَ ضَرَّهَا وَقَوْلُهُ : " غَارَتْ أُمُّكُمْ " اعْتَدَرَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلَّهِ يُحْمِلُ صَبِيعَهَا عَلَى مَا يُدْمِمُ ، بَلْ يَحْرِي عَلَى عَادَةِ الضرَّائِرِ مِنْ الْغَيْرَةِ فَإِنَّهَا مُرْكَبَةٌ فِي النَّفْسِ بِعِيْثٍ لَا يُقْدِرُ عَلَى دَعْهَا ، وَسَيَّاْتِي مَزِيدَ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْغَيْرَةِ فِي كِتَابِ النَّكَاحِ حَيْثُ ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَفِي الْحَدِيثِ حُسْنُ حُلْقَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِصْفَاهَ وَحْلَمَهُ ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : وَكَانَهُ إِنَّمَا لَمْ يُؤَدِّبِ الْكَاسِرَةَ وَلَوْ بِالْكَلَامِ لِمَا وَقَعَ مِنْهَا مِنْ التَّعَدِيِّ لِمَا فَهَمَ مِنْ أَنَّ الَّتِي أَهْدَتْ بِذَلِكَ أَذَى الَّتِي هُوَ فِي بَيْهَا وَالْمُظَاهَرَةُ عَلَيْهَا فَاقْتَصَرَ عَلَى تَعْرِيْهَا لِلْقَصْعَةِ ، قَالَ : وَإِنَّمَا لَمْ يَغْرِمُهَا الطَّعَامَ لِأَنَّهُ كَانَ مُهَدِّيَ إِلَيْهِمُ الْقُبُولَ أَوْ فِي حُكْمِ الْقُبُولِ ، وَغَفَلَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَمَّا وَرَدَ فِي الْطَّرِيقِ الْأُخْرَى وَاللَّهُ الْمُسْتَعِنُ .

٢٠ - أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ بِرَقْمِ (٤٩١٢) وَمَعْلُومٌ بِرَقْمِ (٦٩٧٢ وَ٦٦٩١) وَأَبْوَ دَادِ بِرَقْمِ (٣٧٥١) وَأَبْوَ دَادِ بِرَقْمِ (٣٧١٦ وَ٣٧١٧) وَنَصْ بِرَقْمِ (٣٤٣٤) وَأَمْمَدَ بِرَقْمِ (٢٦٠٣) وَغَيْرُهُمْ

وَفِي شَرْحِ النَّوْوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ - (ج٥ / ص٢٢٥) - قَوْلُهُ : (فَتَوَاطَّيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ هَكَذَا هُوَ فِي السُّسَخِ) (فَتَوَاطَّيْتُ) وَأَصْلُهُ (فَتَوَاطَّاتُ) بِالْهَمْزِ أَيْ تَقْفَتْ .

قَوْلُهُ : (إِنِّي أَجَدُ مِنْكَ رِيحَ مَعَافِيرَ) هِيَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَيَعْنِي مُعْجَمَةً وَفَاءً وَبَعْدَ الْفَاءِ يَاءَ هَكَذَا هُوَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ السُّسَخِ ، وَأَمَّا الْمَوْضِعَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ فَوَقَعَ فِيهِمَا فِي بَعْضِ النُّسُخِ بِالْيَاءِ وَفِي بَعْضِهَا بِحَذْفِهَا ، قَالَ الْفَاضِيُّ : الصَّوَابُ إِنْتَهَا لِأَنَّهَا عِوْضٌ مِنْ الْأَوَّلِ

٧٦٧٥-٢٠ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسَّى بْنُ مُحَمَّدَ حَرَمِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتَ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَهُ أُمَّةٌ يَطْوُهَا ، فَلَمْ تَزَلْ بِهِ عَائِشَةُ وَحْفَصَةُ حَتَّى حَرَمَهَا عَلَى نَفْسِهِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكَ} تَبَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ } (١) سورة التحرير ٢١

التي في المفرد ، وإنما حذفت في ضرورة الشعر وهو جمع معفور ، وهو صمع حلو كالنافع والله رائحة كريهة ينضحه شجر يقال له : العرسط بضم العين المهملة والفاء يكون بالمحجاز ويقال إن العرسط بات له ورقة عريضة تفترش على الأرض له شوكه حجناه وئمرة بيضاء كالقطن مثل زر القميص حيث الرائحة . قال القاضي : وزعم المهلب أن رائحة المغافير والعرسط حسنة ، وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف ما قاله الناس . قال أهل اللغة : العرسط من شجر العضاه وهو كل شجر له شوك وقيل رائحته كالبنيد ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن تُوحَد منه رائحة كريهة .

قَوْلَهَا : (فَقَالَ : بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْبَ بْنِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودْ فَنَزَلَ : { لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكَ })

هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل وهي كتب الفقه أنها نزلت في تحرير مارية ، قال القاضي : اختلف في سبب نزولها فقالت عائشة : في قصة العسل ، وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحرير مارية حاربته وخلف أن لا يطأها . قال : ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة متحجا بقوله تعالى : { قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلِةً أَيْمَانُكُمْ } لما روى آن الله صلى الله عليه وسلم قال : " والله أبا طالها " ثم قال : " هي على حرام " ، وروي مثل ذلك من حلفه على شربه العسل وتحريمه ، ذكره ابن المنذر وفي رواية البخاري : " لَنْ أَعُودْ لَهُ وَقَدْ حَلَفْتُ أَنْ أَلَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا " . وقال الطحاوي قال النبي صلى الله عليه وسلم في شرب العسل : " لَنْ أَعُودْ إِلَيْهِ أَبَدًا " ولم يذكر يمينا ، لكن قوله تعالى : { قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلِةً أَيْمَانُكُمْ } يوجب أن يكون قد كان هناك يمين ، قلت : ويتحمل أن يكون معنى الآية قد فرض الله عليكم في التحرير كفارة يمين ، وهكذا يقدّر الشافعي وأصحابه ومواقفهم .

قَوْلَهَا : (فَقَالَ : بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْبَ بْنِ جَحْشٍ) وهي الرواية التي يبعدها : (أَنْ شَرِبَ الْعَسَلَ كَانَ عِنْدَ حَفْصَةَ) قال القاضي : ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريج أن النبي شرب عندها العسل زيد ، وأن المتظاهرين عليه عائشة وحفصة ، وكذلك ثبتت في حديث عمر بن الخطاب وأبي عباس أن المتظاهرين عائشة وحفصة ، وذكر مسلم أيضا من رواية أبيأسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب العسل عندها ، وأن عائشة وسودة وصفيه من اللواتي ظاهرن عليه . قال : والأول أصح . قال النساء : إسناد حديث حجاج صحيح حيد غالمة . وقال الأصيلي : حديث حجاج أصح وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة - ي يريد قوله تعالى : { وَإِنْ تَظَاهِرَا عَلَيْهِ } فهمما اشتان لا ثالث ، وأنهما عائشة وحفصة كما قال فيه ، وكما اعترف به عمر رضي الله عنه . وقد انقلبت الأسماء على الرواية الأخرى . كما أن الصحيح في سبب نزول الآية أنها في قصة العسل لا في قصة مارية المروي في غير الصحيحين ولم ثابت قصة مارية من طريق صحيح . قال النساء : إسناد حديث عائشة في العسل جيد صحيح غالمة . هذا آخر كلام القاضي .

ثم قال القاضي بعد هذا : الصواب أن شرب العسل كان عند زيد . قوله تعالى : { وَإِذَا أَسَرَ النَّبِيَّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيبَاً } لقوله : (بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا) ، هكذا ذكره مسلم . قال القاضي : فيه اختصار ، وتمامه : ولن أعود إليه وقد حافت أن لا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا كما رواه البخاري . وهذا أحد الأقوال في معنى السر . وقيل : بل ذلك في قصة مارية وقيل غير ذلك .

٢١ - نص برقم(٣٩٧٦) والضياء برقم(١٦٩٥ و ١٦٩٦) صحيح

وفي شرح سنن النساء - (ج ٥ / ص ٣٧٥) قوله (فَلَمْ تَرَلْ بِهِ عَائِشَةَ وَحْفَصَةَ) أي لم ترالا ملائكة مميتين به ساعييin في تحريرها عليه

- ٢١-٧٦٧٦ - أَخْبَرَنَا قُبِيْبَةُ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْيَتُّ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : التَّمَسْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدْخَلْتُ يَدِي فِي شَعْرِهِ فَقَالَ : " قَدْ جَاءَكَ شَيْطَانُ " فَقُلْتُ : أَمَا لَكَ شَيْطَانٌ ؟ قَالَ : " بَلِي ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ " ٢٢
- ٢١-٧٦٧٧ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ ، عَنْ حَجَّاجِ ، عَنْ ابْنِ جُرْبِيجِ ، عَنْ عَطَاءِ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلِيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةً ، فَظَنَّتُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ فَتَحَسَّسَتُهُ ، فَإِذَا هُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ يَقُولُ : " سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ " فَقَالَتْ : " بِأَبِي وَأُمِّي إِنَّكَ لَفِي شَأْنٍ وَإِنِّي لَفِي آخَرَ " ٢٣

٢٢ - نص برقم(٣٩٧٧) والطبراني في الأوسط برقم(٣٧٦٥) صحيح

وفي صحيح مسلم عن ابن قيس طلب حديثه أن عروة حديثه أن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج من عندها ليلاً. قالت فغرت عليه فجاءه فرأى ما أصنع فقال «ما لك يا عائشة أغرت». قلت وما لي لا يغار مثل على مثلك فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أقد جاءك شيطانك». قالت يا رسول الله أومعى شيطان قال «نعم». قلت ومع كل إنسان قال «نعم». قلت ومعك يا رسول الله قال «نعم ولكن ربى أعانتي عليه حتى أسلم».

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٩ / ص ١٩٥)

(فَأَسْلَمَ) بِرَفْعِ الْبَيْمِ وَفَجَّهَا، وَهُمَا رَوَيَا تَابَانَ مَسْهُورَتَابَانَ فَمَنْ رَفَعَ قَالَ : مَعْنَاهُ : أَسْلَمُ أَنَا مِنْ شَرِهِ وَفَتَّنَهُ ، وَمَنْ فَتَّحَ قَالَ : إِنَّ الْقَرِينَ أَسْلَمَ ، مِنِ الْإِسْلَامِ وَصَارَ مُؤْمِنًا لَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَرْجَحِ مِنْهُمَا قَالَ الْحَاطِبُ : الصَّحِيحُ الْمُحْتَارُ الرُّفْعُ ، وَرَاجَحُ الْقَاضِي عِيَاضُ ، الْفَتْشُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، لِقَوْلِهِ : " فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ " ، وَاخْتَلَفُوا عَلَى رِوَايَةِ الْفَتْشِ ، قِيلَ : أَسْلَمَ بِمَعْنَى إِسْتِسْلَمَ وَأَقْدَادَ وَقَدْ جَاءَ هَكُذا فِي غَيْرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (فَاسْتِسْلَمَ) وَقِيلَ : مَعْنَاهُ صَارَ مُسْلِمًا مُؤْمِنًا ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ ، قَالَ الْقَاضِي : وَاعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى عِصْمَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّيْطَانِ فِي جَسْمِهِ وَحَاطِرِهِ وَلِسَانِهِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ : إِشَارَةٌ إِلَى التَّحْذِيرِ مِنْ فَتَّةِ الْقَرِينِ وَوَسُوسَتِهِ وَإِغْوَاهِهِ ، فَأَعْلَمَنَا بِأَنَّهُ مَعَنِّا لِتَحْتَرِزَ مِنْهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَانِ .

٢٣ - أخرجه مسلم برقم(١١١٧) ونص برقم(٣٩٧٨) و٣٩٧٩ و٢٥٩٢٤ و٢٥٩٢٢ وأحمد برقم(٣٩٧٩)

شرح النووي على مسلم - (ج / ٢ / ص ٢٢٦)

قَوْلًا : (فَوَقَعَتْ يَدِيَ عَلَى بَطْنِ قَمَهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ) استدل به من يقول لمس المرأة لا ينتقض الوضوء ، وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وأخرين ، وقال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى والأكثرون : ينتقض واحتلقو في تفصيل ذلك ، وأجيب عن هذا الحديث بأن الملموس لا ينتقض على قول الشافعي رحمة الله تعالى وغيره ، وعلى قول من قال ينتقض وهو الرأي عند أصحابنا يحمل هذا اللمس على أنه كان فوق حائل فلما يضر . وقولها : (وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ) فيه أن السنة تصرهما في السجود .

وقولها : (وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخْطِكَ . وَبِعِفَافِكَ مِنْ عُقوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْبَتَ عَلَى نَفْسِكَ) قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمة الله تعالى في هذا معنى لطيف ؛ وذلك أنه استعاد بالله تعالى وسلامه ذكر ما لا ضد له وهو الله سبحانه وتعالى استعاد به منه لا غير ، ومعناه الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عباده والثناء عليه . وقوله : لَا أُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَيْ لَا أُطْلِقُهُ وَلَا أَتِيَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : لَا أُحِيطُ بِهِ ، وَقَالَ مالك رحمة الله تعالى : مَعْنَاهُ لَا أُحْصِي نَعْمَتَكَ وَاحْسَانَكَ وَالثَّنَاءُ بِهَا عَلَيْكَ وَإِنْ اجْهَدْتَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْكَ . وَقَوْلُهُ : (أَنْتَ كَمَا أَثْبَتَ عَلَى نَفْسِكَ) اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء ، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته ، ورد للثناء إلى الجملة دون التفصيل والإحصار والتعميم ، فوصل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء حملة وتفصيلا ، وكما أنه لا نهاية للثناء عليه لأن الثناء تابع للمنتشر عليه ، وكل ثناء أنت به عليه وإن كثر وطال وبولغ فيه فقدر الله أعظم ، وسلطانه أعز ، وصفاته أكبر وأكثر ، وفضله وحسناته أوسع وأسبغ .

٢٣ - ٧٦٧٨ - أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلِيقَةَ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : افْتَقَدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةَ فَضَنَتْ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ فَتَحَسَّسَتُهُ ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَإِذَا هُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ يَقُولُ : " سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ لِإِلَهِ إِلَّا أَنْتَ " فَقُلْتُ : " بِأَبِي وَأُمِّي إِنِّي لَفِي شَأنِ ، وَإِنِّي لَفِي آخَرٍ " ٢٤

٢٤ - ٧٦٧٩ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاؤُدَ قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : أَلَا أَحَدُنُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِّي ؟ قُلْنَا : بَلَى قَالَتْ : " لَمَّا كَانَتْ لَيْلَتِي انْقَلَبَ فَوَاضَعَ تَعْلِيهِ عِنْدَ رِجْلِيهِ ، وَوُضِعَ رِدَاعَهُ ، وَبَسْطَ طَرَفَ إِزارِهِ عَلَى فِرَاشِهِ ، وَلَمْ يَلْبِسْ إِلَّا رِيشَمَا ظَنَّ أَنِّي قَدْ رَقَدْتُ ، ثُمَّ انتَعَلَ رُوَيْدًا ، وَأَخَذَ رِدَاعَهُ رُوَيْدًا ، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ رُوَيْدًا ، فَخَرَجَ وَأَجَاهَهُ رُوَيْدًا ، وَجَعَلَتْ دُرْعِي فِي رَأْسِي ، وَاخْتَمَرْتُ وَتَقَعَّنْتُ إِزارِي ، وَأَنْطَلَقْتُ فِي أَثْرِهِ حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ ، فَرَفَعَ يَدِيهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ انْحَرَفَ وَأَنْحَرَفَتُ ، فَأَسْرَعَ فَأَسْرَعْتُ ، فَهَرَوْلَ فَهَرَوْلَتُ ، وَأَحْضَرَ وَأَحْضَرْتُ ، وَسَبَقْتُهُ ، فَدَخَلْتُ فَيْسَ إِلَّا أَنْ اضْطَجَعْتُ ، فَدَخَلَ " فَقَالَ : " مَا لَكَ يَا عَائِشُ رَأِيَّةً ؟ " قَالَ سُلَيْمَانُ : حَسِبْتُهُ قَالَ : " حَشِيَا " قُلْتُ : لَا شَيْءٌ قَالَ : " لَتُخْبِرَنِي ، أَوْ لَيُخْبِرَنِي الْلَّطِيفُ الْخَبِيرُ " قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَخْبِرْهُ الْخَبَرَ قَالَ : " أَنْتَ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتُ أَمَامِي " قُلْتُ : نَعَمْ قَالَتْ : " فَلَهَدَنِي لَهْدَةً فِي صَدْرِي أَوْ جَعْنِي " قَالَ : أَظَنَنْتُ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ قَالَتْ : " مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ فَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ " قَالَ : " نَعَمْ ، فَإِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي حِينَ رَأَيْتُ وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ ، وَقَدْ وَضَعْتُ يَبَاكَ فَنَادَانِي ، وَأَخْفَى مِنْكَ وَأَجْبَتُهُ فَأَخْفَيْتُهُ مِنْكَ ، وَظَنَنْتُ أَنْ قَدْ رَقَدْتُ فَكَرْهْتُ أَنْ أُوقَظَكَ ، وَحَشِيتُ أَنْ تَسْتُوْحِشِي فَأَمَرْنِي أَنْ آتِيَ أَهْلَ الْبَقِيعَ فَأَسْتَعْفِرَ لَهُمْ " خَالَفَهُ حَجَاجٌ فَقَالَ : عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلِيقَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ ٢٥

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِأَهْلِ السُّنْنَةِ فِي جَوَازِ إِضَافَةِ الشَّرِّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْغَيْرُ لِقَوْلِهِ : أَعُوذُ بِكَ مِنْ سَخَطِكَ وَمِنْ عَقُوبَتِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

24 - أَنْجَرَهُ مُسْلِمُ بِرْ قَمْ (١١١٧) وَالْمُسْنَدُ الْجَامِعُ بِرْ قَمْ (١٦٣٦٣)

25 - نَصُ بِرْ قَمْ (٣٩٨٠) وَعَبْدُ الرَّزَاقَ بِرْ قَمْ (٦٧١٣) وَالْدُّعَا طَبَ بِرْ قَمْ (١٤٤٨) وَمُسْلِمُ بِرْ قَمْ (٤٣٠)

وَفِي شَرْحِ التَّوْبِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ - (ج / ٣ / ٤٠١)

فِيهِ : اسْتَحْجَابٌ هَذَا القَوْلُ لِأَهْلِ الْقُبُورِ . وَفِيهِ : تَرْجِيحٌ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ : فِي قَوْلِهِ (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارُ قَوْمَ مُؤْمِنِينَ) أَنَّ مَعْنَاهُ أَهْلُ دَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ . وَفِيهِ : أَنَّ الْمُسْلِمَ وَالْمُؤْمِنَ قَدْ يَكُونُانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَعَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِالْخِتَافِ الْلَّفْظِ وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : { فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ } وَلَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمُسْلِمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ الْمُؤْمِنِ ؛ لَأَنَّ الْمُؤْمِنَ إِنْ كَانَ مُنَافِقًا لَا يَحُوزُ السَّلَامَ عَلَيْهِ وَالتَّرْحُمُ . وَفِيهِ : دَلِيلٌ لِمَنْ جَوَزَ لِلنِّسَاءِ زِيَارَةَ الْقُبُورِ ، وَفِيهَا خِلَافُ الْعُلَمَاءِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أُوْجُهٌ لِأَسْنَحَابِنَا :

أَحَدُهَا : تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِنَّ لِحَدِيثٍ : " لَعَنَ اللَّهِ زَوَارَاتُ الْقُبُورِ "

٢٥ - ٧٦٨٠ - أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مُسْلِمَ الْمَصِيْصِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا حَاجَاجٌ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلِيْكَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسَ بْنَ مَخْرَمَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، تُحَدِّثُ قَالَتْ : " أَلَا أَحَدُكُمْ عَنِي وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ " قُلْنَا : بَلَى قَالَتْ : " لَمَّا كَانَتْ لِيَتِي الَّتِي هُوَ عِنْدِي تَعْنِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ افْتَلَبَ ، فَوَضَعَ نَعْلَيْهِ عِنْدَ رِجْلِيهِ ، وَوَضَعَ رِدَاعَهُ ، وَبَسَطَ طَرَفَ إِزَارَهُ عَلَى فَرَاسِهِ ، فَلَمْ يَلْبِسْ إِلَّا رِيشَمَا ظَنَّ أَنِّي قَدْ رَقَدْتُ ، ثُمَّ اتَّعَلَ رُوَيْدَا ، وَأَخَذَ رِدَاعَهُ رُوَيْدَا ، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ رُوَيْدَا ، وَخَرَجَ فَأَجَاهَهُ رُوَيْدَا ، وَجَعَلَتْ دُرْعِي فِي رَأْسِي ، وَاحْتَمَرْتُ ، وَتَقَعَّتْ إِزَارِي ، وَانْطَلَقْتُ فِي أَثْرِهِ ، فَجَاءَ الْبَقِيعَ فَرَفَعَ يَدِيهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ وَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ اتَّرَفَ ، فَانْحَرَفَ ، فَأَسْرَعَ فَاسِرَعَتْ ، وَهَرَوْلَ فَهَرَوْلَتْ ، فَأَحْضَرَ فَأَحْضَرَتْ ، وَسَبَقْتُهُ فَدَخَلْتُ ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنْ اضْطَجَعْتُ فَدَخَلَ " فَقَالَ : مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ حَشِيَا رَأِيْهَ ؟ قَالَتْ : " لَا " قَالَ : كُتْخَرِي ، أَوْ لِيَخْبِرِي الْلَّطِيفُ الْخَبِيرُ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ " بَأَبِي أَنَّتَ وَأَمِي فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبِيرَ " قَالَ : فَأَنْتَ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتُ أَمَامِي قَالَتْ : " نَعَمْ ، فَلَهَدَنِي فِي صَدْرِي لَهَدَةً أَوْ جَعَنِي " ثُمَّ قَالَ : " أَظَنَّتَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ " قَالَتْ : مَهْمَا يَكُنُّ النَّاسُ فَقَدْ عَلِمَهُ اللَّهُ قَالَ : " نَعَمْ ، فَإِنْ جَرِيَلَ أَتَانِي حِينَ رَأَيْتُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ ، وَقَدْ وَضَعْتُ شِيَابِكَ ، فَنَادَانِي فَأَخْفَى مِنْكَ ، فَأَجَبْتُهُ فَأَخْفَيْتُهُ مِنْكَ ، وَظَنَّتُ أَنْ قَدْ رَقَدْتُ ، وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتُوْحِشِي ، فَأَمَرْتُنِي أَنْ آتِيَ أَهْلَ الْبَقِيعَ فَأَسْتَغْفِرَ لَهُمْ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : حَاجَاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي ابْنِ جُرَيْجٍ أَتَيْتُ عِنْدَنَا مِنْ ابْنِ وَهْبٍ ، رِوَاهُ عَاصِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْفَظْ ٢٦

وَالثَّانِي : يُكْرِهُ . وَالثَّالِثُ : يُبَاحُ ، وَيُسْتَدِلُّ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَبِحَدِيثٍ " كُنْتَ نَهِيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُوْرُوهَا " وَيُحَابَ عَنْ هَذَا بَأْنُ نَهِيْتُكُمْ ضَمِيرُ ذُكُورٍ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ عَلَى الْمَذَهَبِ الصَّحِيفِ الْمُخْتَارِ فِي الْأُصُولِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٦ - نص برقم(٣٩٨١ و ٢٠٤٩) صحيح

وفي شرح سنن النسائي - (ج ٣ / ص ٢٧٨ - ٢٠١٠) - حاشية السندي :

قَوْلُهُ (لَمَّا كَانَتْ لِيَتِي الَّتِي هُوَ عِنْدِي) أَيْ لِيَةً مِنْ جُمْلَةِ الْلَّيَالِي كَانَ فِيهَا عِنْدَهَا (اِنْقَلَبَ) أَيْ رَجَعَ مِنْ صَلَةِ الْعِشَاءِ (إِلَّا رِيشَمَا ظَنَّ) يَفْتَحُ رَاءَ وَسُكُونَ يَاءَ بَعْدَهَا مُثْلَثَةً أَيْ قَدْرُ مَا ظَنَّ (رُوَيْدَا) أَيْ يَرْفُقُ (وَتَقَعَّتْ إِزَارِي) كَذَا فِي الْأُصُولِ بِعِنْدِي بَاءَ وَكَانَهُ بِمَعْنَى طَنَّ) لَبِسْتُ إِزَارِي فَلَذَا عَدَى بِنَفْسِهِ (فَأَحْضَرَ) مِنِ الْإِحْضَارِ بِحَاءَ مُهْمَلَةً وَضَادَ مُعْجَمَةً بِمَعْنَى الْعَدُوِّ (فَلَيْسَ إِلَّا أَنْ اضْطَجَعْتُ) أَيْ فَلَيْسَ بَعْدَ الدُّخُولِ مِنِي إِلَى الْاِضْطَجَاعِ فَالْمَذْكُورُ اسْمُ لَيْسَ وَخَبَرْهَا مَحْذُوفٌ (حَشِيَا) يَفْتَحُ حَاءَ مُهْمَلَةً وَسُكُونَ شِينَ مُعْجَمَةً مَقْصُورًا أَيْ مُرْتَفَعَةً التَّفْسِيْنِ مُتَوَاتِرَتِهِ كَمَا يَحْصُلُ لِلْمُسْرِعِ فِي الْمُشَيِّ (رَأِيْهَ) أَيْ مُرْتَفَعَةً الْبُطْنِ (لِتَخْبِرَنِي) يَفْتَحُ لَامَ وَثُونَ تَقِيلَةً مُضَارِعِ الْلَّوَاحِدَةِ الْمُحَاطَبَةِ مِنِ الْإِحْبَارِ فَتَكْسِرُ الرَّاءَ هَاهُنَا وَيُفْتَحُ فِي الثَّانِي (فَأَنْتَ السَّوَادُ) أَيْ الشَّخْصُ (فَلَهَنِي) بِرَأِيِّ مُعْجَمَةً فِي آخِرِهِ وَاللَّهُزُ الضرُبُ بِجُمْعِ الْكَفِّ فِي الصَّدْرِ وَفِي بَعْضِ النُّسْخَ فَلَهَنِي بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مِنِ اللَّهُدِ وَهُوَ الدَّعَعُ الشَّدِيدُ فِي الصَّدْرِ وَهَذَا كَانَ تَأْدِيَهَا مِنْ سُوءِ الظَّنِّ (أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ) مِنِ الْجَحْفِ بِمَعْنَى الْجُحْرِ أَيْ بَأْنُ يَدْخُلُ الرَّسُولُ فِي نَوْبَاتِهِ عَلَى غَيْرِكَ وَذَكْرُ اللَّهِ لَعْظِيمِ الرَّسُولِ وَاللَّهُلَّةُ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَفْعُلَ بِمُؤْمِنٍ إِذْنَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى فَلَوْ كَانَ مِنْهُ جَوْرٌ لَكَانَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ فِيهِ وَهَذَا غَيْرُ مُمْكِنٍ وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقُسْمَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ إِذَا لَا يَكُونُ تُرْكُهُ جَوْرًا إِلَّا إِذَا كَانَ وَاجِبًا (وَقَدْ وَضَعْتُ) بِكَسْرِ الْتَاءِ لِخَطَابِ الْمُرْءَةِ (أَهْلُ الدِّيَارِ) أَيْ الْقُبُورِ تَسْبِيْهَا لِلْقَبْرِ بِالدَّارِ فِي الْكَوْنِ مَسْكُنًا (الْمُسْتَقْدِمِينَ) أَيْ الْمُتَقْدِمِينَ وَلَا طَلَبَ فِي السِّينِ وَكَذَا الْمُسْتَاخِرِينَ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِتَبَرُّكَ أَوْ لِلْمَوْتِ عَلَى الْإِعْانِ ..

- ٢٥ - مكرر - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " فَقَدِّثُهُ مِنَ الظَّلَلِ ، فَتَبَعَّثُهُ إِذَا هُوَ بِالْبَقِيعِ " قَالَ : " سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٌ مُؤْمِنِينَ ، أَنْتُمْ لَنَا فَرَطٌ ، وَإِنَّا لَاحْقُونَ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَفْتَأِلْ بَعْدَهُمْ " قَالَتْ : ثُمَّ التَّفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ : " وَيَحْهَا ، لَوْ تَسْتَطِعِ مَا فَعَلْتَ ٢٧"
- ٢٦ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّؤَاسِيِّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا غَرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غَرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ مِنْ كَثْرَةِ ذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا قَالَتْ : " وَتَرَوْجَنِي بَعْدَهَا بِثَلَاثِ سِنِينَ ٢٨"

=====

²⁷ - أخرجه أَحْمَد برقم (١٥٩ و٢٥٤٢ و٢٥٠٩ و٢٥٥٤) والفوائد الشهير برقم (٩٦٤) والمسند الجامع برقم (١٦٣٩٣) وابن ماجة برقم (١٦١٣) والدعاطب (١٢٣٥ - ١٢٤٥) من طرق عنها وعن أبي هريرة وبريدة حديث حسن صحيح

²⁸ - أخرجه البخاري برقم (٣٨١٨ - ٣٨٢٩ و٥٢٢٩ و٦٠٠٤ و٧٤٨٤) ومسلم برقم (٦٤٣٠) فتح الباري لابن حجر - (ج ١١ / ص ١٣٢)

فَوْلُهُ : (وَتَرَوْجَنِي بَعْدَهَا بِثَلَاثِ سِنِينَ)

قال التَّوَوْيِيُّ : أَرَادَتْ بِذَلِكَ زَمَنَ دُخُولِهَا عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الْعَقْدُ فَتَقَدَّمَ عَلَى ذَلِكَ بِمُدْدَةِ سَنَةٍ وَنَصْفٍ أَوْ تَحْوُ ذَلِكَ ، كَذَّا قَالَ ، وَسَيَّاْتِي فِي " بَابِ تَرْوِيجِ عَائِشَةَ " مَا يُوضَّحُ أَنَّ الْمُدَّةَ بَيْنَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا وَالدُّخُولِ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ .

فَوْلُهُ : (وَأَمْرَهُ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ جِبْرِيلُ)

هُوَ شَكٌّ مِنِ الرَّاوِيِّ ، وَسَيَّاْتِي فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ إِشَارَةَ بِذَلِكَ مِنَ اللَّهِ كَانَتْ عَلَى لِسَانِ جِبْرِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَقَوْلُهُ فِيهِ : " وَإِنْ كَانَ لِيَدْبِحُ الشَّاةَ ثُمَّ لِيُهْدِيَ فِي خُلُّتِهَا مِنْهَا "

أَيْ مِنَ الشَّاةِ الْمَذُوبَةِ ، وَرَأَدَ فِي رِوَايَةِ الْلَّيْثِ عَنْ هِشَامٍ فِي فَضْلِ خَدِيجَةِ مَا يَسْعَهُنَّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هُنَاكَ بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِي ضَبْطِ هَذِهِ الْلَّفْظَةِ ، وَإِنْ مُحَكَّمَةً مِنْ الشَّقِيقَةِ ، وَخُلُّتِهَا بِضمِّ الْمُعْجَمَةِ أَيْ خَلَائِلُهَا . وَقَالَ الْحَطَاطِيُّ : الْخُلُّ مَصْدَرٌ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْوَاحِدُ وَالْجَمَاعَةُ ، تَقُولُ : رَجُلٌ خُلُّهُ وَامْرَأَهُ خُلُّهُ وَقَوْمٌ خُلُّهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُ فِيهِ مَحْنُوفٌ تَقْدِيرُهُ : إِلَى أَهْلِ خُلُّتِهَا ، أَيْ أَهْلِ صَدَاقَتِهَا ، وَالْخُلُّ الْصَّدَاقَةُ وَالْخَلِيلُ الصَّدِيقُ . قُلْتُ : وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظِ " ثُمَّ نُهْدِيَهَا إِلَى خَلَائِلِهَا " وَسَيَقَ فِي الْمَنَاقِبِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ " وَإِلَى أَصْدِقَاتِهَا " وَلِلْبُخَارِيِّ فِي " الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ " مِنْ حَدِيثِ أَئْسِ " كَانَ الَّتِيْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَيَ ، بِالشَّيْءِ يَقُولُ : ادْهُبُوا بِهِ إِلَى فُلَانَةٍ فَإِنَّهَا كَانَتْ صَدِيقَةً لِخَدِيجَةِ " .

٥. الْاِنْصَارُ

٧٦٨٢-٢٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَارُ الْبَصْرِيُّ قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنِ الْبَهِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا عَلِمْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيَّ رَبِيبًا بَعْيَرِ إِذْنٍ وَهِيَ غَضْبِي ، ثُمَّ قَالَتْ : لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " حَسِيبُكَ إِذَا قَلَبْتَ لَكَ ابْنَةً أَبِي بَكْرٍ ذُرْبَعْتَهَا ، ثُمَّ أَقْبَلْتَ عَلَيَّ فَأَعْرَضْتُ عَنْهَا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " دُونَكَ فَانْتَصَرَيَ فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا ، حَتَّى رَأَيْتَهَا قَدْ يَسَّرْتُ رِيقُهَا فِي فِيهَا ، مَا تَرُدُّ عَلَيَّ شَيْئًا فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ " ٢٩

٧٦٨٣-٢٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبْنُ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنِ الْبَهِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " مَا عَلِمْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيَّ رَبِيبًا بَعْيَرِ إِذْنٍ وَهِيَ غَضْبِي " ثُمَّ قَالَتْ : حَسِيبُكَ إِذَا قَلَبْتَ لَكَ ابْنَةً أَبِي بَكْرٍ ذُرْبَعْتَهَا ، ثُمَّ أَقْبَلْتَ عَلَيَّ فَأَعْرَضْتُ عَنْهَا ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " دُونَكَ فَانْتَصَرَيَ ، فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا حَتَّى رَأَيْتَهَا قَدْ يَسَّرْتُ رِيقُهَا فِي فِيهَا فَمَا رَدَّتْ عَلَيَّ شَيْئًا ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ " خَالِفَهُ إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ، عَنْ زَكَرِيَّا ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنِ الْبَهِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا عَلِمْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيَّ رَبِيبًا بَعْيَرِ إِذْنٍ وَهِيَ غَضْبِي فَذَكَرَ نَحْوَهُ ٣٠

٧٦٨٤-٣٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرُو ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : زَارَنَا سَوْدَةَ يَوْمًا فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا إِحْدَى رِجْلَيْهِ فِي حِجْرِيِّ ، وَالْأُخْرَى فِي حِجْرِهَا ، فَعَمِلْتُ لَهَا حَرِيرَةً ، أَوْ قَالَ : " خَزِيرَةً "

²⁹ اعتلال القلوب برقم(٦٠٨) وابن ماجة برقم(٢٠٥٧) وأحمد برقم(٢٥٣٥٧) صحيح لغيره

وفي حاشية السندي على ابن ماجه - (ج ٤ / ص ١٩٧١ - قوله (ما علمنت) أي بقيام الأزواج الطاهرات على في تخصيص الناس بالهدايا يوم عائشة وقد جاءت فاطمة قبل ذلك وكانتا معا صرحت ب تمام الحقيقة وعند مجيء زبيب ظهر لها تمام الحقيقة

قوله (أَخْسِبُكَ) الهمزة للاستفهام أي أَكِيفِيكَ فعل عائشة حين تقلب لك الذراعين أي كأنك لشدة حبك لها لا تنظر إلى أمر آخر (إذا قلبت) هي لك الذراعين (بُنْيَةً أَبِي بَكْرٍ) تصرير بنت وهو فاعل قلبك (ذُرْبَعْتها) الذرعية يضم ذات مفعمة وتشديد ياء تصغير الذراع ولو حوق الهاء فيها لكونها مونية ثم تثنية وأضيف كذا في المجمع واللهىأة وفي بعض الأصول بـ لها التأنيت على الأصل

قوله (دُونَكَ) أي خذديها (فانتصري) كأنه أمر بذلك لبيان الجواز ودفع الخصم فأشار إلى الله محمود حيث يرجى به دفع الخصم وإلا فالغفو أحسن (حتى رأيتها) أي مما ذكرت لها من الكلام الشديد وفي الروايد إسناده صحيح ورجاله ثقات وزكريما بن أبي زائدة كان يدلّس .

³⁰ - صحيح انظر ما قبله وانظر المسند الجامع برقم(١٦٧١)

فَقُلْتُ : كُلِّي ، فَأَبَتْ فَقُلْتُ : " لَتُاکْلِي ، أَوْ لَأُلَطْخَنَ وَجْهَكَ ، فَأَبَتْ ، فَأَخَذْتُ مِنَ الْقَصْعَةِ شَيْئًا فَلَطَخْتُ بِهِ وَجْهَهَا ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجْلَهُ مِنْ حَجْرِهَا تَسْتَقِيدُ مِنِّي ، فَأَخَذْتُ مِنَ الْقَصْعَةِ شَيْئًا فَلَطَخْتُ بِهِ وَجْهِي ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ ، فَإِذَا عُمْرُ يَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قُومًا فَاغْسِلَا وُجُوهَكُمَا ، فَلَا أَحْسِبُ عُمَرَ إِلَّا دَاهِلًا " ٣١

=====

³¹ - المسند الجامع برقم(٦٧١٣) والجمع برقم(٦٧٨٣) وفضائل الصحابة برقم(٤٨٣) وهو حديث حسن

٦. الافتخار

٣١ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ ، عَنْ مَعْمَرَ ، عَنْ ثَابِتَ ، عَنْ أَنَسَ قَالَ : بَلَغَ صَفِيَّةَ أَنَّ حَفْصَةَ قَالَتْ : " ابْنَةُ يَهُودِيٍّ ، فَبَكَتْ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ تَبَكُّي " فَقَالَ : " مَا يُبَكِّيكِ ؟ " قَالَتْ : قَالَتْ لِي حَفْصَةُ : ابْنَةُ يَهُودِيٍّ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّكَ لَابْنَةَ نَبِيٍّ ، وَإِنَّ عَمَّكَ نَبِيٌّ ، وَإِنَّكَ لَتَحْتَ نَبِيٍّ ، فَبِمَا تَفْخِرُ عَلَيْكِ ؟ " ثُمَّ قَالَ : " اتَّقِيِ اللَّهَ يَا حَفْصَةً " ^{٣٢}

=====

³² - أخرجه الترمذى برقم(٤٢٦٨) وعبد الرزاق برقم(٢٠٩٢٢) والطبرانى برقم(١٩٦٧٦) وغيرهم وهو صحيح

٧. المُتَشَبِّعُ بِغَيْرِ مَا أُعْطِيَتْ وَذِكْرُ الْخِلَافِ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي ذَلِكَ

٧٦٨٧-٣٢ - أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاً بْنُ يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَيْيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي زَوْجًا وَلَيَ ضَرَّةٌ أَفَأُقُولُ أَعْطَانِي كَذَا ، وَكَسَانِي كَذَا ، وَهُوَ كَذَبٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسٍ ثَوْبَيْ زُورٍ " ^{٣٣}

٧٦٨٨-٣٣ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ ، عَنْ أَسْمَاءَ ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ " إِنَّ لِي ضَرَّةٌ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعَتْ مِنْ زَوْجِي بِغَيْرِ الَّذِي يُعْطِينِي ؟ " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسٍ ثَوْبَيْ زُورٍ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : " هَذَا الصَّوَابُ وَالَّذِي قَبْلَهُ خَطَا " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ ، عَنْ عَبْدَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ فَاطِمَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ : " أَتَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . فَذَكَرَ نَحْوَهُ " ^{٣٤}

=====

³³ - البخاري برقم (٥٢١٩) ومسلم برقم (٥٧٠٦ و ٥٧٠٥)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٧ / ص ٢٤٥) قال العلماء: معناه المُتَكَبِّرُ بما ليس عنده لأن يظهر أن عنده ما ليس عنده، يتكبر بذلك عند الناس، ويترى بالباطل، فهو مذموم كما يذم من ليس ثوابي زور. قال أبا عبيدة وأخرون: هو الذي يلبس ثياب أهل الرُّهُد والعبادة والورع، ومقصوده أن يظهر للناس أنه متصرف بذلك الصفة، وظهوره من التَّخَشُّع والرُّهُد أكثر مما في قلبه، فهذه ثياب زور ورباء. وقيل: هو كمن ليس ثوابين لغيره، وأوهم أنهما له. وقيل: هو من يلبس قميصاً واحداً ويصل بكعيبه كعيب آخر، فيظهر أن عليه قميصين. وحكي الخطابي قوله آخر أن المراد هنا بالثواب الحالة والمذهب، والعرب تكتفي بالثوب عن حال لابسه، ومعناه الله كالكافر القائل ما لم يكن. وقولا آخر أن المراد الرجل الذي يطلب منه شهادة زور، فيلبس ثوابين يتحمل بهما، فلما ثرَّ شهادته لحسن هيئته. والله أعلم

³⁴ - بل كله صحيح

٨. القسم للنساء

٣٤ - ٧٦٨٩ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو بْنِ السَّرْحَ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَنَّ عُرْوَةَ ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَإِنَّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بَهَا مَعَهُ ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيَّتَهَا ، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيَّتَهَا لِعَائِشَةَ تَبَتَّغِي بِذَلِكَ رِضَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ^{٣٥}

٣٥ - ٧٦٩٠ - أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حَاجَاجٌ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءُ قَالَ : حَضَرَنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةً مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَرِيفٍ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : " هَذِهِ زَوْجُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تُرْعِزُوهَا ، وَلَا تُنْزِلُوهَا ، وَارْفُقُوا ، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسْعَ فَكَانَ يَقْسِمُ لِشَهَانَ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ " ^{٣٦}

٣٥ - أخرجه البخاري برقم(٢٥٩٣) و ٢٦٣٧ و ٢٦٦١ و ٢٦٨٨ و ٢٨٧٩ و ٤٠٢٥ و ٤١٤١ و ٤٦٩٠ و ٤٧٤٩ و ٤٧٥٧ و ٥٢١٢ و ٦٦٦٢ و ٦٦٧٩ و ٧٣٦٩ و ٧٣٧٠ و ٧٥٠٠ و ٧٥٤٥ و أبو داود برقم(٢١٤٠) وأحمد برقم(٢٧٠٦٨٢٥٦٠١)

وفي عون المعبد - (ج / ص ٥ / ١٨٢٦) - قال صاحب عون الع عبد : (إذا أراد سفراً) : مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عمومه بل لتعيين القرعة من يسافر بها وتجرى القرعة أيضاً فيما إذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلما يبدأ بأيّهن شاء بل يُشرع بيتهن فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة إلا أن يرضي بشيء فيجوز بلا قرعة . قاله الحافظ (خرج بها معه) : البناء للتعددية أي آخر زوج النبي صلى الله عليه وسلم المرأة التي خرج سهلمها معه صلى الله عليه وسلم في السفر . واستدل بالحديث على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك . والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة . قال القاضي عياض : هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنها من باب الخطر والقمار ، ومحكم عن الحنفية إجازتها انتهى .

٣٦ - أخرجه البخاري برقم(٥٦٧)

وفي فتح الباري لأبي حجر - (ج / ص ١٤ / ٤٦٧٩) - حديث عطاء قال " حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة " زاد مسلم من طريق محمد بن بكير عن ابن جريج " زوج النبي صلى الله عليه وسلم " . قوته (سرف) بفتح المهملة وكسر الراء بعدهافاء : مكان معروف بظاهر مكة ، تقدم بيانه في الحج ، وأخرج ابن سعد ياستاد صحح عن يزيد بن الأصم قال " دفنا ميمونة بسرف في الظللة التي بيها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم " ومن وجده عن يزيد بن الأصم قال " صلى عليها ابن عباس ، وتزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد " . قلت : وهي خالة أبيه " وعبد الله الجونياني " . قلت : وكان في حجرها " ويزيد بن الأصم " . قلت : وهي خالته كما هي حالة ابن عباس .

قوته (إذا رفعت نعشها) يعني مهملة ويشين معجمة : السرير الذي يوضع عليه الميت . قوته (فلما تُرْعِزُوهَا) برأيهم معجمين وعبيدين مهملتين ، والزعرعة تحريرك الشيء الذي يُرْفع . وقوته " ولَا تُنْزِلُوهَا " الرزلة الاضطراب . قوته (وارفقو) إشارة إلى أن مراده السرير الوسط المعتدل ، ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته ، وفيه حديث " كسر عظم المؤمن ميتاً ككسره حياً " آخرجة أبو داود وأبن ماجة وصححة ابن حبان . قوته (فإنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع نسوة) أي عند موته ، وهن سودة وعائشة وحفصة وأم سلامة وزبتب بنت جحشن وأم حبيبة وجوبيرية وصبيحة وميمونة . هذا ترتيب تزويمه إياهن رضي الله عنهم ، ومات وهن في عصمتها . واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سريرة ، وهل ماتت قبله أو لا ؟

٩. الْحَالُ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهِ حَالُ النِّسَاءِ

٧٦٩١ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْهَا ثَلَاثًا " وَقَالَ لَهَا : " لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ ، إِنْ شِئْتِ سَبَعَتْ لَكِ ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكِ ، سَبَعَتْ لِنِسَائِيٍّ " ^{٣٧}

قَوْلُهُ (كَانَ يَقْسِمُ لِنِسَاءِنَّ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةِ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ " قَالَ عَطَاءً : الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفَّةٌ بِنْتُ حُبَّيْبَيْ بِنْ أَخْطَبَ " قَالَ عِيَاضٌ قَالَ الطَّحاوِيُّ : هَذَا وَهُمْ وَصَوَابُهُ سُودَةٌ كَمَا تَقْدَمَ أَنَّهَا وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ . وَإِنَّمَا غَلَطَ فِي أَبْنِ جُرِيَّعٍ رَوَايَهُ عَنْ عَطَاءَ كَذَا قَالَ ، قَالَ عِيَاضٌ : قَدْ ذَكَرُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (تُرْجِي مِنْ شَاءَ مِنْهُنَّ) أَلَّا أَوَى عَائِشَةَ وَخَصَّهُ بِرَتِيبٍ وَأُمُّ سَلَمَةَ فَكَانَ يُسْتُوْنَى لَهُنَّ الْقُسْمُ ، وَأَرْجَأَ سُودَةَ وَجُوَيْرَيَّةَ وَأُمَّ حَبِيَّةَ وَمَيْمُونَةَ وَصَفَّيَّةَ فَكَانَ يَقْسِمُ لَهُنَّ مَا شَاءَ ، قَالَ : فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونُ رِوَايَةُ أَبْنِ جُرِيَّعٍ صَحِيحةً وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ حِيثُ أَوَى الْحَمِيعَ فَكَانَ يَقْسِمُ لِجَمِيعِهِنَّ إِلَى لِصَافَّةٍ . قُلْتُ : قَدْ أَخْرَجَ أَبْنَ سَعْدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْسِمُ لِصَافَّةٍ كَمَا يَقْسِمُ لِنِسَاءِنَّ ، لَكِنْ فِي الْأَسَانِيدِ التَّلَاثَةِ الْوَاقِدِيِّ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ . وَقَدْ تَعَصَّبَ مُعْلَطَابُ الْوَاقِدِيِّ فَنَقَلَ كَلَامَ مِنْ قَوَاهُ وَوَقْتَهُ وَسَكَتَ عَنْ ذَكْرِ مَنْ وَهَاهُ وَأَنَّهُمْ وَهُمْ أَكْثَرُ عَدَدًا وَأَشَدُ إِثْنَانَا وَأَقْوَى مَعْرِفَةٍ بِهِ مِنْ الْأَوْلَيْنَ ، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا قَوَاهُ بِهِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَوَى عَنْهُ . وَقَدْ أَسْدَدَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَلَّا كَذَبَ ، وَلَا يُقَالُ فَكِيفَ رَوَى عَنْهُ لَيْلَةَ نَفْوَلُ : رِوَايَةُ الْعَدْلِ لَيْسَ بِمُحَرَّدَهَا تَوْيِيقًا ، فَقَدْ رَوَى أَبُو حَيْنَةَ عَنْ حَابِرِ الْجُعْفَرِيِّ وَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَا رَأَيْتُ أَكْدَبَ مِنْهُ ، فَيَتَرَجَّحُ أَنَّ مُرَادَ أَبْنِ عَبَّاسٍ بِالْيَهِيَّ لَا يَقْسِمُ لَهَا سُودَةَ كَمَا قَالَهُ الطَّحاوِيُّ ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ " إِنَّ سُودَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سُودَةَ " وَسَيَّاتِي فِي بَابِ مُغْرِدٍ وَهُوَ قَبْلُ كِتَابِ الْطَّلاقِ بِأَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ بَابًا وَيَأْتِي بِسُطُّ الْقُصَّةِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ لَا يَلْزَمُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ لَيْ بَيَّنَتْ عِنْدَ سُودَةِ أَنَّ لَا يَقْسِمُ لَهَا ، بَلْ كَانَ يَقْسِمُ لَهَا لَكِنْ بَيَّنَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ لِمَا وَقَعَ مِنْ تِلْكَ الْهِبَةِ . تَعَمَّ يَحْجُزُ نَفْيَ الْقُسْمِ عَنْهَا مَحَازِرًا ، وَالرَّاجِحُ عِنْدِي مَا بَيَّنَتْ فِي الصَّحِيحِ ، وَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ حَدَّفَ هَذِهِ الرِّيَادَةَ عَمْدًا . وَقَدْ وَقَعَ عِنْدُ مُسْلِمٍ أَيْضًا فِيهِ زِيَادَةُ أُخْرَى مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ أَبْنِ جُرِيَّعٍ ، قَالَ عَطَاءً : وَكَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا مَائَةً بِالْمَدِينَةِ . كَذَا قَالَ ، فَأَمَّا كَوْهُمَا آخِرُهُنَّ مَوْتًا فَقَدْ وَأَفَقَ عَلَيْهِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ عَاهَتْ إِلَى قَتْلِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلَيٍّ وَكَانَ قَتْلُهُ يَوْمَ عَاشُورَاءِ سَنَةٍ آخِرُوْنَ فَقَالُوا : مَائَةُ سَنَةٍ سِتٌّ وَحَمْسِينَ ، وَيُعَكِّرُ عَلَيْهِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ عَاهَتْ إِلَى قَتْلِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلَيٍّ وَكَانَ قَتْلُهُ يَوْمَ عَاشُورَاءِ سَنَةٍ إِلْحَدَى وَسَيِّنَ ، وَقِيلَ بِلِ مَائَةُ أُمَّ سَلَمَةَ سَنَةٌ تِسْعٌ وَحَمْسِينَ ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونُ مَائَةً مَائَةً مَائَةً تَأْخُرَتْ مَيْمُونَةَ . وَقَدْ قِيلَ أَيْضًا إِنَّهَا مَائَةُ سَنَةٍ ثَلَاثَ وَسَيِّنَ وَقِيلَ ، سَنَةٌ سِتٌّ وَحَمْسِينَ ، وَعَلَى هَذَا لَا تَرْدِيدٌ فِي آخرِيَّتِهَا فِي ذَلِكَ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَمَائَةٌ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ عِيَاضٌ فَقَالَ : ظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَرَادَ مَيْمُونَةَ ، كَيْفَ يَتَشَبَّهُ مَعَ قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ إِنَّهَا مَائَةٌ سَرَفٍ ، وَسَرَفٍ مِنْ مَكَّةَ بِلَا خَلَافٍ ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ بِالْمَدِينَةِ وَهُمَا . قُلْتُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْمَدِينَةِ الْبَلدُ وَهِيَ مَكَّةُ . وَالَّذِي فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ آنَّهُمْ حَضَرُوا حِتَّارَهُمَا بِسَرَفٍ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مَائَةٌ سَرَفٍ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونُ مَائَةٌ دَاخِلَ مَكَّةَ وَأَوْصَتْ أَنْ تُدْفَنَ بِالْمَكَانِ الَّذِي دَخَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ فَفَدَ أَبْنَ عَبَّاسٍ وَصَيْنَاهَا ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ أَبْنَ سَعْدَ لَمَّا ذَكَرَ حَدِيثَ أَبْنِ جُرِيَّعٍ هَذَا قَالَ بَعْدَهُ : وَقَالَ غَيْرُ أَبْنِ جُرِيَّعٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثُوْفِيَتْ بِمَكَّةَ فَحَمَلَهَا أَبْنَ عَبَّاسٍ حَتَّى دَفَنَهَا بِسَرَفٍ .

37 - أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِ بِرَقْ (١١٠٨) وَمُسْلِمٌ بِرَقْ (٣٦٩٤)

وَفِي شَرْحِ النَّوْوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ - (ج / ٥ ص ١٩٠) أَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ) فَمَعْنَاهُ لَا يَحْلُّكَ هَوَانٌ وَلَا يَضِيعُ مِنْ حَقَّكَ شَيْءٌ بَلْ تَأْخُذُهُ كَامِلًا ثُمَّ يَبْيَنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقَّهَا وَأَنَّهَا مُحْيَرَةٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ بِلَاءَ قَضَاءِ وَبَيْنَ سَبْعَةِ وَيَقْضِي لِبَاقِي نِسَاءِنَّ لِأَنَّ فِي التَّلَاثَةِ مَرَبَّةٌ بَعْدَ الْقُضَاءِ ، وَفِي السَّبْعَةِ مَرَبَّةٌ لَهَا بِتَوَالِيهَا وَكَمَالِ الْأُثُرِ فِيهَا ، فَأَخْتَارَتِ التَّلَاثَةَ لِكَوْنِهَا لَآثَرَتِهَا وَلَيَقْرَبَ عَوْدَهُ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ يَطْوُفُ عَلَيْهِنَّ لَيْلَةَ ثُمَّ يَأْتِيهَا ، وَلَوْ أَحَدَتْ سَبْعًا طَافَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ سَبْعًا سَبْعًا فَطَالَتْ غَيْرَتِهَا عَنْهَا . قَالَ الْفَاظِيُّ : الْمُرَادُ بِأَهْلِكِ هُنَّ نَفْسَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ لَا أَفْعَلَ فِعْلًا بِهِ هَوَانَكَ عَلَيَّ .

٧٦٩٢-٣٧ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدُ الْقَطَانُ الرَّقِيقُ قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ أَبْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، أَنَّ عَبْدَ الْحَمِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرُو ، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدَ ، أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا ، سَمِعَا أَبَا بَكْرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارَثَ ، يُخْبِرُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ : لَمَّا وَضَعَتْ رِيْتُبُ جَاءَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَطَبَنِي فَقُلْتُ : " مَا مِثْلِي تُنْكِحُ ، أَمَا أَنَا فَلَا وَلَدَ فِي ، وَأَنَا غَيْرُ ذَاتِ عِيَالٍ " قَالَ : " أَنَا أَكْبَرُ مِنْكَ ، وَأَمَّا الْعِيرَةُ فَيُدْهِبُهَا اللَّهُ ، وَأَمَّا الْعِيَالُ فَإِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَتَزَوَّجُهَا فَجَعَلَ يَأْتِيهَا " وَيَقُولُ : " أَينَ زُنَابُ ؟ " حَتَّى جَاءَ عَمَّارٌ يَوْمًا فَاخْتَلَجَهَا فَقَالَ : " هَذِهِ تَمْنُعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَتْ تُرْضِعُهَا فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " فَقَالَ : " أَينَ زُنَابُ ؟ " قَالَتْ : " قُرْيَةٌ " وَوَاقَهَا عِنْدَهَا أَحَدُهَا عَمَّارٌ " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنَا أَجِيئُكُمُ الْلَّيْلَةَ " فَبَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَصْبَحَ فَقَالَ : حِينَ أَصْبَحَ : " إِنَّ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ كَرَامَةً ، فَإِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ لَكِ ، وَإِنْ أَسْبَعْتُ أَسْبَعْ لِنِسَائِي " ٣٨

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ اسْتِعْجَابٌ مُلَاطَفَةً الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ وَغَيْرِهِمْ وَتَقْرِيبُ الْحَقِّ مِنْ فَهْمِ الْمُخَاطَبِ لِرِجْعِ إِلَيْهِ ، وَفِيهِ الْعُدُولُ بَيْنَ الرَّوْجَاتِ . وَفِيهِ أَنَّ حَقَ الرِّفَافِ ثَابَتْ لِلْمَرْفُوفَةِ وَتَقْدَمَ بِهِ عَلَى غَيْرِهَا فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا كَانَ لَهَا سَبْعَ يَالَّا قَضَاءٌ ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيَّبًا كَانَ لَهَا الْعِيَارُ إِنْ شَاءَتْ سَبْعًا ، وَيَقْضِي السَّبْعُ لِبَاقِي النِّسَاءِ ، وَإِنْ شَاءَتْ ثَلَاثًا وَلَا يَقْضِي . هَذَا مَدْهُبُ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافِقُهُ وَهُوَ الَّذِي ثَبَّتْ فِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ ، وَمَمْنَنْ قَالَ بِهِ مَالِكٌ وَأَحْمَدٌ وَإِسْحَاقٌ وَأَبُو ثُورٍ وَأَبْنُ حَرِيرٍ وَجُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةِ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادٌ : يَجِبُ قَضَاءُ الْجَمِيعِ فِي الشَّيْبِ وَالْبَكْرِ وَاسْتَدْلُوا بِالظَّوَاهِرِ الْوَارِدَةِ بِالْعُدُولِ بَيْنَ الرَّوْجَاتِ . وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَهِيَ مُخَصَّصَةٌ لِلظَّوَاهِرِ الْعَامَةِ . وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ هَذِهِ الْحَقُّ لِلرَّوْجِ أَوْ لِلرَّوْجَةِ الْجَدِيدَةِ ، وَمَدْهُبُهَا وَمَدْهُبُ الْجُمُهُورِ أَنَّهُ حَقٌّ لَهَا ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ : حَقٌّ لَهُ عَلَى بَقِيَّةِ نِسَائِهِ .

وَاخْتَلَفُوا فِي اخْحَاصِاصِهِ بِمِنْ لَهُ رَوْجَاتٍ غَيْرِ الْجَدِيدَةِ . قَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ بِسَبَبِ الرِّفَافِ سَوَاءٌ كَانَ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ أُمٌّ لِلْعُومُ الْحَدِيثِ (إِذَا تَرَوَجَ الْبَكْرُ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَإِذَا تَرَوَجَ الشَّيْبُ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا) ، لَمْ يَحُصُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : الْحَدِيثُ فِيمِنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ زَوْجَاتٍ غَيْرَهُ لَأَنَّ مَنْ لَهُ زَوْجَةٌ لَهُ فَهُوَ مُقِيمٌ مَعَ هَذِهِ كُلَّ دَهْرِهِ مُؤْنِسٌ لَهَا مُتَمَّنٌ بِهَا مُسْتَمْنَعٌ بِهِ بِلَا قَاطِعٍ بِخَلْفِ مَنْ لَهُ زَوْجَاتٍ فَإِنَّهُ جَعَلَ هَذِهِ الْأَيَّامَ لِلْجَدِيدَةِ تَأْنِيسًا لَهَا مُتَصَلِّاً لِتَسْتَقِرَّ عَشْرَهَا لَهُ وَتَدْهُبَ حَشْمَتَهَا وَوَحْشَتَهَا مِنْهُ ، وَيَقْضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِذَهَنِهِ مِنْ صَاحِبِهِ وَلَا يَنْقَطِعُ بِالدُّورَانِ عَلَى غَيْرِهَا . وَرَجَحَ الْقَاضِي عِيَاضُ هَذَا القُولُ وَبِهِ جَزَمَ الْبَعْوَيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي فَتاوِيهِ فَقَالَ : إِنَّمَا يُثْبِتُ هَذَا الْحَقُّ لِلْجَدِيدَةِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أُخْرَى يَبْيَطُ عِنْدَهَا فَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُخْرَى أَوْ كَانَ لَهُ يَبْيَطُ عِنْدَهَا لَمْ يُثْبِتُ لِلْجَدِيدَةِ حَقَ الرِّفَافِ ، كَمَا لَمْ يُلْزِمُهُ أَنْ يَبْيَطُ عِنْدَ زَوْجَاتِهِ ابْتِداءً ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ .

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ هَذَا الْمَقَامُ عِنْدَ الْبَكْرِ وَالْشَّيْبِ إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ أُخْرَى وَاجِبٌ أَمْ مُسْتَحِبٌ فَمَدْهُبُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَمُوَافِقِيهِمْ أَنَّهُ وَاجِبٌ وَهِيَ رِوَايَةُ أَبْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ وَرُوَايَةُ عَنْهُ أَبْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ أَنَّهُ عَلَى الْاسْتِعْجَابِ

٣٨ - أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ بِرَقْمِ (١٠٦٤٥) وَأَحْمَدَ بِرَقْمِ (٢٧٤٧٩) وَأَبْو عَوَانَةَ بِرَقْمِ (٣٥٠٠) وَمُسْلِمَ بِرَقْمِ (٣٦٩٤) مُخْتَرًا وَهُوَ

صَحِيحٌ

وَفِي شَرْحِ النَّوْوَيِّ عَلَى مُسْلِمٍ - (ج / ٥ / ص ١٩٠) أَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانَ) فَمَعْنَاهُ لَا يَلْحَقُكِ هَوَانَ وَلَا يَضِيعُ مِنْ حَقَّكِ شَيْءٌ بَلْ تَأْخُذُنِيهُ كَامِلًا ثُمَّ بَيْنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقَّهَا وَأَنَّهَا مُخْيَرَةٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ بَلَا قَضَاءٍ وَبَيْنَ سَبْعَ وَيَقْضِي لِبَاقِي نِسَائِهِ لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ مَزِيَّةٌ بَعْدِ الْقَضَاءِ ، وَفِي السَّبْعِ مَزِيَّةٌ لَهَا بِتَوَالِيهَا وَكَمَالِ الْأُنْسِ فِيهَا ، فَاخْتَارَتِ الْثَّلَاثَ لِكُونِهَا لَا

١٠ . تأويلاً لقول الله جل شاءه { تُرْجِي مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ شَاءَ وَمَنْ أَبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَّلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ تَقُرَّ أَعْيُنَهُنَّ وَلَا يَحْزُنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتُهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلَيْمًا حَلِيمًا } (٥١) سورة الأحزاب

٣٩

تُقضى ولِيقْرَب عَوْدَه إِلَيْهَا فَإِنَّهَا يَطُوفُ عَلَيْهِنَّ لَيْلَةً ثُمَّ يَأْتِيهَا ، وَلَوْ أَخْدَتْ سَبْعًا طَافَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ سَبْعًا سَبْعًا فَطَالَتْ غَيْبَتِهِ عَنْهَا . قال القاضي : المراد بأهلك هنا نفسه صلى الله عليه وسلم أي لا أفعل فعلًا به هو أنك علىي . وفي هذا الحديث استحباب ملاطفة الأهل والعيايل وغيرهم وتقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه ، وفيه العدل بين الزوجات . وفيه أن حق الرفاف ثابت للمرأفة وتقدم به على غيرها فإن كانت بكر كان لها سبع أيام بآياتها بما قضاها ، وإن كانت بيضاء كان لها الخيار إن شاءت سبعاً ، ويقضي السبع لباقي النساء ، وإن شاءت ثلاثة ولا يقضى . هذا مذهب الشافعي ومواقفيه وهو الذي ثبت في هذه الأحاديث الصحيحة ، وممن قال به مالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبن حرير وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة والحكم وحماد : يجب قضاء الجميع في الشيب والبكر واستدلوا بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات . وحجة الشافعي هذه الأحاديث وهي مخصصة للظواهر العامة . واحتلَفُ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ هَذَا الْحَقُّ لِلزَّوْجِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ الْجَدِيدَةِ ، وَمَدْهِبُ الْجُمُهُورِ أَنَّهُ حَقٌّ لَهَا ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ : حَقٌّ لَهُ عَلَى بَعْضِهِ نِسَائِهِ .

وأختلفوا في اختصاصه بمَنْ لَهُ زَوْجَاتٌ غَيْرُ الْجَدِيدَةِ . قال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الرفاف سواء كان عنده زوجة أم لعموم الحديث (إذا تزوج البكر أقام عندها سبعة وإذا تزوج الشيب أقام عندها ثلاثة) ، لم يتحقق من لم يكن له زوجة . وقالت طائفه : الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه لأن من لا زوجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره مؤنس لها متنبئ بها مُستمتعة به بما قاطع بخلاف من له زوجات فإنه جعلت هذه الأيام للجديدة تأنيس لها متنبئ لستقر عشرتها له وتذهب حشمتها وحشمتها منه ، ويقضي كل واحد منهم لدته من صاحبه ولا ينقطع بالدوران على غيرها . ورجح القاضي عياص هذا القول وبه حزم البعوي من أصحابنا في فتاوىيه فقال : إنما يثبت هذا الحق للجديدة إذا كان عنده آخر يبيت عندها فإن لم تكن أخرى أو كان لا يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الرفاف ، كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداء ، والأول أقوى وهو المختار لعموم الحديث .

وأختلفوا في أن هذا المقام عند البكر والشيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب فمذهب الشافعي وأصحابه ومواقفيهم أنه واجب وهي رواية ابن القاسم عن مالك وروي عنه ابن عبد الحكم الله على الاستحباب

39 - وفي تفسير السعدي - (ج / ص ٦٦٩) :

وهذا أيضاً من توسيعة الله على رسوله ورحمته به، أن أباح له ترك القسم بين زوجاته، على وجه الوجوب، وأنه إن فعل ذلك، فهو تبرع منه، ومع ذلك، فقد كان صلى الله عليه وسلم مجتهداً في القسم بينهن في كل شيء، ويقول "اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك".

فتقال هنا: { تُرْجِي مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ } [أي: تؤخر من أردت من زوجاتك فلا تؤويها إليك، ولا تبيت عندها] { وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ شَاءَ } [أي: تضمها وتبيت عندها].

{ و } مع ذلك لا يتعين هذا الأمر { مِنْ أَبْغَيْتَ } [أي: أن تؤويها { فلا جُنَاحَ عَلَيْكَ } والمعنى أن الخيرة بيتك في ذلك كله] [وقال كثير من المفسرين: إن هذا خاص بالواهبات، له أن يرجي من يشاء، ويؤوي من يشاء، أي: إن شاء قبل من واهبته لها، وإن شاء لم يقبلها، والله أعلم].

ثم بين الحكمة في ذلك فتقال: { ذلك } [أي: التوسيعة عليك، وكون الأمر راجحاً إليك وبيتك، وكون ما جاء منك إليهن تبرعاً منك } أدنى أن تقر أعينهن ولا يحزن ويرضى بما آتتهن كلهن } لعلمهن أنك لم تترك واجباً، ولم تفرط في حق لازم.

٣٨ - ٧٦٩٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَغَارُ عَلَى الَّتِي وَهُبْنَ أَنفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَقُولُ أَوْ تَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ثُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَنْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَّلَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ قُلْتُ : " وَاللَّهِ مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ " ٤٠

٣٩ - ٧٦٩٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمُؤَذِّبِ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ شَرِيكٍ ، أَنَّهَا " كَانَتْ فِيمَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ٤١

=====

{ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ } أي: ما يعرض لها عند أداء الحقوق الواجبة والمستحبة، وعند المراحة في الحقوق، فلذلك شرع لك التوسعة يا رسول الله، لتطمئن قلوب زوجاتك.

{ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا } أي: واسع العلم، كثير الحلم. ومن علمه، أن شرع لكم ما هو أصلح لأموركم، وأكثر لأجوركم. ومن حلمه، أن لم يعاقبكم بما صدر منكم، وما أصرت عليه قلوبكم من الشر.

٤٠ - أخرجه مسلم برقم (٣٧٠٤) ونص برقم (٣٢١٢)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٥ / ص ١٩٩) هذا من خصائص رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ زَوَاجٌ مَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ بِلَا مَهْرٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { سَخَالَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ } .

وَانْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ } فَقَبِيلَ نَاسِخَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { لَا يَحْلِلُ لَكَ النِّسَاءَ مِنْ بَعْدِ } وَمُبِيْحَةٌ لَهُ أَنْ يَتَرَوَّجَ مَا شَاءَ . وَقَبِيلَ بَلْ نُسْخَتْ تُلْكَ الْآيَةَ بِالسُّنْنَةِ قَالَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ : تَرَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدُ زُوْرُولَ هَذِهِ الْآيَةِ مَمْيُونَةٌ وَمُبَيْكَةٌ وَصَنْعَيَّةٌ وَجُوْنِيَّةٌ ، وَقَالَتْ عَائِشَةَ : مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أُجْلِلَ لَهُ النِّسَاءَ وَقَبِيلَ عَكْسٌ هَذَا وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : { لَا يَحْلِلُ لَكَ النِّسَاءَ } نَاسِخَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ } . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . قَالَ أَصْحَابُنَا : الْأَصَحُّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تُؤْفِي حَتَّى أُبِيْحَ لَهُ النِّسَاءَ مَعَ أَرْوَاجِهِ .

قَوْلُهُ : (مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ) هُوَ بِفَنْعَنِ الْهَمَزَةِ مِنْ أَرَى وَمَعْنَاهُ يُخْفَفُ عَنْكَ وَيُوَسِّعُ عَلَيْكَ فِي الْأُمُورِ وَلِهَذَا حَيْرَكَ .

٤١ - صحيح

١١. فُرْعَةُ الرَّجُلِ يَبْيَنْ نِسَائِهِ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ

٤٠- ٧٦٩٥ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكُ ، عَنْ يُوسُفَ ، عَنِ الرُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَغَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَإِنْتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بَهَا " ٤٢ "

٤٠- ٧٦٩٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَمِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنِ شَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَغَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَإِنْتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بَهَا مَعَهُ " ٤٣ "

٤٢- ٧٦٩٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو دَاؤُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَيْفِ الْحَرَانِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَاصٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْلَكِ مَا قَالُوا ، فَبَرَأَهَا اللَّهُ ، قَالَ : وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَافَةً مِنْ حَدِيثِهَا ، وَبَعْضُهُمْ كَانَ أَوْعَى لِحَدِيثِهَا مِنْ بَعْضٍ ، وَأَثْبَتَ لَهُ اقْتِصَاصًا ، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ ، قَالُوا : قَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَغَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ ، فَإِنْتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : " فَأَفْرَغَ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةِ غَرَاهَا ، فَخَرَجَ فِيهَا سَهْمِيِّ ، فَخَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَمَا نَزَلَ الْحِجَابُ ، فَكُنْتُ أُحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ ، وَأَنْزَلُ فِيهِ فَسِرْتُنَا حَتَّى إِذَا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَتِهِ تُلْكَ ، وَقَلَّ دَنُونَا مِنَ الْمَدِينَةِ قَافِلِينَ ، آذَنَ لَيْلَةً بِالرَّحِيلِ ، فَقَمْتُ حِينَ آذُنُوا بِالرَّحِيلِ ، فَمَشَيْتُ حَتَّى جَاءَرْتُ الْجَيْشَ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي ، أَقْبَلْتُ إِلَى رَحْلِي فَالْتَّمَسْتُ صَدْرِي ، فَإِذَا عَقْدَ لِي مِنْ جَزْعِ ظَفَارٍ قَدْ انْقَطَعَ ، فَرَجَعْتُ فَالْتَّمَسْتُ عِقْدِي فَحَبَسَنِي ابْتِغَاوُهُ ، وَأَقْبَلَ الرَّهْطُ "

42 - أخرجه البخاري (٢٥٩٣ و ٢٥٩٤ و ٢٦٣٧ و ٢٦٦١ و ٢٨٧٩ و ٢٨٨٨ و ٤٠٢٥ و ٤٤١ و ٤٦٩٠ و ٤٧٤٩ و ٤٧٥٠ و ٤٧٥٧ و ٥٢١٢ و ٦٦٦٢ و ٦٦٧٩ و ٧٣٦٩ و ٧٣٧٠ و ٧٥٠ و ٧٥٤٥) وفي عون المعبود - (ج / ٥ ص ١٨٢٦) -

(إذا أراد سفراً) : مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عمومه بل لتعيين القرعة من يسافر بها وتحرجى القرعة أيضاً فيما إذا أراد أن يقسم بين زوجاته لذا يبدأ بأيّهن شاء بل يفرغ بينهن فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة إلا أن يرضي بشيء فيجوز بـ القرعة قاله الحافظ

(خرج بها معه) : البناء للتعديية أي آخر ج النبى صلى الله عليه وسلم المرأة التي خرج سهتما معه صلى الله عليه وسلم في السفر . واستدل بالحديث على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك . والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة . قال القاضي عياض : هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنها من باب الخطأ والقمار ، ومحكم عن الحنفية إجازتها انتهى .

43 - صحيح انظر ما قبله

الَّذِينَ كَانُوا يُرْحَلُونِي فَاحْتَمَلُوا هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أَرْكَبُ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنِّي فِيهِ ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خَفَافًا لَمْ يَهْبَلْنَ ، وَلَمْ يَعْشَهُنَ اللَّحْمُ ، إِنَّمَا يَأْكُلُنَ الْعُلْقَةَ مِنَ الطَّعَامِ ، فَلَمْ يَسْتَنِكِرِ الْقَوْمُ خَفَّةَ الْهَوْدَجِ حِينَ رَفَعُوهُ وَحَمَلُوهُ ، وَكُنْتُ جَارِيًّا حَدِيثَةَ السِّنِّ ، فَبَعْثُوا الْحَمَلَ وَسَارُوا ، وَوَجَدْتُ عَقْدِي بَعْدَمَا اسْتَمَرَ الْجَيْشُ ، فَجَئْتُ مَنَازِلَهُمْ وَلَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ دَاعٍ وَلَا مُجِيبٌ ، فَتَيَمَّمْتُ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ بِهِ ، وَظَنَّتُ أَنَّهُمْ سَيَقْدُونِي فَيُرْجِعُونَ إِلَيَّ ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ فِي مَنْزِلِي غَلَبَتِي عَيْنِي ، فَنَمَتُ ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ السُّلْمَيُّ ثُمَّ الدَّكَوَانِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْجَيْشِ ، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ ، فَعَرَفَنِي حِينَ رَأَنِي ، وَكَانَ يَرَانِي قَبْلَ الْحِجَابِ ، فَاسْتِيقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ عَرَفَنِي ، فَخَمَرْتُ وَجْهِي بِحَلْبَابِي ، وَاللَّهِ مَا تَكَلَّمَنَا كَلْمَةً ، وَلَا سَمِعْتُ مِنْهُ كَلْمَةً غَيْرَ اسْتِرْجَاعِهِ ، وَهُوَ حَتَّى أَنَاخَ رَاحْلَتَهُ فَوَاطَّ عَلَى يَدِهَا ، فَقَفَمْتُ إِلَيْهَا فَرَكِبْتُهَا ، فَانْطَلَقَ يَقُودُ بِي الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الْجَيْشَ مُوْغَرِبِينَ فِي نَهْرِ الظَّهِيرَةِ ، وَهُمْ نُزُولٌ ، فَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ ، وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّ كِبِيرَ الْإِلْفَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سَلْوَلٍ " قَالَ عُرْوَةُ : كَانَتْ عَائِشَةُ تَكْرُهُ أَنْ يُسَبَّ عِنْدَهَا حَسَانٌ وَتَقُولُ : إِنَّهُ قَدْ قَالَ :

فَإِنَّ أَبِي وَوَالَّدَهُ وَعَرْضِي لِعَرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءُ

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقَدَمْنَا الْمَدِينَةَ فَاشْتَكَيْتُ حِينَ قَدَمْنَا شَهْرًا ، وَالنَّاسُ يُفِيضُونَ فِي قَوْلِ أَصْحَابِ الْإِلْفَكِ لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ يَرِيَنِي فِي وَجْهِي أَنِّي لَا أَعْرِفُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْلُّطْفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَشْتَكَيْتُ ، إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَقُولُ : " كَيْفَ تَيْكُمْ ؟ " ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَذَلِكَ يَرِيَنِي ، وَلَا أَشْعُرُ بِالشَّرِّ حَتَّى خَرَجْتُ حِينَ نَقَهْتُ ، فَخَرَجَتْ مَعِي أُمُّ مَسْطَحٍ قَبْلَ الْمَنَاصِعِ ، وَكَانَتْ مُتَبَرِّزَنَا ، وَكُنَّا لَا نَخْرُجُ إِلَى لَيْلًا إِلَى لَيْلًا ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُتَخَدَّدَ الْكُنْفُ قَرِيبًا مِنْ بَيْوَتِنَا ، وَأَمْرَنَا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأُولَى ، وَكُنَّا نَتَأْذَى بِالْكُنْفِ أَنْ تَتَخَدَّدَهَا عِنْدَ بَيْوَتِنَا ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأُمُّ مَسْطَحٍ قَبْلَ بَيْتِي حِينَ فَرَعَنَّا مِنْ شَانِنَا ، فَعَنَّتْ أُمُّ مَسْطَحٍ فِي مِرْطَهَا ، فَقَالَتْ : " تَعْسَ مَسْطَحٍ " فَقُلْتُ لَهَا : بَيْسَ مَا قُلْتُ ، أَتَسْبِينَ رَجُلًا شَهَدَ بَدْرًا ؟ " قَالَتْ : أَيْ هَنْتَاهُ ، أَوْ لَمْ تَسْمِعِي مَا قَالَ ؟ قُلْتُ : وَمَا قَالَ ؟ فَأَخْبَرَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْإِلْفَكِ ، فَازْدَدْتُ مَرَضًا عَلَى مَرَضِي ، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ثُمَّ قَالَ : " كَيْفَ تَيْكُمْ ؟ " فَقُلْتُ لَهُ : " أَئْذَنْ لِي أَنْ أَتَيَ أَبَوِي ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْتَقِنَ الْخَبَرَ مِنْ قَبْلِهِمَا ، فَأَذَنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعْتُ أَبَوِي ، فَقُلْتُ لِأَمِي : " يَا أُمَّتَاهُ ، مَاذَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ ؟ قَالَتْ : يَا بُنْيَةُ ، هَوَنِي عَلَيْكِ ، فَوَاللَّهِ لَقَلِمًا كَانَتْ امْرَأَةً قَطْ وَضَيْعَةً عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا لَهَا ضَرَائِرٌ إِلَى كَثْرَنَ عَلَيْهَا ، فَقُلْتُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، أَوْ لَقَدْ تَحَدَّثَ النَّاسُ بِهَذَا ؟ فَبَكَيْتُ تِلْكَ الْلَّيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرِفَّ لِي دَمْعٌ ، وَلَا أَكْتَحِلُ بَنَوْمٍ ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ أَبْكِي فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَى رَسُولِ

الله صلى الله عليه وسلم بالذى يعلم من براءة أهله ، وبالذى يعلم لهم في نفسه ، فقال أسامه : " أهلك ، ولا نعلم إلا خيرا " وأماما على فقال : يا رسول الله ، لم يُضيق الله عليك ، والنساء سواها كثير ، وسل الحارية تصدقك ، فدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ببريرة ، فقال : " أى بريئة ، هل رأيت من شيء يريشك ؟ " قال : والذى يعثرك بالحق ، ما رأيت عليها قط أمراً أغصصه أكثر من أنها جارية حديثة السن ، تنام عن عجين أهله ، فيأتي الداجن فياكله ، قال : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من نومه فاستعد من عبد الله بن أبي ابن سلول وهو على المنبر ، فقال : يا معاشر المسلمين ، من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهلي ، والله ما علمت على أهلي إلا خيرا ، ولقد ذكروا رجالاً ما علمت عليه إلا خيرا ، وما يدخل على أهلي إلا معى ". فقام سعد بن معاذ ، أخوبني عبد الأشهل ، فقال : يا رسول الله ، أنا أعتذر منه ، فإن كان من الأوس ضربت عنقه ، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا فعلنا أمرك ، قال : وقام رجل من الخزرج وكانت أم حسان ابنة عممه من فحده ، وهو سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج ، قال : وكان قبل ذلك رجلاً صالحًا ، ولكن احتملته الحمية ، فقال لسعد بن معاذ : كذبت لعمري الله ، لا تقتله ، ولا تقدر على قتله ، فقام أسيد بن حضير وهو ابن عم سعد بن معاذ ، فقال لسعد بن عبادة : كذبت لعمري الله ، ليقتلته ، فإنه متفقٌ تجادل عن المتفاقين ، فثار الحيآن الأوس والخزرج حتى همموا أن يقتتلوا ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر ، فلم يزال يخوضهم حتى سكتوا وسكت ، قال : وبكيت يومي ذلك لاريقاً لي دمع ، ولم أكتحل بنوم ، وأصبح أبواي عندي ، وقد بقيت لياتين ويوماً لا أكتحل بنوم حتى إنني لأظن أن البكاء فالكمبي ، فيينا أبواي جالسان عندي وأنا أبكي ، استاذتْ عليَّ امرأة من الأنصار ، فأذلتْ لها ، فجلستْ تبكي معي ، فيبنتما تحن على ذلك دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم ، ثم جلس ولم يجلس عندي مند قيل ما قبلها ، ولقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شاني بشيء ، فتشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جلس ، ثم قال : " أمّا بعد يا عائشة ، فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا ، فإن كنت بريئة فسيرئك الله ، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتب إلى الله ، فإن العبد إذا اعترف بذنب ، ثم تاب تاب الله عليه " فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته قلص دمعي حتى ما أحس منه قطرة " وقلت لآبائي : أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال ، فقال : " والله ما أدرى ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت لأمي : أجيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال ، قال : والله ما أدرى ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت وأنا جارية حديثة السن ، لا أقرأ من القرآن كثيراً : إنني والله لقد علمت لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقر في أنفسكم وصدقتم به ، ولكن قلت لكم : إنني بريئة ، لا تصدقونني ، ولكن اعترفت لكم بأمر ، والله يعلم أنني منه بريئة لتصدقني ، فوالله لا أجدر لي مثلاً ولا لكم إلا آبا يوسف حين قال : فصبر جميل والله المستعان

عَلَى مَا تَصِفُونَ ، ثُمَّ تَحَوَّلُتُ فَاضْطَجَعْتُ عَلَى فِرَاشِي ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ حِينَذِ أَنِّي بِرِيئَةٌ ، وَإِنَّ اللَّهَ مُبَرِّئِي بِبَرَاعَتِي ، وَلَكِنْ وَاللَّهُ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ مَنْزِلٌ فِي شَأْنِي وَحِيَا يُتْلَى ، لَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِي بَأْمِرٍ ، وَلَكِنْ كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُبَرِّئُنِي اللَّهُ بِهَا ، قَالَتْ : " فَوَاللَّهِ مَا رَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَحْلَسَهُ ، وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ حَتَّى أُنْزِلَ عَلَيْهِ ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبُرَحَاءِ حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحدَّرُ مِنْهُ الْعَرْقُ مِثْلُ الْجُمَانِ وَهُوَ فِي يَوْمِ شَاتٍ مِنْ ثَقْلِ الْقُولِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ ، قَالَ : فَسُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَضْحَكُ فَكَانَ أَوَّلُ كَلْمَةً تَكَلَّمُ بِهَا أَنْ قَالَ : يَا عَائِشَةُ " أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ بَرَأَكَ " فَقَالَتْ لِي أُمِّي : قُوْمِي إِلَيْهِ ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ ، وَإِنِّي لَا أَحْمَدُ إِلَى اللَّهِ " قَالَتْ : وَأَنْزَلَ اللَّهُ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِلْفَكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسِبُوهُ شَرَّاً لَكُمْ ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، لِكُلِّ امْرَئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ الْعَشْرَ الْآيَاتِ كُلُّهَا فَلَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ هَذَا فِي بَرَاعَتِي ، قَالَ أَبُو بَكْرُ الصَّدِيقُ ، وَكَانَ يُنْفَقُ عَلَى مَسْطَحِ لَقَرَابَتِهِ وَفَقَرَهُ : وَاللَّهِ لَا أُنْفِقُ عَلَى مَسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةُ أَنْ يُؤْمِنُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَيَعْفُوا وَلَيَصْفَحُوا ، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَعْفُرَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ فَقَالَ أَبُو بَكْرُ : " بَلَى ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأُحِبُّ أَنْ يَعْفُرَ اللَّهُ لِي ، فَرَجَعَ إِلَى مَسْطَحِ الَّذِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَنْزَعُهَا مِنْهُ أَبَدًا ، قَالَتْ عَائِشَةُ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ زَيْنَبَ بْنَتَ جَحْشَ عَنْ أَمْرِي ، فَقَالَ لِزَيْنَبَ : مَاذَا عَلِمْتَ أَوْ رَأَيْتَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ ، وَطَفَقَتْ أُخْتُهَا حَمْنَةُ ثُحَارِبُ لَهَا ، فَهَلَكَتْ فِيمَنْ هَلَكَ ، قَالَ أَبْنُ شَهَابٍ : فَهَذَا الَّذِي بَلَغْنِي مِنْ حَدِيثِ هَوْلَاءِ الرَّهْطِ " ٤٤

44 - أخرجه البخاري برقم (١٤١٤٠ و٤٧٥٠) وأحمد برقم (٢٦٣٧٢) والبيهقي برقم (١٥١٦٥)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٣ / ص ٤٨١ ٢٦٠)

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ الْمُوَ�نِدِ غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ : جَوَازُ الْحَدِيثِ عَنْ جَمَاعَةٍ مُلْفَقاً مُجْمَلاً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبُحْثُ فِيهِ . وَفِيهِ مَشْرُوعَيْهِ الْقُرْعَةُ حَتَّى بَيْنَ النِّسَاءِ وَفِي الْمُسَافَرَةِ بِهِنَّ وَالسَّيْرِ بِالنِّسَاءِ حَتَّى فِي الْعَزْوِ ، وَجَوَازُ حِكَايَةٍ مَا وَقَعَ لِلْمَرْءِ مِنْ الْفَضْلِ وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَدْحُ نَاسٍ وَدَمْ نَاسٍ إِذَا تَضَمَّنَ ذَلِكَ إِزَالَةً تَوْهُمَ النَّفْعِ عَنِ الْحَاكِي إِذَا كَانَ بِرِبِّهَا عِنْدَ قَصْدٍ نُصْحَنَ مَنْ يَبْلُغُهُ ذَلِكَ لَهُ لَا يَقْعُدُ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ سَبْقٍ وَأَنَّ الْأَعْتَاءَ بِالسَّلَامَةِ مِنْ وَقْعَ الْغَيْرِ فِي الْإِثْمِ أُولَئِي مِنْ تَرْكِهِ يَقْعُ فِي الْإِثْمِ وَتَحْصِيلُ الْأُخْرَ لِلْمُوْقَوْعِ فِيهِ . وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ التَّوْطُعَةِ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ ، وَأَنَّ الْهَوْدَجَ يَقْوِمُ مَقَامَ الْبَيْتِ فِي حَجْبِ الْمَرْأَةِ ، وَجَوَازُ رُكُوبِ الْمَرْأَةِ الْهَوْدَجَ عَلَى ظَهْرِ التَّبِيرِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَبْتَقِنُ عَلَيْهِ حَيْثُ يَكُونُ مُطِيقًا لِذَلِكَ ، وَفِيهِ خِدْمَةُ الْأَجَانِبِ لِلْمَرْأَةِ مِنْ وَرَاءِ الْجَنَابِ ، وَجَوَازُ سَتْرِ الْمَرْأَةِ بِالشَّيْءِ الْمُفَضِّلِ عَنِ الْبَدَنِ ، وَتَوْحِيدُ الْمَرْأَةِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا وَحْدَهَا وَبِعِيرٍ إِذْنَ خَاصٍ مِنْ زَوْجِهَا بَلْ أَعْمَادًا عَلَى الإِذْنِ الْعَامِ الْمُسْتَنْدِ إِلَى الْعُرْفِ الْعَامِ ، وَجَوَازُ تَحْلِيَ الْمَرْأَةِ فِي السَّيْرِ بِالْقَلَادَةِ وَتَحْوِرِهَا ، وَصِيَانَةِ الْمَالِ وَلَوْ قَلَ لِلنَّهِيِّ عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، فَإِنَّ عَدْ عَائِشَةَ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَهَبِ وَلَا جَوْهَرٍ ، وَفِيهِ شُؤُمُ الْحِرْصِ عَلَى الْمَالِ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تُطْلَعْ فِي التَّقْتِيشِ لَرَجَعَتْ بِسُرْعَةٍ فَلَمَّا زَادَ عَلَى قَنْرِ الْحَاجَةِ أَثْرَ مَا جَرَى . وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَصْةُ الْمُتَحَاصِّبِينَ حِيثُ رُفِعَ عَلْمُ لِيَةِ الْقُدْرِ بِسَبِّهِمَا فَإِنَّهُمَا لَمْ يَقْتَصِرَا عَلَى مَا لَمْ يَدُدْ مِنْهُ بَلْ زَادَا فِي الْحَصَامِ حَتَّى ارْتَعَتْ أَصْوَاتِهِمَا فَأَثَرَ ذَلِكَ بِالرَّفِيعِ الْمَذُورِ ، وَتَوَقَّفَ رَحِيلُ الْعَسْكَرِ عَلَى إِذْنِ الْأَمِيرِ ، وَاسْتِعْمَالُ بَعْضِ الْجَيْشِ سَاقَةً يَكُونُ أَمِينًا لِيَحْمِلُ

الضعف ويفحص ما يسقط وغير ذلك من المصالح ، والاسترجاع عند المضي ، وعظمة المرأة وجهها عن نظر الأجنبي وإطلاق الظن على العلم ، كذا قبل وفيه نظر قدّمه . وإغاثة الملهوف ، وعون المقطع ، وإنفاذ الضائع ، وإكرام ذوي القادر وإثارهم بالركوب وتحشم المشقة لاجل ذلك ، وحسن الأدب مع الأجانب خصوصا النساء لما سمعنا في الحلوة ، والمشي أمام المرأة ليستقر خاطرها وتؤمن مما يتوهم من نظره لما عساها ينكشف منها في حركة المتنبي ، وفيه ملائفة الروحة وحسن معاشرتها والتقصير من ذلك عند إشاعة ما يقتضي التقص والآن لم يتحقق ، وفائدة ذلك أن تتفطن للتغيير الحال فتعتذر أو تعرف ، وأنه لا ينبغي لأهل المريض أن يعلمون بما يُودي بآطنه لئلا يزيد ذلك في مرضه ، وفيه السؤال عن المريض وإشارة إلى مراتب الهجران بالكلام والملاحظة ، فإذا كان السبب محققا فيترك أصلًا ، وإن كان مطعونا فيتحقق ، وإن كان مشتكى ك فيه أو محتملا فيحسن التقليل منه لالعمل بما قبل ذلك لئلا يظن بصاحبه عدم المبالغة بما قبل في حقه ، لأن ذلك من خوارم المروءة . وفيه أن المرأة إذا خرجت لحاجة تستصحب من يؤمن بها أو يخدمها من يؤمن عليها . وفيه ذب المسلم عن المسلمين خصوصا من كان من أهل الفضل ، وردع من يُذنيهم ولو كان منهم بسيط ، وبيان مزيد فضيلة أهل بدر وإطلاق السب على لفظ الدعاء بالسوء على الشخص . وفيه البحث عن الأمر القبيح إذا أشيىع وتعرف صحته وفساده بالتبني على من قبل فيه هل وقع منه قبل ذلك ما يُشبه أو يقرب منه واستصحاب حال من أهله بسوء إذا كان قبل ذلك معروفا بالخير إذا لم يظهر عنه بالبحث ما يخالف ذلك . وفيه فضيلة قوية لأم مسطحة لأنها لم تُحاب ولدها في وقوعه في حق عائشة بل تعمدت سبها على ذلك . وفيه تقوية لأحد الاحتمالين في قوله صلى الله عليه وسلم عن أهل بدر : "أن الله قال لهم : أعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم" ، وأن الرأي أن المراد بذلك أن الذنب تقع منه لكنها مغورة تغضيلا لهم على غيرهم بسبب ذلك المشهد العظيم ومرحومية القول الآخر أن الله تعالى عصمه فلا يقع منهم ذنب ، بناء على ذلك الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة نفع الله به . وفيه مشروعية التسبيح عند سماع ما يعتقد الساعي أنه كذب ، وتوجيهه هنا الله سبحانه وتعالى ينزله أن يحصل لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدليس ، فيشرع شكره بالتربيه في مثل هذا ، بناء عليه أبو بكر بن العربي . وفيه توقف خروج المرأة من بيته على إذن زوجها ولو كانت إلى بيت أبوها . وفيه البحث عن الأم المقول من يدل عليه المقول فيه ، والتوقف في خبر الواحد ولو كان صادقا ، وطلب الارتفاع من مرتبة الظل إلى مرتبة اليقين ، وأن خبر الواحد إذا جاء شيئاً بعد شيء أفاد القطع لقول عائشة : "لأستيقن الخبر من قلبهما" وأن ذلك لا يتوقف على عائد معين . وفيه استشارة المرأة أهل بآطنه من يلود به بقرابة وغيرها ، وتخصيص من جربت صحة رأيه منهم بذلك ولو كان غيره أقرب ، والبحث عن حال من لهم بشيء ، وحكاية ذلك للكشف عن أمره ولا يعبد ذلك غيبة . وفيه استعمال "لَا نَعْلَم إِلَّا خَيْرًا" في التركيه ، وأن ذلك كاف في حق من سبقت عداته ممن يطلع على خفي أمره ، وفيه التثبت في الشهادة ، وفضلة الإمام عند الحادث المهم ، والاستحسان بالأشخاص على الأجانب ، وتوطئة العذر لمن يراد إيقاع العقاب به أو العتاب له ، واستشارة الأعلى لمن هو دوئه ، واستخدام من ليس في الرق ، وأن من استفسر عن حال شخص فراراً بيان ما فيه من عيب فليقدم ذكر عذرها في ذلك إن كان يعلمه كما قال بريرة في عائشة حيث عايتها بالنوم عن العجين فقدمت قبل ذلك أنها حاربة . حديثة السن . وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحكم لنفسه إلا بعد تزول الوحي لآنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم في القصة بشيء قبل تزول الوحي ، بناء عليه الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة نفع الله به . وأن الحمية لله ورسوله لا ثدم . وفيه فضائل حمة لعائشة ولأبيها ولصفوان ولعلي بن أبي طالب وأسمة وسعد بن معاذ وأبيه بن حضير . وفيه أن التعصب لأهل الباطل يخرج عن اسم الصلاح ، وجواز سب من يتعرض للباطل وسبته إلى ما يسوءه وإن لم يكن ذلك في الحقيقة فيه ، لكن إذا وقع منه ما يُشبه ذلك جاز إطلاق ذلك عليه تعاظلا له ، وإطلاق الكذب على الخطأ ، والقسم بالفقط لغير الله . وفيه التذكرة إلى قطع الحصومة ، وتسكين ثأرة الفتنة ، وسد ذريعة ذلك ، واحتتمال أخفى الشررين بزوايا أغظهما ، وفضل احتتمال الأذى . وفيه مباعدة من خالق الرسول ولو كان قريبا حميا . وفيه أن من آذى النبي صلى الله عليه وسلم يقول أو فعل يقتل لأن سعد بن معاذ أطلق ذلك ولم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه مساعدة من تزلت فيه بليلة بالتوحيد والبكاء والحزن . وفيه تثبت أبي بكر الصديق في الأمور لآنه لم ينقل عنه في هذه القصة مع تمامي الحال فيها شهرا كلمة فما فوتها ، إلا ما ورد عنه في بعض طرق الحديث آنه قال : "والله ما قيل لها هذا في الجاهلية ، فكيف بعد أن أعزتنا الله بالإسلام" وقع ذلك في حديث ابن عمر عند الطبراني . وفيه ابتداء الكلام في الأمر المهم بالتشهيد والحمد والثناء وقول أما بعد ، وتوكيف من قيل عنه ذهب على ما قيل فيه بعد البحث عنه ، وأن قول كذا وكذا يكتفى بها عن الأحوال كما يكتفى بها عن الأعداد ولها تحصص بالأعداد ، وفيه

٤٣ - ٧٦٩٨ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلِيقَةَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ أَقْرَعَ بَيْنَ نَسَائِهِ فَطَارَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ فَخَرَجَتَا مَعَهُ جَمِيعًا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ سَارَ مَعَ عَائِشَةَ وَيَتَحَدَّثُ مَعَهَا ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ : أَلَا تَرْكِبِينَ اللَّيْلَةَ بَعِيرِي ، وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ فَتَنْظُرِينَ وَأَنْظُرُ ؟ قَالَتْ : " بَلِي ، فَرَكَبَتْ عَائِشَةُ عَلَى بَعِيرِ حَفْصَةَ ، وَرَكَبَتْ حَفْصَةُ عَلَى بَعِيرِ عَائِشَةَ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جَمَلِ عَائِشَةَ ، وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ فَسَلَّمَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ سَارَ مَعَهَا حَتَّى نَزَلُوا ، وَأَفْتَدَهُ عَائِشَةُ

مَشْرُوِّعَةَ التَّوْبَةِ وَلَتَهَا تُقْبَلُ مِنْ الْمُعْتَرَفِ الْمُقْتَلِ الْمُخَاصِصِ ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ الْمُغَرَّبِ لَا يُجْرِي فِيهَا ، وَأَنَّ الْمُغَرَّبَ بِمَا لَمْ يَقُعْ لَا يَجُرُّ وَلَوْ عُرِفَ أَنَّهُ يَصُدُّقُ فِي ذَلِكَ ، وَلَا يُؤَاخِذَ عَلَى اعْتِرَافِهِ ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولُ الْحَقُّ أَوْ يَسْكُتُ ، وَأَنَّ الصَّبَرَ تُحَمَّدُ عَاقِبَتَهُ وَيُعَطَّصَ صَاحِبُهُ . وَفِيهِ تَقْدِيمُ الْكَبِيرِ فِي الْكَلَامِ وَتَوْقُفُ مَنْ اشْتَهَى عَلَيْهِ الْأَمْرِ فِي الْكَلَامِ . وَفِيهِ تَبَشِّيرُ مَنْ تَحَدَّدَتْ لَهُ نِعْمَةُ أَوْ اتَّدَعَتْ عَنْهُ نِعْمَةً . وَفِيهِ الصَّحَّكُ وَالْفَرَحُ وَالاسْتِبْشَارُ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَمَعَدِرَةٌ مَنْ اتَّرَعَجَ عِنْهُ وَفُوْعُ الشَّدَّةِ لَصَعْرِ سِنٍ وَنَجْوِهِ ، وَإِدَنَالِ الْمَرَأَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَأَبْوَيْهَا ، وَتَدْرِيجُ مَنْ وَقَعَ فِي مُصِيبةٍ فَرَأَتْ عَنْهُ لَهَا يَهْجُمُ عَلَى بَعِيرِهِ مِنْ أَوَّلِ وَهَلَةٍ فِيهِلُكُهُ ، يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ ابْتِدَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ نَزْوَلِ الْوَحْيِ بِرَأْيِ عَائِشَةِ بِالضَّحْكِ ثُمَّ تَبَشِّيرُهَا ثُمَّ إِعْلَامُهَا بِرَأْيِهِمْ مُحَمَّلَةً ثُمَّ تَلَوَّهُ الْآيَاتُ عَلَى وَجْهِهَا . وَقَدْ نَصَّ الْحُكْمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطْشُ لَا يُمْكِنُ مِنْ الْمُبَااغَةِ فِي الرَّيِّ فِي الْمَاءِ لَهَا يُفْضِي بِهِ ذَلِكَ إِلَى الْهَلْكَةِ بِلْ يُحْرَعَ قَلِيلًا . وَفِيهِ أَنَّ الشَّدَّةَ إِذَا اشْتَدَّ أَقْبِلَهَا الْفَرَاجُ ، وَفُضِّلَ مِنْ فَيْوَضِ الْأَمْرِ لِرَيِّهِ ، وَأَنَّ مَنْ قَوَى عَلَى ذَلِكَ حَفَّ عَنْهُ الْهَمِّ وَالْعَمَّ كَمَا وَقَعَ فِي حَالَتِي عَائِشَةَ قَبْلَ اسْتِفْسَارِهَا عَنْ حَالَهَا وَبَعْدَ جَوَاهِيرَهَا بِقَوْلِهَا : وَاللَّهُ الْمُسْتَعْنَ . وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ حُصُوصًا فِي صَلَةِ الرَّحْمِ ، وَوَفُوْعُ الْمَعْفَرَةِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ أَوْ صَفَحَ عَنْهُ ، وَأَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ الْخَيْرِ أُسْتَحِبَ لَهُ الْحُثْتُ ، وَجَوَازُ الْاِسْتِشَهَادُ بِأَيِّ الْقُرْآنِ فِي الْتَّوَازِلِ ، وَالثَّائِسِ بِمَا وَقَعَ لِلْأَكَابِرِ مِنَ الْأَثْيَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَفِيهِ التَّسْبِيحُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ وَاسْتِعْطَامُ الْأَمْرِ ، وَدَمُ الْغَيْبَةِ وَدَمُ سَمَاعَهَا وَزَحْرُ مَنْ يَتَعَاطَاهَا لَا سِيمَاءً إِنْ تَضَمَّنَتْ ثُمَّهُ الْمُؤْمِنُ بِمَا لَمْ يَقُعْ مِنْهُ ، وَدَمُ إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ ، وَتَحْرِيمُ الشَّكِّ فِي بِرَأْيِهِ عَائِشَةَ . وَفِيهِ تَأْخِيرُ الْحَدَّ عَمَّنْ يُعْشِنِي مِنْ إِيقَاعِهِ بِالْفَتَنَةِ ، بَلْهُ عَلَى ذَلِكَ أَبْنُ بَطَالِ مُسْتَنِدًا إِلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُبَيِّ كَانَ مِمْنَ قَذْفِ عَائِشَةِ وَلَمْ يَقُعْ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ مِمْنَ حُدُّ ، وَتَعَقِّبُهُ عَيَّاضُ بْنَ أَبِي قَتْبَةَ لَمْ يَبْتَأِ أَنَّهُ قَذَفَ بِلِ الْذِي تَبَتَّ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَخْرِجُ وَيَسْتَوْشِيهِ . قَلَّتْ : وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ قَذَفَ صَرِيجًا ، وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي مُرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ عَنْدَ أَبِي حَاتَمَ وَغَيْرِهِ وَفِي مُرْسَلِ مُقَاتِلِ بْنِ حِيَّانَ عَنْدَ الْحَاكِمِ فِي " الْإِكْلِيلِ " بِلَفْظِ " فَرَمَاهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيِّ " وَفِي حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ عَنْدَ الطَّبَرَانيِّ بِلَفْظِ أَشْتَعَ منْ ذَلِكَ ، وَوَرَدَ أَيْضًا أَنَّهُ مِمْنَ جُلُّ الْحَدَّ ، وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي رَوَايَةِ أَبِي أُوْيَسٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمَا مُرْسَلًا أُخْرَجَهُ الْحَاكِمِ فِي " الْإِكْلِيلِ " فَإِنْ بَيْنَتَا سَقْطَ السُّؤَالِ وَإِنْ لَمْ يَبْيَنَا فَالْقُولُ مَا قَالَ عَيَّاضُ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَأِ أَنَّهُ قَذَفَ صَرِيجًا ثُمَّ لَمْ يُحَدَّ ، وَقَدْ حَكَى الْمَأْوَرِدِيُّ إِنْكَارُ وَقْعَ الْحَدَّ بِالَّذِينَ قَذَفُوا عَائِشَةَ أَصْلًا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَعْتَلَ قَاتِلَهُ بَأَنَّ حَدَّ الْقَذْفِ لَا يَجْبُ إِلَيْهِ بِقِيَامِ بَيْتَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ ، وَرَأَدَ غَيْرِهِ " أَوْ بِطَلَبِ الْمَقْنُوفِ " قَالَ : وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ . كَذَا قَالَ ، وَفِيهِ نَظَرٌ يَاتِي إِيْصَاحَهُ فِي كِتَابِ الْحُبُودِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو عَلَيِّ الْكُرَابِيِّيُّ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ فِي " كِتَابِ الْقَضَاءِ " عَلَى مَنْعِ الْحُكْمِ حَالَةَ الْعَصَبِ لِمَا بَدَا مِنْ سَعْدٍ بْنِ مُعَاذَ وَأَسِيدٍ بْنِ حُصَيْرٍ وَسَعْدٍ بْنِ عَبَادَةَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ لِعْضٌ حَالَةَ الْعَصَبِ حَتَّى كَادُوا يَقْتُلُونَ ، قَالَ : فَإِنَّ الْعَصَبَ يُخْرِجُ الْحَلِيمَ الْمُتَنَبِّيَ إِلَى مَا لَيْلِيقَ بِهِ ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْعَصَبَ قَوْمًا مِنْ حِيَّارَهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِحَضْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَا لَيْلِيقَ أَحَدٌ مِنْ الصَّحَّاهَةِ أَنَّهَا مِنْهُمْ زَلَّ إِلَى آخرِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ . وَهَذِهِ مَسَأَلَةٌ نَقَلَ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ فِيهَا رَوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَمْ تُثْبَتْ . وَسَيَّاطِي القَوْلُ فِيهَا فِي كِتَابِ الْطَّلاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُؤْخَذُ مِنْ سَيَّاقِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَمِيعَ قِصَّتِهَا الْمُشَتمَلَةَ عَلَى بَرَاعَمَهَا بِيَانِ مَا لَجِئَ إِلَيْهِ مِنْ الْكِتابِ وَالسُّلْطَةِ لِسَيَّاقِ أَسْبَابِ ذَلِكَ ، وَتَسْمِيَةٌ مِنْ يُعْرَفُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُصَصِ لِمَا فِي ضِمْنِ ذَلِكَ مِنْ الْفَوَادِ الْحُكَمَيَّةِ وَالْأَدَابِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَبِذَلِكَ يُعْرَفُ قُصُورُ مَنْ قَالَ : بِرَأْيِهِ عَائِشَةَ ثَابِتَةٌ بِصَرِيبَقِ الْقُرْآنِ فَأَيُّ فَائِدَةٍ لِسَيَّاقِ قِصَّتِهَا ؟

فَعَارَتْ ، فَلَمَّا نَزَلتْ جَعَلَتْ تَجْعَلُ رِجْلَيْهَا بَيْنَ الْإِذْخِرِ " وَقَوْلٌ : " يَا رَبِّ سَلْطُ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً تَلْدَغِنِي عَنْ رَسُولِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَا أَسْتَطِعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَيْئًا " ٤٥

=====

45 - أخرجه مسلم برقم (٦٤٥٠) والبخاري برقم (٥٢١١)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٨ / ص ١٩٥) - قوله (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَاءِ فَطَارَتِ الْقُرْعَةَ عَلَيْهَا عَائِشَةَ وَحْفَصَةَ) أي خرجت القرعة لهما . ففيه صحة الإقراء في القسم بين الروحات ، وفي الأموال ، وفي العنق ، وتحو ذلك مما هو مقرر في كتب الفقه مما في معنى هذا ، وبيانات القرعة في هذه الأشياء قال الشافعي وجماهير العلماء . وفيه أن من أراد سفرا ببعض نسائه أفرع بينهن كذلك ، وهذا الإقراء عندنا واجب في حق غير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأما النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ففي وجوب القسم في حقه حال قدمناه مرات ، فمن قال بوجوب القسم يجعل إقراعه واجبا ، ومن لم يوجده يقول : إقراعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حسن عشرته ومكارم أختاقه .

قولها : (إن حفصة قالت لعائشة : ألا ترَكين الليلَةَ بعيري وأركب بعيرك) قال القاضي : قال المهلب : هذا دليل على أن القسم لم يكن واجبا عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فلهذا تجعل حفصة على عائشة بما فعلت ، ولو كان واجبا لحرم ذلك على حفصة . وهذا الذي ادعاه ليس بالازم ، فإن القائل بأن القسم واجب عليه لا يمنع حديث الأخرى في غير وقت عماد القسم . قال أصحابنا : يحوز أن يدخل في غير وقت عماد القسم إلى غير صاحبة النوبة ، فيأخذ المتأخر أو يضعه ، أو تحوه من الحالات ، ولو أن يقبلها ويجلسها من غير إطالة . وعماد القسم في حق المسافر هو وقت التزول ، فحاله السير ليست منه ، سواء كان ليلا أو نهارا .

قولها : (جعلت رجلها بين الإذخر وقول إلى آخره) هذا الذي فعلته وقاتله حملها عليه فرط الغيرة على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقد سبق أن أمر الغيرة معفو عنه .

المرأة تهب يومها لامرأة من نساء زوجها . ١٢

٤٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ ثَابِتَ الْبَنَانِيِّ ، عَنْ سُمِّيَّةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَ : وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صَفِيفَةَ فَقَالَتْ لِي : " هَلْ لَكِ إِلَى أَنْ تُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِي وَأَجْعَلُ لَكِ يَوْمِي ؟ " قُلْتُ : نَعَمْ ، فَأَخَذْتُ خَمَارًا لَهَا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانَ فَرَسَّثْتُهُ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ اخْتَمَرْتُ بِهِ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي يَوْمِهَا فَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ : إِلَيْكِ يَا عَائِشَةَ " فَلَيْسَ هَذَا بِيَوْمِكِ " فَقُلْتُ : " فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيْهُ مَنْ يَشَاءُ ، ثُمَّ أَخْبَرْتُهُ خَبْرِي " ^{٤٦}

٤٥ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَيِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً فِي مِسْلَاخَهَا مِثْلَ سَوْدَةَ بْنَتْ زَمْعَةَ مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حَدَّةٌ فَلَمَّا كَبَرَتْ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ " جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ يَوْمَهَا ، وَيَوْمَ سَوْدَةَ " ^{٤٧}

=====

⁴⁶ - أخرجه أحمد برقم(٢٥٨٦٤) وابن ماجة برقم(٢٠٤٩) وهو حديث حسن

وسعة لم يرو عنها غير ثابت البناي ولكنها تابعية وسكت عليها البخاري وأبو حاتم وقال عنها الحافظ في التقريب مقبولة

⁴⁷ - أخرجه البيهقي برقم(١٣٨١٥) ومسلم برقم(٣٧٠٢)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٥ ص ٢٦٥٧ - قوله) : (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيْيَ أَنْ أَكُونَ فِي مِسْلَاخَهَا مِنْ سَوْدَةَ بْنَتْ زَمْعَةَ مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حَدَّةً) (المسلاخ) بكسر الميم وبالباء الممعجمة وهو الجلد ومعنه أن أكون أنا هي ، و (زَعْة) بفتح الميم وإسْكَانَهَا وَقُوْلَهَا (مِنْ امْرَأَةً) قال القاضي (من) هُنَّا لِلْبَيَانِ وَاسْتِفْتَاحُ الْكَلَامِ ، وَلَمْ تَرُدْ عَائِشَةَ عَيْبٍ سَوْدَةَ بِذَلِكَ ، بَلْ وَصَفَّهَا بِقُوَّةِ النَّفْسِ وَجَوْدَةِ الْفَرِيجَةِ وَهِيَ الْحَدَّةُ بِكَسْرِ الْحَاءِ .

قُوْلَهَا : (فَلَمَّا كَبَرَتْ جَعَلَتْ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَةَ) فيه جوازه توبتها لضررها ، لأنَّه حقها ، لكنَّه يُشترط رضا الزوج بذلك ، لأنَّه حَقُّهُ في الوَاهِبَةِ فَلَا يَفُوتُهُ إِلَّا بِرِضاهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَأْخُذُ عَلَى هَذِهِ الْهَبَةِ عَوْضًا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَهْبِطْ لِلزَّوْجِ فَيَجْعَلُ الرَّوْجَ تَوْبَتِهِ لِمَنْ شَاءَ وَقَبِيلٌ : يَلْرَمُهُ تَوْرِيعَهَا عَلَى الْبَاقِيَاتِ ، وَيَجْعَلُ الْوَاهِبَةَ كَالْمَعْدُومَةِ وَالْأَوَّلِ أَصَحَّ ، وَلِلْوَاهِبَةِ الرُّجُوعُ مَتَى شَاءَتْ ، فَتَرْجِعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْمَاضِيِّ لِأَنَّ الْهَبَاتِ يَرْجِعُ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ مِنْهَا دُونَ الْمَقْبُوضِ .

وَقُوْلَهَا : (جَعَلَتْ يَوْمَهَا) ، أَيْ تَوْبَتِهَا وَهِيَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ .

وَقُوْلَهَا : (كَانَ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ) معناه أَنَّه كَانَ يَكُونُ عِنْدَ عَائِشَةَ فِي يَوْمِهَا وَيَكُونُ عِنْدَهَا أَيْضًا فِي يَوْمِ سَوْدَةَ ، لَا أَنَّه يُوَالِي لَهَا الْيَوْمَيْنِ . وَالْأَصَحُّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمُوَالَةُ لِلْمُوْهُبِ لَهَا إِلَّا بِرِضَى الْبَاقِيَاتِ . وَجَوَزَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِغَيْرِ رَضَاهُنَّ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

قُوْلَهَا : (وَكَانَتْ أَوَّلُ امْرَأَةً تَرَوَّجَهَا بَعْدِي) ، كَذَادَرْكَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ عَنْ شَرِيكِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَوَّجَ عَائِشَةَ قَبْلَ سَوْدَةَ ، وَكَذَادَرْكَهُ يُونُسَ أَيْضًا عَنْ الزُّهْرِيِّ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ وَرُوَيْ عَقِيلٍ بْنِ حَالِدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ تَرَوَّجَ سَوْدَةَ قَبْلَ عَائِشَةَ ، قَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَهَذَا قَوْلُ قَاتِدَةَ وَأَبِي عَبْيَدَةَ ، قُلْتُ : وَقَاتَهُ أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَ كَاتِبَ الْوَاقِدِيِّ وَأَبْنُ قُتْبَيَةَ وَآخَرُونَ .

٦-٤٧٧٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَتْ : " اشْتَكَى ، فَعَلَقَ يَنْفُثُ فَكُنَّا نُشَبِّهُ نَفْثَتَ آكِلِ الرَّبِيبِ ، وَكَانَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ ، فَلَمَّا اشْتَدَ الْمَرَضُ اسْتَأْذَنَهُنَّ أَنْ يُمَرَّضَ عِنْدِي وَيَدْرُنَ عَلَيْهِ ، فَأَذِنَ لَهُ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ يَتَكَبَّرُ عَلَى رَجُلَيْنِ تَخْطُطُ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ خَطَّا ، أَحَدُهُمَا الْعَبَاسُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَاسٍ ، فَقَالَ : " أَلَمْ تُخْبِرْكِ مِنِ الْآخِرِ ؟ " قُلْتُ : لَا قَالَ : " هُوَ عَلَيْهِ " ٤٨١

٤٨٢ - أَخْرَجَهُ البَخْرَى بِرَقْمِ (١٩٨) وَ (٦٦٤) وَ (٦٧٩) وَ (٦٨٣) وَ (٦٨٧) وَ (٧١٣) وَ (٧١٦) وَ (٢٥٨٨) وَ (٣٠٩٩) وَ (٣٣٨٤) وَ (٤٤٤٢) وَ (٤٤٤٥) وَ (٥٧١٤) وَ (٧٣٠٣) وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقْمِ (١٦٨٦) وَأَحْمَدَ بِرَقْمِ (٢٤٨٣١) وَعَوَانَةَ بِرَقْمِ (١٢٩٥) وَالْحَمِيدِي بِرَقْمِ (٢٤٨)

وَفِي فَتْحِ الْبَارِي لِابْنِ حَمْرَ - (ج٢ / ص٤٩٣) ٦٢٥ - قَوْلُهُ (لَمَّا ثَقَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ اشْتَدَ بِهِ مَرَضُهُ ، يُقَالُ ثَقَلَ فِي مَرَضِهِ إِذَا رَكَدَتْ أَعْضَاؤُهُ عَنْ حَفَةِ الْحَرْكَةِ .

قَوْلُهُ : (فَأَذِنَ لَهُ) يُفَتْحُ الْهَمْزَةَ وَكَسْرُ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ التُّونِ أَيُّ الْأَرْوَاحِ ، وَحَكَى الْكَرْمَانِيُّ أَنَّ رُوَيْ بِضمِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الدَّالِّ وَتَحْقِيفِ التُّونِ عَلَى الْبَنَاءِ لِلْمَجْهُولِ ، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْقُسْمَ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا سَيَّاتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَدْ تَقدَّمَ حَدِيثُ الرُّهْرِيِّ هَذَا فِي " بَابِ الْعُسْلِ وَالْوُضُوءِ مِنَ الْمُخَضَّبِ " وَفِيهِ زِيادةٌ عَلَى الَّذِي هُنَّا ، وَسَيَّاتِي فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ شِيْخِ الرُّهْرِيِّ وَسَيَّاقِهِ أَتَمُّ مِنْ سَيَّاقِ الرُّهْرِيِّ .

قَوْلُهُ : (قَالَ هُوَ عَلَيْهِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ " وَلَكِنْ عَائِشَةَ لَا تَطِبُّ نَفْسًا لَهُ بِخَيْرٍ " وَلَابْنِ إِسْحَاقِ فِي الْمَعَازِي عَنِ الزُّهْرِيِّ " وَلَكِنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَذَكُّرَهُ بِخَيْرٍ " وَلَمْ يَقْفَ الْكَرْمَانِيُّ عَلَى هَذِهِ الْزِيَادَةِ فَعَبَرَ عَنْهَا بِعِيَارَةٍ شَيْئَةٍ ، وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ تَنَطَّعَ فَقَالَ لَا يَحْمُزُ أَنْ يُطَنَّ ذَلِكَ بِعَائِشَةَ ، وَرَدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا أَبْهَمَتِ الثَّانِي لِكُونِهِ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِي جَمِيعِ الْمَسَافَةِ إِذْ كَانَ ثَارَةً يَبْوَسِكَ عَلَى الْفَضْلِ وَثَارَةً عَلَى أَسَامَةَ وَثَارَةً عَلَى عَلَيِّ ، وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ الرَّجُلِ الْأَخْرُ هُوَ الْعَبَاسُ ، وَانْخُصَصَ بِذَلِكِ إِكْرَاماً لَهُ ، وَهَذَا تَوْهُمٌ مِنْ قَالَهُ وَالْوَاقِعُ حَلَافَهُ ، لَأَنَّ ابْنَ عَبَاسَ فِي جَمِيعِ الرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ جَازِمٌ بِأَنَّ الْمُبْهَمَ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَدَعَوْيَ وُجُودُ الْعَبَاسِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَالَّذِي يَبْدِلُ غَيْرَهُ مَرْدُودَةً بِذَلِيلِ رِوَايَةِ عَاصِمِ الْتَّيْ قَفَمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا وَغَيْرُهَا صَرِيفٌ فِي أَنَّ الْعَبَاسَ لَمْ يَكُنْ فِي مَرَّةٍ وَلَا فِي مَرَّتَيْنِ مِنْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِي هَذِهِ الْفُصْحَةِ مِنْ الْفَوَائِدِ غَيْرِ مَا مَضِيَ تَقْدِيمُ أَبِي بَكْرٍ ، وَتَرْجِيمُهُ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ ، وَفَضْبِيلَةِ عُمَرَ بْعْدَهُ ، وَجَوَازِ النَّسَاءِ فِي الْوَجْهِ لِمَنْ أَمْنَ عَلَيْهِ الْإِعْجَابُ ، وَمُلَاطِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَرْوَاحِ وَخُصُوصَهَا لِعَائِشَةَ ، وَجَوَازِ مُرَاجِعَةِ الصَّغِيرِ الْكَبِيرِ ، وَالْمُشَارَوَةِ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ ، وَالْأَدَبِ مَعَ الْكَبِيرِ لِهِمْ أَبِي بَكْرٍ بِالْأَخْرَ عَنِ الصَّفَّ ، وَإِكْرَامِ الْفَاضِلِ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَتَأَخَّرَ حَتَّى يَسْتُوِي مَعَ الصَّفَّ فَلَمْ يَتَرَكُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَرَحَّضَ عَنْ مَقَامِهِ . فِيهِ أَنَّ الْبُكَاءَ وَلَوْ كَثُرَ لَا يُبَطِّلُ الصَّلَاةَ لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ أَنْ عَلِمَ حَالَ أَبِي بَكْرٍ فِي رَقَّةِ الْقَلْبِ وَكُتْرَةِ الْبُكَاءِ لَمْ يَعْدِ عَنْهُ ، وَلَا نَهَاهُ عَنِ الْبُكَاءِ ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَقُومُ مَقَامَ النُّطُقِ ، وَاقْتِصَارَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِشَارَةِ بِحَمْلِ أَنْ يَكُونَ لِضَعْفِ صَوْتِهِ ، وَيَتَمَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّ مُخَاطَبَةَ مَنْ يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ بِالْإِيمَانِ أَوْلَى مِنِ النُّطُقِ ، وَفِيهِ تَأكِيدُ أَمْرِ الْجَمَاعَةِ وَالْأَخْدُونِ فِيهَا بِالْأَشَدِ وَإِنْ كَانَ الْمَرَضُ يُرَهِّصُ فِي تَرْكِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعْلُ ذَلِكَ لِبَيَانِ جَوَازِ الْأَخْدُونِ بِالْأَشَدِ وَإِنْ كَانَتِ الرُّجْحَةُ أَوْلَى ، وَقَالَ الطَّبَرِيُّ : إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لَعَلَّا يَعْدُرُ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةَ بَعْدَ نَفْسِهِ بِأَدَنِي عَذْرًا فَيَتَخَلَّفَ عَنِ الْإِيمَانَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَصَدَ افْتَهَمَ النَّاسَ أَنَّ تَدْعِيهِ لِأَبِي بَكْرٍ كَانَ لِأَهْلِيَّتِهِ لِذَلِكَ حَتَّى إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَلْفَهُ ، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ اسْتَخْلَافِ الْإِيمَامِ لِغَيْرِ ضَرُورَةِ لِصَنْعِ أَبِي بَكْرٍ ، وَعَلَى جَوَازِ مُخَالَفَةِ مَوْقِفِ الْمَأْمُومِ لِلضَّرُورَةِ كَمَنْ قَصَدَ أَنْ يُبَلِّغَ عَنْهُ ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَنْ زَحَمَ عَنِ الصَّفَّ ، وَعَلَى جَوَازِ اتِّمامِ بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ بِعَيْنِهِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّعُوبِيِّ وَأَخْتِيارِ الطَّبَرِيِّ وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ الْبَخْرَى كَمَا سَيَّاتِي ، وَتَعْقِبُ بِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ إِنَّمَا كَانَ مُبَلَّغاً كَمَا سَيَّاتِي فِي " بَابِ مَنْ

٤٧ - ٧٧٠ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ مُعَاذَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُنَا فِي يَوْمٍ إِحْدَانَا بَعْدَمَا نَرَكْتُ { تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُنْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَعَيْتَ مِنْ عَزْلَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنِي أَنْ تَقْرَأَ عَيْنَهُنَّ وَلَا يَحْزُنَ وَيَرْضِيَنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَتَأْذَنَكَ ؟ قَالَتْ : كُنْتُ أَقُولُ : " إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُوْثِرْ عَلَى نَفْسِي أَحَدًا " ٥٠

أَسْمَعَ النَّاسَ التَّكْبِيرَ " مِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى عَنِ الْأَعْمَشِ ، وَكَذَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ عَلَى هَذَا ، فَمَعْنَى الْأَقْتَدَاءِ اقْتَدَأُهُمْ بِصَوْنِهِ ، وَبُؤْيِدُهُ أَكْثَرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ جَالِسًا وَكَانَ أَبُو بَكْرَ فَإِنَّمَا بَعْضَ أَفْعَالِهِ يَعْخُذُ عَلَى بَعْضِ الْمُأْمُومِينَ فَمِنْ ثُمَّ كَانَ أَبُو بَكْرُ كَالْأَمَامِ فِي حَقِّهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِيهِ اتِّبَاعُ صَوْتِ الْمُكَبِّرِ ، وَصَحَّةُ صَلَاةِ الْمُسْتَمِعِ وَالسَّامِعِ ، وَمِنْهُمْ مِنْ شَرْطَهُ فِي صِحَّتِهِ تَقْدُمُ إِذْنُ الْإِمَامِ ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ الطَّبَرِيُّ عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ الْأَقْتَدَاءَ بِهِ وَيَقْتَدِي هُوَ بِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْطَعَ الصَّلَاةَ . وَعَلَى جَوَازِ إِشَاءِ الْفُدُودَ فِي أَنْتَهِ الصَّلَاةِ ، وَعَلَى جَوَازِ تَقْدُمِ إِحْرَامِ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ بَنَاءً عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرَ كَانَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ قَطَعَ الْفُدُودَ وَأَتَشَمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ قَدَّمَنَا أَكْثَرُهُ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ . وَبُؤْيِدُهُ أَيْضًا أَنَّ فِي رِوَايَةِ أَرْقَمَ بْنِ شَرَحْبِيلَ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ " فَإِنَّمَا أَنْتَيْتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقِرَاءَةَ مِنْ حِيثُ اتَّهَى أَبُو بَكْرَ ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْقَادِرِ عَلَى الْقِيَامِ فَإِنَّمَا حَلْفَ الْقَاعِدِ خَلَافًا لِلْمَالِكَيَّةِ مُطْلَقاً وَلِأَحْمَدَ حِيثُ أَوْجَبَ الْفُعُودَ عَلَى مَنْ يُصْنَلِّي حَلْفَ الْقَاعِدِ كَمَا سَيَّرَنِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي " بَابِ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِيمَامَ لِيُؤْتَمِّ بِهِ " إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٤٩ - وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ، وَلَا حَرَجَ ، فِي أَنْ تَتْرُكَ الْقُسْمَ لَهُنَّ ، فَتَقْدِمَ مَنْ شَاءَتْ ، وَتُؤْخِرَ مَنْ شَاءَتْ ، وَتُتَنَاجِيَ مَنْ شَاءَتْ ، وَإِذَا عَلِمْنَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ عَنِ الْبَيْهِيِّنِ الْحَرَجَ فِي الْقُسْمِ ، إِنْ شَاءَ قُسْمَ ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقْسِمْ ، ثُمَّ التَّرَمُ هُوَ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ بِالْقُسْمِ بَيْنَهُنَّ ، فَإِنَّهُنَّ يَفْرَحُونَ بِذَلِكَ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِهِ ، وَيَعْتَرِفُنَ بِمَنْهُنَّ فِي قِسْمِهِ وَإِنْصَافِهِ لَهُنَّ ، وَعَدَهُ فِيهِنَّ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي الْقُلُوبِ مِنْ الْمَلِلِ إِلَى بَعْضِهِنَّ دُونَ بَعْضٍ ، مِمَّا لَا يُمْكِنُ دُفْعَةً ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالضَّمَائِرِ وَالسَّرَّائِرِ ، يَحْمُمُ وَيَقْعُدُ وَيَغْرِبُ . (وَمَعَ الْجَوَازِ الَّذِي مُنْحَنَّهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَفِيِّ عَدَمِ الْقُسْمِ بَيْنِ نِسَاءِ فِيَهُ كَانَ يَقْسِمُ لِأَزْوَاجِهِ . أَيْسَرُ التَّفَاسِيرِ لِأَسْعَدِ حَوْمَدَ - (ج ١ / ص ٣٤٦٥)

٥٠ - أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٣٧٥٥) وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (٢١٣٨)
وَفِي عَوْنَ الْمَعْبُودِ - (ج ٥ / ص ٢٠) - ١٨٢٤ - قَالَ صَاحِبُ عَوْنَ الْمَعْبُودِ :
(يَسْتَأْذِنَا) : وَفِي بَعْضِ الْتُّسْخَنِ يَسْتَأْذِنُنَا (فِي يَوْمِ الْمَرَأَةِ) : يَاضِافَةً يَوْمَ إِلَيْهِ الْمَرَأَةِ أَيْ يَوْمَ تُؤْتَهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْأُخْرَى {
تُرْجِي } : بِالْهُمْرَةِ وَالْيَاءِ قِرَاءَتَنِ مُتَوَاتِرَتَانِ مِنْ أَرْجَأَ مَهْمُوزًا أَوْ مَنْفُوسًا أَيْ تُؤْخِرُ وَتُتَرُكُ وَتُتَعَدِّ { مَنْ تَشَاءَ } : أَيْ مُضَاجَعَةٍ مِنْ
تَشَاءَ { وَتُنْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءَ } : أَيْ تَضْمِمَهَا إِلَيْكَ وَتُضَاجِعُهَا . قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفُتْحِ فِي تَأْوِيلِ بُرْجِي أَقْوَالِ أَحَدَهَا تُطَلِّقُ وَتُمْسِكُ ،
تَأْنِيَهَا تَعْتَلِي مَنْ شَاءَتْ مِنْهُنَّ بَعْدِ طَلاقِ وَتَقْسِمُ لَعِبِرِهَا ثَالِثَهَا تَقْبِلُ مَنْ شَاءَتْ مِنَ الْأَهَابَاتِ وَتَرُدُّ مَنْ شَاءَتْ أَنْتَهَى . قَالَ الْعَوْيَى : أَشَهَرُ
الْأَقَاوِيلِ أَكْثَرُهُ فِي الْقُسْمِ بَيْنَهُنَّ وَذَلِكَ أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُنَّ فِي الْقُسْمِ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، فَلَمَّا نَرَكَتْ هَذِهِ الْآيَةَ سَعَطَ عَنْهُ وَصَارَ الْخِتَارَ إِلَيْهِ
فِيهِنَّ (إِنْ كَانَ ذَلِكَ) : أَيْ السَّتْدَنَ (إِلَيَّ) : بِتَشْتِيدِ الْيَاءِ

(لَمْ أُوْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي) : قَالَ النَّوْوِيُّ : هَذِهِ الْمُنَافِسَةُ فِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَتْ لِمُحَرَّدِ الْاسْتِمْتَاعِ وَلِمُطْلَقِ الْعِشْرَةِ
وَشَهَوَاتِ الْفُنُوسِ وَحُظُوظِهَا الَّتِي تَكُونُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، بَلْ هِيَ مُنَافِسَةٌ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ وَالْقُرْبَ مِنْ سَيِّدِ الْأُوْلَئِينَ وَالآخِرِينَ ، وَالرَّغْبَةِ
فِيهِ وَفِي خِدْمَتِهِ وَمُعاشرَتِهِ وَالإِسْتِفَادَةِ مِنْهُ ، وَفِي قَضَاءِ لِحْقُوقِهِ وَحَوَائِجِهِ وَتَوْقُعِ نُزُولِ الرَّحْمَةِ وَالْوَحْيِ عَلَيْهِ عِنْدَهَا وَتَحْوُ ذَلِكَ أَنْتَهَى .

١٤ . مُلَاعِبُ الرَّجُلِ زَوْجَتِهِ

٤٨ - ٧٧٠ ٣- أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ عَمْرُو ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : تَزَوَّجْتُ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " تَزَوَّجْتَ يَا جَابِرٌ ؟ " قُلْتُ : نَعَمْ قَالَ : " بَكْرًا أَمْ ثَيَّبًا ؟ " فَقُلْتُ : لَا بَلْ ثَيَّبًا قَالَ : " فَهَلَا بَكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ " ^{٥١}

٤٩ - ٧٧٠ ٤- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي يَزِيدِ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرَ بْنَ عُمَيرَ الْأَنْصَارَيْنَ يَرْمِيَانَ قَالَ : " فَمَا أَحَدُهُمَا فَحَلَسَ " فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ : أَكَسْلَتَ ؟ " قَالَ : " نَعَمْ " فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلآخرِ : أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ لَعْبٌ ، لَا يَكُونُ أَرْبَعَةً : مُلَاعِبُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ ، وَتَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَةُ ، وَمَشِيهُ الرَّجُلِ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ ، وَتَعْلِيمُ الرَّجُلِ السَّبَّاحَةَ " ^{٥٢}

٥٠ - ٧٧٠ ٥- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبِ الْحَرَانِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحِيمِ الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرَ بْنَ عُمَيرَ الْأَنْصَارَيْنَ يَرْمِيَانَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : لِصَاحِبِهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ فَهُوَ لَعْبٌ وَلَعْبٌ إِلَّا أَرْبَعَةً ، مُلَاعِبُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ ، وَتَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَةُ ، وَمَشِيهُ الرَّجُلِ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ ، وَتَعْلِيمُ الرَّجُلِ السَّبَّاحَةَ " ^{٥٣}

٥١- أخرجه البخاري برقم(٥٢٤٧) ونص برقم(٣٢٣٢)

وفي شرح سنن الترمذ - (ج ٤ / ص ٤٦٨ - ٣١٦٧) - حاشية السندي :

قوله (فَهَلَا بَكْرًا) أي فهلَا تزوجت بكرًا . و قوله (تلعبها وتلعبك) تعليل للترغيب في البكر سواء كانت الجملة مسندًا فـ كما هو ظاهر أو صفة ليكرا أي ليكون بينكم كمال التألف والتآنس فإن الشيب قد تكون معلقة القلب بالسابق .

٥٢- المسند الجامع برقم(٣٠٨٨) وهو صحيح

قال المناوي في فيض القدير، شرح الجامع الصغير (٦٣٦) (كل شيء ليس من ذكر الله فهو لهو ولعب) فهو مذموم والله التي لا تعقب أللّا في الآخرة ولا التوصل إلى لذة هناك فهي باطلة إذ لا نفع فيها ولا ضرر وزمنها قليل ليس لتمتع النفس بها قدر (إلا أن يكون أربعة) أي واحد من أربعة هي (ملاءبة الرجل امرأته وتأديب الرجل فرسه ومشي الرجل بين الغرضين (١)) قال القرطبي: فيه تحريم الغناء لأنه لم يرخص في شيء منه إلا في هذه الثلاثة فيحرم ما سواها من اللهو لأنه باطل كما في خبر آخر (وتعليم الرجل السباحة) أي العوم فإنه عون ولذا كانت لذة اللعب بالدف جائزة لإعانتها على النكاح كما تعيّن لذة الرمي بالقوس وتأديب الفرس على الجهاد وكلاهما محظوظ لله فيما أعن على حصول محبوبه فهو من الحق ولذا عد ملءابة الرجل امرأته من الحق لإعانتها على النكاح المحظوظ لله ولما كانت النفوس الضعيفة كالمرأة والصبي لا تنقاد إلى أسباب اللذة العظمى إلا بإعطائهم شيئاً من اللهو واللعب بحيث لو فضلت بالكلية طلبت ما هو شر لها منه رخص لذتها في ذلك ما لم يرخص لغيرها كما دخل عمر على النبي صلّى الله عليه وسلم وعنده حوار يضررين بالدف فأسكنتهنّ لدخوله قائلاً: هو لا يحب الباطل ولم يمنعهنّ لما يتربّ عليه من المفسدة.

٥٣- صحيح انظر ما قبله

٧٧٠٦-٥١ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَانِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَابِ بْنِ بُخْتٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرَ بْنَ عُمَيْرَ الْأَنْصَارِيَّ يَرْمِيَانَ ، فَمَلَأَ أَحَدُهُمَا فَجَلَسَ فَقَالَ الْآخَرُ : " كَسْلَتْ ؟ " سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ لَغُورٌ وَلَهُوَ إِلَّا أَرْبَعَةٌ خِصَالٌ : مَشِيٌّ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ ، وَتَأْدِيهُ فَرَسَهُ ، وَمَلَائِكَتُهُ أَهْلُهُ ، وَتَعْلِيمُ السَّبَاحَةِ " ^{٥٤}

=====

^{٥٤} - الجمجم برقـم (٩٣٩٠) وصحـح التـرغـيب برقـم (١٢٨٢) صحـح انظر ما قبلـه

١٥ . مُضَاحَّكَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ

٧٧٠٧-٥٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : " أَنْزَوْجْتَ بَعْدَ أَبِيكَ ؟ " قُلْتُ : نَعَمْ قَالَ : " أَتَيْتَا أُمَّ بِكْرًا ؟ " قُلْتُ : ثَبَّا قَالَ : " فَهَلَا تَرَوْجْتَ بِكْرًا تُضَاحِكُكَ وَتُضَاحِكُهَا ، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا " ^{٥٠}

=====

⁵⁵ - أخرجه مسلم برقم (٣٧١٥) والمستند الجامع برقم (٢٥٣٦)

وفي شرح التوسي على مسلم - (ج ٥ / ص ٢٠٢)

قوله صلى الله عليه وسلم : (تلعبها) على اللعب المعروف ويؤيد هذه مضاحكها وتضاحكك . قال بعضهم : يحتمل أن يكون من العذاب وهو الرّيّق

وفيه فضيلة تروج للأبكار وتواهن أفضى .

وفيه ملاعنة الرجل امرأته ومماطفته لها ومضاحكها وحسن العشرة .

وفيه سؤال الإمام الكبير أصحابه عن أمرورهم وتفقد أحواتهم وإرشادهم إلى مصالحهم وتبنيهم على وجده المصلحة فيها .

١٦ . مُسَابِقَةُ الرَّجُلِ زَوْجَتِهِ

٥٣ - ٧٧٠٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَبَقْتُهُ حَتَّى إِذَا رَهَقْنَا اللَّحْمَ سَابَقَنِي فَسَبَقْنِي فَقَالَ : " هَذِهِ بَيْتِكَ " ^{٥٦}

٥٤ - ٧٧٠٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُشْنَى قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ ، عَنْ رَجُلٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا خَنِيفَةُ اللَّحْمِ فَنَزَلْنَا مِنْ لَهْوِي فَقَالَ لِاصْحَابِهِ : " تَقَدَّمُوا " ثُمَّ قَالَ لِي : " تَعَالَى حَتَّى أَسَابِقَكَ فَسَابَقَنِي فَسَبَقْتُهُ " ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي سَفَرٍ آخَرَ ، وَقَدْ حَمَلْتُ اللَّحْمَ فَنَزَلْنَا مِنْ لَهْوِي فَقَالَ لِاصْحَابِهِ : " تَقَدَّمُوا " ثُمَّ قَالَ لِي : " تَعَالَى أَسَابِقَكَ " فَسَابَقَنِي فَسَبَقْنِي فَضَرَبَ بَيْدَهُ كَتْفِي وَقَالَ : " هَذِهِ بَتْلُكَ " ^{٥٧}

٥٥ - ٧٧١٠ - أَخْبَرَنِي عَلَيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَيٌّ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنِ الْفَزَارِيِّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَتَقَدَّمَ أَصْحَابُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " سَابِقِينِي " قَالَتْ : فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدُ وَحَمَلْتُ اللَّحْمَ قَالَ : " سَابِقِينِي ، فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقْنِي " فَقَالَ : " هَذِهِ بَتْلُكَ " ^{٥٨}

٥٦ - ٧٧١١ - أَخْبَرَنِي عَلَيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَيٌّ الْمُصِّصِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ أَبُو عُثْمَانَ الصَّيَادُ ، فِي كِتَابِ السِّيَرِ قَالَ : حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ ، أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ وَهِيَ جَارِيَةً فَقَالَ لِاصْحَابِهِ : " تَقَدَّمُوا " ثُمَّ قَالَ : " تَعَالَى أَسَابِقُكُمْ ، فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ عَلَى رِجْلِي ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدُ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي سَفَرٍ " فَقَالَ لِاصْحَابِهِ : " تَقَدَّمُوا " ثُمَّ قَالَ : " تَعَالَى أَسَابِقُكُمْ " وَتَسِيتُ الَّذِي كَانَ

^{٥٦} - أخرجه أحمد برقم (٢٤٨٤٦) والحميدي برقم (٢٧٨) وابن حبان برقم (٤٧٧٧) والمسند الجامع برقم (١٧٠٠٦) صحيح

قال الشوكاني في نيل الأوطار - (ج ١٢ / ص ٤١٣) :

قوله : (حتى إذا أرهقتني اللحم) أي كثُر لحمي ، قال في القاموس أرهقة طعيباً غشأه إيه ، وقال : رهقة كفرح غشية . وفي الحديثين دليل على مشروعية المسابقة على الأرجل وبين الرجال والنساء المخارم وأن مثل ذلك لا ينافي الوقار والشرف والعلم والفضل ، وغلو السن فإنه - صلى الله عليه وسلم - لم يتزوج عائشة إلا بعد الخمسين من عمره .

^{٥٧} - أبو داود برقم (٢٥٨٠) وأحمد برقم (٢٧٠٣١) والبيهقي في السنن برقم (٢٠٢٥٢ و ٢٠٢٥٣) والحميدي برقم (٢٧٨)

صحيح

وفي عون المعبد - (ج ٥ / ص ٤٩٣) - قال صاحب عون المعبد :

(عن أبيه) : عروة (و عن أبي سلمة) : فهشام يرويه عن شيخيه عروة وأبي سلمة (سابقته) : أي غالبه في السبق أي في العدو والجري (فسبقته) : أي غالبه وتقدمت عليه (على رجلي) : أي لا على ذاته (فلما حملت اللحم) : أي سمنت (سابقته) : أي مرأة أخرى (هذه) : أي هذه السيدة ، والمعنى تقدمي عليك في هذه التوبة في مقابلة تقدمك في التوبة الأولى .

^{٥٨} - صحيح انظر ما قبله

وَقَدْ حَمَلْتُ اللَّحْمَ فَقُلْتُ : كَيْفَ أُسَابِقُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنَا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ ؟ فَقَالَ : " لَتَفْعَلَنَّ ،
فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي " فَقَالَ : " هَذِهِ بِتْلُكَ السَّيْقَةِ " ^{٥٩}

=====

⁵⁹ - صحيح انظر ما قبله

إِبَاخَةُ الرَّجُلِ اللَّعِبَ لِرَوْجَتِهِ بِالْبَنَاتِ . ١٧

٥٧ - ٧٧١٢ - أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرَةَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَلَيُّ يَعْنِي ابْنَ مُسْهِرَ ، عَنْ هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكُنْتُ لِي صَوَاحِبٍ يَأْتِينِي فَيَلْعَبُنِي مَعِي ، فَيَقُولُنِي إِذَا رَأَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَرِّ بِهِنَّ إِلَيَّ فَيَلْعَبُنِي مَعِي ٦٠

٥٨ - ٧٧١٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ بْنِ مُسَاوِرِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ فَرَبِّمَا دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَوَاحِبَتِي عِنْدِي ، فَإِذَا رَأَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَرْنَ ، فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَمَا أَنْتِ وَكَمَا أَنْتِ " ٦١

^{٦٠} أخرجه البخاري برقم(٦١٣٠) ومسلم برقم(٦٦٤٠) والطبراني في الأوسط برقم(٦٦٤١) وأخلاق النبي صلى الله عليه وسلم لأبي الشيخ برقم(١٤) والأداب للبيهقي برقم(٦٢٢)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٧ / ص ٣١٦ - ٥٦٦٥ - حديث عائشة " كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ " قوله : (وَكَانَ لِي صَوَاحِبٍ يَلْعَبُنِي مَعِي) أي من أقرها .

قوله : (يَقْمَعُنَ) بِمُشَكَّةٍ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْمُفْتَوَحةِ وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيَّةِ يُونُ سَاكَةٌ وَكَسْرُ الْمِيمِ وَعَنْهُ أَنْهُنَّ يَعْقِبُنَ مِنْهُ وَيَدْخُلُنَ مِنْ وَرَاءِ السُّتُّرِ ، وَأَصْلُهُ مِنْ قَمْعِ التَّمْرَةِ أَيْ يَدْخُلُنَ فِي السُّتُّرِ كَمَا يَدْخُلُنَ التَّمْرَةِ فِي قَمْعِهَا .

قوله : (فَيُسَرِّهِنَ إِلَيَّ) بِسِينِ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ أَيْ يُرْسِلُنَ . وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ اتِّخَادِ صُورِ الْبَنَاتِ وَاللَّعِبِ مِنْ أَجْلِ لَعِبِ الْبَنَاتِ بِهِنَّ ، وَخُصَّ ذَلِكَ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ عَنِ اتِّخَادِ الصُّورِ ، وَهِيَ حَرْمٌ عَبَاضٌ وَنَقْلَهُ عَنِ الْجُمُهُورِ ، وَأَنَّهُمْ أَحَاجِزاً بَيْعَ اللَّعِبِ لِلْبَنَاتِ لِتَأْرِيَهُنَّ مِنْ صَغِيرَهُنَّ عَلَى أَمْرِ يُوْتَكَنَ وَأَوْلَادِهِنَ . قَالَ وَذَهَبَ بِعَضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ ، وَإِلَيْهِ مَالِ ابْنِ بَطَالٍ ، وَحَكَى عَنِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُشَتَّرِي الرَّجُلُ لِلْبَنَاتِ الصُّورَ ، وَمِنْ ثُمَّ رَجَحَ الدَّاؤِي أَنَّهُ مَنْسُوخٌ ، وَقَدْ تَرَحَّمَ ابْنُ حِبَّانَ إِلَيْهِ لِصَغَارِ النِّسَاءِ الْلَّعِبِ بِاللَّعِبِ ، وَتَرَحَّمَ لَهُ السَّائِي إِبَاخَةُ الرَّجُلِ لِرَوْجَتِهِ الْلَّعِبِ بِالْبَنَاتِ فَلَمْ يُفِيدِ بِالصَّعْرِ وَفِيهِ نَظَرٌ . قَالَ الْيَهِيمِيُّ بَعْدَ تَخْرِيجِهِ لِبَتَ النَّهْيِ عَنِ اتِّخَادِ " الصُّورِ " فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّ الرُّخْصَةَ لِعَائِشَةَ فِي ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ وَبِهِ حَرَمَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ ، وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ إِنَّ كَائِنَ الْلَّعِبِ كَالصُّورَةِ فَهُوَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ وَإِلَّا فَقَدْ يُسَمِّي مَا لَيْسَ بِصُورَةٍ لَعْبَةً ، وَبِهِذَا حَرَمَ الْحَلِيَّيِّ فَقَالَ : إِنْ كَانَتْ صُورَةً كَالْوَلَنَّ لَمْ يَجُزْ وَإِلَّا حَاجَرَ ، وَقَيْلَ : مَعْنَى الْحَدِيثِ الْلَّعِبُ مَعَ الْبَنَاتِ أَيْ الْجَوَارِيِّ وَالْبَاءُ هُنَّا بَعْنَى مَعَ حَكَاهُ ابْنِ التَّيْنِ عَنِ الدَّاؤِيِّ ، وَرَدَّهُ . قَلْتَ : وَيَرِدُهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عَيْنَتَةِ فِي " الْجَامِعِ " مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ هَشَامِ بْنِ عُرْوَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ " وَكُنَّ جَوَارِيِّ يَأْتِينَ فَيَلْعَبُنَّ بِهَا مَعِيَّ وَفِي رِوَايَةِ حَرِيَرٍ عَنْ هَشَامَ " كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ وَهُنَّ الْلَّعِبُ " أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرِهِ ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاؤِدَ وَالسَّائِيُّ مِنْ وَجْهِهِ أَخْرَى عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَوْ خَيْرٍ " فَذَكَرَ الْحَدِيثُ فِي هَذِهِ السُّتُّرِ الَّذِي تَصْبِيَهُ عَلَى بَاهِمَا قَالَتْ : " فَكَشَفَ نَاحِيَةَ السُّتُّرِ عَلَى بَنَاتِ لِعَائِشَةَ لَعِبَ فَقَالَ : مَا هَذَا يَا عَائِشَةَ ، قَالَتْ : بَنَاتِي . قَالَتْ : وَرَأَيْ فِيهَا فَرَسًا مَرْبُوطًا لَهُ جَنَاحَانِ ؟ قُلْتَ فَرَسٌ . قَالَ فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانٌ ؟ قُلْتَ : أَلْمَ تَسْمَعُ أَنَّهُ كَانَ لِسُلَيْمَانَ خَيْلٌ لَهَا أَجْنِحةً ؟ فَضَحَّكَ " فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّعِبِ غَيْرِ الْأَدْمَيَاتِ . قَالَ الْحَطَاطِيُّ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْلَّعِبَ بِالْبَنَاتِ لَيْسَ كَالثَّالِمِيِّ بِسَائِرِ الصُّورِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا الْوَعِيدُ : وَإِنَّمَا أَرْخَصَ لِعَائِشَةَ فِيهَا لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ كَانَتْ غَيْرُ بَالِغٍ . قُلْتَ : وَفِي الْحَرْمِ بِهِ نَظَرٌ لَكَنَّهُ مُحْتَمَلٌ ؛ لَأَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ فِي غَزْوَةِ خَيْرٍ بِنْتُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً إِمَّا أَكْمَلْتُهَا أَوْ جَاوَزْنَمَا أَوْ قَارَبَتْهَا . وَأَمَّا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَكَانَتْ قَدْ بَلَغَتْ قَطْعًا فَيَتَرَجَّحُ رِوَايَةُ مَنْ قَالَ فِي خَيْرٍ ، وَيُجْمَعُ بِمَا قَالَ الْحَطَاطِيُّ لَأَنَّ ذَلِكَ أَوْلَى مِنَ الْعَارُضِ .

⁶¹ - أَحْمَدَ بِرْ قَمْ (٢٥٠٣٠) وَالْأَحَادِيدَ بِرْ قَمْ (٢٦٨١) وَالْطَّبَرَانِيُّ بِرْ قَمْ (١٨٧٩٩) وَالْحَمِيدِيُّ بِرْ قَمْ (٢٧٧) صَحِيفَ

- ٧٧١٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ التَّيْسَابُورِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا حُجَّيْنٌ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزَ ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَرِّبُ إِلَيْهِ صَوَاحِبِي يَلْعَبُنَّ مَعِي بِاللَّعْبِ : الْبَنَاتُ الصَّغَارُ^{٦٢}
- ٧٧١٥ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوَهْرِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ وُهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ بَيْزِيدَ بْنِ رُومَانَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كُنْتُ الْعَبْ بِالْبَنَاتِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "^{٦٣}
- ٧٧١٦ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَمِّي قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ عَرَيْةَ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

٦٢ - الأدب المفرد برقم(١٣٤١) صحيح

أما الشياطين القصيرة بالنسبة للذكر فليس فيها شيء، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أزررة المؤمن إلى نصف الساق)، وأما بالنسبة للنساء فهذا لا شك أنه خلاف المشروع، وأن نساء الصحابة كن يلبسن الثياب إلى الكعب، وإذا خرجن إلى السوق يربخنهن إلى ذراع؛ حتى لا تكشف أقدامهن. وأما لبس البطلان للمرأة فهو حرام فيما نرى؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لعن المتشبهات من النساء بالرجال، ولأنه ذريعة إلى أن تلبس المرأة بنطالاً ضيقاً يصف حجم أفخاذها وعيونها، ولا يغرنك قول بعض النساء: أنا لبس بنطالاً واسعاً فضفاضاً، فإن هذا وإن صح في امرأة من عشر نساء فإنه في المستقبل سوف لا يصح في أي امرأة، ثم إن علة التشبيه توجب المع سواء كان ذلك البطلان واسعاً أو غير واسع. والعجب أن بعض النساء يقلن: إن هذا هو رغبة الزوج، وإن لأعجب من الزوج أن يختار هذا اللباس لامرأته وهو ليس رجل، وأقول للزوج: إنه يباح لك ما تقضي به وطرقه وتقوى به شهرتك .. يباح لك ما هو أعظم من هذا، اجعلها تلبس ثوباً خفيفاً رهيفاً وهذا أدعى إلى جماعها والرغبة فيها من لبس هذا البطلان، لكن الشيطان يزين للناس بعض الأفعال المنكرة نسأل الله السلامة. بعض البنات الصغار يلبسن إلى فوق الركبة، وانتشرت ملابس للصغار في الأسواق إلى فوق الركبة؟ الشيخ: هذا كما تفضلت، بعض الصغار يلبسن ثياباً صغيرة إلى فوق الركبة والفخذ بعضه خارج، ويدعى أولياءهن - الذين سوف يسألون عن ذلك يوم القيمة- يدعى أهnen صغار، وأن عورتهن لا تتجاوز السوءة، وما أشبه ذلك. فيقال: إن الطفلة إذا تعودت هذا اللباس أفتته، ولم تستنكروه، وتنزع منها الحياة أيضاً، ولذلك تجد الفرق بين إنسان يحافظ على ستر عورته وإنسان لا يحافظ، تجد الذي لا يحافظ كالعامل مثلاً: يرفع ثوبه إلى أن يبدو من فحذه الشيء الكثير لا يبالي؛ لأنه ألف ذلك واعتاده، لكن تأتي لإنسان محترم لا تجده يسمح لنفسه أن يرفع ثوبه إلى أن يبدو فحذه، اللهم إلا حاجة لا بد منها فهذا شيء آخر. فالحاصل أننا نقول: حتى الصبيان لا يلبسون هذا، وأعني بالصبيان: الفتيات؛ لأنها تعتمد عليه، ويترعرع منها الحياة، ثم إذا كبرت تكون قد أفتت هذا اللباس.

لقاءات الباب المفتوح - (ج / ٩٥ / ص ٢٠) نصيحة لأولياء الأمور بشأن ملابس الأطفال

٦٣ - أخرجه أحمد برقم(٢٦٧٢١) وابن حبان برقم(٥٩٥٩) والبخاري برقم(٦١٣٠)

وفي تحفة الأحوذى - (ج / ٤ / ص ٤٤٥) قال الحافظ: أُسْتَدِلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ اِتْخَادِ صُورِ الْبَنَاتِ وَاللَّعْبِ مِنْ أَجْلِ لَعْبِ الْبَنَاتِ بِهِنَّ ، وَخُصَّ ذَلِكَ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ عَنِ اِتْخَادِ الصُّورِ . وَبِهِ جَزَمَ عِيَاضُ وَنَقَلَهُ عَنِ الْجَمَهُورِ وَأَنَّهُمْ أَجَازُوا بَيْعَ اللَّعْبِ لِلْبَنَاتِ لِتَدْرِيَّبِهِنَّ مِنْ صَعْرَهُنَّ عَلَى أَمْرِ يُبَوِّهُنَّ وَأَوْلَادِهِنَّ . قَالَ وَدَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ ، وَإِلَيْهِ مَالَ ابْنُ بَطَّالٍ . وَحُكْمُيَّ عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ كَرِهٌ أَنْ يَشْتَرِي الرَّجُلُ لِتَتَهْبِي الصُّورَ ، وَمِنْ ثَمَّ رَحَحَ الدَّاؤِيُّ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ . وَقَدْ تَرْحَمَ ابْنُ حَيَّانَ لِصَغَارِ السَّاءِ اللَّعْبِ بِاللَّعْبِ . وَتَرْحَمَ لَهُ النَّسَائِيُّ إِبَا حَمْزَةَ الرَّجُلِ لِرُوْجَتِهِ اللَّعْبِ بِالْبَنَاتِ فَلَمْ يُقِيدْ بِالصَّعْرِ وَفِيهِ نَظَرٌ . قَالَ الْبَيْهِقِيُّ بَعْدَ تَحْرِيجهِ : بَيْتَ النَّهْيِ عَنِ اِتْخَادِ الصُّورِ فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الرُّحْصَةَ لِعَائِشَةَ فِي ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ التَّحْرِمِ ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْجَوَرِيُّ . وَقَالَ الْمُتَنَرِّيُّ : إِنْ كَانَتِ الْلَّعْبُ كَالصُّورَةِ فَهُوَ قَبْلَ التَّحْرِمِ وَإِلَّا فَقَدْ يُسَمَّى مَا لَيْسَ بِصُورَةٍ لَعْبَةً ، وَبِهِ جَزَمَ الْحَلِيمِيُّ فَقَالَ : إِنْ كَانَتْ صُورَةً كَالْوَنِ لَمْ يَجُزْ وَإِلَّا جَازَ اِتْهَمَى .

فُلُتُّ : قَوْلُ الْحَلِيمِيِّ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

، عن عائشة قالت : قدم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَةٍ ، وَقَدْ نَصَبْتُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي عَبَاءَةً ، وَعَلَى عَرْضِ بَيْتِهَا سِرْ أَرْمَنِيٌّ ، فَدَخَلَ الْبَيْتَ ، فَلَمَّا رَأَهُ قَالَ لِي : يَا عَائِشَةُ " مَا لِي وَلِلَّدُنِيَا ؟ فَهَتَكَ الْعُرْضَ حَتَّى وَقَعَ الْأَرْضَ ، وَفِي سَهْوَتِهَا سِرْ ، فَهَبَتْ رِيحٌ ، فَكَشَفَتْ نَاحِيَةً عَنْ بَنَاتِ لِعَائِشَةَ لَعَبْ " فَقَالَ : " مَا هَذَا يَا عَائِشَةَ ؟ " قَالَتْ : بَنَاتِي ، وَرَأَى بَيْنَ ظَهَرَانِيهِنَّ فَرَسًّا لَهُ جَنَاحَانَ ، قَالَ : " وَمَا هَذَا الَّذِي أَرَى وَسَطَهُنَّ ؟ " قَالَتْ : فَرَسٌ ، قَالَ : " وَمَا هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ ؟ " قَالَتْ : جَنَاحَانَ ، قَالَ : " فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانَ ؟ " قَالَتْ : " أَوْ مَا سَمِعْتَ أَنَّ لِسُلَيْمَانَ خَيْلًا لَهَا أَجْنِحةً ، فَضَحِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى رَأَيْتُ تَوَاجِدَهُ⁶⁴"

=====

⁶⁴ - أبو داود برقم (٤٩٣٤) والبيهقي في السنن برقم (٢١٠١٥١) وهو صحيح

وفي عون المعبود - (ج / ١٠ / ص ٤٦٣) وأستدل بهذا الحديث والذى قبله على جواز اتخاذ صور البنات واللعب من أجل لعب البنات بهن ، وحُصّ ذلك من عموم النهي عن اتخاذ الصور ، وبه جرم عياض ونقله عن الجمهور ، وأنهم أحاروا بيع لعب للبنات لتنذر بهن من صغرهن على أمر مُيوiken وأوفادهن . قال وذهب بعضهم إلى أنّه منسوخ . كذا في فتح الباري .

إِبَا حَاتَّةُ الرَّجُلِ لِرَوْجَتِهِ التَّنَظَّرُ إِلَى اللَّعِبِ . ١٨

٦٢-٧٧١٧- أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : أَخْبَرَنِي بَكْرُ بْنُ مُضْرَ ، عَنْ أَبْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : دَخَلَ الْحَبَشَةُ الْمَسْجَدَ يَلْعَبُونَ فَقَالَ لَيْ : يَا حُمَيرَاءُ أَتَحِبِّينَ أَنْ تَنْظُرِي إِلَيْهِمْ فَقُلْتُ : " نَعَمْ ، فَقَامَ بِالْبَابِ وَجَعْتُهُ فَوَضَعْتُ ذَقْنِي عَلَى عَاتِقِهِ فَأَسْتَدْتُ وَجْهِي إِلَى خَدِّهِ " قَالَتْ : " وَمِنْ قَوْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ أَبَا الْقَاسِمِ طَيْبًا " فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " حَسْبُكَ " فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَعْجَلْ ، فَقَامَ لَيْ ثُمَّ قَالَ : " حَسْبُكَ " فَقُلْتُ : " لَا تَعْجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ " قَالَتْ : " وَمَا لِي حُبُّ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ ، وَلَكِنِي أَحِبِّتُ أَنْ يَلْعَبَ النِّسَاءُ مَقَامُهُ لِي وَمَكَانِي مِنْهُ " ^{٦٥}

٤٥ - مشكل الآثار برقم(٢٥٤) والصححية برقم(٣٢٧٧) صحيح

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ٣ / ص ٣٧١) :

قوْلُهُ : (يَلْعَبُ فِيهِ السُّودَانُ) في رواية الزهرى المذكورة " والحبشة يلعبون في المسجد " ورآه في رواية معلقة ووصاحها مسلم " بحرابهم " ولمسلم من رواية هشام عن أبيه " جاءَ حَبَشَ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ " ، قال المحب الطبرى : هذا السياق يشعر بأن عادتهم ذلك في كل عيد ، ووقع في رواية ابن حيان " لَمَّا قَامَ وَفُدَ الْحَبَشَةَ قَامُوا يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ " وهذا يشعر بأن الترجيح لهم في ذلك بحال القعدوم ، ولما تناهى بينهما لاحتكمال أن يكُون قدومهم صادف يوم عيد وكان من عادتهم ففعلا ذلك كعادتهم ثم صاروا يلعبون يوم كل عيد ، وبؤيده ما رواه أبو داود عن أنس قال " لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ لَعَبَتِ الْحَبَشَةُ فَرَحًا بِذَلِكَ لَعَبُوا بِحَرَابِهِمْ " ، ولما شَكَ أَنَّ يَوْمَ قُدُومِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَنْهُمْ أَعْظَمُ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ ، قال الزرين بن المنيع : سَمَّاهُ لَعِبًا وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ التَّدْرِيبُ عَلَى الْحَرْبِ وَهُوَ مِنْ الْجَدِّ لِمَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْعِبَ ، لِكُوْنِهِ يَقْصِدُ إِلَى الْطَّعْنِ وَلَا يَفْعُلُ وَبُؤيُهُ بِذَلِكَ قَرْنَهُ وَلَوْ كَانَ أَبَاهُ أَوْ أَبْنَاهُ .

قوْلُهُ : (فَلَمَّا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِمَّا قَالَ : تَشْتَهِيْنَ تَنْظُرِيْنَ) هذا تردد منها فيما كان وقع له هل كان أذن لها في ذلك ابتداء منه أو عن سؤال منها ، وهذا بناء على أن سأله سُكُونَ اللَّامَ عَلَى آنَهُ كلامُها ، ويتحققُ أن يكون بفتح اللام فيكون كلام الزراوي فلا ينافي مع ذلك قوله " وَإِمَّا قَالَ تَشْتَهِيْنَ تَنْظُرِيْنَ " وقد احتجلت الروايات عنها في ذلك : ففي رواية النساءى من طريق يزيد بن رومان عنها " سَمِعْتُ لَعْطاً وَصَوْتَ صَبِيَانَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا حَبَشَيَّةُ تَرْفُنُ - أَيْ تَرْفُصُ - وَالصَّبِيَانَ حَوْلَهَا فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ ، تَعَالَى فَاطِرُي " ففي هذا آنَهَا ابتدأها ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها عند مسلم أنها قالت للصبيان " وَدَدْتُ أَيْ أَرَاهُمْ " ففي هذا آنَهَا سأله ، ويجمع بينهما بأنها التمسَت منه ذلك فأذن لها ، وفي رواية النساءى من طريق أبي سلمة عنها " دَخَلَ الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا حُمَيرَاءُ أَتَحِبِّي إِلَيْهِمْ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ " إِسْنَادُهُ صَحِحٌ وَلَمْ أَرْ في حديث صحيح ذكر الحميراء إلا في هذا . وفي رواية أبي سلمة هذه من الزيادة عنها قالت " وَمِنْ قَوْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ : أَبَا الْقَاسِمِ طَيْبًا " كذا فيه بالنصب ، وهو حكاية قول الحبشة ، وللحمد والسراج وابن حيان من حديث أنس " أَنَّ الْحَبَشَةَ كَانَتْ تَرْفُنُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَكْلُمُونَ بِكَلَامٍ لَهُمْ ، فَقَالَ : مَا يَقُولُونَ ؟ قَالَ يَقُولُونَ : مُحَمَّدٌ عَبْدٌ صَالِحٌ " .

قوْلُهُ : (فَأَقَامَنِي وَرَأَهُ خَدِّي عَلَى خَدِّهِ) أي مُتلاصقين وهي جملة حالية بدون واو كما قيل في قوله تعالى (اهْبِطُوا بِعَضُّكُمْ لِيَعْضُ عَدُوُّ) وفي رواية هشام عن أبيه عند مسلم " فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكِبِهِ " وفي رواية أبي سلمة المذكورة " فَوَضَعْتُ ذَقْنِي عَلَى عَاتِقِهِ وَأَسْنَدْتُ وَجْهِي إِلَى خَدِّهِ " وفي رواية عبيد بن عمير عنها " أَنْطَرْتُ بَيْنَ أَدْنِي وَعَاتِقِهِ وَعَانِيْهَا " وروائية أبي سلمة أبيبها . وفي رواية الزهرى الآتية بعد عن عروة " فَيُسْتَرِّنِي وَأَنَا أَنْظُرُ " وقد تقدم في أبواب المساجد بالفظ " يَسْتَرِّنِي بِرِدَائِهِ " ويتعلق به

٦٣ - ٧٧١٨ - أَخْبَرَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ عَمْرُو ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَتْ عَائِشَةُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَرُنِي بِرِدَائِهِ ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ، وَأَنَا جَارِيَةٌ فِي الْمَسْجِدِ فَاقْدُرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ

الْحَدِيثَةِ السُّنْنَ ٦٦١

٦٤ - ٧٧١٩ - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مَنْصُورَ قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "يَقُولُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي ، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحَرَابٍ فِي الْمَسْجِدِ يَسْتَرُنِي بِرِدَائِهِ لَكِيْ أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ، ثُمَّ يَقُولُ مِنْ أَجْلِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَمْلَى ، فَاقْدُرُوا بِقَدْرِ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السُّنْنَ الْحَرِيَصَةِ عَلَى اللَّهِ

عَلَى الزَّئِنِ بْنِ الْمُنْبِرِ فِي اسْتِبَاطِهِ مِنْ لَفْظِ حَدِيثِ الْبَابِ جَوَازِ اكْتِفَاءِ الْمَرَأَةِ بِالْتَّسْتُرِ بِالْقِيَامِ حَلْفَ مِنْ تُسْتُرٍ بِهِ مِنْ زَوْجٍ أَوْ ذِي مَحْرَمٍ إِذَا قَامَ ذَلِكَ مَقَامَ الرِّدَاءِ ، لِأَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةٌ ، وَقَدْ وَقَعَ فِيهَا التَّصْبِيصُ عَلَى وُجُودِ التَّسْتُرِ بِالرِّدَاءِ .

((قلت : بل ثبت ذكر الحميراء في أكثر من حديث انظر ابن ماجة برقم (٢٥٦٨) والآحاد والثنائي برقم (٢٦٦٨) والمستدرك برقم (٤٦١٠) ودلائل البوة للسيحي برقم (٢٧١١) وشعب الإيمان برقم (٣٦٨٥ و ٣٦٨٧) وغير ذلك))

٦٦ - أخرجه البخاري برقم (٤٥٤ و ٤٥٥ و ٩٥٠ و ٩٨٨ و ٢٩٠٦ و ٣٥٢٩ ، و ٥١٩٠ و ٥٢٣٦) ومسلم برقم (٢١٠١) ونص برقم (١٦٠٦) والمسندي الجامع برقم (١٧٠٠)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٣ / ص ٢٨٨) وفيه جواز نظر النساء إلى لعب الرجال من غير نظر إلى نفس البدن . وأمام نظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي فإنَّ كَانَ بِشَهْوَةٍ فَحَرَامٌ بِالْأَنْتَفَاقِ ، وإنَّ كَانَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ وَلَا مَخَافَةٍ فَنَفِي جَوَازُهُ وَجَهَانُ لِأَصْحَابِنَا : أَصْحَاهُمَا تَحْرِيمُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ } وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَمْ سَلَّمَةً وَأُمَّ حَيَّةً : (احْتَجَبَ عَنْهُ) أَيْ عَنْ ابْنِ أُمٍّ مَكْتُومٍ فَقَالَتْ : إِنَّهُ أَعْمَى لَمْ يُبَصِّرْنَا فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَعْمَيْا وَانِّ أَتَمْأَ أَلَيْسَ تُبَصِّرَانِهِ) ؟ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَالَ : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَعَلَى هَذَا أَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِحَوَّاينَ وَأَقْوَاهُمَا : أَلَّا يَسِّرْ فِيهِ أَنَّهَا نَظَرَتْ إِلَيْهِمْ وَأَبْدَاهُمْ ، وَإِنَّمَا نَظَرَتْ لِعَبِيهِمْ وَحِرَاهُمْ ، وَلَا يُلَزِّمُ مِنْ ذَلِكَ تَعْمُدُ النَّظَرِ إِلَى الْبَدَنِ وَإِنَّ وَقَعَ النَّظَرُ بِلَا قَصْدٍ صَرَفَتْهُ فِي الْحَالِ . وَالثَّانِي : لَعَلَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ تُرْوُلِ الْأَيَّةِ فِي تَحْرِيمِ النَّظَرِ ، وَأَنَّهَا كَانَتْ صَغِيرَةً قَبْلَ بُلوغِهَا ، فَلَمْ تَكُنْ مُكَافَةً عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ لِلصَّغِيرِ الْمُرَااهِقِ النَّظَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ يَبَانُ مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْسِنُ الْخُلُقِ وَالْمَعَاشرَةِ بِالْمَعْرُوفِ مَعَ الْأَهْلِ وَالْأَزْوَاجِ وَغَيْرِهِمْ

قَوْلُهُ : (وَأَنَا جَارِيَةٌ فَاقْدُرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْعَرِبِيَّةِ حَدِيثَةِ السُّنْنَ) مَعْنَاهُ : أَنَّهَا تُحِبُّ اللَّهَ وَالنَّفَرُ وَالنَّظَرُ إِلَى اللَّعِبِ حَبًّا بِلِيْعًا وَتَحْرِصُ عَلَى إِدَامَتِهِ مَا أَمْكَنَهَا وَلَا تَمْلِيَ ذَلِكَ إِلَّا بِعَذَرٍ مِنْ تَطْوِيلِ .

٦٧ - البخاري برقم (٥٢٣٦) ونص برقم (١٦٠٦)

وفي شرح سنن النسائي - (ج / ٣ / ص ٥٥) حاشية السسوطي :

قال النووي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ بُلوغِ عَائِشَةَ أَوْ قَبْلَ تُرْوُلِ الْأَيَّةِ فِي تَحْرِيمِ النَّظَرِ أَوْ كَانَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهِمْ بِحِرَاهُمْ لَا إِلَى وُجُوهِهِمْ وَأَبْدَاهُمْ وَإِنْ وَقَعَ بِلَا قَصْدٍ أَمْكَنَ أَنْ تَصْرِفَهُ فِي الْحَالِ وَقَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينَ ابْنُ عَيْدِ السَّلَامُ : فِي تَمْكِينِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَبَشَةَ مِنْ اللَّعِبِ فِي الْمَسْجِدِ ذَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فَلَمْ كَرِهِ الْعَلَمَاءُ لِلَّعِبِ فِي الْمَسَاجِدِ ؟ قَالَ : وَالْجَوابُ أَنَّ لَعِبَ الْحَبَشَةَ كَانَ بِالسَّلَاحِ وَاللَّعِبِ بِالسَّلَاحِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ لِلْقُوَّةِ عَلَى الْجَهَادِ فَصَارَ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْبَ كِإِفَرَاءِ عِلْمٍ وَتَسْبِيحٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْبَ وَلَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّدُورِ وَالَّذِي يُفْضِي إِلَى امْتِهَانِ الْمَسَاجِدِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَتَّحَدَ ذَلِكَ عَادَةً مُسْتَمَرَّةً وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكْرَهَ الْقَضَاءِ فِي الْمَسْجِدِ الْمَرَأَةَ وَالْمُرْتَيْنِ وَإِنَّمَا أَكْرَهَهُ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ

- ٦٥ - ٧٧٢٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : سَمِعْنَا مِنْ هَشَامَ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ الْجَبَشُ يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِ لَهُمْ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَعَلَتُ أَنْظُرَ بَيْنَ أَذْنَهُ وَعَاقِفَهُ حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي صَدَرْتُ^{٦٨}
- ٦٦ - ٧٧٢١ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَيٍّ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَدَىٰ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " لَعِبَتِ الْجَبَشَةَ فَجَعَلَتُ مِنْ وَرَاهِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَعَلَ يُطَاطِئُ ظَهْرَهُ حَتَّى أَنْظُرَ^{٦٩}
- ٦٧ - ٧٧٢٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُشَيْ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنِ الْحَجَاجِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ حُرَيْثَ قَالَ : " كَانَ زِنجٌ يَلْعَبُونَ بِالْمَدِيَّةِ ، فَوَضَعَتْ عَائِشَةَ حَنَكَهَا عَلَى مَنْكِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهِمْ^{٧٠}"
- ٦٨ - ٧٧٢٣ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُضَيْفُ قَالَ : حَدَّثَنَا زِيدُ بْنُ حُبَابَ قَالَ : أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَالِسًا فَسَمِعْنَا لَعْطاً وَصَوْتَ الصَّبِيَّانِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِذَا حَبَشِيَّةٌ تَرْزُفُ وَالصَّبِيَّانُ حَوْلَهَا فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ " تَعَالَى فَانْظُرِي ، فَجَعَلْتُ فَوَضَعْتُ ذَقْنِي عَلَى مَنْكِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ إِلَيْهَا مَا بَيْنَ الْمَنْكِبِ إِلَى رَأْسِهِ فَقَالَ لِي : " أَمَا شَيْعْتَ ؟ " فَجَعَلْتُ أَقُولُ : " لَا ، لَأَنْظُرَ مَنْزِلِي عِنْدَهُ إِذْ طَلَعَ عُمُرٌ فَارْفَضَ النَّاسَ عَنْهَا " فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى شَيَاطِينِ الْجِنِّ ، وَالْإِنْسِ قَدْ فَرُوا مِنْ عُمَرَ " قَالَتْ : " فَرَجَعَتْ^{٧١}

٦٨ - صحيح

٦٩ - المسند الجامع برقم (١٧٠٣) صحيح

٧٠ - المسند الجامع برقم (١٠٢٩) والمخجم برقم (٧٦٨٦) وهو صحيح

٧١ - أخرجه الترمذى برقم (٤٠٥٥) صحيح

وفي تحفة الأحوذى - (ج ٩ / ص ١٠٢) - قَوْلُهُ : (فَسَمِعْنَا لَعْطاً) بفتح اللام والغين الممعجمتان صوتاً شديداً وضاحكاً لا يفهم معناها (فإذا حبشيّة أو امرأة متساوية إلى الجبش) سُكُون الراء وكسر الفاء ويضم أي ترقضه وتلعم (والصبيان حوالها) أي ينظرون إليها ويقرّجون علىها

" تعالى " بفتح اللام وسكون التحتية أي هلمي وتقديمي (فوضعت لحي) بالإضافة إلى باء المتكلّم ثانية لحي بالفتح وسكون الحاء المهمّمة مبنية على مركب رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو مجتمع رأس الكتف والكتف (إليها) أي الحبشيّة (ما بين المتكب إلى رأسه) ظرف لأنظر حرف منه في أي فيما بين المتكب إلى رأسه صلى الله عليه وسلم (فجعلت أقول لـ لأنظر متنزلي عنده) أي لا لعدم الشبع حرصاً على النّظر إليها بل كان قصدي من هذا القول لأنظر متنزلي وغاية مرتزقي ومحبتي عنده صلى الله عليه وسلم (إذ طلع عمر) أي ظهر (فارفض الناس عنها) بتشديد الضاد الممعجمة من الألفاظ أي تفرقوا عنها من هبة عمر "إلي لأنظر إلى شياطين الجن والإنس قد فروا" كأنه قال ذلك باعتبار كونه في صورة اللهم واللعب ولابد أن يكون فيه شيء ولكنكه ليس بحراما وإنما كيف رأه النبي صلى الله عليه وسلم وأراه عائشة .

٦٩ - ٧٧٢٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفَ الْعُسْقَلَانِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا آدُمُ وَهُوَ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ قَرَاطَةَ ، عَنْ عَكْرَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ وَأَنَا أَطْلُعُ مِنْ خَوْحَةَ لِي فَدَنَا مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى مَنْكِبِهِ وَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " حُذْنَ بَنَاتِ أَرْفَدَةَ ، فَمَا زِلْتُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ، وَيَرْفَنُونَ حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي اتَّهَيْتُ " ^{٧٢}

=====

72 - المسند الجامع برقم (١٧٠٠٤) والطبراني في الأوسط برقم (١١٣٥٩) والبخاري برقم (٤٤٥٤ و٤٥٥) ومسلم برقم (٢١٠١) مختصرًا وهو صحيح فتح الباري لابن حجر - (ج ٢ / ص ١٩١)

قَوْلُهُ : (لَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا فِي بَابِ حُجْرَتِي وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ) فيه جواز ذلك في المسجد، وحكي ابن التين عن أبي الحسن اللخمي أن اللعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة : أما القرآن فقوله تعالى (في يوْمَ أَذْنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَأَمَّا السُّنْنَةُ فَحَدِيثٌ "جَنَبُوا مَسَاجِدَكُمْ صَبَيَانَكُمْ وَمَحَانِيَنَكُمْ". وَتَعْقِبَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَيِيفٌ، وَلَيْسَ فِيهِ وَلَا فِي الْأَلَيَّةِ تَصْرِيحٌ بِمَا أَدْعَاهُ، وَلَا عُرْفٌ لِلتَّارِيخِ فَبَيْتُ السُّنْنَةِ. وَحَكَى بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ لَعْبَهُمْ كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَكَانَتْ عَائِشَةَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا لَا يَبْتَدِعُ عَنْ مَالِكٍ فَإِنَّهُ حَلَافٌ مَا صُرِّحَ بِهِ فِي طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّ عُمَرَ أَكَرَ عَلَيْهِمْ لَعْبَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "دَعُوهُمْ". وَاللَّعْبُ بِالْحَرَابِ لَيْسَ لَعْبًا مُحْرَدًا بَلْ فِيهِ تَدْرِيبُ الشُّجُاعَانَ عَلَى مَوَاقِعِ الْحُرُوبِ وَالْاسْتَعْدَادِ لِلْعُدُوِّ. وَقَالَ الْمُهَلَّبُ : الْمَسْجِدُ مَوْضِعُ الْأَمْرِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَمَا كَانَ مِنْ الْأَعْمَالِ يَحْمِمُ مَنْفَعَةَ الدِّينِ وَأَهْلَهُ حَازَ فِيهِ. وَفِي الْحَدِيثِ حَوْازَ النَّظَرِ إِلَى الْلَّهُو الْمُبَاحِ، وَفِيهِ حُسْنُ حُلُقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَهْلِهِ وَكَرْمِ مُعَاشِرَتِهِ، وَفَضْلِ عَائِشَةِ وَعَطِيمِ مَحْلَهَا عِنْدَهُ. وَسَيَّاتِي بِقِيَةُ الْكَلَامِ عَلَى فَوَائِدِهِ فِي كِتَابِ الْعِيَدِيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قَوْلُهُ : (فِي بَابِ حُجْرَتِي) عند الأصليلي وكرمة على باب حجرتي .

قَوْلُهُ : (يَسْتَرُنِي بِرِدَائِهِ) يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ تُرُولِ الْحِجَابِ ، وَيَدْلُلُ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ . وَأَجَابَ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ بِأَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا ذَلِكَ صَغِيرَةً ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا ذَكَرَنَا . وَأَدَعَى بَعْضُهُمُ السُّنْنَةَ بِحَدِيثٍ " أَفَعَمِيَاوَانِ أَئْتَنَا ؟ " وَهُوَ حَدِيثٌ مُخْتَلِفٌ فِي صِحَّتِهِ . وَسَيَّاتِي لِلْمُسَائِلِ مَزِيدٌ بَسْطٌ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٩ . إِطْلَاقُ الرَّجُلِ لِرَوْجَتِهِ اسْتِمَاعُ الْغِنَاءِ ، وَالضَّرْبُ بِالدُّفٍ

٧٧٢٥-٧٠ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ أَبَا بَكْرَ دَخَلَ عَلَيْهَا أَيَّامَ مِنَ ، وَعِنْدَهَا حَارِيَتَانٌ تُغْنِيَانٌ وَتَضَرِّبَانِ بِدُفِينٍ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسَجَّحٌ عَلَى وَجْهِهِ التُّوبُ لَا يَأْمُرُهُنَّ ، وَلَا يَنْهَاهُنَّ ، فَنَهَرَهُنَّ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " دَعْهُنَّ يَا أَبَا بَكْرٍ ، فَإِنَّهَا أَيَّامٌ عِيدٍ^{٧٣}"

73 - أخرجه البخاري (٩٤٩ و ٩٥٢ و ٩٦٧ و ٢٩٠٧ و ٣٥٣٠ و ٣٩٣١) ومسلم برقم (٢١٠٠) وعبد الرزاق برقم (١٩٧٣٦) وأحمد برقم (٢٥٢٧٧) والإحسان برقم (٥٩٦٧)

قال أَبُو حَاتِمٍ : فَهَذَا آخِرُ حَوَامِعِ الْإِبَاحَاتِ عَنِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَمْلَيْتَهَا بِفُصُولِهَا ، وَقَدْ يَقِيَ فِي هَذَا الْقِسْمِ أَحَادِيثُ بَدَدَتْهَا فِي سَائِرِ الْأَقْسَامِ ، كَمَا بَدَدَتْهَا مِنْهَا فِي هَذَا الْقِسْمِ عَلَى مَا أَصْلَنَا الْكِتَابُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تُمْلَى بَعْدَ هَذَا الْقِسْمِ الْخَاتِمَ مِنْ أَفْسَامِ السُّنْنِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالُ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفُصُولِهَا ، وَأَتُوَاعِهَا إِنَّ اللَّهَ قَضَى ذَلِكَ وَشَاءَهُ ، جَعَلَنَا اللَّهُ مِمَّنْ هُدِيَ لِسَيِّلِ الرَّشَادِ ، وَوَقَقَ لِسُلُوكِ السَّدَادِ ، وَشَمَرَ فِي جَمْعِ السُّنْنِ وَالْأَخْبَارِ ، وَتَفَقَّهَ فِي صَحِيحِ الْأَثَارِ ، وَأَتَرَ مَا يُقْرَبُ إِلَى الْبَارِي حَلًّا وَعَلَّا مِنَ الْأَعْمَالِ عَلَى مَا يُبَاعُدُ مِنْهُ فِي الْأُصُولِ ، إِلَهٌ خَيْرٌ مَسْتُوْلٌ. صحيح ابن حبان - (ج / ١٣ / ص ١٨١)

وفي شرح ابن بطال - (ج ٤ / ص ١٧١) قال المهلب: وفيه دليل أن العيد موضوع للراحات وبسط النفوس إلى ما يحل من الدنيا والأحد بطيبيات الرزق وما أحل الله من اللعب والأكل والشراب والجماع؛ ألا ترى أنه أيام الغناء من أجل عنذر العيد قال: «دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد»، وكان أهل المدينة على سيرة من أمر الغناء واللهو، وكان النبي عليه السلام، وأبو بكر على خلاف ذلك؛ ولذلك أنكر أبو بكر المغنيتين في بيت عائشة؛ لأنه لم يرهما قبل ذلك بحضورة النبي عليه السلام، فرخص في ذلك للعيد وفي ولائم إعلان النكاح.

وقوله: «تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بعاث»، تزيد ترفعان أصواتهما بالإنشاد، وكل من رفع صوته بشيء ووالى به مرة بعد مرة، فصوته عند العرب غناء، وأكثره فيما شاق من صوت، أو شجا من نغمة ولحن، ولهذا قالوا: غنت الحمام، ويفغى الطائر، هذا قول الخطابي.

وإنما كانتا تنشدان المرائي التي تحزن وتبعث النفوس على الانتقام من العدو، وهي مرائي من أصيب يوم بعاث، فأباح النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا النوع من الغناء.

وقولها: «وليستا بمعنىتين»، تعنى الغناء الذى فيه ذكر الخنا والتعریض بالفواحش وما يسميه المجان وأهل المعاصي غناء مما يذكر التنغييم فيه.

قال المهلب: وهذا الذى أنكره أبو بكر كثرة التنغييم وإخراج الإنشاد عن وجده إلى معنى التطريب بالألحان؛ ألا ترى أنه لم ينكر الإنشاد وإنما أنكر مشابهة الرمير، فما كان من الغناء الذى يجرى هذا الجرى من اختلاف النغمات وطلب الإطراب فهو الذى تخشى فتنته واستهواه للنفوس، وقطع الذريعة فيه أحسن، وما كان دون ذلك من الإنشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت، وما أراده الشاعر بشعره غير منهى عنه، وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه رخص في غناء الأعراب، وهو صوت كالخداء يسمى النصب إلا أنه رقيق.

وروى النضر بن شمبل، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: خرجنا مع عمر في الحج حتى إذا كنا بالرواء كلم القوم رياح بن المعرف، وكان حسن الصوت بغناء الأعراب، فقالوا: أسمعنا وقصر عنا المسير فقال: إن أفرق عمر، فقام أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى عمر فكلموه، فقال: يا رياح، أسمعهم وقصر عنهم المسير، فإذا سحرت فارفع قال: فرفع عقيرته وتغنى ».

٧٧٢٦-٧١ - أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا مَكْيُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْجُعِيدُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصِيفَةَ ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ " تَعْرِفِينَ هَذِهِ ؟ " قَالَتْ : لَأَ ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَالَ : " هَذِهِ قَيْنَةُ بَنِي فُلَانٍ تُحِبِّينَ أَنْ تُعَنِّيَكَ ؟ " فَعَنْتَهَا ٧٤

=====

فهذا وما أشبهه مما يدعى غناء لم ير به بأس، ولم ير فيه إثم؛ لأنه حداء يحيط المطى ويقصر المسير ويخفف السفر، وتأتى زيادة في هذا الباب في باب كل هو باطل إذا شغل عن طاعة الله في آخر كتاب الاستغنان، ويأتي في فضائل القرآن عند قوله: « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » ، من أحجاز سماع القرآن بالألحان ومن كرهه.

٧٤ - أخرجه أحمد برقم (١٦١٣١) والمعجم الكبير للطبراني برقم (٦٥٤٦) وهو حديث صحيح

وفي الفروع لابن مفلح - (ج ٧ / ص ٤٣٢) : فَأَمَّا سَائِرُ مَا يَتَهَّى بِهِ الْبَاطِلُونَ مِنْ أَوْعَادِ اللَّهِ وَسَائِرِ ضُرُوبِ الْلَّعْبِ ، مِمَّا لَا يُسْتَعْنَى بِهِ فِي حَقٌّ ، فَمَحْظُورٌ كُلُّهُ ، { وَكَاتَنْ عَائِشَةَ وَجَوَارَ مَعَهَا يَعْنِي بِالْبَنَاتِ ، وَهِيَ الْلَّعْبُ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرَاهُنْ } ، رَوَاهُ أَخْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، { وَكَاتَنَتْ لَهَا أُرْجُوْحَةً قَبْلَ أَنْ تَتَرَوَّجْ } ، رَوَاهُ أَبُو ذَرْ وَغَيْرُهُ ، وَإِسْنَادُهُ جَيْدٌ ، وَأَظْنَاهُ فِي الصَّحِيحِ ، فَيُرَحَّصُ فِيهِ لِلصَّعْلَارِ مَا لَا يُرَحَّصُ فِيهِ لِلْكَبَارِ ، قَالَهُ شِيفُخُنَا .

وَفِي خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ فِي زَمَارَةِ الرَّاعِي ، وَيَتَوَجَّهُ : وَكَذَّا فِي الْعِيدِ وَتَحْوِهِ ، لَأَنَّ { أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَعَنْدَهَا حَارِيَاتٍ فِي أَيَّامٍ مَنِيَّ يُلْعَفَانَ وَيُضْرِبَانَ وَيُعْيَانَ مَا تَقاوَلَتْ بِهِ الْمُؤْسَرُ بَوْمَ بُعَاثَ فَاتَّهَرُهُمَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ : أَمِيزْنَارِ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعْهُمَا فَإِنَّهَا أَيَّامٍ عِيدٌ } .

وَرَوَى أَخْمَدُ حَدَّثَنَا مَكْيُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْجُعِيدُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصِيفَةَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ { أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ : هَذِهِ قَيْنَةُ بَنِي فُلَانٍ ، تُحِبِّينَ أَنْ تُعَنِّيَكَ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ فَأَعْطَاهَا طَبْقًا فَعَنَتْهَا ، فَقَالَ قَدْ نَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي مَنْخَرِهِمَا } إِسْنَادُهُ صَحِيقٌ ، فَيُحْمَلُ عَلَى غَنَاءِ مَبَاحٍ .

٧٧٢٧ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَجْلَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ خَيْرِ النِّسَاءِ قَالَ : " الَّتِي تُطِيعُ إِذَا أَمَرَ ، وَتَسْرُّ إِذَا نَظَرَ ، وَتَحْفَظُهُ فِي نَفْسِهَا وَمَا لَهُ " ^{٧٥}

٧٧٢٨ - أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابَ قَالَ : حَدَّثَنِي شُعَيْبٌ قَالَ : حَدَّثَنَا أَوْزَاعِي قَالَ : أَخْبَرَنِي يَحْيَى ، أَنَّ بُشَيْرَ بْنَ يَسَارَ ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَحْصَنَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَمَّةِ لَهُ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَعْضِ الْحَاجَةِ فَقَضَى حَاجَتَهَا فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَذَاتُ زَوْجِ أَنْتَ ؟ " قَالَتْ : نَعَمْ قَالَ : " كَيْفَ أَنْتِ لَهُ ؟ " قَالَتْ : مَا آلُوهُ ، إِلَّا مَا عَجَزْتُ عَنْهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " انْظُرِي أَيْنَ أَنْتِ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ جَنْتَكِ وَنَارُكِ " ^{٧٦}

٧٧٢٩ - أَخْبَرَنَا قُتْبَيَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ مَحْصَنٍ ، عَنْ عَمَّةِ لَهُ أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَاجَةٍ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهَا قَالَ : " أَذَاتُ زَوْجِ أَنْتَ ؟ " قَالَتْ : نَعَمْ قَالَ : " فَكَيْفَ أَنْتِ لَهُ ؟ " قَالَتْ : مَا آلُوهُ إِلَّا مَا أَعْجَزْتُ عَنْهُ قَالَ : " انْظُرِي أَيْنَ أَنْتِ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ جَنْتَكِ وَنَارُكِ " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ مَحْصَنٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عَمَّتِي ، أَنَّهَا أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوِهً أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْنَى قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ مَحْصَنٍ ، أَنَّ عَمَّةً ، لَهُ أَتَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوِهً أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّشِّنِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَعْنِي الْقَطَّانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ مَحْصَنٍ ، أَنَّ عَمَّةً ، لَهُ أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوِهً أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَرِيدُ قَالَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ بُشَيْرَ بْنَ يَسَارٍ ، أَخْبَرَهُ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ مَحْصَنٍ ، أَنَّ عَمَّةً ، لَهُ أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهِ

٧٥ - حديث حسن

٧٦ - أخرجه أحمد برقم (٢٨١١٤) وطس برقم (٥٣٩) وهب برقم (٨٤٧٣) صحيح
قلت : ورد فيه عبد الله بن محسن والصواب أنه حصين بن محسن كما ورد في الكتب الأخرى
وفي فيض القدير، شرح الجامع الصغير (٢٧٤٤) - (أنطري) أيتها المرأة التي هي ذات بعل (أين أنت منه) أي في أي منزلة أنت منه
أفريقية من مودة مسعة له عند شدته مليبة لدعوته أم متابعة من مرامه كافرة لعشرته وإنعامه (فإنما هو) أي الزوج (جنتك ونارك) أي
هو سبب للدخولك الجنة برضاه عنك وسبب للدخولك النار بسخطه عليك فأحسني عشرته ولا تخالفني أمره فيما ليس بمعصية وهذا قاله
للتقي جاءته تسأله عن شيء فقال: ذات زوج أنت؟ قالت: نعم قال: كيف أنت منه؟ قالت: لا آلوه إلا ما عجزت عنه فذكره وأخذ
الذهبي من هذا الحديث ونحوه أن المشوز كبيرة.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُهُ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشِيرٍ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ حُصَيْنٍ بْنِ مَحْصَنٍ ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَمَّةً لَهُ أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ

٧٥ - ٧٧٣٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ قَالَ : حَدَّثَنَا الْيَثُورُ قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، عَنِ ابْنِ أَبِي هَلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشِيرٍ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ حُصَيْنٍ بْنِ مَحْصَنٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمَّتِي أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَسْأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ : " أَذَاتُ زَوْجِ أَنْتَ ؟ " قَالَتْ : " فَكَيْفَ أَنْتَ لَهُ ؟ " قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا آلُوهُ قَالَ : " فَأَحْسِنِي ، فَإِنَّهُ جَنَاحٌ وَنَارٌ كِ" ٧٧

=====

77 - أخرجه ابن أبي شيبة برقم (١٧١٢١) وطبع برقم (٢٠٩٥٥-٢٠٩٥٧) والحميدي برقم (٣٧٧) صحيح

٢١ . في المرأة تبَيَّتْ مُهاجِرَةً لِفِرَاشِ زَوْجِهَا

٧٧٣١-٧٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ خَالِدِ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَارَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً لِفِرَاشِ زَوْجِهَا لَعَنْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ " ^{٧٨}

٧٧٣٢-٧٧ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيِّ ، عَنْ مُلَازِمِ بْنِ عَمْرُو قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ، عَنْ أَبِيهِ طَلْقِ بْنِ عَلَيٍّ قَالَ : سَمِعْتُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلَتَأْتِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّشْوِيشِ " ^{٧٩}

=====

٧٨ - أخرجه البخاري برقم (٥١٩٤) وأحمد برقم (١١٠١٦) وابن ماجه برقم (١٢٣٧) والدارمي برقم (٢٢٨٣)

عمدة القاري شرح صحيح البخاري - (ج ٢١ / ص ٤٥٠)

قوله مهاجرة من باب المفاعلة في الأصل ولكن هنا بمعنى هاجرة لأن فاعل قد يأتي بمعنى فعل نحو قوله تعالى وسارعوا إلى مغفرة من ربكم (آل عمران ٣٣) أي اسرعوا وتوضحه رواية مسلم إذا باتت المرأة هاجرة وهو اسم فاعل من هجر ومهاجرة اسم فاعل من هاجر وإذا كان المحرر منه فلا يتربط عليها شيء من ذلك قوله حتى ترجع أي عن المحرجة (فإن قلت) هؤلاء الملائكة هم الحفظة أو غيرهم (قلت) قيل يحتمل الأمرين وأنا أقول إن الله عز وجل خلق الملائكة على أنواع شتى منهم مرصدون لأمور كالموكلين بالقطار والرياح والسحب والموكلين بمساءلة من في القبور والسياحين في الأرض يتبعون مجالس الذكر والموكلين بقذف الشياطين بالشهب والموكلين بأمرور قال فيهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (التحريم ٦) ويحتمل أن تكون الملائكة الذين يلعنون ناسا من بني آدم على أمور محظورة تقع منهم من هذا النوع وهو الظاهر

وفيه الإرشاد إلى مساعدة الزوج وطلب مرضاته وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة الرجل في ذلك

٧٩ - أخرجه الترمذى برقم (١١٩٣) والمستند الجامع برقم (٥٤٧٥) صحيح

وفي تحفة الأحوذى - (ج ٣ / ص ٢٣٩) - ١٠٨٠ - قوله : (إذا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ) أي المختصة به كنائة عن الجماع (فلئاته) أي لتجب دعوتها (وإن كانت على التشویش) أي وإن كانت تعجز على التشویش مع أنه شغل شاغل لا يتعذر منه إلى غيره إلا بعد اقضائه . قال ابنُ الْمُلَكَ هَذَا بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونُ الْحُبُّ لِلرَّوْجِ لِأَنَّهُ دَعَاهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَقَدْ رَضِيَ بِإِثْلَافِ مَالِ نَفْسِهِ ، وَتَلَفُّ الْمَالِ أَسْهَلُ مِنْ وُقُوعِ الزَّوْجِ فِي الزَّنَا . كَذَا فِي الْمِرْفَأِ .

٧٧٣٣-٧٨ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ حَدِّي قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتَنِي مِنْهَا وَمَا نَذَرْ ؟ قَالَ : " احْفَظْ عَوْرَاتَكَ إِلَى مِنْ زَوْجِتَكَ ، أَوْ مَا مَلَكْتَ يَمِينُكَ " قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ قَالَ : " إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَى أَحَدٌ عَوْرَاتَكَ فَافْعُلْ " قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًّا فَقَالَ : " فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحِي مِنَ النَّاسِ " ٨٠

=====

80 - أخرجه أبو داود برقم (٤٠١٩) والترمذى برقم (٢٩٩٦) وابن ماجة برقم (١٩٩٥) وأحمد برقم (٢٠٥٦٧) صحيح وفي تحفة الأحوذى - (ج ٧ / ص ٢٦٩٣) - قوله : (عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتَنِي مِنْهَا وَمَا نَذَرْ) العَوْرَاتُ جَمْعُ عَوْرَةٍ وَهِيَ كُلُّ مَا يُسْتَحِي مِنْهُ إِذَا ظَهَرَ وَهِيَ مِنَ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ الْحُرْةِ جَمِيعُ جَسَدِهَا إِلَى الْوَجْهِ وَالْلِدَنِ إِلَى الْكُوعِينِ ، وَفِي أَخْمَصِهَا خَلَافٌ ، وَمِنَ الْأَمَةِ كَالرَّجُلِ وَمَا يَئُدُّ فِي حَالِ الْحَدْمَةِ كَالرَّأْسِ وَالرُّكْبَةِ وَالسَّاعِدِ فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ ، وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِ الصَّلَاةِ وَاجِبٌ وَفِيهِ عِنْدُ الْحُكُومَةِ خَلَافٌ قَالَهُ الْجَزَرِيُّ فِي النَّهَايَا . وَمَعْنَى قَوْلِهِ نَذَرْ : أَيْ نَتْرُكُ ، وَأَمَاتُ الْعَرَبُ مَاضِيَ يَذَرُ وَيَدْعُ إِلَى مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ شَادَّةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { مَا وَدَعْكَ } بِالْتَّحْقِيفِ قَالَهُ الْعَنْبَرُ ، وَالْمَعْنَى أَيْ عَوْرَةٌ نَسْتَرُهَا وَأَيْ عَوْرَةٌ نَتْرُكُ سَرَّهَا (احْفَظْ) أَيْ سَتْرٌ وَصُنْ (عَوْرَاتَكَ) مَا بَيْنَ سُرَّتَكَ وَرُكْبَتَكَ (إِلَى مِنْ زَوْجِتَكَ أَوْ مَا) أَيْ وَالْأَمَةُ الْأُتْيَى (مَلَكَتْ يَمِينُكَ) وَحَلَّ لَكَ وَطُؤْهَا وَعَبَرَ بِالْيَمِينِ لِأَهْمَمِ كَائِنِا يَصَافِحُونَ بِهَا عِنْدُ الْعُقُودِ (فَقَالَ) أَيْ حَدُّ بَهْزٌ (الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ) وَفِي الرَّوَايَةِ الْأَتْيَةِ بَعْدَ عَدَّةِ أَبْوَابٍ : قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ، أَيْ مُخْتَلِطُونَ فِيمَا يَبْتَهُمُ مُجْتَمِعُونَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَلَا يَقُولُونَ مِنْ مَوْضِعِهِمْ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى سَتْرِ الْعَوْرَةِ وَعَلَى الْحِجَابِ مِنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَتْمَ وَالْكَمَالِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِضيقِ الْإِزَارِ أَوْ لِالْحِلَالِ لِبَعْضِ الضرُورَةِ ، فَكَيْفَ يَصْنَعُ بَسْتِرِ الْعَوْرَةِ وَكَيْفَ يَحْجُبُ مِنْهُمْ (قَالَ إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَافْعُلْ) كَذَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْأَتْيَةِ قَالَ : " إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا تَرِهَا " (قُلْتَ فَالرَّجُلُ يَكُونُ خَالِيًّا) أَيْ فِي خَلْوَةٍ ، فَمَا حِكْمَةُ السَّتْرِ حِينَئِذِ ؟

(فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحِي مِنْهُ) بِصِبَاغَةِ الْمَجْهُولِ ، أَيْ فَاسِطِرٌ طَاعَةً لَهُ وَطَلَبًا لِمَا يُحِبُّهُ مِنْكُ وَيُرِضِيهِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ فَاسِطِرٌ مِنْهُ ، إِذَا يُمْكِنُ الْاِسْتَنْتَارُ مِنْهُ تَعَالَى قَالَهُ السَّنَدِيُّ . قَالَ الْحَافِظُ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ (إِلَى مِنْ زَوْجِتَكَ) يَدْلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْجُزُ لَهَا التَّنَرِ إِلَى ذَلِكَ مِنْهُ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَحْجُزُ لَهُ التَّنَرِ ، وَيَدْلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْجُزُ التَّنَرَ لِغَيْرِ مِنْ إِسْتَشْنَى ، وَمِنْهُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ لِلْمَرْأَةِ ، وَفِيهِ حَدِيثٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ يَعْنِي بِهِ حَدِيثٍ أَيِّ سَعِيدِ الْأَتَى فِي بَابِ كَاهِنَةِ مُباشِرَةِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لِلْمَرْأَةِ ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ حَدِيثٍ هَذِهِ يَدْلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيِّ فِي الْخَلْوَةِ غَيْرُ مُطْلَقاً ، لَكِنْ اسْتَدَلَّ الْمُصْفَفُ ، يَعْنِي الْبُخَارِيُّ عَلَى حَوَازِهِ فِي الْعُسْلِ بِقِصَّةِ مُوسَى وَأَبْيَوبَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وَوَجْهُ الدِّلَالَةِ مِنْهُ عَلَى مَا قَالَ أَنْ بَطَالَ أَهْمَمَا مَا أَمْرَنَا بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى رَأِيِّي مِنْ يَقُولُ شَرْعُ مِنْ قَبْلَنَا شَرْعٌ لَنَا . وَالَّذِي يَظْهُرُ أَنَّ وَجْهَ الدِّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَصَّ الْقُصَّتَيْنِ وَلَمْ يَتَعَقَّبْ شَيْئاً مِنْهُمَا ، فَدَلَّ عَلَى مُوَافَقَتِهِمَا لِشَرْعِنَا ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ فِيهِمَا شَيْءٌ غَيْرُ مُوَافِقٍ لِبَيْتِنَا ، فَعَلَى هَذَا كِيَجْمُعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِحَمْلِ حَدِيثٍ هَذِهِ بْنِ حَكِيمٍ عَلَى الْأَفْضَلِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ يَعْنِي الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجِمَةِ أَيْ بِقَوْلِهِ : بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحْدَهُ فِي خَلْوَةٍ وَمَنْ تَسْتَرَ ، وَالْتَّسْتَرُ أَفْضَلُ .

٧٧٣٤-٧٩ - أَخْبَرَنَا هَلَالُ بْنُ بَشْرٍ قَالَ : حَدَّنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ حَابِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَيْلَ لَهُ : إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ : إِذَا حَاءَ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ مُجَبَّةً جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ ، فَقَالَ : " كَذَبَتْ يَهُودُ " فَنَزَّلَتْ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ ، فَأَثْوَرُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ٨١

=====

٨١ - أخرجه البخاري برقم(٤٥٢٨) ومسلم برقم(٣٦٠٨) والترمذى برقم(٣٢٤٥)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٥ / ص ١٥٩) ٢٥٩٢ - المُجَبَّةُ بِيمِيمِ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ جِيمٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدةٌ ، مُشَدَّدةٌ مَكْسُوْرَةٌ ثُمَّ يَاهٌ مُفْتَنَاهٌ مِنْ تَحْتِ أَيِّ مَكْبُوْتَةٍ عَلَى وَجْهِهَا . (والصِّمَامُ) بِكَسْرِ الصَّادِ أَيْ ثَقْبٌ وَاحِدٌ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْقُبْلَ قَالَ الْعُلَمَاءُ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { فَأَثْوَرُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ } أَيْ مَوْضِعِ الزَّرْعِ مِنْ الْمَرْأَةِ وَهُوَ قُبْلَهَا الَّذِي يُزْرِعُ فِيهِ الْمَنِيَّ لِابْتِغَاءِ الْوَلَدِ ، فَفِيهِ إِبَاحةٌ وَطْنِهَا فِي قُبْلَهَا ، إِنْ شَاءَ مِنْ بَيْنِ يَدِيهَا ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ وَرَائِهَا ، وَإِنْ شَاءَ مَكْبُوْتَةً .

وَأَمَّا الدُّبُرُ فَلَيْسَ هُوَ بِحَرْثٍ وَلَا مَوْضِعٍ زَرْعٍ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ : { أَنَّى شِئْتُمْ } أَيْ كَيْفَ شِئْتُمْ وَأَنْفَقَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يُعْتَدُّونَ بِهِمْ عَلَى تَحْرِيمِ وَطْنِ الْمَرْأَةِ فِي ذُبْرِهَا حَانِصًا كَائِنًا أَوْ طَاهِرًا ، لِأَحَادِيثِ كَثِيرَةٍ مَسْتَهُورَةٍ كَحَدِيثِ " مَلُوْنُونَ مَنْ أَنَّى امْرَأَةً فِي ذُبْرِهَا " قَالَ أَصْحَابُهَا : لَا يَحِلُّ الْوَطْنُ فِي الدُّبُرِ فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَدْمِينَ وَلَا غَيْرُهُمْ مِنْ الْحَيَوانِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٤ . تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ شَاءَهُ : {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأُثْوِرُ حَرْثَكُمْ أَتَيْ شِئْمُ ..}
٨٢ سورة البقرة (٢٢٣)

٧٧٣٥-٨٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعِيبٌ قَالَ : أَخْبَرَنَا الْيَثُ ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِنَّ يَهُودَ كَائِنَتْ تَقُولُ : " إِذَا أُتِيتَ الْمَرْأَةُ مِنْ ذُبْرِهَا ، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ فَتَرَكَتْ هَذِهِ الْآيَةَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأُثْوِرُ حَرْثَكُمْ أَتَيْ شِئْمُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرِيمٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ ، وَذَكَرَ آخَرُ أَنَّ ابْنَ الْهَادِ ، حَدَّثَهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، نَحْوَهُ ٨٣

٨٢ - كَانَ الْيَهُودُ يَقُولُونَ لِلأَنْصَارِ : إِنَّهُ مَنْ وَاقَعَ امْرَأَهُ وَهِيَ مُدْبِرَةٌ أَوْ مُضْطَجَعَةٌ عَلَى جَنْبِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ الْعَيْنَيْنِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ مُبِحًا فِيهَا لِلأَرْزَاقِ إِيَّاهُنَّ نِسَائِهِمْ فِي مَكَانِ الْحَرْثِ ، وَإِنْجَابِ النَّسْلِ - وَهُوَ الْقُبْلُ - عَلَى أَيَّهُ صُورَةٌ شَاءُوا (عَلَى أَنْ يَتَّقَوْا الدُّبُرَ وَالْحَيْضَنَةَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وَيَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ بِأَنْ يُعْدِمُوا لِأَنفُسِهِمْ مِنَ الْأَكْعَالِ الصَّالِحَاتِ ، وَأَنْ يَتَرَكُوا الْمُحَرَّمَاتِ ، وَأَنْ يَقْعُدُوا اللَّهُ ، وَأَنْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مُلَاقُوهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيُحَاسِبُهُمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ جَمِيعًا . وَيُبَشِّرُ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ الْمُطَعِّنِينَ لَهُ فِيمَا أَمْرَهُمْ ، وَالثَّارِكِينَ مَا زَرَّهُمْ عَنْهُ بِأَنَّهُمْ الْثَّوَابُ الْحَسَنُ . أَيْسَرُ التَّفَاسِيرُ لِأَسْعَدِ حَوْمَدَ - (ج ١ / ص ٢٣٠).

٨٣ - أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٣٦٠٩)

وَفِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ - (ج ١٠ / ص ١٨٠) قَوْلُهُ : (مُجَحِّيَّةً) بِضمِّ الْمِيمِ وَبَعْدَهَا جِيمٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ مُوحَدَةٌ : أَيْ " بَارِكَةً " . وَالْتَّجْحِيَّةُ : الْأَكْبَابُ عَلَى الْوَجْهِ .

وَأَخْرَجَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ سُقِيَّانَ الشُّورِيِّ بِلَفْظِ : " بَارِكَةٌ مُدْبِرَةٌ فِي فَرْجِهَا مِنْ وَرَائِهَا " وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ : إِذَا أُتِيتَ مِنْ ذُبْرِهَا ، يَعْنِي فِي قَبْلِهَا .

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ ، وَيَزِيدُ ذَلِكَ وُضُوحاً قَوْلُهُ عَقْبَ ذَلِكَ : ثُمَّ حَمَلَتْ ، فَإِنَّ الْحَمْلَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْوَاطِءِ فِي الْقُبْلِ قَوْلُهُ : (غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ فِي صَمَامٍ وَاحِدٍ) هَذِهِ الرِّيَادَةُ تُشَبِّهُ أَنَّ تَكُونَ مِنْ تَفْسِيرِ الزُّهْرِيِّ لِحُلوَاهَا مِنْ رَوَايَةِ أَصْحَابِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ مَعَ كَثْرَتِهِمْ ، كَذَا قَبْلَ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَلَوْ كَانَتْ مَرْفُوعَةً لَمَّا صَحَّ قَوْلُ الْبَزَارِ فِي الْوَاطِءِ فِي الدُّبُرِ : لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا لَا فِي الْحَصْرِ وَلَا فِي الْإِطْلَاقِ ، وَكَذَا رَوَى نَحْوَ ذَلِكَ الْحَاكِمُ عَنْ أَبِي عَلَيِّ التَّيسَابُورِيِّ ، وَمَثَلُهُ عَنْ النَّسَائِيِّ ، وَقَالَهُ قَبْلَهُمَا الْبُخَارِيُّ ، كَذَا قَالَ الْحَافِظُ : وَالصَّامَمُ بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ سِدَادُ الْقَارُورَةِ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْمُنْعَدُ كَفَرْجُ الْمَرْأَةِ ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَسْبَابِ فِي نُزُولِ الْآيَةِ .

وَقَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّبِيلُ مِنْ طُرُقِ عَنْ جَمَاعَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي بَعْضِهَا الْتَّصْرِيفُ بِأَنَّهُ لَا يَحْلِلُ إِلَّا فِي الْقُبْلِ .

وَفِي أَكْثَرِهَا الرَّدُّ عَلَى اعْتِرَاضِ الْيَهُودِ ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَفْوَالِ .

وَالْقَوْلُ الْأَنَّى : أَنَّ سَبَبَ النُّزُولِ إِيَّاهُنَّ الْوَرَجَةِ فِي الدُّبُرِ وَكَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهَا تَرَكَتْ فِي الْإِذْنِ بِالْعَزْلِ عَنِ الْوَرَجَةِ .

رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَخْرَجَهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنِ حُمَيْدٍ وَابْنُ حَرَبٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالْطَّبرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ .

وَرُوِيَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ : " { فَأُثْوِرُ حَرْثَكُمْ أَتَيْ شِئْمُ } ، إِنْ شَاءَ عَزَلَ ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَعْرِلْ " وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ ، أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

٧٧٣٦-٨١ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَأْتِي امْرَأَتُهُ مِنْ قَبْلِ دُبُرِهَا فِي قُبْلَهَا : إِنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ أَحَوْلَ فَنَزَلتْ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأُتْهَا حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ^{٨٤}

٧٧٣٧-٨٢ - أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ مَعْبُدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ يَعْنِي ابْنَ أَبِي الْمُغَيْرَةِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْكُتُ قَالَ : " وَمَا الَّذِي أَهْلَكَكَ ؟ " قَالَ : حَوَّلَتْ رَحْلِي الْلَّيْلَةَ فَلَمْ يَرُدْ عَلَيْهِ شَيْئًا ، فَأَوْحَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأُتْهَا حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ يَقُولُ : " أَقْبِلُ ، وَأَدْبِرُ ، وَاتَّقِ الدُّبُرَ ، وَالْحِيْضَةَ^{٨٥}

٧٧٣٨-٨٣ - أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ عُثْمَانَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُفَيْلٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عِيسَى قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيِّدَنَا ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ لِنَافِعٍ : مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَدْ أَكْثَرَ عَلَيْكَ الْقَوْلَ أَنَّكَ تَقُولُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَقْتَى بِأَنْ يُؤْتَى النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ قَالَ نَافِعٌ : " لَقَدْ كَذَبُوا عَلَيَّ ، وَلَكِنِي سَأَخْبُرُكَ كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ إِنَّ ابْنَ عُمَرَ عَرَضَ الْمُصْحَفَ يَوْمًا ، وَأَنَا عِنْدُهُ حَتَّى بَلَغَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأُتْهَا حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ قَالَ : يَا نَافِعَ " هَلْ تَعْلَمُ مَا أَمْرُ هَذِهِ الْآيَةِ إِنَّا كُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ نُحَجِّي النِّسَاءَ ، فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ وَنَكَحْنَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ ، أَرَدْنَا مِنْهُنَّ مِثْلَ مَا كَنَّا نُرِيدُ مِنْ نِسَائِنَا ، فَإِذَا هُنَّ قَدْ كَرِهْنَ ذَلِكَ وَأَعْظَمْنَهُ ، وَكَانَتْ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ إِنَّمَا يُؤْتَيْنَ عَلَى جُنُوبِهِنَّ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأُتْهَا حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ^{٨٦}

الْقَوْلُ الرَّابِعُ : أَنَّ " أَنَّى شِئْتُمْ " يَعْنِي إِذَا شِئْتُمْ ، رَوَى ذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنَفِي عَلَيْهِ السَّلَامُ

٨٤ - صحيح

٨٥ - أخرجه الترمذى برقم(٣٢٤٧) وتفسير ابن أبي حاتم برقم(٢١٧٠) والبيهقي برقم(١٤٥٠٥) وصحىح برقم(٤٢٧٦) حديث

حسن

وفي تحفة الأحوذى - (ج ٣٠٠) قوله : (حَوَّلَتْ رَحْلِي الْلَّيْلَةَ) ، كَتَنِي بِرَاحْلِهِ عَنْ زُوْجَتِهِ أَرَادَ بِهِ غَشِيَانَهَا فِي قُبْلَهَا مِنْ جِهَةِ ظَهْرِهَا لَأَنَّ الْمُجَامِعَ يَعْلُو الْمَرَأَةِ وَيَرْكَبُهَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهَا فَحَيْثُ رَكَبَهَا مِنْ جِهَةِ ظَهْرِهَا ، كَتَنِي عَنْهُ بِتَحْوِيلِ رَاحْلِهِ ، إِمَّا نَقْلًا مِنْ الرَّاحْلِ بِمَعْنَى الْكُورِ وَهُوَ لِلْعِبَرِ كَالسَّرَّاجِ لِلْفَرْسِ كَذَا فِي الْمَجْمُعِ .

(أَقْبِلُ) أَيْ جَامِعٌ مِنْ جَانِبِ الْقُبْلِ(وَأَدْبِرُ) أَيْ أَوْلَاجٌ فِي الْقُبْلِ مِنْ جَانِبِ الدُّبُرِ

(وَاتَّقِ الدُّبُرَ) أَيْ إِيلَاجَهُ فِيهِ قَالَ الطَّيْبُ رَحْمَةُ اللَّهِ : تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى جَلَّ جَلَلَهُ { فَأُتْهَا حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ } فَإِنَّ الْحَرْثَ يَدْلُلُ عَلَى اتَّقاءِ الدُّبُرِ وَأَنَّى شِئْتُمْ عَلَى إِيَّاهُ الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ وَالْخَطَابِ فِي التَّقْسِيرِ خَطَابٌ عَامٌ وَأَنَّ كُلَّ مَنْ يَتَّأْتِي مِنْهُ الْإِقْبَالُ وَالْإِدْبَارُ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِمَا (وَالْحِيْضَةَ) بِكَسْرِ الْحَاءِ اسْمٌ مِنْ الْحِيْضَ وَالْحَالُ الَّتِي تَلْزِمُهَا الْحَاضِرُ مِنْ التَّحْجُبِ وَالْتَّحِيْضِ كَالْجَلْسَةِ وَالْقَعْدَةِ مِنْ الْجَلْوسِ .

كَذَا فِي النَّهَايَةِ . وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُجَامِعَةَ فِي زَمَانِهَا .

قَوْلُهُ : (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٍ) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبْيُو دَاؤِدَ وَأَبْنُ مَاجَةَ .

٨٦ - مشكل الآثار برقم(٥٣٥٧) حسن .

٤-٧٧٣٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ : قُلْتُ : لِمَالِكَ إِنَّ عِنْدَنَا بِمِصْرِ الْلَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : إِنَّا نَشْتَرِي الْجَوَارِيَ فَنَحْمَضُ لَهُنَّ قَالَ : " وَمَا التَّحْمِيسُ ؟ " قَالَ : نَأْتِيهِنَّ فِي أَدْبَارِهِنَّ قَالَ : " أَوْ أَوْ يَعْمَلُ هَذَا مُسْلِمٌ ؟ " فَقَالَ لِي مَالِكُ : " فَأَكْشَهُدُ عَلَى رَيْبِعَةِ لَحَدَّنِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْهُ " فَقَالَ : " لَا بَأْسَ بِهِ " ^{٨٧}

٥-٧٧٤٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمُوْصَلِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ : حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابَتَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ ، عَنْ عَبْيِدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ ، كَانَ " لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْتِي الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا قَالَ مَعْنُ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : " مَا عَلِمْتُ حَرَامًا " ^{٨٨}

=====

⁸⁷ - شرح معاني الآثار - (ج ٣ / ص ٤٢٠) ومشكل الآثار للطحاوي - (ج ١٣ / ص ٣٥٥) برقم(٥٣٥٨) صحيح موقف شاذ

⁸⁸ - فيه ضعف خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت فيه كلام

٧٧٤١-٨٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوْيِسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بَلَالٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجْدًا شَدِيدًا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى نِسَاءً كُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَثْوَرُوا حَرْثَكُمْ أَتَى شِئْتُمْ خَالَفَهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ فَرَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ^{٨٩}

=====

⁸⁹ - المسند الجامع برقم (٧٦٩٠) صحيح موقوف

وفي حاشية ابن القيم على سنن أبي داود - (ج ١ / ص ٢٣٠) قيل هذا غلط بلا شك غلط فيه سليمان بن بلال أو ابن أبي أويس راويه عنه وانقلبت عليه لفظة من بلفظة في وإنما هوأتى امرأة من دبرها

ذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِنَبْغِرِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ فِي إِثْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ

٧٧٤٢-٨٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّاً قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَيِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْثُرُ النِّسَاءُ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ٩٠

٧٧٤٣-٨٨ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ ، عَنِ الْهَادِ ، عَنْ هَرَمِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ " يَقُولُهَا ثَلَاثَةً " لَا تَأْثُرُ النِّسَاءُ فِي أَعْجَازِهِنَّ " ٩١

٩٠ - أخرجه ابن أبي شيبة برقم (١٦٨٠٦) وأحمد برقم (٢٢٤٩٦ و ٢٢٥٠٣) والطبراني برقم (٣٦٢٨) وابي داود برقم (٣٦٤٩٢ و ١٤٤٩٣) وأبو عوانة برقم (٣٤٨٢) والحميدي بروقمن (٤٦٢) وتفسير سعيد برقم (٣٥٣) صحيح

وفي مجموع فتاوى ابن تيمية - (ج / ٨ / ص ٣٥٠) قال : وَطَءُ الْمُرْأَةِ فِي دُبْرِهَا " حَرَامٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ السَّلَفِ وَالْحَلْفَ ؛ بَلْ هُوَ الْلُّوْطِيَّةُ الصُّعْرَى وَقَدْ كَبَّتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْثُرُ النِّسَاءُ فِي أَدْبَارِهِنَّ } وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : { نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَثُرُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شَتَّمْ } " وَالْحَرْثُ هُوَ مَوْضِعُ الْوَلَدِ ؛ فَإِنَّ الْحَرْثَ هُوَ مَحَلُ الْغَرْسِ وَالزَّرْعِ . وَكَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ : إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَةً مِنْ دُبْرِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ ؛ وَأَبَاخَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْتِي امْرَأَةً مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهَا ؛ لِكِنْ فِي الْفَرْجِ خَاصَّةً . وَمَتَى وَطَنَهَا فِي الدُّبْرِ وَطَأَ عَنْهُ عُزْرًا جَمِيعًا ؛ فَإِنَّ لَمْ يَتَّهِيَا وَإِلَّا فُرِقَ بَيْنَهُمَا ؛ كَمَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الرَّجُلِ الْفَاجِرِ وَمَنْ يَفْجُرُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩١ - ابن أبي شيبة برقم (١٦٧٨٩) وأحمد برقم (٢٢٤٩٢ و ٢٢٥١٢) والحادي برقم (١٨٤٠) والطبراني برقم (٣٦٤٧ و ٣٦٥٢) والبيهقي في السنن برقم (١٤٤٩٦ و ١٤٥٠١) والدارمي برقم (١١٨٠ و ٢٢٦٨) والمسند الجامع برقم (٣٦٢٢) و صحيح ابن حبان برقم (٤٢٧٢) صحيح

وفي فتاوى يسألونك فتاوى - (ج / ٤ / ص ٣٨٣) إن شريعة الإسلام المباركة قد بينت للناس كل الأحكام التي يحتاجون إليها في جميع نواحي حياتهم ومن ذلك طريقة المعاشرة الزوجية الصحيحة والموافقة للفطرة الإنسانية يقول الله تعالى:(وَيَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا أَطْهَرْنَ فَأَتُوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ) سورة البقرة الآية ٢٢٢ . وقال الله تعالى في الآية بعدها (نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَثُرُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شَتَّمْ وَقَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشَّرُ الْمُؤْمِنِينَ) سورة البقرة الآية ٢٢٣ . قال أهل التفسير إن المراد هو إثبات الزوجة في محل الولد وهو الحال الذي أمر الله عز وجل أن تؤتى الزوجة فيه ومن المعلوم عند الناس كافة أن محل الولد هو القبل لا الدبر . انظر تفسير القرطبي . ٩٠/٣

وقد وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة في تحريم إثبات الزوجة في دبرها فمن ذلك:
عن أبي هريرة رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ملعون من أتى امرأة في دبرها) . رواه أحمد وأبو داود
وهو حديث حسن .

وعن أبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من أتى حائضاً أو امرأةً في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم) رواه أحمد والترمذى والنسائي وأبو داود . وقال : (فقد بريء مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم) . وهو حديث صحيح كما قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل . ٦٨/٧

وعن خزيمة بن ثابت رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يأتي الرجل امرأته في دبرها) رواه أحمد وابن ماجة . وعن علي رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تأثر النساء في أعيجازهن أو قال في أدبارهن) رواه أحمد .

٨٩ - ٧٧٤٤ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهَ بْنَ الْحُصَيْنَ ، حَدَّثَهُ أَنَّ هَرَمِيًّا بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَهُ أَنَّ خُزِيرَمَةَ بْنَ ثَابَتَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ٩٢

٩٠ - ٧٧٤٥ - أَخْبَرَنَا عَبَاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرُو قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبَ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَفْصٍ ، عَنْ أَبْنِ الْهَادِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُصَيْنِ الْوَائِلِيِّ ، عَنْ هَرَمِيًّا بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاقِفِيِّ ، عَنْ خُزِيرَمَةَ بْنِ ثَابَتَ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " لَا يَسْتَحِي اللَّهُ مِنَ الْحَقِّ " يَقُولُهَا ثَلَاثًا " لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ فَقَالَ : عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ٩٣

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يأتي امرأته في دبرها هي اللوطية الصغرى) رواه أحمد .

وعن علي بن طلق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا تأتوا النساء في أستاهن فإن الله لا يستحي من الحق) . رواه أحمد والترمذى وقال حديث حسن وصححه ابن حبان .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا ينظر الله إلى رجل يأتي امرأته في دبرها) رواه الترمذى وحسن وصححه ابن حبان وصححه ابنا راهويه انظر آداب الزفاف ص ١٠٥ ، زاد المعاد ٢٥٧/٣ .

وعن خزيمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجائزهن) رواه أحمد وابن ماجة والبيهقي وهو حديث صحيح كما قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٦٥/٧ .

وهذه الأحاديث وإن كان في بعضها كلام لأهل الحديث فهي صالحة للاحتجاج ومثبتة لحرم إتيان الزوجة في دبرها قال الحافظ ابن حجر العسقلاني عن هذه الأحاديث: [طرقها كثيرة فمجموعها صالح للاحتجاج به] فتح الباري ٢٤١/٨ .

وقال الشوكاني: [ولا شك أن الأحاديث المذكورة في الباب القاضية بحرم إتيان النساء في أدبارهن يقوى بعضها بعضاً] نيل الأوطار ٢٢٨/٦ . وقد أخذ أهل العلم من هذه النصوص حرم إتيان المرأة في دبرها قالشيخ الإسلام ابن تيمية: [وطء المرأة في دبرها حرام في قول جماهير العلماء] مختصر الفتاوى المصرية ص ٣٧ .

ولم يصح عن أحد من العلماء إباحة ذلك وما روی من أقوال منسوبة لبعض أهل العلم بإباحة ذلك فهي أقوال ضعيفة شاذة وغير ثابتة عنهم. قال الحافظ ابن كثير: [وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري... حدثني إسرائيل بن روح سألت مالك بن أنس: ما تقول في إتيان النساء في أدبارهن؟ قال: ما أنت إلا قوم عرب، هل يكون الحرج إلا موضع الزرع؟ لا تدعوا الفرج، قلت: يا أبو عبد الله، إلم يقولون إنك تقول ذلك- أي إباحة الوطء في الدبر- قال: يكذبون على يكذبون على، فهذا هو الثابت عنه، وهو قول أبي حنيفة، والشافعى، وأحمد بن حنبل وأصحابهم قاطبة، وهو قول سعيد بن المسيب وأبي سلمة، وعكرمة، وطاوس، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، ومجاحد بن حمير، والحسن وغيرهم من السلف أنكم أنكرتوا ذلك أشد الإنكار، ومنهم من يطلق على فعله الكفر، وهو مذهب جمهور العلماء] تفسير ابن كثير ٢٦٥/١ .

٩٢ - أخرجه ابن أبي شيبة برقم (١٦٨٠٦) وأحمد برقم (٢٢٤٩٦ و ٢٢٥٠٣) والطبراني برقم (٣٦٢٨ و ٣٦٤٩-٣٦٥٢) والبيهقي في السنن برقم (٣٤٨٢) وأبو عوانة برقم (٤٥٠١) و (١٤٤٩٧ و ١٤٤٩٨ و ١٤٤٩٣) والحميدي برقم (٤٦٢) والخراطي في مسوائ الأحراق برقم (٤٤٢ و ٤٤١) صحيح

٩٣ - صحيح

٧٧٤٦-٩١ - أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرُو بْنِ قَيْسِ الْخَطْمَىٰ ، عَنْ هَرَمِيٰ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ حُزَيْمَةَ بْنَ ثَابَتَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
٩٤ " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ "

٧٧٤٧-٩٢ - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ هِشَامَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَصَيْنِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ قَوْمِي يُقَالُ لَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرُو بْنِ قَيْسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي هَرَمِيٰ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا فِي نَادِي بَنِي خَطْمَةَ وَحُزَيْمَةَ بْنَ ثَابَتٍ فِي الْمَجْلِسِ

٩٤ - أخرجه ابن أبي شيبة برقم (١٦٧٩٨) والطبراني برقم (٣٦٤٦-٣٦٥٢) والبيهقي في السنن برقم (١٤٩٦ و ١٤٥٠٠) والدارمي
برقم (٢٢٦٨١١٩٠) والمسندي الجامع برقم (٣٦٢٢) صحيح

وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري - (ج / ١٩ / ص ٣٥٩) وأما اختلاف العلماء في هذا الباب فذهب محمد بن كعب القرظي وسعيد بن يسار المدني ومالك إلى إباحة ذلك واحتجوا في ذلك بما رواه أبو سعيد أن رجلاً أصاب امرأته في دبرها فأنكر الناس ذلك عليه وقالوا إنفراها فأنزل الله عز وجل نساوكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم (البقرة ٢٢٣) وقالوا معنى الآية حيث شئت من القبل والدبر وقال عياض تعلق من قال بالتحليل بظاهر الآية وقال ابن العربي في كتابه (أحكام القرآن) حوزته طائفة كبيرة وقد جمع ذلك ابن شعبان في كتابه (جماع النساء) وأسند حواره إلى زمرة كبيرة من الصحابة والتابعين وإلى مالك من روایات كثيرة وقال أبو بكر الحصاص في كتابه (أحكام القرآن) المشهور عن مالك إباحة ذلك وأصحابه ينفون عنه هذه المقالة لقبحها وشناختها وهي عنه أشهر من أن تدفع بنفيهم عنه وقد روى محمد بن سعد عن أبي سليمان الجوزجاني قال كنت عند مالك بن أنس فسئل عن النكاح في الدبر فضرب بيده على رأسه وقال الساعة اغتسلت منه ورواه عنه ابن القاسم ما أدركت أحداً اقتدى به في ديني يشك فيه أنه حلال يعني وطء المرأة في دبرها ثم قرأ نساوكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم قال فأي شيء أبين من هذا وما أشك فيه وأما مذهب الشافعي فيه فيما قاله الطحاوي حكى لنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أنه سمع الشافعي يقول ما صح عن رسول الله في تحريم ولا في تحليله والقياس أنه حلال وقال الحاكم لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم وأما في الجديد فصرح بالتحريم وذهب الجمهور إلى تحريمه فمن الصحابة علي بن أبي طالب ابن عباس وابن مسعود وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبو الدرداء وحزيمة بن ثابت وأبو هريرة وعلي بن طلق وأم سلمة وقد اختلف عن عبد الله بن عمر بن الخطاب والأصح عنه المنع ومن التابعين سعيد بن المسيب ومجاهد وإبراهيم النخعي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعطاء بن أبي رباح ومن الأئمة سفيان الثوري وأبو حنيفة والشافعي في الصحيح وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وآخرون كثيرون واحتجوا في ذلك بأحاديث كثيرة منها حديث ابن حزيمة أن رسول الله قال إن الله لا يستحيي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن أخرجه الطحاوي والطبراني وإسناده صحيح ومنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي اللوطية

الصغرى يعني وطء النساء في أدبارهن أخرجه الطحاوي بإسناد صحيح والطیالسی والبیهقی ومنها حديث أبي هريرة قال رسول الله لا ينظر الله عز وجل إلى رجل أو طيء امرأة في دبرها أخرجه الطحاوي وابن أبي شيبة وابن ماجه وأحمد ومنها حديث جابر بن عبد الله نحو حديث حزيمة وفي رواية لا بخل ما تأتي النساء في حشوشن وفي رواية في مخاهمهن أخرجه الطحاوي ومنها حديث طلق بن علي أن رسول الله قال إن الله لا يستحيي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن أخرجه الطحاوي وابن أبي شيبة وفي رواية في أعجازهن أو قال في أدبارهن وأما الآية فتأولوها بفأتوا حرثكم أني شئتم مستقبلين ومستدبرين ولكن في موضع الحرث وهو الفرج فإن قلت القاعدة عندكم أن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قلت نعم لكن وردت أحاديث كثيرة فأخرجت الآية عن عمومها وأقصر كما على إباحة الوطء في الفرج ولكن على أي وجه كان

فَقَالَ : فَذَكَرُوا النِّسَاءَ وَمَا يُؤْتَى مِنْهُنَّ فَقَالَ حُزَيْمَةُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
" أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنِ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ " ^{٩٥}

٧٧٤٨-٩٣ - أَخْبَرَنِي زَكَرِيَّاً بْنُ يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مُعاَذُ بْنُ هِشَامٌ
قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ ، عَنْ هَرَمِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ
حُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " نَهَى أَنْ تُؤْتَى الْمَرْأَةُ مِنْ قِبَلِ دُبُرِهَا " ^{٩٦}

=====

^{٩٥} - أخرجه ابن أبي شيبة برقم (١٦٧٩٨) والطبراني برقم (٣٦٤٦-٣٦٥٢) والبيهقي برقم (١٤٤٩٦) صحيح

^{٩٦} - المسند الجامع برقم (٣٦٢٢) صحيح

٤٩-٧٧٤٩ - أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : حَدَّثَنَا أَبْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو يَعْنِي أَبْنَ الْحَارِثَ ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هَلَالَ ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَلَيٍّ بْنِ السَّائِبِ أَحَدَ بَنِي الْمُطَلِّبِ حَدَّثَهُ أَنَّ حُصَيْنَ بْنَ مَحْصَنَ الْخَطْمِيَّ ، حَدَّثَهُ أَنَّ هَرَمِيَّ بْنَ عَمْرُو الْخَطْمِيَّ ، حَدَّثَهُ أَنَّ خُزِيْمَةَ بْنَ ثَابَتَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ^{٩٧}

٩٥-٧٧٥٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : حَدَّثَنَا حَيْوَةُ ، وَذَكَرَ آخَرَ قَالَ : أَخْبَرَنَا حَسَانُ ، مَوْلَى مُحَمَّدٍ بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلَيٍّ ، عَنْ هَرَمِيَّ بْنِ عَمْرُو الْخَطْمِيَّ ، عَنْ خُزِيْمَةَ بْنَ ثَابَتَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ^{٩٨}

٩٦-٧٧٥١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَعِيبٍ ، عَنْ الْلَّيْثِ قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَهُوَ أَبْنُ يَزِيدٍ ، عَنْ أَبْنِ أَبِي هَلَالَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلَيٍّ ، عَنْ هَرَمِيَّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خُزِيْمَةَ بْنِ ثَابَتَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ فَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ^{٩٩}

٩٧-٧٧٥٢ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ شُحَيْعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَعْمَينَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍ الشَّافِعِيُّ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَلَيٍّ بْنِ السَّائِبَ ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرُو بْنَ أَحْيَحَةَ بْنِ الْجُلَاحِ يَقُولُ : سَمِعْتُ خُزِيْمَةَ بْنَ ثَابَتَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْهَا كُمْ أَنْ تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ^{١٠٠}

٩٨-٧٧٥٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارَ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ يَعْنِي أَبَا إِسْحَاقَ الشَّافِعِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ جَدِّي مِنْ قِبْلَ أُمِّي مُحَمَّدَ بْنَ عَلَيٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلَيٍّ ، أَنَّهُ لَقِيَ عَمْرُو بْنَ أَحْيَحَةَ بْنِ الْجُلَاحَ فَسَأَلَهُ هَلْ سَمِعْتَ فِي إِتْيَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا شَيْئًا؟ فَقَالَ : أَشْهَدُ

^{٩٧} - أخرجه ابن أبي شيبة برقم (١٦٨٠٦) وأحمد برقم (٢٢٤٩٦) والطبراني برقم (٣٦٢٨) والبيهقي برقم (١٤٤٩٣ و ١٤٤٩٧ و ١٤٤٩٨) وأبو عوانة برقم (٣٤٩٢) صحيح

^{٩٨} - صحيح

^{٩٩} - الطبراني برقم (٣٦٥٦) والطبراني في الأوسط برقم (٦٥٣٥) والمسند الجامع برقم (٣٦٢٤) والآحاد والثاني برقم (١٨٣٩) صحيح

لَسَمِعْتُ حُزَيْمَةَ بْنَ ثَابَتَ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْهَا كُمْ أَنْ تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ^{١٠٠}

٩٩ - ٧٧٥٤ - أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدَ الدُّورِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الشَّافِعِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَحْيَيْهَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ لَهُ : أَخْبَرْنِي أَمْتَعَ اللَّهُ بِكَ عَنِ الْمَرَأَةِ ثُوَّبَتِي فِي دُبْرِهَا هَلْ عِنْدَكَ مِنْهُ خَبْرٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ حُزَيْمَةَ بْنَ ثَابَتَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْهَا كُمْ أَنْ تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ^{١٠١} مُختَصِّرٌ

١٠٠ - ٧٧٥٥ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ رَجُلٍ ، عَنْ حُزَيْمَةَ بْنِ ثَابَتٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنِّي أَنْهَا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ حَرَامٌ " ^{١٠٢}

=====

¹⁰⁰ - صحيح

¹⁰¹ - صحيح

¹⁰² - الصحيح (٨٧٣) وصحيح الجامع (١٢٦) صحيح لغيره

إن إيتان النساء في أدبارهن حرام بنص القرآن، بل هو من الكبائر المحرمة كما في بعض الأحاديث ، ففي الجلالين عند قوله تعالى: (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شتم) [البقرة: ٢٢٣] أي محل زرعكم الولد (فأتوا حرثكم) أي محله، وهو القبل أني كيف (شتم) من قيام وقعود واضطجاج وإقبال وإدبار، ونزل ردًا لقول اليهود من أتى امرأته في قبلها أي من جهة دربها جاء الولد أحول. من تفسير الجلالين ج: ١ ص ٤٧ فقوله: ردًا لقول اليهود إلى آخر كلامه، يشير إلى ما رواه البخاري ومسلم عن جابر قال: " كانت اليهود تقول: إذا جامعها من وراءها جاء الولد أحول فتركت: (نساؤكم حرث لكم) الآية. وروى الحاكم عن ابن عباس قال: إن هذا الحي من قريش كانوا يتزوجون النساء ويتلذذون بهن مقبلات ومدبرات، فلما قدمو المدينة تزوجوا من الأنصار، فذهبوا ليفعلوا بهن كما كانوا يفعلون بمكة، فأنكرن ذلك، وقلن: هذا لم نكن نؤتى عليه، فانتشر الحديث حتى انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله تعالى في ذلك (نساؤكم حرث لكم) الآية. وهكذا فإن أسباب نزول الآية التي ذكرها أهل التفسير لا يفهم منها جواز إيتان المرأة في الدبر؛ بل هي مصراحة بعكس ذلك كما هو واضح. والله أعلم

ذِكْرُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِيهِ ٤٨

- ١٠١ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْهَيْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ قَالَ : حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ أَبِي الرُّقَادِ الصَّيْرَفِيُّ ، عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهِ فَقَالَ : " تِلْكَ الْلُّوْطِيَّةُ الصُّعْرَى " قَالَ لَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ زَائِدَةً لَآدْرِي مَا هُوَ ؟ هُوَ مَجْهُولٌ ، وَوَجَدْتُ فِي مَوْضِعٍ آخرَ عَاصِمَ الْأَحْوَلَ^{١٠٣}
- ١٠٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَشَّنِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " هِيَ الْلُّوْطِيَّةُ الصُّعْرَى " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَشَّنِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفِيَّانَ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، بِمِثْلِهِ^{١٠٤}
- ١٠٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ ، عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : " إِتْيَانُ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ الْلُّوْطِيَّةُ الصُّعْرَى "^{١٠٥}
- ١٠٤ - أَخْبَرَنِي زَكَرِيَاً بْنُ يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو هَلَالٍ ، عَنْ مَطْرِ الْوَرَاقِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبِ قَالَ : " تِلْكَ الْلُّوْطِيَّةُ الصُّعْرَى "^{١٠٦}

¹⁰³ - أخرجه الطبراني في الأوسط برقم (٥٤٩٣) والبيهقي في السنن برقم (١٤٥٠٢) والطيالسي برقم (٢٣٦٨) صحيح

¹⁰⁴ - أخرجه عبد الرزاق برقم (٢٠٩٥٧) وابن أبي شيبة برقم (١٦٨٠١) وأحمد برقم (٦٨٧٧ و ٧١٥٤ و ٧١٥٥) والشاميين

برقم (٢٦٩١) والمسند الجامع برقم (٨٤٥٦) صحيح

¹⁰⁵ - صحيح

¹⁰⁶ - صحيح

ذِكْرُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ ، وَاخْتِلَافُ الْفَاظِ التَّاقِلِينَ عَلَيْهِ

- ٧٧٦٠-١٠٥ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجُقُ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو حَالَدُ ، عَنِ الصَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَنْتَرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرٍ " ^{١٠٧}
- ٧٧٦١-١٠٦ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيِّ ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنِ الصَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : " لَا يَنْتَرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى رَجُلٍ أَتَى بَهِيمَةً أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا " ^{١٠٨}
- ٧٧٦٢-١٠٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاؤَدَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ : أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ مُضْرَبَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظَى ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تُؤْتَى فِي دُبْرِهَا فَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ : " اسْقِ حَرَثَكَ مِنْ حَيْثُ نَبَاهَهُ " ^{١٠٩}
- ٧٧٦٣-١٠٨ - أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ ابْنِ طَاؤِسٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا قَالَ : " ذَلِكَ الْكُفْرُ " ^{١١٠}
- ٧٧٦٤-١٠٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّنَّى ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ طَاؤِسٍ ، عَنْ أَبِيهِ فِي " الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا ، أَنَّهُ كَانَ يُنْزَلُهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَامِ " ^{١١١}
- ٧٧٦٥-١١٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ قَتَادَةَ قَالَ : سَأَلْتُ طَاؤِسًا عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا قَالَ : " تُلْكَ كَفْرٌ " ^{١١٢}
- ٧٧٦٦-١١١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْزَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ الْمُؤْمَلِ ، وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ ، حَدَّثَنَا حَالَدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَلَالٍ ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمَرٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ

¹⁰⁷ - صحيح

¹⁰⁸ - المسند الجامع برقم (٦٤٧٠) صحيح موقوف

¹⁰⁹ - حديث حسن موقوف

¹¹⁰ - صحيح موقوف

¹¹¹ - صحيح مقطوع

¹¹² - ذم الملاهي برقم (١٧٢) صحيح مقطوع ، وزاد إنما بدأ قوم لوط ذلك ، صنعة الرجال بالنساء ، ثم صنعة الرجال بالرجال

وَجَلْ قَالَ : " مَنْ آذَى لِي وَلِيَا فَقَدْ آذَتْهُ بِالْحَرْبِ ، وَمَا تَقْرَبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقْرَبُ إِلَيَّ بِالنِّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحِبْتَهُ كُنْتُ سَمِعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبَصِّرُ بِهِ ، وَيَدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرَجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، فَلَئِنْ سَأَلَنِي عَبْدِي أَعْطَيْتُهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأَعْذُنْهُ ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ إِسَاعَتَهُ ، أَوْ مُسَاءَتَهُ " ١١٣

=====

¹¹³ - أخرجه البخاري برقم(٦٥٠٢) وعبد الرزاق برقم(٢٠٣٠٢) عن الحسن وشرح السنة برقم(١٢١٤) والمسند الجامع برقم(١٥٠٨٥)

ذِكْرُ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي ذَلِكَ . ٣٠

١١٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالقَانِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا عُתْمَانُ بْنُ الْيَمَانَ ، عَنْ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنِ ابْنِ طَاؤِسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ^{١١٤}

١١٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ ، عَنْ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاؤِسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ قَالَ : قَالَ عُمَرُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اسْتَحْمُوا مِنَ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ " ^{١١٥}

=====

¹¹⁴ - أخرجه ابن ماجة برقم (١٩٩٩) وابن أبي شيبة برقم (١٦٨٠٦) وأحمد برقم (٢٢٤٩٦ و٢٢٥٠٣) والآحاد برقم (١٤٨٩)

والطبراني برقم (٣٦٢٨-٣٦٥٥) والبيهقي في السنن برقم (١٤٤٩٧ و١٤٤٩٣ و١٤٤٩٨ و١٤٤٩١-١٤٤٩٠) صحيح

¹¹⁵ - صحيح

ذِكْرُ اخْتِلَافِ الْفَاظِ التَّاقِلِينَ لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي ذَلِكَ

٧٧٦٩-١١٤ - أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مِنْ كِتَابِهِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ الصَّنَعَانِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ لَا تَأْثُرُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ" ^{١١٦}

٧٧٧٠-١١٥ - أَخْبَرَنَا قُتْبَيَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَخْلَدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبُرِهَا" ^{١١٧}

٧٧٧١-١١٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَمِّي قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ سُهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَخْلَدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى رَجُلٍ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبُرِهَا" ^{١١٨}

٧٧٧٢-١١٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمَخْرَمِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامَ قَالَ : حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ قَالَ : حَدَّثَنَا سُهْلٌ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَخْلَدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا" ^{١١٩}

٧٧٧٣-١١٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ ، عَنْ مَعْمَرِ ، عَنْ سُهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَخْلَدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى رَجُلٍ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا" ^{١١٨}

٧٧٧٤-١١٩ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمْرَةَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ سُفِيَّانَ ، عَنْ سُهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَخْلَدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَلُूونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا" ^{١١٩}

¹¹⁶ - قال المري : قال حمزة بن محمد الكناني الحافظ : هذا حديث منكر باطل من حديث الزهري ، ومن حديث أبي سلمة ، ومن حديث سعيد ، فإذا كان عبد الملك سمعه من سعيد ، فإنما سمعه بعد الاختلاط ، وقد رواه الزهري ، عن أبي سلمة ؛ أنه كان ينهى عن ذلك ، فاما عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا ". تحفة الأشراف .

¹¹⁷ - معجم ابن الأعرابي برقم(١٦٧) والمسند الجامع برقم(١٣٥٤٨) حسن لغيره

¹¹⁸ - حسن لغيره

¹¹⁹ - أخرجه أحمد برقم(١٠٤٧٥) ومعرفة السنن والآثار برقم(٤٤٥٦) وصحیح الجامع (٥٨٨٩) صحيح لغيره وفي فيض القدير، شرح الجامع الصغير ٤ ٨٢٠ - (ملعون من أتى امرأة في دبرها) أي جامعها فيه فهو من أعظم الكبائر إذا كان هذا في المرأة فكيف بالذكر، وما نسب إلى مالك في كتاب السر من حل دبر الخلية أنكره جمع .

- ٧٧٧٥-١٢٠ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ حَمَّادَ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ حَكِيمٍ الْأَثْرَمِ ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهُجَيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا فَقَدْ كَفَرَ " ^{١٢٠}
- ٧٧٧٦-١٢١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَبَهْزُ بْنُ أَسَدَ قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ حَكِيمِ الْأَثْرَمِ ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهُجَيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَنْ أَتَى امْرَأَةً حَائِضًا ، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا ، أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ^{١٢١}
- ٧٧٧٧-١٢٢ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : " إِنِّي أَنَا الْمُؤْمِنُ وَالرِّجَالُ فِي أَدْبَارِهِنَّ كُفَّرٌ " ^{١٢٢}
- ٧٧٧٨-١٢٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : " إِنِّي أَنَا الْمُؤْمِنُ وَالنِّسَاءُ فِي أَدْبَارِهِنَّ كُفَّرٌ " ^{١٢٣}
- ٧٧٧٩-١٢٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، مَرْأَةً أُخْرَى قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتُهُ فِي دُبْرِهَا قَالَ : " تَلْكَ كُفْرٌ " ^{١٢٤}
- ٧٧٨٠-١٢٥ - أَخْبَرَنِي مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ الدِّمْشِقِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ يَعْنِي ابْنَ أَبِي مُزَاحِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ يَعْنِي الْمُؤَدِّبَ ، عَنْ عَائِي بْنِ بَدِيمَةَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : " مَنْ أَتَى أَدْبَارَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَقَدْ كَفَرَ " ^{١٢٥}
- ٧٧٨١-١٢٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ ، عَنْ سُلَيْمَيْمُ ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : " مَنْ فَعَلَهُ فَلَيْسَ مِنَ الْمُطَهَّرِينَ " ^{١٢٦}

١٢٠ - أخرجه ابن أبي شيبة برقم(٥٦٨٠) والمسند الجامع برقم(١٢٧٩٧) وإرواء الغليل برقم(٢٠٠٦) صحيح

١٢١ - حسن لغيره

١٢٢ - فيه لين

١٢٣ - فيه لين

١٢٤ - ضعيف وصح من قول طاوس ذم الملاهي برقم(١٧٢) وقد مر من قبل عنه

١٢٥ - حسن موقوف

وهو مأمور من قوله تعالى : { وَيَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرُلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا طَهَرْهُنَّ فَأُتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ } [٢٢٢/٢٢] [البقرة/٢٢]

وهو محمول على من استحل ذلك

١٢٦ - صحيح مقطوع

ذِكْرُ حَدِيثِ عَلَيٍّ بْنِ طَلْقٍ فِي إِثْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ

- ١٢٧ - ٧٧٨٢ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيُّ ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلَيٍّ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّا نَكُونُ فِي الْبَادِيَةِ ، فَتَكُونُ مِنْ أَحَدِنَا الرُّوِيَّةُ فَقَالَ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فَلَيَتَوَضَّأْ ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ " ^{١٢٧}
- ١٢٨ - ٧٧٨٣ - أَخْبَرَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرُو الْحَمْصِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَامَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ سَلَامَ ، عَنْ عِيسَى بْنِ حَطَّانَ ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ سَلَامَ ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ طَلْقٍ ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " إِنَّا نَكُونُ بِهَذِهِ الْبَادِيَةِ ، وَإِنَّهُ تَكُونُ مِنْ أَحَدِنَا الرُّوِيَّةُ ، وَفِي الْمَاءِ قَلْةٌ " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ ، فَلَيَتَوَضَّأْ ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ " ^{١٢٨}
- ١٢٩ - ٧٧٨٤ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيُّ ، عَنْ أَبِي مُعاوِيَةَ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عِيسَى بْنِ حَطَّانَ ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ سَلَامَ ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ طَلْقٍ قَالَ : قَالَ أَعْرَابِيٌّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الرَّجُلُ مَنِ يَكُونُ بِالْأَرْضِ الْفُلَةُ ، فَتَكُونُ مِنْهُ الرُّوِيَّةُ ، وَيَكُونُ فِي الْمَاءِ قَلْةٌ " فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فَلَيَتَوَضَّأْ ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ " ^{١٢٩}

- ١٣٠ - ٧٧٨٥ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا جَرِيرُ ، وَأَبُو مُعاوِيَةَ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ عِيسَى بْنِ حَطَّانَ ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ سَلَامَ ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ طَلْقٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فَلَيَتَوَضَّأْ ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ " ^{١٣٠}
- =====

¹²⁷ - الترمذى برقم(١١٩٧) وأحمد برقم(٦٦٦) وابن حبان برقم(٤٢٧٣) ومسند الجامع برقم(١٠٤٠٠) حدیث حسن

في سنده مسلم بن سلام الحنفى روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان ١٠٧/٧ وقال الذهبي في الكاشف : وثق (٥٥١) وسكت عليه أبو حاتم الجرج ١٨٥/٨ وتمذيب الكمال (٥٩٣٠)

أقول : رواية هؤلاء لهذا الحديث تقوى أمره ..

¹²⁸ - حدیث حسن

¹²⁹ - حدیث حسن

¹³⁰ - حدیث حسن

٧٧٨٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ قَالَ : قَالَ أَبُو ذَرٌّ قَالَ : كَانْ يَعْنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ كُلَّ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ صَدَقَةً مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ " قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مِنْ أَيِّنَ أَصَدَّقُ وَيَسِّنَ لَنَا أَمْوَالًا ؟ قَالَ : " أَوْلَئِنَّ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ التَّكْبِيرُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَتَسْتَعْفِرُ اللَّهَ ، وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَتَعْرُلُ الشَّوْكَةَ عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْعَظَمَ وَالْحَجَرَ ، وَتُهَدِّي الْأَعْمَى ، وَتُدْلِلُ الْمُسْتَدِلَّ عَلَى حَاجَةِ لَهُ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهَا ، وَتَرْفُعُ بِشَدَّةِ دُرَاعِكَ مَعَ الْضَّعِيفِ ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ ، وَلَكَ فِي جِمَاعَكَ زَوْجَتَكَ أَجْرٌ " قُلْتُ : كَيْفَ يَكُونُ لِي الْأَجْرُ فِي شَهْوَتِي ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ وَلَدٌ فَأَذْرَكَ وَرَجَوْتَ خَيْرَهُ ، ثُمَّ مَاتَ أَكْنَتَ تَحْسِبُهُ " قَالَ : نَعَمْ قَالَ : " فَأَنْتَ خَلَقْتُهُ ؟ " قَالَ : بَلِ اللَّهُ خَلَقَهُ قَالَ : " فَأَنْتَ هَدَيْتُهُ ؟ " قَالَ : بَلِ اللَّهُ هَدَاهُ قَالَ : " فَأَنْتَ كُنْتَ تَرْزُقُهُ ؟ " قَالَ : بَلِ اللَّهُ رَزَقَهُ قَالَ : " كَذَلِكَ فَضَعَهُ فِي حَلَالِهِ ، وَجَنَّبَهُ حَرَامَهُ ، فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ أَحْيَاهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَمْاتَهُ وَلَكَ أَجْرٌ " ١٣٢

٧٧٨٧ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ قَالَ : أَخْبَرَنَا هَشَّامٌ ، عَنْ وَاصِلٍ ، مَوْلَى أَبِي عَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَبْنِ آدَمَ كُلَّ يَوْمٍ صَدَقَةً " ثُمَّ قَالَ : " إِمَاطْتُكَ الْأَذَى عَنِ الْطَّرِيقِ صَدَقَةً ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى النَّاسِ صَدَقَةً ، وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةً ، وَنَهِيُّكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةً ، وَمُبَاشَعْتُكَ أَهْلَكَ صَدَقَةً " قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْقَضَيَ الرَّجُلُ شَهْوَتَهُ وَتَكُونُ لَهُ صَدَقَةً ؟ قَالَ : " نَعَمْ ، أَرَأَيْتَ لَوْ جَعَلْتُكَ الشَّهْوَةَ فِيمَا حَرَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَلْمَ يَكُنْ عَلَيْهِ وَزْرًا ؟ " قُلْنَا : بَلَى قَالَ : " فَإِنَّهُ إِذَا جَعَلَهَا فِيمَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ فَهِيَ صَدَقَةً " قَالَ : وَذَكَرَ أَشْيَاءَ صَدَقَةً ، ثُمَّ قَالَ : " يُحْرِزُ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهِ رَكْعَتَا الصُّحْنِيٍّ " ١٣٣

131 - المباضعة: الجامعه.القاموس الفقهي - (ج ١ / ص ٣٨)

132 - الآداب للبيهقي برقم (٩٦) وتعظيم قدر الصلاة برقم (٧١٣) وأحمد برقم (٢٢١٠١) والمسند الجامع برقم (١٢٢٨٤) والصححه

برقم (٥٧٥) صحيح

133 - أحمد برقم (٢٢١٦٩) والبيهقي في السنن برقم (١١٧٧٢) والمسند الجامع برقم (١٢٢٦٩) والصححه برقم (١٠٢٥) حدیث

صحیح

النَّهْيُ عَنِ التَّجَرُّدِ عِنْدَ الْمُبَاشَةِ . ٣٤

١٣٣ - ٧٧٨٨١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ : حَدَّنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ زُهَيرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَلْقَى عَلَى عَجْزِهِ وَعَجْزُهَا شَيْئًا ، وَلَا يَتَجَرَّدَ تَجَرُّدَ الْعَبَرَيْنِ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَصَدَقَةُ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ضَعِيفٌ وَإِنَّمَا أَخْرَجَتْهُ لَهَا يُجْعَلَ عَمْرُو عَنْ زُهَيرٍ^{١٣٤}

=====

^{١٣٤} - عبد الرزاق برقم (١٠٤٧١ و ١٠٤٧٠) و ابن أبي شيبة برقم (١٧٦٢١) مرسلاً عن أبي قلابة والبيهقي في السنن برقم (١٤٤٧٥) عن عبد الله وفيه ضعف

وفي سنن البيهقي - (ج / ٣٥ / ص ٤٤٣) وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِنًا فَمَحْمُودٌ فِي الْأَخْلَاقِ . {ش} قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ : وَأَكْرَهَ أَنْ يَطَأَهَا وَالْأُخْرَى تَنْتَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ السَّتْرِ وَلَا مَحْمُودٌ الْأَخْلَاقِ وَلَا يُشْبِهُ الْعِشْرَةَ بِالْمَعْرُوفِ وَقَدْ أَمْرَ أَنْ يَعَاشِرَهَا بِالْمَعْرُوفِ .

١٣٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، يَيْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ قَالَ حِينَ يُوَاقِعُ أَهْلَهُ : " بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنَّبِنِي الشَّيْطَانَ ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا ، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدُّ لَمْ يَضُرُّهُ الشَّيْطَانُ " خَالَفَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرٍ^{١٣٥}

١٣٥ - أَخْبَرَنَا هَلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هَلَالَ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ كُلَّيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ " قَالَ : " بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنَّبِنِي الشَّيْطَانَ ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا ، ثُمَّ قُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدُّ لَمْ يَضُرُّهُ الشَّيْطَانُ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ^{١٣٦}

=====

¹³⁵ - أخرجه البخاري برقم (٥٢٨٣ و ٥١٦٥) وأحمد برقم (١٨٩٥ و ١٩٣٦ و ٢٢١٥ و ٢٦٠٥) والبيهقي في السنن برقم (١٤٢١٧) وأبو عوانة برقم (٣٤٨٠) والروياني برقم (١١٧٧)

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٣ / ص ٢٧٩) قال المهلب: فيه أن الدعاء يصرف البلاء ويعتصم به من نزعات الشيطان وأذاءه. قال الطبرى: فإذا قال ذلك عند جماع أهله كان قد اتبع سنة النبي - صلى الله عليه وسلم -، ورجونا له دوام الألفة، وينبغى أن يفعل ذلك عند إتيانه ملوكه مثل الذي ينبغي أن يفعله عند إتيانه زوجته، إذ يمكن أن يحدث بينهما ولد.

قال المهلب: واختلاف العلماء في هذاضرر المدفوع بهذا الدعاء من الشيطان ما هو؟ فقال قوم: إنه الطعن الذى يطعن الشيطان المولود عند الولادة الذى عصم منه عيسى، عليه السلام، فطعن شيطانه فى الحجاب لما استعادته منه أمه. وقيل: هو ألا يصرع ذلك المولود الذى يذكر اسم الله عليه ويستعاذه من الشيطان عند جماع أمه، وكلما ورجهين حائز، والله أعلم بالأولى منهمما، ولا يجوز أن يكون الضرر الذى يكفاه من الشيطان كل ما يجوز أن يكون من الشيطان، فلو عصم أحد من ضرر الشيطان لعصم منه النبي، عليه السلام، وقد اعترض عليه فى الصلاة والقراءة.

¹³⁶ - قلت: أما متن الحديث فصحيح، وإنما حكم عليه النسائي رحمة الله بالنكارة بسبب سنه لأن المشهور أنه من روایة كریب مولی ابن عباس عن ابن عباس فخالفت هذه الروایة المشهور في السنن ، وقد يكون المقصود بالنكارة عند الأقدمین التفرد ليس إلا .

٦-١٣٦ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ التَّئِمِيُّ، قَاضِي الْبَصْرَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبْنُ دَاؤَدَ، عَنْ هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاؤَدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: "أَطْوَفُ الْلَّيْلَةَ عَلَى مائةِ امْرَأَةٍ، فَتَأْتِي كُلُّ امْرَأَةٍ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ بِالسَّيْفِ، وَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَطَافَ عَلَيْهِنَّ، فَجَاءَتْ وَاحِدَةً بِنِصْفِ وَلَدٍ" وَلَوْ قَالَ سُلَيْمَانُ: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَكَانَ مَا قَالَ" ^{١٣٧}

٧-١٣٧ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعاذٌ قَالَ: حَدَّنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ مِنَ الظَّلَلِ وَالظَّهَارِ، وَهُنَّ إِحدَى عَشْرَةَ قُلْتُ لِأَنَسٍ: "هَلْ كَانَ يُطِيقُ ذَلِكَ؟" قَالَ: "كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةً تَلَاثِينَ" ^{١٣٨}

٨-١٣٨ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدٌ وَهُوَ أَبْنُ زُرِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنْسًا، حَدَّنَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطْوُفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْلَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تَسْعُ نِسْوَةً ^{١٣٩}

¹³⁷ - أحمد برقـ(٢٣٣٦ و ١٠٨٦٠) صحيح

¹³⁸ - البخاري (٢٦٨) وأحمد برقـ(٤٤٧٣) وابن خزيمة برقـ(٢٣٣) والمسند الجامع برقـ(٢٨٤)

إن الله سبحانه وتعالى قد أمد نبيه صلى الله عليه وسلم بقوه عظيمة وطاقة هائلة لا يفوقه في ذلك أحد.

وقوه النبي صلى الله عليه وسلم شاملة لجميع أنواع القوة: المادية الظاهرة، والمعنوية الخفية.

فهو صلى الله عليه وسلم قوي الإرادة قوي الشخصية شديد التأثير على الآخرين.

يتضح ذلك في سيرته وفي حياته كلها، فمواقفه وتصراته ومعاملاته مع الأصدقاء والأعداء تتجلى فيها هذه القوة المعنوية الخارقة. ومن أمثلة قوته المعنوية تأثيره على قريش وهو في شبابه قبل البعثة حيث حكمه وسلموا له أمرًا كادوا ويقتلون بسببه، وهو وضع الحجر الأسود في مكانه من البيت الحرام عند تجددهم لبنائه، والناس دائمًا لا ينقادون إلا لمن يفوقهم.

ومن أمثلة قوته المادية أن الصحابة عندما عجزوا يوم المخدق عن كسر صخرة عظيمة عرضت لهم في طريق الخفر استجذروا به صلى الله عليه وسلم، فأخذ المعلول وضرها حتى عادت كثيًراً أهيل.... كما في البخاري. وكذلك قصة مصارعته مع ركانة وهو أقوى رجل بمكة، والقصة في سنن أبي داود، وكذلك ما جاء في البخاري أنه صلى الله عليه وسلم، كان يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة .

¹³⁹ - البخاري برقـ(٢٨٤ و ٢٦٨ و ٥٠٦٨ و ٥٢١٥) ونص برقـ(٣٢١١)

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٣ / ص ٣٣٦) قد تقدم هذا الباب في كتاب الطهارة، وأنه يحتمل أن يكون فعل ذلك حين إقباله من سفره حيث لا قسمة تلزمـه؛ لأنـه حينـذاك لا تكونـ منهـنـ واحدةـ أولـيـ بالـابـداءـ منـ صـاحـبـتهاـ، فـلـماـ استـوتـ حقوقـهنـ جـمـعـهـنـ كـلـهـنـ فيـ لـيـلـةـ، ثـمـ استـأنـفـ الـقـسـمةـ بـعـدـ ذـلـكـ، وـيـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ ذـلـكـ بـطـيـبـ أـنـفـسـ أـزـوـاجـهـ وـإـذـخـنـ فـيـهـ، يـدلـ عـلـىـ ذـلـكـ سـؤـالـهـ أـزـوـاجـهـ أـنـ يـمـرضـ فـيـ بـيـتـ عـائـشـةـ، حـكـاهـ أـبـنـ المـنـذـرـ، عـنـ أـبـيـ عـيـدـ.

قال المهلب: يحتمل أن يكون ذلك في يوم يقع فيه بالقسمة بين أزواجـهـ، فيـقـرـعـ هـذـاـ الـيـوـمـ لـهـنـ كـلـهـنـ يـجـمـعـهـنـ فـيـهـ، ثـمـ يـسـتـأـنـفـ بـعـدـهـ الـقـسـمةـ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ. إـلاـ أـنـ هـذـاـ مـنـ فـعـلـ النـبـيـ - صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - فـالـقـسـمةـ بـيـنـهـنـ شـيـءـ تـبـرـعـ بـهـ وـنـطـوـعـ لـمـ جـبـلـهـ اللـهـ عـلـيـهـ مـنـ

٣٧ . طَوَافُ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ ، وَالْأَغْتِسَالُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ

١٣٩ - ٧٧٩٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا حَبَّانُ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ فُلَانِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ عَمْتِهِ سُلَمَى ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَجَعَلَ يَعْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ جَعَلْتُهُ غُسْلًا وَاحِدًا قَالَ : " هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ " ١٤٠

العدل؛ لأن الله قد رفع عنه معونة القسمة بينهن بقوله: {ترجي من تشاء منهن وتهوى إليك من تشاء ومن ابتغيت من عزلت فلا جناح عليك} [الأحزاب: ٥١].

ولا يجوز عند جماعة العلماء أن يطأ الرجل امرأته في ليلة أخرى، وإنما يجوز في الإمام حيث لا قسمة لهن. قال ابن حبيب: وإذا وطئ الرجل إحدى امرأته في يومها، ثم أراد أن يطأ الأخرى قبل أن يغتسل، فحللت امرأته التي لها ذلك اليوم فلا بأس به، ويكره للرجل أن يجمع بين امرأته من نسائه في فراش واحد وإن رضيتها به، لكن لا يجوز أن يطأ إحداها والأخرى معه في البيت وإن لم تسمع ذلك. قال ابن الماجشون: ويكره أن تكون معه في البيت بحيمة أو حيوان، وكان ابن عمر إذا فعل ذلك أخرج كل من عنده في البيت، حتى الصبي الممهود، ولا بأس أن يطأ امرأته الحرة، ثم يطأ امرأته قبل أن يغتسل، ولا بأس أن يطأ امرأته، ثم يطأ امرأته قبل أن يغتسل. قال غيره: لما جاز أن يطأ امرأته مرتين وثلاثاً، ثم يغتسل في آخر ذلك إذا حضر وقت الصلاة جاز له أن يطأ امرأتين في ليلة إذا أدنت له صاحبة الليلة ويغتسل غسلاً واحداً، كما طاف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على نسائه في غسل واحد في ليلة. قال ابن الماجشون: ولا يجب على الرجل غشيان امرأته جميعاً في ليتهمما، ولا بأس أن يغشى إحداها ويكتف عن الأخرى ما لم يرد به الضرر والميل.

٤٤٠ - أخرجه أبو داود برقم (٢١٩) وأحمد برقم (٢٤٥٩١) والبيهقي برقم (١٠٢٥) وإتحاف الخبرة برقم (٦٦٨) وحسن إسناده وهو حديث حسن

شرح النووي على مسلم - (ج ١ / ص ٤٩٩)

حاصل الأحاديث كُلُّهَا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْجُنُبِ أَنْ يَتَامَ وَيَأْكُلَ وَيَشْرُبَ وَيُجَامِعَ قَبْلَ الْأَغْسَالِ ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَى أَنَّ بَدَنَ الْجُنُبُ وَعَرَقَهُ طَاهِرًا ، وَفِيهَا أَنَّهُ يُسْتَحِبُّ أَنْ يَتَوَضَّأْ ، وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ لِهَذِهِ الْأَمْوَارِ كُلُّهَا ، وَلَا سِيمَاءً إِذَا أَرَادَ جِمَاعَ مَنْ لَمْ يُجَامِعَهَا ؛ فَإِنَّهُ يَتَأَكَّدُ أَسْتَحْبَابَ غَسْلِ ذَكَرِهِ ، وَقَدْ تَصَّصَّ أَصْحَابُهَا أَنَّهُ يُكْرِهُ النَّوْمَ وَالْأَكْلُ وَالشُّرُبُ وَالْجِمَاعُ قَبْلَ الْوُضُوءِ ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدْلِي عَلَيْهِ ، وَلَا خِلَافٌ عِنْدَنَا أَنَّهُ هَذَا الْوُضُوءُ لَيْسَ بِوَاحِدٍ ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكُ وَالْجُمَهُورُ ، وَذَهَبَ أَبْنُ حَبِيبٍ مِّنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ ، وَالْمُرَادُ بِالْوُضُوءِ وُضُوءُ الصَّلَاةِ الْكَاملِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبْنِ عَبَّاسِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ فِي الْاقْتِصَارِ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ؛ فَقَدْ قَدَّمَا أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَنَابَةِ ، بَلْ فِي الْحَدَثِ الْأَصْعَرِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبْنِ إِسْحَاقِ السُّبِيعِيِّ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَامَ وَهُوَ جُنْبٌ وَلَا يَمْسِ مَاءَ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالترْمِذِيُّ وَالسَّائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ وَغَيْرِهِمْ ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدُ : عَنْ تَرِيدِ بْنِ هَارُونَ وَهُمْ أَبْنُ إِسْحَاقِ فِي هَذَا ، يَعْنِي فِي قَوْلِهِ : لَا يَمْسِ مَاءَ . وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ : يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِّنْ أَبْنِي إِسْحَاقِ . وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : طَعَنَ الْحُفَاظَةِ فِي هَذِهِ الْلَّفْظَةِ ، بَلْ كَانَ لَهُ جَوَابٌ : أَحَدُهُمَا حَوَابُ الْإِمَامِينَ الْجَلِيلَيْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ شُرِيفٍ وَأَبِي بَكْرِ الْبَيْهَقِيِّ : أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَمْسِ مَاءَ لِلْعُسْلِ . وَالثَّانِي وَهُوَ عِنْدِي حَسَنٌ : أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ كَانَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لَا يَمْسِ مَاءَ أَصْنَاً ، لِبَيَانِ الْجَوَازِ . إِذْ لَوْ وَاطَّبَ عَلَيْهِ لَتَوَهَّمُ وَجْهُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا طَوَافَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ بِعُسْلٍ وَاحِدٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ بَيْنَهُمَا ، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِيَانِ جَوَازِ تَرْكِ الْوُضُوءِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي سُنْنَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ ،

طَوَافُ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ ، وَالْقِتَارُ عَلَى غُسْلٍ وَاحِدٍ وَذِكْرُ الْخِتَافِ عَلَى مَعْمَرٍ فِي خَبْرِ أَنْسٍ فِي ذَلِكَ

٤٠ - ٧٧٩٥-١٤٠ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَعْمَرَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنْسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ

١٤١١

فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا ؟ فَقَالَ : " هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَظْهَرُ " قَالَ أَبُو دَاوُدُ : وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ ، قُلْتَ : وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ ، يَكُونُ هَذَا فِي وَقْتٍ وَذَلِكَ فِي وَقْتٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَاحْتَلَفُ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهِ هَذَا الْوُضُوءُ ، فَقَالَ أَصْحَابَنَا : لَأَنَّهُ يُخَفِّفُ الْحَدِيثَ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ عَنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : احْتَلَفَ فِي تَعْلِيهِ ، فَقِيلَ : لَبِيَتْ عَلَى إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ خَشْيَةً أَنْ يَمُوتَ فِي مَنَامِهِ . وَقِيلَ : بَلْ لَعَلَهُ أَنْ يَنْشَطَ إِلَى الْغُسْلِ إِذَا نَالَ الْمَاءَ أَعْضَاءَهُ . قَالَ الْمَازِرِيُّ : وَيَحْرِي هَذَا الْخِلَافَ فِي وُضُوءِ الْحَائِضِ قَبْلَ أَنْ تَنَامَ ، فَمَنْ عَلَى بَالْمِبْيَتِ عَلَى طَهَارَةِ اسْتِحْبَةِ لَهَا . هَذَا كَلَامُ الْمَازِرِيِّ . وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فِيهِمْ مُتَقَوْنَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَحْبَطُ الْوُضُوءُ لِلْحَائِضِ وَالنِّسَاءِ ، لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَا يُؤْتَرُ فِي حَدَّهُمَا ، فَإِنْ كَانَ الْحَائِضُ قَدْ انْقَطَعَتْ حِيْضُطَهَا صَارَتْ كَالْجُنْبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَأَمَّا طَوَافُ النِّيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بِرِضاْهُنَّ أَوْ بِرِضاِ صَاحِبِ النَّوْءَةِ ، إِنْ كَانَتْ نَوْءَةً وَاحِدَةً ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ يَقُولُ : كَانَ الْقُسْمُ وَاجِبًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدَّوَامِ ، كَمَا يَحْبُبُ عَلَيْنَا ، وَأَمَّا مَنْ لَا يُوْجِبُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ فَإِنَّهُ لَأَنْ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ . وَهَذَا الْخِلَافُ فِي وُجُوبِ الْقُسْمِ هُوَ وَجْهَانِ أَصْحَابِنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيدِ الْمَذُكُورَةِ فِي الْبَابِ أَنَّ غُسْلَ الْجَنَابَةِ لَيْسَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَإِنَّمَا يَتَضَيَّقُ عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْدِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ وَهَذَا يَجْمَعُ الْمُسْلِمِينَ . وَقَدْ احْتَلَفَ أَصْحَابَنَا فِي الْمُوجِبِ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ هُلْ حُصُولُ الْجَنَابَةِ بِالْتَّقَاءِ الْحَتَّائِينَ ؟ أَوْ إِنْزَالُ الْمَنِيِّ ؟ أَمْ هُوَ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ ؟ أَمْ هُوَ حُصُولُ الْجَنَابَةِ مَعَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ ؟ فِي ثَلَاثَةِ أُوْجُهٍ لِأَصْحَابِنَا ، وَمَنْ قَالَ : يَحْبُبُ بِالْجَنَابَةِ قَالَ : هُوَ وُجُوبُ مُوسَعٍ ، وَكَذَا احْتَلَفُوا فِي مُوجِبِ الْوُضُوءِ ، هَلْ هُوَ الْحَدِيثُ أَمْ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ أَمْ الْمَجْمُوعُ ؟ ، وَكَذَا احْتَلَفُوا فِي الْمُوجِبِ لِغُسْلِ الْحَيْضِ هُلْ هُوَ حُرُوجُ الدَّمِ أَمْ اقْتِطَاعُهُ ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤١ - الترمذى برقم(١٤٠) ونص برقم(٢٦٦) وابن ماجة برقم(٦٣١) والبيهقي في السنن برقم(١٤٤٦٦) وابن خزيمة برقم(٢٣١)

صحيح

وفي تحفة الأحوذى - (ج / ص ١٦٨)

قَوْلُهُ : (كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ) أَيْ يُجَامِعُهُنَّ ثُمَّ يَعْسِلُ غُسْلًا وَاحِدًا وَلَا حَمْدَ وَالنِّسَائِيُّ فِي لَيْلَةِ بَعْسِلٍ وَاحِدٍ .
وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ بَيْنِ الْجَمَاعَيْنِ لَا يَحْبُبُ وَعَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ ، وَيَدْلِلُ عَلَى اسْتِحْسَابِهِ مَا أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدُ وَالنِّسَائِيُّ عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ دَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ بِعَتِيلٍ عَنْدَ هَذِهِ وَعَنْدَ هَذِهِ قَالَ فَقْلَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَحْمِلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا
قَالَ هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَظْهَرُ فَإِنْ قِيلَ : أَقْلُ الْقُسْمَةَ لَيْلَةً لِكُلِّ امْرَأَ فَكَيْفَ طَافَ عَلَى الْجَمِيعِ ؟ فَالْحَوَابُ : أَنَّ وُجُوبَ الْقُسْمِ عَلَيْهِ مُخْتَلِفٌ فِيهِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ بَلْ كَانَ يَقْسِمُ بِالْتَّسْوِيَةِ تَبْرُعاً وَتَكْرَماً وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِ . وَكَانَ طَوَافُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرِضاْهُنَّ ، وَقَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ عِنْدَ قُدُومِهِ مِنْ سَفَرٍ وَنَحْوِهِ فِي وَقْتٍ لَيْسَ لَوَاحِدَةَ مِنْهُنَّ يَوْمًا مُعِينًا مَعْلُومًا فَجَمَعُهُنَّ يَوْمًا مِنْهُ ثُمَّ دَارَ بِالْقُسْمِ عَلَيْهِنَّ بَعْدَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . لِأَنَّهُنَّ كُنُّ حَرَائِرَ وَسُنْتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِنَّ الْعَدْلُ بِالْقُسْمِ وَأَنْ لَا يَمْسَأُ الْوَاحِدَةَ فِي يَوْمِ الْأُخْرَى إِنْهُمْ

.

٤١-٧٧٩٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَانُ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ " يَطْوُفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْلَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ ، ثُمَّ يَعْتَسِلُ مَرَّةً " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : الصَّوَابُ حَدِيثُ قَنَادَةَ ^{١٤٢}

=====

١٤٢ - صحيح وقد مر

إعلام الموقعين عن رب العالمين - (ج / ٢ / ص ١٦٤)

فَصُنْلُ [الْحُكْمَةُ فِي إِبَاحةِ التَّعْدُدِ لِلرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ] . وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَإِنَّهُ أَبْيَحَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَرْبَعَ زَوْجَاتٍ ، وَلَمْ يُبَحْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَكْثَرِ مِنْ زَوْجٍ وَاحِدٍ " فَذَلِكَ مِنْ كَمَالِ حَكْمَةِ الرَّبِّ تَعَالَى لَهُمْ وَإِحْسَانَهُ وَرَحْمَتِهِ بِخَلْقِهِ وَرَعَايَةِ مَصَالِحِهِمْ ، وَيَعْلَمُ سُبُّحَانَهُ عَنْ خَلَافِ ذَلِكَ ، وَيُنِزَّهُ شَرِعَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِ هَذَا ، وَلَوْ أُبَيَحَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَكُونَ عِنْدَ زَوْجَيْنِ فَأَكْثَرُ لِفَسَدِ الْعَالَمِ ، وَضَاعَتْ الْأَنْسَابُ ، وَقَلَّ الْأَرْوَاحُ بِعِظُمِهِمْ بَعْضًا ، وَعَظَمَتْ الْبَلَى ، وَاشْتَدَّتِ الشَّتَّى ، وَفَاقَتْ سُوقُ الْحَرْبِ عَلَى سَاقِ ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ حَالُ امْرَأَةٍ فِيهَا شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ؟ وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ حَالُ الشُّرَكَاءِ فِيهَا؟ فَمَجِيءُ الشَّرِيعَةِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ مِنْ خَلَافٍ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْأُدْلَةِ عَلَى حِكْمَةِ الشَّارِعِ وَرَحْمَتِهِ وَعَنْيَاتِهِ بِخَلْقِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ رُوعِيَ جَانِبُ الرَّجُلِ ، وَأَطْلَقَ لَهُ أَنْ يُسَيِّمَ طَرْفَهُ وَيَقْضِيَ وَطَرَهُ ، وَيَنْتَقِلَ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى وَاحِدَةٍ بِحَسْبِ شَهْوَتِهِ وَحَاجَتِهِ ، وَدَاعِيَ الْمَرْأَةِ دَاعِيهِ ، وَشَهْوَتُهَا شَهْوَتُهُ؟ قِيلَ : لَمَّا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَكُونَ مُحْبَّةً مِنْ وَراءِ الْحُجُورِ ، وَمَحْجُوبَةً فِي كُنْ بَيْتِهَا ، وَكَانَ مَزاجُهَا أَبْرَدُ مِنْ مَزاجِ الرَّجُلِ ، وَحَرَكَهَا الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ أَقْلَى مِنْ حَرَكَتِهِ ، وَكَانَ الرَّجُلُ قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْحَرَارةِ الَّتِي هِيَ سُلْطَانُ الشَّهْوَةِ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطَيَتِهِ الْمَرْأَةُ ، وَبِلَى يَمَّا لَمْ تُبْلِ بِهِ ؛ أَطْلَقَ لَهُ مِنْ عَدَدِ الْمُنْكُوحَاتِ مَا لَمْ يُطْلِقْ لِلْمَرْأَةِ ؛ وَهَذَا مَا خَصَّ اللَّهُ بِهِ الرِّجَالُ ، وَفَضَلَّهُمْ بِهِ عَلَى النِّسَاءِ ، كَمَا فَضَلَّهُمْ عَلَيْهِنَّ بِالرِّسَالَةِ وَالثُّنُودِ وَالْخَلَاقَةِ وَالْمُلْكِ وَالْإِمَارَةِ وَوِلَايَةِ الْحُكْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَجَعَلَ الرِّجَالَ قَوْمَيْنِ عَلَى النِّسَاءِ سَاعِيْنِ فِي مَصَالِحِهِنَّ ، يَدْبُونَ فِي أَسْبَابِ مَعِيشَتِهِنَّ ، وَبِرِّكُونَ الْأَخْطَارَ ، يَجْهُوْبُونَ الْقُفَّارَ ، وَيُعَرِّضُونَ أَنفُسَهُمْ لِكُلِّ بَلَى وَمَحْنَةٍ فِي مَصَالِحِ الرَّوْجَاتِ ، وَالرَّبُّ تَعَالَى شَكُورٌ حَلِيمٌ ، فَشَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ ، وَجَهَرَ بِهِمْ بَأْنَ مَكَّهُمْ مِمَّا لَمْ يُمْكِنْ مِنْهُ الرَّوْجَاتِ ، وَأَنْتَ إِذَا قَاتَسْتَ بَيْنَ تَعَبِ الرِّجَالِ وَشَقَائِصِهِمْ وَكَدَهِمْ وَصَبَبِهِمْ فِي مَصَالِحِ النِّسَاءِ وَبَيْنَ مَا أَبْتَلَى بِهِ النِّسَاءَ مِنَ الْعِيَّةِ وَجَدَتْ حَظَ الرِّجَالِ مِنْ تَحْمُلِ ذَلِكَ التَّعَبِ وَالْتَّصْبِيبِ وَالدَّأْبِ أَكْثَرَ مِنْ حَظِّ النِّسَاءِ مِنْ تَحْمُلِ الْعِيَّةِ ؛ فَهَذَا مِنْ كَمَالِ عَذْلِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ ؛ فَلَهُ الْحَمْدُ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْقَاتِلِ : " إِنَّ شَهْوَةَ الْمَرْأَةِ تَرِيدُ عَلَى شَهْوَةِ الرَّجُلِ " فَلَيْسَ كَمَا قَالَ ، وَالشَّهْوَةُ مُنْبِعُهَا الْحَرَارَةُ ، وَأَيْنَ حَرَارَةُ الْأُنْثَى مِنْ حَرَارَةِ الذَّكَرِ؟ وَلَكِنَّ الْمَرْأَةَ - لِفَرَاغِهَا وَبَطَانَتِهَا وَعَدَمِ مُعَايَنَتِهَا لَمَّا يَشْعُلُهَا عَنْ أَمْرِ شَهْوَتِهَا وَقَضَاءِ وَطَرَهَا - يَعْمُرُهَا سُلْطَانُ الشَّهْوَةِ ، وَيَسْتَوْلِي عَلَيْهَا ، وَلَا يَجِدُ عِنْدَهَا مَا يُعَارِضُهُ ، بَلْ يُصَادِفُ قَبْلًا فَارِغاً وَنَفْسًا حَالَيْهُ فَيَتَمَكَّنُ مِنْهَا كُلُّ الْمُمْكِنُ ، فَيَطْنَطِنُ الطَّانُ أَنْ شَهْوَتِهَا أَضْعَافُ شَهْوَةِ الرَّجُلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَمَمَّا يَدْلُلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الرَّجُلُ إِذَا جَامَعَ امْرَأَةً أَمْكَنَهُ أَنْ يُجَامِعَ عِيَّرَهَا فِي الْحَالِ ، { كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطْوُفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْلَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ } ، وَطَافَ سُلَيْمَانُ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً فِي لَيْلَةٍ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ لَهُ عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ شَهْوَةً وَحَرَارَةً بَاعِثَةً عَلَى الْوَطْءِ ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا قَضَى الرَّجُلُ وَطَرَهُ فَتَرَتْ شَهْوَتُهَا ، وَانْكَسَرَتْ نَفْسُهَا ، وَلَمْ تَطْلُبْ قَضَاءَهَا مِنْ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ الْحِينِ ، فَتَطَبَّقَتْ حِكْمَةُ الْقَدْرِ وَالشَّرِيعَةِ وَالْخُلُقِ وَالْأَمْرِ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

٣٩. ما عَلِيَ مَنْ أَتَى امْرَأَتُهُ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ

٧٧٩٧-٤٢ - أَخْبَرَنَا سُوِيدُ بْنُ نَصْرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكُ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، رَفَعَ الْحَدِيثَ قَالَ : " إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ "

١٤٣١

١٤٣٣ أخرجه مسلم برقم(٧٣٣) والترمذى برقم(١٤١) وابن ماجة برقم(٦٣٠) والمسند الجامع برقم(٤١٩٥)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ١ / ص ٤٩٩)

حاصل الأحاديث كُلُّها أَنَّ اللَّهَ يَحُوزُ لِلْحُجُبِ أَنْ يَنَامُ وَيَأْكُلُ وَيَسْرُبُ وَيُجَامِعُ قَبْلِ الْإِغْتِسَالِ ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَاجْمَعُوا عَلَيْهِ أَنَّ بَدَنَ الْحُجُبَ وَعَرْقَهُ طَاهِرٌ ، وَفِيهَا أَنَّهُ يُسْتَحِبُّ أَنْ يَوْضُعَ ، وَيَعْسِلُ فَرْجَهُ لِهَذِهِ الْأُمُورِ كُلُّهَا ، وَلَا سِيمَاءٌ إِذَا أَرَادَ جَمَاعَ مِنْ لَمْ يُجَامِعَهَا ؛ فَإِنَّهُ يَتَأَكَّدُ إِسْتِحْبَابَ غُسْلِ ذَكَرِهِ ، وَقَدْ تَصَّرَّفَ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ يُكَرِّهُ النَّوْمَ وَالْأَكْلَ وَالشَّرْبُ وَالْجَمَاعُ قَبْلَ الْوُضُوءِ ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدْلِعَ عَلَيْهِ ، وَلَا خَلَافٌ عِنْدُنَا أَنَّهُ هَذَا الْوُضُوءُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَهَذَا قَالَ مَالِكُ وَالْجُمُهُورُ ، وَذَهَبَ ابْنُ حَبِيبٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ ، وَالْمُرَادُ بِالْوُضُوءِ وُضُوءُ الصَّلَاةِ الْكَاملِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقْدِمُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ فِي الْاِقْتِسَارِ عَلَيْ الْوِجْهِ وَالْيَدِيْنِ ؛ فَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَنَانَةِ ، بَلْ فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقِ السُّبِيعِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ دَاوُدُ وَالْتَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِمْ ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدٍ : عَنْ بَيْزِيدِ بْنِ هَارُونَ وَهُمْ أَبُو إِسْحَاقِ فِي هَذَا ، يُعْنِي فِي قَوْلِهِ : لَا يَمْسِي مَاءً . وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ :

يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنْ أَبِي إِسْحَاقِ . وَقَالَ الْبَيْهِقِيُّ : طَعْنَ الْمُحَاطَ فِي هَذِهِ الْفَلْقَةِ ، فِيَانَ بِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ ضَعْفِ الْحَدِيثِ ، وَإِذَا بَيَّنَ ضَعْفُهُ لَمْ يُقْرَبْ فِيهِ مَا يَتَعَرَّضُ بِهِ عَلَى مَا قَدَّمَهُ ، وَلَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ أَيْضًا مُخَالِفًا ، بَلْ كَانَ لَهُ جَوَابًا : أَحَدُهُمْ جَوَابُ الْإِمَامِيْنَ الْجَلِيلِيْنَ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ شُرِيفٍ وَأَبِي بَكْرِ الْبَيْهِقِيِّ : أَنَّ الْمُرَادَ لَمْ يَمْسِي مَاءً لِلْعُسْلِ . وَالثَّانِي وَهُوَ عِنْدِي حَسَنٌ : أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ كَانَ فِي بَعْضِ الْأُوقَاتِ لَا يَمْسِي مَاءً أَصْلًا ، لِبَيَانِ الْحَوَازِ . إِذْ لَوْ وَاظَّبَ عَلَيْهِ لَتَوَهَّمَ وَجُوبَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا طَوَافَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْ نِسَائِهِ بِعُسْلٍ وَاحِدٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِيَنْهُمَا ، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِيَانَ حَوَازِرَ الْوُضُوءِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي سُنْنَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَيْ نِسَائِهِ ذَاتَ لِيَةَ ، يَعْسِلُ عَنْهُ أَنَّهُ مَعْنَى هَذِهِ وَعِنْدَهُ ذَاتَ . فَقَبِيلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا ؟ فَقَالَ : " هَذَا أَرْكَيْ وَأَطْبِيْ وَأَطْهَرْ " قَالَ أَبُو دَاوُدٍ : وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ ، قُلْتَ :

وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ ، يَكُونُ هَذَا فِي وَقْتٍ وَذَاكِرَ فِي وَقْتٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْمُخْتَلَفُ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهِ هَذَا الْوُضُوءِ ، فَقَالَ أَصْحَابُهَا : لَأَنَّهُ يُخْفِفُ الْحَدِيثَ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ عَنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : اُخْتَلَفَ فِي تَعْلِيهِ ، فَقَبِيلٌ : لَيَسْتَ عَلَيْهِ إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ حَشِيشَةٌ أَنَّ يَمُوتُ فِي مَنَامِهِ . وَقَبِيلٌ : بَلْ لَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَشْطِعَ إِلَى الْعُسْلِ إِذَا نَالَ الْمَاءَ أَعْضَاءَهُ . قَالَ الْمَازَرِيُّ : وَيَحْرِي هَذَا الْخَلَافَ فِي وُضُوءِ الْحَائِضِ قَبْلَ أَنْ تَنَامَ ، فَعَمَّ عَلَلَ بِالْمُبَيِّنِ عَلَى طَهَارَةِ اسْتِحْبَاهُ لَهَا . هَذَا كَلَامُ الْمَازَرِيِّ . وَأَمَّا أَصْحَابُهَا فَإِنَّهُمْ مُتَقَوْفُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَحِبُّ الْوُضُوءُ لِلْحَائِضِ وَالنَّسَاءِ ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَا يُؤْتَرُ فِي حَدَّهُمَا ، فَإِنْ كَانَتِ الْحَائِضُ قَدْ قَطَعَتْ حِيْضُنَاهَا سَارَتْ كَالْجُنْبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا طَوَافَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْ نِسَائِهِ بِعُسْلٍ وَاحِدٍ ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ بِرِضاهُنَّ أَوْ بِرِضَى صَاحِحَةِ التَّوْبَةِ ، إِنَّ كَانَتْ تَوْبَةً وَاحِدَةً ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ يَقُولُ : كَانَ الْقُسْمُ وَاجِبًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدِّوَامِ ، كَمَا يَحْبُبُ عَيْنَاهَا ، وَأَمَّا مَنْ لَا يُوْجِبُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ تَأْوِيلَ فَإِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا يَشَاءُ . وَهَذَا الْخَلَافُ فِي وُجُوبِ الْقُسْمِ هُوَ وَجْهُنَّ لِأَصْحَابِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ أَنَّ غُسْلَ الْجَنَانَةِ لَيْسَ عَلَى الْفُورِ ، وَإِنَّمَا يَتَضَيَّقُ عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ وَهَذَا يَجْمَعُ الْمُسْلِمِينَ . وَقَدْ اِنْتَلَفَ أَصْحَابُهَا فِي الْمُوْجِبِ لِغُسْلِ الْجَنَانَةِ هَلْ حُصُولُ الْجَنَانَةِ بِالْتَّقَاءِ الْحَائِضَيْنِ ؟ أَوْ إِنْرَالِ الْمَيِّنِ ؟ أَمْ هُوَ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ ؟ أَمْ هُوَ حُصُولُ الْجَنَانَةِ مَعَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ ؟ فِي ثَلَاثَةِ أُوْجُهٍ لِأَصْحَابِهَا ، وَمَنْ قَالَ : يَحْبُبُ بِالْجَنَانَةِ قَالَ : هُوَ

١٤٣ - أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ حَفْصٍ وَهُوَ ابْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ أَتَى أَهْلَهُ أَوْلَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ مِنْ آخِرِهِ فَلَيَتَوَضَّأْ بَيْنَ ذَلِكَ وُضُوءًا " خَالَفُهُمَا هَمَامٌ^{١٤٤}

١٤٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الْحَوْضِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا هَمَامٌ قَالَ : حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ ، عَنْ أَبِي الصَّدِيقِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الَّذِي يَمْسُسُ امْرَأَهُ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَعُودَ قَالَ : " يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذَا خَطَأٌ ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَحَفْصٌ بْنُ غِيَاثٍ^{١٤٥}

=====

وَجُوبُ مُوسَعٍ ، وَكَذَا اخْتَلَفُوا فِي مُوجِبِ الْوُضُوءِ ، هَلْ هُوَ الْحَدَثُ أَمْ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ أَمْ الْمَجْمُوعُ ؟ ، وَكَذَا اخْتَلَفُوا فِي المُوجِبِ لِعُسْلِ الْحِيْضَرِ هَلْ هُوَ خَرُوجُ الدَّمِ أَمْ انْقِطَاعُهُ ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٤٤ - حديث صحيح

١٤٥ - المسند الجامع برقم (٤١٩٥) ومسلم برقم (٧٣٣) بنحوه والترمذى برقم (١٤١) والصواب أنه صحيح فالمعنى واحد

٤٠

الْجُنُبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَمَ وَدِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ

١٤٥ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَخْبَرَنَا الْعَبَاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ : حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَمْ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ " ^{١٤٦}

١٤٦ - أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ عَمْرُو ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ عَيَّاشٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَيَّينَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَمْ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ^{١٤٧}

١٤٧ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَأَرَادَ أَنْ يَرْقُدَ ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ " قَالَ النَّسَائِيُّ : الصَّوَابُ حَدِيثُ إِسْحَاقَ ، وَحَدِيثُ عَلَيِّ بْنِ عَيَّاشٍ خَطَا ^{١٤٨}

١٤٨ - الْحَارِثُ بْنُ مُسْكِينٍ ، قَرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنِ الْلَّيْثِ ، وَيُونُسَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَمَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَمَ ^{١٤٩}

١٤٩ - أَخْبَرَنَا سُوِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَمَ

^{١٤٦} - أخرجه مسلم برقم(٧٢٥) وأبو داود برقم(٢٢٢) ونص برقم(٢٦٠) وابن ماجة برقم(٦٢٧) وأحمد برقم(٢٤٨١١) و٢٤٥٤٥ و٢٥٦١٦ و٢٥٨٤٦ و٢٦٣٩٤ و٢٦٧٣٣

عون المعبد - (ج ١ / ص ٢٥٦)

(تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ) : لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْأَكْلِ لِلْجُنُبِ الَّذِي يَوْمَ لَهُ ، لَكِنْ حَدِيثُ عَائِشَةَ الَّتِي فِيهِ ذِكْرُهُ فَعَلَمَ أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ اخْتِصارٌ .

^{١٤٧} - الصواب أنه صحيح انظر الذي قبله فهو بنفس اللفظ

^{١٤٨} - إسحاق برقم(٩٢١) وهو صحيح

قلت : وما أعلمه به النسائي فيه نظر

^{١٤٩} - أخرجه مسلم برقم(٧٢٥) ونص برقم (٢٦٠)

وفي شرح الزرقاني على موطأ مالك - (ج ١ / ص ١٩٩) قال ابن عبد البر: أردف مالك حديث ابن عمر بقول عائشة هذا لإفاده أن الوضوء المأمور به ليس للصلوة. قلت: وإلإفادة أنه مثله خلافاً من ذهب إلى أن الوضوء المأمور به غسل الأذى وغسل ذكره ويديه وهو التنظف، قال مالك في المجموعة: ولا يبطل هذا الوضوء ببول ولا غائط ولا يبطل بشيء إلا بمعاودة الجماع، ونظمته القائلة: إذا سنت وضوءاً ليس ينقضه سوى الجماع وضوء النوم للجنب

وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وُضُوئِهِ لِلصَّلَاةِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ قَالَتْ : " غَسَلَ يَدِيهِ ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ " ١٥٠

٧٨٠٥ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ قَالَ : حَدَّثَنَا صَالِحٌ ، عَنِ الرُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ يَأْكُلُ ، وَهُوَ جُنْبٌ غَسَلَ يَدِيهِ " ١٥١

٧٨٠٦ - أَخْبَرَنَا عُمَرَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ وَهُوَ ابْنُ زُرَيْعَ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ " خَالِفُهُ مَنْصُورٌ " ١٥٢

٧٨٠٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنَ قَالَ : حَدَّثَنَا ثُمَّ ، ذَكَرَ عَلَى أَثْرِهِ سُفِينَانَ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ " إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وُضُوئِهِ لِلصَّلَاةِ " ١٥٣

٧٨٠٨ - أَخْبَرَنَا سُوِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ سُفِينَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ " إِذَا أَجْنَبَ ، فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ وُضُوئِهِ لِلصَّلَاةِ " ١٥٤

١٥٠ - أخرجه مسلم برقم (٧٢٥)

وفي فيض القدير، شرح الجامع الصغير(٦٤٨) (كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ) أي غسل أعضاءه الأربع بالنية ولما كان الوضوء لغويًا وشرعياً دفع توهם إرادة اللغوي الذي هو مطلق النظافة بقوله (وضوء للصلوة) احترازاً عن الوضوء اللغوي فيسن وضوء الجنب للنوم ويكره تركه ونقل ابن العربي عن مالك والشافعي أنه لا يجوز النوم بدونه إن أراد به نفي الحل المستوي الطرفين فمسلم وإن فهو باطل عند الشافعي إذ لم يقل هو ولا أحد من صحبه بوجوبه ونوم المصطفى صلى الله عليه وسلم بغیر وضوء وهو جنب بفرض صحة الخبر به لبيان الجواز وحكمة الوضوء تخفيف الحديث سيما إن قلنا بجواز تعریق الغسل فينبغي فبرفع الحديث عن تلك الأعضاء وبيؤدبه ما رواه ابن أبي شيبة بسنده قال ابن حجر: رجاله ثقات عن شداد رفعه إذا أحجب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضاً فإنه نصف غسل الجنابة وقيل حكمته أنه أحد الطهارتين وعليه فيقوم التيمم مقامه وقد روى البيهقي بإسناد قال ابن حجر: حسن عن عائشة كان إذا أحجب فأراد أن ينام توضاً أو تيمم أي عند فقد الماء وقيل حكمته أن ينشط إلى العود أو الغسل ونقل ابن دقیق العید عن نص الشافعی أنه مثل الجنب الحائض بعد الانقطاع وفيه ندب التنظف عند النوم قال ابن الجوزی: وحكمته أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريه بخلاف الشياطين (وإذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو جنب غسل يديه ثم يأكل ويشرب) لأن أكل الجنب بدون ذلك يورث الفقر كما جاء في خبر الدليمي عن شداد بن أوس يرفعه: ثلاثة تورث الفقر أكل الرجل وهو جنب قبل أن يغسل يديه وقيامه عرياناً بلا مطرز وسترة والمرأة تشتم زوجهما في وجهه.

١٥١ - صحيح

١٥٢ - أحمد برقم (٢٦٣٤٤) ومسنن أبو عوانة برقم (٦١١) صحيح

الجُنْبُ : الذي يجب عليه الغسل بالجماع وخروج المني، والجنابة الأسم، وهي في الأصل : البعد. وسمى الإنسان جُنْباً لأنه نُهِيَّ أن يقرب مواضع الصلاة ما لم يَتَطَهَّرْ . وقيل لمحاجته الناس حتى يغسل

١٥٣ - صحيح

١٥٤ - صحيح لغيره ولا يضر الجهة فيه لوصله من طريق آخر صحيح

- ٤-١٥٤ - أَخْبَرَنَا سُوِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ سُفِيَّانَ ، عَنْ الرُّبِّيرِ بْنِ عَدِيٍّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : " الْجُنُبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَمَّ أَوْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ تَوَضَّأَ وُضُوئَهُ لِلصَّلَاةِ " ^{١٥٥}
- ٥-١٥٥ - أَخْبَرَنَا سُوِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ سُفِيَّانَ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : " لَا يَأْسَ بِأَنْ يَشْرَبَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ " خَالِفَهُمْ أَبُو إِسْحَاقَ ^{١٥٦}
- ٦-١٥٦ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَمُّ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمْسُ مَاءً " ^{١٥٧}
- ٧-١٥٧ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبْنُ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ مُطَرِّفَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ ، ثُمَّ يَنَمُّ ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَيْهِ الْمَاءَ " ^{١٥٨}
- ٨-١٥٨ - أَخْبَرَنِي هَلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هَلَالَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَمُّ ، وَهُوَ جُنُبٌ " ^{١٥٩}

^{١٥٥} - أخرجه ابن أبي شيبة برقم (٦٧١) صحيح مقطوع

^{١٥٦} - صحيح مقطوع

^{١٥٧} - الترمذى برقم (١١٨) وأحمد برقم (٢٦١١٩ و ٢٥٨٧٨) والبيهقي في السنن برقم (١٠١٤ و ١٠١٠) حديث صحيح وأنكر

بعضهم الجملة الأخيرة لوروده بأسانيد أقوى منها

وفي تحفة الأحوذى - (ج / ١ / ص ١٤٤) المُرَادُ بِهِ الْوُضُوءُ الشَّرِعيُّ لَا الْلَّعْنِيُّ ، لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَمَّ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وُضُوئَهُ كَمَا لِلصَّلَاةِ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ تَوَضَّأَ لِلَّادِعَ الصَّلَاةَ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ تَوَضَّأَ وُضُوئًا شُرْعَيًّا لَا لَعْنَيًّا اسْتَهَى ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هُلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ عَيْرٌ وَاجِبٌ ، فَالْجُمُهُورُ قَالُوا بِالثَّانِي ، وَاسْتَدَلُوكُمْ بِهِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَمُّ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمْسُ مَاءً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِيهِ مَقَالًا لَا يَنْتَهِي بِهِ لِلأسْنَدِ الْأَلَّ ، وَبِحَدِيثِ طَوَافِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نِسَاءِ بَعْشُلِ وَاحِدٍ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَلَى الْمُدَعَى هُنَّ دَلِيلٌ ، وَبِحَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا إِنَّمَا أَمْرَتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ لَيْسَ فِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى الْمُدَعَى كَمَا لَا يَخْفَى ، وَدَهَبَ دَاوُدُ وَجَمَاعَةُ إِلَى الْأَوَّلِ لِرُوُودِ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ ، فَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لَيَتَمَّ ، وَفِي رِوَايَةِ لَهُمَا تَوَضَّأَ وَأَغْسِلَ ذَكْرَكُ ثُمَّ ، قَالَ الشَّوَّكَانِيُّ : يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدْلَةِ بِحَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ، وَيُؤْيِدُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبْنَ حُزَيْمَةَ وَابْنَ جِبَانَ فِي صَحِيحِهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَّنَمْ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ قَالَ نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ إِنْ شَاءَ . اتَّهَى ، وَقَالَ النَّوْرِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ : وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقِ السَّبِيعِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنَمُّ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمْسُ مَاءً رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ وَالترْمذِيُّ وَالسَّنَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُمْ فَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَلَوْ صَحَحَ لَمْ يَكُنْ مُحَالًا يَعْنِي لِحَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ الْمَدْكُورِ فِي الْبَابِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ، بَلْ كَانَ لَهُ جَوَابًا : أَحَدُهُمَا حَوَابُ الْأَمَامَيْنِ الْجَلَلِيَّنِ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرْيَجٍ وَأَبِي بَكْرَ الْبَهْقِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَمْسُ مَاءً لِلْكُسْلِ وَالثَّانِي وَهُوَ عِنْدِي حَسَنٌ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ كَانَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لَا يَمْسُ مَاءً أَصْلًا لِبَيَانِ الْجَوَابِ إِذْ لَوْ وَاضَّبَ عَلَيْهِ لَتُوَهَّمُ وَجُوَهُهُ اتَّهَى .

^{١٥٨} - صحيح

^{١٥٩} - أخرجه البخارى برقم (٢٨٨) ومسلم برقم (٧٢٥) ونص برقم (٢٥٧ و ٢٥٩ و ٢٦٠) وأبو داود برقم (٢٢٢) والترمذى برقم (١١٨)

ذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ

- ٧٨١٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكَ قَالَ : حَدَّثَنَا قُرَادٌ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَزْوَانَ أَبْوَ بُوْحٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْنَمَا أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ ؟ قَالَ : " اغْسِلْ ذَكَرَكَ ، ثُمَّ تَوَضَّأْ وَنَمْ " ١٦٠
- ٧٨١٥ - أَخْبَرَنَا قُتْبَيْةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : ذَكَرَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تُصِّيهُ جَنَابَةٌ مِنَ الْلَّيْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ " ١٦١

وفي شرح ابن بطال - (ج ١ / ص ٤٣٤) اختلف العلماء في نوم الجنب، فقالت طائفة: يظاهر خبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه توضأً وضوء للصلوة، وكذلك ينام، روى هذا عن علي، وابن عباس، وعائشة، وأبي سعيد الخدري، ومن التابعين: النجعي، وطاوس، والحسن، وبه قال: مالك، والليث، وأبو حنيفة، والشافعى، وأحمد، وإسحاق، كلهم يستحبون الوضوء، ويأمرون به.

وشد أهل الظاهر، فأوجبوا عليه الوضوء فرضاً، وهذا قول مهجور لم يتابعهم عليه أحد، فلا معنى له، وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال: إن شاء أن ينام قبل أن يتوضأ، وإليه ذهب أبو يوسف، فقال: لا بأس أن ينام الجنب قبل أن يتوضأ، لأن الوضوء لا يخرجه من حال الجنابة إلى حال الطهارة، ومن حجته ما رواه الأعمش، عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة قالت: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجنب ثم ينام ولا يمس ماء، حتى يقوم بعد ذلك فيغسل.

قال الطحاوى: هذا الحديث غلط، اختصره أبو إسحاق من حديث طويل فأخطأ فيه، وذلك ما حدثنا فهد، قال: حدثنا أبو غسان، قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا أبو إسحاق، قال: أتيت الأسود بن يزيد فقلت: حدثني ما حدثتك عائشة عن صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: قالت: كان ينام أول الليل، ويحيى آخره، ثم إن كانت له حاجة، قضى حاجته، ثم ينام قبل أن يمس ماء، فإذا كان عند النساء الأول، أفضى عليه الماء، وإن نام جنبًا توضأً وضوء الرجل للصلوة، فهذا الأسود بن يزيد قد بان في حديثه أنه كان إذا أراد أن ينام، وهو جنب، توضأ للصلوة، وبأن أن قوله: ثم ينام قبل أن يمس ماء، يعني الغسل لا الوضوء، والدليل على صحة ذلك ما رواه البخارى عن عمر، وعائشة، وعلى هذا التأويل لا تضاد الأخبار، وقد روى قبيصة بن ذؤوب، عن زيد بن ثابت، قال: إذا توضأ قبل أن ينام، كان كمن اغتسل في الثواب الذى يكتب لهن بات على طهر. وقالت عائشة: لا ينام الجنب حتى يتوضأ للصلوة فإنه لا يدرى لعل نفسه تصاب في نومه، فيكون قد أخذ بأى الطهاراتين.

فأما ما روى عن ابن عمر أنه كان يتوضأ، ولا يغسل قدميه، فيدل ذلك أن محمل الحديث عندهم على الندب، لا على الوجوب، لأن ابن عمر روى الحديث عن أبيه، عن النبي وعلمه فلم يترك غسل قدميه، إلا أخفى تلقوا الحديث على أن الوضوء على غير الإيجاب.

١٦٠ - المستند الجامع برقم (٢٢١٠) صحيح

١٦١ - الموطأ برقم (١٠٨) والبخاري برقم (٢٩٠) ومسلم برقم (٢٣٠)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١ / ص ٤٥٥) قوله: (تَوَضَّأَ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ) في رواية أبي بُوْحٍ " اغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ ثُمَّ نَمْ " وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَقَالَ : يَحُجُّ تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ عَلَى غَسْلِ الذَّكَرِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوُضُوءٍ يَرْفَعُ الْحَجَّةَ وَلَيْسَ هُوَ لِلتَّعْبُدِ إِذَا الْجَنَابَةُ أَشَدُ مِنْ مَسْ الذَّكَرِ فَيَبْيَغُونَ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي بُوْحٍ أَنَّ غَسْلَهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوُضُوءِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَمْسَسَ عَلَى الْقُولِ بِأَنَّ مَسَّهُ يَنْفَعُ . وَقَالَ أَبْنُ دِقِيقِ الْعِيدِ : جَاءَ الْحَاجِيَّتُ بِصِيَغَةِ الْأَمْرِ وَجَاءَ بِصِيَغَةِ الشَّرْطِ وَهُوَ مُتَمَسِّكٌ لِمَنْ قَالَ بِوُجُوهِهِ . وَقَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : ذَهَبَ الْجُمُهُورُ إِلَى أَنَّهُ لِلإِسْتِحْبَابِ وَذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى إِيجَابِهِ وَهُوَ شُدُودٌ . وَقَالَ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ : قَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَحُجُّ لِلْحُجَّبِ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأْ وَاسْتَنْكِرَ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ هَذَا النَّقْلُ وَقَالَ : لَمْ يَقُلُ الشَّافِعِيُّ بِوُجُوهِهِ وَلَا يَعْرِفُ ذَلِكَ أَصْحَابَهِ . وَهُوَ كَمَا قَالَ لِكِنَّ كَلَامَ أَبْنِ الْعَرَبِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ نَفْيَ الْإِبَاحةِ الْمُسْتَوْيَةِ الْطَّرْفَيْنِ لَا إِثْبَاتَ الْوُجُوبِ أَوْ أَرَادَ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ وُجُوبَ

٧٨١٦-٦٦ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ قُدَامَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ ، ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ مِنَ الْلَّيلِ فَقَالَ : لَيَتَوَضَّأُ ، وَلَيَعْسِلُ ذَكَرَهُ ، وَلَيَنْمِي

٦٦

٧٨١٧-٦٧ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبِيدَةُ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ أَيْرُقُدُ الرَّجُلُ وَهُوَ جُنْبٌ ؟ قَالَ : " نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ " ٦٣

٧٨١٨-٦٨ - أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ يَحْمَى ، عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَمَا حَدَّنَا وَهُوَ جُنْبٌ ؟ قَالَ : " يَتَوَضَّأُ " ٦٤

٧٨١٩-٦٩ - أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ الْمُبَارَكَ ، عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْرُقُدُ حَدَّنَا وَهُوَ جُنْبٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا أَرَادَ حَدُّكُمْ ذَلِكَ فَلَيَتَوَضَّأْ " ٦٥

سَيِّدَةُ أَيْ مُتَأَكِّدُ الْاسْتِجْنَابِ وَيَدْلِلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَابِلٌ بِقَوْلِ ابْنِ حَيْبٍ : هُوَ وَاجِبٌ وُجُوبُ الْفَرَائِضِ وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي عِبَارَةِ الْمَالِكِيَّةِ كَثِيرًا وَأَشَارَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ إِلَى تَقْوِيَةِ قَوْلِ ابْنِ حَيْبٍ ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ إِبْحَاجَ الْوُضُوءِ عَنِ الْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ ثُمَّ أَسْتَدَلَ بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا " إِنَّمَا أُمِرْتَ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُنْتَ إِلَى الصَّلَاةِ " وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكْرُهُ فِي بَابِ إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ . وَقَدْ قَدَحَ فِي هَذَا الْاسْتَدَلَالِ ابْنُ رُشدَ الْمَالِكِيِّ وَهُوَ وَاضِعٌ . وَقَلَ الطَّحاوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفِ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ الْاسْتِجْنَابِ وَتَمَسَّكَ بِمَا رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْمَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْنِبُ ثُمَّ يَنْأِمُ وَلَا يَمْسُ مَاءً رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ وَعَيْنُهُ وَتَعْقِبَ بِأَنَّ الْحَفَاظَ قَالُوا إِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ غَلَطَ فِيهِ وَبِإِنَّهُ لَوْ صَحَّ حُمْلٌ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ الْوُضُوءَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ لَلَّا يُعْتَقَدُ وُجُوبُهُ أَوْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَمْسُ مَاءً أَيْ لِلْغُسْلِ ، وَأَوْرَادُ الطَّحاوِيِّ مِنَ الْطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقِ مَا يَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ جَنَحَ الطَّحاوِيُّ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْوُضُوءِ التَّنْتَطِيفِ وَالْحَاجَةِ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَاوَيَ الْحَدِيثَ وَهُوَ صَاحِبُ الْقُصَّةِ كَانَ يَتَوَضَّأُ وَهُوَ جُنْبٌ وَلَا يَعْسِلُ رِجْلَيْهِ كَمَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمُوْطَأِ عَنْ نَافِعٍ وَأَجَبَ بِإِنَّهُ تَبَتَّ تَقْيِيدُ الْوُضُوءَ بِالصَّلَاةِ مِنْ رَوَايَتِهِ وَمِنْ رَوَايَةِ عَائِشَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فَيَعْتَدُ وَيَحْمَلُ تَرْكُ ابْنِ عُمَرَ لِغُسْلِ رِجْلَيْهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَعْنَدُهُ . وَقَالَ جُمُهُورُ الْعُلَمَاءَ : الْمُرَادُ بِالْوُضُوءِ هُنَّ الشَّرِيعَةُ وَالْحَكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ يُحَفَّفُ الْحَدِيثَ وَلَا سِيَّما عَلَى الْقُولَ بِحَوَازِنِ تَغْرِيقِ الْعُسْلِ فَيُبَوِّهُ فَيُرَتَّفُ الْحَدِيثُ عَنْ تُلْكَ الْأَعْضَاءِ الْمَحْمُوصَةِ عَلَى الصَّحِيحِ وَيُؤْيِدُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شِيَّبَةَ بِسَنَدِ رِجَالِهِ ثَقَاتٍ عَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسِ الصَّحَافِيِّ قَالَ " إِذَا أَجْنَبَ حَدُّكُمْ مِنَ الْلَّيْلِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْامَ فَلَيَتَوَضَّأْ فَإِنَّهُ نَصْفُ غُسْلِ الْحَنَابَةِ " وَقَلَ : الْحَكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ إِحدَى الطَّهَارَتَيْنِ فَعَلَى هَذَا يَقُومُ الْيَتَمُّمُ مَقَامَهُ . وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِ حَسَنٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَجْنَبَ فَأَرَادَ أَنْ يَنْامَ تَوَضَّأَ أَوْ تَيَمَّمَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْيَتَمُّمُ هُنَّا عِنْدُهُ عُسْرٌ وُجُودُ الْمَاءِ وَقَلَ الْحَكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ يَنْسَطِطُ إِلَى الْعُودِ أَوْ إِلَى الْعُسْلِ وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : نَصْ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى الْحَائِضِ ؛ لَأَنَّهَا لَوْ اغْتَسَلَتْ لَمْ يَرْتَفَعْ حَدَّهَا بِخَلَافِ الْحَتَّبِ لَكِنْ إِذَا اقْطَعَ دَمَهَا اسْتَحْبَ لَهَا ذَلِكَ . وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ غُسْلَ الْحَنَابَةِ لَيْسَ عَلَى الْفُورِ وَإِنَّمَا يَتَضَيَّقُ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ وَاسْتِحْجَابُ التَّنْتَطِيفِ عِنْدَ النَّوْمِ قَالَ ابْنُ الْحَوْزِيُّ : وَالْحَكْمَةُ فِيهِ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَبْعُدُ عَنِ الْوَسْخِ وَالرَّيْحِ الْكَرِبَةَ بِخَلَافِ الشَّيَاطِينِ فَإِنَّهَا تَغْرُبُ مِنْ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٦٢ - صحيح

٦٣ - صحيح

٦٤ - نص برقم (٢٦١) صحيح

٦٥ - مسند الشاميين برقم (٢٨٨٩) وهو صحيح

١٦٥ - ٧٨٢٠ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودَ قَالَ : حَدَّثَنَا خَالدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ، حَدَّثَهُ أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " أَيْرُقْدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ ؟ " قَالَ : " نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ " ^{١٦٦}

١٦٦ - ٧٨٢١ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ وَهُوَ ابْنُ زَرِيعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنَ ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ : أَصَابَ ابْنَ عُمَرَ جَنَابَةً ، فَأَتَى عُمَرَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَمْرَهُ فَقَالَ : " يَتَوَضَّأُ وَيَرْقُدُ " ^{١٦٧}

١٦٧ - ٧٨٢٢ - أَخْبَرَنَا هَلَالُ بْنُ الْعَلَاءَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُعْلَى قَالَ : حَدَّثَنَا وَهِبَّ ، عَنْ أَيْوبَ ، عَنْ أَيْوبَ ، عَنْ قِلَابةَ ، عَنْ عُمَرَ ، وَأَيْوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَيْنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ ؟ " فِي حَدِيثِ نَافِعٍ قَالَ : " فَلَيَتَوَضَّأُ ، ثُمَّ لِيَنْمُ " وَفِي حَدِيثِ أَبِي قِلَابةَ " فَلَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَةُ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ لِيَنْمُ " ^{١٦٨}

١٦٨ - ٧٨٢٣ - أَخْبَرَنِي عُمَرَانُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَمِيلِ الدَّمْشِقِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَخْبَرَنَا الْأَوْرَاعِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَيْنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ ؟ فَأَمْرَهُ أَنْ يَعْسِلَ فَرْجَهُ وَيَتَوَضَّأَ " ^{١٦٩}

١٦٩ - ٧٨٢٤ - أَخْبَرَنِي شُعَيْبُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمْشِقِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنِ الْأَوْرَاعِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ

الجُنُبُ : الذي يجب عليه العُسُلُ بالجماع ونُخُرُوجُ المَيِّتِ، والجَنَابَةُ الاسمُ، وهي في الأصل : البُعْدُ. وسُمِّيَ الإنسانُ جُنُبًا لأنَّهُ نُهِيَّ أَنْ يَقْرُبَ مواضعَ الصلاةِ ما لَمْ يَطَهِرْ. وقيل لِجَانِبِهِ النَّاسُ حَتَّى يَغْتَسِلَ

^{١٦٦} - أخرجه البخاري برقم (٢٨٩ و ٢٨٧) ومسلم برقم (٧٢٨) والترمذى برقم (١٢٠)

فتح الباري لابن حجر - (ج / ص ٤٥٢)

٢٧٨ - قوله : (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابَ سَأَلَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَضَرَ هَذَا السُّؤَالَ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مِنْ مُسْتَدِهِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ وَرُوَايَتِهِ عَنْ أَيْوبَ عَنْ أَنَّ عُمَرَ عَنْ أَنَّهُ قَالَ " يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْرَجْتَ النَّسَائِيَّ وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مِنْ مُسْتَدِهِ وَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ يَحْتَى الْقَطَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ لَكِنَّ لَيْسَ فِي هَذَا الْاِخْتِلَافِ مَا يَقْدِمُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ . وَمُطَابِقُ الْحَدِيثِ لِتَرْجِمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ جَوَازَ رُفَادِ الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ يَقْتَضِي جَوَازَ اسْقُرَارِهِ فِيهِ يَقْطَنَ لِعَدَمِ الْفَرْقِ أَوْ لِأَنَّ نَوْمَهُ يَسْتَلِزُمُ الْجَوَازَ لِحُصُولِ الْقِطَّةِ بَيْنَ وُضُوئِهِ وَنَوْمِهِ وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ قَبْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ " بَابُ يَوْمِ الْجُنُبِ " وَهَذِهِ التَّرْجِمَةُ رَائِدَةٌ لِلإِسْتِعْنَاءِ عَنْهَا بِيَابِ الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنْمُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَرْجِمَةً عَلَى الإِطْلَاقِ وَعَلَى الْتَّقْيِيدِ فَلَا تَكُونُ زَانِدَةً .

^{١٦٧} - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) وهو صحيح

^{١٦٨} - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) وهو صحيح

^{١٦٩} - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) والدولابي برقم (١١٠٧) وهو صحيح

: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ : سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَيَّامٌ أَحَدُنَا ، وَهُوَ جُنْبٌ ؟ " قَالَ : " نَعَمْ ، وَيَتَوَضَّأُ " ^{١٧٠}

٧٨٢٥-١٧٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّى بْنِ بُهْلُولَ الْحَمْصِيُّ ، عَنْ بَقِيَّةَ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَيَّامٌ أَحَدُنَا ، وَهُوَ جُنْبٌ ؟ " قَالَ : " نَعَمْ ، يَتَوَضَّأُ وَيَنَامُ " ^{١٧١}

٧٨٢٦-١٧١ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَيَّامٌ أَحَدُنَا ، وَهُوَ جُنْبٌ ؟ " قَالَ : " نَعَمْ ، وَيَتَوَضَّأُ " ^{١٧٢}

٧٨٢٧-١٧٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ الْحَرَانِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَأَلَهُ : " أَيَّامٌ أَحَدُنَا ، وَهُوَ جُنْبٌ ؟ " قَالَ : " نَعَمْ ، وَيَتَوَضَّأُ " ^{١٧٣}

٧٨٢٨-١٧٣ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيَّامٌ أَحَدُنَا ، وَهُوَ جُنْبٌ ؟ قَالَ : " نَعَمْ ، وَيَتَوَضَّأُ " ^{١٧٤}

٧٨٢٩-١٧٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ " إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ ، أَوْ يَنَامَ ، أَوْ يَشْرَبَ وَهُوَ جُنْبٌ ، تَوَضَّأَ وُضُوءَ لِلصَّلَاةِ " ^{١٧٥}

٧٨٣٠-١٧٥ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ " إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ ، أَوْ يَنَامَ ، أَوْ يَشْرَبَ ، وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وُضُوءَ لِلصَّلَاةِ " ^{١٧٦}

٧٨٣١-١٧٦ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيِّ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : " إِذَا أَجْنَبَ الرَّجُلُ فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ ، أَوْ يَطْعَمَ فَلَيَتَوَضَّأْ وُضُوءَ لِلصَّلَاةِ " ^{١٧٧}

¹⁷⁰ - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) صحيح

¹⁷¹ - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) صحيح لغيره

¹⁷² - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) صحيح

¹⁷³ - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) صحيح

¹⁷⁴ - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) صحيح

¹⁷⁵ - أخرجه الجماعة المسند الجامع برقم (٧٢٠٩) صحيح

¹⁷⁶ - صحيح موقوف

¹⁷⁷ - تحفة الأشراف (١٠٣) صحيح موقوف

٤٢ . كَيْفَ تُؤْنِثُ الْمَرْأَةُ، وَكَيْفَ يُذْكُرُ الرَّجُلُ

٧٨٣٢-١٧٧ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الصُّوفِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَكَانَ يُجَالِسُ الْحَسَنَ بْنَ حَيٍّ عَنْ بُكَيْرٍ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَفْبَلَتْ يَهُودٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا أَبَا الْقَاسِمِ " نَسَّالُكَ عَنْ أَشْيَاءَ ، فَإِنْ أَجْبَتْنَا فِيهَا أَتَبْعَنَاكَ وَصَدَّقْنَاكَ وَآمَنَّا بِكَ " قَالَ : فَأَخَذَ عَلَيْهِمْ مَا أَخَذَ إِسْرَائِيلُ عَلَى بَنِيهِ إِذْ قَالُوا : اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكَيْلٌ قَالُوا : أَخْبَرَنَا عَنْ عَلَامَةِ النَّبِيِّ قَالَ : " تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ " قَالُوا : وَأَخْبَرَنَا كَيْفَ تُؤْنِثُ الْمَرْأَةُ وَكَيْفَ يُذْكُرُ الرَّجُلُ ؟ قَالَ : " يَلْقَيِ الْمَاءَ أَنَّ ، فَإِذَا عَلَى مَاءَ الْمَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ آتَتْ ، وَإِذَا عَلَى مَاءَ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ أَذْكَرَتْ " قَالُوا : صَدَقْتَ قَالُوا : فَأَخْبَرَنَا عَنِ الرَّعْدِ مَا هُوَ ؟ قَالَ : " مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، مُوَكِّلٌ بِالسَّحَابَ مَعَهُ مَخَارِيقٌ مِنْ نَارٍ يَسُوقُ بِهَا السَّحَابَ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ " قَالُوا : فَمَا هَذَا الصَّوْتُ الَّذِي يُسْمَعُ قَالَ : " زَحْرَهُ بِالسَّحَابِ إِذَا زَجَرَهُ حَتَّى يَتَهَمِّي إِلَى حَيْثُ أُمِرَ " قَالُوا : صَدَقْتَ قَالُوا : أَخْبَرَنَا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ قَالَ : كَانَ يُسْكُنُ الْبَدْوَ فَاشْتَكَى عِرْقَ النَّسَاءِ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُلَاوِمُهُ إِلَّا لُحُومَ الْأَبْلِيلِ وَالْأَبَانَاهَا فَلَذِكَ حَرَّمَهَا قَالُوا : صَدَقْتَ قَالُوا : أَخْبَرَنَا مِنَ الَّذِي يَأْتِيكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا يَأْتِيهِ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ بِالرِّسَالَةِ وَبِالْوُحْيِ فَمَنْ صَاحِبُكَ ؟ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقِيْتُ هَذِهِ حَتَّى تُتَابَعَكَ قَالَ : " هُوَ جَبِرِيلُ " قَالُوا : ذَلِكَ الَّذِي يَنْزِلُ بِالْحَرْبِ وَبِالْقَتْلِ ذَلِكَ عَدُوُنَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَوْ قُلْتَ : مِيكَائِيلُ الَّذِي يَنْزِلُ بِالْقَطْرِ ، وَالرَّحْمَةُ تَابَعْنَاكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبِرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عُدُوُّ لِكُفَّارِينَ} (٩٨) سورة البرقة ١٧٨

١٧٨ - أخرجه الترمذى برقم (٣٤٠٦) والطبرانى برقم (١٢٢٥٩) والصحىحة برقم (١٨٧٢) صحيح

تواتر الصفات الوراثية

بقلم الدكتور نظمي حليل أبو العطا

حديثنا اليوم عن الهدى العلمي النبوى في الوراثة البشرية فمع أن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لم يبعث معلماً لعلم الوراثة أو علم الأحياء ولكن الله سبحانه وتعالى يوحى إليه بالحقائق الكونية عندما يسأل عنها أو يصبح هناك ضرورة لذكرها أو يوحى الله سبحانه وتعالى بها في إعجاز للبشرية وبرهان على صدق نبيه صلى الله عليه وسلم فالرسول صلى الله عليه وسلم أولي القرآن ومثله والقرآن لا تنقضي عجائبه ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تشيع منه العلماء وعندما تتحدث عن الوراثة في السنة النبوية المطهرة فيجب علينا أن نقدم للمواضيع بالمفاهيم التي سادت البشرية والحقائق التي ذكرتها السنة مخالفة بما الواقع السائد غير العلمي فالناس إلى عهد قريب وبعض المجتمعات والأفراد حتى اليوم كانوا لا يعلمون أن الرجل والمرأة يشتراكان في إنتاج الأجنة وكانتوا لا يعلمون أن المتحكم في إنتاج الذكور هي أمشاج الرجل ويظنو أن المرأة هي السبب وما زال بعض الجهلاء يعاقبون الزوجات على ولادهن للبنات وكثير من الرجال طلقوا زوجاتهم أو تزوجوا عليهن لأن كل أبناءه من الإناث وتزوجوا الثانية بمدفأة أن تنجب له الولد ومرجع هذا إلى الفهم الخاطئ لطبيعة المرأة في عملية الإخصاب والحمل والولادة. أما الآن فالعلم أثبت أن المتحكم في إنتاج الذكور أو الإناث هي أمشاج الرجل ولكن ظلت هذه المعلومات العلمية سراً مخفياً إلى عهد قريب لذلك عمدت اليهود أهل العلم والكتاب على عهد نبوة سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم إلى اختبار صدق رسول الله وصدق قوله فسألوه عن أصحاب الكهف والرقيم، وعن ذي القرنين وسائله متى تعطى المرأة ذكورة ومتى تعطى إناثاً وكيف يخلق الإنسان وقد أجابهم صلى الله عليه وسلم إجابات معجزة وقال: (أخبرني هن جريل آنفا) كما روى البخاري.

فقد مر يهودي برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث أصحابه قال: قالت قريش: يا يهودي أن هذا يزعم انه نبي فقال لأسئلته عن شيء لا يعلمه إلا نبي فجاء حتى جلس فقال: يا محمد من يخلق الإنسان؟ قال: يا يهودي من كل يخلق : من نطفة الرجل ومن نطفة المرأة — جزء من حديث رواه الإمام أحمد.

وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق كان منه الشبه — رواه مسلم.

— وفي حديث يقول صلى الله عليه وسلم (إإن علا ماء الرجل ماء المرأة أذكر بإذن الله وإن علا ماء المرأة ماء الرجل أنت بإذن الله) وفي الأحاديث الثلاثة سبق علمي يشهد بنبوة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ففي الوقت الذي كان لا يعلم الناس من أين يتكون الجنين قال صلى الله عليه وسلم (من كل يخلق من نطفة الرجل ونطفة المرأة).

وفي الوقت الذي كان لا تعلم فيه سيادة الصفات الوراثية وتحيتها قال صلى الله عليه وسلم فمن أيهما علا وسبق (أي ساد وظهر) كان الشبه.

— وفي الوقت الذي كانت تلام فيه المرأة على خلقة البنات يقرر المصطفى صلى الله عليه وسلم أن ماء الرجل هو المسؤول عن خلقة الذكور(إإن علا ماء الرجل ماء المرأة أذكر بإذن الله).

— يقول الله سبحانه وتعالى في سورة الإنسان (إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سبعاً بصيراً) آية ٢، ويقول الله في سورة القيمة (أيحسب الإنسان أن يترك سدى. ألم ياك نطفة من ميني . ثم كان علقة فخلق فسوى . فجعل منه الزوجين الذكر والأئش) الآيات من ٣٦ إلى ٣٩.

— وقال سبحانه في سورة النجم (وأنه حلق الزوجين الذكر والأئش من نطفة إذا تمي) الآيات ٤٥ إلى ٤٦.

— فالآحاديث النبوية الشريفة والآيات القرآنية الكريمة توكلد أن الإنسان مخلوق من نطفة وأن النطفة جاءت من الأمشاج المذكورة والمؤئنة وأن التحكم في تحديد جنس المولود ذكراً أم أنثى هو مني الرجل وهذه عين الحقيقة العلمية حيث أن الصبغات (أي الكروموسومات) الموجودة في الحيوانات المنوية للرجل بعد الانقسام في الخلايا الأممية المولدة للسماحات الذكرية تكون على نوعين نوع يحمل شارة الذكورة (Y) و الآخر يحمل شارة الأنوثة (X) بينما تحمل بويضات المرأة المتولدة من الخلايا الأممية المولدة للبويضات شارات الأنوثة فقط (X) و عند عملية التلقيح بين الرجل والمرأة فالبويضة المؤئنة (X) إذا لقحت بالحيوان المنوي للرجل الحامل للصبغي الذكورة (Y) جاء المولود ذكراً (XY) وإذا لقحت البويضة المؤئنة (X) بالحيوان المنوي للرجل الحامل لصبغي الأنوثة (X) جاءت المولودة أنثى (XX) أي أن المسؤول عن نوع الجنين هي أمشاج الرجل.

فهل كان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عالماً في علم الأجنحة وعلم الخلية وعلم الوراثة حتى يقرر كل هذه الحقائق العلمية التي لم تعرف إلا قريباً أم أنه وهي من الله في القرآن الكريم ونطق عنه بالحق في السنة النبوية المطهرة حيث قال المصطفى صلى الله عليه وسلم (أخبرني هن جريل آنفا) عندما سأله اليهودي عن تلك المسائل الوراثية المعقّدة.

أتحي المسلمين يحق لك أن تفخر بالهداي العلمي للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأن تدعوا إلى الله على بصيرة وعلم وأن تعبد الله على علم فـالإسلام دين العلم وما أتى به الرسول هو العلم (فاعلم انه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك) محمد ١٩ فالتوحيد في الإسلام يجب أن يقوم على العلم والدين في الإسلام علم .

ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم حينما قال :

" اذا علا ماء الذكر ماء الأنثى كان المولود ذكراً وإذا علا ماء الأنثى ماء الذكر كان المولود أنثى " .

...يتكون جسم الإنسان من خلايا حية، و بداخل هذه الخلية محتويات كثيرة،

من ضمنها الكروموسومات ، وهي عبارة عن شريط يحمل آلاف الجينات ،

و الجين بالختصر المفيد عبارة عن مركبات تحمل صفات الشخص من طول و عرض ...إلخ

في الخلية البشرية ٢٣ زوجاً من الكروموسومات، زوج واحد هو الذي يحدد نوع الجنس ، التركيبة الوراثية للرجل (الكروموسومات) هي XY ،

أما تركيبة الوراثة للأنثى فهي XX ،

يحدث الإخصاب عند إلقاء ماء الذكر (المني) مع ماء الأنثى (البويضة)،

إذا كان ماء الرجل يحمل الصفة Y ، كان المولود ذكراً بإذن الله (Y + X)،

أما إذا كان ماء الرجل يحمل الصفة X كان المولود أنثى بإذن الله (X + X)،

فمجيء الجنس ، ذكرًا أو أنثى ، له سبب بعد إذن الله تعالى ، وهذا السبب متعلق بالرجل والمرأة معاً ، وليس بأحدهما دون الآخر .

وقد ورد في هذا أحاديث منها :

الأول : عن أنس رضي الله عنه بلفظ : ((إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد ، وإذا سبق ماء المرأة نزعت)) [البخاري ٤٤٨٠] وغيرها .

الثاني : عن ثوبان رضي الله عنه بلفظ : ((ماء الرجل أبيض ، وماء المرأة أصفر ، فإذا اجتمعا ، فعلا مني الرجل مني المرأة ، أذكرا بإذن الله ، وإذا علا مني المرأة مني الرجل ، آثنا بإذن الله)) [مسلم ٣١٥]

الثالث : عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (هل تغسل المرأة إذا احتملت وأيصرت الماء) فقال : ((نعم)) فقلت لها عائشة : تربت يداك وألت . قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((دعها ، وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك ، إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أخواه ، وإذا علا ماء الرجل ماءها ؟ أشبه أمها)) [مسلم ٣١٤]

الرابع : عن ابن عباس رضي الله عنه بلفظ : ((يلتقي الماءان فإذا علا ماء الرجل ماء المرأة أذكرت ، وإن علا ماء المرأة ماء الرجل أثنت)) [أحمد ٢٤٨٣ وقد حسنها الشيخ شعيب في تعليقه على المسند]

وقد طرحت هذه الأحاديث مسألتين :

الأولى : التذكرة والثانية .

الثانية : الشبه

وذكرت الأحاديث بشأن هاتين المسألتين الألفاظ التالية :

العلو ، السبق ، النزع

فاما لفظة ((علا)) فلها معانٰي :

المعنى الأول : العلو المادي ، أي : نطفة فوق نطفة .

والمعنى الثاني : العلو ، معنى : الغلبة والقهر .

و((السبق)) لها معانٰي :

المعنى الأول : الغلبة والقهر .

المعنى الثاني : التقدم الزماني أو المكاني .

ومعنى ((نزع الولد)) : أي كان الشبه له .

ومن مجموع هذه الروايات وغيرها ، يظهر للناظر : أن المعنى المشترك بين هذه الألفاظ ، وهو المقصود : الغلبة والإحاطة ، فإذا غلب ماء الرجل ماء المرأة ، وأحاط به ، كان الذكر . وعند العكس يحدث العكس .

ولا يتحمل أن يكون المقصود سبق الإنزال ، أي إذا سبق إنزال الرجل كان ذكراً ، وإذا سبق إنزال المرأة كان أنثى ، لأن هذا المعنى لا يتوافق مع لفظة ((علا)) من جهة ، ولا يؤيد الواقع المتيقن من جهة ثانية .

ثم وجدت للحافظ كلاماً مشابهاً لما قدمته : من أن المقصود هو الإحاطة ، قال : ((وكان المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة ، بحيث يصير الآخر مغموراً فيه ، فبذلك يحصل الشبه)) [فتح ٢٧٣/٧]

وقال ابن القيم في كتابه (تحفة المودود بأحكام المولود) [ص ٢٢١] :

٧٨٣٣-١٧٨ - أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ خَالدٍ ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُعاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَخِي ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ أَبَا سَلَامٍ يَقُولُ : حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ الرَّحِيْمِ ، عَنْ ثُوبَانَ قَالَ : كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَاهُ حَبْرٌ مِنْ أَحْبَارِ الْيَهُودِ فَقَالَ : " السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ " قَالَ : فَدَفَعَهُ حَتَّى صَرَعَهُ ، فَقَالَ : لَمْ دَفَعْتَنِي ؟ قُلْتُ : أَلَا تَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : أَنَا أَسْمَيْهُ بِالاسْمِ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ أَهْلُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَجَلْ أَهْلِي سَمُونِي مُحَمَّدًا " قَالَ : حَتْتُ لَأَسْأَلَ قَالَ : " فَيَنْفَعُكَ إِنْ أَخْبَرْتُكَ " فَقَالَ : أَسْمَعْ بِأَذْنِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " سَلْ عَمَّا بَدَأْتَكَ " فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : أَرَأَيْتَ إِذَا بُدَّلَ السَّمَوَاتُ عَيْرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ أَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ ؟ قَالَ : " فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْجَسْرِ " قَالَ : فَمَنْ أَوْلُ النَّاسِ أَجَازَهُ اللَّهُ ؟ قَالَ : " فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ " قَالَ : فَأَيُّ شَيْءٍ يُتَحَفَّ بِهَا أَهْلُ الْجَنَّةِ ؟ قَالَ : " زَائِدَةُ كَبَدِ ثُوبَنٍ " قَالَ : فَمَا غَذَاؤُهُ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ ؟ قَالَ : " يُنْحَرُ لَهُمْ ثُورُ الْجَنَّةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا " قَالَ : فَمَا شَرَابُهُمْ ؟ قَالَ : " مِنْ عَيْنِ تُسَمَّى سَلْسِيلًا " قَالَ : صَدَقْتَ قَالَ الْيَهُودِيُّ : أَسْأَلُكَ عَنْ وَاحِدَةٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا نَبِيٌّ ، أَوْ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانَ قَالَ : " هَلْ يَنْفَعُكَ إِنْ أَخْبَرْتُكَ ؟ قَالَ : أَسْمَعْ بِأَذْنِي قَالَ : " سَلْ عَمَّا بَدَأْتَكَ " قَالَ : مِنْ أَيْنَ يَكُونُ شَبَهُ الْوَلَدِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَيْضًا ، وَمَاءَ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ رَقِيقٌ ، فَإِنَّ عَلَى مَاءِ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ أَذْكَرْ يَإِذْنِ اللَّهِ ، وَإِنْ عَلَى مَاءِ الْمَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ أَنْتَ يَإِذْنِ اللَّهِ " قَالَ : صَدَقْتَ ، وَأَنْتَ نَبِيٌّ

الأمر الثاني : إِنْ سَبَقَ أَحَدِ الْمَائِينِ سَبَبًا لِشَبَهِ السَّابِقِ مَأْوَهُ ، وَعَلَوْ أَحَدُهُمَا سَبَبٌ بِلِخَانَسَةِ الْوَلَدِ لِلْعَالِي مَأْوَهٌ ، فَهَا هُنَا أَمْرَانٌ : سَبِقَ ، وَعَلَوْ ، وَقَدْ يَنْقَقَانُ ، وَقَدْ يَنْقَرَقَانُ ، فَإِنْ سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ وَعَلَاهُ ، كَانَ الْمَوْلُودُ ذَكْرًا ، وَالشَّبَهُ لِلرَّجُلِ ، وَإِنْ سَبَقَ مَاءَ الْمَرْأَةِ وَعَلَاهُ مَاءُ الرَّجُلِ ، كَانَتْ أُنْثِي ، وَالشَّبَهُ لِلأَمْ ، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا ، وَعَلَاهُ الْآخَرُ ، كَانَ الشَّبَهُ لِلْسَّابِقِ مَأْوَهٌ ، وَالْإِذْكَارُ ، وَالْإِبَيَاثُ ، لَمْ يَعْلَمْ مَأْوَهُ)) . انتهى كلامه رحمة الله

وقال الحافظ : ((قال القرطبي : يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو السابق . قلت : والذى يظهر ما قلته ، وهو تأويل العلو في حديث عائشة ، وأما حديث ثوبان ، فيبقى العلو فيه على ظاهره ، فيكون السبق علامه التذكرة والتائث ، والعلو علامه الشبه ، فيترتفع الإشكال ، وكأن المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة ، بحيث يصير الآخر مغموراً فيه ، فبدلك يحصل الشبه ، وينقسم ذلك ستة أقسام : الأول أن يسبق ماء الرجل ، ويكون أكثر ، فيحصل له الذكر ، والشبه ، والثانى عكسه ، والثالث أن يسبق ماء المرأة ، ويكون ماء المرأة أكثر ، فتحصل الذكر ، والشبه للمرأة ، والرابع عكسه ، والخامس أن يسبق ماء الرجل ويستويان فذكر ولا يختص بشه ، والسادس العكس)) . انتهى كلامه رحمة الله . [فتح ٢٧٣/٧]

وذكر السبب في هذا ، من باب : الأسباب التي خلق الله ، كما هو شأن معظم مخلوقاته سبحانه ، كما لو قيل : إن البابات يكون طيباً ، إذا سقي بماء طيب ، ويكون غير مستساغ إذا سقي بماء مالح ، وإن الشمر لا يكون إلا بشجر ، والشجر إن طعم (أي لقح) بلون ثمر أحمر ، خرج أحمرا وأن طعم بلون أصفر خرج أصفر ، وإن كان الأمر كله بيد الله ، وللمسألة تفصيل أكثر ، ليس ها هنا ملء ومهما حاولنا فهم مسألة العلو والسبق ، ومجيء المولود ذكرأً أو أنثى ، فإننا لا نقدر تطبيقها أبداً .

والناس في العموم يرغبون في الذكور ، ووالله كم من أنثى كانت خيراً من ألف ذكر ! .. وكم من أنثى رعت أبوتها حين الكبير ! .. وكم من ذكر على أبيوه تكبر ! .. وكان وبالاً على أبيوه ، بتصرفاته ، وسوء خلقه ، وقلة دينه ! .. وكم من أنثى صحت بزواجهها من أجل أمها وأبيها ! ، في الوقت الذي نسي الذكور آباءهم !! ، وانشغلوا بنسائهم وأولادهم ودنياهم !! .

، ثُمَّ دَهَبَ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَقَدْ سَأَلَنِي حِينَ سَأَلَنِي ، وَمَا عِنْدِي عِلْمٌ حَتَّى
أَنْبَانِي اللَّهُ يَهِ " ١٧٩

١٧٩ - ٧٨٣٤ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بْشُرُّ بْنُ الْمُفْضَلِ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا أَنَّسٌ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامَ ، بَلَغَهُ مَقْدُمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ عَنْ
أَشْيَاءَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ ثَلَاثٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ : مَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ؟ وَمَا أَوَّلُ طَعَامٍ
يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ ؟ وَمَا بَالُ الْوَلَدِ يَنْزَعُ إِلَى أُمِّهِ وَإِلَى أُبِيهِ ؟ قَالَ : أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جَبْرِيلُ آنفًا ، فَقَالَ :
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامَ ذَاكَ عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَائِكَةِ ، فَقَالَ : " أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ، فَنَارٌ تَخْرُجُ مِنَ
الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ ، وَأَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، فَرَأَيْدَةُ كَبِدُ حُوتٍ ، وَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِذَا سَقَ مَاءً
الرَّجُلُ نَزَعَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءَ الْمَرْأَةِ نَزَعَتِ الشَّبَّيْهَ " قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ لَهُ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّكَ
رَسُولُ اللَّهِ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بُهْتَ فَسَلَّهُمْ عَنِي قَبْلَ أَنْ يَعْلَمُوا إِسْلَامِي ، فَجَاءَتِ
الْيَهُودُ ، فَقَالَ : أَيُّ رَجُلٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ فِيكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرُنَا ، وَأَبْنُ خَيْرِنَا ، وَأَفْضَلُنَا ، وَأَبْنُ
أَفْضَلِنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامَ " قَالُوا : أَعَادَهُ اللَّهُ مِنْ
ذَلِكَ فَأَعَادَهَا ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامَ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ لَهُ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ ،

١٧٩ - أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٧٤٢) وَعَبْدُ الرَّازِقَ بِرَقْمِ (٢٠٨٨٥) وَالطَّرَابِيُّ بِرَقْمِ (١٣٩٨)

شَرْحُ التَّوْيِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ - (ج٢ / ص١٤)

قَوْلُهُ : (فَنَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُودٍ) هُوَ بِفَتْحِ الثُّنُونِ وَالْكَافِ وَبِالثَّاءِ الْمُشَتَّةِ مِنْ فَوقِ ، وَمَعْنَاهُ : يَخْطُطُ بِالْعُودِ فِي
الْأَرْضِ ، وَيُؤْتَرُ بِهِ فِيهَا ، وَهَذَا يَفْعَلُهُ الْمُمْكِنُ ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى حَوَازِنِ فَعْلِيَّ هَذَا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مُخْلِلًا بِالْمُرْوَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ) هُوَ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا لِعَتَانَ مَشْهُورَتَانَ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَّ الصَّرَاطُ .
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَمَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَازَةً) هُوَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَبِالرَّاءِ وَمَعْنَاهُ : حَوَازِنَ وَعُبُورًا . قَوْلُهُ :
(فَمَا تُحْفَظُهُمْ) هِيَ بِإِسْكَانِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا لِعَتَانَ ، وَهِيَ مَا يُهْدِي إِلَى الرَّجُلِ وَيُخَصُّ بِهِ وَيُلَاطِفُ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَسَنِيُّ : هِيَ
طَرْفُ الْفَاكِهَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (زِيَادَةُ كَبِدِ الثُّنُونِ) هُوَ الثُّنُونُ بِنُوئِينِ ، الْأَوَّلُ مَضْمُومَةٌ ، وَهُوَ الْحُوتُ . وَجَمِيعُهُ بِنِيَانٍ ، وَفِي الرَّوَايَةِ
الْأُخْرَى :

(زِيَادَةُ كَبِدِ الثُّنُونِ) وَالزِّيَادَةُ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ طَرْفُ الْكَبِدِ وَهُوَ أَطْيَبُهَا .

قَوْلُهُ : (فَمَا غَذَاؤُهُمْ) رُوِيَ عَلَى وَجْهِيِنَ : أَحَدُهُمَا : بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَبِالذَّالِ الْمُغَمَّمَةِ ، وَالثَّانِي : بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَبِالذَّالِ الْمُهَمَّمَةِ . قَالَ
الْقَاضِي عَيَاضُ : هَذَا الثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِيْنِ . قَالَ : وَالْأَوَّلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، قُلْتُ : وَلَهُ وَجْهٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : مَا غَذَاؤُهُمْ
فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ؟ وَلَيْسَ الْمُرَادُ وَالسَّؤَالُ عَنْ غَذَائِهِمْ دَائِمًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (عَلَى إِثْرِهَا) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ مَعَ إِسْكَانِ الثَّاءِ وَبِفَتْحِهِمَا جَمِيعًا لِعَتَانَ مَشْهُورَتَانَ .

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مِنْ عَيْنِ فِيهَا تُسَمِّي سَلَسِيلًا) ، قَالَ جَمِيعَةً مِنْ أَهْلِ الْلُّغَةِ وَالْمُفْسَرِيْنَ : السَّلَسِيلُ اسْمُ الْلُّعَيْنِ . وَقَالَ
مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ : هِيَ شَدِيدَةُ الْجَرْبِيِّ . وَقِيلَ : هِيَ السَّلَسِلَةُ الْلَّيْتَةُ . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَذْكُرَا يَإِذْنَ اللَّهِ وَآتَا يَإِذْنَ اللَّهِ) مَعْنَى
الْأُولَى : كَانَ الْوَلَدُ ذَكَرًا . وَمَعْنَى الثَّانِي : كَانَ أُنْثَى .

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (آتَا) بِالْمَدِّ فِي أَوْلَهِ وَتَخْفِيفِ الثُّنُونِ ، وَقَدْ رُوِيَ بِالْقُصْرِ وَتَشْدِيدِ الثُّنُونِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالُوا : شَرُّنَا وَابْنُ شَرِّنَا وَتَنَقْصُوهُ ، فَقَالَ : هَذَا كُنْتُ أَخَافُ يَا رَسُولَ اللَّهِ

١٨٠

=====

180 - البخاري برقم(٣٩٣٨)

صِفَةُ مَاءِ الرَّجُلِ، وَصِفَةُ مَاءِ الْمَرْأَةِ

٤٣

٧٨٣٥-١٨٠ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورِ النَّسَائِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلتِ الْكُوفِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو كُدُيْنَةَ يَحْيَى بْنُ الْمُهَلَّبِ الْكُوفِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائبِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ ، قَالَ : قَالَتْ قُرْبَشٌ : يَا يَهُودِيٌّ ، إِنَّ هَذَا يَزِعُمُ اللَّهَ تَبَّا ، فَقَالَ : لَأَسْأَلَنَّهُ عَنْ شَيْءٍ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا نَبَّيٌّ ، فَجَاءَهُ حَتَّى جَلَسَ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، مَمَّا يُخْلُقُ الْإِنْسَانُ ؟ قَالَ : يَا يَهُودِيٌّ ، مَمَّا كُلُّ يُخْلُقُ : مِنْ نُطْفَةِ الرَّجُلِ ، وَمِنْ نُطْفَةِ الْمَرْأَةِ ، فَأَمَّا نُطْفَةُ الرَّجُلِ ، فَنُطْفَةٌ غَلِيلَةٌ فَمِنْهَا الْعَظْمُ وَالْعَصَبُ ، وَأَمَّا نُطْفَةُ الْمَرْأَةِ ، فَنُطْفَةٌ رُّقِيقَةٌ ، فَمِنْهَا الْلَّحْمُ وَالدَّمُ " فَقَامَ الْيَهُودِيُّ . وَاللَّفْظُ لَأَحْمَدَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : عَطَاءُ بْنُ السَّائبِ كَانَ قَدْ تَعَرَّ ١٨١

٧٨٣٦-١٨١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدٌ وَهُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكَ ، حَدَّثُهُمْ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمَانَ سَأَلَتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرْأَةِ ثَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا رَأَتِ الْمَاءَ فَلْتَعْسِلْ " قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : - وَاسْتَحْيِيْتُ مِنْ ذَلِكَ - وَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " تَعَمْ ، إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيلٌ أَيْضُ ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ ، فَمِنْ أَيْهِمَا عَلَا ، أَوْ سَبَقَ كَانَ مِنْهُ الشَّيْءُ ١٨٢" ١٨٢

١٨١ - أخرجه أحمد برقم(٤٥٣١) وفي ضعف

١٨٢ - أخرجه مسلم برقم(٧٣٦)

شرح النووي على مسلم - (ج ٢ / ص ١٠) قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْءُ) مَعْنَاهُ : أَنَّ الْوَلَدَ مُتَوَلِّدٌ مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ وَمَاءِ الْمَرْأَةِ ، فَإِيَّاهُمَا غَلَبَ كَانَ الشَّيْءَ لَهُ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ مِنْهَا فَإِنَّهَا وَخْرُوجَهُ مِنْهَا مُمُكِّنٌ ، وَيُقَالُ : شَبَّهُ وَشَبَّهَ لِغَاتَانِ مَشْهُورَتَانِ إِحْدَاهُمَا بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ ، وَالثَّانِيَةُ : بِفَتْحِهِمَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيلٌ أَيْضُ وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ) هَذَا أَصْلُ عَظِيمٍ فِي : بَيَانِ صِفَةِ الْمُنْبَتِ ، وَهَذِهِ صِفَتُهُ فِي حَالِ السَّلَامَةِ وَفِي الْغَالِبِ ، قَالَ الْعَلَمَاءُ : مَنِيَ الرَّجُلُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ أَيْضُ تَخِينٌ ، يَتَدَقَّقُ فِي خُرُوجِهِ دَفْقَةً بَعْدَ دَفْقَةٍ ، وَيَخْرُجُ بِشَهْوَةٍ وَيَتَلَذَّذُ بِخُرُوجِهِ ، وَإِذَا خَرَجَ إِسْتَعْقَبَ خُرُوجَهُ فَتُورًا وَرَائِحةً كَرَائِحةَ طَلْعِ النَّخْلِ ، وَرَائِحةَ الطَّلْعِ قَرِيبَةٌ مِنْ رَائِحةِ الْعَجَينِ ، وَقَيلَ : تُنْبِئُهُ رَائِحَتَهُ رَائِحةُ الْفَصِيلِ ، وَقَيلَ : إِذَا يَسِّرَ كَانَتْ رَائِحَتَهُ كَرَائِحةَ الْبُولِ ، فَهَذِهِ صَفَاتُهُ ، وَقَدْ يُفَارِقَهُ بَعْضَهَا مَعَ بَقاءِ مَا يَسْتَقِلُ بِكَوْنِهِ مِنْهَا ، وَذَلِكَ بِأَنَّ يَمْرُضُ فَيَصِيرُ مِنْهُ رَقِيقًا أَصْفَرًا ، أَوْ يَسْتَرْخِي وِعَاءُ الْمُنْبَتِ ، فَيَسْبِلُ مِنْ غَيْرِ التَّذَادِ وَشَهْوَةً ، أَوْ يَسْتَكْثِرُ مِنَ الْجَمَاعِ ؛ فَيَحْمَرُ وَيَصِيرُ كَمَاءُ الْلَّحْمِ ، وَرَبِّيَّا خَرَجَ دَمًا عَبِيطًا ، وَإِذَا خَرَجَ الْمُنْبَتُ أَحْمَرَ فَهُوَ طَاهِرٌ مُوْجِبٌ لِلْعُسُلِ ، كَمَا لَوْ كَانَ أَيْضُ ، ثُمَّ إِنَّ خَوَاصَ الْمُنْبَتِ الَّتِي عَلَيْهَا الْعَتَمَادِ فِي كَوْنِهِ مِنْهَا ثَلَاثَاتٌ : أَحَدُهُمَا : الْخُرُوجُ بِشَهْوَةٍ مَعَ الْتُورِ عَقِبَهُ . وَالثَّانِيَةُ : الرَّائِحةُ الَّتِي شَبَّهَ رَائِحةَ الطَّلْعِ كَمَا سَبَقَ ، الثَّالِثُ : الْخُرُوجُ بِزُرْقِيقَ دَفْقَ وَدُفْعَاتٍ . وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَاتِ كَافِيَةٌ فِي إِثْبَاتِ كَوْنِهِ مِنْهَا ، وَلَا يُشَتَّرِطُ اجْتِمَاعُهَا فِيهِ ، وَإِذَا لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْهَا لَمْ يُحْكَمْ بِكَوْنِهِ مِنْهَا ، وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُهُ لَيْسَ مِنْهَا ، هَذَا كُلُّهُ فِي مِنِيِ الرَّجُلِ . وَأَمَّا مِنِي الْمَرْأَةِ فَهُوَ أَصْفَرُ رَقِيقٌ ، وَقَدْ يَبْيَضُ لِفَضْلِ قُوتَهَا ، وَلَهُ خَاصَيَّاتٌ يُعْرَفُ بِوَاحِدَةِ مِنْهُمْ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّ رَائِحَتَهُ كَرَائِحةَ مِنِيِ الرَّجُلِ . وَالثَّانِيَةُ التَّلَذُذُ بِخُرُوجِهِ وَفُتُورِ شَهْوَتِهَا عَقِبَ خُرُوجِهِ . قَالُوا : وَيَجِدُ الْعُسُلُ بِخُرُوجِ الْمُنْبَتِ بِأَيِّ صِفَةٍ وَحَالٍ كَانَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨٢-٧٨٣٧ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا رَأَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ أَوْ إِحْدَاهُنَّ فَلْتَعْسِلْ "

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَمِنْ أَيْمَانِهَا عَلَا أَوْ سَبَقَ يَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءَ) ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى : (إِذَا عَلَا مَاءُهَا مَاءُ الرَّجُلِ وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءُهَا) قَالَ الْعَلَمَاءُ : يَحُوزُ أَنْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْعُلُوِّ هُنَا السَّبَقُ ، وَيَحُوزُ أَنْ يَكُونُ الْمُرَادُ كُثْرَةُ الشَّهْوَةِ ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَمِنْ أَيْمَانِهَا عَلَا) هَكَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ . فَمِنْ أَيْمَانِهَا بِكَسْرِ الْمِيمِ . وَبَعْدَهَا ثُونَ سَاكِنَةً ، وَهِيَ الْحَرْفُ الْمَعْرُوفُ ، وَإِنَّمَا ضَبَطَتْهُ لِكَذَا ضَصَحَّفَ بِيَمِّيْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ

"إذا صاح الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فإنه حق يجب قوله، فقد صاح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- كما في الحديث الذي ذكره السائل، والذي رواه مسلم (٣١١) وغيره أن للمرأة ماء وأنه رقيق أصفر، وهو - صلى الله عليه وسلم- لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، قال تعالى: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى" [التاج: ٤-٣] قال الدكتور محمد علي البار في كتابه (خلق الإنسان بين الطلب والقرآن) (ص ١٤٩) ما نصه (هل للمرأة ماء وقع التراب قديماً حول هذه النقطة، كما يقول الفخر الرازي في كتابه المتع (المباحث الشرقية)، وقد نفي أرسسطو أن يكون للمرأة مين.

وجالينوس (أشهر أطباء اليونان القديمة) قد أكثر من التشنيع عليه في ذلك، وأثبتت أن للمرأة ميناً وإن كان يختلف عن مين الرجل في طبيعته، وأنه لا ينقدف ولا يندفع، وإنما يسيل على العضو المخصوص، وأنه رطوبة بيضاء... إلى أن قال: "وقد جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: نعم إذا رأت الماء" آخر جه البخاري (١٣٠) ومسلم (٣١٣).

وخرج الماء من فرج المرأة أمر طبيعي عند الجماع أو الاحتلام، وهو موجب للغسل، إلى أن قال: وعند الجماع يختلط هذا الماء بعين الرجل... إلخ، هذا وذكر الدكتور محمد البار في ص (١٥٠) أن للمرأة نوعين من الماء، أولهما: ماء لرج يسيل ولا يتدقق، وهو ماء المهبيل، وليس له علاقة في تكوين الجنين.

وثانيهما: ماء يتدقق وهو يخرج مرة واحدة من حويصلة جراف بالمبضم عندما تقترب هذه الحويصلة المليئة بالماء الأصفر، وفي صحيح مسلم من حديث ثوبان: (أن ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر).

أما الفقرة الثانية من السؤال فهي عن شبه الجنين بأبيه أو أمه... إلخ، فالجواب أن الشبه جاءت به الأحاديث النبوية أيضاً، فقد يشبهه الولد أبيه، وقد يشبهه أمه أو أخواه، وقد يشبهه أحد أجداده، وقد لا يشبهه أياً من آباءه، قال الدكتور محمد البار في المرجع السابق ص (١٦٤) والخلاصة: أن عوامل الشبه لأحد الوالدين أو للأسلاف، أو بظهور صفات جديدة كما حدث للفزارى الذى جاءته أمراته بولد أسود دون أن يكون أحد والديه أسود، أمر بالغ التعقيد، وتعمل فيه الجنين بصورة خفية ومعقدة، وبعضها يتبع قوانين مندل حسب الصفة: سائدة (DOMINANT)، أو متتحبة (RECESSIVE)، وبعضها يتبعها وحتى تلك التي تعتبر خاضعة لقوانين الوراثة قد تختلف عن تلك القوانين، ويعتبر الجنين عندئذ كامل التعبير أو ناقص التعبير..

ولا يزال العلم الحديث يجهل الكثير الكثير من الحقائق التي تحدد الشبه في الولد، ولا ندرى إلى الآن ما هو دور السبق في ماء الرجل أو ماء المرأة في الشبه من الناحية العلمية، وحق يتسع مدى العلم في هذا الباب فإننا نقبل الحديث الشريف بقلوب مطمئنة واثقة بصدق المصطفى صلوات الله عليه الذي لا ينطق عن الهوى، والذي لا يقول إلا حقاً، وينبغي أن يخاف ذلك العلماء المختصين في هذا الباب لدراسته، فقد تفتح لهم أبواب وتكشف لهم كشوفات، وهذا معلم من معلم البحث التي ينبغي أن يدرسها العلماء المسلمين المختصون في هذا الفرع من العلم، انتهى محل الغرض منه، هذا وقد نقلت للسائل والمطلع على هذا السؤال والإجابة عليه كلام الدكتور محمد البار لعظيم فائدته وكونه في نظري كافياً في الإجابة عن استشكالات السائل، علينا جميعاً التسليم بما جاء عن الله، وعن رسوله - صلى الله عليه وسلم- والإيمان بأنه الحق لأنه من عند الحكيم العليم، وصدق الله حيث يقول: "وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا" [الإسراء: ٨٥].

قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : أَوْ يَكُونُ هَذَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ ،
وَمَاءُ الرَّجُلِ غَلِظٌ أَبْيَضٌ فَمِنْ أَيْهُمَا سَيِّقَ ، أَوْ عَلَى يَكُونُ الشَّبَهُ " ١٨٣

=====

¹⁸³ - الطيالسي برقم (٢٨٤٦) ومعرفة الصحابة برقم (٧٣٠٠) والصححية برقم (١٣٤٢) صحيح

العَزْلُ وَذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِلنَّبَرِ فِي ذَلِكَ

٧٨٣٨-١٨٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ ، أَنَّ جَاهِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَانَتْ لَنَا حَوَارٌ وَكُنَّا نَعْزِلُ عَنْهُنَّ ، فَقَالَ اليَهُودُ : إِنَّ تَلْكَ الْمَوْعِدَةَ الصُّغْرَى فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : " كَذَبْتُ يَهُودُ ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ تَسْتَطِعْ رَدَهُ " ^{١٨٤}

٧٨٣٩-١٨٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعاَذُ بْنُ هَشَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو رِفَاعَةً ، أَنَّ أَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنَّ لِي وَلِيَدَةً ، وَأَنَا أَعْزِلُ عَنْهَا ، وَأَنَا أُرِيدُ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ ، وَإِنَّ اليَهُودَ زَعَمُوا أَنَّ الْمَوْعِدَةَ الصُّغْرَى الْعَزْلُ ، فَقَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَذَبْتُ يَهُودُ ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَصْرِفَهُ " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَلَيُّ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ ، أَنَّ أَبَا مُطِيعَ بْنَ عَوْفٍ ، أَحَدُ بْنَي رِفَاعَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدَ أَخْبَرَهُ تَحْوِهً أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ الْمُبَارَكَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي مُطِيعِ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ ^{١٨٥}

٧٨٤٠-١٨٥ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ دُرْسَتِ الْبَصْرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْقَنَادُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مُطِيعٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً وَأَنَا أَشْتَهِي مَا يَشْتَهِي الرَّجَالُ ، وَأَنَا أَعْزِلُ عَنْهَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ ، وَإِنَّ اليَهُودَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَزْلَ الْمَوْعِدَةَ الصُّغْرَى ، فَقَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَذَبْتُ يَهُودُ ، كَذَبْتُ يَهُودُ ، لَوْ أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَصْرِفَهُ " ^{١٨٦}

¹⁸⁴ - المسند الجامع برقم (٢٥٠٦) صحيح

¹⁸⁵ - السنة لابن أبي عاصم برقم (٢٩٦) وهو صحيح

الجارية : الأمة المملوكة أو الشابة من النساء = العزل : عزل ماء المني عن النساء حذر الحمل

¹⁸⁶ - مسند أبي علي الموصلي - (ج ١٢ / ص ٢٦٤) برقم (٥٨٧٦) وسنن أبي داود برقم (٢١٧٣) أبو سعيد والسنن الكبير للبيهقي (ج ٧ / ص ٢٣٠) برقم (١٤٧٠٣) وغيرهم من طرق صحيح

العزل : عزل ماء المني عن النساء حذر الحمل = الموعودة : المقتولة ظلماً

٧٨٤١-٧٨٤٢ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَامِرَ ، يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَيْلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ : إِنَّ الْعَزْلَ هِيَ الْمَوْعِدَةُ الصُّعْرَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَذَبَتْ يَهُودُ ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَهَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَزْلَهَا " ^{١٨٧}

٧٨٤٢ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَو بْنَ دِينَارَ ، يَسْأَلُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَزْلِ النِّسَاءِ فَقَالَ : زَعَمَ أَبُو سَعِيدَ الْخُدْرِيُّ أَنَّ رَجُلًا ، أَتَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنَّ لِي أُمَّةً وَإِنِّي أَعْزُلُهَا وَلَا أَعْزُلُهَا إِلَّا خَشْيَةَ الْوَلَدِ ، وَزَعَمَتْ يَهُودًا أَنَّهَا الْمَوْعِدَةُ الصُّعْرَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَذَبَتْ يَهُودُ ، كَذَبَتْ يَهُودُ " فَسَأَلَتْ أَبَا سَلَمَةَ أَسْمَعْتُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَنْهُ رَجُلٌ ^{١٨٨}

=====

¹⁸⁷ - شرح معاني الآثار - (ج ٣ / ص ٤٠٤) برقم(٤٠١٨) بهذا اللفظ وهو صحيح

وورد بعض النسخ بلغظ الذي قبله

¹⁸⁸ - أخرجه عبد الرزاق برقم(١٢٥٥٠ و ١٢٥٥١) وأبن أبي شيبة برقم(١٦٦٠٤) وأبو يعلى برقم(٥٨٧٦) صحيح
قال أبو جعفر : فلما وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على كذب اليهود فيما كانوا قالوه في العزل واستحالته ، أكلنهم فيه ، وأعلم الناس أنه لا يكون إن عزلوا أو لم يعزلوا إلا ما قدر الله عز وجل فيه ، من كون ولد منه ، أو من انتفاء ذلك منه ، وفيما ذكرنا من هذا كفاية لما احتاجنا إلى هذا الكلام من أجله ، والله نسألة التوفيق. مشكل الآثار للطحاوي - (ج ٤ / ص ٤٤٨)

ذِكْرُ الْخِتَافِ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ فِيهِ

٧٨٤٣-١٨٨ - أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ أَيُوبَ الطَّالْقَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ عَبْيَدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْعَزْلِ ، فَقَالَ : " لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوهُ ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ نَسَمَةٍ تُقْضَى أَنْ تَكُونَ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ " ١٨٩ قَالَ حَمْزَةُ : هُوَ خَطَأً . خَالَفَهُ مَعْمَرٌ

٧٨٤٤-١٨٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْعَزْلِ ، قَالَ : " أَوَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ " قَالُوا : " نَعَمْ " قَالَ : " فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْضِ لِنَفْسٍ أَنْ يَحْلِقَهَا ، إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ " ١٩٠ قَالَ حَمْزَةُ : وَهُوَ أَيْضًا خَطَأً . خَالَفَهُ الرُّبِيدِيُّ

٧٨٤٥-١٩٠ - أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْيَدِ الْحَمْصَيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنِ الرُّبِيدِيِّ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلَيدِ الْحَمْصَيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْعَزْلِ قَالَ : " لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَتَبَهَا اللَّهُ فِي صُلْبِ عَبْدٍ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " وَأَفَقَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَّسٍ . ١٩١

٧٨٤٦-١٩١ - أَخْبَرَنَا الْعَبَاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَّسٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ شَامِيٌّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : أَصَبَنَا سَيِّئًا فَكُنَّا عَزِيلُ ، ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ

¹⁸⁹ - أخرجه أحمد برقم (١٢٢٠٠) وطُسَّ برقم (٢٧٣٦) والشاميين برقم (٢١٢٥ و ٢١٢٢) وهو صحيح

¹⁹⁰ - صحيح

¹⁹¹ - أخرجه البخاري برقم (٢٢٢٥ و ٢٢٢٥ ، ٢٥٤٢ و ٢٥٤٢ ، ٤١٣٨ ، ٥٢١٠ ، ٦٦٠٣ ، ٧٤٠٩) ومسلم برقم (٣٦١٧ و ٣٦٢٠ و ٣٦٢١) ونص برقم (٣٣٤٠)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٥ ص / ١٦٤)

قوله : (كَرَاتِمُ الْعَرَبِ) أَيُّ النَّفَيْسَاتِ مِنْهُمْ قَوْلَهُ : (فَطَالَتْ عَيْنَاهُ الْعُزْبَةُ وَرَغَبَتْ فِي الْفَدَاءِ) مَعْنَاهُ احْتَجَنَا إِلَى الْوَطْءِ وَحَفِنَا مِنْ الْحَبَلِ فَنَصِيرٌ أَمْ وَكَدْ يَمْتَنِعُ عَيْنَاهَا بَيْعَهَا وَأَخْدَدَ الْفَدَاءِ فِيهَا . فَيُسْتَبَطُ مِنْهُ مَنْ يَبْعِي أَمَّا الْوَلَدُ وَأَنَّهُ هَذَا كَانَ مَمْهُورًا عِنْهُمْ . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَنَسَمَةً هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُونَ) . مَعْنَاهُ مَا عَلَيْكُمْ ضَرَرٌ فِي تَرْكِ الْعَزْلِ لَأَنَّ كُلَّ نَفْسٍ قَدَرَ اللَّهُ تَعَالَى خَلْقَهَا لَا بُدَّ أَنْ يَخْلُقَهَا سَوَاءَ عَرَّافُمْ أَمْ لَا وَمَا لَمْ يُقْدِرْ خَلْقَهَا لَا يَقْعُ

سَوَاءَ عَرَّافُمْ أَمْ لَا . فَلَا فَائِدَةَ فِي عَزْلِكُمْ ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدَرَ خَلْقَهَا سَيَقْكُمُ الْمَاءَ فَلَا يَنْهَى حِرْسَكُمْ فِي مَنْعِ الْخَلْقِ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةً لِمَدْهُبِ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْعَرَبَ يَجْرِي عَلَيْهِمُ الرَّقَّ كَمَا يَجْرِي عَلَى الْعَجَمِ وَأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مُشْرِكِينَ وَسُبُوا جَازَ اسْتِرْفَاقَهُمْ لِأَنَّ بَنِي الْمُصْطَلَقَ عَرَبٌ صَلِيبَةٌ مِنْ خُرَاجَةٍ وَقَدْ اسْتُرْفَوْهُمْ وَوَطَّنُوا سَبَابِيَّهُمْ وَاسْتَبَاحُوا بَيْعَهُنَّ وَأَخْدَدَ فَدَاهُنَّ . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ السَّيِّحِ الْجَدِيدِ وَجُمُهُورِ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمِ لَا يَجْرِي عَلَيْهِمُ الرَّقَّ لِشَرْفِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

ذلك ، فقالَ لَنَا : " إِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ، وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ " ١٩٢

قالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : حَدِيثُ مَالِكٍ ، وَالزُّبِيدِيُّ أَوْلَى بِالصَّوَابِ ١٩٢

٧٨٤٧- أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبْنُ أَبِي فُدَيْكَ ، عَنِ الصَّحَّاكَ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ أَبِي مُحَيْرَيْزٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا صِرْمَةَ ، وَأَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ يَقُولُانَ : أَصَبَّنَا سَبَّابِيَا فِي غَزْوَةِ الْمُصْطَلِقِ ، وَهِيَ الْغَزْوَةُ الَّتِي أَصَابَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُوَيْرِيَّةً ، فَكَانَ مِنَّا مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَتَّخِذَ أَهْلًا ، وَمِنَّا مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ وَيَبِعَ فَتَرَاجَعْنَا فِي الْعَزْلِ ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : " لَا عَيْكُمْ أَنْ لَا تَعْزِلُوا ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ قَدَرَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " ١٩٣

٧٨٤٨- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ ، عَنْ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ قَزْعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : ذُكِرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : " لَمْ يَفْعَلْ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ ؟ وَلَمْ يَقُلْ فَلَا يَفْعَلْ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ " فَلَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا ١٩٤"

٧٨٤٩- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّنِّي ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ وَهُوَ أَبُو ابْنِ أَبِي خَلِيفَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرُو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَيْلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ الْيَهُودَ تَزُعمُ أَنَّهَا الْمُوَعُودَةُ الصُّرْعَى ، فَقَالَ : " كَدَبَتْ يَهُودٌ ١٩٥"

٧٨٥٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا نَفْعِلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْنِي الْعَزْلَ - ، قُلْتُ لِعَمِرٍ : أَنْتَ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ ؟ قَالَ : " لَا" ١٩٦

١٩٢ - الشامي بن برق (٢١٢٣) صحيح

أصحاب : نال = السبايا : الأسرى من النساء والأطفال = العزل : عزل ماء المنى عن النساء حذر الحمل

١٩٣ - صحيح

١٩٤ - التوحيد لابن خزيمة برقم (٢٥٦) صحيح

١٩٥ - صحيح

١٩٦ - أخرجه عبد الرزاق برقم (١٢٥٦٧) صحيح

شرح ابن بطال - (ج ١٣ / ص ٣٢٥)

اختلاف السلف في العزل، فذكر مالك في الموطأ، عن سعد بن أبي وقاص، وأبي أيوب الأنباري، وزيد بن ثابت، وابن عباس، أفهم كانوا يعزلون، وذكره ابن المنذر، عن علي بن أبي طالب، وخيبر بن الأرت، وخيبر بن عبد الله، وقال: كنا نفعله على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. وروى ذلك عن جماعة من التابعين منهم ابن المسيب، وطاوس، وبه قال مالك، والكوفيون، والشافعى، وجمهور العلماء.

وكانت طائفة العزل، ذكره ابن المنذر، عن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعن علي بن أبي طالب، روایة أخرى، وعن ابن مسعود، وابن عمر.

٦٩١-٧٨٥١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ
، قَالَ : كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْقُرْآنُ يُنَزَّلُ " ١٩٧

وحجة من أبا حجه حديث جابر، وروى ابن أبي شيبة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي الزبير، عن جابر، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أذن في العزل، واحتجوا أيضاً بقوله: أو إنكم لتفعلون ذلك، ما من نسمة كائنة إلى يوم القيمة، إلا وهي كائنة، قالوا: ولا يفهم من قوله عليه السلام: «أو إنكم لتفعلون ذلك»، إلا الإباحة.

ويشهد لذلك قوله في آخر الحديث: «ما من نسمة كائنة إلى يوم القيمة إلا وهي كائنة»، يقول: قد فرغ من الخلق، فاعزلوا أو لا تعزلوا، فإن قدر أن يكون ولد لم يمنع العزل؛ لأنه قد يكون مع العزل إفضاء بقليل الماء الذي قدر الله أن يكون منه الولد، وقد يكون الاسترسال والإفضاء ولا يكون ولد، فالعزل والإفضاء سواء في الـألا يكون منه ولد إلا بتقدير الله، هذا معنى قول الطحاوى.

قال: واحتج من كره العزل، مما حدثنا إبراهيم بن محمد بن يونس، قال: حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن عروة، عن عائشة، قالت: حدثني جداما بنت وهب الأسدية، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر عده العزل، فقال: «ذلك الواد المغنى»، وأنكر الذين أباحوا العزل حديث جداما. ورووا عن النبي، عليه السلام، إنكار ذلك.

روى أبو داود: حدثنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أبي رفاعة، وقال مرة: عن أبي مطیع بن رفاعة، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتاه رجل، فقال: يا رسول الله، إن عندى حاربة، وأنا أعزل عنها وأكره أن تحمل، وإن اليهود يقولون: هي الموعودة الصغرى، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «كذبت يهود، لو أن الله أراد أن يخلقه لم يستطع أحد أن يصرفه» .

قال الطحاوى: فهذا أبو سعيد قد حكى عن النبي إكذاب من زعم أن العزل موعدة، ثم قد روى عن على دفع ذلك والتبيه على فساده بمعنى لطيف حسن، روى الليث، عن معاذ بن أبي حبيبة، عن عبيد الله بن عدى بن الحيار، قال: تذاكر أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عند عمر العزل، فاختلقو فيه، فقال عمر: قد اختلفتم وأنتم أهل بدر الأخيار، فكيف بالناس بعدكم، فقال على: إنما لا تكون موعدة حتى تمر بالتارات السبع، قوله تعالى: {ولقد حلقتنا الإنسانا من سلاله من طين} [المؤمنون: ١٢] الآية، فعجب عمر من قوله، وقال: جزاكم الله خيراً، فأخير على أنه لا يواد إلا من قد نفع فيه قبل ذلك، وما لم ينفع فيه الروح موات غير موعدة. وروى سفيان عن أبي الوداك أن قوماً سألوا ابن عباس عن العزل، فذكر مثل كلام على سواء.

فهذا على وابن عباس قد اجتمعوا على ما ذكرنا وتابعهما عمر، ومن كان يحضر من الصحابة، فدل على أن العزل غير مكره، وذهب مالك، والشافعى، وجمهور العلماء، إلى أنه لا يعزل عن الحرمة إلا بإذنها، فإن منعت زوجها لم يعزل. واحتجوا في العزل عن الزوجة الأمة، فقال مالك والكونفيون: لا يعزل عنها إلا بإذن سيدها. وقال الثورى: لا يعزل عنها إلا بإذنها. وقال الشافعى: يعزل عنها دون إذنها ودون إذن مولاها.

١٩٧ - أخرجه ابن ماجة برقم (٢٠٠٢) وأحمد برقم (٤٦٩٠) ومستند إلى عوانة برقم (٣٥٢٠) صحيح وفي فتح الباري لابن حجر - (ج / ١٥ ص ٧)

وفي علم الحديث وهي أن الصحاحي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الأكثرين، لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أطاع على ذلك وأقره لتوفيق دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام، وإذا لم يضفه فله حكم الرفع عند قيوم، وهذا من الأول فإن جابرًا صرحاً بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرًا أو سفيان أراد بعنوان القرآن ما يقرأ ، أعم من المتعبد بتلاؤته أو غيره مما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فكأنه يقول : فعلناه في زمن التشريب ولو كان حراماً لم ينفر عليه ، وإلى ذلك يشير قول ابن عمر " كننا نتّبع الكلام والبساط إلى نسائنا هيبة أن ينزل علينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وبسطنا " أخرجه البخاري . وقد أخرجته مسلم أيضًا من طريق أبي الزبير عن جابر قال " كننا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك النبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا " ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر " أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن لي حاربة وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تتحمل ، فقال : اغزل عنها إن شئت ، فإنه

٧٨٥٢-١٩٧ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، عَنْ بِشْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : رَدَ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَهُ إِلَى أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ : ذَكَرَ ذَلِكَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : " وَمَا ذَلِكُمْ ؟ " قَالُوا : الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ فَتُرْضَعُ لَهُ فَيُصَيِّبُ مِنْهَا ، وَيَكْرِهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ ، وَتَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ فَيُصَيِّبُ مِنْهَا ، وَيَكْرِهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ قَالَ : فَقَالَ : " فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدْرُ " خَالَفَهُ إِبْرَاهِيمُ التَّخْعِيُّ^{١٩٨}

٧٨٥٣-١٩٨ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخْعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ بِشْرٍ قَالَ : ذَكَرُوا عِنْدَهُ الْعَزْلَ ، فَقَالَ : " إِنَّمَا هُوَ الْقَدْرُ " ^{١٩٩}

٧٨٥٤-١٩٩ - أَخْبَرَنَا قُتْبِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّاً ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَانَ الْمَخْزُومِيِّ ، عَنْ عُرُوهَةَ بْنِ عِيَاضٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ :

سَبَّبَتِهَا مَا قَدَرَ لَهَا . فَلَبِثَ الرَّجُلُ ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبَّلَتْ ، قَالَ : قَدْ أَخْبَرْتُكَ " وَوَقَعَتْ هَذِهِ الْقَصَّةُ عِنْهُ مِنْ طَرِيقِ سُفِيَّاً بْنِ عِيَاضَةَ يَاسِنَادُهُ لَهُ آخَرُ إِلَيْ جَابِرٍ وَفِي آخَرِهِ " فَقَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ " وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدِ آخَرٍ عَلَى شَرْطِ الشَّيْئَتَيْنِ بِمَعْنَاهُ ، فَنَحِيَ هَذِهِ الْطَّرْفُقُ مَا أَغْنَى عَنِ الْاسْتِبْطَاطِ ، فَإِنَّ فِي إِخْدَاعِهَا التَّصْرِيحَ بِاطْلَاعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الْآخَرِيِّ إِذْنَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ السَّيَّاقُ يُشَعِّرُ بِأَنَّهُ خَلَافَ الْأُولَى كَمَا سَأَذْكُرُ الْبُحْثُ فِيهِ .

وفي فتاوى الشیکة الإسلامية - (ج ٨ / ص ٤٥٩) حكم تنظيم النسل

القذف خارج فرج الزوجة هو العزل، والعزل جائز على الراجح لما في الصحيحين أن جابر رضي الله عنه كان يقول: " كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن يتزل ". واشتربط أهل العلم لذلك أن يكون بإذن الزوجة لأن العزل عنها قد يفوت عليها كمال الاستمتاع أو حقها في الإنجاب وكل واحد منها حق لها، لا يجوز حرمانها منه إلا إذا رضيت بذلك. واعلم أن العزل لا يمنع حملًا سيقدره الله تعالى لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابية رضوان الله عليهم لما أخبروه أنهم يعزلون عن السبي: " ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيمة إلا وهي كائنة " والحديث في الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد. وفي سنن أبي داود عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رجلا قال: " يا رسول الله إن لي حارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأن أنا أريد ما يريده الرجل وأن اليهود تحدث أن العزل مؤودة صغرى قال كذبت يهود لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه ". والله أعلم.

١٩٨ - أخرجه مسلم برقم (١٦٢٣) والبيهقي برقم (١٤٧٠٠) والمسند الجامع برقم (٤٣٩٣)

شرح النووي على مسلم - (ج ٥ / ص ١٦٤)

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَنَسَمَةَ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُونَ) . مَعْنَاهُ مَا عَلَيْكُمْ ضَرَرٌ فِي تَرْكِ الْعَزْلِ لَأَنَّ كُلَّ نَفْسٍ قَدَرَ اللَّهُ تَعَالَى خَلْقَهَا لَأَمْدَأْنَهُ أَنْ يَخْلُقَهَا سَوَاءَ عَرَلْتُمْ أَمْ لَا وَمَا لَمْ يُقَدِّرْ خَلْقَهَا لَا يَقَعْ سَوَاءَ عَرَلْتُمْ أَمْ لَا . طَلَّ فَائِدَةٌ فِي عَرْلَكُمْ ، فَإِنَّ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدَرَ خَلْقَهَا سَبَقَكُمُ الْمَاءَ فَلَا يَنْفَعُ حِرْصُكُمْ فِي مَنْعِ الْخَلْقِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَدْعَبِ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْعَرَبَ يَجْرِي عَلَيْهِمُ الرَّقَّ كَمَا يَجْرِي عَلَى الْعَجَمِ وَأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مُشْرِكِينَ وَسُبُوا جَازَ اسْتِرْفَاقُهُمْ لَأَنَّ بَنِي الْمُصْطَلِقِ عَرَبٌ صَبَّيْةٌ مِنْ حُرَّاجَةَ وَدَدَ اسْتِرْفَقُهُمْ وَوَطَنُوا سَبَّا يَاهُمْ وَاسْتَبَاحُوا بَيْعَنَ وَأَحْدَدَ فَدَاهِنَ . وَهَذَا قَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الصَّحِيحِ الْجَدِيدِ وَجُمُهُورِ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمِ لَا يَجْرِي عَلَيْهِمُ الرَّقَّ لِشَرَفِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٩٩ - المسند الجامع برقم (٤٣٨٣) صحيح

إِنَّ لِي جَارِيَةً وَأَنَا أَعْزِلُ عَنْهَا ، فَقَالَ : " أَمَّا إِنَّ ذَاكَ لَا يَمْنَعُ شَيْئًا أَرَادَ اللَّهُ " ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَشَعَرْتَ أَنَّ تُلْكَ الْجَارِيَةَ قَدْ حَمَلتُ ؟ فَقَالَ : " أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ " ٢٠٠

=====

٤٤ . مَا يُنَالُ مِنَ الْحَائِضِ تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ
قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ إِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُثْوَهُنَّ
مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ التَّوَابِينَ وَيُحِبُ الْمُتَطَهِّرِينَ} (٢٢٢) سورة البقرة^١

٧٨٥٥-٢٠٠ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَيٌّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا ثَابِتُ ، عَنْ أَئْسٍ ، قَالَ : كَانَتِ الْيَهُودُ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ مِنْهُمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا ، وَلَمْ
يُشَارِبُوهَا ، وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى
فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
اَفْعُلُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْجِمَاعَ " ^٢
=====

٢٠١ - إن المباشرة في تلك العلاقة وسيلة لا غاية . وسيلة لتحقيق هدف أعمق في طبيعة الحياة . هدف النسل وامتداد الحياة ، ووصلها كلها بعد ذلك بالله . وال المباشرة في المحيض قد تتحقق اللذة الحيوانية - مع ما ينشأ عنها من أذى ومن أضرار صحية مؤكدة للرجل والمرأة سواء - ولكنها لا تتحقق المدف الأسمى . فضلا على انتصار الفطرة السليمة النظيفة عنها في تلك الفترة . لأن الفطرة السليمة يتحكمها من الداخل ذات القانون الذي يحكم الحياة . فتنصرف بطبعها - وفق هذا القانون - عن المباشرة في حالة ليس من الممكن أن يصبح فيها غرس ، ولا أن تنبت منها حياة . وال المباشرة في الطهر تتحقق اللذة الطبيعية ، وتحقق معها الغاية الفطرية . ومن ثم جاء ذلك النهي إيجابة عن ذلك السؤال : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ . قُلْ : هُوَ أَذَى . فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ } .
وليس المسألة بعد ذلك فوضى ، ولا وفق الأهواء والآخرافات . إنما هي مقيدة بأمر الله؛ فهي وظيفة ناشئة عن أمر وتكليف ، مقيدة بكيفية وحدود : { إِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُثْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ } . . في منبت الإخصاب دون سواه . فليس المدف هو مطلق الشهوة ، إنما الغرض هو امتداد الحياة . وابتغاء ما كتب الله . فالله يكتب الحلال ويفرضه؛ والمسلم يتبعي هذا الحلال الذي كتبه له ربها ، ولا ينشيء هو نفسه ما يتبعيه . والله يفرض ما يظهر عباده ، ويحب الذين يتوبون حين يخطئون ويعودون إليه مستغفرين : { إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ التَّوَابِينَ وَيُحِبُ الْمُتَطَهِّرِينَ } . . في ظلال القرآن - (ج ١ / ص ٢٢١)

٢٠٢ - شرح السنة برقم (٣١٣) صحيح ١

٤٧ . ما يَجِبُ عَلَى مَنْ وَطَعَ امْرَأَتُهُ فِي حَالٍ حَيْضَتِهَا وَذِكْرُ اخْتِلَافِ

١ - ٧٨٥٦-٢٠١ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَطَابِ ، عَنْ مُقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : " يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ " ٢٠٣

٢ - ٧٨٥٧-٢٠٢ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ مُقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : " يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ " قَالَ شُعبَةُ : أَمَا حَفْظِي فَمَرْفُوعٌ ، وَقَالَ فُلَانُ وَفُلَانٌ : إِنَّهُ كَانَ لَا يَرْفَعُهُ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : يَا أَبَا بَسْطَامٍ ، حَدَّثَنَا بِحْفَظِكَ وَدَعْنَا مِنْ فُلَانٍ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أُحِبُّ أَنِي حَدَّثَتُ بِهَذَا وَسَكَتُ عَنْ هَذَا ، وَأَنِّي عُمِّرْتُ فِي الدُّنْيَا عُمَرًا نُوحٍ فِي قَوْمِهِ ٢٠٤

=====

203 - أخرجه أبو داود برقم (٢١٧٠) ونص برقم (٣٧٢ و ٢٩١) وابن ماجة برقم (٦٨٣) وأحمد برقم (٢٠٦٣ و ٢٨٩٨)

والمسند الجامع برقم (٦٤٦٨) صحيح ورجح جمع وفقه في سيل السلام - (ج ١ / ص ٣٤٩) وقد ذهب إلى إيجاب الصدقـة "الحسـن" "وسـعيد" ، لكنـ قالـ : يـعنـقـ رـقـبةـ قـيـاسـاـ عـلـىـ مـنـ جـامـعـ فـيـ رـمـضـانـ وـقـالـ غـيرـهـماـ : بـلـ يـتـصـدـقـ بـدـيـنـارـ أـوـ بـنـصـفـ دـيـنـارـ ، وـقـالـ الـحـطـابـيـ : قـالـ أـكـثـرـ أـهـلـ الـعـلـمـ لـاـ شـيـءـ عـلـيـهـ ؛ وـزـعـمـواـ أـنـ هـذـاـ مـرـسـلـ أـوـ مـوـقـوفـ .

وـقـالـ أـبـنـ عـبـدـ الـبـرـ : حـجـةـ مـنـ لـمـ يـوـجـبـ : اـضـطـرـابـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ ، وـأـنـ الـذـمـةـ عـلـىـ الـبـرـاءـةـ ، وـلـاـ يـجـبـ أـنـ يـشـبـهـ فـيـهـ شـيـءـ لـمـسـكـيـنـ وـلـاـ غـيرـهـ إـلـاـ بـدـلـيلـ لـاـ مـدـفعـ فـيـهـ ، وـلـاـ مـطـعـنـ عـلـيـهـ ، وـذـلـكـ مـعـدـوـمـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـالـةـ .

قـُلـتـ : أـمـاـ مـنـ صـحـ عـنـدـهـ كـاـبـنـ الـقـطـانـ فـإـنـهـ أـمـعـنـ الـتـنـظـرـ فـيـ تـصـحـيـحـهـ ، وـأـجـابـ عـنـ طـرـقـ الطـعـنـ فـيـهـ ، وـأـفـرـهـ أـبـنـ دـقـيقـ الـعـيـدـ وـقـوـاهـ فـيـ كتابـهـ " الـإـلـمـامـ " فـلـاـ عـذـرـ لـهـ عـنـ الـعـمـلـ بـهـ ، وـأـمـاـ مـنـ لـمـ يـصـحـ عـنـدـهـ كـالـشـافـعـيـ وـأـبـنـ عـبـدـ الـبـرـ فـالـأـصـلـ بـرـاءـةـ الـذـمـةـ ، فـلـاـ تـقـومـ بـهـ الـحـجـةـ .

204 - صحيح موقوف

٤٨ . ذِكْرُ الْخِتَالِ عَلَى الْحَكْمِ بْنِ عُتَيْبَةَ فِيهِ

- ٢٠٣ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدَ الرَّعْفَارَانِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَاحِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا ، عَنْ ثُمَّ ذَكَرَ عَمْرَو بْنَ قَيْسٍ عَنِ الْحَكْمِ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : وَاقَعَ رَجُلٌ امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِنِصْفِ دِينَارٍ^{٢٠٥}
- ٢٠٤ - أَخْبَرَنَا قُتْبَيَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الشَّقَرَبِيِّ ، عَنِ الْحَكْمِ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي رَجُلٍ غَشِيَ امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : "يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ"^{٢٠٦}
- ٢٠٥ - أَخْبَرَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَشْعَثَ ، عَنِ الْحَكْمِ ، عَنْ عَكْرَمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي الرَّجُلِ يَقْعُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : "يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ"^{٢٠٧}

=====

²⁰⁵ - أخرجه الطبراني برقم (١١٨٥٧ و ١١٩٦١) صحيح

²⁰⁶ - صحيح

²⁰⁷ - صحيح موقوف وهو أصح

ذِكْرُ الْخِلَافِ عَلَى قَتَادَةَ فِيهِ

٤٩.

- ٢٠٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ حُشِيشُ بْنُ أَصْرَمَ النَّسَائِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرْوَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا ، غَشِيَ امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ "يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ ، أَوْ بِنَصْفِ دِينَارٍ^{٢٠٨}"
- ٢٠٧ - أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدَةَ ، عَنْ سَعِيدَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَمَرَ رَجُلًا غَشِيَ امْرَأَتُهُ ، وَهِيَ حَائِضٌ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ ، أَوْ بِنَصْفِ دِينَارٍ" أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ هَلَالَ قَالَ : حَدَّثَنَا قَتَادَةَ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، بِمُثْلِهِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ رَفَعَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ وَبَيْنَهُ^{٢٠٩}
- ٢٠٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، قَالَ : "إِنْ كَانَ الدَّمُ عَيْيَطًا فَدِينَارٌ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ صُفْرَةً فَنَصْفُ دِينَارٍ^{٢١٠}
- ٢٠٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَامِلَ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنِ الْحَجَاجِ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَطَأُ امْرَأَتَهُ ، وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : "يَتَصَدَّقُ بِنَصْفِ دِينَارٍ" قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : حَجَاجُ بْنُ أَرْطَاءَ ضَعِيفٌ^{٢١١}
صَاحِبُ تَدْلِيسٍ

٢٠٨ - صحيح

٢٠٩ - صحيح موقوف وهو أصح

٢١٠ - صحيح

٢١١ - أخرجه الترمذى برقم (١٣٦) وابن ماجة برقم (٦٩٤) وعبد البد الرزاق برقم (١٢٦٢ و١٢٦٣) وابن أبي شيبة برقم (١٢٣٧٣-٢٢٧١) وأحمد برقم (٢٥٠٢) من طرق عنه صحيح تحفة الأحوذى - (ج ١ / ص ١٦٣)

قَوْلُهُ : (فِي الرَّجُلِ يَقْعُ عَلَى امْرَأَتِهِ) أَيْ يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ (وَهِيَ حَائِضٌ) جُمْلَةُ حَالَيْهِ (قَالَ يَتَصَدَّقُ بِنَصْفِ دِينَارٍ) كَذَّا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، وَرَوِيَ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةً كَمَا سَتَقَفُ . وَالْحَدِيثُ فِي سَنَدِهِ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّنْجُعِيُّ الْكُوفِيُّ صَدُوقٌ يُخْطَبُ كَثِيرًا تَعَيَّنَ حِفْظُهُ مُنْدُ وَكَيْ الْفَضَاءِ بِالْكُوفَةِ ، وَفِيهِ خُصِيفٌ وَقَدْ عَرَفَتْ حَالَهُ .

- ٢١٠ - أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مُسْلِمَ الْمَصِّيْصِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَاجٌ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْحٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي خُصِّيْفٌ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَابَ امْرَأَتَهُ ، وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَمْرَهُ بِنِصْفِ دِينَارٍ ^{٢١٢}
- ٢١١ - أَخْبَرَنِي هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءَ قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَيْشَمَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا خُصِّيْفٌ ، عَنْ مَقْسُمٍ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ إِذَا وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، وَهِيَ حَائِضٌ أَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنِصْفِ دِينَارٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ ^{٢١٣}
- ٢١٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنَ مَيْمُونَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ ، عَنْ خُصِّيْفٌ ، عَنْ مَقْسُمٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي يَقُولُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ : " يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ " ^{٢١٤}
- ٢١٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقَ قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ خُصِّيْفٌ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : " إِذَا أَصَابَهَا حَائِضًا يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ " وَقَالَ مَقْسُمٌ : " فَإِنْ أَصَابَهَا بَعْدَمَا تَرَى الطُّهُورَ فَنَصْفُ دِينَارٍ مَا لَمْ تَعْتَسِلْ " ^{٢١٥}
- ٢١٤ - أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ خُصِّيْفٌ ، عَنْ مَقْسُمٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمْرَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِنِصْفِ دِينَارٍ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : " هَذَا خَطَأً وَشَرِيكٌ لَيْسَ بِالْحَافِظِ ، يَعْنِي حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ صَالِحٍ " ^{٢١٦}
- ٢١٥ - أَخْبَرَنَا سَهْلُ بْنُ صَالِحِ الْأَنْطاكيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى هُوَ ابْنُ الصَّبَاعِ قَالَ : أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ خُصِّيْفٌ ، عَنْ عَكْرَمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي يَأْتِي أَهْلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : " يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ " ^{٢١٧}

^{٢١٢} - أخرجه الترمذى برقم (١٣٦) وابن ماجة برقم (٦٩٤) وعبد البد الرزاق برقم (١٢٦٢ و١٢٦٣) وابن أبي شيبة برقم (١٢٣٧٣-١٢٣٧١) وأحمد برقم (٢٥٠٢) من طرق عنه صحيح

^{٢١٣} - أخرجه الترمذى برقم (١٣٦) وابن ماجة برقم (٦٩٤) وعبد البد الرزاق برقم (١٢٦٢ و١٢٦٣) وابن أبي شيبة برقم (١٢٣٧٣-١٢٣٧١) وأحمد برقم (٢٥٠٢) من طرق عنه صحيح

^{٢١٤} - أخرجه الترمذى برقم (١٣٦) وابن ماجة برقم (٦٩٤) وعبد البد الرزاق برقم (١٢٦٢ و١٢٦٣) وابن أبي شيبة برقم (١٢٣٧٣-١٢٣٧١) وأحمد برقم (٢٥٠٢) من طرق عنه صحيح

^{٢١٥} - صحيح

^{٢١٦} - صحيح

^{٢١٧} - صحيح

- ٢١٦ - ٧٨٧١ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ خُصَيْفٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي الرَّجُلِ يُوَاقِعُ امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : " إِذَا وَاقَعَ فِي الدَّمِ الْعَيْطِ تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الصُّفْرَةِ فَنَصْفُ دِينَارٍ " ^{٢١٨}
- ٢١٧ - ٧٨٧٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ تَمِيمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَيُوبَ ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ ابْنِ حَابِرٍ ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ بَذِيْمَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا أَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ " أَصَابَ امْرَأَتَهُ ، وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَقَ نَسْمَةً " خَالَفَهُ مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ ^{٢١٩}
- ٢١٨ - ٧٨٧٣ - أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَزِيْدِ السُّلَيْمَىِّ قَالَ : سَمِعْتُ عَلَيِّ بْنَ بَذِيْمَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسَ يَقُولُ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي أَصَبَتُ امْرَأَتِي ، وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَعْتَقَ نَسْمَةً قَالَ ابْنَ عَبَّاسَ : " وَقِيمَةُ النَّسْمَةِ يَوْمَئِذٍ دِينَارٌ " ^{٢٢٠}
- ٢١٩ - ٧٨٧٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي حَرَيْزٍ ، أَنَّ أَيْفَعَ ، حَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَمَّنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ قَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : " مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ عَنْقُ رَقَبَةٍ ، أَوْ صَوْمٌ شَهْرٌ ، أَوْ إِطْعَامُ ثَلَاثَيْنَ مَسْكِينًا " قُلْتُ : وَمَنْ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ سَمِعَ أَذَانَ الْجُمُعَةِ ، وَلَمْ يُجْمِعْ لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ قَالَ : " كَذَلِكَ عَنْقُ رَقَبَةٍ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَبُو حَرَيْزٌ ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ ، وَأَيْفَعٌ لَا أَعْرِفُهُ . قَالَ حَمْزَةُ : أَبُو حَرَيْزٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ قَاضِي سِجِّستانَ ^{٢٢١}

²¹⁸ - صحيح

²¹⁹ - ضعيف

²²⁰ - المسند الجامع برقم (٦٤٦٧) صحيح

²²¹ - صحيح موقوف

٢٢٠ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْأَسْوَدَ ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ مَرَّةٍ ذَكَرَهُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ إِحْدَانَا تَنَزِّرَ وَهِيَ حَائِضٌ ، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا وَرَبَّمَا قَالَ : " يُضَاجِعُهَا " ٢٢٢

=====

222 - صحيح

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ١ / ص ٤٧٨) فيه جواز النوم مع الحائض والاضطجاع معها في لحاف واحد، إذا كان هناك حائل يمنع من ملقاء البشرة فيما بين السرة والركبة، أو يمنع الفرج وحده، عند من لا يحرّم إلا الفرج . قال العلماء : لا يذكره مُضاجعة الحائض ولا قبلتها ، ولا الاستمتاع بها فيما فوق السرة وتحت الركبة ، ولا يذكره وضع يدها في شيء من الماءات ، ولا يذكره غسلها رأس زوجها أو غيره من محارمها وترجيله ، ولا يذكره طبعها وعجنها ، وغير ذلك من الصنائع ، وسُورها وغرغتها طاهران ، وكل هذا متفق عليه ، وقد نقل الإمام أبو جعفر محمد بن جرير في كتابه في مذاهب العلماء وإنجذاب المسلمين على هذا كلّه . ودلائله من السنة ظاهرة مشهورة . وأماماً قول الله تعالى : { فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ } فالمراد اعتزلوا وطأهنهن ، ولا تقربوا وطأهنهن . والله أعلم .

مُوَاكِلَةُ الْحَائِضِ وَالشُّرْبُ مِنْ سُورِهَا وَالاِسْفَاعُ بِفَضْلِهَا

٢٢١ - ٧٨٧٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، فِي حَدِيثِهِ عَنْ خَالدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : حَدَّثَنَا شَعْبَةُ قَالَ : أَخْبَرَنِي الْمَقْدَامُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي ، يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ : " كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ ، ثُمَّ يَأْخُذُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ فَمَهُ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي شَرِبْتُ ، وَكُنْتُ أَنْعَرَقُ فَيَنْخُذُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَضَعُ فَمَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ " ^{٢٢٣}

٢٢٢ - ٧٨٧٧ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حَارِثُ بْنُ عَطِيَّةَ ، عَنْ هَشَامٍ ، عَنْ أَبِي الرُّبَّيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَصَرَ بِامْرَأَةً ، فَرَجَعَ ، فَدَخَلَ إِلَى زَيْنَبَ فَقَضَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : " إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ ، وَتُدْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ ، فَمَنْ أَبْصَرَ مِنْكُمْ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ فَلِيَأْتِ أَهْلَهُ ، فَإِنْ ذَلِكَ لَهُ وِجَاءَ " ^{٢٤١}

٢٢٣ - أَخْرَجَهُ مُسْلِمُ بِرَقْمِ (٧١٨) وَنَصْ بِرَقْمِ (٢٨٤) وَأَحْمَدُ بِرَقْمِ (٢٦٣٤١)

وَفِي نِيلِ الْأَوْطَارِ - (ج ٢ / ص ٢٣١)

قَوْلُهُ : (أَتَعْرَقُ الْعُرْقَ) الْعُرْقُ يَعْنِي مُهْمَلَةٌ مَفْتوحةٌ وَرَاءِ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا قَافٌ : الْعَظِيمُ ، وَتَعْرِقُهُ : أَكَلَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحُجْمِ ، ذُكِرَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي الْقَامُوسِ .

وَالْحَدِيثُ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ رِيقَ الْحَائِضِ طَاهِرٌ وَلَا خِلَافَ فِيهِ فِيمَا أَعْلَمُ ، وَعَلَى طَهَارَةِ سُورِهَا مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

٢٢٤ - أَخْرَجَهُ مُسْلِمُ بِرَقْمِ (٣٤٧٣) وَأَبْوَ دَاؤِدَ بِرَقْمِ (٢١٥٣) وَأَحْمَدُ بِرَقْمِ (١٤٩١)

وَفِي شَرْحِ النَّوْوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ - (ج ٥ / ص ٧٥) مَعْنَى الْحَدِيثِ : أَنَّهُ يُسْتَحْبِطُ لِمَنْ رَأَى اِمْرَأَةً فَتَحَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ أَنْ يَأْتِي اِمْرَأَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ ، فَلَيُوَاقِعُهَا لِيَدْفَعُ شَهْوَتَهُ ، وَتَسْكُنَ نَفْسَهُ ، وَيَجْمَعَ قَلْبَهُ عَلَى مَا هُوَ بِصَدَدِهِ .

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُدْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ) قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَعْنَاهُ : الْإِشَارةُ إِلَى الْهُوَى وَالدُّعَاءِ إِلَى الْفِتْنَةِ بِهَا لِمَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي نُفُوسِ الرِّجَالِ مِنَ الْمُؤْلِفِ إِلَى النِّسَاءِ ، وَالْإِلْتَذَادُ بِظَرَرِهِنَّ ، وَمَا يَعْلَمُ بِهِنَّ ، فَهِيَ شَيْئَةُ بِالشَّيْطَانِ فِي دُعَائِهِ إِلَى الشَّرِّ بِوُسُوْسِهِ وَتَوْيِينِهِ لَهُ . وَيُسْتَنْبِطُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهَا أَلَا تَخْرُجَ بَيْنَ الرِّجَالِ إِلَى لِصْرُورَةِ ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلرِّجُلِ الْعَضُّ عَنْ تَبَاهِيَا ، وَالْإِعْرَاضُ عَنْهَا مُطْلَقاً .

قَوْلُهُ : (تَمْعَسَ مَيْنَةَ) قَالَ أَهْلُ الْلُّغَةِ : الْمَعْسُ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةُ : الدَّلْكُ ، وَ (الْمَيْنَةُ) بِعِيمٍ مَفْتوحةٌ ثُمَّ تُونَ مَكْسُوْرَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ ثُمَّ ثَاءٌ تُكْتَبُ هَاءُ ، وَهِيَ عَلَى وَزْنِ (صَغِيرَةَ ، وَكَبِيرَةَ ، وَذَبِيجَةَ) قَالَ أَهْلُ الْلُّغَةِ : هِيَ الْجُلْدُ أَوَّلُ مَا يُوضَعُ الدِّبَاغُ ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : يُسَمَّى مَيْنَةً مَا دَامَ فِي الدِّبَاغِ ، وَقَالَ أَبْيُوبُ عَبْيَدَةَ : هُوَ فِي أَوَّلِ الدِّبَاغِ مَيْنَةً ، ثُمَّ أَفْيَقَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْفَاءِ ، وَجَمَعَهُ أُفْقَ ، كَفَقَيْرَ وَفَقْرَ ، ثُمَّ أَدْهَمَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى اِمْرَأَةَ زَيْبَ ، وَهِيَ تَمْعَسَ مَيْنَةَ لَهَا ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ . . .)

إِلَى آخِرِهِ . قَالَ الْعُلَمَاءُ : إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا بَيَانًا لَهُمْ ، وَإِرْشَادًا لِمَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَفْعُلُوهُ ، فَعَلَمُهُمْ بِفَعْلِهِ وَقَوْلِهِ . وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَأْسَ بِطَلَبِ الرِّجُلِ اِمْرَأَهُ إِلَى الْوِقَاعِ فِي النَّهَارِ وَغَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَنْعَلَةً بِمَا يُمْكِنُ تَرْكَهُ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا غَلَبَتْ عَلَى الرِّجُلِ شَهْوَةٌ يَتَضَرَّرُ بِالْأَخِيرِ فِي بَدْنِهِ أَوْ فِي قَلْبِهِ وَبَصَرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٢٣ - أَخْبَرَنَا قُتْبِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حَرْبٌ ، عَنْ أَبِي الرُّبَّيرِ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا فَمَرَّتْ بِهِ امْرَأَةٌ فَأَعْجَبَتْهُ نَحْوَهُ إِلَى صُورَةِ شَيْطَانٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ هَذَا كَانَ^{٢٢٤}
أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ^{٢٢٥}

=====

²²⁵ - قلت : كلامها صحيح

الرُّخْصَةُ فِي أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ أَهْمَهُ بِمَا لَمْ يَكُنْ

٤-٢٢٧٩- أَخْبَرَنَا كَثِيرٌ بْنُ عُبَيْدِ الْحَمْصِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنِ الزُّبِيدِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ أُمَّ كُلُومٍ ابْنَةَ عَقْبَةَ ، أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " لَيْسَ الْكَذَابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَقُولُ : خَيْرًا أَوْ يُنْمِيْ خَيْرًا " وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي شَيْءٍ مِّمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِنَّهُ كَذَبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ : " فِي الْحَرْبِ ، وَالإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ ، وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا " ^{٢٦٦}

٢٢٦ - أخرجه البخاري برقم (٢٦٩٢) ومسلم برقم (٦٧٩٩)

وفي شرح ابن بطال - (ج / ١٥ / ص ٨٦) وفي هذا الحديث: زيادة لم يذكرها البخاري في حديثه، حدثنا بذلك أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله المهدان قال: حدثنا أبو الريبع محمد بن الفضيل البخري الصفار، حدثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق الخزاعي، حدثني أبو يحيى بن أبي ميسرة، حدثنا يحيى بن محمد الحارثي، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عبد الوهاب بن رفيع، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أمه أم كلثوم بنت عقبة قالت: « ما سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يرخص في الكذب إلا في ثلات: كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: لا أعدهن كذباً: الرجل يصلح بين الناس يقول قوله يريد به الصلاح، والرجل يحدث زوجته، والمرأة تحدث زوجها، والرجل يقول في الحرب ». ^٢

قال الطبرى: اختلف العلماء في هذا الباب فقالت طائفة: الكذب الذى رخص فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذه الثلاث هو جمیع معانى الكذب. واحتاجوا بما رواه الأعمش، عن عبد الملك بن ميسرة، عن التزال بن سيرة قال: كنا عند عثمان، وعنه حذيفة فقال له عثمان: إنه بلغنى عنك أنك قلت كذا وكذا. فقال حذيفة: والله ما قلتة. وقد سمعناه قبل ذلك يقوله، فلما خرج قلنا له: أليس قد سمعناك تقول؟ قال: بلى. قلنا: فلم حلفت؟ قال: إن أشتري دين بعضه ببعض مخافة أن يذهب كله. واحتاجوا بحديث ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال لقيس بن مكشوح: هل حدثت نفسك بقتلي؟ قال: لو همت فعلت. فقال عمر له: لو قلت: نعم ضربت عنقك، فنفاه من المدينة، فقال له عبد الرحمن بن عوف: لو قال: نعم ضربت عنقه؟ قال: لا ولكن أستره به بذلك.

وقالت طائفة: لا يصلح الكذب تعريضاً في جد ولا لعب. روى سفيان عن الأعمش قال: ذكرت لإبراهيم الحديث الذى رخص فيه الكذب في الإصلاح بين الناس، فقال إبراهيم: كانوا لا يرخصون في الكذب في جد ولا هزل. وروى مجاهد عن أبي معمر، عن ابن مسعود قال: لا يصلح الكذب في جد ولا هزل ولا أن يعد أحدكم ولده شيئاً ثم لا ينجزه، أقرعوا إن شئتم: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين} [التوبه: ١١٩].

وقال آخرون: بل الذى رخص فيه هو المعارض. وقد قال ابن عباس: ما أحب بأن لي بمعارض الكذب كذا وكذا. وهو قول سفيان وجمهور العلماء.

وقال المهلب: ليس لأحد أن يعتقد إباحة الكذب، وقد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الكذب نهياً مطلقاً، وأخبر أنه مجانب للإيمان، فلا يجوز استباحة شيء منه، وإنما أطلق - صلى الله عليه وسلم - للصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين، ويسكت عمما سمع من الشر بينهم وبعد أن يسهل ما صعب ويقرب ما بعد، لا أنه يخبر بالشيء على خلاف ما هو عليه لأن الله قد حرم ذلك ورسوله، وكذلك الرجل بعد المرأة وبناتها وليس هذا من الكذب؛ لأن حقيقة الكذب الإلحاد عن الشيء على خلاف ما هو عليه، والوعد لا يكون حقيقة حتى ينجز، والإلحاد مرجو في الاستقبال فلا يصح أن يكون كذباً.

وكذلك في الحرب أيضاً إنما يجوز فيها المعارض والإيهام باللفاظ تحتمل وجهين فيؤدي بها عن أحد المعنين ليغير السامع بأحدهما عن الآخر، وليس حقيقة الإلحاد عن الشيء بخلافه وضده، ونحو ذلك ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : « أنه مازح عجوزاً فقال: إن العجز لا يدخلن الجنة » فأوهما في ظاهر الأمر أنهن لا يدخلن أصلاً، وإنما أراد بهن لا يدخلن الجنة إلا شيئاً، فهذا وشبهه من المعارض التي فيها مندوحة عن الكذب، فإن لم يسمع المصلح شيئاً فله أن يعد بغير ولا يقول: سمعت وهو لم يسمع ونحوه. قال

٤٥.

الرُّخْصَةُ فِي أَنْ تُحَدِّثَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا بِمَا لَمْ يَكُنْ

٢٢٥ - أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ مُحَمَّدٌ بْنُ زُبُورِ الْمَكِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَابِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أُمَّهَ أُمِّ كُلُّ شَوْمٍ بِنْتِ عُقْبَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُرِخَّصُ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْكَذِبِ إِلَّا فِي ثَلَاثَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " لَا أَعْدُهُ كَذِبًا ، الرَّجُلُ يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ يَقُولُ الْقَوْلُ يُرِيدُ الصَّالَاحَ ، وَالرَّجُلُ يَقُولُ الْقَوْلُ فِي الْحَرْبِ ، وَالرَّجُلُ يُحَدِّثُ امْرَأَتَهُ ، وَالْمَرْأَةُ تُحَدِّثُ زَوْجَهَا " خَالِفَهُ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ^{٢٢٧}

٢٢٦ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ قَالَ : قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : " لَمْ أَسْمَعْ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي شَيْءٍ مِّمَّا يَقُولُ النَّاسُ تَحْوَهُ " يُونُسُ أَتَبَتُ فِي الزُّهْرِي^{٢٢٨}

=====

الطبرى: والصواب في ذلك قول من قال: الكذب الذى أذن فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - هو ما كان تعريضاً ينحو به نحو الصدق، نحو ما روى عن إبراهيم النخعى أن امرأته عاتبته فى جارية وفي يده مروحة فجعل إبراهيم النخعى يقول: أشهدوا أنها لها ويشير بالمرюحة فلما قامت امرأته قال: على أى شيء أشهدتكم؟ قالوا: أشهدناها على أنها لها. قال: لم ترونى أن أشير بالمرюحة. وأما صريح الكذب فهو غير حائز لأحد كما قال ابن مسعود لما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من تحريمه والوعيد عليه، وأما قول حذيفة فإنه خارج عن معانى الكذب التي روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أذن فيها، وإنما ذلك من جنس إحياء الرجل نفسه عند الخوف، كالذى يضطر إلى الميتة ولحم الخنزير فياكل ليحيى به نفسه، وكذلك الحال له أن يخلص نفسه بعض ما حرم الله عليه، وله أن يخلف على ذلك ولا حرج عليه ولا إثم، وسيأتي في كتاب الأدب بباب المعارض مندوحة عن الكذب.

227 - صحيح

228 - صحيح

الرُّخْصَةُ فِي أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ بِمَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَهِ ٥٥

٢٢٧ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو بْنِ السَّرْحَ قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ ، وَذَكَرَ آخَرُ عَنْ أَبِي الرُّبِّيرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَخْبَرَنِي أُمُّ كُلُومٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يُحَاجِمُ أَهْلَهُ ، ثُمَّ يُكْسِلُ ، هَلْ عَلَيْهِ مِنْ غُسلٍ ؟ وَعَائِشَةُ حَالَسَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنِّي لَأَفْعُلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ ، ثُمَّ تَعْتَسِلُ " ٢٢٩

=====

²²⁹ - أخرجه مسلم برقم (٨١٣) والبيهقي في السنن برقم (٧٩٨)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٢ / ص ٦٥) فيه حوار ذكر مثل هذا بحضور الزوجة إذا ترتبت عليه مصلحة ولم يحصل به أذى ، وإنما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذه العبارة ليكون أوقع في نفسه ، وفيه أن فعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للوجوب ، ولو لا ذلك لم يحصل حوار السائل .

٥٦ . الرُّخْصَةُ فِي أَنْ تُحَدِّثَ الْمَرْأَةُ بِمَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا

- ٧٨٨٣-٢٢٨ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ : سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ : حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " إِذَا جَاءَرَ الْخِتَانُ لِلْخَتَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاغْتَسَلْنَا " ٢٣٠
- ٧٨٨٤-٢٢٩ - أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَيْلَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَّزِرَ وَأَنَا حَائِضٌ وَيَبَاشِرُنِي " ٢٣١

²³⁰ - أخرجه مالك برقم (٤٠١٠٤) والترمذى برقم (١٠٧١٥) وبرقم (١٠٩١٠) والمسند الجامع برقم (١٦٠٣٢) وهو صحيح وفي شرح ابن بطال - (ج ١ / ص ٤٣٩) قال المؤلف: قال الأثر: سألت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ عَنْ حَدِيثِ عَطَاءَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ خَمْسَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عُثْمَانَ، وَعَلَى، وَطَلْحَةَ، وَالزَّبِيرَ، وَأُبَيِّ بْنَ كَعْبٍ، فَقَالُوا: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ، فِيهِ عَلَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا يَرُوِيُّ مِنْ خَلَافَةِ عَنْهُمْ.

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت على بن المديني وسئل عن هذا الحديث، فقال: إسناد حسن، ولكنه حديث شاذ، فإن على بن زيد قد روى عن عثمان، وعلى، وأبيه بأسانيد حسان أنهم أفتوا بخلافه. قال يعقوب: وهو حديث منسوخ، كانت هذه الفتيا في أول الإسلام - ثم جاءت السنة بعد ذلك من رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَاتَتْ إِذَا جَاءَرَ الْخِتَانُ لِلْخَتَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ -

وروى ابن وهب عن عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، قال: حدثني بعض من أرضي، عن سهل بن سعد، عن أبي بن كعب أخوه، أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جعل الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهى عن ذلك، وأمر بالغسل بعد ذلك.

وقال موسى بن هارون: رواه أبو حازم، عن سهل بن سعد، وأظن ابن شهاب سمعه منه، فهذا أبى يخبر أن هذا من الناسخ لقوله: قَاتَتْ إِذَا جَاءَرَ الْخِتَانُ لِلْخَتَانِ الْمَاءُ - .

وروى يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن كعب، عن محمود بن لبيد أنه سأله زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا يتزل؟ فقال زيد: يغتسل، فقلت: إن أبى بن كعب كان لا يرى الغسل، قال: إن أبى نزع عن ذلك قبل أن يموت.

فهذا أبى قد قال هذا، وقد روى عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خلافه، فلا يجوز أن يقول هذا إلا وقد ثبت عنده نسخ ذلك، وأما رجوع عثمان، فرواه مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون: إذا مس الْخِتَانُ لِلْخَتَانِ فقد وجب الغسل، فلا يجوز أن يقول هذا عثمان إلا وقد ثبت عنده النسخ.

وأما رجوع على، فرواه معاذ، عن عبد الله بن عقيل، عن علي، قال: كما يجب الحد يجب الغسل، ورواه الثوري عن أبي جعفر، عن علي، ثم قد كشف عن ذلك عمر بن الخطاب بحضور أصحاب رسول الله من المهاجرين والأنصار فلم يثبت عنده إلا الغسل، فحمل الناس عليه، فسلموا لأمره، فدل ذلك على رجوعهم إلى قوله.

روى الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن معمر بن أبي حيبة، عن عبد الله بن عدى بن الخياز قال: تذاكر أصحاب رسول الله عند عمر بن الخطاب الغسل من الجنابة، فقال بعضهم: إذا جاوز الْخِتَانُ لِلْخَتَانِ فقد وجب الغسل، وقال بعضهم: الماء من الماء. فقال عمر: قد اختلفتم وأنتم أهل بدر الأخيار، فكيف بالناس بعدكم؟ فقال علي: يا أمير المؤمنين، إن أردت أن تعلم ذلك، فأرسل إلى أزواج النبي، - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فسألهم عن ذلك، فأرسل إلى عائشة، فقالت: إذا جاوز الْخِتَانُ لِلْخَتَانِ فقد وجب الغسل، فقال عمر عند ذلك: لا أسمع أحداً يقول: الماء إلا جعلته نكلا، فحمل الناس عليه ولم ينكره عليه منكر.

٢٣٠ - ٧٨٨٥ - أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَيْلَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ ، عَنِ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنِ التَّوْرِيِّ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَشِّرُنِي وَهُوَ صَائِمٌ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبَهِ " ٢٢٢

232 - آخر جه مسلم برق (٢٦٣٥)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ٦ / ص ١٧٧)

قوله : (كان يقبل ويُبَشِّر وَهُوَ صَائِمٌ) التَّقْبِيلُ أَخْصُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ ، فَهُوَ مِنْ ذِكْرِ الْعَامِ بَعْدِ الْحَاضِرِ ، وَقَدْ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونَ عَنْ عَائِشَةَ بِلْفَظِ " كَانَ يُقْبَلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ " أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ ، وَفِي روَايَةِ لِمُسْلِمٍ " يُقْبَلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ " فَأشَارَتْ بِذَلِكَ إِلَى عَدَمِ التَّقْرِيقَ بَيْنِ صَوْمِ الْفَرْضِ وَالْتَّغْلِبِ . وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْقُبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ : فَكَرِهَهَا قَوْمٌ مُطْلَقاً وَهُوَ مَسْهُورٌ عِنْ الْمَالِكِيَّةِ ، وَرَوَى أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ أَبْنِ عُمَرَ " أَنَّ اللَّهَ كَانَ يَكْرُهُ الْقُبْلَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ " وَنَقَلَ أَبْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرِهِ عَنْ قَوْمٍ تَحْرِمُهَا ، وَاحْتَجُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَإِنَّمَا يَأْشِرُونَهُنَّ) الْآتِيَةَ . فَمَعَ الْمُبَاشَرَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَهَاراً ، وَالْحَوَابَ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، هُوَ الْمُبِينُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ أَبَا حَاجَ الْمُبَاشَرَةَ نَهَاراً فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمُبَاشَرَةِ فِي الْآيَةِ الْجَمَاعَ لَا مَا دُوَّنَهُ مِنْ قُبْلَةٍ وَتَحْوِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَمَّا أَفْتَى يَافْطَارِ مِنْ قَبْلَ وَهُوَ صَائِمٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَرِيرَةَ أَحَدَ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ ، وَنَقَلَهُ الطَّحاوِيُّ عَنْ قَوْمٍ لَمْ يُسَمِّهِمْ وَلَزَمَ أَنْ حَرْمَ أَهْلِ الْقِيَاسِ أَنْ يُلْحِقُوا الصَّيَامَ بِالْحَجَّ فِي الْمُبَاشَرَةِ وَمُقْدَمَاتِ الْكَبَّاحِ لِلِّتَاقَنِ عَلَى إِبْطَالِهِمَا بِالْجَمَاعِ ، وَأَبَا حَاجَ الْقُبْلَةَ قَوْمٌ مُطْلَقاً وَهُوَ الْمَنْقُولُ صَحِيحًا عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَبِهِ قَالَ سَعِيدٌ وَسَعْدٌ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَطَائِفَةً ، بَلْ بَالَّغَ بَعْضَ أَهْلِ الظَّاهِرِ فَاسْتَجَبَهَا ، وَفَرَقَ آخَرُونَ بَيْنَ الشَّابَ وَالشِّيخِ فَكَرِهَهَا الشَّابُ وَأَبَا حَاجَهَا الشِّيخُ وَهُوَ مَسْهُورٌ عَنِ أَبِي عَيَّاشَ وَأَخْرِجَهَا مَسْهُورٌ عَنِ أَبِي عَيَّاشَ وَأَبَا حَاجَهَا مَسْهُورٌ ، وَجَاءَ فِي حَدِيثِ مَرْفُوعَنِ فِيهِمَا ضَعْفٌ أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا أَبُو دَاؤِدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْأَخْرُ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ ، وَفَرَقَ آخَرُونَ بَيْنَ مَنْ يَمْلِكُ نَفْسَهُ وَمَنْ لَا يَمْلِكُ كَمَا أَشَارَتِ إِلَيْهِ عَائِشَةَ وَكَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَاضِرِ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ . وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ : وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ اللَّهَ يَعِظُ الصَّائِمَ إِذَا مَلَكَ نَفْسُهُ أَنْ يُقْبَلَ وَإِلَى فَلَلَّا ؛ لِيَسْلَمَ لَهُ صَوْمُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ سُفِيَّانَ وَالشَّافِعِيِّ ، وَيَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ وَهُوَ رَبِيبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ " سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبِلُ الصَّائِمِ ؟ فَقَالَ : سَلْ هَذِهِ - لَأُمْ سَلَمَةَ - فَأَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ذَلِكَ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ غَفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ . فَقَالَ : أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَقَاعِدُ لَهُ وَأَحْشَأُكُمْ لَهُ " فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الشَّابَ وَالشِّيخَ سَوَاءً ، لَأَنَّ عُمَرَ حِينَدَ كَانَ شَابًا ، وَلَعِلَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَا بَلَغَ وَفِيهِ ذَلَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحَاضِرِ ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَسَارٍ " عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَئْصَارِ أَنَّهُ قَبْلَ امْرَأَهُ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَمَرَ امْرَأَهُ أَنْ تَسْأَلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَسَأَلَتْهُ فَقَالَ إِنِّي أَفْعُلُ ذَلِكَ ، فَقَالَ زَوْجُهَا : يُرَخِّصُ اللَّهُ لَنِبِيِّهِ فِيمَا يَشَاءُ . فَرَجَعَتْ فَقَالَ : أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِحُدُودِ اللَّهِ وَأَنَّقَاعِكُمْ " وَأَخْرَجَهُ مَالِكُ ، لَكِنَّهُ أَرْسَلَهُ قَالَ " عَنْ عَطَاءَ أَنَّ رَجُلًا " فَذَكَرَ تَحْوِهَ مُطْلَوًا . وَاخْتَلَفَ فِيمَا إِذَا بَاشَرَ أَوْ قَبَلَ أَوْ نَظَرَ فَأَنْزَلَ أَوْ أَمْذَى ، فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَالشَّانِعِيُّ : يَقْضِي إِذَا أَنْزَلَ فِي غَيْرِ الْمُنْزَلِ ، وَلَا قَضَاءٌ فِي الْمُنْزَلِ . وَقَالَ مَالِكٌ وَإِسْحَاقٌ : يَقْضِي فِي كُلِّ ذَلِكَ وَيُكَفَّرُ ، إِلَّا فِي الْمُنْزَلِ فَيَقْضِي فَقَطْ . وَاحْتَجَ لَهُ بَأْنَ الْإِنْزَالَ أَقْصَى مَا يُطْلَبُ بِالْجَمَاعِ مِنَ الْأَنْتَادِ فِي كُلِّ ذَلِكَ . وَتُعَنِّبُ بَأْنَ الْأَخْكَامَ عُلِّقَتْ بِالْجَمَاعِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِنْزَالٌ فَافْتَرَقَا . وَرَوَى عَيْسَى بْنُ دِيَنَارَ عَنْ أَبِنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ وَجُوبِ الْقَضَاءِ فِيمَنْ يَأْشِرُ أَوْ قَبَلَ فَأَنْعَطَ وَلَمْ يُمْنَدْ وَلَا أَنْزَلَ ، وَأَنْكَرَهُ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ . وَأَبْلَغَ مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقَ عَنْ حَدِيفَةَ " مَنْ تَأْمَلَ خَلْقَ امْرَأَهُ وَهُوَ صَائِمٌ بَطْلَ صَوْمَهِ " لَكِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ . وَقَالَ أَبْنُ قَدَّامَةَ : إِنْ قَبَلَ فَأَنْزَلَ أَفْطَرَ بِلَا حِلَافَ . كَذَا قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ ، فَقَدْ حَكَى أَبْنُ حَرْمٍ أَنَّهُ لَا يُعْطَرُ وَلَوْ أَنْزَلَ ، وَقَوَى ذَلِكَ وَدَهَبَ إِلَيْهِ . وَسَأَدَكُرُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ زِيَادَةٌ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله : (لِأَرَبِهِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ وَبِالْمُوَحدَةِ أَيْ حَاجَةَ ، وَيُرَوَى بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ أَيْ عُضُوهُ ، وَالْأَوَّلُ أَشَهُرُ ، وَإِلَى تَرْجِيحِهِ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِمَا أُورَدَهُ مِنَ التَّقْسِيرِ .

قوله : (وَقَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ . مَأْرِبٌ حَاجَةٌ) مَأْرِبٌ بِسُكُونِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ ، وَهَذَا وَصَلَّهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةِ عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ : (وَلَيَ فِيهَا مَأْرِبٌ أُخْرَى) قَالَ : حَاجَةٌ أُخْرَى ، كَذَا فِيهِ ، وَهُوَ تَقْسِيرُ الْجَمْعِ بِالْوَاحِدِ ، فَلَعِلَّهُ كَانَ فِيهَا حَاجَاتٌ أُخْرَى حَاجَاتٌ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أُخْرَى مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةِ " مَأْرِبٌ أُخْرَى " حَوَاجِجٌ أُخْرَى .

٧٨٨٦-٢٣١ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ : أَسْمَعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " كَانَ يُقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ ؟ فَسَكَتُ سَاعَةً " ثُمَّ قَالَ : " نَعَمْ ٢٢٣ "

٧٨٨٧-٢٣٢ - أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبْوَ عَوَانَةَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " أَهْوَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُقْبَلَنِي " فَقُلْتُ : " إِنِّي صَائِمٌ " فَقَالَ : " وَأَنَا صَائِمٌ ، فَقَبَلَنِي ٢٤٤ "

قُولُهُ : (وَقَالَ طَاوُسُ (غَيْرُ أُولِي الْإِرْبَةِ) الْأَحْمَقُ لَا حَاجَةَ لَهُ فِي النِّسَاءِ) وَصَلَّهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ مَعْنَى عَنْ أَبْنِ طَاوُسِ عَنْ أَئِيهِ فِي قَوْلِهِ : (غَيْرُ أُولِي الْإِرْبَةِ) قَالَ : هُوَ الْأَحْمَقُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فِي النِّسَاءِ حَاجَةٌ . وَقَدْ وَقَعَ لَنَا هَذَا الْأَثْرُ بِعْلُوٌ فِي " جُزْءِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الدَّهْنَى " الْمَرْوِيِّ مِنْ طَرِيقِ السَّنَنِيِّ ، وَقَدْ تَقْدَمَ فِي الْعِيْضِ بَيْانُ الْاِخْلَافِ فِي قَوْلِهِ " لَأَرَاهُ " وَرَأَيْتُ بِعَطْهُ عَطْلَاطَيَّ فِي شَرْحِهِ هُنَا قَالَ : وَقَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ - أَيْ فِي تَفْسِيرِ أُولِي الْإِرْبَةِ - الْمُقْعَدُ ، وَقَالَ أَبْنُ جُبَيْرٍ الْمُعْتَوْهُ ، وَقَالَ عَكْرَمَةُ الْعَيْنِ ، وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ نُسْخَ الْبَخَارِيِّ . وَإِنَّمَا أَوْعَدَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقُطْبَ لَمَّا أَخْرَجَ أَثْرَ طَاوُسٍ قَالَ بَعْدَهُ " وَعَنْ أَبْنِ عَبَّاسِ الْمُقْعَدِ إِلَّخْ " وَلَمْ يُرِدْ الْقُطْبَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أُورَدَهُ الْقُطْبُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ .

٢٣٣ - أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ بِرَقْمِ (٣٢٢) عَنْ أَمِ الْسَّلَمَةِ وَمُسْلِمٍ بِرَقْمِ (٢٦٢٩٦ وَ ٢٦٣٧) وَأَبْوَ دَادِ بِرَقْمِ (٢٣٨٨) وَالْمُسْنَدُ الْجَامِعُ بِرَقْمِ (١٦٥٨٥)

وَفِي شَرْحِ النَّوْوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ - (ج ٤ / ص ٨٦) قَالَ الْقَاضِيُّ : قِيلَ : يَحْتَمِلُ ضَحْكُهَا التَّعَجُّبُ مِنْ خَالِفِهِ فِي هَذَا ، وَقِيلَ :

الْتَّعَجُّبُ مِنْ نَفْسِهَا حِيثُ جَاءَتْ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي يُسْتَحْيِي مِنْ ذَكْرِهِ ، لَا سِيمَّا حَدِيثُ الْمَرْأَةِ بِهِ عَنْ نَفْسِهَا لِلرِّجَالِ ، لَكِنَّهَا أُضْطُرِرَتْ إِلَى ذَكْرِهِ لِتَلْبِيعِ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ فَتَتَعَجَّبُ مِنْ ضَرُورَةِ الْحَالِ الْمُضْطَرَّةِ لَهَا إِلَى ذَلِكَ ، وَقِيلَ : ضَحْكَتْ سُرُورًا بِتَذَكُّرِ مَكَانِهَا مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَالَهَا مَعَهُ وَمُلَاطِفَتِهِ لَهَا . قَالَ الْقَاضِيُّ : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا ضَحْكَتْ تَتَبَيَّنُهَا عَلَى أَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ لِيُكُونَ أَلْعَانُهُ فِي الْفَقَهِ بِعَدْبِيَّهَا .

٢٣٤ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِرَقْمِ (٢٦١٧٢) وَابْنُ حَزِيمَةَ بِرَقْمِ (١٨٨٢) صَحِيحٌ

وَفِي فَتْحِ الْبَارِيِّ لَابْنِ حَجَرٍ - (ج ٦ / ص ١٧٩) وَقَوْلُهُ ثُمَّ ضَحْكَتْ يَحْتَمِلُ ضَحْكُهَا التَّعَجُّبُ مِنْ خَالِفِهِ فِي هَذَا ، وَقِيلَ تَعَجَّبَتْ مِنْ نَفْسِهَا إِذْ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا مِمَّا يُسْتَحْيِي مِنْ ذَكْرِ النِّسَاءِ مُثْلَهُ لِلرِّجَالِ ، وَلَكِنَّهَا أَحْجَانُهَا الْمُضْرُورَةُ فِي تَلْبِيعِ الْعِلْمِ إِلَى ذَكْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ يَكُونُ الضَّحْكُ سَجَلًا لِإِعْتِبارِهَا عَنْ نَفْسِهَا بِذَلِكَ ، أَوْ تَبَيَّنَهَا عَلَى أَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ لِيُكُونُ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِمَتْرِلَتِهَا مِنْهُ وَمَجِيئِهِ لَهَا . وَقَدْ روَى أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَرِيكِهِ عَنْ هِشَامِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ " فَضَحْكَتْ فَظَنَّنَّا أَنَّهَا هِيَ " وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ " أَهْوَى إِنِّي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُقْبَلَنِي " فَقُلْتُ إِنِّي صَائِمٌ ، فَقَالَ وَأَنَا صَائِمٌ ، فَقَبَلَنِي " وَهَذَا يُؤْيِدُ مَا قَدَّمْنَاهُ أَنَّ الظَّرِفَرِيَّ فِي ذَلِكَ لَمْنَ لَا يَتَأَمَّرَ بِالْمُبَاشَةِ وَالْتَّقْبِيلِ ، لَا لِلتَّنْفِرَقَةِ بَيْنِ الشَّابِّ وَالشَّيْخِ ، لَأَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ شَابَةً ، تَعَمَّ لَمَّا كَانَ الشَّابُ مَطْلَةً لِيَهِيَّانَ الشَّهْوَةَ فَرَقَ . وَقَالَ الْمَازَارِيُّ : يَتَبَعِي أَنْ يُعْتَبَرَ حَالُ الْمُقْبَلِ فَإِنْ أَتَارَتْ مِنْهُ الْقُبْلَةُ إِلَيْزَالَ يُمْنَعُ مِنْهُ الصَّائِمُ فَكَذَلِكَ مَا أَدَى إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ عَنْهَا الْمُدْنِي فَمَنْ رَأَى الْقَضَاءَ مِنْهُ قَالَ يَخْرُمُ فِي حَقِّهِ ، وَمَنْ رَأَى أَنْ لَا قَضَاءَ قَالَ يُكْرِهُ ، وَإِنْ لَمْ تُؤَدِّ الْقُبْلَةِ إِلَيْ شَيْءٍ فَلَا مَعْنَى لِلْمُمْنَعِ مِنْهَا إِلَى عَلَى الْقَوْلِ بِسَدِ الدَّرِيْعَةِ . قَالَ : وَمَنْ بَدَعَ مَا رُوِيَ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلشَّابِلِ عَنْهَا " أَرَأَيْتُ لَوْ تَضَعِمْتَ " فَأَشَارَ إِلَى فَقْهِ بَدَعِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَمَضَةَ لَا تَتَقْضُ الصَّوْمَ وَهِيَ أَوَّلُ الشَّرْبِ وَمَفْتَاحُهُ ، كَمَا أَنَّ الْقُبْلَةَ مِنْ دَوَاعِي الْجَمَاعِ وَمِفْتَاحُهُ ، وَالشَّرْبُ يُفْسِدُ الصَّوْمَ كَمَا يُفْسِدُ الْجَمَاعَ ، وَكَمَا تَبَتَّعَنَّهُمْ أَنَّ أَوَّلَ الشَّرْبُ لَا يُفْسِدُ الصَّيَامَ فَكَذَلِكَ أَوَّلَ الْجَمَاعِ . وَالْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَخْرَجَهُ أَبْوَ دَادِ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ ، قَالَ النَّسَائِيُّ مُنْكَرٌ ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حَزِيمَةَ وَأَبْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمِ وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أَمِ الْسَّلَمَةِ فِي كِتَابِ الْحَمْضِ ، وَالْعَرَضِ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهَا " وَكَانَ يُقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ " وَقَدْ ذَكَرُتَا شَاهِدَهُ مِنْ رَوَايَةِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ فِي الْأَبْابِ الَّذِي قَبَلَهُ . وَقَالَ النَّوْوِيُّ : الْقُبْلَةُ فِي الصَّوْمِ لَيَسَّرَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تُحرَّكْ شَهْوَتُهُ لَكِنَّ الْأَوَّلِيَّ لَهُ تَرْمُكُهَا ، وَأَمَّا مَنْ

٢٣٣ - ٧٨٨٨ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثَ قَالَ : أَخْبَرَنَا جَرَيْرٌ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَظْلُمُ صَائِمًا فَيُقْبِلُ مَا شَاءَ مِنْ وَجْهِي " ٢٣٥

٢٣٤ - ٧٨٨٩ - أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنْ صَالِحِ الْأَسْدِيِّ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْتَنِعُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ وَجْهِي وَهُوَ صَائِمٌ " ٢٣٦

=====

حَرَكَتْ شَهْوَتُهُ فَبِيَ حَرَامٌ فِي حَقِّهِ عَلَى الْأَصْحَاحِ وَقَبْلَ مَكْرُوهَةٍ ، وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ إِبْاحَتَهَا فِي النَّفْلِ دُونَ الْفَرْضِ . قَالَ التَّنْوِيُّ : وَلَا خِلَافٌ لَّا تُبْطِلُ الصَّوْمُ إِلَّا إِنْ أُنْزَلَ بِهَا .

235 - صحيح

236 - أخرجه أحمد برقم (١٦٥٩٣) والمسند الجامع برقم (٢٦٥٣٢ و ٢٦٠٣٣) صحيح

٢٣٥ - ٧٨٩٠ - أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنِ الزُّبِيدِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسِيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " نِسَاءُ قُرَيْشٍ خَيْرٌ نِسَاءٌ رَكْبُنَ الْإِبْلَ ، أَحْنَاهُ عَلَى طَفْلٍ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ " قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : " وَلَمْ تَرْكَبْ مَرِيمٌ بِنْتُ عَمْرَانَ بَعِيرًا قَطُّ " ٢٣٧

=====

237 - البخاري برقم(٢٤٣٤) و مسلم برقم(٦٦٢٠)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٠ / ص ٢٣٥) قَوْلُهُ : (أَحْنَاهُ) أَشْفَقَهُ ، حَنَّ يَعْثُونَ وَيُحْنِي مِنْ الرُّباعِيِّ : أَشْفَقَ عَلَيْهِ وَعَطَفَ ، وَالْحَانِيَةُ الَّتِي تَقْوُمُ بِوَلَدِهَا بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ ، قَالَ : وَحَنَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى وَلَدِهَا إِذَا لَمْ تَنْزُوجْ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ . قَالَ أَبْنُ التَّيْنِ : فَإِنْ تَرْوَجْتُ فَلَيْسَتِ بِحَانِيَةٍ . قَالَ الْحَسَنُ فِي الْحَانِيَةِ الَّتِي لَهَا وَلَدٌ وَلَا تَنْزُوجْ . وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ : أَحْنَى بِشَدِيدِ الْتُّونِ وَالْتَّوْنِ حَكَاهُ أَبْنُ التَّيْنِ وَقَالَ : لَعْلَهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْحَنَانِ بِفَتْحِ وَتَخْفِيفِ وَهُوَ الرَّحْمَةُ ، وَحَنَّتِ الْمَرْأَةُ إِلَى وَلَدِهَا وَالَّى زَوْجِهَا سَوَاءً كَانَ بِصَوْتِ أَمْ لَا ، وَمِنْ الَّذِي بِالصَّوْتِ حَيْنَ الْجُدُعِ وَأَصْلُهُ تَرْجِيعُ صَوْتِ النَّاقَةِ عَلَى أَثْرِ وَلَدِهَا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَحْنَاهُنَّ لِكُنْ حَرَّى لِسَانِ الْعَرَبِ بِالْأَفْرَادِ ، وَقَوْلُهُ : " وَلَمْ تَرْكَبْ مَرِيمٌ بَعِيرًا قَطًّ " إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَرِيمَ لَمْ تَدْخُلْ فِي هَذَا التَّقْضِيلِ بِلْ هُوَ خَاصٌّ بِمَنْ يَرْكَبُ الْإِبْلَ ، وَالْفَضْلُ الْوَارِدُ فِي حَدِيدَةِ وَفَاطِمَةَ وَعَائِشَةَ هُوَ بِالسُّبْتِيَّةِ إِلَى جَمِيعِ النِّسَاءِ إِلَّا مِنْ قِبْلِ إِلَهَنَّ نَبِيَّةَ ، فَإِنْ بَيْتَ فِي حَقِّ امْرَأَةِ أَنَّهَا نَبِيَّةٌ فَهِيَ خَارِجَةٌ بِالشَّرْعِ لِأَنَّ دَرْجَةَ النُّبُوَّةِ لَا شَيْءٌ بَعْدُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَبْتُ فِي حَاجَةٍ مِنْ يُعْرِجُهُنَّ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍ لِكُلِّ مِنْهُنَّ ، فَأَكْشَارُ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَى أَنَّ مَرِيمَ لَمْ تَدْخُلْ فِي هَذَا الْعُمُومِ ، لِأَنَّهُ قَدَّ أَصْلَى الْفَضْلِ بِمَنْ يَرْكَبُ الْإِبْلِ وَمَرِيمَ لَمْ تَرْكَبْ بَعِيرًا قَطًّ . وَقَدْ اعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ : كَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ ظَنَّ أَنَّ الْبَعِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْإِبْلِ ، وَلَيْسَ كَمَا ظَنَّ بَلْ يُطْلَقُ الْبَعِيرُ عَلَى الْحِمَارِ . وَقَالَ أَبْنُ خَالُوِيهِ : لَمْ تَكُنْ إِحْمَةُ يُوسُفَ رُكْبَانًا إِلَّا عَلَى أَحْمَرَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْهُمْ إِبْلٌ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَحْمِلُهُمْ فِي أَسْفَارِهِمْ وَغَيْرِهِمَا الْأَحْمَرَةِ ، وَكَذَا قَالَ مُجَاهِدُهُنَا : الْبَعِيرُ الْحِمَارُ ، وَهِيَ لُغَةُ حَكَاهَا الْكَوَاشِيُّ ، وَاسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ : (اصْطِفَاكَ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ) عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ نَبِيَّةً ، وَتُؤْيِدُ ذِكْرَهَا فِي سُورَةِ مَرِيمٍ بِمِثْلِ مَا ذُكِرَ بِهِ الْأَنْبِيَاءَ ، وَلَا يَمْنَعُ وَصْفُهَا بِأَنَّهَا صَدِيقَةٌ فَإِنْ يُوسُفُ وَصَفَ بِذَلِكَ مَعَ كُوْنِهِ نَبِيًّا ، وَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ فِي النِّسَاءِ نَبِيَّاتٍ . وَجَزَمَ أَبْنُ حَزْمَ بِسَتَّ : حَوَاءَ وَسَارَةَ وَهَاجِرَ وَأَمْ مُوسَى وَآسِيَةَ وَمَرِيمَ ، وَلَمْ يَذُكُرْ الْقُرْطُبِيُّ سَارَةَ وَلَا هَاجِرَ ، وَنَقَلَهُ السَّهِيْلِيُّ فِي آخِرِ " الرَّوْضَ " عَنْ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : الصَّحِيحُ أَنَّ مَرِيمَ نَبِيَّةً ، وَقَالَ عَيَاضُ : الْجُمُهُورُ عَلَى حِلَافَهُ . وَذَكَرَ النَّوْوَيِّ فِي " الْأَذْكَارِ " عَنِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَنَّهُ نَقَلَ الْإِحْمَاعَ عَلَى أَنَّ مَرِيمَ لَيْسَتْ نَبِيَّةً ، وَتَسْبِهُ فِي " شَرْحِ الْمُهَذَّبِ " لِحَمَّامَةَ ، وَجَاءَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ لَيْسَ فِي النِّسَاءِ نَبِيَّةً وَلَا فِي الْجِنِّ ، وَقَالَ السُّبْكِيُّ : أُخْتَلِفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَمْ يَصِحْ عَنِدِي فِي ذَلِكَ شَيْءٌ .

قَوْلُهُ : (يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى أَثْرِ ذَلِكَ : وَلَمْ تَرْكَبْ مَرِيمٌ بِنْتُ عَمْرَانَ بَعِيرًا قَطًّ) فِي رِوَايَةِ لَأَحْمَدَ وَأَبِي يَعْلَى " وَقَدْ عَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَرِيمَ لَمْ تَرْكَبْ بَعِيرًا قَطًّ " أَرَادَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِذَلِكَ أَنَّ مَرِيمَ لَمْ تَدْخُلْ فِي النِّسَاءِ الْمَذْكُورَاتِ بِالْحِيَّةِ لِأَنَّهُ قَدِهَنَّ بِرُكُوبِ الْإِبْلِ وَمَرِيمَ لَمْ تَكُنْ مِنْ يَرْكَبُ الْإِبْلَ ، وَكَانَهُ كَانَ يَرِي أَنَّهَا أَفْضَلُ النِّسَاءِ مُطْلَقاً .

- ٢٣٦ - ٧٨٩١ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبَ قَالَ : حَدَّثَنَا سَرَّارُ بْنُ مُحَشِّرٍ بْنِ قَيْصَةَ الْبَصْرِيِّ ، ثَقَةٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرْوَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسِيَّبِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرَوْجِهَا وَهِيَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَرَّارُ بْنُ مُحَشِّرٍ : هَذَا ثَقَةَ بَصْرِيٍّ هُوَ وَبَزِيدُ بْنُ زُرِيعٍ يُقَدِّمَانِ فِي سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرْوَةَ ؛ لَكِنَّ سَعِيدًا كَانَ تَعَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا فَحَدِيثُهُ صَحِيفٌ وَفَقَهُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَى رَفْعِهِ وَجَعَلَ مَوْضِعَ سَعِيدِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ٢٣٨
- ٢٣٧ - ٧٨٩٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُشَنِّي قَالَ : حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرَوْجِهَا " وَقَهْ شُبَّهُ بْنُ الْحَجَاجِ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا شُبَّهُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسِيَّبِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو ، قَوْلُهُ ٢٣٩
- ٢٣٨ - ٧٨٩٣ - أَخْبَرَنَا عَلَيٍّ بْنُ حَجَرٍ بْنِ إِيَّاسٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ : حَدَّثَنَا هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقَدْنَ أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا ، قَالَتِ الْأُولَى : " زَوْجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٌ ، عَلَى

238 - آخرجه الحاكم في المستدرك برقم (٢٧٧١) و الصحيحة برقم (٢٨٩) والصحىحة برقم (٧٣٣٧- ٧٣٣٥)

وفي حاشية ابن القيم على سنن أبي داود - (ج ١ / ص ٢٢٦) وقد أخرج الترمذى من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدِ لَأَمْرَتِ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْجِهَا " . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب صحيح ، قال : وفي الباب عن معاذ بن جبل ، وسرافة بْن مالك ، وعائشة ، وأبى عباس ، وعبد الله بْن أبى أوقي ، وطلق بْن علی ، وأم سلمة ، وأنس وابن عمر . فحدث أبى أوقي رواه أحمد في مسنده قال : " لَمَّا قَدِمَ مُعاذُ مِنَ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ! فَقَالَ : مَا هَذَا يَا مُعاذَ ؟ قَالَ : أَتَيْتِ الشَّامَ فَوَافَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَساقِفَهُمْ وَبَطَارِيقَهُمْ ، فَوَدَّدْتُ فِي نَفْسِي أَنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ يَا ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَلَا تَفْعُلْ ، فَلَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ لَأَمْرَتِ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْجِهَا ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تُؤْدِي الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَقَّ زَوْجِهَا وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى قَتْبِ لَمْ تَمْتَعِنْ " وَرَوَاهُ أَبْنُ مَاجَةَ . وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ حَفْصَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي دَعْيَةَ : " لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ لَأَمْرَتِ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْجِهَا مِنْ عَظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا " ، وَرَوَاهُ أَحْمَدَ . وَفِيهِ زِيَادَةٌ : " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ . لَوْ كَانَ مِنْ قَدْمِهِ إِلَى مَفْرَقِ رَأْسِهِ قُرْحَةٌ تَنْجِيْسٌ بِالْمَيْهَ وَالصَّدَيْدِ . ثُمَّ اسْتَقْبَلَهُ تَلْحِسَهُ " مَا أَدَتْ حَقَّهُ " . وَرَوَى النَّسَائِيُّ أَضْنَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيِّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًا عَلَى الْمَرْأَةِ ؟ قَالَ . زَوْجُهَا ، قُلْتَ : فَأَيِّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًا عَلَى الرَّجُلِ ؟ قَالَ أُمَّهُ " . وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَابْنِ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرَوْجِهَا ، وَهِيَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ " وقد روى الترمذى وأبى ماجة من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أَيْمَأَا امْرَأَةٌ مَائِتَ وَزَوْجَهَا رَاضٌ عَنْهَا دَخَلَتُ الْجَنَّةَ " قال الترمذى : حسن غريب . وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال : " رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَهُ لِغَرَاشِهِ ، فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ فَبَاتَ غَضِيبًا عَلَيْهَا ، لَعَنَّهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ " 239 - صحيح

رَأْسِ جَبَلٍ ، لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقِي ، وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقِلُ " قَالَتِ الثَّانِيَةُ : " زَوْجِي لَا أَبْثُ خَبَرَهُ ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذْرَهُ ، إِنْ أَذْكُرُهُ أَذْكُرُ عَجَرَهُ وَبَحْرَهُ " قَالَتِ الثَّالِثَةُ : " زَوْجِي الْعَشَنَقُ ، إِنْ أَنْطَقُ أَطْلَقُ ، وَإِنْ أَسْكُتُ أَعْلَقُ " قَالَتِ الرَّابِعَةُ : " زَوْجِي كَلَيلٌ تَهَامَةً ، لَا حَرُّ ، وَلَا قُرُّ ، وَلَا مَخَافَةً ، وَلَا سَامَةً " قَالَتِ الْخَامِسَةُ : " زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَهِدَ ، وَإِنْ خَرَجَ أَسَدَ ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهَدَ " قَالَتِ السَّادِسَةُ : " زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَّ ، وَإِنْ شَرَبَ اشْتَفَ ، وَإِنْ اضْطَجَعَ التَّفَّ ، وَلَا يُولِجُ الْكَفَّ ، لِيَعْلَمَ الْبَثُّ " قَالَتِ السَّابِعَةُ : " زَوْجِي عَيَّا يَاءُ أَوْ عَيَّا يَاءُ ، طَبَاقَاءُ ، كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ ، شَحَّكُ ، أَوْ فَلَكُ ، أَوْ جَمَعَ كُلًا لَكَ " وَقَالَتِ الثَّامِنَةُ : " زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْتَبُ ، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْتَبُ " وَقَالَتِ التَّاسِعَةُ : " زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ ، طَوِيلُ النَّجَادِ ، عَظِيمُ الرَّمَادِ ، قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ " قَالَتِ الْعَاشرَةُ : " زَوْجِي مَالِكٌ ، فَمَا مَالِكٌ مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ، لَهُ إِبْلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ ، قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ ، إِذَا سَمِعْنَا يَوْمًا صَوْتَ الْمَزْهَرِ أَيْقَنَ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ " قَالَتِ الْحَادِيَةُ عَشَرَةً : " زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ أَنَّاسٌ مِنْ حُلِّيٍّ أَذْنِيَّ ، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمٍ عَصْدَيَّ ، وَبَحَّحَنِي فَبَحَحَتْ إِلَيَّ نَفْسِي ، وَجَدَنِي فِي أَهْلٍ غُنْيَمَةً بِشَقٍّ ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلٍ صَهِيلٍ وَأَطْبَطَ وَدَائِسٍ وَمُنْقٍ ، فَعَنْدَهُ أَقْوَلُ فَلَا أُقْبَحُ ، وَأَرْقَدُ فَأَنْصَبَحُ ، وَأَشَرَبَ فَأَنْقَنَحُ ، أَمْ أَبِي زَرْعٍ ، فَمَا أَمْ أَبِي زَرْعٍ عُكُومُهَا رَدَاحٌ ، وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ ، أَبْنُ أَبِي زَرْعٍ ، فَمَا أَبْنُ أَبِي زَرْعٍ مَضْجَعُهُ كَمَسَلٌ شَطْبَةٌ ، وَشُسْبِعُهُ ذَرَاعُ الْجَفَرَةِ ، أَبْنَةُ أَبِي زَرْعٍ ، فَمَا أَبْنَةُ أَبِي زَرْعٍ طَوْعُ أَبِيهَا ، وَطَوْعُ أُمِّهَا ، وَمَلْءُ كَسَائِهَا ، وَغَيْظُ جَارِتِهَا ، جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ، فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ لَا تَبُثُ حَدِيشَةً تَبِيشَةً ، وَلَا تُنْقَتُ مِيرَتَنَا تَنْقِيَةً ، وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيَةً " قَالَتْ : خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ ، وَالْأَوْطَابُ ثُمْخَضُ ، فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا ، وَرَكَبَ شَرِيًّا ، وَأَنْحَدَ حَطِّيًّا ، وَأَرَاحَ عَلَيَّ نَعْمًا ثَرِيًّا ، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحةٍ زَوْجًا " فَقَالَ : " كُلِّي أَمْ زَرْعٍ ، وَمِيرِي أَهْلَكُ " قَالَتْ : فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْعَرَ آنِيَةِ أَبِي زَرْعٍ " . قَالَتِ عَائِشَةُ : فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كُنْتُ لَكِ كَائِبِي زَرْعٍ لِأَمْ زَرْعٍ "

٢٤٠

٢٣٩ - ٧٨٩٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو عُقَيْدَةَ خَالِدُ بْنُ عُقَيْدَةَ بْنِ خَالِدِ السَّكُونِيِّ الْكُوفِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عُقَيْدَةَ بْنُ خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا هَشَّامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " اجْتَمَعَنَ إِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَتَعَااهَدْنَ أَنْ يَتَصَادَقْنَ بَيْنَهُنَّ وَلَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا " قَالَتِ الْأُولَى : " زَوْجِي لَحْمٌ حَمَلَ غَثَّ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ ، لَا سَمِينًا فَيُرْتَقِي إِلَيْهِ ، وَلَا سَهْلًا فَيُنْتَقِلُ " قَالَتِ الثَّالِثَةُ : " زَوْجِي لَا أَبْثُ خَبَرَهُ ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذْرَهُ ، أَذْكُرُهُ وَأَذْكُرُ عَجَرَهُ وَبَحْرَهُ " قَالَتِ الْمُؤْمِنَةُ : " زَوْجِي الْعَشَنَقُ ، إِنْ أَنْطَقُ أَطْلَقُ ، وَإِنْ أَسْكُتُ أَعْلَقُ " قَالَتِ الرَّابِعَةُ : " زَوْجِي كَلَيلٌ تَهَامَةً ، لَا حَرُّ ، وَلَا قُرُّ "

، ولَا مَحَافَةً ، وَلَا سَامَةً " قَالَتِ الْخَامِسَةُ : " زَوْجِي إِذَا دَخَلَ فَهَدَ ، وَإِذَا خَرَجَ أَسَدَ ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ " قَالَتِ السَّادِسَةُ : " زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَ ، وَإِذَا شَرَبَ اشْتَفَ ، وَإِذَا هَجَعَ التَّفَ ، وَلَا يُولِجُ الْكَفَ ، فَيَعْلَمُ الْبَثَ " قَالَتِ السَّابِعَةُ : " زَوْجِي عَيَّاَءُ ، طَبَاقَاءُ ، كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ ، شَجَكُ ، أَوْ فَلَكُ ، أَوْ جَمَعَ كُلًا لَكُ " وَقَالَتِ الثَّامِنَةُ : " زَوْجِي رَفِيعُ الْعَمَادِ ، طَوِيلُ النِّجَادِ ، عَظِيمُ الرَّمَادِ ، قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنِ النَّادِ " قَالَتِ التَّاسِعَةُ : " زَوْجِي الْمَسُ مَسُ أَرْنَبُ ، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرَبُ ، وَأَنَا أَغْلُبُهُ وَالنَّاسُ يَغْلِبُ " قَالَتِ الْعَاشرَةُ : " زَوْجِي مَالِكُ ، وَمَا مَالِكُ مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ، لَهُ إِبْلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ ، قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ ، إِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمَزْهَرِ أَيْقَنَ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ " قَالَتِ الْحَادِيَةُ عَشْرَةً : " زَوْجِي أَبُو زَرْعِ ، وَمَا أَبُو زَرْعِ أَنَّاسٌ مِنْ حُلُّي أَذْنِي ، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمٍ عَضْدِي ، فَبَحَثَتْ نَفْسِي إِلَيَّ ، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنْيَمَةِ بِشَقٍّ ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهْلٍ وَأَطْبَطَ وَدِيَاسَ ، وَمَنْقَ ، فَعَنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبِحُ ، وَأَشَرَبُ فَأَتَقْتَحُ ، وَأَرْقَدُ فَأَتَصْبِحُ ، أَمْ أَبِي زَرْعِ ، وَمَا أَمْ أَبِي زَرْعِ عُكُومُهَا رَدَاحٌ ، وَبَيْتَهَا فَسَاحٌ ، ابْنُ أَبِي زَرْعِ ، وَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعِ مَضْجَعُهُ كَمَسَلٌ شَطَبَةٌ ، وَتُشَبِّعُهُ ذَرَاعُ الْجَفَرَةِ ، ابْنَةُ أَبِي زَرْعِ ، وَمَا ابْنَةُ أَبِي زَرْعِ طَوْعُ أَبِيهَا ، وَطَوْعُ أَمَّهَا ، وَصَفْرُ رَدَائِهَا ، وَمَلْءُ كَسَائِهَا ، وَغَيْظُ حَارَتِهَا ، حَارِيَةُ أَبِي زَرْعِ ، وَمَا حَارِيَةُ أَبِي زَرْعِ لَا تُبْتُ حَدِيشَنَا تَبَيَّشَا ، وَلَا تَعْشُ مِيرَنَا تَعْشِيشَا ، وَلَا تَمْلَأَ بَيَّنَا تَعْشِيشَا " . " خَرَجَ مِنْ عَنْدِي أَبُو زَرْعِ وَالْأَوْطَابُ ثُمَّ خَضَ ، فَلَقِيَ امْرَأَةً لَهَا ابْنَانَ كَالْفَهْدَيْنِ ، يَلْعَبَانَ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بِرْمَاتَيْنِ ، فَنَكَحَهَا أَبُو زَرْعِ وَطَلَقَنِي ، فَنَكَحْتُ مِنْ بَعْدِهِ رَجُلًا سَرِيًّا ، رَكَبَ شَرِيًّا ، وَأَخَذَ خَطِيًّا ، وَأَرَاحَ عَلَيَّ نَعْمَانَ شَرِيًّا " فَقَالَ : " كُلِي ، وَمِيرِي أَهْلَكُ ، فَلَوْ حَمَعْتُ كُلَّ الَّذِي أَعْطَانِي مَا بَلَغْتُ إِنَاءَ مِنْ إِنَاءِ أَبِي زَرْعِ " قَالَتِ عَائِشَةُ : فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَكُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعِ لِأَمْ زَرْعِ " . قَالَ هِشَامٌ : فَحَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَثْلِ ذَلِكَ يَعْنِي آخِرَ الْحَدِيثِ ٢٤١

٢٤٠ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَلَامَ قَالَ : حَدَّثَنَا رَيْحَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْمُشَيْ أَبُو عَصْمَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ ، عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبِيرِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَائِشَةُ " كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعِ لِأَمْ زَرْعِ " قَالَتِ عَائِشَةُ : " بَأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَنْ كَانَ أَبُو زَرْعِ ؟ " قَالَ : " اجْتَمَعَتْ إِحْدَى عَشْرَةَ نِسْوَةٍ ، فَأَقْسَمْنَ لِيَصْدُقْنَ عَنْ أَزْوَاجِهِنَّ " فَقَالَتِ إِحْدَاهُنَّ : " لَا أُخْبِرُ خَبِرَهُ أَخْشَى أَنْ لَا أَذْرُهُ مِنْ سُوءٍ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ " وَقَالَ فِي آخِرِهِ : فَقَالَتِ عَائِشَةُ بَأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بَلْ أَنْتَ خَيْرٌ إِلَيَّ مِنْ أَبِي زَرْعِ ٢٤٢

241 - أخرجه الطبراني برقم (١٨٧٨٩) والمسند الجامع برقم (١٦٧١٦) صحيح

242 - أخرجه البخاري برقم (٥١٨٩) ومسلم برقم (٦٤٥٨)

٢٤١ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، سَنَةَ ثَلَاثَ وَمَا تَيْسَرَ
 أَمْلَاهُ عَلَيْنَا ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو نَافِعٍ قَالَ : حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الْواحِدِ قَالَ :
 حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " فَخَرُوتُ بِمَا لَمْ أَبْيَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
 ، وَكَانَ قَدْ أَلْفَ أَلْفَ وَقَيْةً " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اسْكُتِي يَا عَائِشَةً ، فَإِنِّي كُنْتُ لَكَ
 كَابِي زَرْعٌ لَامٌ زَرْعٌ ، ثُمَّ أَنْشَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ يُحَدِّثُ : " إِنَّ إِحْدَى عَشَرَةَ أَمْرَاءَ
 اجْتَمَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَتَعَاهَدُنَّ لَتَخْبِرَنَّ كُلُّ أَمْرَأٍ بِمَا فِي زَوْجِهَا وَلَا تَكْذِبُ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ
 قَالَتْ : " الَّذِي لَيْلٌ تَهَامَةَ ، لَا حَرَّ ، وَلَا بَرْدٌ ، وَلَا مَخَافَةً " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " الرِّيحُ رِيحُ
 الْزَّرَبِ ، وَالْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ ، وَنَعْلِهُ وَالنَّاسَ يَغْلِبُ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ
 إِنَّهُ لِرَفِيعِ الْعِمَادِ ، طَوِيلُ النَّجَادِ ، عَظِيمُ الرَّمَادِ ، قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ :
 " نَكَحْتُ مَالِكًا ، وَمَا مَالِكٌ لَهُ إِلَّا كَثِيرَاتُ الْمَسَارِحِ ، قَلِيلَاتُ الْمَبَارِحِ ، إِذَا سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَزْهَرِ
 أَيْقَنَّ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " ذَرْنِي لَا أَذْكُرُهُ ، إِنْ أَذْكُرُهُ أَذْكُرُ عُجَرَهُ وَبُجَرَهُ ،
 أَخْشَى أَنْ لَا أَذْرَهُ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " لَحْمُ جَمَلٍ غَثٌّ ، عَلَى جَبَلٍ لَا سَمِينٍ فَيُرْتَقِي عَلَيْهِ
 وَلَا بِالسَّهْلِ فَيُنْتَقِلُ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ إِذَا دَخَلَ فَهَدٌ ، وَإِذَا خَرَجَ
 فَأَسَدٌ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ إِذَا أَكَلَ اقْتَفَ ، وَإِذَا شَرَبَ اشْتَفَ ، وَإِذَا
 ذَبَحَ اغْتَثَ ، وَإِذَا نَامَ التَّفَّ ، وَلَا يُدْخِلُ الْكَفَّ ، لِيَعْلَمَ الْبَيْثُ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " نَكَحْتُ
 الْعَشَيقَ ، إِنْ أَسْكُتُ أَعْلَقَ ، وَإِنْ أَنْطَقُ أَطْلَقَ " قِيلَ : أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " عَيَّا يَاءُ ، طَبَاقَاءُ كُلُّ دَاءٍ
 لَهُ دَاءٌ ، شَجَّكَ ، أَوْ فَلَكَ ، أَوْ جَمَعَ كَلَّا لَكِ " قِيلَ أَنْتَ يَا فُلَانَةُ ، قَالَتْ : " نَكَحْتُ أَبَا زَرْعٍ ، فَمَا
 أَبُو زَرْعٍ ؟ أَنَاسٌ أُدُنَيٌّ ، وَفَرَعَ فَأَخْرَجَ مِنْ شَحْمٍ عَصْدَيٌّ ، فَبَحَجَّ نَفْسِي فَبَحَجَتْ إِلَيَّ ، فَوَجَدَنِي فِي
 غُنْيَةٍ بِشَقٍّ فَجَعَلَنِي بَيْنَ جَامِلٍ وَصَاهِلٍ وَأَطْيَطٍ وَدَائِسٍ وَمُنْقٍ ، فَأَنَا أَنَامُ عِنْدَهُ فَأَتَصْبَحُ ، وَأَشْرَبُ
 فَأَنْقَمَحُ ، وَأَنْطَقُ فَلَا أُقْبِحُ " أَبْنُ أَبِي زَرْعٍ ، وَمَا أَبْنُ أَبِي زَرْعٍ مَضْحَعُهُ مَسْلُ الشَّطْبَةِ ، وَيُشَبِّعُهُ ذَرَاعُ
 الْجَفَرَةِ ، ابْنَةُ أَبِي زَرْعٍ ، وَمَا ابْنَةُ أَبِي زَرْعٍ مُلْءُ إِزَارِهَا ، وَصَفْرُ رِدَائِهَا ، وَزَيْنُ أَبِيهَا ، وَزَيْنُ أُمِّهَا ،
 وَحَيْرُ حَارَتِهَا ، جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ، وَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ لَا تُخْرِجُ حَدِيثَنَا تَقْيِيشًا ، وَلَا تُهْلِكُ مِيرَتَنَا
 تَقْيِيشًا ، فَخَرَجَ مِنْ عَنْدِي ، وَالْأَوْطَابُ تُمْحَضُ ، إِذَا هُوَ بِأَمْ غُلَامِينَ كَالصَّقْرَرِينَ ، فَتَرَوْجَهَا أَبُو زَرْعٍ ،
 وَطَلَقَنِي ، فَاسْتَبْدَلْتُ وَكُلُّ بَدَلٍ أَعْوَرُ ، فَنَكَحْتُ شَابًا سَرِيًّا ، رَكِبَ شَرِيًّا ، وَأَخْدَ حَطَّيًّا ، وَأَعْطَانِي
 نَعْمًا ثَرِيًّا ، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ سَائِمَةٍ زَوْجًا ، وَقَالَ : " امْتَارِي بِهَذَا يَا أُمَّ زَرْعٍ ، وَمِيرِي أَهْلَكَ ،
 فَجَمَعْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ فَلَمْ يَمْلِأْ أَصْعَرَ وِعَاءً مِنْ أُوعِيَةِ أَبِي زَرْعٍ " . قَالَتْ عَائِشَةُ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
 " بَلْ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي زَرْعٍ "

٢٤٢ - أَخْبَرَنِي هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءَ قَالَ : حَدَّثَنَا خَلْفٌ وَهُوَ ابْنُ خَلِيفَةَ ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِنَسَائِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْوَدُودِ ، الْوَلُودِ ، الْعَوْدُدِ عَلَى زَوْجِهَا ، الَّتِي إِذَا آذَتْ أَوْ أُوذِيتْ ، جَاءَتْ حَتَّى تَأْخُذَ يَدَ زَوْجِهَا ، ثُمَّ تَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَذُوقُ غُمْضًا حَتَّى تَرْضَى " ٢٤٤

=====

²⁴⁴ - الطبراني برقم (١٥٦٣٧) وطوس برقم (٥٨٠٦) وال الصحيح (٢٨٧) وصحیح الجامع (٢٦٠٤) صحيح

وفي فيض القدير - ٢٨٦٧ - (ألا أخبركم برجالكم من أهل الجنـة) قالوا: أخبرنا قال: (النبي في الجنـة) أي في أعلى درجاتـها وأـلـ فيه للجنسـ أو العـهدـ أو الاستـغرـاقـ (والـشهـيدـ) أي القـتـيلـ في مـعرـكةـ الـكـفارـ لإـعلـاءـ كـلمـةـ اللهـ (فيـ الجنـةـ والـصـدـيقـ) بالـتشـدـيدـ صـيـغـةـ مـبـالـغـةـ أيـ الكـثـيرـ الصـدـقـ وـالـتـصـدـيقـ لـلـشـارـعـ (فيـ الجنـةـ وـالـمـلـوـدـ) أيـ الـطـفـلـ الـذـيـ يـمـوتـ قـبـلـ الـبـلـوغـ (فيـ الجنـةـ وـالـرـجـلـ) ذـكـرـهـ وـصـفـ طـرـديـ وـصـفـ طـرـديـ وـالـمـرادـ الإنسانـ (يـزـورـ أـخـاهـ) فيـ الإـسـلـامـ (فيـ نـاحـيـةـ المـصـرـ فـيـ اللهـ) أيـ لـأـجـلـ تـأـمـيلـ وـلـاـ مـادـاهـنـةـ بـلـ لـوـجـهـ اللهـ تـعـالـيـ (فيـ الجنـةـ) وـلـكـونـهـ يـحبـهـ لـاـ يـجـبـهـ إـلـاـ لـهـ وـأـرـادـ بـقـولـهـ فـيـ نـاحـيـةـ المـصـرـ فـيـ اللهـ مـاـ شـاعـرـ عـنـهـ وـالـصـرـ كـلـ كـوـرـةـ الـوـلـادـةـ وـيـعـرـفـ فـيـ الـبـكـرـ بـأـقـارـبـهـ (الـعـوـدـ) بـفـتحـ الـعـيـنـ الـمـهـمـلـةـ أيـ الـتـيـ تـعـودـ عـلـىـ زـوـجـهـاـ بـالـنـفـعـ (الـتـيـ إـذـاـ ظـلـمـتـ) بـالـبـنـاءـ لـلـمـفـعـولـ يـعـنـ ظـلـمـهـاـ زـوـجـهـاـ بـنـحـوـ تـقـصـيرـ فـيـ إـنـفـاقـ أـوـ جـورـ فـيـ قـسـمـ وـنـحـوـ ذـلـكـ (قالـتـ) مـسـتعـطـفـةـ لـهـ (هـذـهـ يـدـيـ فـيـ يـدـكـ) أيـ ذـانـيـ فـيـ قـبـضـتـكـ (لـاـ أـذـوقـ غـمـضـاـ) بـالـضمـ أيـ لـاـ أـذـوقـ نـومـاـ يـقـالـ أـغـمـضـتـ الـعـيـنـ إـغـماـضاـ وـغـمـضـتـهـاـ تـعـمـيـضاـ أـلـبـقـتـ أـجـفـانـهاـ (حـتـىـ تـرـضـىـ) عـنـ فـمـ اـتـصـفـتـ بـهـذـهـ الـأـوـصـافـ مـنـهـنـ فـهـيـ خـلـيقـةـ بـكـوـنـهـاـ مـنـ أـهـلـ الجنـةـ وـقـلـمـاـ نـرـىـ فـيـهـنـ مـنـ هـذـهـ صـفـاتـ فـالـمـرأـةـ الصـالـحةـ كـالـعـرـابـ الـأـعـصـمـ.

٢٤٣ - أخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاً بْنِ دِينَارِ الْكُوفِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلَىٰ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ مَيْسِرَةَ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَّاعٍ ، وَإِنَّ أَعْوَاجَ شَيْءٍ فِي الضَّلَّاعِ أَعْلَاهُ ، إِنْ ذَهَبَتْ تُقْيِيمَةً كَسْرَتْهُ ، وَإِنْ تَرَكْتُهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَاجُ ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ " ٢٤٥١

=====

٢٤٥ - أخرجه البخاري برقم (٣٣٣١) والمسند الجامع برقم (١٣٥٦٢)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٠ / ص ١١١)

قَوْلُهُ : (اسْتَوْصُوا) قَبِيلَ مَعْنَاهُ تَوَاصُوا بِهِنَّ ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ وَالاسْتُنْعَالُ بِمَعْنَى الْإِفْعَالِ كَالاسْتِحْيَاةِ بِمَعْنَى الإِجَاهَةِ ، وَقَالَ الطَّيْبُ : السَّيْنُ لِلظَّلْبِ وَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ أَيْ اطْلَبُوا الْوَصِيَّةَ مِنْ أَنفُسِكُمْ فِي حَقِّهِنَّ ، أَوْ اطْلَبُوا الْوَصِيَّةَ مِنْ غَيْرِكُمْ بِهِنَّ كَمَنْ يَعُودُ مَرِيضًا فَيُسْتَحِبَ لَهُ أَنْ يَعْتَهُ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَالْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ أَكَدَ لِضَعْفِهِنَّ وَاحْتِيَاجِهِنَّ إِلَى مَنْ يَقُولُ بِأَمْرِهِنَّ ، وَقَبِيلَ مَعْنَاهُ اقْبُلُوا وَصِيَّتِي فِيهِنَّ وَاعْمَلُوا بِهَا وَارْفُقُوا بِهِنَّ وَاحْسِنُوا عِشْرِينَ . قُلْتُ : وَهَذَا أَوْجَهُ الْأُوْجَهِ فِي نَظَرِي ، وَيَسِّرْ مُخَالَفًا لِمَا قَالَ الطَّيْبُ .

قَوْلُهُ : (خُلِقَتْ مِنْ ضَلَّاعٍ) يَكْسِرُ الْمُعْجَمَةَ وَفَتَحُ الْلَّامَ وَيَحْجُرُ تَسْكِينَهَا ، قَبِيلَ فِيهِ إِشَارةٌ إِلَى أَنَّ حَوَاءَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَّاعٍ آدَمُ الْأَيْسَرُ وَقَبِيلَ مِنْ ضَلَّاعِهِ الْقَصِيرُ ، أَنْخَرَجَهُ أَبْنُ إِسْحَاقَ وَرَادَ " الْيُسْرَى مِنْ قَبِيلِ أَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَجُعلَ مَكَانَهُ لَحْمٌ " وَمَعْنَى خُلِقَتْ أَيْ أُخْرِجَتْ كَمَا تَخْرُجُ النَّخَلَةُ مِنِ النَّوَّاهَ ، وَقَالَ الْقَرْطَبِيُّ : يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ مُبْلَعِ ضَلَّاعٍ فَبِهِ كَالضَّلَّاعِ ، رَادٌ فِي رِوَايَةِ الْأَعْرَاجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ " كَنْ تَسْتَقِيمُ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ "

قَوْلُهُ : (وَإِنَّ أَعْوَاجَ شَيْءٍ فِي الضَّلَّاعِ أَعْلَاهُ) قَبِيلَ فِيهِ إِشَارةٌ إِلَى أَنَّ أَعْوَاجَ مَا فِي الْمَرْأَةِ لِسَاهِنَا ، وَفِي اسْتِعْمَالِ أَعْوَاجِ اسْتِعْمَالٍ لِلْأَفْعَلِ فِي الْعُيُوبِ وَهُوَ شَاذٌ ، وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْمُقْمَمَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَّاعٍ أَعْوَاجَ فَلَا يُنْكِرُ اعْوَاجَهَا ، أَوْ إِشَارةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَقْبِلُ التَّقْوِيمَ كَمَا أَنَّ الضَّلَّاعَ لَا يَقْبِلُهُ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقْيِيمَةً كَسْرُتْهُ) قَبِيلَ هُوَ ضَرْبٌ مَثَلٌ لِلظَّلَّاقِ أَيْ إِنْ أَرْدَتْ مِنْهَا أَنْ تُنْرُكَ اعْوَاجَهَا أَفْضَى الْأَمْرِ إِلَى فِرَاقِهَا ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْأَعْرَاجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةِ عِنْدَ مُسْلِمٍ " وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقْيِيمَهَا كَسْرُهَا ، وَكَسْرُهَا طَلَاقُهَا " وَيُسْتَفَادُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ الضَّلَّاعَ مُذَكَّرٌ خَلَافًا لِمَنْ حَرَمَ بِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ وَاحْتِجَّ بِرِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ لِأَنَّ التَّأْنِيَثَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْمَرْأَةِ ، وَقَبِيلَ إِنَّ الضَّلَّاعَ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ وَعَلَى هَذَا فَاللَّفَاظُ صَحِيحَانِ .

٢٤٤ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو تُعْيِمٌ ، عَنْ سُفِّيَانَ ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دَثَارٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ أَوْ
يَأْتِمِسَ عَثَرَاتِهِمْ ٢٤٦١

=====

٦١ . إِطْرَاقُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ لَيْلًا ، وَذِكْرُ اخْتِلَافِ الْفَاظِ التَّالِقِينَ لِخَبَرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ فِيهِ

- ٢٤٥ - ٧٩٠٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارَ قَالَ : حَدَّنَا مُحَمَّدٌ قَالَ : حَدَّنَا شُعبَةُ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَطَالَ الرَّجُلُ الْغِيَّبَةَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طَرُوقًا^{٢٤٧}
- ٢٤٦ - ٧٩٠١ - أَخْبَرَنَا قُتْبِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "إِذَا قَدَمَ أَهْدُوكُمْ مِنْ سَفَرِهِ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا^{٢٤٨}
- ٢٤٧ - ٧٩٠٢ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ سَيَّارٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَعَرٍ فَلَمَّا رَجَعْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ فَقَالَ : "أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا أَيْ عَشَاءَ حَتَّى تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ ، وَتَسْتَحِدَ الْمُغَيَّبَةُ^{٢٤٩}"
- ٢٤٨ - ٧٩٠٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ : حَدَّنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَعْفَرَ قَالَ : حَدَّنَا شُعبَةُ ، عَنْ سَيَّارٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : "إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا فَلَا تَدْخُلْ أَهْلَكَ حَتَّى تَسْتَحِدَ الْمُغَيَّبَةُ وَتَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ" وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "إِذَا دَخَلْتَ فَعَيْنَكَ الْكَيْسَ الْكَيْسَ^{٢٥٠}"

247 - أخرجه مسلم برقم (٥٠٧٦)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٦ / ص ٤٠٦)

(والطُّرُوق) بضم الطاء هو الإثبات في الليل فهو طارق . ويعني (تستحد المغيبة) أي : تزيل شعر عائتها ، والمغيبة التي غاب زوجها ، والاستحداث : استفعال من استعمال الحديدة وهي الموسى ، والمراد إزالتها كيف كان . ويعني (ينحوهاهم) : يظن خياتهم ، ويكشف أستارهم ، ويكشف هل خلوا أم لا ؟ ومعنى هذه الروايات كلها أنه يكره لمن طال سفره أن يقدم على أمرأته ليلًا بعثة ، فاما من كان سفره قريباً تتوقع أمرأته إياه ليلًا فلابأس كما قال في إحدى هذه الروايات : (إذا أطأل الرجل الغيبة) وإذا كان في قفل عظيم أو عسکر وآخوه ، وأشهر قدوتهم وصوّلهم ، وعلمت أمرأته وأهله أنه قد مأهوم ، وأنهم الآن داخلون ، فلا بأس بقدومه متى شاء لزوال المعنى الذي نهى بيته ، فإن المراد أن يتأنبوه ، وقد حصل ذلك ، ولم يقدم بعثة . ويؤيد ما ذكرناه ما جاء في الحديث الآخر : "أمهلوا حتى تدخل ليلًا - أي : عشاء - كي تتمشط الشعثة و تستحد المغيبة " . فهذا صريح فيما قلناه ، وهو مفروض في أنه أرادوا الدخول في أول النهار بعثة ، فامرهم بالصبر إلى آخر النهار ليبلغ قدوتهم إلى المدينة ، وتتأهب النساء وغيرهن . والله أعلم .²⁴⁸

صحيح

249 - أخرجه البيهقي في السنن برقم (١٠٦٧٢) ومستخرج أبي عوانة (٣٩٤٥ و ٦٠٧٩) وابن حبان برقم (٢٧٦٩) صحيح

الشعثة : من تغير شعرها وتبدل من قلة تعهد بالدهن - الاستحداث : حلق شعر العانة - المغيبة : المرأة التي غاب عنها زوجها

250 - البخاري برقم (٥٢٤٥) وال الصحيح برقم (١١٩٠) صحيح

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٣ / ص ٣٧٣)

قال المهلب : طلب الولد مندوب إليه ; لقوله عليه السلام : « إن مكاثر بكم الأمم » ، وأنه من مات من ولده من لم يبلغ الحلم ، فإن الله يدخله الجنة بفضل رحمته إياهم .

فإن قال قائل : قوله عليه السلام : « أمهلوا حتى تدخلوا ليلًا » ، أي عشاء ، يعارض كفيه عليه السلام أن يأتي الرجل أهله طروفاً .

٦٢ . الْوَقْتُ الَّذِي يُسْتَحِبُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْرُقَ فِيهِ زَوْجَهُ

٤-٢٤٩ - أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ : أَخْبَرَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا ، يَقْدِمُ غُدْوَةً أَوْ عَشِيًّا " ٢٥١

قبل: لا تعارض بينهما بحمد الله، وفي هذا الحديث أمر للمسافر إذا قدم نهاراً أن يتربص حتى يدخل إلى أهله عشاء لكي يتقدمه إلى أهله خير قدومه، فتمتنع له الشعنة، وتتنزه وتستحمد له وتتنظر؛ لئلا يجدها على حالة يكرهها فتفعل البغضة، رفقاً منه عليه السلام بأمنته، ورغبة في إدامة المودة بينهما وحسن العشرة.

وقوله في الحديث الآخر: «أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً» ، أي عشاء، يدل على قدوتهم في النهار، والحديث الآخر الذي ذكر فيه عن طرق أهله ليلاً بخلاف هذا المعنى؛ لأن الطريق لا يكون وقت العشاء، وإنما يكون من يقدم فجأة بعدما مضى وقت من الليل، فنهى عن ذلك للعلاة التي ذكرها في الحديث، وهي خشية أن يتخونهم أو يطلب غرائمهم، لاسيما إذا طالت غيبته، فإنما تبعد مراقبتها له، وتكون يائسة من تعجله إليها، فيجد الشيطان سبيلاً إلى إيقاع سوء الظن.

٢٥١ - آخر جه مسلم برقم (٥٧١) والبيهقي برقم (١٠٦٦٩)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٦ / ص ٤٠٦)

فَهُوَ يُفْتَحُ اللَّامُ وَإِسْكَانُ الْيَاءِ أَيْ : فِي الْلَّيْلِ ، (وَالطَّرُوقُ) يَضْمِنُ الطَّاءَ هُوَ الْإِيمَانُ فِي الْلَّيْلِ ، وَكُلَّ آتٍ فِي الْلَّيْلِ فَهُوَ طَارِقٌ . وَمَعْنَى (تَسْتَحِدُ الْمُغَيْبَةَ) أَيْ : تُرِيلُ شَغْرَ عَانِتَهَا ، وَالْمُغَيْبَةُ الَّتِي غَابَ زَوْجُهَا ، وَالسُّتُّنَادَادُ : اسْتُغْنَالُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْحَدِيدَةِ وَهِيَ الْمُوسَى ، وَالْمُرَادُ إِذَا لَتَّهُ كَيْفَ كَانَ . وَمَعْنَى (يَتَحَوَّنُهُمْ) : يَظْنُنُ خَيَاتَهُمْ ، وَيَكْسِفُ أَسْتَارَهُمْ ، وَيَكْشِفُ هُلْ حَاجُوا أَمْ لَا ؟ وَمَعْنَى هَذِهِ الرَّوَايَاتِ كُلَّهَا أَنَّهُ يُكْرِهُ لَمَنْ طَالَ سَفَرَهُ أَنْ يَقْدِمَ عَلَى امْرَأَتِهِ لَيْلًا بَعْدَةً ، فَمَمَّا مِنْ كَانَ سَفَرَهُ قَرِيبًا تَتَوَقَّعُ امْرَأَتُهُ إِيمَانُهُ لَيْلًا فَلَا يَأْسُ كَمَا قَالَ فِي إِحْدَى هَذِهِ الرَّوَايَاتِ : (إِذَا أَطَالَ الرَّجُلُ الْعَيْبَةَ) وَإِذَا كَانَ فِي قَفْلٍ عَظِيمٍ أَوْ عَسْكَرٍ وَتَحْوِمُهُمْ ، وَاشْتَهِرُ قُدُومُهُمْ وَوُصُولُهُمْ ، وَعَلِمَتْ امْرَأَتُهُ وَأَهْلُهُ أَنَّهُ قَادِمٌ مَعَهُمْ ، وَأَنَّهُمُ الآنَ دَاهِلُونَ ، فَلَا يَأْسُ بِقُدُومِهِ مَتَى شَاءَ لِرَوَالِ الْمَعْنَى الَّذِي تَهَى بِسَيِّهِ ، فَإِنَّ الْمُرَادُ أَنْ يَتَأَهَّبُوا ، وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكُ ، وَلَمْ يَقْدِمْ بَعْدَهُ . وَيُؤَيَّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : " أَمْهُلُوا حَتَّى تَدْخُلُ لَيْلًا " - أَيْ : عَشَاءَ - كَيْ تَمْتَشِطُ الشَّعْنَةُ وَتَسْتَحِدُ الْمُغَيْبَةَ " . فَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا ، وَهُوَ مَفْرُوضٌ فِي أَنَّهُمْ أَرَادُوا الدُّخُولَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ بَعْدَهُ ، فَأَمْرَهُمْ بِالصَّبَرِ إِلَى آخرِ النَّهَارِ لِيُلْعَنُ قُدُومُهُمْ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَتَأَهَّبُ النِّسَاءُ وَغَيْرُهُنَّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

حقُّ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ . ٦٣

٢٥٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنُ مَالِحٍ قَالَ : حَدَّثَنَا خَلْفٌ وَهُوَ ابْنُ خَلِيفَةَ ، عَنْ حَفْصٍ ابْنِ أَخِي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ ، وَلَوْ صَلَحَ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ لَأَمْرَتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عَظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا " ^{٢٥٢}

٢٥١ - ٧٩٠٦ - أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَيْنَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ : حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ ، عَنْ أَبِي عَتْبَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًا عَلَى الْمَرْأَةِ ؟ قَالَ : " زَوْجُهَا " قُلْتُ : فَأَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًا عَلَى الرَّجُلِ ؟ قَالَ : " أُمُّهُ " ^{٢٥٣}

=====

²⁵² - أخرجه أحمد برقم (١٢٩٤٩) والضياء برقم (١٨٩٥) وصحيح الجامع (٧٧٢٥) والمسند الجامع برقم (١٣٩٨) صحيح

²⁵³ - أخرجه الحاكم برقم (٧٢٤٤) وقال الحافظ في "الفتح" ٤٠٢ / ١٠ : صاحبنا الحاكم واتحاف الخيرة المهرة بزوايد المسانيد العشرة - (٣٢٠٥) وقال : هذا إسناد حسن.

وقد نص الحافظ في التقريب على أن أبي عتبة مجھول ، وذكر تصحيح الحاكم في الفتح والظاهر أنه كما قال البوصيري

٢٥٢ - ٧٩٠٧ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورَ قَالَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اللَّهُمَّ إِنِّي أُخْرِجُ حَقَّ الْضَّعِيفِينَ الْيَتَيمَ وَالْمَرْأَةَ " ^{٢٥٤}

٢٥٣ - ٧٩٠٨ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَكَارَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ سَلَمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي شُرَيْحِ الْخَزَاعِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللَّهُمَّ إِنِّي أُخْرِجُ حَقَّ الْضَّعِيفِينَ حَقَّ الْيَتَيمَ وَحَقَّ الْمَرْأَةَ " ^{٢٥٥}

٢٥٤ - ٧٩٠٩ - أَخْبَرَنِي حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُبْشِرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ ، عَنْ دَاؤُدَ الْوَرَاقِ ، قَيْلَ : إِنَّهُ دَاؤُدَ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ مُعاوِيَةَ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا دُفِعْتُ إِلَيْهِ ، قُلْتُ : " بِاللَّهِ الَّذِي أَرْسَلَكَ أَهُوَ أَرْسَلَكَ بِمَا تَقُولُ ؟ " قَالَ : " نَعَمْ قَالَ : " وَهُوَ أَمْرَكَ بِمَا تَأْمُرُنَا بِهِ " قَالَ : " نَعَمْ قَالَ : " فَمَا تَقُولُ فِي نِسَائِنَا ؟ " قَالَ : " هُنَّ حَرَثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شَتَّمْ ، وَأَطْعَمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ ، وَأَكْسُوهُنَّ مِمَّا تَلْبِسُونَ وَلَا تَضْرِبُوهُنَّ وَلَا تُقْبِحُوهُنَّ " ^{٢٥٦}

=====

²⁵⁴ - أخرجه ابن ماجه برقم (٣٨٠٩) وأحمد برقم (٩٩١٦) حسن

وفي حاشية السندي على ابن ماجه - (ج ٧ / ص ٨٣) قوله (إنّي أخرج) بالحاء المهملة من التحرير أو الإحراج أي أضيق على الناس في تصيير حتهما وأشدّ عليهم في ذلك والمقصود إشهاده تعالى في تبيين ذلك الحكم إليهم وفي الروايد المعنى أخرج عن هذا الإثم بمعنى أن يضيّع حقها وأحدّر من ذلك تحذيراً بليغاً وأزجر عن رحراً أكيداً قاله التزوّي قال وإسناده صحيح رجاله ثقات .

²⁵⁵ - حديث حسن

²⁵⁶ - أخرجه البيهقي برقم (١٥١٢٢) وأبو داود برقم (٢١٤٦) صحيح لغيرة

وفي نيل الأوطار - (ج ١٠ / ص ٤٦٤)

وفي الحديث ذليل على الله يحب على الزوج أن يطعم أمرأته مما يأكل ويكسوها مما يكتسي وأنه لا يجوز له ضربها ولَا تقبّلها وقد تقدم الحديث وشرحه في باب إحسان العشرة وقد استدل المصنف بهذه الحديث على أن العبرة بحال الزوج في الفقة ، ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى : { لِيُنْفِقْ دُوْسَعَةً مِنْ سَعَتِهِ } وإلى ذلك ذهبت العترة والشافعية وبعض الحنفية وذهب أكثر الحنفية ومالك إلى أن الاعتبار بحال الزوجة واستدلوا بقصة هند امرأة أبي سفيان الآية وأجيب عن ذلك بأنه أمرها بالأخذ بالمعروف ، ولم يطلق لها الأخذ على مقدار الحاجة

- ٢٥٦ - ٧٩١٠ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثَ قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي السَّلَّلِيِّ ، عَنْ تَعْمِيمِ بْنِ قَعْنَبٍ ، أَنَّ أَبَا ذَرًّا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعٍ ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقْوِمُهَا تَكْسِرُهَا وَإِنْ تَدْعُهَا ، فَإِنَّ فِيهَا أَمْدًا وَبُلْعَةً " ^{٢٥٧}
- ٢٥٧ - ٧٩١١ - أَخْبَرَنَا عُمَرَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أَسَامَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ " ^{٢٥٨}

257 - آخرجه البخاري برقم (٣٣٣١) و مسلم برقم (٣٧١٩)

فتح الباري لابن حجر - (ج ١٠ / ص ١١)

بِكَسْرِ الْمُهْمَمَةِ بَعْدَهَا زَايِ خَفِيفَةٌ ، وَهُوَ تَرْمِذِيُّ تَرَلَ بَلْخٌ ، وَشَقَّةُ النِّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَكَانَ زَاهِدًا عَالِمًا بِالسُّنْنَةِ ، وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ ، إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ . قَوْلُهُ : (عَنْ مَيْسِرَةَ) هُوَ ابْنُ عِمَارَةَ الْأَشْجَعِيِّ الْكُوفِيِّ ، وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سَوَى هَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي النِّكَاحِ مِنْ وَجْهِ آخَرِ . وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرٌ فِي تَفْسِيرِ آلِ عُمَرَانَ .

قَوْلُهُ : (اسْتَوْصُوا) قَبِيلَ مَعْنَاهُ تَوَاصُوا بِهِنَّ ، وَالْبَلَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ وَالاستِعْدَالِ بِمَعْنَى الْفَعْلِ كَالاسْتِحْجَابَةِ بِمَعْنَى الإِلْحَاجَةِ ، وَقَالَ الطَّيْبُ : السَّيْنُ لِلظَّلْبِ وَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ أَيْ أَطْلَبُوا الْوَصِيَّةَ مِنْ أَنفُسِكُمْ فِي حَقِّهِنَّ ، أَوْ أَطْلَبُوا الْوَصِيَّةَ مِنْ غَيْرِكُمْ بِهِنَّ كَمَنْ يَعُودُ مَرِيضًا فَيُسْتَحِبَّ لَهُ أَنْ يَعْتَهُ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَالْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ أَكَدْ لِضَعْفِهِنَّ وَاحْتِاجُهُنَّ إِلَى مَنْ يَقُولُ بِأَمْرِهِنَّ ، وَقَبِيلَ مَعْنَاهُ أَقْبَلُوا وَصَبَّيَ فِيهِنَّ وَاعْتَلُوا بِهَا وَارْفَقُوا بِهِنَّ وَأَحْسَنُوا عَشْرَهُنَّ . قُلْتُ : وَهَذَا أُوْجَهُ الْأَوْجَهِ فِي نَظَريِّ ، وَكَيْسَ مُخَالِفًا لِمَا قَالَ الطَّيْبُ .

قَوْلُهُ : (خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعٍ)

بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْلَّامِ وَيَحْوِزُ سَكِينَهَا ، قَبِيلَ فِيهِ إِشَارةٌ إِلَى أَنَّ حَوَاءَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعٍ آدَمُ الْأَئِسِرِ وَقَبِيلَ مِنْ ضَلَعِهِ الْقَصِيرِ ، أَخْرَجَهُ أَبْنُ إِسْحَاقَ وَزَادَ " الْيُسْرَى" مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَجَعْلَ مَكَانَهُ لَهُمْ " وَمَعْنَى خُلِقَتْ أَيْ أُخْرِجَتْ كَمَا تَخْرُجُ التَّخْلَةُ مِنِ التَّوَاهِ ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : يُحْكَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ مَبْلَغٍ ضَلَعٍ فِيهِ كَالضَّلَعِ ، زَادَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْ دُسْلِمٍ " لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ "

قَوْلُهُ : (وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضَّلَعِ أَعْلَمُهُ) قَبِيلَ فِيهِ إِشَارةٌ إِلَى أَنَّ أَعْوَجَ مَا فِي الْمَرْأَةِ لِسَاهِنَا ، وَفِي اسْتِعْمَالِ أَعْوَجِ اسْتِعْمَالٍ لِلْفَعْلِ فِي الْعُيُوبِ وَهُوَ شَاذٌ ، وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْمُقْدَمَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعٍ أَعْوَجَ فَلَا يَتَكَرَّرُ اعْوَجَاجُهَا ، أَوْ إِلَيْهَا إِلَى أَنَّهَا لَا تَقْبِلُ التَّقْوِيمَ كَمَا أَنَّ الضَّلَعَ لَا يَقْبِلُهُ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقْيِيمَةُ كَسْرَتِهِ) قَبِيلَ هُوَ ضَرْبٌ مُثَلٌ لِلظَّلَاقِ أَيْ إِنْ أَرَدْتَ مِنْهَا أَنْ تَتْرُكَ اعْوَجَاجَهَا أَفْضَى الْأَمْرِ إِلَى فِرَاقِهَا ، وَيُؤَيْدُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْ دُسْلِمٍ " وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقْيِيمَهَا كَسْرَتِهَا ، وَكَسْرَهَا طَلَاقُهَا " وَيُسْتَفَادُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ الضَّلَعَ مُذَكَّرٌ خَلَافًا لِمَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ مُؤَثَّثٌ وَاحْتَاجَ بِرِوَايَةِ دُسْلِمٍ وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ لِأَنَّ التَّأْثِيثَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْأَةِ ، وَقَبِيلَ إِنَّ الضَّلَعَ يُذَكَّرُ وَيُؤَثَّثُ وَعَلَى هَذَا فَاللَّفَاظَانِ صَحِيحَانِ .

258 - البخاري برقم (٥٠٩٦) والمسند الجامع برقم (١٦٠)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٤ / ص ٣٣٧)

قَوْلُهُ (مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ) قَالَ الشَّيْخُ تَقَيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ : فِي إِبْرَادِ الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثِ عَقْبَ حَدِيثِيِّ ابْنِ عُمَرَ وَسَهْلِ بْنِ عَوْنَانِ بَعْدَ ذِكْرِ الْآيَةِ فِي التَّرْجِمَةِ إِشَارةً إِلَى تَحْصِيصِ الشُّؤُمِ بِمَنْ تَحْصُلُ مِنْهَا الْعِدَاوَةُ وَالْفِتْنَةُ ، لَا كَمَا يَفْهَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ التَّشَاؤُمِ بِكَعْبِهَا أَوْ أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهَا سَبَبٌ فِي ذَلِكَ فَهُوَ جَاهِلٌ ، وَقَدْ أَطْلَقَ الشَّارِعُ عَلَى مَنْ يَنْسُبُ الْمَطْرَ إلى التَّوْءُ الْكُفُرَ فَكَيْفَ يَمْنَعُ مَا يَقْعُ مِنَ الشَّرِّ إِلَى الْمَرْأَةِ مِمَّا لَيْسَ لَهَا فِيهِ مَدْخَلٌ ،

٧٩١٢-٢٥٨ - أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصُ ، عَنْ حَالِدَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَمْ ذَكَرْ كَلِمَةً مَعْنَاهَا أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا ، وَأَطْفَفُهُمْ بِأَهْلِهِ " ٢٥٩

=====

وَإِنَّمَا يَتَّقِنُ مُوَافَقَةَ قَضَاءِ وَدَرَ فَتَنَفِّرُ النَّفْسُ مِنْ ذَلِكَ ، فَمَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَتَرَكُكَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدْ نِسْبَةَ الْفَعْلِ إِلَيْهَا . قُلْتْ : وَقَدْ تَقَدَّمْ تَقْرِيرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجَهَادِ ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْفَتْنَةَ بِالنِّسَاءِ أَشَدُّ مِنَ الْفَتْنَةِ بِغَيْرِهِنَّ ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (زِينَ لِلنَّاسِ حُبَ الشَّهَوَاتِ مِنِ النِّسَاءِ) فَجَعَلَهُنَّ مِنْ حُبِ الشَّهَوَاتِ ، وَبَدَأُ بِهِنَّ قَبْلَ بَقِيَةِ الْأُنُوَاعِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُنَّ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ ، وَيَقُولُ فِي الْمُشَاهَدَةِ حُبُ الرَّجُلِ وَلَدِ مِنْ أَمْرَأَتِهِ الَّتِي هِيَ عِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ حُبِّهِ وَلَدِهِ مِنْ غَيْرِهَا ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ قَصَّةُ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ فِي الْأُبَيَّ ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : النِّسَاءُ شَرٌّ كُلُّهُنَّ وَأَشَرُّ مَا فِيهِنَّ عَدَمُ الْاِسْتِقْنَاءِ عِنْهُنَّ وَمَعَ أَنَّهُنَّ نَاقْصَةُ الْعُقْلِ وَالَّذِينَ تَحْمِلُ الرَّجُلُ عَلَى ثَعَاطِنِي مَا فِيهِ تَنْفُصُ الْعُقْلُ وَالَّذِينَ كَسْعَلُهُ عَنْ طَلَبِ أُمُورِ الدِّينِ وَحَمَلُهُ عَلَى النَّهَالِكَ وَذَلِكَ أَشَدُّ الْفَسَادِ وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ رِي أَنْتَنَاهُ حَدِيثَ " وَأَتَقُولُ النِّسَاءُ ، فَإِنَّ أَوَّلَ فَتْنَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ .

٢٥٩ - الترمذى برقم (٢٨٢٠) وأحمد برقم (٢٤٩٣٦ و ٢٥٤١٤) والإبانة الكبرى لابن بطة (٨٤٤) عن أبي هريرة صحيح لغيره وفي تحفة الأحوذى - (ج ٦ / ص ٤١٠) قوله : (إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا) بِضمِ اللامِ وَيُسَكِّنُ لَأَنَّ كَمَالَ الْإِيمَانِ يُوجِبُ حُسْنَ الْحُكْمِ وَالْإِحْسَانَ إِلَى كَافَةِ الْإِنْسَانِ (وَأَطْفَفُهُمْ بِأَهْلِهِ) أَيْ أَرْفَقُهُمْ وَبِرُّهُمْ بِنِسَائِهِ وَأَوْلَادِهِمْ وَأَقْارِبِهِ وَعِتَّبِهِ . وَفِي الْحَدِيثِ : " أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كُلُّهُمْ يَسُوا سَوَاءً فِي الْإِيمَانِ بِلْ بَعْضُهُمْ أَكْمَلُ إِيمَانًا مِنْ بَعْضٍ " ، وَبِهِ مُطَابَقَةُ حَدِيثِ الْأَبَابِ .

٢٥٩ - ٧٩١٣ - أَخْبَرَنِي عَبْدُهُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ يَعْنِي الْعَنْقَرِيَّ قَالَ : أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَيْzَارِ بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ التَّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : اسْتَأْذَنَ أَبُوبَكْرَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمِعَ صَوْتَ عَائِشَةَ عَالِيًّا ، وَهِيَ تَقُولُ : " وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَلَيَّ أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ أَنِّي فَأَهْوَى إِلَيْهَا أَبُوبَكْرَ لِيَلْطِمَهَا وَقَالَ : يَا ابْنَةَ فُلَانَةَ أَرَاكَ تَرْفَعِينَ صَوْتَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمْسَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَرَجَ أَبُوبَكْرَ مُعْضِبًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَائِشَةُ كَيْفَ رَأَيْتِي أَقْدَثُكَ مِنَ الرَّجُلِ ؟ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ أَبُوبَكْرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ اصْطَلَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَائِشَةَ فَقَالَ : " أَدْخَلَانِي فِي السَّلْمِ كَمَا أَدْخَلْتُمَانِي فِي الْحَرْبِ " فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قَدْ فَعَلْنَا " ٢٦٠

=====

غَضْبُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا . ٦٨

٧٩١٤-٢٦٠ - أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرَةَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَلَيُّ وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضِيبًا " قُلْتُ : بِمَ تَعْلَمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : " إِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضِيبًا فَحَالَفْتُ " قُلْتُ : كَلَّا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ ، وَإِذَا كُنْتُ عَنِي رَاضِيَةً قُلْتُ : كَلَّا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ قُلْتُ : " صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهَجَرُ إِلَّا اسْمَكَ " ٢٦١

=====

٢٦١ - البخاري برقم (٥٢٢٨) ومسلم برقم (٦٤٣٨)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٥ / ص ٣٥).

فَوْلَهُ (إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِي رَاضِيَةً إِلَّا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَسْتُرْأَءُ الرَّجُلُ حَالُ الْمَرْأَةِ مِنْ فَعْلِهَا وَقُوَّلَهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُبِيلِ إِلَيْهِ وَعَدَمِهِ ، وَالْحُكْمُ بِمَا تَعْتَضِيهِ الْقَرَائِنِ فِي ذَلِكَ ، لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَزَمَ بِرِضا عَائِشَةَ وَغَضِيبَهَا بِمُحْرَدٍ ذِكْرُهَا لِاسْمِهِ وَسُكُونَهَا ، فَبَيْتُ عَلَى تَعْيِيرِ الْحَالَتَيْنِ مِنَ الذَّكْرِ وَالسُّكُوتِ تَعْيِيرُ الْحَالَتَيْنِ مِنَ الرِّضَا وَالْعَصَبَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُ اِنْصَمُ إِلَى ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ أَصْرَحُ مِنْهُ لَكِنْ لَمْ يُنْقَلْ وَقَوْلُ عَائِشَةَ " أَجْلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهَجَرُ إِلَّا اسْمَكَ " قَالَ الطَّبِيعِيُّ : هَذَا الْحَصْرُ لَطِيفٌ جِدًا لِأَنَّهَا أَخْبَرَتْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي حَالِ الْعَصَبِ الَّذِي يَسْلُبُ الْعَاقِلِ اِخْتِيَارَهُ لَا تَعْيِيرَ عَنِ الْمَحَبَّةِ الْمُسْتُرْقَةِ فَهُوَ كَمَا قِيلَ : إِنِّي لِأَمْتَحِكَ الصُّلُودَ وَإِنِّي قَسَمَ إِلَيْكَ بَعْ الصُّلُودَ لِأَمْيلَ

وَقَالَ أَبْنُ الْمُنْبِرِ : مُرَادُهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَتَرُكُ التَّسْسِيَّةَ الْفُطْيَّةَ وَلَا يَتَرُكُ قَلْبَهَا التَّعْلُقُ بِذَاتِهِ الْكَرِيمَةِ مَوْدَةً وَمَحَبَّةً اٰه . وَفِي اِخْتِيَارِ عَائِشَةَ ذِكْرِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَئْبِيَاءِ دَلَالَةٌ عَلَى مَرِيدِ فَطْنَتِهَا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُولَئِكَ النَّاسُ بِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهَا بُدَّ مِنْ هَاجْرِ الْاسْمِ الشَّرِيفِ أَبْدَلَتْهُ بِمَنْ هُوَ مِنْهُ بِسَبِيلٍ حَتَّى لَا تَخْرُجَ عَنْ دَائِرَةِ التَّعْلُقِ فِي الْجُمْهُرَةِ . وَقَالَ الْمُهَلَّبُ :

يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِ عَائِشَةَ عَلَى أَنَّ الْاسْمَ غَيْرَ الْمُسَمَّى إِذْ لَوْ كَانَ الْاسْمُ عَيْنُ الْمُسَمَّى لَكَانَتْ بِهِجْرَهِ تَهْجُرُ ذَاتَهُ وَلَيُسَمَّ كَذَلِكَ . ثُمَّ أَطَالَ فِي تَفْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَحَلَّ الْبُحْثِ فِيهَا كِتَابُ التَّوْحِيدِ حِيثُ ذَكَرَهَا الْمُصَنَّفُ ، أَعْنَانَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْفُوْضُولِ إِلَى ذَلِكَ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ .

٧٩١٥-٢٦١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ ، عَنْ مَعْمَرَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : " لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَسْأَلُ عُمَرَ بْنَ الْحَطَابَ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتَّيْنِ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ تُتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا فَحَجَّ عُمُرٌ ، وَحَجَّتْ مَعْهُ ، فَلَمَّا كُنَّا بِعِضِ الظَّرِيقِ عَدَلَ عُمُرُ ، وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاؤَةِ ، فَتَبَرَّزَ ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدِيهِ قَفْوَضًا فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتَّيْنِ قَالَ اللَّهُ لَهُمَا إِنْ تُتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا قَالَ عُمَرُ : وَاعْجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ ، ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ قَالَ : " كُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - قَوْمًا نَعْلَبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدَّمْنَا الْمَدِيْنَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَعْلِبُهُمْ نِسَاءُهُمْ ، فَطَفَقَ نِسَاءُنَا يَتَعَلَّمُنَ مِنْ نِسَائِهِمْ " ، وَكَانَ مَنْزِلِي فِي بَنِي أُمِيَّةَ بْنِ زَيْدِ بِالْعَوَالِيِّ ، فَغَضِبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي ، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعِنِي فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعِنِي ، فَقَالَتْ : " مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ ، فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْرَاجِعُنَّهُ وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى الْلَّيْلِ ، فَانْطَلَقْتُ ، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ " فَقُلْتُ : أَرْجَاعِنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : " نَعَمْ " قُلْتُ : وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى الْلَّيْلِ قَالَتْ : " نَعَمْ " قُلْتُ : لَقَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُنَّ وَخَسِرَ ، أَفَتَمِنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَعْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعْضَبِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ ؟ لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا تَسْأَلِيهِ ، وَسَلَّيْنِي مَا بَدَأَ لَكَ ، وَلَا يَعْرُوكَ أَنْ كَانَتْ جَارِثَكِ هيَ أُوْسَمُ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْكِ يُرِيدُ عَائِشَةَ ، فَكَانَ لِي حَارِ منِ الْأَنْصَارِ ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ التَّنْزُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْزَلْتُ يَوْمًا ، وَيَنْزِلُ يَوْمًا ، فَيَاتِينِي بِخَيْرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ وَآتَيْهِ بِمَثْلِ ذَلِكَ ، وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ غَسَّانَ تَنْعَلُ الْخَيْلَ لِتَعْزُونَا ، فَنَزَلَ صَاحِبِي يَوْمًا ، ثُمَّ أَتَانِي عَشَاءً ، فَضَرَبَ بَاسِي ، ثُمَّ نَادَى فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ : " حَدَثَ أَمْ " قُلْتُ : مَا حَدَثَ ؟ جَاءَتْ غَسَّانُ ؟ قَالَ : " لَا ، بَلْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ ، طَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ " فَقُلْتُ : لَقَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ إِذَا وَخَسِرَتْ ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَائِنًا حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَّدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي ، ثُمَّ تَرَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، وَهِيَ تَبْكِي فَقُلْتُ : ثُمَّ ذَكَرَ كَلْمَةً مَعْنَاهَا أَطْلَقَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : " لَا أَدْرِي ، هَذَا هُوَ مُعْتَزِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ ، فَنَادَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدَ " فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ ، فَدَخَلَ الْغُلَامُ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ فَقَالَ : " قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتَ فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَتَيْتُ الْمَنْبَرَ ، فَجَلَسْتُ ، فَإِذَا عَنْهُ رَهْطٌ حُلُوسٌ يَيْكِي بَعْضُهُمْ ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا فَعَبَّنِي مَا أَجِدُ ، فَأَتَيْتُ الْعَلَامَ " فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ ، فَدَخَلَ الْعَلَامُ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ قَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ ، فَصَمَّتَ ، فَجَلَسْتُ إِلَى الْمَنْبَرَ ، ثُمَّ غَلَّبَنِي مَا أَجِدُ ، فَرَجَعْتُ إِلَى الْعَلَامِ ، فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ فَدَخَلَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ ،

فَصَمَّتْ فَوَلَيْتُ مُدْبِرًا ، فَإِذَا الْعَلَامُ يَدْعُونِي فَقَالَ : ادْخُلْ فَقَدْ أَذْنَ لَكَ ، فَدَخَلْتُ فَسَلَمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِذَا هُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى حَسِيرٍ قَدْ أَتَرَ فِي جَنْبِهِ ، فَقَلَّتْ : أَطَلَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ إِلَيَّ رَأْسَهُ قَالَ : " لَمْ " قُلْتُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَوْ رَأَيْتَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكُنَّا - مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَعْبُلُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَطَفَقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمُنَ مِنْ نِسَائِهِمْ ، فَعَضِيبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأِي ، فَطَفَقَتْ تُرَاجِعِنِي ، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعِنِي ، فَقَالَتْ : مَا تُنْكِرُ أَنْ أَرَاجِعَكَ ، فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُرَاجِعُنَّهُ ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ يَوْمًا إِلَى الْلَّيْلِ ، فَقُلْتُ : لَقَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرَ ، أَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَعْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعَضَبِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَقُلْتُ : لَا يَعْرُوكَ أَنْ كَانَتْ جَارِتُكَ هِيَ أُوْسَمَ مِنْكَ وَأَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْكَ ، فَتَبَسَّمَ أُخْرَى ، فَقُلْتُ : أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : " نَعَمْ " فَجَلَسْتُ فَرَقَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ إِلَى أُهْبَاءِ ثَلَاثَةَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعُ اللَّهَ يُوَسِّعْ عَلَى أُمَّتِكَ ، فَقَدْ وَسَعَ اللَّهُ عَلَى فَارِسٍ وَالرُّؤُومِ وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ فَاسْتَوَى جَالِسًا ، وَقَالَ : " أَوْفِي شَكَّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَابَ ؟ أُولَئِكَ قَوْمٌ قَدْ عُجَّلْتُ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَا " فَقُلْتُ : " اسْتَعْفِرُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : وَكَانَ أَقْسَمَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ " ٢٦٢

262 - وفي شرح ابن بطال - (ج ١٢ / ص ١١٦)

الغرف والسطوح وغيرها مباحة ما لم يطلع منها على حرمة أحد أو عورة له، قال المهلب: وفي حديث ابن عباس الحرص على العلم وخدمة الرجل الشريف للسلطان والعالم، وأنه لا ضعة عليه في خدمته، وفيه الكلام في العلم على كل حال، في المشي والطرق والخلوات، فاما قوله: « واعجبًا لك » عجب من حرصه على سؤاله عما لا ينتبه إليه إلا الحريص على العلم من تفسير ما لا محكم فيه من القرآن.

وقوله: « استقبل عمر الحديث » فيه أن المحدث قد يأتي بالحديث على وجهه ولا يختصره؛ لأنه قد كان يكتفى حين سأله ابن عباس عن المرأة بما أخبره به من قوله: « عائشة وحفصة » .

وقوله: « كنا نغلب النساء » ي يريد أن شدة الموافقة على النساء مذموم؛ لأن النبي سار بسيرة الأنصار فيهن وترك سيرة قريش، وفيه موعظة الرجل ابنته وإصلاح خلقها لزوجها، وفيه الحزن والبكاء لأمور رسول الله وما يكرهه، والاهتمام بما يهمه، وفيه الاستذان واللحجابة للناس كلهم كان مع المستذان عليه عيال أو لم يكن، وفيه الانصراف بغیر صرف من المستذان عليه.

ومن هذا الحديث قال بعض العلماء: إن السكوت يحكم به كما حكم عمر بسكت النبي عن صرفه له، وفيه التكرير بالاستذان، وفيه أن للسلطان أن ياذن أو يسكت أو يصرف، وفيه تقليل النبي من الدنيا، وصبره على مضض ذلك، وكانت له عنه مندوحة، وفيه أنه يسئل السلطان عن فعله إذا كان ذلك مما يهم أهل طاعته، وفي قول النبي لعمر: « لا » رد لما أخبر به الأنصارى من طلاق نساء، ولم يخبر عمر بما أخبر به الأنصارى ولا شكاها، لعلمه أنه لم يقصد للأخبار بخلاف القصة، وإنما هو وهم جرى عليه.

وفي قوله: « أَسْتَأْنِسُ » استئصال السلطان والاستئناس بين يديه بالحديث، وأخذ إذنه في الكلام، وفي تبسم النبي لعمر حين ذكر غلبة قريش لنسائها وتحكم نساء الأنصار عليهم: دليل أن المعنيين ليسا بمحرمين، وفيه الجلوس بين يدي السلطان وإن لم يأمر بذلك إذا استئنس منه إلى انبساط خلق.

٢٦٢ - ٧٩١٦ - أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَاجٌ ، عَنِ ابْنِ جُرِيْحٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يَحِيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ ، أَنَّ عَكْرِمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعَ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً ، غَدَّا عَلَيْهِنَّ " فَقَبِيلَ لَهُ : إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا قَالَ : " إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا " ٢٦٣

٢٦٣ - ٧٩١٧ - أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَاجٌ ، عَنِ ابْنِ جُرِيْحٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : اعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَ شَهْرًا فَخَرَجَ صَبَاحَ تِسْعَةَ وَعَشْرِينَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ " ثُمَّ صَفَقَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِيهِ ثَلَاثًا مَرَّتَيْنِ بِاصْبَاعِ يَدِيهِ كُلُّهَا ، وَالثَّالِثَةَ بِالْتِسْعَ مِنْهَا ٢٦٤

وفي: أنه لا يجب أن يتسرّط أحد حاله ولا ما قسم الله له، ولا يستحق نعمة الله عنده، ولا سابق فضله؛ لأنه يخاف عليه ضعف يقينه، وفيه أن المتكلل من الدنيا ليعرف طيباته إلى دار البقاء خير حالاً من تعجلها في الدنيا الفانية، والمتجل لها أقرب إلى السفة، وفيه الاستغفار من السخط وقله الرضا، وفيه سؤال النبي - صلى الله عليه وسلم - الاستغفار، وكذلك يجب أن يسأل أهل الفضل والخير الدعاء والاستغفار.

وفي: أن المرأة تعاقب على إفساد سر زوجها، وعلى التحليل عليه بالأذى، والمنع من موافقته وشهواته بالتوبيخ لها بالقول، كما وبخ الله أزواج النبي على تظاهرهما عليه وإفساد سره، وعاقبهن النبي بالإيماء والاعتزال والهجران كما قال تعالى: {واهجروهن في المضاجع} وفيه أن الشهر يكون تسعه وعشرين يوماً، فإنما يجري فيه على الأهلة التي جعلها الله مواقت للناس في آجالهم.

وفي: الرجل إذا قدم من سفر أو طرأ على أزواجه أن يبدأ من شاء منها، وأنه ليس عليه أن يبدأ من حيث بلغ قبل الخروج وفي نقض رتبة الدوران وابتدائه من حيث بدأ دليلاً أن القسمة بين النساء فيها توسيعة، ويدل على ذلك قوله تعالى: {ولن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل} ومن أبيح له بعض الميل فقد رخص له في التقصير عن العدل في القسمة، وفيه أن المرأة الرشيدة لا يأس أن تشاور أبويها وذا الرأي من أهلها في أمر نفسها وما لها؛ لأن أمر نفسها أخف من أمر ما لها، وإذا كان النبي أمرها بالمشاورة في أمر نفسها التي هي أحق بها من ولديها فهي في المال أولى بالمشاورة لا على أن المشاورة لازمة لها إذا كانت رشيدة كما كانت عائشة، وليس على من يتبعن له رشد رأيه أن يشاور، ويسقط عنه الندب فيه. والمشربة: الغرفة، والأطم: حصن مبني بالحجارة، وقال أبو عبيدة: رملت الحصیر رملأ وأرمته إذا نسحته.

٢٦٣ - البخاري برقم (١٩١٥) و مسلم برقم (٢٥٧٥)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج / ٦ / ص ١٤٩) قوله : (الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ) ظاهره حصر الشهور في تسع وعشرين مع الله لا يحصر فيه بكل قد يكون ثلاثة ، والجواب أن المعنى أن الشهور يكون تسعه وعشرين أو اللام للعهد والمزاد شهر يعنيه أو هو محظوظ على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود " ما صنعتنا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - تسعًا وعشرين أكثر مما صنعتنا ثلاثة " آخر حجة أبو داود والترمذية ، ومثله عن عائشة عند أحمد ياسناد حميد ، وبنيد الأول قوله في حديث أم سلمة في الباب أن الشهور يكون تسعه وعشرين يوماً ، وقال ابن العريبي : قوله " الشهور تسع وعشرون فلا تصوموا إلخ " معناه حصره من جهة أحد طرفيه ، أي الله يكون تسعه وعشرين وهو أقله ، ويكون ثلاثة وهو أكثره ، فلَا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطاً ، ولَا تقتصروا على الأقل تحفيفاً ، ولكن اجعلوا عيادة تكم مرتقبة أبداً وانتهاء باستهلاكه .

٢٦٤ - المسند الجامع برقم(١٧٥٨٨) صحيح

٧١ . هِجْرَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ

٢٦٤ - ٧٩١٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ بَهْزٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ حَدَّيٍ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسَاؤُنَا مَا نَأْتَيْنَا أَمْ مَا نَدَعُ ؟ قَالَ : " أَتْ حَرَثَكَ أَنَّكَ شَتَّ، غَيْرَ أَنْ لَا تُقْبَحَ الْوَجْهَ ، وَلَا تَضْرِبَ ، وَأَطْعِمْهَا إِذَا طَعْمَتَ ، وَأَكْسُهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ ، وَلَا تَهْجُرْهَا إِلَى فِي بَيْتِهَا ، كَيْفَ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ إِلَّا بِمَا حَلَّ عَلَيْهَا " ^{٢٦٥}

=====

²⁶⁵ - الروياني برقم (٨٩٢) والطبراني برقم (١٦٢٤٥ أو ١٦٢٤٦) والبيهقي في السنن برقم (١٦١١١) صحيح

٦٥ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا هِجْرَةٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، وَمَنْ هَاجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَا تَدْخُلَ النَّارَ " ^{٢٦٦}

٦٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفَ قَالَ : حَدَّثَنَا آدُمُ قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغَيْرَةِ قَالَ : حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَتْ صَفَيَّةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَهَا فَأَبْطَلَتُ فِي الْمَسِيرِ ، فَاسْتَقْبَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ تَبْكِي وَتَقُولُ : " حَمَلْتِنِي عَلَى بَعِيرٍ بَطِيءٍ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ بِيَدِيهِ عَيْنِيهَا وَيُسْكِنُهَا ، فَأَبَتْ إِلَى بُكَاءً ، فَعَضَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرَكَهَا ، فَقَدِمْتُ " فَأَتَتْ عَائِشَةُ فَقَالَتْ : " يَوْمِي هَذَا لَكِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَنْتَ أَرْضِيَتِهِ عَنِّي ، فَعَمِدْتَ عَائِشَةَ إِلَى خُمَارِهَا ، وَكَانَتْ صَبَاعَتُهُ بُورْسٍ وَزَعْفَرَانٍ ، فَنَضَحَتْهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ جَاءَتْ حَتَّى قَعَدَتْ عَنْ دُرْأَسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا لَكَ ؟ " فَقَالَتْ : " ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِنِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِيثَ ، فَرَضَيَ عَنْ صَفَيَّةَ ، وَأَنْطَلَقَ إِلَى زَيْنَبَ " فَقَالَ لَهَا : " إِنَّ صَفَيَّةَ قَدْ أَعْيَا بِهَا بَعِيرُهَا ، فَمَا عَلَيْكَ أَنْ تُعْطِيَهَا بَعِيرَكَ " قَالَتْ زَيْنَبُ : " أَتَعْمَدُ إِلَى بَعِيرِي فَتَعْطِيهِ الْيَهُودِيَّةَ ؟ ، فَهَا جَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةً أَشْهُرًا ، فَلَمْ يَقْرُبْ بَيْتَهَا ، وَعَطَلَتْ زَيْنَبُ نَفْسَهَا ، وَعَطَلَتْ بَيْتَهَا ، وَعَمِدَتْ إِلَى السَّرِيرِ فَأَسْنَدَتْهُ إِلَى مُؤَخِّرِ الْبَيْتِ ، وَأَيْسَتْ مِنْ أَنْ يَأْتِيَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَيْنَا هِيَ ذَاتَ يَوْمٍ ، إِذَا بِوَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَدْ دَخَلَ الْبَيْتَ فَوَضَعَ السَّرِيرَ مَوْضِعَهُ " فَقَالَتْ زَيْنَبُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ " جَارِيَتِي فُلَانَةً قَدْ طَهَرَتْ مِنْ حِيْضَتِهَا الْيَوْمَ ، هِيَ لَكَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضَيَ عَنْهَا " ^{٢٦٧}

266 - أحمد برق (٩٣٣٠) والمستند الجامع برق (١٤٠٩٤) صحيح أوله فقط

تعليق شعيب الأرنؤوط : رجاله ثقات رجال الشيوخين لكن منصور بن المعتمر شاك في رفعه هنا وأخرجه مرفوعاً من غير شاك أبو داود ٤٩١ وسيأتي في المسند من طريق شعبة عن منصور به . وقال شعبة فيه : رفعه مرة - يعني منصور بن المعتمر - ثم لم يرفعه بعد فالصحيح من الحديث مرفوعاً هو قوله " لا هجرة فوق ثلاث " فقط أما قوله " فمن هجر أخاه فوق ثلاث فمان دخل النار " فلم يصح في الأحاديث المرفوعة . هـ

وهو محمول على التغليظ أو على من استحل ذلك

267 - الضياء برق (١٧٢٧) وهو صحيح

٧٩٢١-٢٦٥ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٌ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، وَمُوسَى ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبِيرِ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : " وَاللَّهِ مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ امْرَأَةً لَهُ قَطْ ، وَلَا ضَرَبَ خَادِمًا لَهُ قَطْ ، وَلَا ضَرَبَ يَدَهُ شَيْئًا قَطْ ، إِلَّا أَنْ يُحَاجِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا خُبِيرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطْ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ مَأْتِيًّا ، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ ، وَوَاللَّهِ مَا اتَّقَمَ لِنَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ قَطْ يُؤْتَى إِلَيْهِ حَتَّى يُنْتَهِكَ مِنْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَيَتَقْتُلُ اللَّهَ " ٢٦٨

٧٩٢٢-٢٦٨ - أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَلَيٌّ قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ هَاشِمٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ بَكْرٍ بْنِ وَائِلٍ ، عَنْ الرُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً لَهُ قَطْ ، وَلَا جَلَدَ خَادِمًا لَهُ قَطْ ، وَلَا ضَرَبَ يَدَهُ شَيْئًا قَطْ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ تُنْتَهِكُ مَحَارِمُ اللَّهِ فَيَتَقْتُلُ اللَّهَ " ٢٦٩

٧٩٢٣-٢٦٩ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدَهُ ، وَوَكِيعٌ قَالَا : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرَبَ خَادِمًا لَهُ قَطْ ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا ضَرَبَ يَدَهُ شَيْئًا قَطْ ، زَادَ عَبْدَهُ إِلَّا أَنْ يُحَاجِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ " ٢٧٠

٢٦٨ - الشِّمَائِلُ الْحَمْدِيَّةُ لِلتَّرْمِذِيِّ بِرَقْمِ (٤٤٤) وَالْمَعْجمُ الْأَوْسَطُ لِلْطَّبَرَانيِّ - (ج ١٦ / ص ٤٤٢) بِرَقْمِ (٧٨٦٦) وَالْحَمْدِيَّ بِرَقْمِ (٢٧٤) صَحِيحٌ

قط : معنٍ أبداً ، وفيما مضى من الزمان = ينتهك : ينتقص ويعتدى عليه = المأثم : ما يسبب الإمام الذي يجر إلى الذم والعقوبة

٢٦٩ - صحيح

٢٧٠ - مسلم برقـم (٦١٩٥)

وفي طرح الشريف - (ج ٧ / ص ٤٩٨)

(فيه) فَوَائِدُ : { الْأُولَى } أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى مُخْتَصِّرًا بِلِفْظِ { مَا ضَرَبَ خَادِمًا وَلَا امْرَأَةً قَطْ } مِنْ طَرِيقِ مَعْنَى وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانَ ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ مِنْ قَوْلِهِ { وَلَا خُبِيرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ } إِلَى آخِرِهِ ، وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ الْجُمْلَةَ الْآخِرَةَ سَاقَ الْبَخَارِيُّ لِفَظَهُ ، وَلَمْ يَسْقُطْ مُسْلِمٌ لِفَظَهُ بَلْ قَالَ إِنَّهُ نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مَصْوُرٍ بْنِ الْمُعْتَمِرِ ، وَأَحَالَ بَهُ أَيْضًا عَلَى رِوَايَةِ مَالِكٍ أَرْبَعَتُهُمْ عَنْ الرُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَغَيْرُهُ بِكَمَالِهِ مِنْ طَرِيقِ هِشَامَ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ .

{ الثَّانِيَّةُ } فيه أَنَّ ضَرَبَ الْخَادِمِ ، وَنَحْوُهُ وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا لِلْأَدَبِ فَرُكُوكُهُ أَفْضَلُ ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا هُوَ أَبْغَى مِنْ هَذَا ، وَهُوَ أَكْثَرُهُ لَمْ يُعَايِنْهُ قَطُّ .

{ الْثَّالِثَةُ } قَوْلُهَا (وَلَا ضَرَبَ يَدَهُ شَيْئًا قَطْ) مِنْ ذِكْرِ الْعَامِ بَعْدِ الْخَاصِّ ، وَأَفْرَدَ ذَلِكَ لِيُسْتَشْتَهِي مِنْهُ الضَّرَبُ فِي الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَنَحْضُ الْخَادِمَ بِالذِّكْرِ أَوْلًا لِوُجُودِ سَبَبِ ضَرْبِهِ لِلْأَيْلَاءِ بِمُحَالَتِهِ وَمُحَالَتِهِ غَالِبًا ، وَفِيهِ فَضْلُ الْجِهَادِ ، وَالْمَقَاتِلَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَفِيهِ أَنَّ الْأُولَى لِلإِمَامِ التَّنْزِهُ عَنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالشَّعَارِيِّ بِنَفْسِهِ كُلُّ يُقْيمُ لَهَا مِنْ يَتَعَاطَاهَا ، وَعَلَى ذَلِكَ عَمَلُ الْخُلَفَاءِ رَحْمَهُمُ اللَّهُ .

٢٧٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصُورَ قَالَ : سَمِعْتُ هَشَامَ بْنَ عُرْوَةَ ، عَنْ أَيْهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَظَهُمْ فِي الرِّيحِ الَّتِي تَخْرُجُ قَالَ : " وَلَمْ يَضْحَكْ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَكُونُ مِنْهُ ، وَوَعَظَهُمْ فِي النِّسَاءِ أَنْ يَضْرِبَ أَحَدُهُمْ امْرَأَهُ كَمَا يَضْرِبُ الْعَبْدَ أَوِ الْأُمَّةَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، ثُمَّ يُعَاقِبُهَا مِنْ آخِرِ النَّهَارِ " ٢٧١

{ الْرَّابِعَةُ } قَوْلُهُ (إِلَّا كَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَيْهِ أَيْسَرُهُمَا) كَذَا رَوَيْنَا بِنَصْبِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرَ مُقْدَمَ ، وَرَفِعَ الثَّانِي عَلَى نَيْةِ التَّقْسِيمِ فِي الْأَسْسِيَّةِ ، وَفِيهِ اسْتِحْجَابُ الْأَخْذُ بِالْأَيْسَرِ وَالْأَرْقَى مَا لَمْ يَكُنْ حَرَاماً ، وَقَالَ النَّوْوَيُّ مَا لَمْ يَكُنْ حَرَاماً أَوْ مَكْرُوهًا ، وَفِي أَخْذِ الْمَكْرُوهِ مِنَ الْحَدِيثِ نَظَرٌ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةً مِنَ الْأُصُولِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَعْلُ الْمَكْرُوهِ ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ فِيهِ أَنَّهُ يَبْغِي تَرْكُ مَا عَسَرَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالْأُخْرَاجِ فِيهِ إِذَا لَمْ يُقْطَرْ إِلَيْهِ ، وَتَرْكُ الْإِلْحَاجِ فِيهِ إِذَا لَمْ يُقْطَرْ إِلَيْهِ ، وَالْمُعْلِلُ إِلَى الْأَيْسَرِ أَبْدًا ، وَفِي مَعْنَاهِ الْأَخْدُ بِرُحْصِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَرُحْصِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَرُحْصِ الْعُلَمَاءِ مَا لَمْ يَكُنْ الْقَوْلُ خَطَا بَيْنَا قَالَ : رَوَيْنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلَامَ عَنْ أَيْهِ قَالَ يَبْنِي لِلْعَالَمِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى الرُّحْصَةِ وَالسَّعَةِ مَا لَمْ يَخْفَ الْمُائِمُ ؛ ثُمَّ رُوِيَ عَنْ مَعْنَى أَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ أَنْ تَسْمَعَ بِالرُّحْصَةِ مِنْ نَقْةَ فَمَا التَّشْدِيدُ فِيهِ مُحَمَّدُ كُلُّ أَحَدٍ اتَّهَمَ قَالَ الْقَاضِي عِياضٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَحْيِيرُ الْبَيِّنِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا فِيهِ عُقوَبَاتٌ أَوْ فِيمَا يَبْنِي وَبَيْنَ الْكُفَّارِ مِنَ الْقَتَالِ أَوْ أَحْدُ الْجُزْيَةِ أَوْ فِي حَقِّ أُمَّتِهِ فِي الْمُحَاجَدَةِ فِي الْعِدَاةِ أَوِ الْاقْتِصَادِ فَكَانَ يَخْتَارُ الْأَيْسَرَ فِي كُلِّ هَذَا قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُهَا مَا لَمْ يَكُنْ إِنْمَا فَيَنْتَصِرُ إِذَا خَيَرَهُ الْكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ فَمَمَا إِنْ كَانَ تَحْيِيرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَكُونُ الْاستِشَاءُ مُنْقَطِعاً .

{ الْخَامِسَةُ } قَوْلُهُ { وَلَا اسْتَقْمَلُ لِنَفْسِي مِنْ شَيْءٍ يُؤْتَنِي إِلَيْهِ } فِيهِ الْحُثُّ عَلَى الْعُفْوِ ، وَالصَّفْحِ ، وَالْحَلْمِ ، وَالْحِمْالِ الْأَذَى ، وَفِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحْبِطُ لِلْأَئِمَّةِ ، وَالْفَضَّاءِ ، وَسَائِرِ وَلَةِ الْأَمْوَارِ التَّخَلُّقُ بِهَذَا الْخُلُقِ الْكَرِيمِ قَالَ الْقَاضِي عِياضٌ ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءَ عَلَى أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَنْتَصِرُ لِنَفْسِهِ ، وَلَا لَمَنْ لَا يَحْمُرُ شَهَادَتُهُ لَهُ .

{ السَّادِسَةُ } قَوْلُهُ (حَتَّى تُتَهَّكَ حُرُمَاتُ اللَّهِ) أَيْ يُرِثِكَ مَا حَرَمَهُ ، وَلَيْسَ هَذَا دَاخِلًا فِيمَا قَبْلَهُ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى اسْتِدْرَاكِهِ لَأَنَّ اتِّقَامَةَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدِ اتِّهَاكِ حُرُمَاتِهِ لَيْسَ اتِّقَاماً لِنَفْسِهِ فَهُوَ كَالْاسْتِشَاءِ الْمُنْقَطِعِ لَأَنَّ فِيهِ اتِّقَاماً فِي الْجُمْلَةِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهُ لَا حَقِيقَةَ لَكِنْ بِتَأْوِيلٍ قَالَ الْقَاضِي عِياضٌ وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ حَتَّى تُتَهَّكَ حُرُمَاتُ اللَّهِ أَيْ بِإِيَادِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا فِيهِ غَصَاصَةٌ فِي الدِّينِ فَذَلِكَ مِنْ اتِّهَاكِ حُرُمَاتِ اللَّهِ قَالَ بَعْضُ عَلَمَائِنَا لَا يَحْمُرُ أَذْيَ الْبَيِّنِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَلْيٍ مَبَاحٍ ، وَلَا غَيْرُهُ ، وَيَحْمُرُ أَذْيَ غَيْرِهِ بِمَا يُبَاخُ لِلْإِسْلَامِ فَعُلُّهُ ، وَاحْجَجَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي إِرَادَةِ عَلَيِّ تَرْوِيجِ بَيْنَ أَيْ حَمْلٍ { إِنِّي لَا أَحْرُمُ مَا أَحَلَ اللَّهُ ، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بُوْذِنِي مَا أَدَاهَا ، وَلَا تَجْتَمِعُ بَيْنُ رَسُولِ اللَّهِ وَبَيْنُ عَدُوِ اللَّهِ أَبْدَا } ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { إِنَّ الَّذِينَ يُؤْتُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعْنَهُمُ اللَّهُ فِي الدِّينِ وَالْآخِرَةِ } الْأُبَيَّةُ فَأَطْلَقَ وَعْدَمَ ، وَقَالَ { وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا } فَقَدْ شَرَطَ (بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا) قَالَ مَالِكُ كَانَ الْبَيِّنُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْفُو عَنْ شَتِّهِ ، وَقَدْ عَفَ عَنْ الْذِي قَالَ لَهُ إِنَّ هَذِهِ لَقَسْمَةٌ مَا أَرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ .

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ غَصَاصَةٌ عَلَى الدِّينِ فَقَدْ يَكُونُ عَفْوُهُ عَنْهُ لَأَنَّهُ لَمْ يَفْصِدْ الطَّعْنَ عَلَيْهِ فِي الْمَيْلِ عَنِ الْحَقِّ بَلْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الدِّينِ الَّذِي يَصْحُحُ الْحَطَّا مِنْهُ فِيهَا ، وَالصَّوَابُ ، أَوْ كَانَ هَذَا اسْتِشَاءًا لِمُثْلِهِ كَمَا اسْتِشَاءُهُ بِمَالِهِ وَمَالِ اللَّهِ رَغْبَةً فِي إِسْلَامِ مُثْلِهِ .

٢٧١ - الْبَعْلَمِيُّ بِرَقْمِ (٥٢٠٤) وَسَنَنَ الْبَيْهَقِيِّ - (ج ٣٧ / ص ٢٦٧) بِرَقْمِ (١٥١٧٧)

وَفِي فَتْحِ الْبَارِيِّ لِابْنِ حَمْرٍ - (ج ١٥ / ص ١)

قَوْلُهُ (لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ) كَذَا فِي تُسْخَنَ الْبَعْلَمِيِّ بِصِيَغَةِ الْتَّهْيِيِّ ، وَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ سُفْيَانَ التَّسَائِيِّ عَنْ أَفْرِيَابِيِّ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ شِيخِ الْبَعْلَمِيِّ فِيهِ - بِصِيَغَةِ الْعَبَرِ وَلَيْسَ فِي أَوَّلِهِ صِيَغَةِ الْتَّهْيِيِّ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُثْيَمِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنِ الْفَرِيَابِيِّ ، وَكَذَا تَوَارَدَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ هَشَامَ بْنَ عُرْوَةَ ، وَتَقْدِمَ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ رِوَايَةِ وُهَيْبَ ، وَيَأْتِي فِي الْأَدَبِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ عَيْنَةَ وَعَنْ وَكِيعٍ وَعَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَعَنْ ابْنِ نُعْمَيْرٍ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ نُعْمَيْرٍ ، وَالْتَّرْمِدِيِّ وَالْتَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، فَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَعَبْدَةَ " إِلَامَ يَجْلِدٌ " وَفِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ وَابْنِ نُعْمَيْرٍ " عَلَامَ يَجْلِدٌ " وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ " وَعَظَهُمْ فِي النِّسَاءِ فَقَالَ : يَضْرِبُ أَحَدُكُمْ امْرَأَهُ " وَهُوَ مُوَافِقُ لِرِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ سُفْيَانَ ، وَلَيْسَ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ صِيَغَةَ الْتَّهْيِيِّ .

٧٩٢٥-٢٧١ - أَخْبَرَنَا قُتْبِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ إِبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذِيْبَابٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ " فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ : " قَدْ ذَرَ النِّسَاءَ عَلَى أَرْوَاجَهُنَّ فَأَذْنَ لَهُمْ فَضَرِبُوهُنَّ فَطَافَ بِالرَّسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءً كَثِيرًا " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَقَدْ طَافَ بِالْمُحَمَّدِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْلَّيْلَةَ سَبْعُونَ امْرَأَةً كُلُّهُمْ يَشْتَكِينَ أَرْوَاجَهُنَّ ، وَلَا تَجِدُونَ أُولَئِكَ خِيَارَكُمْ " ٢٧٢

قوله (جَلْدُ الْعَبْدِ) أي مثل جَلدِ العَبْدِ ، وفي إحدى رواياتي ابن نمير عند مسلم " ضربُ الْأُمَّةِ " وللتسلسل من طريق ابن عبيته " كما يُضربُ الْعَبْدُ وَالْأُمَّةِ " وفي رواية أَحْمَدَ بْنُ سُفِيَّانَ " جَلدُ الْبَعِيرِ أَوْ الْعَبْدِ " وَسَيِّطي في الأدب من رواية ابن عبيته " ضربُ الْفَحْلِ أَوْ الْعَبْدِ " والمراد بالفحل البعير ، وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبي داود " لَا تَضْرِبُ ظَعِيَّتَكَ ضَرْبَكَ أَمْتَكَ " .
 قوله (ثُمَّ يُجَامِعُهَا) في رواية أبي معاوية " وَلَعَلَّهُ أَنْ يُضَاجِعَهَا " وهي رواية لابن عبيته في الأدب " ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا " . وَقَوْلُهُ " فِي آخِرِ الْيَوْمِ " في رواية ابن عبيته عند أَحْمَدَ " مِنْ آخِرِ الْلَّيْلِ " وَهُوَ عَنِ النَّسَائِيِّ " آخِرُ النَّهَارِ " وفي رواية ابن نمير وأَكْثَرَ " فِي آخِرِ يَوْمِهِ " وفي رواية وكيع " آخِرُ الْلَّيْلِ أَوْ مِنْ آخِرِ الْلَّيْلِ " وَكُلُّهُمْ مُتَقَارِبَةٌ . وفي الحديث حوارٌ تأديب الرقيق بالضرب الشديد ، والإيماء إلى جواز ضرب النساء دون ذلك والله أشار المصنف بقوله " غَيْرُ مُبِرَّ " ، وفي سياقه استعداد وقوع الأمرين من العاقل : أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها من بقية يومه أو ليلته ، والمجامعة أو المضاجعة إنما تُستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة ، والمحلى غالباً ينفر ممن جلده ، فوقعَت الإشارة إلى ذم ذلك والله إن كان ولد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه التغور التام فلا يُفترط في الضرب ولا يُفترط في التأديب ، قال المهلب : بينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ " جَلدُ الْعَبْدِ " أَنَّ ضَرَبَ الرَّقِيقَ فَوْقَ ضَرَبِ الْحُرْ لِتَبَاهِنَ حَالَيْهِمَا ، وَلَأَنَّ ضَرَبَ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا أَبِيجُ مِنْ أَجْلِ عِصَمِهَا زُوْجَهَا فِيمَا يَجِبُ مِنْ حَقِّهِ عَلَيْهَا أَه . وقد جاءَ النَّهْيُ عَنْ ضَرَبِ النِّسَاءِ مُطْلَقاً ، فعند أَحْمَدَ وَأَبِي دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيِّ وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ إِبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذِيْبَابٍ بضم الممعجمة وَبِمُوْحَدِيَّنِ الْأُولَى حَقِيقَةً " لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ " فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ : قَدْ ذَرَ النِّسَاءَ عَلَى أَرْوَاجَهُنَّ ، فَأَذْنَ لَهُمْ فَضَرِبُوهُنَّ ، فَاطَّافَ بِالرَّسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءً كَثِيرًا فَقَالَ : لَقَدْ طَافَ بِالرَّسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعُونَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ يَشْتَكِينَ أَرْوَاجَهُنَّ ، وَلَا تَجِدُونَ أُولَئِكَ خِيَارَكُمْ " وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ فِي صَحِيحِ أَبْنِ حِبَّانَ ، وَآخِرُ مُرْسَلٍ مِنْ حَدِيثِ أَمْ كُلُّوْمَ بِنْ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ ، وَقَوْلُهُ " ذَرْ " يفتح الممعجمة وكسر المهمزة بعدها رأءَ أَيْ تَشَرِّبُونَ وَمَعْجَمَةَ وَرَأِي ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ غَضَبٌ وَاسْتَبَرَ ، قال الشافعي : يتحتمل أن يَكُونَ النَّهْيُ عَلَى الْاخْتِيَارِ وَالْإِذْنِ فِيهِ عَلَى الْإِبَاحةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ تُرْزُولِ الْأُبَيَّةِ بِضَرْبِهِنَّ ثُمَّ أَذْنَ بَعْدَ تُرْزُولِهِ فِيهِ ، وَقَوْلُهُ " لَكُنْ يَضْرِبَ خِيَارَكُمْ " ذَلِكَ عَلَى أَنْ ضَرِبُهُنَّ مُبَاحٌ فِي الْحُمْمَةِ ، وَمَحْلٌ ذَلِكَ أَنْ يَضْرِبُهُنَّ تَأْدِيبًا إِذَا رَأَى مِنْهُمَا مَا يَكُرُهُ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِ طَاعَةً ، فَإِنْ اكْتَفَى بِالْتَّهْدِيدِ وَتَحْمُوهُ كَانَ أَفْضَلَ ، وَمَهْمَمَا أَمْكَنَ الْوُصُولُ إِلَى الْعَرَضِ بِالْإِيمَامِ لَا يَعْدُ إِلَى الْقُعْلِ ، لِمَا فِي وُقُوعِ ذَلِكَ مِنَ النَّفَرَةِ الْمُضَادَةِ لِحُسْنِ الْمُعَاشرَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الزَّوْجِيَّةِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي أَمْرٍ يَعْلَقُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ . وقد أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ " مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةَ لَهُ وَلَا حَادِمًا قَطُّ ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ تُنْهَكَ حُرُمَاتُ اللَّهِ فَيَتَقَمَّلُ لَهُ " وَسَيِّطي مزيد في ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

٢٧٢ - تَهْذِيبُ الْأَثَارِ لِلطَّبَرِيِّ - (ج ٢ / ص ١٧٩) بِرَقْمِ (١٦٣٧) وَسِنَنُ الْبَيْهَقِيِّ بِرَقْمِ (١٥١٧٨) وَمِسْنَدُ الْحَمِيدِيِّ - بِرَقْمِ

(٩١٦) وَهُوَ صَحِيفٌ

٧٩٢٦-٢٧٢ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَلَيٌّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ دَاؤُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُسْلِيِّ، عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يُسْأَلُ الرَّجُلُ فِيمَا ضَرَبَ امْرَأَتُه " ٢٧٣

====

٢٧٣ - سن البيهقي برقم(١٥١٧٥) ود(٢١٤٧) وهو (١٩٨٦) ومشكل ٢١١/٣ ون (٩١٦٨) وجم ٢٠/١ وهو ٣٠٥/٧ والفتواه الروابية ١٤٠، وصححه الحافظ ابن حجر في تبيه الأخبار .. الأذكار (٩٧٧) وهو حسن ولا يخفى أن هذا في الضرب غير المبرح، أما ما سواه فيسأل عنه ومعناه أن الرجل لا يُسأل فيما ضرب امرأته إذا وجد سبب للضرب، وهو عصيان الزوجة وتعاليها على زوجها، وعدم قيامها بما فرض الله عليها ونحو ذلك، شريطة أن يتبع التدرج الوارد في القرآن في قوله تعالى: وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوَّهُنَّ فَعَطُوْهُنَّ وَاهْجُرُوْهُنَّ في المضاجع وأضربوهنَّ فَإِنْ أَطْعَنْكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَيِّلًا (النساء: من الآية ٣٤) فلا يلتجأ إلى ضرب المرأة إلا إذا ينس الزوج من إصلاحها بغير ذلك، وكان في الضرب منفعة لها وإصلاحاً وراعي الزوج في ضربه شرائطه وحدوده، فلا يضرب الوجه، ولا يكسر العظام، ولا يشنن الجارحة، أو يذهب منفعة كالنصب ونحوه.

وأما إذا تعدى وبغى على زوجته وضرها بغير حق فإنه يسأل، لأن الله تعالى يقول: (فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان عليّاً كبيراً) قال ابن كثير رحمه الله تعالى قوله: (إن الله كان عليّاً كبيراً) تمجيد للرجال إذا بغوا على النساء من غير سبب، فإن الله العلي الكبير وفيهن، وهو منتقم من ظلمهن وبغى عليهن: اهـ.

٢٧٢ - ٢٩٢٧ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلَيٌّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ شَبَابِ بْنِ غَرْقَدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْأَحْوَاصِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا ، فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ ، لَيْسَ تَمْلُكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرَبًا غَيْرَ مُّبِرِّحٍ ، فَإِنْ أَطْعَنُكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِلَّا إِنَّ لَكُمْ مِّنْ نِسَائِكُمْ حَقًا ، وَنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ ، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ ، فَلَا يُوْطِنَ فُرْشَكُمْ مَمْ تَكْرُهُونَ ، وَلَا يَأْذَنَ فِي بُؤُوتِكُمْ لِمَمْ تَكْرُهُونَ ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ ، وَطَعَامِهِنَّ" ٢٧٤١١

٧٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَ : " تَرَوْجِي الرُّبِّيرُ وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ ، وَلَا مَمْلُوكٌ وَلَا شَيْءٌ غَيْرُ فَرَسِهِ ، فَكُنْتُ أَعْلَفُ فَرَسَهُ ، وَأَكْفِيهِ مُؤْتَهُ وَأَسُوسُهُ ، وَأَدْقُ النَّوَى لِنَاضِحِهِ ، وَأَعْلَفُهُ ، وَأَسْتَقِي الْمَاءَ ، وَأَخْرُزُ غَرَبَةً ، وَأَعْجِنُ ، وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنُ أَخْبِزُ ، فَكَانَ يَخْبِزُ جَارَاتِ لِي مِنَ الْأَصْصَارِ ، وَكُنَّ نَسْوَةً صَدِيقَةً ، وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الرُّبِّيرِ ، وَهِيَ الَّتِي أَقْطَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَأْسِي ثُلَّيْ فَرْسَنَ ، فَجَعَلْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي ، فَلَقَنَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ : " إِخْ ، إِخْ ، لِي حَمَلْنِي خَلْفَهُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسِيرَ مَعَ الرِّجَالِ ، وَذَكَرْتُ الرُّبِّيرَ وَغَيْرَتُهُ ، وَكَانَ مِنْ أَغْيَرِ النَّاسِ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ قَدْ اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى ، فَجَئَتُ إِلَى الرُّبِّيرِ فَقُتِلْتُ : " لَقَنَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَأَنَاخَ لَأْرَكَبَ مَعَهُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ ، فَقَالَ : " وَاللَّهِ لَحَمَلْكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ " قَالَتْ : " حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ فَكَفَتِي سِيَاسَةُ الْفَرَسِ فَكَانَمَا ٢٧٥ أَعْتَنَيْ " ٢٧٥

275 - صحيح البخاري برقم (٥٢٢٤) وصحيح مسلم برقم (٥٨٢١) والمسند الجامع برقم (١٥٧٨١)
وفي فتح الباري لابن حجر - (ج / ١٥ / ص ٣٠)

قَوْلُهُ (تَرَوْجِي الرُّبِّير) أَيْ أَبْنُ الْعَوَامِ (وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٌ وَلَا شَيْءٌ غَيْرُ نَاضِحٍ وَغَيْرُ فَرَسِهِ) أَمَّا عَطْفُ الْمَمْلُوكِ عَلَى الْمَالِ فَعَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَالِ الْبَلِيلِ أَوِ الْأَرَاضِيَ الَّتِي تُرْبَعُ ، وَقُوَّةُ اسْتِعْمَالِ مَعْرُوفٌ لِلْعَربِ يُطْلُقُونَ الْمَالَ عَلَى كُلِّ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْمُرَادُ بِالْمَمْلُوكِ عَلَى هَذَا الرِّيقَقِ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِيمَاءِ ، وَقَوْلُهَا بَعْدَ ذَلِكَ " وَلَا شَيْءٌ " مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْحَاصِصِ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يَتَمَكَّلُ أَوْ يَتَمَوَّلُ لِكُنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا لَمْ تُرْدُ إِذْخَالَ مَا لَدُدَ لَهُ مِنْ مَسْكُنٍ وَمَبْيَسٍ وَمَطْعَمٍ وَرَأْسٍ مَالٍ تِجَارَةً ، وَدَلَّ سِيَاقُهَا عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي يَأْتِي ذِكْرُهَا لَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً لِلرُّبِّيرِ وَإِنَّمَا كَانَتْ إِقْطَاعًا ، فَهُوَ يَمْلِكُ مَفْعَلَهَا لَا رَقْبَتَهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَسْتَشِنَهَا كَمَا اسْتَشَنَتُ الْفَرَسَ وَالنَّاضِحِ ، وَفِي اسْتَشَانِهَا النَّاضِحُ وَالْفَرَسُ نَظَرَ اسْتِشْكَلَةُ الدَّاوِيِّ ، لَأَنَّ تَرَوْجِيَهَا كَانَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ ، وَهَا حَاجَرَتْ وَهِيَ حَامِلٌ بَعْدَ أَفْطَعَهَا ، قَالَ الدَّاوِيِّ : وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بِمَكَّةَ فَرَسٌ وَلَا نَاضِحٌ ، وَالْحَوَابُ مَنْ هَذَا التَّفْيِي وَأَنَّهُ لَا مَانِعٌ أَنْ يَكُونُ الْفَرَسُ وَالْحَمْلُ كَانَا لَهُ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ فِي يَوْمٍ بَدْرٍ عَلَى فَرَسٍ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ بَدْرٍ غَرْوَةً حَصَلَتْ لَهُمْ مِنْهَا غَنِيمَةٌ ، وَالْحَمْلُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُ كَانَ لَهُ بِمَكَّةَ وَلَمَّا قَدِمَ بِهِ الْمَدِيَّةَ وَأَقْطَعَ الْأَرْضَ الْمَدْكُورَةَ أَعْلَهُ لِسْقِيَهَا وَكَانَ يَتَنَعَّفُ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ السَّقِيِّ فَلَا إِشْكَالٌ .

قَوْلُهُ (فَكُنْتُ أَعْلَفُ فَرَسَهُ) زَادَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي كُرْبَلَةَ أَنَّ أَسَامَةَ " وَأَكْفِيهِ مُؤْتَهُ وَأَسُوسُهُ وَأَدْقُ النَّوَى لِنَاضِحِهِ وَأَعْلَفُهُ " وَلِمُسْلِمٍ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبْنِي مُلِيكَةَ عَنْ أَسْمَاءَ " كُنْتُ أَخْدُمُ الرُّبِّيرَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ وَكُنْتُ أَسُوسُهُ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ خِدْمَتِهِ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ سِيَاسَةِ الْفَرَسِ كُنْتُ أَحْشَلُ لَهُ وَأَقْوَمُ عَلَيْهِ " .

قَوْلُهُ (وَأَسْتَقِي الْمَاءَ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ، وَلِلسَّرَّاحِيِّ " وَأَسْقِي " بِغَيْرِ مُشَكَّةٍ وَهُوَ عَلَى حَدْفِ الْمَفْعُولِ أَيْ وَأَسْقِي الْفَرَسُ أَوِ النَّاضِحِ الْمَاءَ ، وَالْأَوَّلُ أَشْمَلُ مَعْنَى وَأَكْثَرُ فَائِدَةً . قَوْلُهُ (وَأَخْرِزُ) بِخَاءُ مُعْجَمَةٍ ثُمَّ رَاءٌ ثُمَّ زَايٌ (غَرَبَهُ) بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدُهَا مُوَحدَةٌ هُوَ الدَّلْلُ . قَوْلُهُ (وَأَعْجِنُ) أَيْ الدِّيقَقِ وَهُوَ يُؤْيِدُ مَا حَمَلْنَا عَلَيْهِ الْمَالِ ، إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ نَفْيُ أَنْواعِ الْمَالِ لِالْتَّفَقِ الْذِي يُعْجِنُ

، لَكُنْ لَيْسَ ذَلِكَ مُرَادَهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الْهِجْرَةِ أَنَّ الرُّبُّرِ لَاقَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرَ رَاجِعًا مِنَ الشَّامِ يَتَحَجَّرَهُ وَأَنَّهُ كَسَاهُمَا ثِيَابًا .

قَوْلُهُ (وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنْ أَخْبِرْ فَكَانَ يَخْبِرْ جَارَاتِ لِي) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ " فَكَانَ يَخْبِرْ لِي " وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ فِي كَلَامِهَا شَيْئًا مَمْدُونًا فَتَقْدِيرُهُ تَرَوْجَنِي الرُّبُّرِ بِمَكَّةَ وَهُوَ بِالصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى قَدِمُنَا الْمَدِينَةَ ، وَكُنْتُ أَصْنَعُ كَذَا إِلَخْ ، لِأَنَّ النَّسْوَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَيْهَا جَاءَرْتُهَا بَعْدُ قُدُومِهَا الْمَدِينَةَ قَطْعًا ، وَكَذَلِكَ مَا سَيَّاسَتِي مِنْ حَكَائِهَا تَقْلِيمَهَا التَّوَى مِنْ أَرْضِ الرُّبُّرِ .

قَوْلُهُ (وَكُنْ نَسْوَةً صَدِيقًا) أَضَافَتُهُنَّ إِلَى الصَّدِيقِ مُبَالَغَةً فِي تَلَيِّسِهِنَّ بِهِ فِي حُسْنِ الْعُشْرَةِ وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ .

قَوْلُهُ (وَكُنْتُ أَنْتَلُ التَّوَى مِنْ أَرْضِ الرُّبُّرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ فَرْضِ الْحُسْنِ بَيَانًا حَالَ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ وَأَنَّهَا كَانَتْ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ بَنِي التَّضِيرِ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ هُنَاكَ .

قَوْلُهُ (وَهِيَ مِنِي) أَيْ مِنْ مَكَانِ سُكُنِهَا .

قَوْلُهُ (فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ إِخْرُجْ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْخَاءِ ، كَلِمَةُ ثَقَالُ لِلْبَعِيرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّخُهُ .

قَوْلُهُ (لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ) كَانَهَا فَهَمَتْ ذَلِكَ مِنْ قَرَيْتَهُ الْحَالَ ، وَإِلَّا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يُرْكِبَهَا وَيَرْكَبُهُ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ (فَاسْتَحْسَبَتْ أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرِّجَالِ) هَذَا بَثَثَهُ عَلَى مَا فَهَمَتْ مِنْ الْإِرْتِدَافِ ، وَإِلَّا فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْآخَرِ مَا تَتَعَنَّ الْمُرَافِقَةِ .

قَوْلُهُ (وَذَكَرَتِ الرُّبُّرِ وَغَيْرَتِهِ ، وَكَانَ أَغْيَرُ النَّاسِ) هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ عَلَمْتُهُ ، أَيْ أَرَادَتْ تَفْضِيلِهِ عَلَى أَبْنَاءِ جِنْسِهِ فِي ذَلِكَ ، أَوْ " مِنْ " مُرَادَةً ، ثُمَّ رَأَيْتَهَا ثَابِتَةً فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَلَفْظِهِ " وَكَانَ مِنْ أَغْيَرِ النَّاسِ " .

قَوْلُهُ (وَاللَّهُ لَحَمْلُكَ التَّوَى عَلَى رَأْسِكَ كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ، وَفِي رِوَايَةِ السَّرْخَسِيِّ كَانَ أَشَدَّ عَلَيْكَ وَسَقَطَتْ هَذِهِ الْفُظُولَةُ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، وَوَجْهُ الْمُفَاضَلَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الرُّبُّرِ أَنَّ رُكُوبَهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبْتَسِمُ مِنْهُ كَبِيرٌ أَمْ مِنْ الْعَيْرَةِ لِأَنَّهَا أَخْتَ اُمْرَأَتِهِ ، فَهَيَّ فِي تَلْكَ الْحَالَةِ لَا يَحْلِ لُهُ تَرْوِيجَهَا أَنْ لَوْ كَانَتْ خَلِيلَةً مِنَ الرَّوْجُ ، وَجَوَازَ أَنْ يَقْعَ لَهَا وَقَعَ لِرَبِيبِ بَنْتِ حَجَّشِ بَعْدِ جَدِّ لَائِنَةٍ يَزِيدُ عَلَيْهِ لُرُومٌ فِرَاقَهُ لِلْأَخْتِهَا ، فَمَا يَقْنِي إِلَى الْإِحْتِمَالِ أَنْ يَقْعَ لَهَا مِنْ بَعْضِ الرِّجَالِ مُزَاحَمَةً بِغَيْرِ قَصْدٍ ، وَأَنْ يَنْكَشِفَ مِنْهَا حَالَةَ السَّيِّرِ مَا لَأَثْرِيدَ اِنْكَشَافَهُ وَتَحْوِيَ ذَلِكَ ، وَهَذَا كُلُّهُ أَحَقُّ مَا تَحَقَّقَ مِنْ تَبَدِّلِهِ بِحَمْلِ التَّوَى عَلَى رَأْسِهَا مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ لَائِنَةً قَدْ يُتوَهَّمُ حَسَنَةُ النَّفْسِ وَدَنَاءَةُ الْهَمَةِ وَقَلَةُ الْعِيَرَةِ وَلَكِنْ كَانَ السَّبَبُ الْحَامِلُ عَلَى الصَّبَرِ عَلَى ذَلِكَ شَغْلُ زَوْجَهَا وَأَبِيهَا بِالْجَهَادِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْمُرُهُمْ بِهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقِيمُهُمْ فِيهِ ، وَكَانُوا لَا يَتَفَرَّغُونَ لِلْقِيَامِ بِأَمْرِ الْبَيْتِ بِأَنْ يَتَعَاطَوْهُ ذَلِكَ بِأَنْفُسِهِمْ ، وَلَصِيقٌ مَا يَأْدِيهِمْ عَلَى اسْتِخْدَامِ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ عَنْهُمْ ، فَأَنْهَصَرَ الْأَمْرُ فِي نِسَائِهِمْ فَكُنْ يَكْفِيُهُمْ مُؤْتَهُ الْمُتَنَزِّلِ وَمَنْ فِيهِ لِيَتَوَفَّرُوا هُمْ عَلَى مَا هُمْ فِيهِ مِنْ نَصْرِ الْإِسْلَامِ مَعَ مَا يَنْضَمُ إِلَيْهِ مِنْ الْعَادَةِ الْمَانِعَةِ مِنْ تَسْمِيَةِ ذَلِكَ عَارِمًا مَحْضًا .

قَوْلُهُ (حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرَ بِخَادِمٍ تَكْفِينِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ فَكَانَمَا أَعْتَنَتِي) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ " فَكَتَبْتُ " وَهِيَ أَوْجَهُ ، لَأَنَّ الْأُولَى تَعْتَضِي أَنَّهُ أَرْسَلَهَا لِذَلِكَ خَاصَّةً ، بِخَلَافِ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَقَدْ وَقَعَ عِنْدِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي مُلِيْكَةَ " جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبِيْ فَأَعْطَاهَا خَادِمًا ، قَالَتْ كَتَبْتُنِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ فَأَلْقَتُ عَنِي مُؤْتَهُ " وَيُجْمِعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ بِأَنَّ السَّيِّدَ لَمَّا جَاءَ إِلَيْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى أَبَا بَكْرَ مِنْهُ خَادِمًا لِيَرْسُلَهُ إِلَى ابْنَتِهِ أَسْمَاءَ فَصَدَقَ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْمُعْطَى ، وَلَكِنْ وَصَلَ ذَلِكَ إِلَيْهَا بِوَاسِطَةِ . وَوَقَعَ عِنْدِهِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهَا بَاعَتْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَتَصَدَّقَتْ بِشَمْنَاهَا ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا اسْتَعْتَتْ عَنْهَا بِغَيْرِهَا . وَاسْتَدَلَ بِهَذِهِ الْفُصَّةِ عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْمَرَأَةِ الْقِيَامِ بِجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ زَوْجُهَا مِنَ الْخَدْمَةِ ، وَإِلَيْهِ ذَبَّهَ أَبُو ظُورَ ، وَحَمَلَهُ الْبَاقُونَ عَلَى أَنَّهَا تَطَوَّعَتْ بِذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ لَازِمًا ، أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُهَلَّبَ وَغَيْرَهُ . وَالَّذِي يَظْهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَمُمْتَلِأَهَا كَانَتْ فِي حَالٍ ضَرُورَةً كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ يَطْرِدُ الْحُكْمَ فِي غَيْرِهَا مِنْهُ لَمْ يَكُنْ فِي مِثْلِ حَالِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ شَكَتْ مَا تَلَقَّى بِيَدِهَا مِنِ الرَّحْمَى وَسَأَلَتْ أَبَاهَا خَادِمًا فَدَلَّهَا عَلَى خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ ذَكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ حَمْلُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ عَلَى عَوَادِ الْبَلَادِ فِيَهَا مُخْتَلَفَةٌ فِي هَذِهِ الْبَابِ ، قَالَ الْمُهَلَّبُ : وَفِيهِ أَنَّ الْمَرَأَةَ الشَّرِيفَةِ إِذَا تَطَوَّعَتْ بِخَدْمَةِ زَوْجِهَا بِشَيْءٍ لَا يَلْزَمُهَا لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهَا ذَلِكَ أَبْ وَلَا سُلطَانٌ وَتُعْقَبُ بِأَنَّهُ تَبَاهَ عَلَى مَا أَصْلَهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ تَطَلُّعًا ، وَلَحَصَمَهُ أَنْ يَعْكِسَ فَيَقُولُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَازِمًا مَا سَكَتَ أَبُوهَا مَثَلًا عَلَى ذَلِكَ مَعَ مَا فِيهِ مِنِ الْمُشَكَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا ، وَلَا أَقْرَأَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ مَعَ عَظِيمَةِ الصَّدِيقِ عِنْدِهِ ؛ قَالَ : وَفِيهِ حَوَازَ اِرْتِدَافُ الْمَرَأَةِ

٢٧٥ - أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي قَزَّاعَةَ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ رَجُلٌ مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا قَالَ : " تُطْعَمُهَا إِذَا طَعِمْتَ ، وَتَكْسُوْهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ ، وَلَا تُقْبَحْ ، وَلَا تُهْجَرْ إِلَى فِي الْبَيْتِ " ٢٧٦

=====

خَلَفَ الرَّجُلُ فِي مَوْكِبِ الرِّجَالِ ، قَالَ : وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا اسْتَرَتْ وَلَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَهَا بِذَلِكَ ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْحِجَابَ إِلَيْهَا هُوَ فِي حَقِّ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً ۚ وَالَّذِي يَظْهِرُ أَنَّ الْفَوْضَةَ كَانَتْ قَبْلَ تُرْوُلِ الْحِجَابِ وَمَشْرُوعَيْهِ ، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةَ كَمَا تَقْدَمَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْتُّورِ " لَمَّا نَرَكْتُ (وَلِيَصْرِيبُنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جِيُوهِنَّ) أَحَدْنَ أُزْرِهِنَّ مِنْ قَبْلِ الْحَوَاشِيِّ فَشَقَّقْنُهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهَا " وَلَمْ تَرْلُ عَادَةُ النِّسَاءِ قَلِيلًا وَحْدَيَا يَسْتَرُنَّ وَجْهَهُنَّ عَنِ الْأَجَانِبِ ، وَالَّذِي ذَكَرَ عِيَاضُ أَنَّ الَّذِي أُخْصَصَ بِهِ أَمْهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ سِنْرُ شُحُوشَهِنَّ زِيَادَةً عَلَى سِنْرِ أَجْسَامَهِنَّ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ الْبَحْثَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . قَالَ الْمُهَلَّبُ : وَفِيهِ غَيْرَةُ الرَّجُلِ عِنْ إِبْدَالِ أَهْلِهِ فِيمَا يَتَفَقَّ مِنْ الْعِدْمَةِ وَأَنْفَقَهُ فِي ذَلِكَ لَا سِيمَّا إِذَا كَانَتْ دَاتُ حَسَبِ اِتْهَمَ . وَفِيهِ مَنْفَيَةُ لِأَسْمَاءِ وَالْلُّزُبِيرِ وَلَأَيِّ بَكْرٍ وَلِنِسَاءِ الْأَنْصَارِ .

٢٧٦ - سنن أبي داود برقم (٢١٤٤ و ٢٠٤٨) وأحمد برقم (٢٠٥٦٠ و ٢٠٥٧٣) حسن

وَفِي فِيضِ الْقَدِيرِ ، شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ٣٧٤٠ - (حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّوْجِ أَنْ يَطْعَمُهَا إِذَا طَعِمَهُ وَيَكْسُوْهَا إِذَا اكْتَسَى وَلَا يَضْرِبُ الْوَجْهَ وَلَا يَقْبِحُ) بِشَدِ الْمُوْحَدَةِ أَيْ لَا يَسْمَعُهَا الْمُكْرُوْهُ وَلَا يَقْلِبُ قِبْلَكَ اللَّهِ وَلَا يَشْتَمِهَا (وَلَا يَهْجِرُ) كَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّسْخِ وَفِي رِوَايَةِ أَنَّ تَطْعَمُهَا إِذَا طَعِمَتْ وَتَكْسُوْهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ وَرَأَيْتَ فِي أَصْوَلِ صَحِيحَةِ مَنْ كَتَبَ كَثِيرًا وَلَا يَهْجِرُهَا (إِلَيْهِ فِي الْبَيْتِ) وَفِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ غَيْرُ أَنَّ لَا يَهْجِرُ إِلَيْهِ فِي الْبَيْتِ وَالْحَصْرِ الْوَاقِعِ فِي خَيْرِ مَعَاوِيَةِ هَذَا غَيْرُ مَعْوَلِهِ بِهِ بِلْ يَجُوزُ الْمَحْرُونُ فِي غَيْرِ الْبَيْتِ كَمَا وَقَعَ لِلْمَصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَجْرِهِ أَزْوَاجَهُ فِي الْمَشْرِبَةِ قَالَ أَبْنُ حَمْرَةَ : وَالْحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِالْخَتْلَافِ الْأَحْوَالِ فَرِبًا كَانَ الْمَحْرُونُ فِي الْبَيْتِ أَشَقُّ مِنْهُ فِي غَيْرِ الْبَيْتِ وَعَكْسُهُ وَالْغَالِبُ أَنَّ الْمَحْرُونُ فِي غَيْرِ الْبَيْتِ لَمْ لِلنِّسَاءِ لَضَعْفِ نَفْوِهِنَّ وَالْخَلْفُ الْمُفْسُرُونُ فِي الْمَرَادِ بِالْمَحْرُونِ فَالْجَمِيعُونُ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ الدُّخُولَ عَلَيْهِنَّ وَالإِقْامَةَ عَنْهُنَّ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ مِنَ الْمَحْرَانِ وَهُوَ الْبَعْدُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَضْعَجُهُنَّ وَقَلِيلٌ يَضْعَجُهُنَّ وَيُولِيهَا ظَهَرَهُ وَقَلِيلٌ يَتَرَكُ جَمَاعَهَا وَقَلِيلٌ يَجَامِعُهَا وَلَا يَكْلِمُهَا . اهـ

٢٧٦ - ٢٩٣٠ - أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَوْنَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَبِيلِينَ ، عَنْ عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَلَيٍّ قَالَ : شَكَتْ إِلَيَّ فَاطِمَةُ مَحْلَ يَدِيهَا مِنَ الطَّحِينِ فَقَلَتْ : لَوْ أَتَيْتَ أَبَاكَ فَسَأْلُوكَهُ خَادِمًا فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ تُصَادِفْهُ فَرَجَعَتْ ، فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَ ، فَأَتَانَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا ، وَعَلَيْنَا قَطْيِفَةٌ إِذَا لَبَسْنَاهَا طُولًا خَرَجَتْ مِنْهَا جُنُوبُنَا ، وَإِذَا لَبَسْنَاهَا عَرْضاً خَرَجَتْ رُؤُوسُنَا أَوْ أَفْدَامُنَا فَقَالَ : يَا فَاطِمَةُ " أَخْبِرْتُ أَنَّكَ جُهْتَ ، فَهَلْ كَانَ لَكَ حَاجَةٌ؟ " قُلْتُ : بَلَى ، شَكَتْ إِلَيَّ مَحْلَ يَدِيهَا مِنَ الطَّحِينِ فَقَلَتْ : " لَوْ أَتَيْتَ أَبَاكَ فَسَأْلُوكَهُ خَادِمًا " قَالَ : " أَفَلَا أَدْلُكُمَا عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنِ الْخَادِمِ؟ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا " فَقَوْلًا : " ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَأَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ مِنْ تَحْمِيدٍ وَتَسْبِيحٍ وَتَكْبِيرٍ " ٢٧٧

=====

277 - البخاري برقم (٣١١٣ و ٣٧٥ و ٥٣٦١ و ٥٣٦٢ و ٦٣١٨) والمسند الجامع برقم (١٠٢٤٠) و سنن الترمذى برقم (٣٧٣٧)

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٩ / ص ١١٤) وهذا نوع من الذكر عند النوم غير ما جاء في حديث البراء، وحديث حذيفة والأحاديث الأخرى، وقد يمكن أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - يجمع ذلك كله عند نومه، وقد يمكن أن يقتصر منها على بعضها إعلاماً منه لأمهاته أن ذلك معناه الحض والندب، لا الوجوب والفرض، وفي هذا الحديث حجة لمن فضل الفقر على الغنى؛ لأنه - صلى الله عليه وسلم - قال: « ألا أدلكمما على ما هو خير لكمما من خادم » فعلمهمما الذكر، ولو كان الغنى أفضل من الفقر لأعطاهما الخادم وعلمهما الذكر، فلما منعهما الخادم وقصرهما على الذكر خاصةً علم أنه - صلى الله عليه وسلم - إنما اختار لهما الأفضل عند الله، والله الموفق. اهـ

٢٧٧ - ٧٩٣١ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ قَالَ : حَدَّنَا بَقِيَّةُ ، عَنْ شُعْبِ ، عَنْ الرُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " كُلُّ رَاعٍ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ : الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَّةٌ ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ " ٢٧٨

٢٧٨ - ٧٩٣٢ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّنَا مُعاذُ بْنُ هِشَامَ قَالَ : حَدَّنَا أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَئْسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ ، أَحْفَظَ ذَلِكَ أَمْ ضَيْعَ ؟ حَتَّى يُسَأَلَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : لَمْ يَرُوْ هَذَا أَحَدٌ عَلِمَنَاهُ

278 - البخاري برقم (٨٩٣ و ٤٠٩ و ٢٥٥٤ و ٢٥٥٨ و ٢٧٥١ و ٥١٨٨ و ٥٢٠٠ و ٧١٣٨)

وفي تحفة الأحوذى - (ج ٤ / ص ٣٩١)

(كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) الرَّاعِي هُوَ الْحَافِظُ الْمُؤْتَمِنُ الْمُلْتَزِمُ صَلَاحًا مَا أُؤْتَمِنَ عَلَى حِفْظِهِ فَهُوَ مَطْلُوبٌ بِالْعَدْلِ فِيهِ وَالْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ . وَالرَّاعِي كُلُّ مَنْ شَمَلَهُ حِفْظُ الرَّاعِي وَنَظَرُهُ (فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ فِيمَنْ وُلِيَ عَلَيْهِمْ (وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) هَلْ رَاعَى حُقُوقَهُمْ أَوْ لَا (وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ) هَلْ وَفَاهُمْ حَقَّهُمْ مِنْ تَعْوِيقَةِ وَكِسْوَةِ وَحُسْنِ عِشْرَةِ (وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَّةٌ فِي بَيْتِ بَعْلَهَا) أَيْ زَوْجِهَا . وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ : الْمَرْأَةُ رَاعِيَّةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ أَيْ بَحْسُنِ تَدْبِيرِ الْمَعِيشَةِ وَالنَّصْحِ لَهُ وَالشَّفَقَةِ وَالْأَمَانَةِ وَحَفْظِ نَفْسِهَا وَمَالِهِ وَأَطْفَالِهِ وَأَصْيَافِهِ (هِيَ مَسْئُولَةُ عَنْهُ) أَيْ عَنْ بَيْتِ زَوْجِهَا هَلْ قَامَتِ بِمَا عَلِيَّهَا أَوْ لَا .

(وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ) بِحِفْظِهِ وَالْقِيَامِ بِمَا يَسْتَحْقُهُ عَلَيْهِ مِنْ حُسْنِ خَدْمَتِهِ وَصُصْحَهِ . قَالَ الْحَطَابِيُّ : اشْتَرَكُوا أَيْ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ وَمَنْ ذُكِرَ فِي التَّسْمِيَّةِ أَيْ فِي الْوَصْفِ بِالرَّاعِي وَمَعَانِيهِمْ مُخْتَلِفٌ ، فَرِعَايَةُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمُ حِيَاطَةُ الشَّرِيعَةِ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْعَدْلِ فِي الْحُكْمِ ، وَرِعَايَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ سِيَاسَةُ الْأَمْرِهِمْ وَإِيصالِهِمْ حُقُوقَهُمْ ، وَرِعَايَةُ الْمَرْأَةِ تَدْبِيرُ أَمْرِ الْبَيْتِ وَالْأَوْلَادِ وَالْخِدْمَةِ وَالنَّصِيحَةِ لِلزَّوْجِ فِي كُلِّ ذَلِكَ ، وَرِعَايَةُ الْخَادِمِ حِفْظُ مَا تَحْتَ يَدِهِ وَالْقِيَامُ بِمَا يَحْبُبُ عَلَيْهِ مِنْ خَدْمَتِهِ (أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) قَالَ الطَّبِيبُ فِي هَذَا الْحَدِيدِ : إِنَّ الرَّاعِي لَيْسَ مَطْلُوبًا لِذَاهِهِ وَإِنَّمَا أُقِيمَ لِحِفْظِ مَا اسْتَرْعَاهُ الْمَالِكُ ، فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا بِمَا أَذْنَ الشَّارِعُ فِيهِ ، وَهُوَ تَمْثِيلُ لَيْسَ فِي الْبَابِ أَطْفَافُ وَلَا أَجْمَعُ وَلَا أَبْلُغُ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ أَجْمَلُ أَوْلَى ثُمَّ فَصَلَّ وَأَتَى بِحِرْفِ التَّتِيَّةِ مُكَرَّرًا . قَالَ وَالْفَلَاءُ فِي قَوْلِهِ : أَلَا فَكُلُّكُمْ جَوَابٌ شَرْطٌ مَحْنُوفٌ ، وَخَاتَمَ بِمَا يُشَنِّهُ الْفَذِلَكَةُ إِشَارَةً إِلَى اسْتِفَاءِ الْتَّفْصِيلِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : دَخَلَ فِي هَذَا الْعُمُومِ الْمُتَنَرِّدُ الَّذِي لَا زَوْجٌ لَهُ وَلَا خَادِمٌ لَهُ وَلَا دَهْرٌ ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَاعٍ عَلَى جَوَارِحِهِ حَتَّى يَعْمَلَ الْمَأْمُورَاتِ وَيَتَتَبَّعَ الْمَنْهَيَاتِ فَعْلًا وَتُطْقَأُ وَاعْتِقادًا ، فَجَوَارِحُهُ وَقُوَّاهُ وَحَوَاسُهُ رَعِيَّتِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنِ الْإِنْصَافِ بِكَوْنِهِ رَاعِيًّا أَنَّ لَا يَكُونَ مَرْعِيًّا بِاعْتِبارٍ آخَرَ .

عَنْ مُعاذِ بْنِ هِشَامٍ عَيْرَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهْوَيْهِ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مُعاذُ
بْنُ هِشَامٌ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ فَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، مِثْلُهُ²⁷⁹

=====

²⁷⁹ سنن الترمذى برقم (١٨٠٧) ومستخرج أبي عوانة برقم (٥٦٨٤) وابن حبان برقم (٤٥٦٩ و ٤٥٧٠) وفتح البارى
١١٣ / ١٣ وقال : إسناده صحيح والسلسلة الصحيحة برقم (١٦٣٦) وهو صحيح

٧٩٣٣-٢٧٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٌ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ وَهْبٍ بْنِ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضِيغَ مَنْ يَعُولُ " ^{٢٨٠}

٧٩٣٤-٢٨٠ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ وَهْبٍ بْنِ جَابِرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضِيغَ مَنْ يَقُولُ " ^{٢٨١}

٧٩٣٤-٢٨١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى فُضَيْلٍ ، عَنْ أَبِي حَرِيزٍ ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمَدَانِيَّ وَهُوَ أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ حَدَّثَنِي ، أَنَّ وَهْبَ بْنَ حَابِرَ الْخَيْوَانِيَّ حَدَّثَنِي ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرُو قَالَ : سَمِعْتُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " كَفَى بِالْعَبْدِ إِثْمًا أَنْ يُضِيغَ مَنْ يَقُولُ " ^{٢٨٢}

٧٩٣٥-٢٨٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبْيُوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بَلَالَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٌ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُعاوِيَةَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي الْمَزْرَدِ ، عَنْ أَبِي الْجُبَابِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

²⁸⁰ - المستدرك للحاكم برقم (٨٥٢٦) وصححه وقال الحافظ الذهبي في التلخيص : على شرط البخاري ومسلم وهو كما قال

²⁸¹ - سنن أبي داود برقم (١٦٩٤) ومسند أحمد برقم (٦٥١ و٢٠١٩ و٦٦٥٣) صحيح وقال الحافظ الذهبي في " العلو " / ١

٧٩ : قال ابن منده : إسناده صحيح .

وفي فيض القدير، شرح الجامع الصغير - ٦٢٣٧ - (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت) أي من يلزم قوله قال الزمخشري: قوله يقوته إذا أطعنه قوتاً ورجل مقوت ومقيت وأقاته فهو مقيت إذا حافظ عليه وهيمون منه {وكان الله على كل شيء مقيتاً} وحذف الجار والمجرور من الصلاة هنا نظير حذفهم في الصفة من قوله تقدس {واتقوا يوماً لا يجزي نفس شيئاً} إلى هنا كلامه وهذا صريح في وجوب نفقة من يقوت لتعليقه الإمام على تركه لكن إنما يتصور ذلك في موسر لا معسر فعلى القادر السعي على عياله لئلا يضيعهم فمع الخوف على ضياعهم هو مضطر إلى الطلب لهم لكن لا يطلب لهم إلا قدر الكفاية لأن الدنيا بغية الله وسؤال أو ساخ الناس قروح وخوش يوم القيمة قال الحرالي: والضيعة هو التفريط فيما له غناه وثرة إلى أن لا يكون له غناه ولا ثرة.

وفي طرح التشريب - (٧ / ص ٤٣٣) (ال السادسة) قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِيَّارِ بِقُوَّتِهِ أَوْ قُوَّتِ عِيَالِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْبَدَائِعِ بِمَنْ يَعُولُ ، وَأَقْوَى مِنْ ذَلِكَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضِيغَ مَنْ يَقُولُ } ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَدِّبِ لَكِنْ صَحَّحَ فِي الرَّوْضَةِ حَوَازِ الْإِيَّارِ بِقُوَّتِهِ دُونَ قُوَّتِ عِيَالِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَدِّبِ ، وَلَا يُشَتَّرِطُ فِي حَوَازِ الصَّيَافَةِ الْفَضْلُ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ لِتَأْكُدُهَا وَكُتْرَةُ الْحَتْثُ عَلَيْهَا قَالَ : وَلَيْسَ الصَّيَافَةُ صَدَقَةً ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الضَّيْفُ فَاطَّعَمَهُ قُوَّتَ صَبَيَانَ لِكَتَنَهُ خَالَفَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فَقَالَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهَا غَيْرُ واجبة ، وَأَحَابَ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَذُكُورِ بِحَمْلِهِ عَلَى أَنَّ الصَّبَيَانَ لَمْ يَكُونُوا مُحْتَاجِينَ لِلْأَكْلِ ، وَإِثْمًا طَلَبُوهُ عَلَى عَادَةِ الصَّبَيَانِ فِي الْطَّلَبِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

²⁸² - صحيح

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعَبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكًا يَقُولَانِ فَيَقُولُ : " أَحَدُهُمَا اللَّهُمَّ
أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا " وَيَقُولُ الْآخِرُ : " اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا ثَلَفًا " ٢٨٣

=====

283 - صحيح البخاري برقم (١٤٤٢) و صحيح مسلم برقم (٢٣٨٣)
وفي شرح ابن بطال - (ج ٥ / ص ٤٨٧)

قال المؤلف: معنى هذا الحديث: الحض على الإنفاق في الواجبات، كالنفقة على الأهل وصلة الرحم، ويدخل فيه صدقة التطوع، والفرض، ومعلوم أن دعاء الملائكة مجاب، بدليل قوله: « فمن وافق تأميمه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » ومصداق الحديث قوله تعالى: {وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه} [سبأ: ٣٩] يعني ما أنفقتم في طاعة الله، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « ابن آدم، أنفق أنفق عليك ». .

واختلف العلماء في تأويل هذه الآية، فقال ابن عباس: قوله: {وصدق بالحسنى} [الليل: ٦] صدق بالخلف من الله تعالى.
وقال الضحاك: صدق بلا إلا الله. وروى عن ابن عباس أيضًا.

وقال مجاهد: صدق بالجنة. وقال قتادة: صدق بموعد الله على نفسه، فعمل به.

قال ابن الأذفري: وأشبه الأقوال عندي قول من قال: وصدق بالخلف من الله تعالى لنفقته، يدل على ذلك قوله تعالى: {فاما من أعطى واتقى} فكان أولى المعانى به أن يكون عقيبه الخير بتصديقه بوعد الله بالخلف، وبؤيد ما قلناه حديث أبي هريرة، وقول الملائكة: « اللهم أعط منفقا خلفاً، وأعط ممسكاً ثلفاً »، وأنزل الله تعالى في القرآن {فاما من أعطى واتقى} الآية. وقال ابن إسحاق: نزلت هذه الآية في أبي بكر الصديق، روى أنه اشتراط تسعة كانوا في أيدي المشركين لله، فأنزل الله هذه الآية. وروى أنها نزلت في رجل ابتاع خلة كانت على حائط أيتام، فكان يمنعهم أكل ما سقط منها، فابتاعها رجل منه، وصدق بها عليهم.

وقوله تعالى: {فسنيره لليسرى} [الليل: ٧] يريد الحالة اليسرى، وهي العمل بما يرضاه الله تعالى منه في الدنيا ليوجب له به الجنة في الآخرة.

وقالوا في قوله تعالى: {وَكَذَبَ بِالْحَسْنَى} [الليل: ٩] وكذب بالخلف، عن ابن عباس، وروى عنه أيضًا: كذب بلا إلا الله. وقال قتادة: كذب بموعد الله تعالى. وقال مجاهد: {وَكَذَبَ بِالْحَسْنَى لِلْعُسْرَى} الجنة أى للعمل بالمعاصي. ودللت هذه الآية أن الله تعالى الموفق للأعمال الحسنة والسيئة، كما قال - صلى الله عليه وسلم - : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له أما أهل السعادة فييسرون لعمل السعادة، وأما أهل الشقاء فييسرون لعمل الشقاء، ثم قرأ: {فَاما من أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَقَ بِالْحَسْنَى} [الليل: ٥، ٦] الآية ». . وقال الضحاك: العسرى: النار.

فإن قيل: التيسير إنما يكون للحسنى فكيف جاء للعسرى؟.

فالجواب: أنه مثل قوله تعالى: {فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ} [آل عمران: ٢١] أى أن ذلك يقوم لهم مقام البشارة. وأنشد سيبويه: تحية بينهم ضرب وجمع

وقال الفراء: إذا اجتمع خير وشر، فوقع للخير تيسير، جاز أن يقع للشر مثله..

٢٨٣ - ٧٩٣٦ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَارُونَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَاتَمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : دَحَّلَنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَطَّبَ النَّاسَ فَقَالَ : " اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَحَدُنُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلِلُتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلْمَةِ اللَّهِ ، وَإِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئنَ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرُهُونَ ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرَبًا غَيْرَ مُبِرَّحٍ ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ " ٢٨٤

٢٨٤ - ٧٩٣٧ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ ثَفَلٍ قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيرٌ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَجَاجُ الْبَاهِلِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا سُوِيدُ بْنُ حُجَّيْرٍ ، عَنْ حَكِيمٍ بْنِ مُعاوِيَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ " مَا حَقُّ أَزْوَاجِنَا عَلَيْنَا ؟ " قَالَ : " أَطْعِمْ إِذَا طَعْمَتْ ، وَأَكْسُ إِذَا اكْتَسَيْتَ ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ ، وَلَا تُنْبَخَ ، وَلَا تَهْجُرِ إِلَّا فِي الْبَيْتِ " ٢٨٥

٢٨٤ - سنن أبي داود برقم (١٩٠٧) مطولاً وتمذيب الآثار للطبراني برقم (١١٣٩) وسنن البيهقي برقم (٩٠٨٧) ومستخرج أبي عوانة برقم (٢٨٠٨) صحيح

٢٨٥ - المعجم الأوسط للطبراني برقم (٦٥٨٧) وسنن أبي داود برقم (١٤٤) ومسند أحمد برقم (٢٠٥٤٦) صحيح
وفي عون المعبود - (ج ٥ / ص ٢٧) (وَكُسُوها) : بالتصب
(إذا اكتسيت) : قال الطيب رحمة الله : التفات من العيبة إلى الخطاب اهتماماً ببيان ما قصد من الإطعام والكسوة ، يعني كان القىاس أن يقول أن يطعمها إذا طعم فالمراد بالخطاب عاماً لكل زوج أي يجب عليك إطعام الزوجة وكسوتها عند قبرتك عليهما نفسك كما في المرفأة (ولَا تضرب الوجه) فإنه أعظم الأعضاء وأظهرها ومشتمل على أحجزاء شريفة وأعضاء لطيفة . وفيه دليل على وجوب احتساب الوجه عند التأييب

(ولَا تُنْبَخَ) : بتشديد الباء أي لا تقل لها قولاً قبيحاً ولا تشتملها ولا قبحك الله وتتحمّه
(ولَا تَهْجُرِ إِلَّا فِي الْبَيْتِ) : أي لا تتحول عنها أو لا تحوّلها إلى دار أخرى لقوله تعالى { وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ } . اهـ
إن الحياة الزوجية في الإسلام تقوم على المودة والحبة والتفاهم بين الزوجين قال تعالى: (وَمِنْ إِيمَانِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) سورة الروم الآية ٢١.
إن الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه العلاقة الزوجية هو المودة والرحمة وتعني عطف قلوبهم بعضهم على بعض وقال بعض أهل التفسير: المودة الحبة والرحمة الشفقة وقال ابن عباس رضي الله عنهما: [المودة حب الرجل امرأته والرحمة رحمته إياها أن يصيّبها سوءاً] تفسير القرطبي ١٧/١٤.

ويجب على كل من الزوجين أن يعرف ما له وما عليه وقد بين الإسلام واجبات الزوجين وحقوقهما بياناً شاملًا فقد وردت نصوص كثيرة في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم تبين حقوق الزوجة على زوجها. يقول الله تعالى: (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ ذَرَّةٌ) سورة البقرة الآية ٢٢٧. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ لَكُمْ عَلَيْنَا نِسَائِكُمْ حَقًا وَلِنِسَائِكُمْ حَقًا) رواه الترمذى وصححة.

فمن حقوق الزوجة على زوجها أن يعاملها كريمة فيها اللطف والرحمة وحسن المعاملة قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحْلُّ لَكُمْ أَنْ تَرُثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْصُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِعَيْنِ مَا عَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَ وَعَاقِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَحْمِلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) سورة النساء الآية ١٩. قال الإمام القرطبي: [قوله تعالى: (وَعَاقِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)

أي على ما أمر الله به من حسن المعاشرة والخطاب للجميع إذ لكل أحد عشرة زوجاً كان أو ولها ولكن المراد بهذا الأمر في الأغلب الأزواج وهو مثل قوله تعالى: (فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ) وذلك توفيقاً لحقها من المهر والنفقة وألا يعبس في وجهها بغير ذنب وأن يكون منطلقاً في القول لا فظاً ولا غليظاً ولا مظهراً ميلاً إلى غيرها، والعشرة: المحافظة والمحاذاة... فأمر الله سبحانه بحسن صحبة النساء إذا عقدوا عليهن لتكون أدماء ما بينهم وصحبتهم على الكمال فإنه أهداً للنفس وأهناً للعيش وهذا واجب على الزوج... [تفسير القرطبي ٩٧/٥]. وقد حدّ سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على حسن معاملة الزوجة في أحاديث كثيرة وقد يوّب على بعضها الإمام البخاري بتراجم مناسبة فقال: (باب الوصاة بالنساء)، وقال الإمام البخاري أيضاً: (باب المداراة مع النساء)، وقال الإمام البخاري أيضاً: (باب حسن المعاشرة مع الأهل). ومن هذه الأحاديث حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من كان يؤمّن بالله واليوم الآخر فلا يؤذني جاره واستوصوا بالنساء خيراً فإنّهن خلقن من ضلع أعوج وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم ينزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيراً).

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على هذا الحديث: [وفي الحديث الندب إلى المداراة لاستمالة النفوس وتتألف القلوب وفي سياسة النساء بأخذ العفو منها والصبر على عوجهن وأن من رام تقويمهن فاته الانتفاع بهن مع أنه لا غنى للإنسان عن امرأة يسكن إليها ويستعين بها على معاش] فتح الباري ١٦٣/١١.

وجاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن أخرج عليكم حق الضعيفين اليتيم والمرأة) رواه ابن ماجة وابن حبان والحاكم وصححه ووافقه الذهبي.

وورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبة حجة الوداع: (واستوصوا بالنساء خيراً فإنّهن عوان عندكم ليس مملوكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فاهجرون في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبعوا عليهن ألا إن لكم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً فاما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيتكم لمن تكرهون ألا وحقهن عليكم أن تخسنو إلينهن في كسوهن وطعامهن) رواه الترمذى وقال حسن صحيح ورواه ابن ماجة وحسن الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذى ٣٤١/١.

وعن أبي هريرة رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم لنسائهم) رواه الترمذى وقال: حسن صحيح. رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي.

قال العالمة ابن علان المكي: [(وخياركم لنسائهم) وفي رواية (خيركم خيركم لأهله) قال في النهاية هو إشارة إلى صلة الرحم والخت عليها، قيل ولعل المراد من حديث الباب أن يعامل زوجته بطلاقة الوجه وكف الأذى والإحسان إليها والصبر على أذها قلت وبختمل أن الإضافة فيه للعهد والمعبود هو النبي صلى الله عليه وسلم والمراد (أنا خيركم لأهلي) وقد كان صلى الله عليه وسلم أحسن الناس لأهله وأصبرهم على اختلاف أحوالهم] دليل الفالحين ٣٠٦/٣.

ومن حقوق الزوجة على زوجها وجوب الإنفاق عليها بالمعروف من طعام وشراب وكسوة وغير ذلك من لوازم الحياة وأن لا يجرمها مما تشتهيه وأن لا يكون بخيلاً في النفقة عليها ولا على أولاده وكل ذلك يكون حسب حالة الزوج المالية لقوله تعالى: (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَسُوتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) سورة البقرة الآية ٢٢٣، ولقوله تعالى: (لَا يُكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) سورة البقرة الآية ٢٨٦. وعلى الزوج أن يعلم أن المال الذي ينفقه على زوجته وأولاده له فيه أجر عظيم كما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتفق الرجل فهي له صدقة) رواه البخاري ومسلم.

وقد ورد أن رجلاً سأله النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله ما حق زوجة أحدهنا عليه قال: (أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا أكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبع ولا تحرر إلا في البيت) رواه أبو داود وذكر معنى لا تقبع أي لا تقل قبحك الله. وهو حديث حسن صحيح كما قال الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٠٢/٢.

ومن حقوق الزوجة على زوجها أن لا يفضي أسرارها وأن لا يذكر عيوبها لما ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم: (إن من شر الناس عند الله منزلة يوم القيمة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها) رواه مسلم.

ومن حقوق الزوجة على زوجها أن يأذن لها بزيارة أهلها وأقاربها وجيئها وكذلك إذا استأذنته بالخروج إلى صلاة الجمعة وال الجمعة بشرط أن يكون خروجها شرعاً فلا تمس طيباً ولا تخرج متزينة مع أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ولا ينبغي

٢٨٥ - ٧٩٣٨ - أَخْبَرَنَا قُتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ : أَنْفَقْتُهُ عَلَى نَفْسِكَ " قَالَ : عِنْدِي آخَرُ " قَالَ : " أَنْفَقْتُهُ عَلَى زَوْجِكَ " قَالَ : عِنْدِي آخَرُ " قَالَ : " أَنْفَقْتُهُ عَلَى وَلَدِكَ " قَالَ : عِنْدِي آخَرُ " قَالَ : " أَنْفَقْتُهُ عَلَى خَادِمِكَ " قَالَ : عِنْدِي آخَرُ " قَالَ : " أَنْتَ أَبْصَرْتَ لَنَا مَنْ مَنَعَ زَوْجَهُ مِنَ الدِّرَابِدِ إِلَّا إِذَا خَشِيَ الْفَتَنَةُ عَلَيْهَا أَوْ إِذَا خَرَجَتْ مَعْطَرَةً فَيَحُوزُهُ حِينَئِذٍ مَّا مَنَعَهَا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا تَمْنَعُ النِّسَاءَ أَنْ يَخْرُجْنَ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَبِيَوْمِنَ خَيْرِ الْمَنِ) رواه أحمد وأبو داود وإنستاده صحيح .

٢٨٦١١

لزوج منع زوجته من الذهاب إلى المسجد إلا إذا خشي الفتنة عليها أو إذا خرجت متعرضة فيجوز له حينئذ منعها لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تمنعوا النساء أن يخرجن إلى المساجد وبيومن خير لمن) رواه أحمد وأبو داود وإنستاده صحيح . وعلى المرأة إذا خرجت من بيتها قاصدة حضور الجماعة أو الجمعة أن تخرج وهي ملتزمة بأحكام الشرع من حيث اللباس والمشي وترك الزينة والطيب فقد ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات) رواه أحمد وأبو داود وهو حديث صحيح كما قال الشيخ الألباني ومعنى تفلات : غير متطلبات . وفي الحديث آخر قوله صلى الله عليه وسلم : (إذا شهدت إحداكن المساجد فلا تمس الطيب) رواه مسلم .

ومن حقوق الزوجة على زوجها أن يفقهاها في دينها لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوْا أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا) سورة التحرم الآية ٦ . و يجب على الزوج أن يأمرها وأولاده بالمحافظة على الصلاة لقوله الله تعالى : (وَأَمْرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا) سورة طه الآية ١٣٢ . هذه أهم حقوق الزوجة على زوجها باختصار وينبغي أن يعلم أنه يحرم على الزوج أن يسب زوجته وأهلها أو يلعنها فعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ليس المؤمن بالطعن ولا باللعان ولا الفاحش ولا البذيء) رواه الترمذى وابن حبان والحاكم وصححاه .

كما ينبغي أن يعلم أنه لا يجوز للزوج أن يهجر زوجته في الكلام فوق ثلاثة أيام لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (لا يحل لمسلم أن يهجر أخيه فوق ثلاث ليالٍ يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام) رواه البخاري ومسلم . وأما المحرر في المضجع المذكور في قوله تعالى : (وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ) سورة النساء الآية ٣٤ . فهذا المحرر سببه الشوز وأجازه جماعة من العلماء إلى شهر كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم نسائه شهراً . يسألونك فتاوى - (ج ٤ / ص ٣٦٩) الإحسان إلى الزوجة من واجبات

الزوج

٢٨٦ - سنن البيهقي برقم (١٦١٥١) ومستند الحميدى برقم (١٢٢٩) وصحىح ابن حبان برقم (٣٤٠٦) والأدب المفرد للبخاري برقم (١٩٩) صحيح

وفي مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايم - (ج ٦ / ص ٢٢٩) قال الطيبى إنما قدم الولد على الزوجة لشدة افتقاره إلى النفقة بخلافها فإنه لو طلقها لأمكانها أن تتزوج بأخر أه والأظاهر أن يقال لأن نفقة الزوجة تقبل الإنفاق عن النزوم بخلاف نفقة الولد سيما إذا كان صغيراً فقيراً قال عندي آخر قال أنفقه على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم بحال من يستحق الصدقة من أقاربك وجيرانك وأصحابك رواه أبو داود والنمسائي وعن ابن عباس قال قال رسول الله ألا أخبركم يحتمل الإستفهام والتنبية في الإعلام بخير الناس أي بن هو من خير الناس إذ ليس الغازى أفضل من جميع الناس مطلقاً وكذلك بشر الناس إذ الكافر شر منه كذا قيل والأظاهر أن المراد بالناس هم المؤمنون لأنهم المقصودون منهم ومع هذا فلا شك أن قاتل الناس شر منه ولعل نكتة الإطلاق المبالغة في الحديث على الأول والتحذير عن الثاني رجل بالرفع على تقديره هو وبالجر على البديلة ممسك صفة رجل أي آخذ بعنان فرسه في سبيل الله أي متلهء للقتال مع أعداء الله ألا أخبركم الذي يتلوه أي يتبعه ويقربه في الخيرية رجل متعزل بالوجهين أي متبع عن الناس منفرد عنهم إلى موضع خال من ال Boyd والصحراء في غنية له أي مثلاً وهو تصغير غنم يعني قطيع من الغنم يؤدى حق الله فيها ألا أخبركم بشر الناس رجل يسأل منه على صيغة المفعول أي يطلب بالله أي بالقسم به بأن يقول الفقير لشخص أعطني بالله ولا يعطى على البناء للفاعل أي الرجل المسؤول منه به أي بالله قال ابن الملك يسأل بصيغة الفاعل ولا يعطى بصيغة المفعول أي يسأل مالك لنفسه بالله ولا يعطي بالله إذا سئل به أه وهو غير صحيح فتأمل نعم يحتمل أن يكون الفعلان على بناء الفاعل ويقدر المسؤول في الثاني فيكون المعنى من شر الناس من يسأل بالله أي باليمين والإلحاح لأنه إيقاع للناس في الحرج وأنه قد يعطى بسبب الحياة فيكون أخذه حراماً ومن لا

الفَضْلُ فِي ذَلِكَ . ٨١

٧٩٣٩-٢٨٦ - أَخْبَرَنَا قُتْبَيْةُ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَبِي يَحْيَى قَلَابَةَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ شُوَّبَانَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ عَلَى عِيَالِهِ ، وَدِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ عَلَى دَائِبِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَدِينَارٍ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ " قَالَ أَبُو قَلَابَةَ : " بَدَأَ بِالْعِيَالِ " ^{٢٨٧}

٧٩٤٠-٢٨٧ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ سُفِّيَانَ ، عَنْ مُزَاحِمِ بْنِ زُفَرَ ، عَنْ مُجَاهِدَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " دِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَدِينَارٌ فِي الْمَسَاكِينِ ، وَدِينَارٌ عَلَى أَهْلِكَ ، وَدِينَارٌ فِي الرِّقَابِ ، وَدِينَارٌ فِي نَسِيَّةِ يَحْيَى ، أَفْضَلُهَا دِينَارًا دِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ " ^{٢٨٨}

٧٩٤١-٢٨٨ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَاتِمٌ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَمْرُو ، عَنِ الزَّبِرْقَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ أُمِّيَّةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كُلُّ مَا صَنَعْتَ إِلَى أَهْلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِمْ ، مُخْتَصِّرٌ " ^{٢٨٩}

٧٩٤٢-٢٨٩ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَقِيَّةُ ، عَنْ بَحِيرٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَا أَطْعَمْتَ نَفْسَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ ، وَمَا أَطْعَمْتَ وَلَدَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ ، وَمَا أَطْعَمْتَ زَوْجَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ ، وَمَا أَطْعَمْتَ خَادِمَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ " ^{٢٩٠}

=====

يعطى بالله أي بالقسم والhalb مع القدرة على السؤال حيث ترك تعظيم الله تعالى وعدل عن الترحم على الفقير الظاهر من حالة الإضطرار والإفتقار الملحي إلى اليمين سيمإ إذا كان المسؤول من يجب عليه الزكاة والصدقة

287 - مسنـدـ أحمدـ برـقمـ (٢٣١٦) وصـحـيـحـ ابنـ حـبـانـ برـقمـ (٤٣١٥ و ٤٧٣٢) صـحـيـحـ

288 - صـحـيـحـ مـسـلمـ برـقمـ (٢٣٥٨)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٣ / ص ٤٣٥) مقصود الباب : الحَثَّ عَلَى النَّفَقَةِ عَلَى الْعِيَالِ ، وَبَيَانُ عَظِيمِ التَّوَابِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ تَحِبُّ نَفَقَتَهُ بِالْقَرَبَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ تَكُونُ مَنْتَدِيَّةً وَتَكُونُ صَدَقَةً وَصَلَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكُونُ وَاجِةً بِمِلْكِ النَّكَاحِ أَوْ مِلْكِ الْيَمِينِ ، وَهَذَا كُلُّهُ فَاضِلٌ مَحْتَوِثٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطْوِعِ ، وَلَهَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : (أَعْظَمَهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقَتْهُ عَلَى أَهْلِكَ) مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ قَبْلَهُ النَّفَقَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي الْعُقْنِ وَالصَّدَقَةِ ، وَرَجَحَ النَّفَقَةُ عَلَى الْعِيَالِ عَلَى هَذَا كُلِّهِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وَرَأَدَهُ تَأْكِيدًا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : (كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْسِنَ عَمَّا يَمْلِكُ قُوَّةً) فَقُوَّتُهُ مَعْنَوْلٌ يَحْسِنَ .

289 - مسنـدـ أبيـ يـعلـىـ الـموـصـلـيـ برـقمـ (٦٧٢٧) وصـحـيـحـ ابنـ حـبـانـ برـقمـ (٤٣١٠) وصـحـيـحـ الجـامـعـ (٤٥٤٦) صـحـيـحـ = المـرـطـ

كساء من صوف أو خز أو كتان = ابـتـاعـ : اشتـرىـ

290 - مسنـدـ أـحمدـ برـقمـ (١٧٦٤٢ و ١٧٦٥٤) و السـلـسلـةـ الصـحـيـحةـ برـقمـ (٤٥٢) صـحـيـحـ

٨٢ . شَوَّابُ مِنْ رَفْعِ الْلُّقْمَةِ إِلَى فِي امْرَأَتِهِ

٧٩٤٣-٢٩٠ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَنْ تُنْفِقَ نَفْقَةً إِلَّا أُجْرِتَ حَتَّى الْلُّقْمَةِ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ " ٢٩١

291 - صحيح البخاري برقم (٥٦ ، ١٢٩٥ ، ٢٧٤٢ ، ٣٩٣٦ ، ٤٤٠٩ ، ٥٣٥٤ ، ٥٦٥٩ ، ٥٦٦٨ ، ٦٣٧٣) و فيه قصة وسن أبي داود برقم (٢٨٦٦) وسن الترمذى برقم (٢٢٦٢) نفي تحفة الأحوذى - (ج ٥ / ص ٣٩٨)

قَوْلُهُ : (مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ) صَوَابُهُ عَامَ حِجَّةَ الْوَدَاعِ . قَالَ الْحَافِظُ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ : أَتَقْنَ أَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي حِجَّةَ الْوَدَاعِ إِلَّا إِنَّ عُيْنَيْهَ قَالَ فِي فَتْحِ مَكَّةَ : أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَعَيْرَهُ مِنْ طَرِيقِهِ . وَأَتَقْنَ الْحَافِظُ عَلَى أَنَّهُ وَهُمْ فِيهِ ، قَالَ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ بَأْنَ يَكُونُ ذَلِكَ وَقَعَ لَهُ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً عَامَ الْفَتْحِ وَمَرَّةً لَهُ مَرَّةً يَكُونُ لَهُ وَارِثٌ مِنَ الْأَوَّلِادِ أَصْلًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ كَانَتْ لَهُ ابْنَةٌ فَقَطْ أَتَتَهُ

(أَشْفَقَتْ مِنْهُ) أَيْ أَشْرَفَتْ ، يُقَالُ أَشْفَقَ عَلَى كَذَنَا أَيْ قَارَبَهُ وَصَارَ عَلَى شَفَاهُ . وَلَا يَكُادُ يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الشَّرْ (يَعُوذُنِي) حَالٌ (وَلَيْسَ بِرُثْنِي) أَيْ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ (إِلَّا ابْنِي) لَأَنَّهُ كَانَ لَهُ عَصَبَةُ كَثِيرَةٌ ذَكْرُهُ الْمُظْهَرُ .

قَالَ الْطَّيْبِيُّ : وَبُؤْيِدُ هَذَا التَّأْوِيلُ قَوْلُهُ وَرَتَّكَ ، وَلَعَلَّ تَحْصِيصَ الْبَسْتَ بِالذِّكْرِ لِعَجْرِهَا . وَالْمَعْنَى لَيْسَ بِرُثْنِي مِنْ أَخْافُ عَلَيْهِ إِلَّا ابْنِي (فَأَوْصِي) بِالْتَّحْجِيفِ وَالشَّدِيدِ (بِمَالِي كُلَّهُ) أَيْ بِتَصْدِيقِ الْفُقَرَاءِ (فَالشَّطَرُ) بِالْحَرَّ أَيْ فِي الْتَّاصِفِ . قَالَ ابْنُ الْمَلَكِ : يَحُوزُ تَصْبِهِ عَطْفًا عَلَى الْجَارِ وَالْمَحْرُورِ وَرَفْعَهُ أَيْ فَالْشَّطَرُ كَافٌ ، وَجَرْهُ عَطْلَنَا عَلَى مَحْرُورِ الْبَاءِ (قُلْتَ فَالثُّلُثَ) بِالْحَرَّ وَجَوَزَ التَّصْبِ وَرَفْعَهُ عَلَى مَا سَبَقَ (قَالَ الثُّلُثَ) بِالْتَّصِبِ .

قَالَ التَّوَوْيِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ : يَحُوزُ تَصْبِ الْثُلُثَ الْأَوَّلَ وَرَفْعَهُ بِالْتَّصِبِ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ : أَعْطِ الْثُلُثَ ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ أَيْ يَكْفِيَكَ الْثُلُثُ ، أَوْ أَنَّهُ مُتَدَدٌ مَحْدُوْفُ الْخَيْرِ أَوْ عَكْسُهُ

(وَالْثُلُثُ) بِالرَّفْعِ لَا غَيْرَ عَلَى الْابْتِداءِ بِخَبْرِهِ (كَثِيرٌ) قَالَ السُّيُوطِيُّ : رُوِيَ بِالْمُثَانَةِ وَالْمُوَحَّدةِ وَكَلَاهِمَا صَحِيحٌ . قَالَ ابْنُ الْمَلَكِ : فِيهِ يَبْيَانُ أَنَّ الْبِيَاضَ بِالْثُلُثِ جَائزٌ لَهُ وَأَنَّ التَّقْصِ مِنْهُ أَوْلَى (إِنَّكَ) اسْتَنْتَافُ تَعْلِيلٍ (أَنْ تَدَرَّ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ وَبِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ أَيْ تَشْرِكَ (وَرَتَّكَ أَعْنَيْهَا) أَيْ مُسْتَعْنَى عَنِ النَّاسِ (عَالَةً) أَيْ قُفَرَاءً (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) أَيْ يَسْأَلُونَهُمْ بِالْأَكْفَ وَمَدَّهُمْ إِلَيْهِمْ ، وَفِيهِ إِشَارةٌ إِلَى أَنَّ وَرَتَّهُ كَانُوا قُفَرَاءَ وَهُمْ أَوْلَى بِالْخَيْرِ مِنْ غَيْرِهِمْ .

قَالَ التَّوَوْيِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ : أَنْ تَدَرَّ يَفْتَحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرُهَا رِوَايَاتِ صَحِيحَاتِنِي ، وَفِي الْفَائِقِ ، إِنْ تَدَرَّ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْابْتِداءِ أَيْ تَرْكُكَ أَوْلَادَكَ أَعْنَيَهُ خَيْرُ وَالْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا خَبْرُ إِنَّكَ

(لَنْ تُنْفِقَ نَفْقَةً) مَفْعُولُ بِهِ أَوْ مُطْلَقُ (إِلَّا أَجْرَتْ فِيهَا) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ أَيْ صَرْتُ مَاجُورًا بِسَبَبِ تُلْكَ التَّنْفِقةِ

(حَتَّى الْلُّقْمَةِ) بِالْتَّصِبِ وَبِالْحَرَّ وَحُكْمِيَّ بِالرَّفْعِ (تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ) وَفِي رِوَايَةٍ : حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ ، أَيْ فِي فَمِهَا . وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُنْفِقَ لِإِنْتَغَاءِ رِضَائِهِ تَعَالَى يُؤْجَرُ وَإِنْ كَانَ مَحْلُ الْإِنْفَاقِ مَحْلُ الشَّهْوَةِ وَحَظَّ النَّفْسِ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَاتِ وَنِيَةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ كَذَنَا فِي الْمَرْقَةِ

(أَخْلَفَ عَنْ هِجْرَتِي) أَيْ أَبَيَ سَبَبَ الْمَرَضِ خَلْفًا بِمَكَّةَ قَالَهُ تَحْسُسًا وَكَانُوا يَكْرُهُونَ الْمَعَامَ بِمَكَّةَ بَعْدَمَا هَاجَرُوا مِنْهَا وَتَرَكُوهَا لَهُ (إِنَّكَ لَنْ تُخَلِّفَ بَعْدِي فَتَعْمَلَ عَمَلًا إِلَّا لَهُ) يَعْنِي أَنَّ كَوْكَكَ مُخَلَّفًا لَا يَصْرُكَ مَعَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ

(لَعَلَكَ إِنْ تَخَلَّفَ) أَيْ بَأْنَ يَطْوُلُ عُمُرُكَ (حَتَّى يَتَنَعَّمَ بِكَ أَقْوَامًا) أَيْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْعَنَائِمِ مِمَّا سَيَقْتُحُ اللَّهُ عَلَى يَدِيْكَ مِنْ بِلَادِ الشَّرْكِ (وَيُضْرِبُ) مِبْنِي لِلْمَفْعُولِ (بِكَ آخَرُونَ) مِنَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَهْلِكُونَ عَلَى يَدِيْكَ وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ الَّذِي تَرَجَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَشُفِيَ سَعْدٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ وَطَالَ عُمُرُهُ حَتَّى اتَّقَنَ بِهِ أَقْوَامًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَاسْتَضَرَ بِهِ آخَرُونَ مِنَ الْكُفَارِ حَتَّى ماتَ سَنَةَ خَمْسِينَ عَلَى الْمُشْهُورِ ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ . قَالَ التَّوَوْيِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْمُعْجِزَاتِ فَإِنْ سَعَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَاشَ حَتَّى فَتَحَ

٢٩١ - ٧٩٤٤ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَعْمَرَ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ قَالَ : كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابًا ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْزِلُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقَى فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ فِي سَيِّلِ اللَّهِ " ٢٩٢

العراق وغيره وانتفع به أقوام في دينهم ودنياهم وضرر به الكفار في دينهم ودنياهم ، فإنهم قاتلوا رجالهم وسببت نسااؤهم وأولادهم وعننت أموالهم وديارهم . وولي العراق فاهدى على بيته خلاائقه ، وضرر به خلاائقه الحق فيهم من الكفار وتحمهم انتفع (اللهُمَّ امض لاصحابي هجرتهم) أي تممها لهم ولما تقصصها (لكن البائس سعد بن حوقلة) البائس من أصابه بؤس أي ضرر وهو يصلح للذم والترحم قبل إله لم يهاجر من مكانة حتى مات بها فهو ذم ، والأكثرون هاجروا ومات بها في حجة الوداع فهو ترحم (يرثي له) ، من رثيت الميت مرثية إذا عدلت محسنة ورثات بالهمز لغة فيه فإن قيل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المراشي كما رواه أحمس وابن ماجحة وصححة الحاكم ، فإذا نهى عنه كيف يتعلمه ؟ فالجواب أن المرثية المنهي عنها ما فيه مذبح الميت وذكر محسنته الباعث على تهشيم الحزن وتجديد اللوعة أو فعلها مع الجتماع لها أو على الإكتار منها دون ما عدا ذلك ، والمزاد هنا توجعه عليه السلام وتحزنه على سعد لكونه مات بمكنة بعد الهجرة منها لا مذبح الميت لتهشيم الحزن كذا ذكره القسطلاني

(أن مات بمكنة) بفتح الهمزة أي لأجل موته بأرض هاجر منها وكان يكره موته بها فلم يعط ما تمنى . قال ابن بطال : وأما قوله : يرثي له . فهو من كلام الزهرى تفسير لقوله صلى الله عليه وسلم : " لكن البائس إلخ أي رثي له حين مات بمكنة وكان يهوى أن يموت بغيرها .

قوله : (والعمل على هذا عند أهل العلم آلة ليس للرجل أن يوصي بأكثر من الثالث) قال الحافظ في الفتح : استقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثالث . لكن اختلف فيما ليس له وارث خاص ، فذهب الجمهور إلى منعه من الريادة على الثالث ، وجوز له الزيادة الحنفية وإسحاق وشريك وأحمد في رواية ، وهو قول علي وابن مسعود ، وأحتجوا بأن الوصية مطلقة في الآية فقيدها السنة لمن له وارث فبيتى من لا وارث له على الإطلاق

(وقد استحب بعض أهل العلم أن ينفص من الثالث إلخ) قال الشوكاني في التلبي :المعروف من مذهب الشافعى استحب التقصى عن الثالث . وفي شرح مسلم للنووى : إن كان الورثة قراء استحب أن ينفص منه وإن كانوا أغنياء استحب أن يوصي بالثالث تبعاً 292 - سنن الترمذى برقم (١٨٢٣) صحيح

وفي شرح الأربعين النووية - (ج ٢ / ص ٢١٧) الغريب

بين النضير: بفتح النون وكسر الراء المعجمة، بعدها مثناة تحتية: إحدى طوائف اليهود الذين سكنوا قرب المدينة، فوادعهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد قدومه، على أن لا يحاربوه، ولا يعنوا عليه. فنكثوا العهد كما هي عادة اليهود، فحاصرهم حتى نزلوا على الجلاء، على أن لهم ما حملت إبلهم غير السلاح.

اما أفاء الله: الفيء: الرجوع، سمي به المال الذي أخذ من الكفار بغير قتال، لأنه رد لصالح المسلمين.
لم يوجف: الإيماجف: الإسراع في السير.

ركاب: بكسر الراء: هي الإبل.

الكراع: بضم الكاف، وفتح الراء، بعدها ألف، ثم عين: اسم للخيل.

قال ابن فارس: فأما تسميتهم الخيل كرعاً فلأن العرب تعبّر عن الجسم ببعض أعضائه.

المعنى الإجمالي:

٧٩٤٥-٢٩٢ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرُو ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّاثَانِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ ، وَلَا رِكَابٍ فَكَانَ يُنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفْقَةً سَنَةً ، وَمَا بَقِيَ جَعَلَهُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ " ٢٩٣ "

٧٩٤٦-٢٩٣ - أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَيْوبَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرُو ، وَمَعْمُرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّاثَانِ ، عَنْ عُمَرَ ، أَنَّ " أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ، وَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصًا ، وَكَانَ يُنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفْقَةً سَنَةً ، وَمَا بَقِيَ جَعَلَهُ فِي الْكَرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ " ٢٩٤ " ٢٩٤

لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة مهاجرًا، وجد حولها طوائف من اليهود، فوادعهم وهادئهم، على أن يقيهم على دينهم، ولا يحاربوه، ولا يعنوا عليه عداؤا.

فقتل رجل من الصحابة يقال له (عمرو بن أمية الضمرى) رجلين من بنى عامر، يظنهما من أعداء المسلمين.

فتحمل النبي صلى الله عليه وسلم دية الرجلين، وخرج إلى قرية بين النضير يستعينهم على الدينين.

في بينما هو جالس في أحد أسواقهم يتضرر إعانتهم، إذ نكثوا العهد وأرادوا اهتال فرصة قتلها.

فجاءه الوحي من السماء بعذرهم، فخرج من قريتهم مُوْهِمًا لهم وللحاضرين من أصحابه أنه قام لقضاء حاجته، وتوجه إلى المدينة.

فلما أبطأ على أصحابه، خرجوا في أثره فأخربوه بعذر اليهود- قبحهم الله تعالى- وحاصرهم في قريتهم ستة أيام، حتى تم الاتفاق على أن يخرجوا إلى الشام والخيرة وخيبر.

فكانت أموالهم فَيْتاً بارداً، حصل بلا مشقة تلحق المسلمين، إذ لم يُوجِفُوا عليه بخييل ولا ركاب.

فكانت أموالهم لله ولرسوله، يَدْخُرُ منها قوت أهله سنة، ويصرف الباقى في مصالح المسلمين العامة.

وأولاها في ذلك الوقت عددة الجهد من الخيل والسلاح، وكل وقت ما يناسبه من المصارف للمصالح العامة.

ما يستفاد من الحديث:

١- أن أموال بنى النضير صارت فيها مصالح المسلمين العامة، إذ حصلت بلا كلفة ولا مشقة تلحق المسلمين المجاهدين.

فكل ما كان مثلكما ما تركه الكفار فرعا من المسلمين، أو صولحوا على أنها لنا، والجزية والخراج، فهو لمصالح المسلمين العامة.

٢- يكون للإمام منه ما يكفيه ويكتفى من يموتون. والله المستعان.

٣- وأن يتحرى الإمام في صرف الفيء وبيت مال المسلمين المصالح النافعة.

ويبدأ بالآهـمـ، ولكل وقت ما يناسبـهـ.

٤- جواز ادخـارـ القوتـ، وأنـهـ لا ينـافـيـ التـوـكـلـ عـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ إـنـ الـنـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ أـعـلـىـ الـمـوـكـلـيـنـ، وـقـدـ اـدـخـرـ قـوـتـ أـهـلـهـ.

٢٩٣ - صحيح

٢٩٤ - نص برقـمـ (٤١٥٧)ـ وـمـصـنـفـ ابنـ أـبـيـ شـيـبـةـ بـرـقـمـ (٣٢٩٧٣)ـ وـمـسـنـدـ أـحـمـدـ بـرـقـمـ (٣٤٤ و ١٧٣)ـ صـحـيـحـ

وـفـيـ شـرـحـ النـوـويـ عـلـىـ مـسـلـمـ (جـ ٦ـ /ـ صـ ٢٠٦ـ)

أَمَّا (الْكَرَاعُ) : فَهُوَ الْحَيْلُ وَقَوْلُهُ : (يُنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفْقَةً سَنَةً) أَيْ : يَعْرِلُ لَهُمْ نَفْقَةً سَنَةً ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُنْفَقُهُ قَبْلِ اِنْقْضَاءِ السَّنَةِ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ فَلَا تَتَمَّمُ عَلَيْهِ السَّنَةُ ، وَلَهَذَا ثُوُبَقَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عَلَى شَعِيرِ اسْتِدَانَهُ لِأَهْلِهِ ، وَلَمْ يَشْبَعْ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ تَبَاعَأْ ، وَقَدْ ظَاهَرَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِكُتُبِهِ جُوَعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجُوعُ عَيَالِهِ . وَقَوْلُهُ : (كَانَتْ لِلَّئَيْنِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً) هَذَا يُؤَيِّدُ مَدْهُبَ الْجُمُهُورِ أَنَّهُ لَا يُخْمَسُ فِي الْفَيءِ كَمَا سَبَقَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الشَّافِعِيَّ أَوْجَبَهُ ، وَمَدْهُبَ الشَّافِعِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ

٨٤ . أَخْدُ الْمَرْأَةِ نَفَقَتْهَا مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بَعْيَرِ إِذْنِهِ ، وَذَكْرُ اخْتِلَافِ الزُّهْرِيِّ وَهَشَامٍ فِي لَفْظِ خَبِيرٍ هِنْدٍ فِي ذَلِكَ

٧٩٤٧-٢٩٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ هَنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفِيَّانَ رَجُلٌ مُمْسِكٌ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَنْفَقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بَعْيَرِ إِذْنِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُنْفِقَ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ " ٢٩٥٠

٧٩٤٨-٢٩٥ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْمَى ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ هَنْدَ بْنَتَ عُتْبَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سُفِيَّانَ رَجُلٌ شَحِيقٌ ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي ، وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخْدَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ قَالَ : " خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ " ٢٩٦٠

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَهُ مِنَ الْفَيْءِ أَرْبَعَةً أَنْتَخَمَاهُ وَخُمُسُ حُمُسِ الْبَاقِي ، فَكَانَ لَهُ أَحَدُ وَعِشْرُونَ سَهْمًا مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ لِنَوْيِ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَيُتَوَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى هَذَا فَنَقُولُ : قَوْلُهُ : (كَاتَتْ أَمْوَالَ بَنِي التَّضِيرِ) أَيْ : مُعْظَمَهَا .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ : جَوَازُ اِدْخَارِ قُوتِ سَنَةٍ ، وَجَوَازُ الدَّخَارِ لِلْعِيَالِ ، وَأَنَّ هَذَا لَا يَقْدِحُ فِي التَّوْكِلِ ، وَأَجْمَعُ الْفُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الدَّخَارِ فِيمَا يَسْتَغْلِلُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ قَرْيَتِهِ كَمَا حَرَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِي مِنَ السُّوقِ وَيَدْخُرَهُ لِقُوتِ عِيَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ الطَّعَامِ ؛ لَمْ يَجُزْ ، بَلْ يَشْتَرِي مَا لَا يَضِيقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَقُوتُ أَيَّامٍ أَوْ شَهْرٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ سَعَةِ اِشْتَرِيَّ قُوتِ سَنَةٍ وَأَكْثَرُ ، هَكَذَا نَقَلَ الْقَاضِي هَذَا التَّعْصِيلُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، وَعَنْ قَوْمٍ إِبَاحَتْهُ مُطْلَقاً .

وَأَمَّا مَا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِعِيَالٍ وَلَا رَكَابَ ، فَالإِيجَافُ : الْإِسْرَاعُ .

٢٩٥ - صحيح مسلم برقم (٤٥٧٦) وسنن أبي داود برقم (٣٥٣٥)

٢٩٦ - صحيح البخاري برقم (٢٢١١ و ٢٤٦٠ و ٣٨٢٥ و ٥٣٥٩ و ٥٣٧٠ و ٥٣٦٤ و ٦٦٤١ و ٧١٦٦ و ٧١٨٠) وسنن النساءى برقم (٥٤٣٧)

وفي شرح ابن بطال - (ج ١١ / ص ٣٤٦)

العرف عند الفقهاء أمر معمول به، وهو كالشرط اللازم في البيوع وغيرها، ولو أن رجلا وكل رجلا على بيع سلعة، فباعها بغير النقد الذي هو عرف الناس لم يجز ذلك، ولزمه النقد الجاري، وكذلك لو باع طعاماً موزوناً أو مكيلاً بغير الوزن أو الكيل المعهود لم يجز، ولزمه الكيل المعهود المتعارف من ذلك.

وقوله: يأخذ للعشرة أحد عشر، يعني: لكل عشرة دينار من رأس المال ربع دينار.

واختلف العلماء في ذلك، فأجازه قوم وكرهه آخرون، ومن كرهه: ابن عباس، وابن عمر، ومسروق، والحسن، وبه قال أحمد وإسحاق، وقال أحمد: البيع مردود، وأجازه سعيد ابن المسيب والخشبي، وهو قول مالك والثورى والكتفى والأوزاعى.

وحجة من كرهه: لأنه عنده بيع مجھول إلا أن يعلم عدد العشرات، فيعلم عدد ربحها، ويكون الشمن كله معلوماً.

وحجة من أجازه: بأن الشمن معلوم، فالربح معلوم.

وأصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز بدرهم، ولا يعلم مقدار ما في الصبرة من الطعام، فأجازه قوم وأباء آخرون، ومنهم من قال: لا يلزم منه إلا القفيز الواحد، ومن البيع العشرة الواحدة.

واختلفوا في النفقـة هل يأخذ لها ربحاً في بيع المراجحة؟

٨٥ . **نَفَقَةُ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا ، وَذَكْرُ اخْتِلَافِ أَيُّوبَ وَابْنِ حُرَيْجٍ فِي حِدِيثِ ابْنِ أَبِي مُلِيْكَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ**

٧٩٤٩-٢٩٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَلَامَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَفَانُ قَالَ : حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُّوبٌ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلِيْكَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَ : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي لَأَمْلِكُ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبُرُ بَيْتَهُ فَأَخْذُ مِنْ مَالِهِ قَالَ : " أَنْفَقَيْ وَلَا تُؤْكِي فَيُوكِي عَلَيْكِ " ٢٩٧

فقال مالك: لا يؤخذ في النفقة ربح إلا فيما له تأثير في السلعة وعين قائمة كالصيغة والخطاطة والكمد فهذا كله يحسب في أصل المال ويحسب له ربح، لأن تلك المنافع كأنها سلعة ضمت إلى سلعة، قال مالك: ولا يحسب في المراجحة أجر السمسارة، ولا أجر الشد والطى ولا التفقة على الرقيق، ولا كراء البيت، وإنما يحسب هذا في أصل المال، ولا يحسب له ربح، وأما كراء البز فيحسب له الربح، لأنه لابد منه، ولا يمكنه حمله بيده من بلد إلى بلد، فإن أربجه المشترى على ما لا تأثير له جاز إذا رضى بذلك، فإن لم يبين البائع للمشتري ذلك، وأجمل البيع، كان للمشتري رد ذلك كله إن شاء، لأن البائع قد غره.

وقال أبو حنيفة: يحسب في المراجحة أجر القصارة، وكراء البيت، وأجر السمسرة، ونفقة الرقيق وكسوئم، ويقول: قام على بكدا وكذا. وأما أجراً الحجام فأكثر العلماء يحيى وهم، هذا إذا كان الذي يعطيه مما يرضى به، فإن أعطى ما لا يرضى به فلا يلزم، ورد إلى عرف الناس، وما يدل على أن العرف سنة جارية قوله - عليه السلام - لهند: « خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف ». فأطلق لها أن تأخذ من متاع زوجها ما تعلم أن نفسه تطيب لها بمثله، وكذلك أطلق الله لولي اليتيم أن يأكل من ماله بالمعروف.

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٤ / ص ٤٣)

في هذا الحديث من الفقه: أنه يجوز للإنسان أن يأخذ من مال من منعه من حقه أو ظلمه بقدر ماله عنده، ولا إثم عليه في ذلك؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أجاز لهنـد ما أخذـت من مال زوجـها بالـمعـروف، وأصلـ هذاـ الحـديثـ فيـ التـبرـيلـ فيـ قولـهـ تعالىـ: {وـإـنـ عـاقـبـتـمـ فـعـاقـبـواـ بـمـاـ عـاقـبـتـمـ بـهـ} [التـحلـ: ١٢٦]، وقد تقدمـ فيـ كـتابـ المـظـالـمـ اـخـتـلـافـ الـعـلـمـاءـ فـيـمـ يـجـدـ وـدـيـعـةـ ثـمـ يـجـدـ المـوـدـعـ لـهـ مـاـ لـهـ

هل يـأـخـذـ عـوـضـاـ مـنـ حـقـهـ أـمـ لـاـ؟

وفيه: أن وصف الإنسان بما فيه من النقص على سبيل التظلم منه والضرورة إلى طلب الإنصاف من حق عليه أنه جائز وليس بغيبة؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينكر عليها قوله.

وأختلف العلماء في مقدار ما يفرض السلطان للزوجة على زوجها، فقال مالك: يفرض لها بقدر كفايتها في اليسر والعسر، ويعتبر حالها من حاله، وبه قال أبو حنيفة، ولم يليـستـ مـقـدرـةـ. قال الشافـعـيـ: هـيـ مـقـدـرـةـ باـجـهـادـ الـحاـكـمـ فـيـهـ، وهـيـ مـعـتـرـبةـ بـحـالـ الزـوـجـ دونـ حالـ الـمـرأـةـ، فإنـ كـانـ مـوـسـرـاـ فـمـدانـ لـكـلـ يـوـمـ، وإنـ كـانـ مـتوـسـطـاـ فـمـدـ وـنـصـفـ، وإنـ كـانـ مـعـسـرـاـ فـمـدـ، فيـجـبـ لـبـنـتـ الـخـلـيـفـةـ ماـ يـجـبـ لـبـنـتـ الـحـارـسـ.

وحجة مالك والkovfion قوله: {لـيـنـقـ ذـوـ سـعـةـ مـنـ سـعـتـهـ} [الـطـلاقـ: ٧]، ولم يذكر لها تقديرًا. وقال لهـنـدـ: « خـذـ ماـ يـكـفـيـكـ وـلـدـكـ بالـمعـروفـ »، فـلـمـ يـقـدـرـ لهاـ ماـ تـأـخـذـهـ لـوـلـدـهـ وـنـفـسـهـ، فـبـثـتـ أـنـهـ غـيرـ مـقـدـرـةـ وـأـنـهـ عـلـىـ قـدـرـ كـفـاـيـتـهـ، وإنـ يـجـبـ ذـلـكـ كـلـ

وـالـمـكـيـنـ وـهـوـ عـوـضـ مـنـ الـاسـتـمـاعـ عـنـ الـعـلـمـاءـ.

أجمعـ الـعـلـمـاءـ أـنـ لـلـمـرأـةـ نـفـقـتـهـاـ بـالـمـعـرـوفـ وـاجـبـ عـلـىـ الـزـوـجـ، وـقـدـ ذـكـرـ بـعـضـ أـهـلـ الـعـلـمـ أـنـ يـجـبـ أـنـ يـكـسـوـ ثـيـابـ بلدـ كـذـاـ، وـالـصـحـيـحـ فـذـلـكـ أـلـاـ يـحـمـلـ أـهـلـ الـبـلـدـانـ عـلـىـ كـسـوـةـ وـاحـدـةـ، وـأـنـ يـؤـمـرـ أـهـلـ كـلـ بلدـ مـنـ الـكـسـوـةـ ماـ يـجـرـىـ فـيـ عـرـفـ بلدـهـمـ، بـقـدـرـ ماـ يـطـيقـهـ الـمـأـمـورـ عـلـىـ قـدـرـ الـكـفـاـيـةـ لـهـ، وـمـاـ يـصـلـحـ لـشـاهـاـ، وـعـلـىـ قـدـرـ يـسـرـهـ وـعـسـرـهـ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـ عـلـيـاـ شـقـ الـحـلـةـ بـيـنـ نـسـائـهـ حينـ لمـ يـقـدـرـ عـلـىـ

أـنـ يـكـسـوـ كـلـ وـاحـدـةـ مـنـهـنـ بـحـلـةـ كـامـلـةـ، وـكـذـلـكـ قـالـ عـلـيـهـ السـلـامـ لهـنـدـ: « خـذـ ماـ يـكـفـيـكـ وـلـدـكـ بالـمعـروفـ »، ولوـ كانـ فيـ ذـلـكـ

حـدـ مـعـلـومـ لـأـمـرـهـ رـسـوـلـ الـلـهـ - صلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - بـهـ، فـيـنـغـيـ لـلـحـاـكـمـ أـنـ يـجـهـدـ فـيـ ذـلـكـ بـقـدـرـ ماـ يـرـاهـ..

297 - مصنف عبد الرزاق برقم (١٦٦١٥) ومسند أحمد برقم (٢٧٦٧١) وصحيـحـ الـبـخـارـيـ برـقـمـ (١٤٣٣) وـسـنـ أـبـيـ دـاـودـ برـقـمـ (

١٧٠١) وـسـنـ التـرـمـذـيـ برـقـمـ (٢٠٨٧) بـأـلـفـاظـ مـقـارـيـةـ

وـفـيـ فـقـحـ الـبـارـيـ لـابـنـ حـسـنـ - (جـ ٥ـ /ـ صـ ٣٥ـ)

٧٩٥٠ - ٢٩٧ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حَاجٌّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلِيْكَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبِّيرِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنَتِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الرُّبِّيرُ ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَرْضَخَ مِمَّا يُدْخِلُ عَلَيَّ ؟ قَالَ : " ارْضَخِي مَا اسْتَطَعْتِ ، وَلَا تُوكِيْ فَيُوكِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ " ٢٩٨

وَالْمَعْنَى النَّهْيُ عَنْ مَنْعِ الصَّدَقَةِ خَشْيَةِ التَّفَادِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ الْأَسْبُابِ لَقْطَعِ مَادَّةِ الْبَرَكَةِ ، لَأَنَّ اللَّهَ يُشَبِّهُ عَلَى الْعَطَاءِ بِعِيْرِ حِسَابِ ، وَمَنْ لَا يُحَاسِبُ عِنْدَ الْجَزَاءِ لَا يُحْسَبُ عِنْدَ الْعَطَاءِ ، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يَرْبُرُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ فَحَقُّهُ أَنْ يُعْطَى وَلَا يَحْسَبَ . وَقَلِيلٌ : الْمُرْدَادُ بِالإِحْصَاءِ عَدُ الشَّيْءِ لَأَنْ يُدْخَرَ وَلَا يُنْفَقُ مِنْهُ ، وَأَحْصَاهُ اللَّهُ قَطْعَ الْبَرَكَةِ عَنْهُ أَوْ حَبَسَ مَادَّةَ الرُّزْقِ أَوْ الْمُحَاسَبَةَ عَلَيْهِ فِي الْآتِيَةِ . وَسَيَانِي ذَكَرَ سببَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ مَعَ بَقِيَّةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ : قَدْ تَعْفَى مَنْاسِبَةُ حَدِيثِ أَسْمَاءَ لِهَذِهِ التَّرْجِمَةِ ، وَلَيْسَ يَخَافُ عَلَى الْفَطْنِ مَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّحْرِيفِ وَالشَّفَاعَةِ مَعًا فَإِنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ، وَهَذِهِ هِيَ التُّكْتُكَةُ فِي خَتْمِ الْأَبْابِ بِهِ .

٢٩٨ - صحيح البخاري برقم (١٤٣٤ و ٢٥٩١ و ٢٥٩٠ و ١٤٣٣) و صحيح مسلم برقم (٢٤٢٥) ارضخى : أعطى = ارضخى : أعطى = توقي : توقي
وفي شرح ابن بطال - (ج ٥ / ص ٤٨٢)

قال المؤلف: الشفاعة في الصدقة وسائر أفعال البر، مرغب فيها، مندوب إليها، ألا ترى قوله - صلى الله عليه وسلم - : « اشفعوا تؤجروا » ، فندب أمرته إلى السعي في حوائج الناس، وشرط الأجر على ذلك، وذلّ قوله - صلى الله عليه وسلم - : « ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » أن الساعي مأجور على كل حال، وإن خاب سعيه ولم تنجح طلبه، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - : « الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » .

وقد احتاج أبو حنيفة والثورى بحدىث ابن عباس، فأوجبوا الزكاة في الحالى للباس، وقال مالك: لا زكاة في الحالى، وهو مذهب ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأنس، وعائشة، وأسماء.

قال ابن القصار، والمهلب: ولا حجة في حدىث ابن عباس من أوجب الزكاة في الحالى، لأنَّه - صلى الله عليه وسلم - إنما حَضَهُنَّ على صدقة التطوع لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « تصدقون ولو من حليكن » ، ولو كان ذلك واجباً، لما قال: « ولو من حلي肯 » .

قال عبد الواحد: وما يَرُدُّ قول أبي حنيفة أنَّ لو كان ذلك من باب الزكاة لأعطيته بوزن ومقدار، فدلل أنه تطوع.
قال أبو عبيدة: الحالى الذى يكون زينة النساء ومتاعاً هو كالآثاث، وليس كالرقبة التي وردت السنة بأحد ربع العشر منها. والرقبة عند العرب الورق ذات السكة المسائية بين الناس، وعلى هذا جرى العمل بالمدية لا خلاف عندهم أنه لا زكاة فيه، وذكر مالك، عن عائشة، أنها كانت تحلى بنات أحجيتها يتامى كن في حجرها بالحالى فلا تخرج منه الزكاة، وكان يفعله ابن عمر.
واما قوله - صلى الله عليه وسلم - في حدىث أسماء: « لا توكيْ فَيُوكِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ » ، فإنما سألته عن الصدقة، وقالت له: يا رسول الله، ما لي إلا ما يُدْخِلُ عَلَيَّ الرُّبِّيرُ، أَفَتَصْدِقُ؟ قال: « تَصْدِقِي وَلَا توكيْ فَيُوكِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ »

وروى حماد بن سلمة، عن أبى يُوب، عن أبى مليكة، أن عائشة قالت لخادمه: ما أعطيت السائل؟ فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لا تَحْصِي فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكِ » ، ومعنى قوله: « لا توكيْ فَيُوكِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ » ، أي لا توكيَ مالك عن الصدقة، فلا تتصدقى خشية نفاده، فـيُوكِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ، أي يمنعك كما منعت السائل. دَلَّ هذا الحديث أَنَّ الصدقة قد تُنمى المال، وتكون سبباً إلى البركة والزيادة فيه، وأنَّ من شح ولم يتصدق، فإنَّ اللَّهَ يُوكِيْ عَلَيْهِ، ويعنِّهُ من البركة في ماله والنماء فيه.

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « ارْضَخِي مَا اسْتَطَعْتِ » ، أي تتصدقى ما استطعت. والعرب تقول: رضخ له من ماله رضخاً، أي أعطاه قليلاً من كثير، عن صاحب الأفعال، وقال صاحب العين: الْقُلْبُ مِنَ الْأَسْوَرَةِ مَا كَانَ قَلْدًا وَاحِدًا. والقلب: الحياة البيضاء، والخرص حلقة في الأذن، عن غيره.

٧٩٥١-٢٩٨ - أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِّيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ فَاطِمَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : " لَا تُحْصِي فِي حُصُنِي اللَّهُ عَلَيْكِ " ^{٢٩٩}

٧٩٥٢-٢٩٩ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ فَاطِمَةَ ، وَعَبَادُ بْنُ حَمْزَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنْفَقِي ، وَلَا تُؤْعِي فِي وَعِيِ اللَّهِ عَلَيْكِ ، وَلَا تُحْصِي فِي حُصُنِي اللَّهُ عَلَيْكِ " ^{٣٠٠}

=====

²⁹⁹ - صحيح البخاري برقم (١٤٣٣)

وفي شرح سنن النسائي - (ج ٤ / ص ٣٥)

(لَا تُحْصِي فِي حُصُنِي اللَّهُ عَلَيْكِ) قَالَ الْكَرْمَانِيُّ : الْإِحْصَاءُ الْعَدَّ قَالُوا الْمُرَادُ مِنْهُ عَدَ الشَّيْءِ لِلتَّقْبِيَةِ وَالاِدْخَارِ تَرْكُ الْإِلْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِحْصَاءِ اللَّهِ تَعَالَى يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَحْبِسُ عَنْكَ مَادَّةَ الرِّزْقِ وَيُقْلِلُهُ يَقْطِعُ الْبَرَكَةَ حَتَّى يَصِيرَ كَالشَّيْءِ الْمَعْدُودِ وَالآخَرُ أَنَّهُ يُنَاقِشَكِ فِي الْآخِرَةِ عَلَيْهِ وَقَالَ النَّبُوَيِّ : هَذَا مِنْ مُقَابَلَةِ الْلَّفْظِ بِاللَّفْظِ لِلشُّجُنِيْسِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ } وَمَعْنَاهُ يَمْنَعُكَ كَمَا مَنَعْتَ وَيُقْتَرِئُ عَلَيْكَ كَمَا قَتَرْتُ

³⁰⁰ - مسند أحمد برقم (٢٧٦٨١) صحيح = نوعي : تمسكي

ثواب ذلك وذكر الاختلاف على شقيق في حديث عائشة فيه

٧٩٥٣-٣٠٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّئِنِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرَ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا وَائِلَ ، يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا كَانَ لَهَا أَجْرٌ ، وَلِلزَّوْجِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَلَا يَنْقُصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَجْرٍ صَاحِبِهِ شَيْئًا ، لِلزَّوْجِ مَا كَسَبَ وَلَهَا مَا أَنْفَقَتْ " ٢٠١

٧٩٥٤-٣٠١ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَرَيْرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرٌ مَا أَنْفَقَتْ ، وَلِلزَّوْجِ أَجْرٌ بِمَا كَسَبَ ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرٍ بَعْضٍ " ٢٠٢

301 - صحيح البخاري برقم (١٤٣٩ و ١٤٢٥ و ١٤٣٧ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ٢٠٦٥) و سenn الترمذى برقم (٦٧٣) و نص
برقم (٢٥٥١)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج / ٥ / ص ٤٥)

فَوْلُهُ : (وَلَهُ مُثُلُهُ) أَيْ : مُثْلُ أَجْرِهَا (وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ) أَيْ بِالشُّرُوطِ الْمُذُكُورَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى ، وَظَاهِرٌ يَقْتَضِي تَسَاوِيهِمْ فِي الْأَجْرِ ، وَيَتَحَمِّلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمُثِيلِ حُصُولُ الْأَجْرِ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ كَانَ أَجْرُ الْكَاسِبِ أَوْفَرُ ، لَكِنَّ التَّعْبِيرَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ " فَلَهَا نَصْفُ أَجْرِهِ " يُشْعِرُ بِالتسَاوِيِّ ، وَقَدْ سَبَقَ قَبْلُ بِسْتَةَ أَبْوَابٍ مِنْ طَرِيقِ حَرَيْرٍ أَيْضًا وَزَادَ فِي آخِرِهِ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرٌ بَعْضٍ " وَالْمُرَادُ عَدَمُ الْمُسَاَمَةِ وَالْمُرَاحَمَةِ فِي الْأَجْرِ ، وَيَتَحَمِّلُ أَنْ يُرَادُ مُسَاواةً بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الْأَمَانَةِ ، وَسَخَاوَةِ النَّفْسِ ، وَطَيْبِ النَّفْسِ فِي فَعْلِ الْخَيْرِ ، وَالْإِعَاةِ عَلَى فَعْلِ الْخَيْرِ .

قال التَّوَوِيْيِ : مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُشَارِكِ فِي الْأَجْرِ وَعَنِيَ الْمُشَارِكَةَ أَنَّ لَهُ أَجْرًا كَمَا لَصَاحِبِهِ أَجْرٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَاهِمَهُ فِي أَجْرِهِ ، وَالْمُرَادُ الْمُشَارِكَةُ فِي أَصْلِ التَّوَابِ فَيَكُونُ لِهَذَا تَوَابٍ وَلِهَذَا تَوَابٍ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرُ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَقْدَارُ تَوَابِهِمَا سَوَاءً بَلْ قَدْ يَكُونُ تَوَابٌ هَذَا أَكْثَرُ وَقَدْ يَكُونُ عَكْسُهُ إِنَّا أَعْطَى الْمَالِكَ لِأَمْرَأَهُ أَوْ لِخَازِنِهِ أَوْ لِغَيْرِهِمَا مَائَةً دِرْهَمًا أَوْ تَحْوِهِمَا لِيُوصِلُهُمَا إِلَى مُسْتَحِقِ الصَّدَقَةِ عَلَى بَابِ دَارِهِ أَوْ تَحْوِهِ فَأَجْرُ الْمَالِكِ أَكْثَرُ وَإِنْ أَعْطَاهُ رَفِيقًا أَوْ رُمَانَةً أَوْ تَحْوِهِمَا مَمَّا لَيْسَ لَهُ كَبِيرَ قِيمَةٍ لِيُدْهَبَ بِهِ إِلَى مُحْتَاجٍ مَسَافَةً بَعِيدَةً بِحِيثُ يُقَابِلُ مَشْيَ الْدَاهِبِ إِلَيْهِ بِأَجْرِهِ تَرِيدُ عَلَى الرُّمَانَةِ وَالرَّغِيفِ فَأَجْرُ الْوَكِيلِ أَكْثَرُ ، وَقَدْ يَكُونُ عَمَلَهُ قَدْرُ الرَّغِيفِ مَثَلًا فَيَكُونُ مَقْدَارُ الْأَجْرِ سَوَاءً وَأَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضًا إِلَى أَنَّهُ يَتَحَمِّلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونُ سَوَاءً مُطْلَقًا لِأَنَّ الْأَجْرَ فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يُدْرِكُ بِقِيَاسٍ وَلَا هُوَ يَحْسَبُ الْأَعْمَالَ وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ وَالْمُحْتَارُ الْأُولُّ قَالَ وَلَا بُدَّ فِي الزَّوْجَةِ وَالْخَازِنِ مِنْ إِذْنِ الْمَالِكِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَكُونُ إِذْنُ أَصْنَافًا فَلَا أَجْرٌ لَهُمْ بَلْ عَلَيْهِمْ وَزَرٌ يَتَرَصَّفُونَ فِي مَالِ غَيْرِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ قُلْتَ : وَلِهَذَا عَقْبَ الْمُصَنَّفِ هَذَا الْحَدِيثُ

302 - صحيح البخاري برقم (١٤٢٥ و ١٤٣٧ و ١٤٣٩ و ١٤٤١ و ١٤٤٠ و ٢٠٦٥) و صحيح مسلم برقم (٢٤١١-٢٤١٣) و سenn أبي داود برقم (١٦٨٩)
وفي شرح ابن بطال - (ج / ٥ / ص ٤٧٤)

وتُرجم له باب « أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة ». وترجم له باب « أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد ». وزاد: عن أبي موسى، قال النبي، - صلى الله عليه وسلم - : « الخازن المسلم الأمين الذي ينفق ما أمر به كاملاً موفرًا طيباً نفسه، فيدفعه إلى الذي أمر له به أحد المصدقيين ».

- ٣٠٢ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعاوِيَةُ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةَ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا ، وَلَهُ مِثْلُهُ بِمَا كَسَبَ وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْتَقَصَ مِنْ أَجْوَرِهِمْ شَيْءٌ " وَقَفَهُ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ^{٣٠٣}
- ٣٠٣ - أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حَاجٌ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْحٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الرُّبِّيرُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " مَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ عَرَضٍ بَيْنِهَا ، فَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا شَطْرَانِ "^{٣٠٤}

=====

قال الله تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى} [المائدة: ٢]، فدللت هذه الآية على اشتراك المتعاونين على الخير في الأجر، وجاء هنا المعنى في هذه الأحاديث، إلا أنه لا يجوز لأحد أن يتصدق من مال أحد غيره بغير إذنه، لكن لما كانت امرأة الرجل لها حق في ماله، وكان لها النظر في بيتها حاز لها الصدقة بما لا يكون إضاعة للمال، ولا إسرافاً، لكن بمقدار العرف والعادة، وما تعلم أنه لا يؤلم زوجها، وتطيب به نفسه. فأخبر - صلى الله عليه وسلم - أنها تؤجر على ذلك، ويؤجر زوجها بما كسب، ويؤجر الخادم الممسك بذلك، وهو الخازن المذكور في الحديث، إلا أن مقدار أجر كل واحد منهم لا يعلمه إلا الله، غير أن الأظاهر أن الكاسب

³⁰³ - انظر المراجع السابقة

وفي عون المعبود - (ج ٤ / ص ٩٣)

(إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ) : أي تتصدق كما في رواية للبغاري

(غَيْرَ مُفْسِدَة) : تُصْبِّ على الْحَالِ أَيْ غَيْرَ مُسْرِفَةٍ فِي التَّصَدُّقِ ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى إِذْنِ الرَّوْجِ لَهَا بِذَلِكَ صَرِيجًا أَوْ ذَلَّةً . وَقِيلَ هَذَا حَارَ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ الْحِجَارَ فَإِنَّ عَادَاتَهُمْ أَنْ يَأْذُنُوا لِزَوْجَاتِهِمْ وَخَدَّهُمْ بِأَنْ يُضَيِّفُوا الْأَضِيافَ وَيُطْعِمُوا السَّائِلَ وَالْمُسْكِنَ وَالْجِيرَانَ فَهَرَّضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ عَلَى هَذِهِ الْعَادَةِ الْحَسَنَةِ وَالْخَصَّةِ الْمُسْتَحْسَنَةِ

(لَا يُنْقَصُ بَعْضُهُمْ أَجْرٌ بَعْضٌ) : أي شيئاً من النقص أو من الأجر أي من طعام أعد للأكل وجعلت متصرفةً وجعلت له حازناً ، فإذا نفقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْهُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ يَعُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَبْدِيرٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا وَأَمْ حَوَازَ التَّصَدُّقُ مِنْهُ فَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذَلَّةٌ عَلَيْهِ صَرِيجًا بَعْدَمُ الْحَدِيثِ الْأَتَى ذَلِكَ عَلَى حَوَازَ التَّصَدُّقِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ . وَقَالَ مُحْمَّي السُّنْنَةَ : عَامَةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحُوزُ لَهَا التَّصَدُّقُ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بَعْيَرِ إِذْنِهِ وَكَذَا الْخَادِمِ . وَالْحَدِيثُ الدَّالِلُ عَلَى الْحَوَازَ أَخْرَجَ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ الْحِجَارَ يُطْلَقُونَ الْأَمْرَ لِلَّاهِ وَالْخَادِمِ فِي التَّصَدُّقِ وَالْإِنْفَاقِ عِنْدَ حُضُورِ السَّائِلِ وَنُزُولِ الضَّيْفِ كَمَا فِي الصَّحِيفَ لِالْبَغَارِيِّ " لَا ثُوعِي فَيُوَعِي اللَّهُ عَلَيْكَ " قَالَ الْمُنْذِرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبَغَارِيُّ وَمُسْلِمُ وَالترْمِذِيُّ وَالسَّنَائِيُّ وَابْنِ مَاجَةَ . وَالْوَقْفُ لَا يضره لأن الرفع زيادة ثقة فتفصل

³⁰⁴ - جزء ما رواه الزبير عن غير جابر لأبي الشيخ الأصبهاني برقم (١٢٤) صحيح = الشطر : النصف

٨٧ . الفضل في نفقة المرأة على زوجها ، وذكر الاختلاف على سليمان في حديث زينب فيه

٤ - ٣٠ - ٧٩٥٧ - أخبرنا هناد بن السري ، ومحمد بن العلاء ، واللفظ له قال : حديثنا أبو معاوية قال : حديثنا الأعمش ، عن شقيق ، عن عمرو بن الحارث بن المصطلق ، عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله ، عن زينب امرأة عبد الله قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا معاشر النساء "تصدقون ولو من حليلكن ، فإنكم أكثر أهل جهنم يوم القيمة" قال : وكان عبد الله رجلا حفيف ذات اليد فقلت له : سألي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أيجزي عنى من الصدقة النفقة على زوجي وأيتام في حجري ؟ قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقيمت عليه المهابة فقال : "لابل سليه أنت" قال : فانطلقت ، فاتجهت إلى الباب ، وإذا على الباب امرأة من الأنصار ، يقال لها زينب ، حاجتها حاجتي ، فخرج علينا بلال ، فقلنا له : "سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أيجزي عنى من الصدقة النفقة على أزواجنا وأيتام في حجورنا ؟" قال : فدخل عليه بلال فقال له : على الباب زينب قال : "أي الزينب" قال : زينب امرأة عبد الله ، وزينب امرأة من الأنصار تسألك عن النفقة على أزواجها وأيتام في حجورهما يجزي ذلك عنهمما من الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لهما أجران أحرا القراءة ، وأجر الصدقة" ٣٠٥

305 - صحيح مسلم برقم (٢٣٦٥) ونص برقم (٢٥٩٥)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٣ ص ٤٤١)

قوله صلى الله عليه وسلم : (يا معاشر النساء تصدقون) فيه : أمر ولـيـ الأمـر رعـيهـ بالـصـدـقـةـ وـفـعـالـالـحـيـرـ ، وـوـعـظـهـ النـسـاءـ إـذـاـ لـمـ يـرـتـبـ عليهـ فـتـنـةـ . والـمـعـشـرـ : الجـمـاعـةـ الـذـيـنـ صـفـهـمـ وـاحـدـةـ .

قوله صلى الله عليه وسلم : (ولـوـ مـنـ حـلـيلـكـ) هـوـ بـفـتـحـ الـحـاءـ وـإـسـكـانـ الـلـامـ مـفـرـدـ ، وـأـمـاـ الـحـمـعـ كـيـقـالـ بـضـمـ الـحـاءـ وـكـسـرـهـاـ وـالـلـامـ مـكـسـوـرـةـ فـهـمـاـ وـالـيـاءـ مـشـدـدـةـ .

وقـهـاـ : (فـإـنـ كـانـ ذـلـكـ يـجـزـيـ عـنـهـمـاـ) هـوـ بـفـتـحـ الـيـاءـ أـيـ يـكـفـيـ ، وـكـذـاـ قـهـلـاـ بـعـدـ : أيـجزـيـ الصـدـقـةـ عـنـهـمـاـ؟ـ بـفـتـحـ الـتـاءـ .

وقـهـاـ : "أـيـجزـيـ الصـدـقـةـ عـنـهـمـاـ عـلـىـ زـوـجـيـهـمـاـ"

هذه أفسح اللغات ، فيقال : على زوجهما ، وعلى زوجهما ، وعلى أزواجها وهي أفسحهن ، وبها جاء القرآن العزيز في قوله تعالى : { فقد صفت قلوبكم } وكذا قوله : (وعلى أيتام في حجورهما) وشهـذـ ذلكـ مـنـ يـكـونـ لـكـ وـاحـدـ مـنـ الـثـنـيـنـ مـنـهـ وـاحـدـ . قولهـ : (ولا تُخـبـرـهـ مـنـ تـحـنـ ثمـ أـخـبـرـ بـهـماـ) قـدـ يـقـالـ : إـنـهـ إـخـلـافـ لـلـوـعـدـ ، وـإـشـاءـ لـلـسـرـ . وجـوابـهـ : أـنـهـ عـارـضـ ذـلـكـ حـوـابـ رسـولـ اللهـ صلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ، وـجـوابـهـ صلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـاجـبـ مـحـتمـ لـأـيـجـوزـ ثـالـيـرـهـ ، وـلـأـيـقـدـمـ عـلـيـهـ غـيرـهـ ، وـقـدـ تـقـرـرـ أـنـهـ إـذـاـ تـعـارـضـتـ الـمـصالـحـ بـأـهـمـهـاـ .

قوله صلى الله عليه وسلم : (لهمـاـ أحـرـانـ أحـرـ القرـاءـةـ وأـحـرـ الصـدـقـةـ) .

فيـهـ : الـحـثـ عـلـىـ الصـدـقـةـ عـلـىـ الـأـقـارـبـ ، وـصـلـةـ الـأـرـحـامـ وـأـنـ فـيـهـ أـجـرـيـنـ .

قولـهـ : (فـذـكـرـتـ لـإـبـراهـيمـ فـحـدـثـيـ عـنـ أـبـيـ عـيـدةـ)

الـقـائـلـ فـذـكـرـتـ لـإـبـراهـيمـ هـوـ الـأـعـمـشـ ، وـمـقـصـودـهـ أـنـهـ رـوـاهـ عـنـ شـيـخـيـنـ : شـقـيقـ وـأـبـيـ عـيـدةـ ، وـهـذـاـ الـمـذـكـورـ فـيـ حـدـيـثـ اـمـرـأـهـ اـبـنـ مـسـعـودـ وـالـمـرـأـهـ الـأـنـصـارـيـهـ ، مـنـ الـنـفـقـةـ عـلـىـ أـرـوـاجـهـمـاـ وـأـيـتـامـ فـيـ حـجـورـهـمـاـ وـنـفـقـةـ أـمـ سـلـمـةـ عـلـىـ بـنـيـهـ ، الـمـرـادـ بـهـ كـلـهـ صـدـقـةـ تـطـلـعـ ، وـسـيـاقـ الـأـحـادـيـثـ يـدـلـ عـلـيـهـ .

٧٩٥٩-٣٠٥ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غَيَاثٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ : حَدَّثَنِي شَقِيقُ ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ فَذَكَرَتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ فَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ سَوَاءَ قَالَ : كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَرَآنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : " تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيلِكَنْ " فَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامِ فِي حَجْرِهَا " فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ : " أَيْجِزْنِي عَنِي أَنْ أَنْفَقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِ فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ " قَالَ : سَلِي أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى بَابِهِ ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي ، فَمَرَّ عَلَيْنَا بَالَّا فَقُلْنَا : " سَلْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَيْجِزْنِي عَنِي أَنْ أَنْفَقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامِ فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ " فَقَالَ : " مَنْ هُمَا ؟ " قَالَ زَيْنَبُ : قَالَ : " أَيُّ الرَّبِّيَّابِ ؟ " قَالَ : امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : " نَعَمْ ، يَكُونُ لَهَا أَجْرُ الْقَرَائِبِ ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ " ٣٠٦

306 - صحيح البخاري برقم (١٤٦٦)
وفي شرح ابن بطال - (ج ٦ / ص ٣٤)

قال ابن المنذر: أجمع العلماء أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة، لأن نفقتها يجب عليه، وهي غنية بغناء، واحتلوا في المرأة هل تعطي زوجها من الزكاة؟ فأجاز ذلك أبو يوسف، ومحمد، والشافعى، وأبو ثور، وأبو عبيد، وجوزه أشهب إذا لم يرجع إليها شيء من ذلك، ولا جعلته وقاية لما لها فيما يلزم نفسها من مواساته، وتأدية حقه، فإن رجع إليها شيء من ذلك لم يجزئها.

وقال مالك: لا تعطي المرأة زوجها من زكاة مالها. وهو قول أبي حنيفة.

واحتاج من جوز ذلك بحديث زينب امرأة ابن مسعود، وقالوا: جائز أن تعطيه من الزكاة، لأنه داخل في جملة الفقراء الذين تحمل لهم الصدقة، وأيضاً فإن كل من لا يلزم الإنسان نفقته فجائز أن يضع فيه الزكاة، والمرأة لا يلزمها النفقه على زوجها، ولا على بنيه قال المهلب: والدليل على أن المرأة لا تلزمها النفقه على بنيها قوله تعالى: {وَعَلَى الْمُولُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَسُوْتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [البقرة: ٢٣٣].

قال الطحاوى: واحتل على أهل المقالة الثانية، فقالوا: إن تلك الصدقة التي في حديث زينب إنما كانت من غير الزكاة، وقد بين ذلك ما رواه الليث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عبد الله، عن رائطة بنت عبد الله امرأة عبد الله بن مسعود، وكانت امرأة صناع وليس عبد الله بن مسعود مال، فكانت تتفق عليه، وعلى ولده منها، فقالت: لقد شغلتني والله أنت ولدك عن الصدقة، فما أستطيع أن أتصدق معكم بشيء، فسألت رسول الله هي وهو، فقالت: يا رسول الله، إن امرأة ذات صنعة، أبيع منها، وليس لزوجي ولا ولدوى شيء، فشغلوه فلا أتصدق، فهل لي فيهن أحراً؟ فقال: « لك في ذلك أجر ما أنفقت عليهم، فأنفقني عليهم ».

قال الطحاوى: ففي هذا الحديث أن تلك الصدقة لم تكن زكاة، ورائطة هذه هي زينب امرأة عبد الله، لا نعلم أن عبد الله كانت له امرأة غيرها في زمن رسول الله، فكانت تتفق عليه وعلى ولده من عمل يدها، وقد أجمعوا أنه لا يجوز أن تتفق على ولدتها من زكاهما، فلما كان ما أنفقت على ولدتها ليس من الزكاة، فكتنل ما أنفقت على زوجها ليس من الزكاة، وقد روى أبو هريرة عن النبي - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، مثل ذلك، حدثنا فهد، حدثنا على بن معبد، حدثنا إسماعيل بن أبي كثير الأنصارى، عن عمر بن نبيه الكعبي، عن المقيرى، عن أبي هريرة، أن رسول الله - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - انصرف من صلاة الصبح يوماً، فأتى على النساء في المسجد، فقال: « يا معاشر النساء، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب بعقول ذوى الألباب منهن، إن رأيتكن أكثر أهل النار، فتقربن إلى الله ما استطعن ». وكان في النساء امرأة ابن مسعود، فانصرفت إلى ابن مسعود، فأخبرته بما سمعت من رسول الله - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وأنحدرت حلياً لها، فقال ابن مسعود: أين تذهبين بهذا الحال؟ فقالت: أقرب به إلى الله وإلى رسول الله - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

٧٩٦٠-٣٠٦ - أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاً قَالَ : أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ يَعْنِي ابْنَ مُهَاجِرٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : انْطَلَقَتِ امْرَأَةٌ عَبْدِ اللَّهِ ، وَامْرَأَةٌ أَبِي مَسْعُودٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ تَكْتُمُ صَاحِبَتَهَا أَمْرَهَا ، فَأَتَتَا الْحُجْرَةَ ، فَقَالَتَا لِبَالَّا : ایت رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلِّ : " امْرَأَانِ ، لِإِحْدَاهُمَا فَضْلُ مَالٍ ، وَفِي حَجْرِهَا بَنُو أَخٍ لَهَا أَيْتَمٌ " فَقَالَتِ الْأُخْرَى : إِنَّ لِي فَضْلًا مَالٍ وَلِي زَوْجٌ خَفِيفٌ ذَاتٌ الْيَدِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَهُمَا كِفْلَانٍ " ^{٣٠٧}

=====

وسلم - ، لعل الله أن لا يجعلني من أهل النار. قال: هلمي ويلك، تصدقى به على وعلى ولدى. فقالت: لا والله حتى أذهب به إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فذهبت به فسألته، فقال: « تصدقى به عليه، وعلى بنيه، فإنهم له موضع ». في بين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه أراد بقوله: « تصدقى » صدقة التطوع التي تكفر بها الذنب، لأنه أمرها بالصدقة بكل الحالى، وذلك من التطوع لا من الزكاة، لأن الزكاة لا توجب الصدقة بكل المال، وإنما توجب الصدقة بجزء منه، وهذا دليل على فساد تأويل أبي يوسف، ومن ذهب مذهبه فقد بطل بما ذكرنا أن يكون في حديث زينب ما يدل أن المرأة تعطي زوجها من زكاة مالها إذا كان فقيراً.

³⁰⁷ - المسند الجامع برقم (٩٠٨٧) والأموال لابن زنجويه برقم (١٠٥٣) حديث حسن = الحجر : الكتف والرعاية والتربية = الخفيف : الفقير قليل المال = الكفل : الحظ والنصيب

٣٠٧ - ٧٩٦١ - أَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ أَحْمَدَ الْعَسْقَلَانِيُّ ، بِلْخٌ قَالَ : حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ قَالَ : حَدَّثَنِي بَحِيرٌ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا أَطْعَمْتَ نَفْسَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ ، وَمَا أَطْعَمْتَ زَوْجَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ ، وَمَا أَطْعَمْتَ وَلَدَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ ، وَمَا أَطْعَمْتَ خَادِمَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ " ^{٣٠٨}

٣٠٨ - ٧٩٦٢ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَدَيِّ بْنِ ثَابَتٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كُتُبَتْ لَهُ صَدَقَةً " ^{٣٠٩}

=====

³⁰⁸ - مسنـد أـحمد برـقم (١٧٦٤٢ و ١٧٦٥٤) وصـحيح الجـامـع (٥٥٣٥) المسـند الجـامـع برـقم (١١٨٠٦) صـحيح

³⁰⁹ - صـحيح مـسلم برـقم (٢٣٦٩)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٣ / ص ٤٤٢) فيه : يـبيان أـنَّ الـمـرـاد بالـصـدـقـة والـنـفـقـة الـمـطـلـقـة فيـ باـقـي الـأـحـادـيث إـذـا اـحـتـسـبـها ، وـمـعـناـه أـرـادـ بـهـا وـجـهـ اللـهـ تـعـالـى . فـلـا يـدـخـلـ فـيـهـ مـنـ أـنـفـقـهـا ذـاهـلاـ ، وـلـكـنـ يـدـخـلـ الـمـحـسـبـ ، وـطـرـيقـهـ فـيـ الـاحـتـسـابـ أـنـ يـتـذـكـرـ أـنـ اللـهـ يـحـبـ عـلـيـهـ الـإـنـفـاقـ عـلـىـ الزـوـجـةـ وـأـطـفـالـ أـوـلـادـ وـالـمـمـلـوكـ وـغـيرـهـمـ مـمـنـ تـحـبـ نـفـقـتـهـ عـلـىـ حـسـبـ أـحـواـلـهـ . وـأـخـتـلـافـ الـعـلـمـاءـ فـيـهـ ، وـأـنـ غـيرـهـمـ مـمـنـ يـنـفـقـ عـلـيـهـ مـنـدـوبـ إـلـىـ الـإـنـفـاقـ عـلـيـهـمـ فـيـنـفـقـ بـنـيـةـ أـدـاءـ مـاـ أـمـرـ بـهـ ، وـقـدـ أـمـرـ بـالـإـحـسـانـ إـلـيـهـمـ . وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

٣٠٩ - ٧٩٦٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقُ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَا سَعْدُ " إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفْقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرَتَ عَلَيْهَا ، حَتَّى الْلُّقْمَةَ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ " ٣١٠

٣١٠ - ٧٩٦٤ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفْقَةٍ ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ حَتَّى الْلُّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ " ٣١١

=====

٣١٠ - صحيح البخاري برقم (٥٦) و (١٢٩٥) و (٢٧٤٤) و (٣٩٣٦) و (٤٤٠٩) و (٥٣٥٤) و (٥٦٦٨) و (٦٣٧٣) و صحيح مسلم برقم (٤٢٩٦) و (٦٧٣٣)

٣١١ - صحيح البخاري برقم (٦٧٣٣) و سنت أبي داود برقم (٢٨٦٦) و سنت الترمذى برقم (٢٢٦٢) وفي شرح ابن بطال - (ج ١٤ / ص ٣٠)

اختلف السلف في تأويل قوله تعالى: {وَيُسَأَلُونَكَ مَاذَا يَنْفَقُونَ قُلِ الْعَفْوُ} [آل عمران: ٢١٩]، فروى عن أكثر السلف أن المراد بذلك صدقة التطوع، روى ذلك عن القاسم وسالم، قالا: العفو فضل المال ما تصدق به عن ظهر غنى. وقال الحسن: لا تتفق حتى يجهد مالك فبقي تسأل الناس، وفيها قول ثالث عن مجاهد، قال: العفو الصدقة المفروضة. قال إسماعيل بن إسحاق: وما ذكره مجاهد غير ممتنع؛ لأن الذي يؤخذ في الزكاة قليل من كثير، ولكن ظاهر التفسير ومقصد الكلام يدل أنه في غير الزكاة، والله أعلم.

وقال الزجاج: أمر الناس أن ينفقوا الفضل إلى أن فرضت الزكاة، فكان أهل المكاسب يأخذون الرجل من كسبه كل يوم ما يكتفيه ويتصدق بباقيه، ويأخذ أهل الذهب والفضة ما ينفقون في عامهم وينفقون باقيه، روى هذا في التفسير.

ذكر البخاري أن الآية عامة في النفقة على الأهل وغيرهم؛ لأن الرجل لا تلزمه النفقة على أهله إلا بعد ما يعيش به نفسه، وكان ذلك عن فضل قوله، وقد جاء في الحديث عن النبي، عليه السلام، في هذه الأحاديث أن نفقة الرجل على أهله صدقة، فلذلك ترجم بالأية في النفقة على الأهل.

قال الطبرى: إن قال قائل: ما واجه حديث أبي مسعود وحديث سعد وما تأولهما، وكيف يكون إطعام الرجل أهله الطعام صدقة وذلك فرض عليه؟

فالجواب: أن الله تعالى جعل من الصدقة فرضاً وتطوعاً، ومعلوم أن أداء الفرض أفضل من التطوع، فإذا كان عند الرجل قدر قوته ولا فضل فيه عن قوت نفسه، وبه إليه حاجة، فهو خائف بإثارة غيره به هلاك نفسه، كائناً من كان غيره الذى حاجته إليه مثل حاجته، والدأً كان أو ولدأً أو زوجة أو خادماً، فالواجب عليه أن يحيى به نفسه، وإن كان فيه فضل كان عليه صرف ذلك الفضل حينئذ إلى غيره من فرض الله نفقته عليه، فإن كان فيه فضل عما يحيى به نفسه ونفوسهم، وحضره من لم يوجب الله عليه نفقته، وهو مخوف عليه الملائكة إن لم يصرف إليه ذلك الفضل كان له صرف ذلك إليه بشعن أو بقيمة، وإن كان في سعة وكفاية ولم يخف على نفسه ولا على أحد من تلزمته نفقته، فالواجب عليه أن يبدأ بحق من أوجب الله حقه في ماله، ثم الأمر إليه في الفضل من ماله، إن شاء تطوع بالصدقة به، وإن شاء ادخره، وإذا كان المنفق على أهله إنما يؤدى فرضاً لله واجباً له فيه جزيل الأجر، فذلك إن شاء الله معنى قوله - صلى الله عليه وسلم - : « وَمَهْمَا أَنْفَقْتَ نَفْقَةً ، فَهِيَ لَكَ صَدَقَةٌ حَتَّى الْلُّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ » ؛ لأنه بفعله ذلك يؤدى فرضاً لله عليه هو أفضل من صدقة التطوع التي يتصدق بها على غريب منه لا حق له في ماله.

٣١١ - ٧٩٦٥- أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو ، كَتَبْنَا عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرُو قَالَ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاً بْنَ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الزُّبِيرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالثَّالِثُ بَيْبَابَهُ جُلوْسٌ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَجَلَسَ ، ثُمَّ أَذَنَ لَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَدَخَلَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ وَحَوْلَهُ نَسَاؤُهُ وَهُوَ سَاكِنٌ وَاجْمَعَ قَالَ عُمَرُ : " لَا كَلْمَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلَهُ أَنْ يَضْحَكَ " قَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ رَأَيْتَ ابْنَةَ زَيْدَ امْرَأَةَ عُمَرَ سَأَلْتُنِي النَّفَقَةَ آنَّفَا ، فَوَجَّهْتُ عُنْقَهَا ، فَضَحَّكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَأَتْ نَوَاجِذُهُ قَالَ : " هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلُنِي النَّفَقَةَ " فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ لِيَضْرِبَهَا ، وَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ ، كَلَاهُمَا يَقُولُ : سَأَلَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ ، فَنَهَا هُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْنَ نَسَاؤُهُ : وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ هَذَا الْمَحْلُسِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْخِيَارُ فَبَدَا بِعَائِشَةَ فَقَالَ : " إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَذْكُرَ لَكِ شَيْئًا ، لَأُحِبُّ أَنْ تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبُوَيْكَ " قَالَتْ : وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَتَلَّا عَلَيْهَا يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتَ تُرِدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيْنَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أَمْتَعْكُنَ قَالَتْ عَائِشَةُ : " أَفَيْكَ أَسْتَأْمِرُ أَبُوَيْ ? بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تَذَكُّرْ لِامْرَأَةَ مِنْ نَسَائِكَ مَا احْتَرَتْ " فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْشِنِي مُعْنِفًا ، وَلَكِنْ مُعَلَّمًا مُبَشِّرًا ، لَا تَسْأَلْنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ عَمَّا احْتَرَتْ إِلَّا أَخْبِرْتَهَا " ٣١٢

٣١٢ - مسند أحمد برقم (١٤٨٨٩) والمسند الجامع برقم (٢٥١٩) صحيح

{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ} أي قل لزوجاتك الالاتي تأخذت منهن بسبب سوءهن إياك الزيادة في النفقة {إِنْ كُنْتَ تُرِدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيْنَتَهَا} أي إن رغبت في سعة الدنيا ونعمتها، وبحرجها الرائع {فَتَعَالَيْنَ أَمْتَعْكُنَ} أي فتعالين حتى أدفع لك متعة الطلاق {وَأُسْرَحُكُنَ سَرَاحًا حَمِيلًا} أي وأطلقك طلاقاً من غير ضرار {وَإِنْ كُنْتَ تُرِدُّنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ} أي وإن كنت ترغبن في رضوان الله ورسوله، والفوز بالنعم الوفير في الدار الآخرة {فَإِنَّ اللَّهَ أَعْدَ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَ أَجْرًا عَظِيمًا} حواب الشرط أي فإن الله تعالى قد هيأ للمحسنات منك م مقابلة إحسانهن ثواباً كبيراً لا يوصف، وهو الجننة التي فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، قال في البحر: لما نصر الله نبيه، وفرق عنه الأحزاب، وفتح عليه قريطة والنصير، ظنَّ أزواجاً أنه اختص بنفائس اليهود وذخائرهم، فقعدن حوله وقلن يا رسول الله: بناتُ كسرى وقيصر في الخلوي والخلل، ونحن على ما تراه من الفاقة والضيق!! وألم قلبه بمحطتهم له بتوسيعة الحال، وأن يعاملهن بما يعامل به الملوك والأكابر أزواجاً لهم، فأمره الله أن يتلو عليهم ما نزل في أمرهن، وأزواجاً إذ ذاك تسع زوجات {يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَ بِفَاحِشَةٍ مُبِيِّنَةٍ} أي من تفعل منك كبيرةً من الكبائر، أو ذنبًا تجاوز الحد في القبح، قال ابن عباس: يعني النشور وسوء الخلق {يُعْنِي عَفْفُ لَهَا الْعَذَابُ ضَعْفُهُنَّ} أي يكون جرأها ضعف جراء غيرها من النساء، لأن زيادة قبح المعصية تتبع زيادة الفضل والمرتبة {وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا} أي كان ذلك العقاب سهلاً يسيرًا على الله، لا يمنعه منه كونهن أزواجاً ونساء النبي صلى الله عليه وسلم، وفي الآية تلوين للخطاب، فبعد أن كانت المخاطبة لهن على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجَّه الخطاب إليهنَّ هنا مباشرةً لإِظهار الاعتناء بأمرهن ونصحهن، قال الصاوي: وهذه الآيات خطاب من الله لأزواج النبي

٧٩٦٦-٣١٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَيَاثٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " خَيْرٌ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غَنِّيٍّ ، وَأَلْيَدُ الْعُلِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّقْلَى ، وَابْدأْ بِمَنْ تَعُولُ " تَقُولُ الْمَرْأَةُ : إِمَّا أَنْ تُنْفِقَ عَلَيَّ أَوْ تُطْلَقُنِي ، وَيَقُولُ الْابْنُ : إِلَى مَنْ تَكُلُّنِي وَيَقُولُ الْعَبْدُ : أَنْفَقْ عَلَيَّ وَاسْتَعْمَلْنِي قِيلَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا ، هَذَا مِنْ كِيسِي " ^{٣١٣}

صلى الله عليه وسلم إظهاراً لفضلهن، وعظم قدرهن عند الله تعالى، لأن العتاب والتشديد في الخطاب مشعر برفعة رتبتهن، لشدة قربهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنهن أزواجهن في الجنة، فبقدر القرب من رسول الله يكون القرب من الله.

٣١٣ - صحيح البخاري برقم (١٤٢٦) ونص (٢٥٤٦ و ٢٥٥٦) والمستند الجامع برقم (١٣٣٠٦)

وفي شرح ابن بطال - (ج / ٥ / ص ٤٢٦)

قال بعض أهل العلم: في قوله - صلى الله عليه وسلم - : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ من تعول » دليل على أن النفقة على الأهل أفضل من الصدقة، لأن الصدقة تطوع، والنفقة على الأهل فريضة. قوله: « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » أى لا صدقة إلا بعد إحرار قوته وقوت أهله، لأن الابتداء بالفراص قبل التوافل أولى، وليس لأحد إتلاف نفسه، وإتلاف أهله بإحياء غيره، وإنما عليه إحياء غيره بعد إحياء نفسه، وأهله، إذ حق نفسه وحق أهله أوجب عليه من حق سائر الناس، ولذلك قال: « وابدأ من تعول » ، وقال لکعب: « أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك » .

قال الطبرى: فإن قيل: هذا المعنى يعارض فعل أبي بكر الصديق، رضى الله عنه، حين تصدق بماله كله، وأمضاه النبي - صلى الله عليه وسلم - . قيل: قد اختلف العلماء فيمن تصدق بماله كله في صحة بدنها وعقلها، فقالت طائفة: ذلك جائز إذا كان في صحته. واعتلو بغير أبي بكر حين تصدق بماله كله، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قيل ذلك ولم ينكره ولا ردّه، وهو قول مالك، والكوفيين، والشافعى، والجمهور.

وقال آخرون: ذلك كله مردود، ولا يجوز شيء منه. روى ذلك عن عمر بن الخطاب أنه رد على غيلان بن سلمة نسأه، وكان طلقهن، وقسم ماله على بنيه، فرداً عمر ذلك كله.

وقال آخرون: الجائز من ذلك الثالث، ويرد الثنان واعتلو بحديث كعب بن مالك، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - رد صدقته إلى الثالث. هذا قول مكحول، والأوزاعى.

وقال آخرون: كل عطية تزيد على النصف ترد إلى النصف. روى ذلك عن مكحول.

قال الطبرى: والصواب في ذلك عندنا أن صدقة المتصدق بماله كله في صحة بدنها وعقلها جائزة، لإجازة النبي، - صلى الله عليه وسلم - ، صدقة أبي بكر بماله كله، وإن كنت لا أرى أن يتصدق بماله كله، ولا يجحف بماله ولا بعياله، وأن يستعمل في ذلك أدب الله تعالى لنبهه، - صلى الله عليه وسلم - ، بقوله: {ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً} [الإسراء: ٢٩] وأن يجعل من ذلك الثالث كما أمر الرسول كعب بن مالك وأبا لبابة.

وأما إجازته لأبي بكر الصديق، رضى الله عنه، الصدقة بماله كله، فهو إعلام منه أمهته أن ذلك جائز غير مذموم ورده على كعب، وأبى لبابة ما ردّ، وأمره لهما بإخراج الثالث إعلاماً منه بموضع الاستحباب والاختيار، لا حظراً منه للصدقة بجميع المال، والدليل على ذلك إجماع الجميع على أن لكل مالك مالاً إإنفاق جميعه في حاجاته، وصرفه فيما لا يحرم عليه من شهواته، فمثله إإنفاق جميعه فيما فيه القرابة إلى الله، إذ إنفاقه في ذلك أولى من إإنفاقه في شهواته، ولذاته.

قال غيره: وأما قوله: وأما من تصدق وعليه دين، فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والعتق والمبة، وهو رد عليه. فهو إجماع من العلماء لا خلاف بينهم فيه.

وقوله: إلا أن يكون معروفاً بالصبر، فيؤثر على نفسه. فإنما يرجع هذا الاستثناء إلى قوله: من تصدق وهو محتاج. ولا يرجع إلى قوله: أو عليه دين، للإجماع الذي ذكرنا، ومن بلغ متلة الإيثار على نفسه، وعلم أنه يصبر على الفقر، ويصبر أهله عليه، فمباح له أن يؤثر على نفسه، ولو كان بكم خصاصة، وجائز له أن يتصدق وهو محتاج، ويأخذ بالشدة كما فعل الأنصار بالماهرين، وكما فعل أبو بكر

٣١٣ - ٧٩٦٧ - أَخْبَرَنِي عُمَرَانُ بْنُ بَكَارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ رَوْحٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " أَلْيُدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيُدِ السُّفْلَى ، وَأَبْدًا بِمَنْ تَعُولُ " قَالَ زَيْدُ :

الصديق، رضى الله عنه، وإن عرف أنه لا طاقة له ولا لأهله على مقاومة الفقر وال الحاجة، فإمساكه ماله أفضل، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك » وقوله: « وابدأ من تعول » وقد روى عباد بن العوام عن عبد الملك بن عمير، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي، - صلى الله عليه وسلم - ، قال: « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » لفظ الترجمة وهو معنى قوله: « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » .

قوله: « اليد العليا خير من اليد السفلية » . فيه ندب إلى التعفف عن المسألة، وحضر على معالى الأمور، وترك دنيتها، والله يحب معالى الأمور، وفيه: حضر على الصدقة أيضاً. لأن العليا يد المتصدق، والسفلى يد السائل، والمعطى مفضل على المعطى، والمفضل خير من المفضل عليه، ولم يُرِدْ - صلى الله عليه وسلم - أن المفضل في الدنيا خير في الدين، وإنما أراد في الإفضال والإعطاء.

قال الخطاطي: وتفسيره في هذا الحديث: اليد العليا المنفعة، والسفلى السائلة تفسير حسن، وفيه وجه آخر أشبه بمعنى الحديث، وهو أن تكون العليا هي المتعففة، وقد روى ذلك مرفوعاً: حدثنا عن على بن عبد العزيز، حدثنا عارم، حدثنا حماد بن زيد، عن أبيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب يقول: « اليد العليا خير من اليد السفلية، اليد العليا المتعففة ». ورواه ابن المبارك، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « اليد العليا المنفعة، واليد السفلية السائلة ». قال أبو داود: ورواه عبد الوارث، عن أبيوب، عن نافع، عن ابن عمر مثله، وبؤكده هذا ما روى عبد الرزاق، عن معاذ، عن الزهرى، عن عروة، وسعيد بن المسيب، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أعطى حكيم بن حرام دون ما أعطى أصحابه، فقال حكيم: ما كنت أظن يا رسول الله أن تتصدى دون أحد. فزاده حتى رضى، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « اليد العليا خير من اليد السفلية » ، قال: ومنك يا رسول الله؟ قال: « ومني » ، قال: والذي بعثك بالحق لا أرزاً أحداً بعده شيئاً، فلم يقبل عطاء ولا ديواناً حتى مات.

قال أبو سليمان: فلو كانت اليد العليا المعطية، لكان حكيم قد توهם أن يداً خيراً من يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقوله: « ومنك يا رسول الله » ي يريد أن التعفف من مسألتك ك فهو من مسألة غيرك، فقال - صلى الله عليه وسلم - : « نعم » ، فكان بعد ذلك لا يقبل العطاء من أحد. وروى في وجه ثالث عن الحسن، قال: اليد العليا المعطية، واليد السفلية المانعة.

قال المؤلف: وحديث عروة وسعيد مرسل، والمستند أقطع في المخجة عند التنازع.

ومنها حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال " (كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل يمثل بيضة من ذهب فقال يا رسول الله أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة، ما أملك غيرها، فأعرض ٤٠ ١٦١ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه مراراً - وهو يردد كلامه هذا - ثم أخذها صلى الله عليه وسلم فخذفه بها، فلو أصابته لأوجعته أو لعقرته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ثم يقعد يستكشف الناس، خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى) " ، وفي رواية أخرى أنه صلى الله عليه وسلم قال " (حذر علينا مالك لا حاجة لنا به) " .

الاتجاه الثاني يرى من ذهب إليه أن من نذر التصدق بكل ما يملك من مال فإن نذر هذا يمين، وتلزم كفاره بيمين، روى هذا عن عمر وابنه عبد الله وابن عباس وجاير بن عبد الله وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم، وهو قول الحسن البصري وطاوس وعطاء بن أبي رباح وعكرمة والأوزاعي وقتادة وسلمان بن يسار ، وهو رواية عن أبى حنبل .

واستدل هؤلاء بحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله كفت قال " (كفارة النذر كفارة اليمين) " .

فقد أفاد هذا الحديث أن حكم النذر كحكم اليمين، فمن حنت في يمينه تلزم كفارة، فكذلك يلزم الناذر إن لم يف بندره كفارة كفارة اليمين.

الاتجاه الثالث يرى أصحابه أن من نذر التصدق بكل ماله فإنه يجزئه التصدق بثلث هذا المال. وقد مال إلى هذا الاتجاه الزهري والليث بن سعد وهو قول آخر حكى عن سعيد بن المسيب ، وإليه ذهب المالكي وهو مذهب جمهور الحنابلة .

فَسُلِّمَ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَنْ تَعْوَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : امْرَأُكَ تَقُولُ : أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ طَلَقَنِي ، وَعَدْكَ يَقُولُ : " أَطْعَمْنِي وَاسْتَعْمَلْنِي " وَابْنُكَ يَقُولُ : " إِلَى مَنْ تَذَرَّنِي " ٣١٤"

314 - صحيح البخاري برقم (٥٣٥٥ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ٥٣٥٦)

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٤ / ص ٣٢)

قال المهلب: النفقه على الأهل والعيل واجبة بإجماع، وهذا الحديث حجة في ذلك.

وقوله عليه السلام: « وابدأ من تعول »، ولم يذكر إلا الصدقة يدل أن نفقته على من يعول من أهل وولد محسوب له في الصدقة، وإنما أمرهم الله أن يدعوا بأهليهم خشية أن يظنوا أن النفقه على الأهل لا أجر لهم فيها، فعرفهم عليه السلام أنها لهم صدقة حتى لا ينحرجوها إلى غيرهم إلا بعد أن يقوتوهم.

قال الطبرى: قوله عليه السلام: « وابدأ من تعول »، إنما قال ذلك؛ لأن حق نفس المرأة عليه أعظم من حق كل أحد بعد الله، فإذا صاح ذلك فلا وجه لصرف ما هو مضطر إليه إلى غيره، إذ كان ليس لأحد إحياء غيره بإتلاف نفسه وأهله، وإنما له إحياء غيره بغیر إهلاك نفسه وأهله وولده، إذ فرض عليه النفقه على غيرهم فرضاً عليه، ولا شك أن الفرض أولى بكل أحد من إثبات التطوع عليه.

وفيه: أن النفقه على الولد ما داموا صغاراً فرض عليه، لقوله: إلى من تدعى؟ وكذلك نفقه العبد والخادم للمرء واجبة لازمة. قال ابن المنذر: واختلفوا في نفقة من بلغ من الأبناء ولا مال له ولا كسب، فقالت طائفة: على الأب أن ينفق على ولد صلبه الذكور حتى يختلوا والنساء حتى يزوجن ويدخلن بمن، فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقه لها على أبيها، وإن طلقها قبل البناء فهي على نفقتها، ولا نفقه لولد الولد على الجد، هذا قول مالك.

وقالت طائفة: ينفق على ولده حتى يبلغ الحلم والحيض، ثم لا نفقه عليه إلا أن يكونوا زمّن، وسواء في ذلك الذكور والإثناين ما لم يكن لهم أموال، وسواء في ذلك ولده أو ولد ولده وإن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه يقدر على النفقه عليهم، هذا قول الشافعى.

وقال الثورى: يجبر الرجل على نفقه ولده الصغار غلاماً كان أو جارية، فإن كانوا كباراً أجبر على نفقه النساء ولا يجبر على نفقه الرجال إلا أن يكونوا زمّن.

وأوجبت طائفة النفقه لجميع الأطفال والبالغين من الرجال والنساء إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن نفقه الوالد على ظاهر قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هند: « حذى ما يكتفيه ولدك بالمعروف »، ولم يستثن ولدًا بالغاً دون طفل. وقوله في حديث أبي هريرة: يقول ابن: أطعمتني إلى من تدعى؟ يدل على أنه إنما يقول ذلك من لا طاقة له على الكسب والتحرف، ومن بلغ سن الحلم فلا يقول ذلك؛ لأنه قد بلغ حد السعي على نفسه والكسب لها، بدليل قوله تعالى: {حق إذا بلغوا النكاح فإن آتستم منهم رشدًا فادفعوا إليهم أموالهم} [النساء: ٦]، فجعل بلوغ النكاح حداً في ذلك.

واختلفوا في المعاشر هل يفرق بينه وبين امرأته بعدم النفقه؟ فقال مالك، والبيهقي، والأوزاعي، والشافعى، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور: إذا أعنسر بالنفقه، فللزوجة الخيار بين أن تقسم عليه، ولا يكون لها شيء في ذمتها أصلاً، وبين أن تطلب الفراق فيفرق الحكم بينهما، وقاله من الصحابة عمر، وعلى، وأبو هريرة، ومن التابعين سعيد بن المسيب، وقال: إن ذلك سنة.

وقالت طائفة: لا يفرق بينهما ويلزمها الصير عليه وتعلق النفقه بذمتها بحكم الحكم، هذا قول عطاء، والزهرى، وإليه ذهب الكوفيون والثورى، واحتجوا بقوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عَسْرَةً فَنَظِرْهُ إِلَى مِسْرَةٍ} [آل بقرة: ٢٨٠]، فوجب أن ينظر حتى يوسى، وبقوله: {وَأَنْكِحُوا الْأَيَامِيَّ مِنْكُمْ} إلى {يَغْنِمُهُمُ اللَّهُ} [النور: ٣٢]، فتدبر تعالى إلى إنكاح الفقير، فلا يجوز أن يكون الفقر سبباً للفرق، وهو مندوب معه إلى النكاح.

واحتاج عليهم أهل المقالة الأولى بقوله عليه السلام في حديث أبي هريرة: إما أن تطعمي، وإما أن تطلقي، وهذا نص قاطع في موضوع الخلاف، وقالوا أيضاً: أما قوله: {إن يكونوا فقراء يغنمهم الله} [النور: ٣٢]، لم يرد الفقير الذي لا شيء معه أصلاً، وإنما المراد الفقير الذي حالته منحصرة عن حالة الغنى، بدليل أنه ندبه إلى النكاح، وأجمعوا أنه من لا يقدر على نفقه الزوجة غير مندوب إلى النكاح ولا مستحب له.

٧٩٦٨-٣١٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبْنُ عَجْلَانَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ ظَهَرٍ غَنِّيٌّ ، وَأَلْيَدُ الْعُلِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلِيِّ ، وَأَبْدَأَ بِمَنْ تَعْوَلُ " فَقِيلَ : مَنْ أَعْوَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " امْرَأَكَ مِمَّنْ تَعْوَلُ " تَقُولُ : أَطْعَمْنِي ، وَإِلَّا فَارْقَنِي خَادِمُكَ يَقُولُ : " أَطْعَمْنِي ، وَاسْتَعْمَلْنِي ، وَوَلَدُكَ يَقُولُ : إِلَى مَنْ تَرْكُنِي ؟ " ^{٣١٥}

=====

وأما قوله: {وَإِنْ كَانَ ذُو عَسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مِيسَرَةٍ} [البقرة: ٢٨٠]، فإنما ورد في المدابينات التي تتعلق بالذمم، واحتجوا بقوله تعالى: {وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوهُ} [البقرة: ٢٣١]، وإذا لم ينفق عليها فهو مضر بها، فوجب عليه الفراق إن طلبته، فإن قال الكوفيون: لو كان قوله تعالى: {وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوهُ}، نَعِيَا واجِهًا لِمَ يُجْزِي الإِمسَاكُ وإن رضيته، فيقال لهم: قامت دلالة الإجماع على جواز إمساكهن إذا رضبن بذلك، وأما الإعسار فلو أُعْسِرَ بِنَفْقَةِ خادِمٍ أو حِيوانٍ له، فإن ذلك يزيد ملكه عنه وبِياع عليه، كذلك الزوجة، وأيضاً فإن العينين يجبر على طلاق زوجته إذا لم يطأ، والوطء لمدة يمكن الصبر على فقدها ويقوم بدن المرأة بعدمها، والصبر عن القوت ليس كذلك فصارت الفرقـة أولى عند عدم النفقة.

³¹⁵ - مسند أحمد برقم (١١١٥) وهو صحيح

وفي فيض القدير، شرح الجامع الصغير ٤٠٢١ - (خير الصدقة) أي أفضليها (ما كان عن ظهر غنى) وفي رواية للبخاري (على ظهر غنى) أي ما وقع من غير محتاج إلى [ص ٤٧٥] ما يتصدق به لنفسه ومونه ولفظ الظاهر مقدم ثم كيناً للكلام فهو كقوهم هو راكب متن السلامة ونحوه من الألفاظ التي يعبر بها عن التمكّن عن الشيء والاستلاء عليه أو ما ثبت عندها غنى لصاحبها يستظهر به على مصالحة لأن من لم يكن كذلك يندم غالباً ونكر غنى للتخفيف ولا ينافيه خير أفضلي الصدقة جهد المقل لأن الفضيلة تتفاوت بحسب الأشخاص وقوه التوكـل. قال النووي: مذهبنا أن التصدق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ويكون هو بصير على الإضافة والفقر فإن لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه (وابداً) قالوا بالهمز وتركه (عن تعول) أي من تلزم نفقته والمعنى أفضلي الصدقة ما أخرجه من ماله بعد استيفاء قدر كفاية عياله وزاد في رواية البيهقي عن أبي هريرة قال: ومن أتعول قال: امرأتك تقول أطعمني وإلا فارقني، خادمك يقول أطعمني وإلا فبعني، ولدك يقول إلى من تتكلـي.

٣١٥ - ٧٩٦٩ - أَخْبَرَنَا قُتْبِيَّةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الرِّتَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفِرْغَ صَحْفَتَهَا ، وَلِتُنْكِحْ ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا " ٢١٦٦

٣١٦ - مالك برقم (١٦٣٢) وصحيح البخاري برقم (٦٦٠١ و ٢١٤٠ و ٢١٤٨ و ٢١٥٠ و ٢١٥١ و ٢١٦٢ و ٢١٦٣ و ٢٧٢٣ و ٢٧٢٧ و ٥١٤٤ و ٥١٥٢) وسنن أبي داود برقم (٢١٧٨)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٤ / ص ٤٢١)

قَوْلُهُ (لَا يَحِلُّ) ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ يَحْمُزُ ذَلِكَ كَرِيمَةً فِي الْمَرْأَةِ لَا يَبْيَنِي مَعَهَا أَنْ تَسْتَمِرَ فِي عِصْمَةِ الزَّوْجِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ النِّصِيبَةِ الْمُحَضَّةِ أَوْ لِضَرِرِ يَحْصُلُ لَهَا مِنَ الزَّوْجِ أَوْ لِزَوْجِ مِنْهَا أَوْ يَكُونُ سُؤَالًا ذَلِكَ بِعَوْضِ وَلِزَوْجِ رَغْبَةٍ فِي ذَلِكَ فَيَكُونُ كَالْخَلْعِ مَعَ الْأَجْنِبَيِّ إِلَى عَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْمُخْتَلِفَةِ . وَقَالَ أَبْنُ حَبِيبٍ : حَمَلَ الْعَلَمَاءُ هَذَا التَّهْيِي عَلَى التَّذَبْبُ ، فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُفْسِدْ النِّكَاحَ وَتَعَقَّبْهُ أَبْنُ بَطَّالَ بَأْنَ نَفْعِي الْحَلِّ صَرِيعٌ فِي التَّحْرِيمِ ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ فَسْخُ النِّكَاحِ ، وَإِنَّمَا فِيهِ التَّعْبِيَّظُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَسْأَلْ طَلاقَ الْأَخْرَى ، وَلَتَرْضَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَهَا .

قَوْلُهُ (أُخْتِهَا) قَالَ التَّوْرَوِيُّ : مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ نَهْيُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبَيِّ أَنْ تَسْأَلْ رَجُلًا طَلاقَ زَوْجِهِ وَأَنْ يَتَرَوَّجَهَا هِيَ فَيَصِيرُ لَهَا مِنْ نَفْقَهَهُ وَمَعْرُوفَهُ وَمُعَاشَرَتَهُ مَا كَانَ لِلْمُطْلَقَةِ ، فَبَرَّ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ " تُكْفِئُ مَا فِي صَحْفَتَهَا ، قَالَ وَالْمُرَادُ بِأُخْتِهَا عِيرَهَا سَوَاءَ كَاتَتْ أُخْتَهَا مِنَ النَّسَبِ أَوِ الرَّضَاعِ أَوِ الدِّينِ ، وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ الْكَافِرَةِ فِي الْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أُخْتًا فِي الدِّينِ إِنَّمَا الْمُرَادُ الْغَالِبُ أَوْ أَنَّهَا أُخْتَهَا فِي الْجِنْسِ الْأَدَمِيِّ ، وَحَمَلَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْأَخْتَ هُنَا عَلَى الْضَّرَّةِ قَفَالَ : فِيْنِ الْمَقْهُوِّ أَنْ تَسْأَلْ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا أَنْ يُطْلَقْ ضَرَّهَا لِتَنْفَرِدَ بِهِ ، وَهَذَا يُمْكِنُ فِي الْرَوَايَةِ الْتِي وَقَعَتْ بِلَفْظِ " لَا تَسْأَلْ الْمَرْأَةَ طَلاقَ أُخْتِهَا " ، وَأَمَّا الْرَوَايَةُ الْتِي فِيهَا لَفْظُ الشَّرْطِ فَظَاهِرُهَا أَنَّهَا فِي الْأَجْنِبَيَّةِ وَيُؤْيِدُهُ قَوْلُهُ فِيهَا " وَلِتُنْكِحْ " أَيْ وَلِتَنْتَرَوْجَ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ مِنْ عَيْرِ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يُطْلَقَ الْتِي قَبْلَهَا ، وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ هُنَا بِالْأَخْتِ الْأَخْتَ فِي الدِّينِ ؛ وَيُؤْيِدُهُ زِيَادَةُ أَبْنِ حَبَّانَ فِي آخِرِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ " لَا تَسْأَلْ الْمَرْأَةَ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفِرْغَ صَحْفَتَهَا فَإِنَّ الْمُسْلِمَةَ أُخْتُ الْمُسْلِمَةِ " وَعَدَ تَقْلِيمَ فِي " بَابِ لَا يَعْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى حَطْبَةِ أَخِيهِ " تَقْلِيمُ الْحَلَافِ عَنِ الْأُوْرَاعِيِّ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْمُسْلِمَةِ ، وَبِهِ جَزَمَ أَبُو الشِّيْخِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَيَأْتِي مِثْلُهُ هُنَا ، وَيَجِيءُ عَلَى رَأْيِ أَبْنِ الْفَاسِدِ أَنْ يُسْتَنْتَيِّ ما إِذَا كَانَ الْمَسْؤُلُ طَلاقَهَا فَاسِقَةً ، وَعَنْدَ الْجُمُهُورِ لَا فَرْقَ .

قَوْلُهُ (لِتَسْتَفِرْغَ صَحْفَتَهَا) يُفْسِرُ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ " تُكْفِئُ " وَهُوَ بِالْهُمْرِ افْعَالُ مِنْ كَفَاتِ الْإِنَاءِ إِذَا قَبَبَهُ وَأَفْرَغَتْ مَا فِيهِ ، وَكَذَا يَكْفُأُ وَهُوَ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَسُكُونَ الْكَافِ وَبِالْهُمْرِ ، وَجَاءَ أَكْفَاتِ الْإِنَاءِ إِذَا أَمْلَأَهُ وَهُوَ فِي رَوَايَةِ أَبِنِ الْمُسَبِّبِ " تُكْفِئُ " بِضمِّ أَوَّلَهُ مِنْ أَكْفَاتِ وَهِيَ بِمَعْنَى أَمْلَأَهُ وَيَقَالُ بِمَعْنَى أَكْبِيَتْهُ أَيْضًا ، وَالْمُرَادُ بِالصَّحْفَةِ مَا يَحْصُلُ مِنْ الزَّوْجِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ التَّوْرَوِيِّ ، وَقَالَ صَاحِبُ النَّهَايَا : الصَّحْفَةُ إِنَاءُ كَالْقُصْبَةِ الْمُبِسْطَوَةِ ، قَالَ : وَهَذَا مَثَلٌ ، يُرِيدُ الْاسْتِثْنَارُ عَلَيْهَا بِحَظْظِهِ فَيَكُونُ كَمَنْ قَلْبُ إِنَاءِ غَيْرِهِ فِي إِنَاءِ ، وَقَالَ الطَّيْبُ : هَذِهِ اسْتِعَارَةٌ مُسْتَحْلِمَةٌ ثَمَثِيلَةٌ ، شَبَهَ النَّصِيبِ وَالْبُخْتِ بِالصَّحْفَةِ وَخُوطُوهَا وَتَمْتَعَاهَا بِمَا يُوْضَعُ فِي الصَّحْفَةِ مِنْ الْأَطْعَمَةِ الْلَّذِيْدَةِ ، وَشَبَهَ الْأَفْتَاقَ الْمُسْبِبَ عَنِ الْطَّلاقِ بِاسْتَفِرَاغِ الصَّحْفَةِ عَنْ تُلْكَ الْأَطْعَمَةِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ الْمُشَبِّهِ فِي جِنْسِ الْمُشَبِّهِ بِهِ وَاسْتَعْمَلَ فِي الْمُشَبِّهِ مَا كَانَ مُسْتَعْمِلًا فِي الْمُشَبِّهِ بِهِ .

قَوْلُهُ (وَلِتُنْكِحْ) بِكَسْرِ اللَّامِ وَبِإِسْكَانِهَا وَبِسُكُونِهَا عَلَى الْأَمْرِ ، وَيَحْتَمِلُ التَّصْبِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ " تُكْفِئُ " فَيَكُونُ تَعْلِيًّا لِسُؤَالِ طَلاقَهَا ، وَيَبْعَيْنَ عَلَى هَذَا كَسْرِ اللَّامِ ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ وَلِتُنْكِحْ ذَلِكَ الرَّجُلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَرَوَّجَ لِإِخْرَاجِ الْضَّرَّةِ مِنْ عِصْمَتِهِ بِلْ تَكَلُّلُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا يُقْدِرُهُ اللَّهُ ، وَلَهُذَا خَتَمَ بِقَوْلِهِ " فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا " إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا وَإِنْ سَأَلْتَ ذَلِكَ وَالْأَخْتَ فِيهِ وَاسْتَرْطَتْهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْعُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا قَدَرَهُ اللَّهُ ، فَيَبْيَنِي أَنْ لَا تَتَرَوَّجَ هِيَ لِهَذَا الْمَحْدُورِ الَّذِي لَا يَقْعُ مِنْهُ شَيْءٌ بِمُحَرَّدٍ إِرَادَهَا ، وَهَذَا مَمَّا يُؤْيِدُ أَنَّ الْأَخْتَ مِنْ النَّسَبِ أَوِ الرَّضَاعِ لَا تَدْخُلُ فِي هَذَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُ الْمُرَادُ وَلِتُنْكِحْ غَيْرَهُ وَتُعْرِضَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ ، أَوْ الْمُرَادُ مَا يَشْكُلُ

٧٩٧٠-٣١٦ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ شُعَيْبَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ، وَسَعِيدُ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلاقَ الْأُخْرَى لِتَكْتُفِي مَا فِي إِنَائِهَا " ^{٣١٧}

=====

الأمرئين ، والمعنى ولتنكح من يسر لها فإن كانت التي قبلها أجنبية فلتنكح الرجل المذكور وإن كانت اختها فلتنكح غيره ، والله أعلم .

^{٣١٧} - صحيح مسلم برقم (٣٥٢٤ و ٣٥٢٥) وسنن الترمذى برقم (١٢٢٨) ونص برقم (٣٢٥٢ و ٤٥١٩ و ٤٥٢٣)

وفي تحفة الأحوذى - (ج / ٣ / ص ٢٧٧)

قوله : (لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلاقَ اخْتَهَا) الظاهر أن المرأة بالاخت الأخت في الدين . يوضح هذا ما رواه ابن حبان من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ : لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلاقَ اخْتَهَا لِتَسْتَغْرِي صَحِيفَتَهَا فَإِنَّ الْمُسْلِمَةَ أَخْتُ الْمُسْلِمَةَ (لِتُكْفِي مَا فِي إِنَائِهَا) أي لتعلّم ما في إناءها قال في النهاية يقال كفأت الإناء وكفأته إذا كفيته وإذا أملته . وهذا تمثيل لإيمانة الضررة حق صاحبتها من زوجها إلى نفسها إذا سالت علائقها انتهت . وفي رواية للبخاري : لِتَسْتَغْرِي صَحِيفَتَهَا فَإِنَما لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا . قال التنووي : معنى هذا الحديث أنه المرأة الأجنبية أن تسأّل رجلا طلاق زوجته ليطلقها ويتزوج بها انتهى . وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الضررة فقال فيه من الفقه إنما لا ينبغي أن تسأّل المرأة زوجها أن يطلق ضررها لتفربده به انتهى قال الحافظ : وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ : لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلاقَ اخْتَهَا وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا لَفْظُ الشَّرْطِ (يعني بلفظ لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق اخْتَهَا لِتُكْفِي إِنَاءَهَا) فظاهر أنها في الأجنبية . ويؤيد هذه قوله فيها ولتنكح أي ولتنزوج الزوج المذكور من غير أن تشترط أن يطلق التي قبلها انتهى .

٩٢ . مَنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا

٧٩٧١-٣١٧ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مُعاوِيَةُ بْنُ هَشَّامَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَكْرِمَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَنْ خَبَبَ عَبْدًا عَلَى أَهْلِهِ فَلَيْسَ مِنَّا ، وَمَنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا فَلَيْسَ مِنَّا " ٣١٨

=====

³¹⁸ - صحيح ابن حبان برقم (٥٦٥١) وصحيح الترغيب والترهيب برقم (٢٠١٤) ومسند أحمد برقم (٩٣٩٥) صحيح وفي الفقه على المذاهب الأربعة - (ج ٧ / ص ١٧١)

"إن الدين الإسلامي يحرم السعي بالفساد بين الزوجين، ويعتبره من أكبر الكبائر عند الله وقد اختلف الفقهاء في حكم من أفسد امرأة على زوجها حتى طلقها.

المالكية - قالوا: إن من أفسد زوجة غيره ليتزوجها بعده، تحرم عليه تحرماً مؤبداً، معاملة له بنقيض قصده. وقد روى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن بريدة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (من خبب على امرئ زوجته، أو مملوكه فليس منا ومعنى - خبب - أي خدع، وأفسد).

الحنفية، والشافعية - قالوا: إن إفساد الزوجة على زوجها لا يحرمهما على من أفسدتها، بل يحل له زواجهما، ولكن هذا الإنسان يكون من أفسق الفساق وعمله يكون من أنكر أنواع العصيان، وأفحش الذنوب عند الله عز وجل يوم القيمة.

روى الطبراني في الصغير والأوسط من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من أفسد امرأة على زوجها فليس منا" أي ليس على هدينا، ولا على شريعتنا لأنه ارتكب عملاً مشيناً، لا يقره الإسلام".

٢١٨-٧٩٧٢ أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أَلَا لَا يَبِينَ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا ، أَوْ ذَا مَحْرَمٍ " ^{٣١٩}

=====

^{٣١٩} - صحيح مسلم برقم (٥٨٠٢) و مصنف ابن أبي شيبة برقم (١٧٦٥٤) و ستن البهقى برقم (١٣٩٤٥)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٧ / ص ٣٠٧)

قوله صلى الله عليه وسلم : (لَا يَبِينَ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثَيْبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ) هَكَذَا هُوَ فِي سُسْخَ بِلَادِنَا : (إِلَّا أَنْ يَكُونُ) بِالْيَاءِ الْمُشَتَّةِ مِنْ تَحْتِ ، أَيْ يَكُونُ الدَّائِنُ رَجُلًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ . وَذَكْرَهُ الْقَاضِي قَالَ : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَاتَ مَحْرَمٍ) بِالْيَاءِ الْمُشَتَّةِ مِنْ تَحْتِ ، أَيْ يَكُونُ الدَّائِنُ رَجُلًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ . قَالَ الْعَلَمَاءُ : إِنَّمَا خُصَّ الشَّيْبَ لِكَوْنِهَا الَّتِي يَدْخُلُ إِلَيْهَا غَالِبًا ، وَأَمَّا الْبَكْرُ فَمَصْوَنَةٌ فِي الْعَادَةِ مُجَانِبَةً لِلرِّجَالِ أَشَدَّ مُجَانِبَةً ، فَلَمْ يَجْتَنِجْ إِلَيْ ذَكْرِهَا ، وَلَأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّبَيِّنِ ، لِأَنَّهُ إِذَا ثُبِّيَ عَنِ الشَّيْبِ الَّتِي يَسَاهِلُ النَّاسُ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهَا فِي الْعَادَةِ ، فَالْبَكْرُ أَوْلَى وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَالْأَحَادِيثِ بَعْدِهِ تَحْرِيمُ الْخُلُوَّ بِالْحَبِّيَّةِ ، وَإِبَاحةِ الْخُلُوَّ بِمَحَارِمِهَا ، وَهَذَا الْأَمْرُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِمَا ، وَقَدْ قَدَّمَا أَنَّ الْمُحْرَمَ هُوَ كُلُّ مَنْ حَرَمَ عَلَيْهِ نِكَاحًا عَلَى التَّأْيِيدِ لِسَبَبِ مُبَاحِ لِحُرْمَتِهَا . فَقَوْلُنَا : (عَلَى التَّأْيِيدِ) احْتِرَازُ مِنْ أَخْتَ امْرَأَتِهِ وَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ وَتَحْوِهِنَّ ، وَمِنْ بَنْتِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِالْأَمْ . وَقَوْلُنَا : (لِسَبَبِ مُبَاحِ) احْتِرَازُ مِنْ أَمْ الْمَوْطُوءَةِ بِشَيْهَةٍ وَبَنْتِهَا فَإِنَّهُ حَرَامٌ عَلَى التَّأْيِيدِ ، لَكِنْ لَا لِسَبَبِ مُبَاحٍ ، فَإِنَّ وَطْءَ الشَّيْهَةِ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُبَاحٌ ، وَلَا مُحْرَمٌ ، وَلَا يُغَيِّرُهُمَا مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ الْحَمْسَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِعْلًا مُكْلَفًا . وَقَوْلُنَا : (لِحُرْمَتِهَا) احْتِرَازُ مِنْ الْمُلَائِعَةِ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى التَّأْيِيدِ لَا لِحُرْمَتِهَا بَلْ تَغْلِيطًا عَلَيْهِمَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣١٩ - ٧٩٧٣ - أَخْبَرَنَا قُتْبَيْةُ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ " فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ : أَرَأَيْتَ الْحَمْوَ ؟ قَالَ : " الْحَمْوُ الْمَوْتُ " ٢٢٠

٣٢٠ - صحيح البخاري برقم (٥٢٣٢) وصحيف مسلم برقم (٥٨٠٣) وسنن الترمذى برقم (١٢٠٤) وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٥ / ص ٤٢)

قَوْلُهُ (إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولُ) بِالنَّصْبِ عَلَى التَّحْذِيرِ ، وَهُوَ تَبِيهُ الْمُخَاطَبُ عَلَى مَحْذُورٍ لِيَحْتَرِزَ عَنْهُ كَمَا قَلِيلًا وَالْأَسَدُ ، وَقَوْلُهُ " إِيَّاكُمْ " مَفْعُولٌ بِفَعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرِهِ أَتَقُوا ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ أَتَقُوا أَنفُسَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا عَلَى النِّسَاءِ وَالنِّسَاءُ أَنْ يَدْخُلُنَّ عَلَيْكُمْ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبْنِ وَهْبٍ بِلَفْظِ لَا تَدْخُلُوا عَلَى النِّسَاءِ ، وَتَصْمِمُ مَعَ الدُّخُولِ مَنْعَ الْخُلُوَّ بِهَا بِطَرِيقِ الْأُولَى . قَوْلُهُ (فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ لَمْ أَفِقْ عَلَى تَسْمِيَتِهِ .

قَوْلُهُ (أَرَأَيْتَ الْحَمْوَ) زَادَ أَبْنِ وَهْبٍ فِي رِوَايَتِهِ عِنْدِ مُسْلِمٍ " سَمِعْتُ الْلَّيْثَ يَقُولُ الْحَمْوُ أَخُو الزَّوْجِ وَمَا أَشْهَدُهُ مِنْ أَقْرَابِ الزَّوْجِ أَبْنِ الْعَمِ وَنَحْوِهِ " وَوَقَعَ عِنْدَ التَّرْمِذِيَّ بَعْدَ تَحْرِيُّجِ الْحَدِيثِ " قَالَ التَّرْمِذِيُّ : يُقَالُ هُوَ أَخُو الزَّوْجِ ، كُرْهَ لَهُ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا . قَالَ : وَمَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى تَحْوِيَةِ مَرْأَةٍ لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ أَهُ . وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ وَقَالَ التَّوْوِيُّ : أَتَفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ عَلَى أَنَّ الْأَخْمَاءَ أَقْرَابَ زَوْجِ الْمَرْأَةِ كَأَبِيهِ وَعَمِهِ وَأَخِيهِ وَأَبْنِ عَمِهِ وَنَحْوِهِمْ ، وَأَنَّ الْأَخْتَانَ أَقْرَابَ زَوْجَ الرَّجُلِ ، وَأَنَّ الْأَصْهَارَ تَقْعُدُ عَلَى التَّوْعِينِ أَهُ . وَقَدْ افْتَصَرَ أَبُو عَبِيدٍ وَتَبَعَهُ أَبْنُ فَارِسٍ وَالْدَّاوِيَيْ . عَلَى أَنَّ الْحَمْوَ أَبُو الزَّوْجَةِ ، زَادَ أَبْنُ فَارِسٍ : وَأَبُو الزَّوْجِ ، يَعْنِي أَنَّ وَالَّدَ الزَّوْجَ حَمْوُ الْمَرْأَةِ وَوَالَّدُ الزَّوْجَةِ حَمْوُ الرَّجُلِ ، وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ عُرْفُ النَّاسِ الْيَوْمِ . وَقَالَ الْأَصْبَعِيُّ وَتَبَعَهُ الطَّبَرِيُّ وَالْحَطَابِيُّ مَا نَقَلَهُ التَّوْوِيُّ ، وَكَذَّا نُقِلَّ عَنِ الْحَلِيلِ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ " مَا كَانَ يَبْيَنُ عَلَيَّ إِلَّا مَا كَانَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَخْمَاءِهَا " وَقَدْ قَالَ التَّوْوِيُّ : الْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ أَقْرَابُ الزَّوْجِ غَيْرُ آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ ، لِأَنَّهُمْ مَحَارِمٌ لِلزَّوْجَةِ يَحْجُزُ لَهُمُ الْخُلُوَّ بِهَا وَلَا يُوصَفُونَ بِالْمَوْتِ . قَالَ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَخُو وَالْأُخْتُ وَالْعَمِ وَأَبْنِ الْأُخْتِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّا يَحِلُّ لَهَا تَرْوِيَجَهُ لَوْلَمْ تَكُنْ مُتَرَوِّحةً ، وَجَرَتِ الْعَادَةُ بِالْتَّسَاهُلِ فِيهِ فَيَخْلُو الْأَخُو بِأَمْرِهِ فَتَبَاهِي بِالْمَوْتِ وَهُوَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْأَجْنِيَّ أَهُ . وَقَدْ جَرَمَ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا تَقَدَّمَ وَتَبَعَهُ الْمَازَرِيُّ بِأَنَّ الْحَمْوَ أَبُو الزَّوْجِ ، وَأَشَارَ الْمَازَرِيُّ إِلَى أَنَّهُ ذُكْرٌ لِلتَّبَيِّنِ عَلَى مَنْعِ غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْأُولَى ، وَتَبَعَهُ أَبْنُ الْأَتَيْرِ فِي " النَّهَايَةِ " وَرَدَهُ التَّوْوِيُّ فَقَالَ : هَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ مَرْدُودٌ لَا يَحْجُزُ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ أَهُ . وَسَيَطُهُرُ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ فِي تَفْسِيرِ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ " الْحَمْوُ الْمَوْتُ " مَا تَبَيَّنَ مِنْهُ أَنَّ كَلَامَ الْمَازَرِيِّ يَئِسَ بِفَاسِدٍ ، وَاخْتَلَفَ فِي ضَبْطِ الْحَمْوُ فَصَرَّحَ الْقُرْطَبِيُّ بِأَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حَمْءٌ بِالْهَمْزَ ، وَأَمَّا الْحَطَابِيُّ فَضَبَطَهُ بِوَأِوْ بِعَيْرٍ هَمْرٌ لِأَنَّهُ قَالَ وَزَنْ دُلُّ ، وَهُوَ الَّذِي افْتَصَرَ عَلَيْهِ أَبُو عَبِيدِ الْهَمْرَوِيُّ وَأَبْنُ الْأَتَيْرِ وَغَيْرُهُمَا ، وَهُوَ الَّذِي تَبَاهَتْ عِنْدَهَا فِي رِوَايَاتِ الْبَعْحَارِيِّ ، وَكَيْفَيَهُ لَعْنَانُ الْأَخْرَيَانِ إِحْدَاهُمَا حَمَ بِوَزَنِ أَخُو وَالْأُخْرَى حَمَ بِوَزَنِ عَصَماً ، وَيَخْرُجُ مِنْ ضَبْطِ الْمَهْمُوزِ بِتَحْرِيكِ الْمِيمِ لِغَةً أُخْرَى حَمَاصَةَ حَكَاهَا صَاحِبُ " الْمُحْكَمِ " .

قَوْلُهُ (الْحَمْوُ الْمَوْتُ) قَبْلَ الْمُرَادِ أَنَّ الْخُلُوَّ بِالْحَمْوِ قَدْ تُوَدِّي إِلَى هَلَكَ الدِّينِ إِنْ وَقَعَتِ الْمَعْصِيَةُ ، أَوْ إِلَى الْمَوْتِ إِنْ وَقَعَتِ الْمَعْصِيَةُ وَوَجَبَ الرَّجْمُ ، أَوْ إِلَى هَلَكَ الْمَرْأَةِ بِفَرَاقِ زَوْجِهَا إِذَا حَمَلَتِهِ أَيْضًا حَمَلَتِهِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ كُلُّهُ الْقُرْطَبِيُّ . وَقَالَ الطَّبَرِيُّ : الْمَعْنَى أَنَّ حَلُوَّةَ الرَّجُلِ بِأَمْرِهِ أَوْ أَنِّي أَخِيهِ أَوْ أَنِّي أَخِيهِ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْمَوْتِ ، وَالْعَرَبُ تَصِفُ الشَّيْءَ الْمُكْرُوِّهِ بِالْمَوْتِ ، قَالَ أَبْنُ الْأَغْرَابِيِّ ، هِيَ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا الْعَرَبُ مَثَلًا كَمَا تَقُولُ الْأَسَدُ الْمَوْتُ أَيْ لِقَاؤُهُ فِي الْمَوْتِ ، وَالْمَعْنَى الْحَمَرُوَةُ كَمَا تَحْدِرُونَ الْمَوْتَ . وَقَالَ صَاحِبُ " مَحْمَعِ الْغَرَائِبِ " : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا خَلَتْ فِي مَحَلِ الْأَفَافِ وَلَا يُؤْمِنُ عَلَيْهَا أَحَدٌ فَلَيْكُنْ حَمُوهَا الْمَوْتُ ، أَيْ لَا يَحْجُزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُو بِهَا إِلَى الْمَوْتِ كَمَا قَبْلَ نَعْمَ الصَّهْرِ الْقَبْرِ ، وَهَذَا لَاتِقٌ بِكَمَالِ الْعَيْرَةِ وَالْحَمَمَةِ . وَقَالَ أَبُو عَبِيدٍ : مَعْنَى قَوْلِهِ الْحَمْوُ أَيْ فَلَيْمَتْ وَلَا يَفْعُلُ هَذَا . وَتَعَقَّبَهُ التَّوْوِيُّ فَقَالَ : هَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ الْخُلُوَّ بِقَرِيبِ الزَّوْجِ أَكْثَرُ مِنَ الْخُلُوَّ بِغَيْرِهِ وَالشَّرِّ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ وَالْفَتَنَةُ بِهِ أَمْكَنَ لِتَمَكُّهِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَرْأَةِ وَالْخُلُوَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَكِيرٍ عَلَيْهِ بِخَلَافِ الْأَجْنِيَّ . وَقَالَ عِيَاضٌ : مَعْنَاهُ أَنَّ الْخُلُوَّ بِالْأَخْمَاءِ مُؤْدِيَةٌ إِلَى الْفِتَنَةِ وَالْهَلَكَةِ فِي الدِّينِ فَجَعَلَهُ كَهْلَكَةَ الْمَوْتِ وَأَوْرَدَ الْكَلَامَ مَوْرِدَ التَّغْلِيظِ . وَقَالَ الْقُرْطَبِيُّ

٣٢٠ - ٧٩٧٤ - أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّ بَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، حَدَّثَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ دَخَلُوا عَلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَحْتَهُ يَوْمَئِذٍ ، فَكَرِهَ ذَلِكَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " إِنِّي لَمْ أَرِ إِلَّا خَيْرًا " فَقَالَ : " إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرَأَهَا مِنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ " فَقَالَ : " لَا يَدْخُلُنَّ رَجُلٌ بَعْدِ يَوْمِي هَذَا عَلَى مُغِيَّبَةِ إِلَّا ، وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ " ٣٢١

=====

في " المفہم " : المعنى أنَّ دُخُولَ قَرِيبِ الرَّوْجِ عَلَى امْرَأَةِ الرَّوْجِ يُشَبِّهُ الْمَوْتَ فِي الْاسْتِقْبَاحِ وَالْمُفْسَدَةِ ، أيْ فَهُوَ مُحَرَّمٌ مَعْلُومُ التَّحْرِيمِ ، وَإِنَّمَا بِالْعَلَى فِي الرَّجُرِ عَنْهُ وَشَبَهَهُ بِالْمَوْتِ لِتَسَامُحِ النَّاسِ بِهِ مِنْ جِهَةِ الرَّوْجِ وَالرَّوْجَةِ لِإِلَيْهِمْ بِذَلِكَ حَتَّى كَانَهُ لَيْسَ بِأَجْحِبِيِّ مِنَ الْمَرْأَةِ فَبَخَرَّجَ هَذَا مَخْرَجَ قَوْلِ الْعَرَبِ : الْأَسَدُ الْمَوْتُ ، وَالْأَرْبُوبُ الْمَوْتُ ، أَيْ لَقَاؤُهُ يُفْضِي إِلَى الْمَوْتِ ، وَكَذَلِكَ دُخُولُه عَلَى الْمَرْأَةِ قَدْ يُنْصِي إِلَى مَوْتِ الدِّينِ أَوْ إِلَى مَوْتِهِ بِطَلاقِهَا عِنْدِ غَيْرَةِ الرَّوْجِ أَوْ إِلَى الرَّجُمِ إِنْ وَقَعَتُ الْفَاحِشَةُ . وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهَايَةِ : " المعنى أنَّ خَلْوَةَ الْمُحَرَّمِ بِهَا أَشَدَّ مِنْ خَلْوَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجَانِبِ ، لَأَنَّهُ رُبَّمَا حَسَنَ لَهَا أَشْيَاءَ وَحَمَلَهَا عَلَى أُمُورٍ تَتَقَلَّ عَلَى الرَّوْجِ مِنْ التِّمَاسِ مَا لَيْسَ فِي وُسْعِهِ ، فَتَسُوءُ الْعُشْرَةَ بَيْنِ الرَّوْجِيْنِ بِذَلِكَ ، وَلَأَنَّ الرَّوْجَ قَدْ لَا يُؤْثِرُ أَنْ يَطْلَعَ وَالَّدُ زَوْجَهُ أَوْ أَخْوَهَا عَلَى بَاطِنِ حَالِهِ وَلَا عَلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ أَهْدِيَهُ ، فَكَانَهُ قَالَ الْحَمْوُ الْمَوْتُ أَيْ لَا بُدَّ مِنْهُ وَلَا يُمْكِنُ حَجْبَهُ عَنْهَا ، كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ الْمَوْتِ ، وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْأَخْبِرِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعُمَدةِ .

٣٢١ - صحيح مسلم برقم (٥٨٠٦)

وفي شرح النووي على مسلم - (٧ / ص ٣٠٩)

الْمُغِيَّبَةُ بِضمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْيَاءِ الْمُعَجمَةِ وَإِسْكَانِ الْيَاءِ وَهِيَ الَّتِي غَابَ عَنْهَا رَوْجُهَا . وَالْمُرَادُ غَابَ رَوْجُهَا عَنْ مَنْزِلَهَا ، سَوَاءً غَابَ عَنِ الْبَلْدِ بِأَنْ سَافَرَ ، أَوْ غَابَ عَنِ الْمَنْزِلِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْبَلْدِ . هَكُذا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مُتَعَيِّنٌ . قَالَ الْقَاضِي : وَدَلِيلُه هَذَا الْحَدِيثُ ، وَأَنَّ الْقَصَّةَ الَّتِي قِيلَ الْحَدِيثُ بِسَبِيلِهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَائِبٌ عَنْ مَنْزِلِه لَا عَنِ الْبَلْدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ خَلْوَةِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ التَّلَاثَةِ بِالْأَجْنِيَّةِ ، وَالْمُشَهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا تَحْرِيمُهُ ، فَيَتَأَوَّلُ الْحَدِيثُ عَلَى جَمَاعَةٍ يَبْعُدُ وَقُرُعُ الْمُوَاطَأَةِ مِنْهُمْ عَلَى الْفَاحِشَةِ لِصَلَاحِهِمْ ، أَوْ مُرْوِعِهِمْ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . وَقَدْ أَشَارَ الْقَاضِي إِلَى تَحْمُولِ هَذَا التَّأْوِيلِ .

٣٢١ - ٧٩٧٥ - أَخْبَرَنَا قُتْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرُو ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ " ٣٢٢

322 - صحيح البخاري برقم (٣٠٠٦) وصحيح مسلم برقم (٣٣٣٦)

وفي شرح التوسي على مسلم - (ج / ٥ ص ٤)

قُولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ) هَذَا اسْتِشَاءٌ مُنْقَطِعٌ ؛ لِأَنَّهُ مَتَّى كَانَ مَعَهَا مَحْرَمٌ لَمْ يَبْقَ خَلْوَةً ، فَتَقْدِيرُ الْحَدِيثِ : لَا يَعْدَنَ رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٍ . وَقُولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَحْرَمًا لَهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَحْرَمًا لَهَا أَوْ لَهُ ، وَهَذَا الْاحْتِمَالُ الْأَنَّى هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوْاعِدِ الْفُقَاهَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَحْرَمًا لَهَا كَائِنَهَا وَأَخْيَهَا وَأَهْلَهَا وَأَخْتَهَا ، أَوْ يَكُونَ مَحْرَمًا لَهُ كَأُخْتِهِ وَبَنِيهِ وَخَاتَمَهُ ، فَيُحُوزُ الْقُوْدُودَ مَعَهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ مَخْصُوصٌ أَيْضًا بِالرُّوحِ ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهَا زَوْجَهَا كَانَ كَالْمَحْرَمِ وَأَوْلَى بِالْجُنَاحِ ، وَأَمَّا إِذَا حَلَّ الْأَجْنِبَيْنِ بِالْأَجْنِبَيْنِ مِنْ غَيْرِ ثَالِثٍ مَعَهُمَا فَهُوَ حَرَامٌ بِالْتَّاقَ الْعَلِمَاءُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مَعَهُمَا مِنْ لَا يُسْتَحِي مِنْ لِصُورَهِ كَائِنِ سَيِّئَتْ وَثَلَاثَ وَتَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ وُجُودَهُ كَالْعَدَمِ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ اجْتَمَعَ رِجَالٌ بِامْرَأَةٍ أَجْنِبَيَّةٍ فَهُوَ حَرَامٌ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ اجْتَمَعَ رَجُلٌ بِإِنْسَوْهُ أَجَانِبُ ، فَإِنَّ الصَّحِيحَ حَوَازَهُ ، وَقَدْ أَوْضَحَتْ الْمَسَالَةُ فِي شِرْحِ الْمُهَدِّبِ فِي بَابِ صِفَةِ الْأَقْمَةِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحُجَّةِ ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْخَلْوَةَ بِالْأَمْرَدِ الْأَجْنِبِيِّ الْحَسَنِ كَالْمَرْأَةِ ، فَتَحْرُمُ الْخَلْوَةُ بِهِ ، حَيْثُ حَرَمْتَ بِالْمَرْأَةِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي جَمْعِ مِنِ الرِّجَالِ الْمُصْبُونِ ، قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا فَرْقٌ ٣ فِي تَحْرِيمِ الْخَلْوَةِ حَيْثُ حَرَمْنَاهَا بَيْنَ الْخَلْوَةِ فِي صَلَوةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَيُسْتَشْتَى مِنْ هَذَا كُلَّهُ مَوَاضِعِ الضَّرُورةِ ، بِأَنَّ يَحْدُدُ امْرَأَةً أَجْنِبَيَّةً مُنْقَطِعَةً فِي الطَّرِيقِ أَوْ تَحْوُ ذَلِكَ ، فَبِإِيمَانِهِ ذَلِكَ إِذَا حَافَ عَلَيْهَا لَوْ تَرَكَهَا ، وَهَذَا لَا إِخْتِلَافٌ فِيهِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثٌ عَائِشَةٌ فِي قَصَّةِ الْإِلْفَكِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قُولُه : (فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي أُكُسْتَبْتُ فِي غَرْوَةٍ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : اُنْطَلِقْ فَحُجْجَةٌ مَعَ امْرَأَتِكَ) فِيهِ تَقْدِيمُ الْأَهْمَمِ مِنِ الْأُمُورِ الْمُتَعَارِضَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَارَضَ سَفَرُهُ فِي الْغَرْوَةِ وَفِي الْحَجَّ مَعَهَا ؛ لِأَنَّ الْغَرْوَةَ يَقُولُهُ غَيْرُهُ فِي مَقَامِهِ عَنْهُ بِخِلَافِ الْحَجَّ مَعَهَا .

٣٢٢ - ٧٩٧٦ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ حَابِّ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ : خَطَبَ عُمَرَ النَّاسَ بِالْجَایِهِ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِي مِثْلِ مَقَامِي هَذَا ثُمَّ قَالَ : أَحْسَنُوا إِلَى أَصْحَابِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَفْسُوُ الْكَذْبُ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لِيَحْلِفَ عَلَى الْيَمِينِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَحْلِفَ عَلَيْهَا ، وَيَشْهُدَ عَلَى الشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهِدَ عَلَيْهَا ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْالَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلَيْلَزِمْ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ ، وَهُوَ مِنَ الْاثْنَيْنِ أَبْعَدُ ، أَلَا لَا يَخْلُونَ رَجُلًا بِأَمْرِهِ ، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ ، أَلَا وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ سَوْءُهُ سَيِّئُهُ ، وَتَسْرُهُ حَسَنَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ " أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكَ بْنَ عُمَيْرَ ، يُحَدِّثُ عَنْ حَابِّ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ : خَطَبَنَا عُمَرُ بِالْجَایِهِ فَقَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ حَرِيرٍ ٣٢٣

٣٢٣ - ٧٩٧٧ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَهُوَ أَبْنُ حَسَانَ ، عَنْ جَرِيرٍ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرَ ، عَنْ حَابِّ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ : خَطَبَنَا عُمَرُ بِالْجَایِهِ فَقَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامِي فِيكُمُ الْيَوْمَ فَقَالَ : أَحْسَنُوا إِلَى أَصْحَابِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَفْسُوُ الْكَذْبُ حَتَّى يَشْهُدَ الرَّجُلُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا يَسْأَلُهَا ، وَحَتَّى يَحْلِفَ عَلَى الْيَمِينِ لَا يَسْأَلُهَا ، فَمَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلَيْلَزِمْ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْاثْنَيْنِ أَبْعَدُ أَلَا لَا يَخْلُونَ أَحَدَكُمْ بِالْمَرْأَةِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا ، وَمَنْ سَرَّتُهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتُهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ " ٣٤

٣٢٤ - ٧٩٧٨ - أَخْبَرَنَا قُرْيَشُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَاوَرْدِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ : أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ الزَّبِيرِ يَقُولُ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فَقَالَ : أَكْرِمُوا أَصْحَابِي

٣٢٣ - مسند أحمد برقم (١٧٩) والمujam الأوسط للطبراني برقم (١٧٢٢) ومسند أبي يعلى الموصلي برقم ١٣١ و ١٣٢) صحيح

ابن حبان برقم (٤٦٥٩) وهو صحيح

وفي مشكل الآثار للطحاوي - (ج / ٨ / ص ٢١٩)

قال أبو جعفر : فتأملنا هذا الحديث لنقف على ما فيه من قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من سرته حسنة ، وسأته سيئة ، فهو مؤمن » ، إن شاء الله ، فكان قوله : « من سرته حسنة » محتملاً أن يكون : من سرته حسنة إذ كان يرجو قبول الله عز وجل إياها منه ، وقوله : « من سأته سيئة » ، إذ كان يخاف عقوبة الله عز وجل إياها إيماناً ؛ لأن من رجا من الله عز وجل مثل الذي رجاه ، وخفاف منه مثل الذي خاف على الأحوال الحمودة التي وصف الله عز وجل بها أهل الحمد من خلقه بقوله : أولئك الذين يدعون يتغرون إلى ربكم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ، ومن كان كذلك في الرجاء من الله ، والخوف منه ، كان مؤمنا ، والله عز وجل نسأله التوفيق .

٣٢٤ - سنن الترمذى برقم (٢٣١٨) صحيح

، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ ، ثُمَّ يَظْهُرُ الْكَذِبُ حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ وَلَا يُسْتَشْهَدُ ، وَيَحْلِفُ
الرَّجُلُ ، وَلَا يُسْتَحْلِفُ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ بُحْبَحةَ الْجَنَّةِ فَلِيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ
وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ ، وَلَا يَخْلُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ ، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ ، وَمَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتْهُ وَسَاءَتْهُ
سَيِّئَتْهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ " ٣٢٥

٧٩٧٩-٣٢٥ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَاجَاجُ بْنُ مُحَمَّدَ قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ
أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبِّيرِ قَالَ : قَامَ فِينَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ عَلَى
بَابِ الْجَمَائِيَّةِ ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِينَا كَقِيَامِي فِيكُمْ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ
أَكْرَمُوا أَصْحَابِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ ، ثُمَّ يَقْشُو الْكَذِبُ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لِيَحْلِفَ
قَبْلَ أَنْ يُسْتَحْلِفَ ، وَيَشْهَدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ ، فَمَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنَالَ بُحْبَحةَ الْجَنَّةِ فَعَلِيهِ بِالْجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ
يَدَ اللَّهِ فَوْقَ الْجَمَاعَةِ ، لَا يَخْلُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا أَلَا إِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ ،
وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ ، أَلَا مَنْ سَاءَتْهُ سَيِّئَتْهُ وَسَرَّتْهُ حَسَنَتْهُ فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ " ٣٢٦

٧٩٨٠-٣٢٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ يَزِيدَ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَاطِبَ لَمَّا قَدِمَ الشَّامَ قَامَ فَقَالَ
: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِينَا كَقِيَامِي فِيكُمْ فَقَالَ : أَكْرَمُوا أَصْحَابِي ، ثُمَّ الَّذِينَ
يَلْوَنُهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ ، ثُمَّ يَظْهُرُ الْكَذِبُ ، فَيَحْلِفُ الرَّجُلُ وَلَا يُسْتَحْلِفُ ، وَيَشْهَدُ وَلَا يُسْتَشْهَدُ
، فَمَنْ أَرَادَ بُحْبَحةَ الْجَنَّةِ فَلِيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْفَذِّ ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ ، وَلَا يَخْلُونَ
رَجُلًا بِامْرَأَةٍ لَا تَحْلُلُ لَهُ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا ٣٢٧

325 - صحيح

326 - المعجم الأوسط للطبراني برقم (٣٠٣٩) ومسند الطیالسي برقم (٣٠) صحيح

327 - مسند الحمیدی برقم (٣٥) صحيح

وفي مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - (ج ١٧ / ص ٣٠٩)

أكروا أصحابي أي السابقين واللاحقين أحياء وأمواتاً فإنهم خياركم والخطاب للأمة ثم الذين يلوغهم ثم يظهر الكذب
أي يفسشو كما في رواية حتى إن الرجل بكسر إن ويفتح ليحلف بلام التأكيد ولا يستحلف ويشهد عطف على يحلف أو ليحلف ولا
يشهد ألا للتتبّيـه من سره أي من أحب بمحبـة الجنة بضم الموحدـين أي وسطها وخيارها فليلزمـ الجمـاعةـ أي السـودـ الأـعـضـمـ وماـ عـلـيـهـ
الـجـمـهـورـ منـ الصـحـابـةـ وـالـتـابـعـينـ وـالـسـلـفـ الصـالـحـينـ فـيـدـخـلـ فـيـ حـبـهـمـ إـكـرـاهـهـمـ دـحـوـلـاـ أـولـيـاـ فـيـانـ الشـيـطـانـ مـعـ الـفـذـ بـفتحـ الـفـاءـ وـتـشـدـيدـ
الـذـالـ المعـجمـةـ أي مـقارـنـ لـلـفـردـ الـذـيـ تـفـرـدـ بـرأـيـهـ وـهـوـ أيـ الشـيـطـانـ مـنـ الـاـثـنـيـنـ أـبـعـدـ أيـ بـعـيدـ قـالـ الطـيـبيـ أـغـلـلـ هـنـاـ لـجـرـدـ الـزـيـادـةـ وـلـوـ كـانـ
مـعـ الـثـالـثـةـ لـكـانـ بـعـنـ التـفـضـيلـ إـذـ الـبـعـدـ مـشـتـرـكـ بـيـنـ الـثـالـثـةـ وـالـاثـنـيـنـ دـوـنـ الـاثـنـيـنـ وـالـفـذـ عـلـىـ ماـ لـاـ يـخـفـيـ وـلـاـ يـخـلـوـنـ رـجـلـ فـيـ تـأـكـيدـ
وـتـشـدـيدـ بـامـرـأـةـ أيـ أـجـنبـيـةـ فـيـانـ الشـيـطـانـ ثـالـثـهـمـ أيـ فـلـاـ بـدـ أـنـ يـغـوـيـهـمـ وـمـنـ سـرـتـهـ أيـ إـذـاـ وـقـعـتـ مـنـهـ سـيـئـتـهـ أيـ أـحـزـنـتـهـ إـذـاـ
صـدـرـتـ عـنـهـ فـهـوـ مـؤـمـنـ أيـ كـامـلـ لـأـنـ المـنـافـقـ حـيـثـ لـاـ يـؤـمـنـ بـيـومـ الـقـيـامـةـ اـسـتـوـتـ عـنـدـ الـحـسـنـةـ وـالـسـيـئـةـ وـقـدـ قـالـ تـعـالـيـ وـلـاـ تـسـتـويـ الـحـسـنـةـ
وـلـاـ السـيـئـةـ فـصـلـ رـوـاهـ هـنـاـ بـيـاضـ فـيـ أـصـلـ الـمـصـنـفـ وـأـلـحـقـ بـهـ النـسـائـيـ وـإـسـنـادـ صـحـيـحـ إـلـاـ إـبـراهـيمـ بـنـ الـحـسـنـ
الـخـنـعـمـيـ فـإـنـهـ لـمـ يـخـرـجـ لـهـ الشـيـخـانـ وـهـوـ ثـقـةـ ثـبـتـ ذـكـرـهـ الـجـزـرـيـ فـالـحـدـيـثـ بـكـمالـهـ إـمـاـ صـحـيـحـ أـوـ حـسـنـ وـرـوـىـ أـحـمـدـ وـابـنـ حـبـانـ صـحـيـحـةـ
وـالـطـبـرـانـيـ وـالـحـاـكـمـ وـالـبـيـهـقـيـ وـالـضـيـاءـ عـنـ أـيـ أـمـاـةـ مـرـفـوـعـاـ إـذـ سـرـتـكـ حـسـنـتـكـ وـسـاءـتـكـ سـيـئـتـهـ فـأـنـتـ مـؤـمـنـ وـرـوـاهـ الـطـبـرـانـيـ عـنـ أـيـ

٧٩٨١-٣٢٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ : حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : حَطَبَنَا عُمَرُ بِالْجَابِيَّةِ فَقَالَ : إِنِّي قُمْتُ فِيْكُمْ كَمَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِينَا فَقَالَ : "أُوصِيكُمْ بِأَصْحَابِيِّ ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَقْسُمُوا الْكَذِبُ حَتَّى يَحْلِفَ الرَّجُلُ ، وَلَا يُسْتَحْلِفُ ، وَحَتَّى يَشْهَدَ وَلَا يُسْتَشْهِدُ عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْاثْنَيْنِ أَبْعَدُ ، لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَّا

موسى مرفوعاً ولفظه من سنته حسته وساعته سيته فهو مؤمن وعن حابر عن النبي قال لا تمس النار مسلماً رأى أو رأى من رأى رواه الترمذى وكذا الضباء وحسنه الترمذى وروى عبد بن حميد عن أبي سعيد وابن عساكر عن واثلة طوى لمن رأى ولم رأى رأى من رأى من رأى من رأى من رأى وروى الطبرانى والحاكم عن عبد الله بن بسر طوى لمن رأى وآمن بي وطوى لمن رأى من رأى ولم رأى من رأى من رأى وآمن بي طوى لهم وحسن ما ت وأنشد شعر واستنشق الأرياح من نحو أرضكم لعلي أراكم أو أرى من يراكم وقال بعضهم شعر سعدت أعين رأتك وقررت والعيون التي رأت من رأاكا وكأنه لما تذكر المحرمون من ذلك الجناب وعن رؤية الأصحاب وعن خدمة الأتباع من أولى الألباب قال تسلية طوى لمن رأى وآمن بي وطوى لمن لم يربى وآمن بي ثلث مرات رواه الطيالسي وعبد بن حميد عن ابن عمر وقال أيضاً طوى لمن رأى وآمن بي ثم طوى ثم طوى لمن آمن بي ولم يربى رواه أحمد وابن حبان عن أبي سعيد وقال أيضاً طوى لمن رأى وآمن بي مرة وطوى لمن لم يربى وآمن بي سبع مرات رواه أحمد والبيهارى في تاريخه وابن حبان والحاكم عن أبي أمامة ورواه أحمد أيضاً عن أنس وحاصله أنه قد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل كما هنا من الإيمان بالغيب عن مشاهدة المعجزات التي قارب من رأها أن يكون إيمانه بالعيان وعن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله الله ثم بالنصب فيما أتي اتقوا الله ثم اتقوا الله في أصحابي أي في حقهم والعن لا تنقصوا من حقهم ولا تسبوهم أو التقدير أذكروا الله ثم أنسدكم الله في حق أصحابي وتعظيمهم وتورقيرهم كما يقول الألب المشفع الله الله في حق أولادي ذكره الطيب أو التقدير اتقوا مخالفته اتقوا عقابه في عداوة أصحابي المقربين بباب الملتجئين إلى جنابي لا تخذلوهم غرضاً من بعدى بفتح العين المعجمة والراء أي هدفاً لكلامكم القبيح لهم في المحاورات ورميهم في غيتهم بالواقع والمكرهات فمن أحدهم فبحي أي بسبب حبي إياهم أحدهم وقال الطيب بسبب حبه إياي أحدهم وهو أنس بقوله ومن أغضهم فيبغضي أغضهم والمعنى إنما أحدهم لأنه يحبني وإنما أغضهم لأنه يبغضي والعياذ بالله تعالى فحق لذلك قول من قال إن من سبهم فقد استوجب القتل في الدنيا على ما سبق من مذهب المالكية ومن آذاهن فقد آذاني أي حكماً ومن آذاني فقد آذى الله ونظيره من يطع الرسول فقد أطاع الله النساء ومن آذى الله فهوشك أن يأخذني أي يعاقبه في الدنيا أو في الآخرى ولعله مقتبس من قوله تعالى إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثنا مبيناً الأحزاب ورواه الترمذى وقال هذا حديث غريب وعن أنس قال قال رسول الله مثل أصحابي في أمري كالملح في الطعام لا يصلح الطعام إلا بالملح استثناف مبين لوجه الشبه ولا يلزم من التشبيه أن يكون من جميع الوجوه حتى يقال كثرة الملح تفسد الطعام كما قيل في حق النحو أنه في الكلام كالملح في الطعام بل المراد منه أن الطعام بدونه ليس له كمال المرام قال الحسن أبي البصرى فقد ذهب ملتنا فكيف نصلح أي في حالنا قلت نصلح بكلامهم ورواياتهم ومعرفة مقاماتهم وحالاتهم وبالاقتداء بأخلاقهم وصفاتهم فإن العبرة بهذه الأشياء دون صورهم وذواتهم رواه أبي البغوي في شرح السنة أبي ياسناده وكذا رواه أبو يعلى في مسنده عن أنس مرفوعاً وعن عبد الله بن بريدة بالتصغير عن أبيه يعني أباً موسى الأشعري قال قال رسول الله ما من أحد من أصحابي من الأولى زائدة لتأكيد فنج الاستغراف والثانية بيانه بموت بأرض إلا بعث أي إلا حشر ذلك الأحد من أصحابي قائلها أي لأهل تلك الأرض نوراً يهادياً لهم يوم القيمة رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب وكذا رواه الضباء وذكر حدیث ابن مسعود لا يبلغني أحد أي من أصحابي عن أحد شيئاً فإني أحب أن أخرج إليكم وأنا سليم الصدر أي مع كلكم فلو سمعت شيئاً منكم ربما تغير خاطري مقتضى البشرية فالأولى سد بباب الذريعة المؤدية إلى الأذية في باب حفظ اللسان أي على ظن أنه أولى بذلك الباب والله أعلم بالصواب

كَانَ ثالِثُهُمَا شَيْطَانٌ ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوْحَةَ الْجَنَّةِ فَلِيُلْزِمِ الْجَمَاعَةَ ، مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتْهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتْهُ فَذَلِكَ
الْمُؤْمِنُ " ٣٢٨

٧٩٨٢-٣٢٨ - أَخْبَرَنَا صَفَوَانُ بْنُ عَمْرُو قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَيُوبَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمٍ
قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ : قَدِمَ عُمَرُ الْجَابِيَّةَ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " احْفَظُونِي فِي أَصْحَابِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوْنَهُمْ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمٌ
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ يَشْهَدُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَشْهِدُوا ، وَيَحْلِفُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَحْلِفُوا ، فَمَنْ أَحَبَّ الْجَنَّةَ
فَعَلَيْهِ بِالْجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مِنَ الْوَاحِدِ قَرِيبٌ ، وَمَنْ الَّذِينَ أَبْعَدُ ، وَلَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ
ذِي مَحْرَمٍ ، وَمَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتْهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتْهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ " ٣٢٩

٣٢٨ - سنن الترمذى برقم(٢٢١٨) والمستدرک للحاکم برقم(٣٨٧) صحيح
وفي تحفة الأحوذى - (ج / ص ٤٥٦)

(أوصيكم بأصحابي ثمَّ الَّذِينَ يَلُوْنَهُمْ) أيُّ التَّابِعِينَ (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوْنَهُمْ) أيُّ أَثْبَاعِ التَّابِعِينَ . وَقَوْلُهُ بِأَصْحَابِي وَلَيْسَ مُرَادُهُ بِهِ وَلَأَهْلِ
الْأُمُورِ (ثُمَّ يَقْشُو الْكَذَبُ) أيُّ يَظْهَرُ وَيَنْتَشِرُ بَيْنَ النَّاسِ بِغَيْرِ تَكْرِيرٍ (حَتَّى يَحْلِفَ الرَّجُلُ وَلَا يُسْتَحْلِفُ) أيُّ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ الْحَلْفُ
لِحُرَّاهُ عَلَى اللَّهِ (وَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ وَلَا يُسْتَشْهِدُ) قَالَ التَّرْمِذِيُّ فِي أَوْاخرِ الشَّهَادَاتِ : الْمُرَادُ بِهِ شَهَادَةُ الزُّورِ (أَلَا) بِالْتَّحْخِيفِ حَرْفُ
تَسْبِيهِ (لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةً) أيُّ أَجْنَبَيْهُ
(إِلَّا كَانَ ثالِثُهُمَا الشَّيْطَانُ) بِرَفْعِ الْأَوَّلِ وَنَصْبِ الثَّانِي ، وَيَحْوِرُ الْعَكْسُ ، وَالاستِنَاءُ مُفَرَّغٌ ، وَالْمَعْنَى يَكُونُ الشَّيْطَانُ مَعَهُمَا يُهْبِي
شَهْوَةً كُلَّ مِنْهُمَا حَتَّى يُلْقِيَهُمَا فِي الرَّنْدَ (عَيْنُكُمْ بِالْحَمَاعَةِ) أيُّ الْمُسْتَقْبَلَةَ بِنَصْبِ الْبَاقِمَةَ
(وَإِيَّاكُمْ وَالْفَرْقَةِ) أيُّ احْدَرُوا مُفَارِقَتَهَا مَا أَمْكَنَ . وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : " مَنْ خَرَجَ مِنْ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ
الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً " الحَدِيثُ . رَوَى الشَّيْخَانَ عَنْ حُدَيْفَةَ فِي أَنَّهَا حَدِيثٌ : تَلَزُمُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامُهُمْ . قُلْتَ
: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا ؟ قَالَ فَاعْتَرَلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا ، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَ الْمَوْتُ وَأَتَتْ عَلَى ذَلِكَ
. قَالَ الْحَافِظُ قَوْلُهُ : تَلَزُمُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامُهُمْ أَيُّ أَمْرَهُمْ . زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ : تَسْمَعُ وَتُطْبِعُ وَإِنْ ضَرَبَ طَهْرُكَ وَأَخْدَ
مَالُكَ . وَكَذَا فِي رِوَايَةِ حَالِدِ بْنِ سَبِيعٍ عَنْ الدَّبَّرِيِّيِّ : فَإِنْ رَأَيْتَ حَلْيَةً فَالْزِمْهُ وَإِنْ ضَرَبَ طَهْرُكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَاتِيَّةً فَالْهَرَبْ . وَقَالَ
الْطَّبَرِيُّ . اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْأَمْرِ وَفِي الْجَمَاعَةِ ، فَقَالَ قَوْمٌ هُوَ لِلْوُجُوبِ ، وَالْجَمَاعَةُ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ ، ثُمَّ سَاقَ مُحَمَّدَ بْنَ سَبِيعَنَّ أَبِي
مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَصَّى مِنْ سَأَلَهُ لَمَّا قُلَّ عُمَانُ : عَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ يَجْمِعُ أَمَةً مُحَمَّدَ عَلَى ضَانَةِ . وَقَالَ قَوْمٌ : الْمُرَادُ
بِالْجَمَاعَةِ الصَّحَابَةِ دُونَ مَنْ بَعْدِهِمْ . وَقَالَ قَوْمٌ : الْمُرَادُ بِهِمْ أَهْلُ الْعِلْمِ لَأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُمْ حُجَّةً عَلَى الْحَلْقِ وَالنَّاسُ تَبَعُّ لَهُمْ فِي أَمْرِ الدِّينِ
. قَالَ الطَّبَرِيُّ : وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ الْغَيْرِ لِرُؤُمِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ فِي طَاعَةِ مَنْ اجْتَمَعُوا عَلَى تَأْمِيرِهِ ، فَمَنْ نَكَثَ بِيَعْتَهُ خَرَجَ عَنِ
الْجَمَاعَةِ . قَالَ وَفِي الْحَدِيثِ : أَنَّهُ مَتَّ لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ إِمَامًا فَأَفْتَرَقَ النَّاسُ أَحْزَابًا فَلَا يَتَبَعُ أَحَدًا فِي الْفِرَقَةِ وَيَعْتَزِلُ الْجَمِيعَ إِنْ اسْتَطَعَ
ذَلِكَ حَشْيَةً مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشَّرِّ . وَعَلَى ذَلِكَ يَتَنَزَّلُ مَا جَاءَ فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ ، وَهُوَ يُجْمِعُ بَيْنَ مَا ظَاهِرُهُ الْاِخْتِلَافُ مِنْهَا اِنْتَهَى .
(فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ) أيُّ الْخَارِجُ عَنْ طَاغَةِ الْأَمِيرِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ (وَهُوَ) أيُّ الشَّيْطَانِ
(مِنَ الَّذِينَ أَبْعَدُ) أيُّ بَعِيدٌ . قَالَ الطَّبَرِيُّ : أَعْلَمُ هُنَا لِمُحَرَّدِ الرِّيَادَةِ وَلَوْ كَانَ مَعَ الْثَلَاثَةِ لَكَانَ بِمَعْنَى التَّقْبِيلِ ، إِذَا الْبَعْدُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ
الْثَلَاثَةِ وَالْأَلَيْفِينِ دُونَ الَّذِينَ أَفْدَى ، عَلَى مَا لَا يَعْخَذُ

(مِنْ أَرَادَ بُحْبُوْحَةَ الْجَنَّةِ) بِضمِّ الْمُوْحَدِلَيْنِ أيُّ مِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْكُنَ وَسَطَهَا وَحِيَارَهَا

(مِنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتْهُ) أيُّ إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ (وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتْهُ) أيُّ أَحْزَنَتْهُ إِذَا صَارَتْ عَنْهُ (فَذَلِكُمُ الْمُؤْمِنُ) أيُّ الْكَامِلُ لَأَنَّ الْمُنَافِقَ حَيْثُ
لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ . وَقَدْ قَالَ تَعَالَى { وَلَا تَسْتُوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ } .

٣٢٩ - سنن ابن ماجه برقم(٢٤٥٣) والمستدرک للحاکم برقم(٣٩٠) والمجمـ الكبير للطبراني برقم(٥٦١) صحيح

وَفِي السَّنْدِيِّ عَلَى ابْنِ مَاجَهٍ - (ج / ص ٦٣)

٩٨ . دُخُولُ الْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ وَنَظَرُهُ إِلَيْهَا

٣٢٩ - ٧٩٨٣ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَمِّي قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَنَّ نَبِهَانَ ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيْنَا إِذَا كَانَ لِإِحْدَانَا مُكَاتَبٌ فَقَضَى مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ فَاضْرِبْنَاهُ دُونَهُ الْحِجَابَ أَخْبَرَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ فِي مَوْضِعِ آخِرَ وَقَالَ : " إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمُكَاتَبِ مَا يَقْضِي عَنْهُ فَأَحْتَاجِي مِنْهُ " ٣٣٠

٣٣٠ - ٧٩٨٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ : سَمِعْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ نَبِهَانَ قَالَ : قَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " إِذَا كَانَ عِنْدَ إِحْدَانَا مُكَاتَبٌ ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤْدِي فَلَتَحْتَاجِبْ مِنْهُ " ٣٣١

قوله (احفظوني) أي راغعني في شأفهم فلا تؤذوهم لأجل حقي وصحيتي أو اقتداء بالأخلاق وأحوالهم فيهم وأنهم على الخير وهذا أقرب إلى ما بعده

(وما يستشهد) قبله هو كناية عن شهادة الرؤرائي إن الناس ما يطّلبون منه الشهادة لعلهم الله ليس يشاهد وقبله هو الذي انتصب شاهداً وليس هو من أهل الشهادة

(وما استحلفت) أي ما عندك مبالغة بالخلف

٣٣٠ - مصنف عبد الرزاق برقم (١٥٧٣٠) ومسند أحمد برقم (٢٧٣٨٧) والمستدرك للحاكم برقم (٢٨٦٧) والمujam الكبير للطبراني برقم (١٩١٦١) وسنن البيهقي برقم (٢٢١٨٦) حدیث حسن

فيه نبهان مولى أم سلمة لم يرو عنه غير الزهري، وأعلمه بعضهم نبهان مكاتب أم سلمة وأنه لم يرو عنه سوى اثنان .
أقول : وثقة ابن حبان الثقات/٤٤٦ والتذهيب/٤١٦١٠ والذهب في الكاشف/٥٨٩٧ وابن حجر في الفتح/٣٣٧/٩ فقال عن إسناد آخر مثله : إسناده قوي ، وأكثر ماعلما به انفرد الزهري بالرواية عن نبهان ، ولبيست بعلة قادحة ، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يبرحه أحد لا ترد روايته اهـ وصححه الترمذى والحاكم والذهبى وابن حبان وغيرهم فكل هؤلاء وثقوه وليس ابن حبان وحده فنهان ثقة كما قال الذهبى . وسكت عليه أبو حاتم الجرجى ٥٠٢/٨

٣٣١ - سنن أبي داود برقم (٣٩٣٠) وسنن الترمذى برقم (١٣٠٨) وسنن ابن ماجه برقم (٢٦١٦) حسن

وفي نيل الأوطار - (ج / ٩ / ص ٤١٨)

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُكَاتَبِ لِلَّهِ رَبِّ الْمُمْلُوكِ ، وَكُلُّ مَمْلُوكٍ يَحْوِرُ بَعْدَهُ وَهِبَتُهُ وَالْوَصِيَّةُ بِهِ ، وَهُوَ الْقَلِيلُ مِنْ مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ : بَيَعْتَ بِرِبِّرَهُ بِعِلْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ فَقِهِ أَبْيَانٍ بَيْانٍ أَنَّ بَعْدَهُ جَائزٌ قَالَ : وَلَا أَعْلَمُ خَبِيرًا بِعَارِضِهِ ، قَالَ : وَلَا أَعْلَمُ دَلِيلًا عَلَى عَجْزِهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَامِيدِ وَمَالِكٍ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ : إِنَّهُ لَا يَحْوِرُ بَعْدَهُ ، وَبِهِ قَالَتُ الْعُتْرَةُ ، قَالُوا : لَأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ مُلْكِهِ بِدَلِيلٍ تَحْرِيمِ الْوَطْءِ وَالاسْتِخْدَامِ ، وَتَأْوَلَ الشَّافِعِيُّ حَدِيثَ بِرِبِّرَهُ عَلَى أَنَّهَا كَائِنَتْ قَدْ عَجَزَتْ وَكَانَ بَعْدُهَا فَسْخًا لِكِتَابِهَا ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَعْتَجِلُ إِلَى دَلِيلٍ قَوْلُهُ : (فَلَتَحْتَاجِبْ مِنْهُ) ظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ إِذَا كَانَ مَعَ الْمُكَاتَبِ مِنَ الْمَالِ مَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ لِلَّهِ قَدْ صَارَ حُرًّا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلَمَةً إِلَى مَوْلَاهُ وَقِيلَ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّدْبِيْرِ قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَحْوِرُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّ سَلَمَةَ بِالْحِجَابِ مِنْ مُكَاتَبِهَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤْدِي لِتَعْطِيلِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَكُونُ ذَلِكَ مُخْتَصًا بِهِنَّ ، ثُمَّ قَالَ : وَمَعَ هَذَا فَلَتَحْتَاجِبُ الْمَرْأَةِ مَمَّنْ يَحْوِرُ لَهُ أَنْ يَرَاهَا وَاسِعٌ ، وَقَدْ أَمْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْدَةَ أَنْ تَحْتَاجِبَ مِنْ رَجُلٍ قَضَى أَنَّهُ أَخْوَهَا ، وَذَلِكَ يُسْتَهِنُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَسِنَاتِ وَأَنَّ الْحِجَابَ مَمَّنْ لَهُ أَنْ يَرَاهَا مُبَاحٌ اهـ وَالْفَرِينَةُ الْقَاضِيَّةُ بِحَمْلِ هَذَا الْأَمْرِ عَلَى التَّدْبِيْرِ حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ الْمَذُكُورُ فِيْهِ يَقْتَضِي أَنَّ حُكْمَ الْمُكَاتَبِ

٧٩٨٥-٣٣١ - أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكَ قَالَ : أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عُرْبَيْهِ الرَّجُلِ ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عُرْبَيْهِ الْمَرْأَةِ ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الشَّوْبِ ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الشَّوْبِ " ٣٣٢

قَلَّ سَلِيمٌ جَمِيعَ مَالِ الْكِتَابَةِ حُكْمُ الْعَبْدِ ، وَالْعَبْدُ يَجْهُزُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى سَيِّدَتِهِ كَمَا هُوَ مَدْهُبٌ أَكْثَرُ السَّلْفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ } وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمُ الْهَادِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجْهُزُ لِلْعَبْدِ النَّظَرُ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَمِنْ مُتَمَسِّكَاتِهِمْ لِذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسِيبِ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَغْرِيْكُمْ آتِيَّةُ الْتُّورِ ، فَالْمُرْمَادُ بِهَا الْإِيمَاءُ قَالَ فِي الْبَحْرِ : وَخَصَّهُنَّ بِالذِّكْرِ لِتَوَهُمُ مُحَاذِقَتِهِنَّ لِلْحَرَائِفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَوْ نِسَائِهِنَّ } ١ - وَقَدْ تَمَسَّكَ بِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ حُمُّرُو أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ فَقَالُوا : حُكْمُ الْمُكَاتِبِ قَلَّ سَلِيمٌ جَمِيعَ مَالِ الْكِتَابَةِ حُكْمُ الْعَبْدِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنِ الْإِرْثِ وَالْأَرْشِ وَالدِّيَةِ وَالْحَدِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَمَسَّكَ مِنْ قَالَ يَأْتِهِ يَعْتَقُ مِنْ الْمُكَاتِبِ بِقَدْرِ مَا أَدَى مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ ، وَتَتَبَعَّضُ الْأَحْكَامُ الَّتِي يُمْكِنُ تَبَعُّصُهَا فِي حَقِّهِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثِ عَلَيِّ الْمَدْعُورِيْنَ وَقَدْ قَدَّمَا فِي بَابِ مِيرَاثِ الْمُعْنَقِ بَعْضَهُ مِنْ كِتَابِ الْفَرَاضِ أَقْوَالًا فِي الْمُكَاتِبِ الَّذِي قَدْ أَدَى بَعْضَ مَالِ كِتَابِهِ قَوْلَهُ : (يُوذِي الْمُكَاتِبُ) بِضمِّ أَوْهِ وَفَتَحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مِنْيَا لِلْمَجْهُولِ : أَيْ يُوذِي الْجَانِي عَلَيْهِ مِنْ دِيْتِهِ أَوْ أَرْشِهِ لِمَا كَانَ مِنْهُ حُرَّاً بِحَسَابِ دِيَةِ الْحُرُّ وَأَرْشِهِ وَلِمَا كَانَ مِنْهُ عَبْدًا بِحَسَابِ دِيَةِ الْعَبْدِ وَأَرْشِهِ ٣٣٢ - سنن أبي داود برقم (٤٠٢٠) ومسند أبي عوانة برقم (٦٢٩) وصحیح ابن حبان برقم (٥٦٦٥) صحيح وفي عون المعبود - (ج ٩ / ص ٤١)

(إِلَى عُرْبَيْهِ الرَّجُلِ) : قَالَ التَّوَوِيْ : ضَبَطْنَاهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أُوْجُهٖ : عُرْبَيْهِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ ، وَعُرْبَيْهِ بِضمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ . قالَ أَهْلُ الْلُّغَةِ : عُرْبَيْهِ الرَّجُلُ بِضمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرُهَا هِيَ مُتَحَرِّدَةٌ . وَالثَّالِثَةُ عَلَى التَّصْغِيرِ اِنْتَهَى . وفي النَّهَايَةِ : لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عُرْبَيْهِ الْمَرْأَةِ . هَكَذَا حَاءٌ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ مُسْلِمٍ يُرِيدُ مَا يَعْرَى مِنْهَا وَيُنَكِّشُ ، وَالْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَةِ : لَا يَنْظُرُ إِلَى عُورَةِ الْمَرْأَةِ اِنْتَهَى . والْحَدِيثُ فِيهِ تَحْرِيمُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى عُورَةِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَى عُورَةِ الْمَرْأَةِ وَهَذَا لَا خِلَافٌ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ نَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى عُورَةِ الْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةِ إِلَى عُورَةِ الرَّجُلِ حَرَامٌ بِالْجَمَاعِ . وَبَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى عُورَةِ الرَّجُلِ عَلَى نَظَرِهِ إِلَى عُورَةِ الْمَرْأَةِ وَذَلِكَ بِالتَّحْرِيمِ أَوْيَ وَهَذَا التَّحْرِيمُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْأَرْوَاجِ وَالسَّادَةِ أَمَّا الرِّوَايَاتِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَظَرٌ إِلَى عُورَةِ صَاحِبِهِ جَمِيعًا ، وَأَمَّا السَّيِّدُ مَعَ أَمْتَهِ فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ وَطَأْهَا فَهُمَا كَالرَّوَاجِيْنِ .

قَالَهُ التَّوَوِيْ : فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَأَطَالِ الْكَلَامِ فِيهِ (وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ) : مِنْ بَابِ الْفَعْلِ ، قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ : أَفْضَى الرَّجُلُ بِيَدِهِ إِلَى الْأَرْضِ مَسَّهَا بِيَطْنَرِ رَاحِتِهِ ، وَأَفْضَى إِلَى اِمْرَأَتِهِ بَاشِرَهَا وَحَامِعَهَا ، وَأَفْضَيْتَ إِلَى الشَّيْءِ وَصَلَّتْ إِلَيْهِ ، وَفِيهِ النَّهَايَةِ عَنْ اِضْطِجَاعِ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ فِي تَوْبَ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةَ مَعَ الْمَرْأَةِ سَوَاءٌ كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ بَلْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مُتَحَرِّدِينِ . قالَ الطَّيِّبِيُّ : لَا يَجْهُزُ أَنْ يَضْطَجِعَ رَجُلًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَحَرِّدِينِ ؛ وَكَذَا الْمَرْأَاتُ وَمَنْ فَعَلَ يُعَزِّرُ اِنْتَهَى . قالَ التَّوَوِيْ : فَهُوَ نَهِيٌّ تَحْرِيمٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ لَمْسِ عَوْرَةِ عَيْرِهِ بِأَيِّ مَوْضِعٍ مِنْ بَدْنِهِ كَانَ وَهَذَا مُتَفَقٌ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مِمَّا تَعْمَلُ بِهِ الْبَلْوَى وَيَتَسَاهِلُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنِ النَّاسِ بِالْجَمِيعِ النَّاسِ فِي الْحَمَامِ ، فَيَجِبُ عَلَى الْحَاضِرِ فِيهِ أَنْ يَصُونَ بَصَرَهُ وَيَدِهِ وَعَيْرِهِهَا عَنْ عَوْرَةِ عَيْرِهِ ، وَأَنْ يَصُونَ عَوْرَتَهُ عَنْ بَصَرِ عَيْرِهِ وَيَدِ عَيْرِهِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا رَأَى مِنْ يُخْلِ بِشَيْءٍ مِنْ

١٠٠ . إِفْضَاءُ الْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ

٣٣٢ - ٧٩٨٦ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الْبَلْحِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : " نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاشِرَ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ فِي الشُّوْبِ الْوَاحِدِ أَجْلًّا أَنْ تَصْفِهَا لِزَوْجِهَا " ^{٢٢٣}

=====

هَذَا أَنْ يُتَكَرِّرُ عَلَيْهِ . قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَلَا يَسْتُطُعُ عَنْهُ الْإِنْكَارُ بِكَوْنِهِ يَظْنُنَ أَنْ لَا يَقْبِلُ مِنْهُ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَتْنَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَأَمَّا كَشْفُ الرِّجْلِ عَوْرَتِهِ فِي حَالِ الْحَلْوَةِ بِحِيثُ لَا يَرَاهُ آدَمِيٌّ فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ جَازَ وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَفِيهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ اِنْتَهَى مُخْتَصِرًا .

333 - مصنف ابن أبي شيبة م برقم (١٧٥٩١) وسنن البيهقي برقم (١٣٩٤٧) صحيح

تباشر : من المباشرة وهي الملامة في التوب الواحد ، فتحس بعنونة بدتها وغير ذلك ، وقد يكون المراد مطلق الاطلاع على بدتها مما يجوز للمرأة أن تراه ولا يجوز للرجل أن يراها

٧٩٨٧-٣٣٢ - أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، كَلَّا هُمَا عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ فَتَصْفَهَا لِزَوْجِهَا كَانَهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا " ^{٣٤}

٧٩٨٨-٣٣٤ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : " لَا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ ، وَلَا الرَّجُلُ الرَّجُلَ " ^{٣٥}

=====

³³⁴ - صحيح البخاري برقم (٤٢٣٥) و صحيح ابن حبان برقم (٥٢٤١)

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٣ / ص ٣٦٨)

قال أبو الحسن بن القابسي: هذا من أبين ما تحمى به الذرائع، فإن وصفتها لزوجها بحسن خيف عليه الفتنة، فيكون ذلك سبباً لطلاق زوجته، ونكاحها إن كانت ثبیأ، وإن كانت ذات بعل كان ذلك سبباً لبغضه زوجته ونقصان منزلتها عنده، وإن وصفتها بقبح، كان ذلك غبية، وقد جاء عن النبي، عليه السلام، أنه نهى الرجل عن مباشرة الرجل مثل نهيه للمرأة سواء.

قال الطبرى: وحدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لا يباشر الرجل الرجل، ولا المرأة المرأة ». ³³⁵

قال الطبرى: وفيه من البيان أن مباشرة الرجل والمرأة مفضياً كل واحد منها بمحسنه إلى جسد صاحبه غير جائز. فإن قال قائل: هذه الأخبار هي على العموم أم على الخصوص؟ قيل: على العموم فيما عنيت به، وعلى الخصوص فيما يحتمله ظاهرها. فإن قيل: وكيف كان ذلك؟ قيل: لقيام الحاجة بجواز مصادفة الرجل والمرأة، وذلك مباشرة من كل واحد منهم صاحبه بعض جسده، فكان معلوماً بذلك، إذ لم يكن في قوله عليه السلام: « لا يباشر الرجل الرجل ولا المرأة المرأة » استثناء مقترون به في الخبر، وكانت المصادفة مباشرة وهي من الأمور التي ندب المسلمين إليها كالذى حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا بكر أبو عبيدة الناجي، حدثنا الحسن، عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إن المسلمين إذا التقى فتصافحا تحاتت ذنوبهما ». ³³⁶

وحدثنا أبو كريب، حدثنا ابن المبارك، حدثنا يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « قام تحييكم بيكم المصادفة » ، ونحو ذلك من الأخبار الدالة على أن المسلمين مندوبون إلى مباشرة بعضهم بعضاً بالأكف مصادفة عند الالتقاء، وكان حالاً اجتماع الأمر بفعل الشيء والنهي عنه في حالة واحدة، علم أن الذى ندب العبد إلى المباشرة به من جسم أخيه غير الذى نهى عنه من مباشرته به.

وقال ابن القاسم: سئل مالك عن الخدم يبيتون عراة في لحاف واحد في الشتاء، فكرهه وأنكر أن تبيت النساء عراة لا ثياب عليهن؛ لأن ذلك إشراف على العورات، وذلك غير جائز لنهى النبي، عليه السلام، عن مباشرة الرجال والنساء بعضهم بعضاً.

³³⁵ - صحيح

١٠٢ . بَابُ نَظْرَةُ الْفَجَاهَا

٧٩٨٩-٣٣٥ - أَخْبَرَنَا عُمَرَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثَ قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَظْرَةِ الْفَجَاهَا فَقَالَ : " غُضْ بَصَرَكَ " ^{٣٣٦}

=====

³³⁶ - مسند الطیالسي برقم (٧٠٠) صحيح

نظر الفجاءة : أن يقع نظره على الأجنبيه من غير قصد

إن من دلائل الإيمان غض البصر عن الحرام كما قال تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) [النور: ٣٠] ومن تعود على إطلاق بصره لما لا يحل له فليتق الله، وليراع شكر هذه النعمة فلا يستعملها في معاصي الله، فإن من تمام شكر الله أن تستخدم هذه الجوارح في مرضاة الله،

١٠٣ . التَّظْرُ إِلَى شَعْرِ ذِي مَحْرَمٍ

٣٣٦ - ٧٩٩٠ - أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا قُرَةُ بْنُ حَالَدُ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ عَمْتَهِ صَفَيَّةَ بْنَتِ شَيْبَةَ قَالَتْ : حَدَّثَنَا عَائِشَةُ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِنْسُكِينَ ، وَأَرْجِعُ بِنْسُكَ وَاحِدًا ، فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَرْدَفَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ فِي لَيْلَةِ شَدِيدَةِ الْحَرّ فَكَثُرَ أَحْسَرُ حَمَارِي عَنْ عُنْقِي ، فَيَتَنَاهَوْلُ رِجْلِي فَيَضْرِبُهَا بِالرَّاحِلَةِ فَقُلْتُ : هَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ ؟ فَانْتَهَيْنَا إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَهْلَلْتُ مِنْهَا بِالْعُمْرَةِ ، فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ لَمْ يَرْحُ ، وَذَلِكَ يَوْمُ النَّفْرِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ " أَلَا أَدْخُلُ الْبَيْتَ ؟ " فَقَالَ : " ادْخُلِي الْحِجْرَ ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ " ^{٣٣٧}

=====

³³⁷ - نص برقم (٢٩٢٤) ومستخرج أبي عوانة برقم (٢٥٤٧) صحيح

= أردفه : حمله خلفه = الإهلال : رفع الصوت بالتلبية = النفر : الخروج من مكان إلى مكان ، والخروج من مكة بعد أداء المناسك

١٠٤ . مُعَايَةُ ذِي مَحْرَمٍ

٧٩٩١-٣٣٧ - أَخْبَرَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّنَا شُعَيْبُ بْنُ الْلَّيْثَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : حَدَّنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحْدٌ وَأَنْصَرَفَ الْمُشْرِكُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، خَرَجَ النِّسَاءُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاصْحَابِهِ يَتَبَعُونَهُمْ بِالْمَاءِ ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ فِيمَنْ خَرَجَ ، فَلَمَّا لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَنَقْتُهُ وَجَعَلْتُ تَعْسِلُ جُرْحَهُ بِالْمَاءِ فَيَزْدَادُ الدَّمُ ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ أَخْذَتْ شَيْئًا مِنْ حَصِيرٍ ٣٣٨ ، فَأَخْرَقَتْهُ بِالنَّارِ فَكَمَدَتْهُ حَتَّى لَصَقَ بِالْجُرْحِ ، وَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ "

=====

٣٣٨ - المعجم الكبير للطبراني برقم (٥٦٩١) صحيح

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١١ / ص ٤٠٩)

فَوْلَهُ : (فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةً) هِيَ بُنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَوْضَحَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ فِيمَا أَخْرَجَهُ الطَّبِّرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ سَبَبَ مَحْيَيِّهِ فَاطِمَةَ إِلَى أُحْدٍ وَلَفْظُهُ " لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحْدٌ وَأَنْصَرَفَ الْمُشْرِكُونَ خَرَجَ النِّسَاءُ إِلَى الصَّحَابَةِ يَعْبُونَهُمْ ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ فِيمَنْ خَرَجَ ، فَلَمَّا رَأَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَنَقْتُهُ وَجَعَلْتُ تَعْسِلُ جُرْحَاهُ بِالْمَاءِ فَيَزْدَادُ الدَّمُ ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ أَخْذَتْ شَيْئًا مِنْ حَصِيرٍ فَأَخْرَقَتْهُ بِالنَّارِ وَكَمَدَتْهُ بِهِ حَتَّى لَصَقَ بِالْجُرْحِ فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ ". وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ زُهْيرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَخْذَتْ شَيْئًا مِنْ حَصِيرٍ فَأَخْرَقَتْهُ بِالنَّارِ وَكَمَدَتْهُ بِهِ حَتَّى لَصَقَ بِالْجُرْحِ فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ ". وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ رَهْبَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ فَأَخْرَقَتْ حَصِيرًا حَتَّى صَارَتْ رَمَادًا ، فَأَخْذَتْ مِنْ ذَلِكَ الرَّمَادَ فَوَضَعَتْهُ فِي حَيْنَيِّ رَقَّ الدَّمُ " وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ " ثُمَّ قَالَ يَوْمَئِذٍ : فَأَخْرَقَتْ حَصِيرًا حَتَّى صَارَتْ رَمَادًا ، فَأَخْذَتْ مِنْ ذَلِكَ الرَّمَادَ فَوَضَعَتْهُ فِي حَيْنَيِّ رَقَّ الدَّمُ " وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ " ثُمَّ قَالَ يَوْمَئِذٍ :

اشْتَدَّ عَصَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ دَمَوْا وَجْهَ رَسُولِهِ . ثُمَّ مَكَثَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ " وَقَالَ أَبْنُ عَائِدٍ " أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّنِي عَبْدُ الرَّحْمَنَ بْنُ يَزِيدَ بْنُ حَابِرٍ أَنَّ الَّذِي رَمَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " بِأُحْدٍ فَجَرَحَهُ فِي وَجْهِهِ قَالَ : خُدِّلَهَا مِنِّي وَأَنَا أَبْنُ قَمِيَّةَ ، فَقَالَ : أَقْمَاكَ اللَّهُ . قَالَ فَأَنْصَرَفَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَرَحَ إِلَى غَنْمِهِ فَوَافَاهَا عَلَى ذُرْوَةِ جَبَلٍ ، فَدَخَلَ فِيهَا فَشَدَّ عَلَيْهِ تَيْسِهَا فَنَطَحَهُ أَرْدَاهُ مِنْ شَاهِقِ الْجَبَلِ فَنَقَطَّعَ " وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ النَّدَاوِي ، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ قَدْ يُصَابُونَ بِعَضِ الْعَوَارِضِ الدُّبُوِيَّةِ مِنَ الْحُرَاجَاتِ وَالْأَلَامِ وَالْأَسْقَمِ لِيَعْظُمُ لَهُمْ بِذَلِكَ الْأَجْرُ وَتَرْدَادَ دَرَجَاتِهِمْ رِفْعَةً ، وَلَيَتَأسَّى بِهِمْ أَبْيَاعُهُمْ فِي الصَّبَرِ عَلَى الْمَكَارِهِ ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَقَبِّلِينَ .

٧٩٩٢-٣٣٨ - أَخْبَرَنِي زَكَرِيَاً بْنُ يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ : أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَيْسِرَةُ بْنُ حَيْبِ التَّهْدِيُّ قَالَ : أَخْبَرَنِي الْمُنْهَالُ بْنُ عَمْرُو قَالَ : حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بْنَتُ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَشْبَهَ كَلَامًا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا حَدِيثًا وَلَا جَلْسَةً مِنْ فَاطِمَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَاهَا قَدْ أَفْبَلَتْ ، رَحِبَّ بِهَا ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا ، فَقَبَّلَهَا ، ثُمَّ أَحَدَ بَيْدَهَا فَجَاءَ بِهَا حَتَّى يَجْلِسَهَا فِي مَكَانِهِ ، وَكَانَتْ إِذَا رَأَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، رَحِبَّتْ بِهِ ، ثُمَّ قَامَتْ إِلَيْهِ فَقَبَّلَهُ ، وَإِنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ ، فَرَحِبَّ بِهَا ، وَقَبَّلَهَا ، ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا فَبَكَتْ ، ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا فَضَحِّكَتْ فَقَلَّتْ لِلنِّسَاءِ : مَا كُنْتُ أَرَى إِلَّا أَنَّهَا فَضَلَّا عَلَى النِّسَاءِ ، فَإِذَا هِيَ مِنَ النِّسَاءِ يَبْكِيَ ، إِذَا ضَحِّكَتْ ، فَسَأَلَتُهَا مَا قَالَ لَكِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَتْ : إِنِّي إِذَا لَبَدَرَةً ، فَلَمَّا أَنْ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَتُهَا فَقَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ أَجْلِي قَدْ حَضَرَ ، وَإِنِّي مَيِّتٌ فَبَكَيْتُ " ثُمَّ قَالَ : " إِنَّكِ لَأَوْلَى أَهْلِي بِالْحُرْقَةِ ، فَسُرِّرْتُ ، وَأَعْجَبَنِي فَضَحِّكْتُ " ٣٣٩

339 - مسنون ابن راهويه برقم (٦ - ٢١٠٣) والأدب المفرد للبخاري برقم (٩٧٩) صحيح

ويجوز القيام للقادم إذا كان القيام بقصد إكرام أهل الفضل كالعلماء والوالدين لأن احترام هؤلاء وأمثالهم مطلوب شرعاً.

وقد ثبت في الحديث الصحيح، عن أبي سعيد الخدري، أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليه فجاء، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (قوموا إلى سيدكم، أو قال خيركم الحديث) رواه البخاري ومسلم والمقطف للبخاري. قال الإمام النووي: " قوله صلى الله عليه وسلم: قوموا إلى سيدكم أو خيركم فيه إكرام أهل الفضل وتلقיהם بالقيام لهم إذا أقبلوا، هكذا احتاج به جمahir العلماء لاستحباب القيام، قلت القيام للقادم من أهل الفضل مستحب، وقد جاء فيه أحاديث ولم يصح في النهي عنه شيء صحيح " شرح النووي على صحيح مسلم ٤٤٠/١٢ .

ويدل على ذلك ما ورد في الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: (ما رأيت أحداً من الناس كان أشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم كلاماً ولا حديثاً ولا جلسة من فاطمة، قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأها قد أقبلت، رحب بها ثم قام إليها فقبّلها، ثم أخذ بيدها فجاء بها حتى يجلسها في مكانه، وكانت إذا أتتها النبي صلى الله عليه وسلم رحبت به، ثم قامت إليه فأخذت بيده فقبلته) رواه أبو داود والترمذى، وهو حديث صحيح كما قال الشيخ الألبانى، انظر صحيح الأدب المفرد ص ٣٥٦.

ويؤيد ذلك ما جاء في الحديث الطويل في قصة توبة كعب بن مالك، حين تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فتاب الله عليه ، وفيه: (وآذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتوبة الله علينا حين صلى صلاة الفجر ، فتلقى الناس فوجاً يهنتون بالتبة يقولون: لتهنك توبة الله عليك حتى دخلت المسجد ، فإذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وحوله الناس ، فقام إلى طلحة بن عبيد الله يهروه حتى صافحني وهناني) رواه البخاري ومسلم وغير ذلك من الأحاديث .

وينبغي التنبيه، أنه ورد النهي عن القيام للقادم إذا كان بقصد المباهاة والتفاخر والسمعة والكبراء ، فقد ورد في الحديث عن معاوية بن أبي سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار) رواه أبو داود والترمذى وحسنه .

٧٩٩٣-٣٣٩ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ مَيْسِرَةَ بْنِ حَيْبٍ ، عَنِ الْمُنْهَابِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ عَائِشَةَ بْنَ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ اُمْرَأً أَشْبَهَ حَدِيثًا وَكَلَامًا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ فَاطِمَةَ ، وَكَانَتْ إِذَا دَخَلَتْ بَيْتَهُ أَخَذَ بِيَدِهَا فَقَبَّلَهَا وَأَجْلَسَهَا فِي مَحْلِسِهِ ، وَكَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا ، قَامَتْ إِلَيْهِ ، فَقَبَّلَهُ وَأَخَذَتْ بِيَدِهِ ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوْفَى فِيهِ ، فَأَسَرَّ إِلَيْهَا ، فَبَكَتْ ، ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا ، فَضَحَّكَتْ ، فَقُلْتُ : كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ لَهُدَهُ الْمَرْأَةَ فَضَلَّا عَلَى النِّسَاءِ ، فَإِذَا هِيَ مِنْهُنَّ ، بَيْنَا هِيَ تَبْكِي إِذَا هِيَ تَضَحَّكُ ، فَسَأَلْتُهَا فَقَالَتْ : إِنِّي إِذَا لَبَدَرَةً ، فَلَمَّا تُوْفَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلْتُهَا فَقَالَتْ : " أَسَرَّ إِلَيَّ وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ مِيتٌ ، فَبَكَيْتُ ، ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيَّ ، أَنِّي أَوَّلُ أَهْلِهِ لِحُوقًا يَهْ فَضَحَّكُتْ " ٣٤٠

٣٤- ٧٩٩٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقُ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرُوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : " مَا مَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَ امْرَأَةً قَطُّ إِلَّا امْرَأَةً يَمْلُكُهَا "

۳۴۱

340 - مستند احمد برقم (٢٦٧٨٥ و ٢٧١٧١) و صحيح ابن حبان برقم (٧٠٧٩) صحيح

341 - صحيح البخاري برقم (٧٢١٤) و سنن الترمذی برقم (٣٦٢١) و سنن أبي داود برقم (٣٩٤٣)

وَفِيهِ عَشْرُ قَوَاعِدٍ : (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ عَنْ مَحْمُودٍ وَهُوَ ابْنُ غَيْلَانَ وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ بِعَصْمَهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ بِلَفْظِ { مَا كَانَ يَمْتَحِنُ إِلَّا بِالْآيَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ } إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَيِّنُكُمْ } { الْآيَةَ قَالَ مَعْمَرٌ فَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ { مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُ امْرَأَ إِلَّا مَرْأَةً يَمْلُكُهَا } وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ بْنَ يَزِيدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِلَفْظِ { كَانَ الْمُؤْمِنَاتُ إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْتَحِنُ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ } يَا أَيُّهَا النِّسَاءُ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَيِّنُكُمْ عَلَى أَنَّ لَمْ يُبَيِّنُكُمْ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْقُنْ وَلَا يَنْبُغِي { } إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَمَنْ أَفَرَّ بِهَا مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ فَقَدْ أَفَرَّ بِالْمُحْتَنَةِ { } وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَفَرَّنَ بِنَلَكَ مِنْ قَوْلِهِنَّ قَالَ : لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَقُنَّ فَقَدْ بَيَعْنَ وَلَا اللَّهُ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُ امْرَأَ قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ يُبَيِّنُهُنَّ بِالْكَلَامِ { } قَالَتْ عَائِشَةُ { } مَا أَخَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النِّسَاءِ قَطُّ إِلَّا بِمَا أَمْرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا مَسَّتْ كَفُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفُّ امْرَأَ قَطُّ وَكَانَ يَقُولُ لَهُنَّ : إِذَا أَخَدَ عَيْنَيْنَ قَدْ بَيَعْتُكُنَّ كَلَامًا } لَفْظُ مُسْلِمٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدٍ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِلَفْظِ { مَا مَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ امْرَأَ قَطُّ إِلَّا أَنْ يَأْخُدَ عَيْنَاهَا فَأَعْطَهُنَّ قَالَ : اذْهِبِي فَقَدْ بَيَعْتُكُنَّ } .

(الثانية) المبادئ مأخوذة من النبي فإن المبادئ للإمام يكتنل له أصولاً كأنه باعها وأحد عوضها ثوابها كما قال تعالى { إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم } الآية والامتحان الاختبار والمراد اختبار صحة إيمانهم بآيات الله الأمور وأتبرأ منها وإقول عائشة رضي الله عنها فمن أقر بهذا من المؤمنات فقد أقر بالمحنة فقد أباح البيعة المعتبرة في الشروع .

(الثالثة) قولهما رضي الله عنها { كان يباع النساء بالكلام } أي فقط من غير أخذ كف و لا مصادفة وهو دال على أن بيعة الرجال بأخذ الكف والمصادفة مع الكلام وهو كذلك ، وما ذكرته عائشة رضي الله عنها من ذلك هو المعروف وذكر بعض المفسرين أنه عليه الصلاة والسلام دعى بقدح من ماء فغمض فيه يده ثم غمس فيه أيديهين وقال بعضهم ما صافحهن بحال وكان على يده ثوب

٤١-٧٩٩٥ - أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ قَالَ : قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرُوهَ بْنُ الرُّبِّيرَ ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : " لَا ، وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ ، غَيْرَ أَنَّهُ يُبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ " ٢٤٢

قطريٌّ ، وَقَبِيلٌ : كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَافِحُهُنَّ عَنْهُ وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا سِيمَاءُ الْأَخِيرِ وَكَيْفَ يَعْلَمُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمْرًا لَا يَفْعَلُهُ صَاحِبُ الْعَصْمَةِ الْوَاجِهَةِ .

(الرابعة) وفيه أنه عليه الصنلة والسلام لم تمس يده قط يد امرأة غير زوجاته وما ملكت يمينه لا في مبایعة وإنما يفعل هو ذلك مع عصنته وأتفاء الريبة في حقه ففيه أولى بذلك والظاهر أنه كان يتسع من ذلك لتجريمه عليه فإنه لم يعد جوازه من خصائصه ، وقد قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : إنَّه يحرُم مِنَ الْجَنْبِيَّةِ وَلَوْ فِي عِيْرِ عَوْرَتَهَا كَالْوَجْهِ وَإِنْ احْتَلَلُوْا فِي جَوَازِ النَّظَرِ حِيثُ لَا شَهْوَةٌ وَلَا خَوْفٌ فَتَتْهِيْرُ الْمَسْ أَكْدُ مِنْ تَحْرِيمِ النَّظَرِ ، وَمَحْلُ التَّحْرِيمِ مَا إِذَا لَمْ تَدْعُ لِذَلِكَ ضَرُورَةً كَتَطْبِيبِ وَفَصْدِ وَحِجَامَةٍ وَفَقْعَ ضَرْسٍ وَكَحْلٍ عَيْنٍ وَتَحْوِيْهَا مِمَّا لَا يُوجَدُ امْرَأَةٌ تَفْعَلُهُ جَارٌ لِلرَّجُلِ الْأَجْنِبِيِّ فَعَلَهُ لِلضَّرُورَةِ .

(الخامسة) دَخَلَ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ الْمَحَارِمُ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ تَمَسْ يَدُهُ يَدَ أَحَدٍ مِنْ مَحَارِمِهِ وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْرُعِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا ، وَإِنْ اقْتَضَتْ عِبَارَةُ التَّوْوِيِّ فِي الرَّوْضَةِ امْتِنَاعَهُ حِيثُ قَالَ : وَيَحْرُمُ مَسُّ كُلِّ مَا جَازَ النَّظَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَحَارِمِ لِكُلِّهَا عِبَارَةٌ مُؤْوِلَةٌ وَغَيْرُ مَأْخُوذٍ بِظَاهِرِهَا ، وَقَدْ حَكَى شَيْخُنَا الْإِيمَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِسْنَوِيُّ الْإِحْمَانَ عَلَى الْجَوَازِ ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الرَّاغِبُ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ لِلرَّجُلِ مَسُّ بَطْنِ أُمِّهِ وَلَا ظَهْرِهَا وَلَا أَنْ يَعْمِزْ سَاقَهَا وَلَا رِجْلَهَا وَلَا أَنْ يُقْبَلَ وَجْهَهَا وَقَدْ يَكُونُ لُفْظُ الْحَدِيثِ مِنَ الْعُمُومِ الْمُخْصُوصِ أَوْ يَدْعُعِي دُخُولَ الْمَحَارِمِ فِيمَا يَمْلِكُهُ أَيْ يَمْلِكُ مَسَّهُ لَا أَنَّ الْمُرَادَ يَمْلِكُ الْاسْتِمْتَاعَ بِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ .

(السادسة) وَفِيهِ جَوَازُ سَمَاعِ كَلَامِ الْأَجْنِبِيَّ عَنْدَ الْحَاجَةِ وَأَنْ صَوْتَهَا لَيْسَ بِعُوْرَةِ .

(السبعين) قَوْلُهُ فِي الرَّوْايةِ الَّتِي حَكَيْنَاهَا فِي آخِرِ الْفَاتِدَةِ الْأُولَى عَنْ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاؤِدَ مَا مَسَّ يَدِهِ امْرَأَةٌ قَطُّ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا هُوَ اسْتِشَاءٌ مُنْقَطِعٌ وَتَقْدِيرُهُ مَا مَسَّ امْرَأَةً قَطُّ لَكِنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا الْبَيْعَةَ بِالْكَلَامِ .

قَالَ التَّوْوِيُّ وَهَذَا التَّقْدِيرُ مُصْرَحٌ بِهِ فِي الرَّوْايةِ الْأُولَى وَلَا بُدُّ مِنْهُ .

(الثانية) قَوْلُهُ مَا كَانَ يَمْتَحِنُ الْمُؤْمِنَاتِ إِلَّا بِالآيَةِ أَيْ يَتْلُو الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ عَلَيْهِنَّ وَلَا يَزِيدُ شَيْئًا مِنْ قَبْلِهِ فَإِنْ قَبِيلَ : قَدْ أَخَذَ عَلَيْهِنَّ تَرْكَ الْبَيْعَةَ قَبِيلَ : هِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْمَعْرُوفِ الْمَدْكُورِ فِي قَوْلِهِ .

{ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ } وَرَوَى أَبُو بَكْرُ الْبَزَارُ فِي مُسْتَدِّهِ عَنْ ابْنِ عَمَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ { كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا جَاءَتِ النَّسِيَّةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَفَهَا عُمَرُ بِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ رَغْبَةً بِأَرْضٍ عَنْ أَرْضٍ وَبِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ تِسْمَاسَ دُنْيَا وَبِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ إِلَّا حَبَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ } فِيهِ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ .

(التاسعة) قَوْلُهُ (وَلَا وَلَا) إِشَارَةٌ إِلَى بَعْيَةِ الْآيَةِ وَهُوَ { وَلَا يَسْرِقُنَّ وَلَا يَزِينُنَّ } إِلَى آخرِها .

(العاشرة) قَطُّ ثَأْكِيدُ النَّفْيِ فِي الرَّمَنِ الْمَاضِيِّ وَجَمِيعَ فِيهَا الْجَوَهِرِيُّ فِي الصَّحَاحِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ وَهِيَ فَتْحُ الْقَافِ وَضَمُّهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْطَّاءِ وَتَحْمِيفِهَا وَهِيَ مَضْمُومَةٌ بِكُلِّ حَالٍ ، وَرَأَدُ التَّوْوِيُّ فِي شِرْحِ مُسْلِمٍ لُغَةً خَامِسَةً وَهِيَ فَتْحُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الْطَّاءِ وَكَسْرُهَا وَسَادِسَةً وَسَابِعَةً وَهُمَا فَتْحُ الْقَافِ مَعَ تَحْمِيفِ الْطَّاءِ سَاكِنَةً وَمَكْسُوْرَةً وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُ مَا ذَكَرَهُ الْجَوَهِرِيُّ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ سَوْيَ خَمْسِ لُغَاتٍ وَلَمْ يَنْقُلْ فِيهَا ابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْمُحْكَمِ سَوْيَ سَبْعِ لُغَاتٍ ثُمَّ حَكَى عَنْ بَعْضِ التَّحْوِيْنِ أَنَّ أَصْلَهُمْ : قَطُّ بِالْتَّشْدِيدِ قَطْطُ فَلَمَّا سُكِّنَ الْحَرْفُ الثَّانِي جُعِلَ الْآخَرُ مُتَحَرِّكًا إِلَى إِعْرَابِهِ وَلَوْ قَبِيلَ فِيهِ بِالْحَفْضِ وَالْتَّصْبِ لِكَانَ وَجْهُهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ اتَّهَى .

فَكَمَا الْكَسْرُ فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ التَّوْوِيَّ حَكَاهُ وَاسْتَفَدْنَا مِنْ هَذَا الْبَحْثِ لُغَةً ثَامِنَةً وَهِيَ فَتْحُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الْطَّاءِ وَفَتْحُهَا وَأَشْهَرُ هَذِهِ الْلُّغَاتِ فَتْحُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الْطَّاءِ وَضَمُّهَا

342 - صحيح مسلم برقم (٤٩٤١) وسنن ابن ماجه برقم (٢٩٨٥)

٢٤٢-٧٩٩٦ الْحَارَثُ بْنُ مُسْكِينٍ قَرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ ، عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ أُمِّيَّةَ ابْنَةِ رُقِيقَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنِّي لَأَصَافِحُ النِّسَاءَ " ٣٤٣

وقال النووي على مسلم - (ج ٦ / ص ٣٣٧) معنى يُمْتَحَنُ : يُبَايِعُهُنَّ عَلَى هَذَا الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَقَوْلُهَا : (فَمَنْ أَفَرَّ بِهَا فَقَدْ أَفَرَّ بِالْمُحْتَةِ) معناه : فقد بايعت البيعة الشرعية . قوْلُهَا : (وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُ امْرَأَةٍ قَطُّ عَيْرَ أَنَّهُ يُبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ) فيه : أَنَّ بِيَعْتَهُ النِّسَاءَ بِالْكَلَامِ مِنْ عَيْرِ أَخْدُوكَفَّ . وفيه : أَنَّ بِيَعْتَهُ الرِّجَالُ بِأَخْدُوكَفَّ .

وَقَوْلُهَا : أَنَّ كَلَامَ الْأَجْتِيَّةِ يُبَايِعُهُنَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَأَنَّ صَوْمَكَيْسَ بِعُورَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَمْسِ بَشَرَةَ الْأَجْتِيَّةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَطَبِيبٍ وَفَصْدٍ وَحِجَامَةٍ وَقَلْعٍ ضَرِسٍ وَكَحْلٍ عَيْنٍ وَتَحْوِهَا مِمَّا لَا تُوْجِدُ امْرَأَةٌ تَفْعَلُهُ ؛ حَازَ لِلرَّجُلِ الْأَجْتِيَّ فِعْلَهُ لِلضَّرُورَةِ . وفي (قَطُّ) خَمْسَ لُغَاتٍ : فَتْحُ الْقَافِ ، وَكَشْدِيدُ الطَّاءِ مَضْمُومَةٍ وَمَكْسُورَةٍ ، وَبِضَمِّنِهَا ، وَالْطَّاءُ مُشَدَّدَةٌ ، وَفَتْحُ الْقَافِ مَعَ تَحْقِيفِ ، الطَّاءُ سَاكِنٌ وَمَكْسُورَةٌ ، وَهِيَ لِتَفْيِي الْمَاضِيِّ .

٣٤٣ - موطاً مالك برقـ (١٨١٢) ونص برقـ (٤١٩٨) وسنن ابن ماجـ برقـ (٢٩٨٤) صحيح

وفي - شرح الموطأ - (ج ٤ / ص ٤٤٢) هذه الْبِيَعَةُ الَّتِي ذَكَرَتْهَا أُمِّيَّةُ كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْحُدُبِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لَأَنَّهَا مَذْكُورَةٌ فِي الْمُمْتَحَنَةِ وَهِيَ مَدِينَةٌ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَزِرْنَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِيهِنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ الْآيَةُ ، وَمَا كَانَ قَبْلَ الْهُجُّرَةِ بِمَكَةَ مِنْ مُبَايِعَةٍ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا ذَكْرُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهُنَّ فِيمَا اسْتَعْطَنَنَّ وَأَطْعَنَنَّ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَرَحْمُ بِنَا مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ يَرْفَقُنَا وَيَرْضِي مَنْ بَذَلَنَا مِنْ أَنْفُسِنَا إِكْرَاماً مِنْهُ . .

(فَصِّلُ) وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِيهِنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ قَالَ أَبُو عُبَيْدِ الْهَرَوِيُّ مَعْنَاهُ يَوْلِدُ تَسْبِيهٌ إِلَى الرَّوْجِ يُقَالُ : كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَلْتَقِطُ الْوَلِيدَ فَتَبَيَّنَاهُ .

(فَصِّلُ) وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي لَأَصَافِحُ النِّسَاءَ يُرِيدُ لَأُبَاشِرُ أَيْدِيهِنَّ بِيَدِي يُرِيدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْاجْتَنَابَ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ حُكْمِ مُبَايِعَةِ الرِّجَالِ الْمُصَافَحةَ فَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ فِي مُبَايِعَةِ النِّسَاءِ لِمَا فِيهِ مِنْ مُبَاشِرَتِهِنَّ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَرْطٍ فِي صِحَّةِ الْمُبَايِعَةِ ؛ لَأَنَّهَا عَقْدٌ فَإِنَّمَا يَنْعَدِدُ بِالْغُولِ كَسَائِرُ الْعُغُورُ وَلَذِلِكَ صَحَّتْ مُبَايِعَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ بِالْمُكَابِيَّةِ دُونَ الْمُصَافَحةِ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَوْلِي لِمَائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِمَائَةِ وَاحِدَةٍ يُرِيدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِي الْمُعَاكِدَةِ وَإِلَزَامِ ذَلِكَ وَالْتِرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ

٧٩٩٧-٣٤٣ - أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ ، عَنْ نَبِهَانَ ، مَوْلَى أُمّ سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ أُمّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا كَاتَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَيْنَا تَحْنُّ عِنْدَهُ أَقْبَلَ أَبْنُ أُمّ مَكْتُومٍ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُمّ اسْتَأْمَنَ بِالْحِجَابِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " احْتَجِنَا مِنْهُ " فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبَصِّرُنَا ، وَلَا يَعْرِفُنَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَفَعَمِيَا وَانِ أَتَتْمًا ؟ أَلَسْتُمَا تُبَصِّرَانِهِ ؟ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : مَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ نَبِهَانَ غَيْرَ الرُّهْرِيِّ ^{٣٤٤}

٧٩٩٨-٣٤٤ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبْنُ شَهَابٍ ، عَنْ نَبِهَانَ ، مَوْلَى أُمّ سَلَمَةَ عَنْ أُمّ سَلَمَةَ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا وَمَيْمُونَةُ جَالِسَةٌ فَجَلَسَ

٣٤٤ - سنن أبي داود برقم (٤١١٤) وسنن الترمذى برقم (٣٠٠٥) حسن

وفي تحفة الأحوذى - (ج ٧ / ص ٨٧) (أَقْبَلَ أَبْنُ أُمّ مَكْتُومٍ) وَهُوَ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ { أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى } (فَدَخَلَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (أَفَعَمِيَا وَانِ) تَنْتِيَةُ عَمِيَاءَ ، تَأْنِيَتُ أَعْمَى (أَلَسْتُمَا تُبَصِّرَانِهِ) قَبْلَ فِيهِ تَحْرِيمُ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْأَجْنِيَّ مُطْلَقاً ، وَبَعْضُ خَصَّةِ بَحَالِ خَوْفِ الْفَتَنَةِ عَلَيْهَا حَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ عَائِشَةَ :

كُنْتَ أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ وَهُمْ يَلْبَعُونَ بِحَرَابِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ ، وَمَنْ أَطْلَقَ التَّحْرِيمَ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ آيَةِ الْحِجَابِ ، وَالْأَصْحَاحُ أَنَّهُ يَجُوزُ نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ فِيمَا فَوْقَ السُّرَّةِ وَكَتْحُ الرُّكْبَةِ بِلَا شَهْوَةٍ وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَرَعِ وَالْتَّقْوَى . قَالَ السُّيُوفِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ :

كَانَ النَّظَرُ إِلَى الْحَبَشَةِ عَامَ قُدُومِهِمْ سَيِّعٌ وَلِعَائِشَةَ تَوْمِدَتْ سَيِّعَةً سَيِّعَةً وَدَلِكَ بَعْدَ الْحِجَابِ فَيُسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ اتَّهَى .

وَبِذَلِيلِ أَنَّهُ كُنْ يَحْضُرُونَ الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ نَظَرُهُنَّ إِلَى الرِّجَالِ ، فَلَوْلَمْ يَحْرُزْ لَمْ يُؤْمِنَ بِحُضُورِ الْمَسْجِدِ وَالْمُصَلَّى وَلَا أَنَّهُ أَمْرَتِ النِّسَاءَ بِالْحِجَابِ عَنِ الرِّجَالِ ، وَلَمْ يُؤْمِنْ الرِّجَالُ بِالْحِجَابِ كَذَا فِي الْمُرْفَقَةِ . وَقَالَ أَبُو دَاؤُدَ فِي سُنْنَهُ بَعْدَ رِوَايَةِ حَدِيثِ أُمّ سَلَمَةَ هَذَا مَا لَفِظَهُ : هَذَا لِأَرْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً ، أَلَا تَرَى إِلَى اعْتِدَادِ فَاطِمةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنْ أَبِنِ أُمّ مَكْتُومٍ . قَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَاطِمةَ بِنْتِ قَيْسٍ : " اعْتَدِي عَنْ أَبِنِ أُمّ مَكْتُومٍ . فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينِ ثَيَابَكَ عَنْهُ " اتَّهَى . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيصِ : هَذَا جَمْعُ حَسَنٍ ، وَبِهِ جَمْعُ الْمُنْذِرِيِّ فِي حَوَاشِيهِ وَاسْتَحْسَنَهُ شَيْخُنَا اتَّهَى . وَقَالَ فِي الْفَتْحِ : الْأَمْرُ بِالْحِجَابِ مِنْ أَبْنِ مَكْتُومٍ ، لِعِلْمِهِ لِكُونِ الْأَعْمَى مَظَاهِرًا أَنْ يُنْكَسِفَ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَعْتَرُ فِيهِ ، فَلَا يَسْتَلِمُ عَدُمُ جَوَازِ النَّظَرِ مُطْلَقاً .

قَالَ : وَيُؤَيِّدُ الْجَوَازَ اسْتِمْرَارُ الْعَمَلِ عَلَى جَوَازِ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالْأَسْفَارِ ، مُتَعَقِّبَاتٍ لِلَّذِي يَرَاهُنَ الرِّجَالُ ، وَلَمْ يُؤْمِنْ الرِّجَالُ قَطُّ بِالْأَنْتَقَابِ لِلَّذِي يَرَاهُنَ النِّسَاءُ . فَدَلَّ عَلَى مُعَايِرَةِ الْحُكْمِ بَيْنَ الطَّافِئَتَيْنِ .

قَوْلُهُ : (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٍ) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ : أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنْنِ مِنْ رِوَايَةِ الرُّهْرِيِّ عَنْ نَبِهَانَ ، مَوْلَى أُمّ سَلَمَةَ عَنْهَا وَإِسْتَادُهُ قَوِيُّ ، وَأَكْثَرُ مَا عُلِّلَ بِهِ افْرَادُ الرُّهْرِيِّ بِرِوَايَةِ عَنْ نَبِهَانَ وَلَيْسَتْ بِعَلَّةٍ قَادِحةٍ . فَإِنَّ مَنْ يَعْرِفُهُ الْرُّهْرِيُّ وَيَصِفُهُ بِأَنَّهُ مُكَاتِبُ أُمّ سَلَمَةَ ، وَلَمْ يُحَرِّرْهُ أَحَدٌ لَا تُرُدَّ رِوَايَتُهُ .

فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ أَبْنُ أُمٍّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى فَقَالَ : " احْتَجِبَا مِنْهُ " قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ بِأَعْمَى لَا يُصْرِنَا
قَالَ : " فَأَنْتُمَا لَا تُبْصِرَانِه ؟ " ٣٤٥

=====

³⁴⁵ - سنن البيهقي برقم (١٣٩٠٧) المعجم الكبير للطبراني برقم (١٩١٦٣) وسنن أبي داود برقم (٤١١٤) وهو حديث حسن .

٣٤٥ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ : حَدَّثَنَا الْيَثُ ، عَنْ عُمَرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : سَأَلْتُ فَاطِمَةَ ابْنَةَ قَيْسَ فَأَخْبَرَتِنِي أَنَّ زَوْجَهَا الْمَخْزُومِيَ طَلَقَهَا ، فَأَبَى أَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا ، فَجَاءَتِنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا نَفْقَةَ لَكَ ، فَإِذْهَبِي فَاتَّقْلِي إِلَى ابْنِ أَمِّ مَكْتُومٍ ، فَكُونِي عِنْدَهُ ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ " ^{٣٤٦}

٣٤٦ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَانُ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسَ قَالَتْ : أَرْسَلَ إِلَيَّ زَوْجِي أَبُو عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي " رَبِيعَةَ بَطْلَاقِي وَأَرْسَلَ إِلَيَّ بِخَمْسَةَ أَصْعُ شَعِيرٍ وَخَمْسَةَ أَصْعُ مِنْ تَمْرٍ فَقُلْتُ : مَا لِي غَيْرُ هَذَا وَلَا أَعْتَدُ فِي بَيْتِكُمْ قَالَ : لَا فَشَدَّدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " كَمْ طَلَقَكَ " قُلْتُ : ثَلَاثًا قَالَ : " صَدَقَ وَلَيْسَ لَكَ نَفْقَةَ اعْتَدَيْ فِي بَيْتِ ابْنِ عَمْكِ ابْنِ أَمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ ثُلْقِينَ ثِيَابَكَ عَنْكَ فَإِذَا انْقَضَتْ عَدَنْكَ فَأَذْنِي بِكَعْنَكَ ، فَخَطَبَنِي خُطَابٌ مِنْهُمْ مُعَاوِيَةً وَأَبُو الْجَهْمِ " فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَمَّا مُعَاوِيَةُ تَرِبٌ خَفِيفُ الْحَالِ ، وَأَبُو الْجَهْمِ يَضْرِبُ النِّسَاءَ ، أَوْ فِيهِ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ ، وَلَكِنْ عَلَيْكِ بِأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ " أَوْ قَالَ : " أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ^{٣٤٧}"

³⁴⁶ - موطاً مالك برقم (١٢٢٨) وصحيح مسلم برقم (٣٧٧٢)

³⁴⁷ - موطاً مالك برقم (١٢٢٨) وصحيح مسلم برقم (٣٧٧٢-٣٧٧٠) وسنن أبي داود برقم (٢٢٨٦) ونص برقم (٣٢٥٧) و (٣٢٥٨)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج / ٥ / ص ٢٤٠) وقوله : (أَنَّهُ طَلَقَهَا) هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ وأتفق على روایته الثقات على اختلاف الفاظهم في أنه طلقها ثلثاً أو البتة أو آخر ثلاثة تطليقات . وجاء في آخر صحيح مسلم في حديث الحساسة ما يوهم أنه مات عنها . قال العلماء : وليسَتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلْ هِيَ وَهُمْ أَوْ مُؤْوَلَةٌ وَسَنُوَضِّحُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وأما قوله في رواية (أَنَّهُ طَلَقَهَا ثلثاً) وفي رواية : (أَنَّهُ طَلَقَهَا الْبَتَةَ) ، وفي رواية : (طَلَقَهَا آخِرَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ) ، وفي رواية : (طَلَقَهَا كَاتِنْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَقَهَا) ، وفي رواية (طَلَقَهَا) ولم يذكر عدداً ولا غيره . فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طلقيتين ثم طلقها بهذه المرة الطلقة الثالثة فمن روى أنَّه طلقها مطلقاً أو طلقها واحدة أو طلقها آخر ثلاثة تطليقات فهو ظاهر ومن روى البتة فمراده طلقها طلاقاً صارت به بقية الثالثة ومن روى ثلثاً أراد تمام الثالث . قوله صلى الله عليه وسلم : (ليس لك علية نفقة) وفي رواية : (لَا نَفْقَةَ لَكَ وَلَا سُكْنَى) وفي رواية : (لَا نَفْقَةَ) من غير ذكر السكنى .

وأختلف العلماء في المطلقة الباين الحال هل لها النفقة والسكنى أو لا؟ فقال عمر بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون : لها السكنى والنفقة . وقال ابن عباس وأحمد : لا سكنى لها ولا نفقة . وقال مالك والشافعي وآخرون : لا سكنى لها السكنى ولا نفقة لها . وأ Hutchison من أوجيدهم جبيعا يقوله تعالى : { أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ } فهذا أمر السكنى . وأما النفقة فلأنها ممحوسة عليه . وقد قال عمر رضي الله عنه : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبيانا صلى الله عليه وسلم يقول امرأة جهلت أو نسيت . قال العلماء .

الذى في كتاب ربنا إنما هو إثبات السُّكُنِي . قال الدارقطنى : قوله : (وَسْتَةٌ نَبَّاتُ) هَذِهِ زِيَادَةٌ غَيْرَ مَحْفُوظَةٌ لَمْ يَذْكُرْهَا جَمَاعَةُ مِنَ النَّفَّاتِ . وَاحْتَجَ مَنْ لَمْ يُوْجِبْ نَفَقَةً وَلَا سُكُنِي بِعَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . وَاحْتَجَ مَنْ أَوْجَبَ السُّكُنِي دُونَ النَّفَقَةِ لِجُوبِ السُّكُنِي بَظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُتُمْ } وَلِعَدَمِ جُوبِ النَّفَقَةِ بِعَدِيثِ فَاطِمَةَ مَعَ ظَاهِرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : { وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعُنَ حَمْلَهُنَّ } فَمَقْهُومُهُ أَنْهُنَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَوَالَنَا لَا يُنْفَقُ عَلَيْهِنَّ ، وَأَجَابَ هُؤُلَاءِ عَنْ حَدِيثِ فَاطِمَةِ فِي سُقُوطِ النَّفَقَةِ بِمَا قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ وَغَيْرُهُ أَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً لِسَنَةٍ وَاسْتَطَالَتْ عَلَى أَحْمَائِهَا فَأَمْرَرَهَا بِالاِنْتِقَالِ عِنْدَ أَبِنِ أَمِّهِ مَكْتُومٍ وَقِيلَ : لَأَنَّهَا حَافَتْ فِي ذَلِكَ الْمُنْزِلِ ، بِدَلِيلٍ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ قَوْلِهِ : (أَحَافَ أَنْ يُنْتَحَمَ عَلَيَّ) وَلَا يُمْكِنُ شَيْءًا مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ فِي سُقُوطِ نَفَقَتِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا الْبَيْنُ الْحَامِلُ فَتَحِبُّ لَهَا السُّكُنِي وَالنَّفَقَةِ ، وَأَمَّا الرَّجُعِيَّةُ فَتَجْبَانُ لَهَا بِالْجَمَاعِ ، وَأَمَّا الْمُتَوَفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا بِالْجَمَاعِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا جُوبُ السُّكُنِي لَهَا فَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا فَالْمُشَهُورُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ كَمَا لَوْ كَانَتْ حَالِلًا وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا تَجْبَ وَهُوَ غَلَطٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (طَلَقَهَا الْبَتَّةُ وَهُوَ غَائِبٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ فَسَخَطَهُ) فيه أنَّ الْطَّلاقَ يَقْعُدُ فِي غِيَّةِ الْمُرَأَةِ وَجَوَازِ الْوَكَالَةِ فِي أَدَاءِ الْحُقُوقِ وَقَدْ أَحْمَعَ الْعُلَمَاءَ عَلَى هَذِينِ الْحُكْمَيْنِ وَقَوْلِهِ (وَكِيلَهُ) مَرْفُوعٌ فِي الْمُرْسِلِ .

قوله : (فَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ثُمَّ قَالَ : تَلْكَ امْرَأَةٌ يَعْتَدُهَا أَصْحَابِي) قال العُلَمَاءُ : أَمَّا شَرِيكُهُ هَذِهِ قُرْشِيَّةٌ عَامِرَيَّةٌ وَقِيلَ : إِنَّهَا أَنْصَارِيَّةٌ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي آخرِ الْكِتَابِ فِي حَدِيثِ الْجَسَاسِ أَنَّهَا أَنْصَارِيَّةٌ وَاسْمُهَا غَرِيَّةٌ ، وَقَبْلَ غُزْلَيَّةٍ يَعْنِي مُعْجَمَةً مَصْنُومَةً ثُمَّ زَايَ فِيهِمَا ، وَهِيَ بِنْتُ دَاوُدَ بْنَ عَوْفٍ بْنَ عَامِرٍ بْنَ رَوَاحَةَ بْنَ حُجَّيْرٍ بْنَ عَبْدِ بْنِ مُعِيسٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ ، وَقِيلَ فِي نَسَبِهَا غَيْرُ هَذَا ، قِيلَ إِنَّهَا أُتِيَّةٌ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ : غَيْرُهَا .

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَزُورُونَ أُمَّ شَرِيكَ وَيُكْثِرُونَ التَّرَدُّدَ إِلَيْهَا لِصَلَاحَهَا فَرَأَى الشَّيْءَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَلَى فَاطِمَةَ مِنَ الْاعْتِدَادِ عِنْهَا حَرَاجًا ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَلْزَمُهَا التَّحْفَزُ مِنْ نَظَرِهِ إِلَيْهَا وَنَظَرُهَا إِلَيْهِمْ وَالْكِشَافُ شَيْءٌ مِنْهَا ، وَفِي التَّحْفَظِ مِنْ هَذَا مَعَ كُتْرَةٍ دُخُولِهِمْ وَتَرَدُّهُمْ مُمْتَنَعَةً ظَاهِرَةً ، فَأَمْرَمَا بِالْاعْتِدَادِ عِنْدَ أَبِنِ أُمِّ مَكْتُومٍ لِأَنَّهُ لَا يُصْرِهَا وَلَا يَتَرَدَّ إِلَيْهِ مَنْ يَتَرَدَّ إِلَيْ بَيْتِ أُمِّ شَرِيكَ ، وَقَدْ احْتَجَ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ بِهَذَا عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمُرَأَةِ إِلَى الْأُجْنِيَّةِ بِخَلَافِ نَظَرِهِ إِلَيْهَا ، وَهَذَا قَوْلُ ضَعِيفٍ ، بَلْ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ جُمُورُ الْعُلَمَاءِ وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُرَأَةِ النَّظَرَ إِلَى الْأُجْنِيَّةِ كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرَ إِلَيْهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ... } وَ{ قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضُنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ } وَلَأَنَّ الْفَتَنَةَ مُشْتَرَكةٌ وَكَمَا يَحْكَفُ الْأَفْتَنَانُ بِهَا يَحْكَفُ الْأَفْتَنَانُ بِهِ ، وَيَدْلِلُ عَلَيْهِ مِنَ السُّنَّةِ حَدِيثَ نَبِيَّهُ مَوْلَى أُمِّ سَلَّمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَّمَةَ أَنَّهَا كَانَتْ هِيَ وَمَمْوَأَةً عِنْ أَبْصَارِهِنَّ مِنْ أَبْصَارِهِمْ ... } وَقَوْلُهُ تَعَالَى : " أَعْمَمْيَا وَأَنْتَمَا فَلَيْسَ تُبَصِّرَانِهِ " وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثُ حَسَنٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْتَّرمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا قَالَ التَّرمِذِيُّ هُوَ حَدِيثُ حَسَنٍ وَلَا يُنْتَقَتْ إِلَيَّ قَدْحٌ مِنْ قَدْحٍ فِيهِ بَعْضُ حُجَّةٍ مُعْمَدَةً .

وَأَمَّا حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ مَعَ أَبِنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَلَيْسَ فِيهِ إِذْنُ لَهَا فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ بَلْ فِيهِ أَنَّهَا تَأْمَنُ عِنْدَهُ مِنْ نَظَرِ غَيْرِهَا وَهِيَ مَأْمُورَةٌ بَعْضُ بَصَرِهَا فَمِكْنَهَا الْأَحْتَرَازُ عَنِ النَّظَرِ بِلَا مَشَقَّةٍ بِخَلَافِ مُكْنَهَا فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكَ .

قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَإِذَا حَلَّتْ فَاذْبَنِي) هُوَ بِمَدِ الْهَمْزَةِ أَيْ أَعْلَمَنِي وَفِيهِ جَوَازُ التَّعْرِيبِ بِخَطْبَةِ الْبَيْنِ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَمَّا أَبُو الْجَهَنْ فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَانِقَهِ) ، فِيهِ تَأْوِيلَانِ مَشْهُورَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَثِيرُ الْأَسْفَارِ ، وَالثَّانِي أَنَّهُ كَثِيرُ الضَّرُبِ لِلنِّسَاءِ وَهَذَا أَصَحُّ ، بِدَلِيلِ الرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مَسْلِمٌ بَعْدَهُ أَنَّهُ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ . وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ ذَكْرِ الْإِلْسَانِ بِمَا فِيهِ عَنْدَ الْمُشَائِرَةِ وَطَلَبِ النَّصِيحةِ وَلَا يَكُونُ هَذَا مِنَ الْغَيْرَةِ الْمُحَرَّمةِ بَلْ مِنَ النَّصِيحةِ الْوَاجِهَةِ . وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ إِنَّ الْغَيْرَةَ تُبَاحُ فِي سَيِّئَاتِ الْمُشَائِرَةِ وَذَكْرِهِ بِدَلَائِلِهَا فِي كِتَابِ الْأَذْكَارِ ثُمَّ فِي رِياضِ الصَّالِحِينَ . وَاعْلَمُ أَنَّ (أَبَا الْجَهَنْ) هَذَا يَفْتَحُ الْجَهَنَّمَ مَكْبِرًا وَهُوَ أَبُو الْجَهَنِ الْمَذُورُ فِي حَدِيثِ الْأَنْجَانِيَّةِ ، وَهُوَ غَيْرُ أَبِي الْجَهَنِ الْمَذُورُ فِي التَّيِّمِ وَفِي الْمُرُورِ بَيْنِ يَدَيِ الْمُصَلِّي فَإِنَّ ذَلِكَ يَضْمِنُ الْجَهَنَّمَ مُصَرَّعًا وَقَدْ أَوْضَحَتْهُمَا بِاسْمِيهِمَا وَوَصَفَيْهِمَا فِي بَابِ الْمُرُورِ ثُمَّ فِي بَابِ الْمُرُورِ بَيْنِ يَدَيِ الْمُصَلِّي ، وَذَكَرْنَا أَنَّ أَبَا الْجَهَنِ هَذَا هُوَ أَبُنِ حُذَيْفَةِ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ . قَالَ الْقَاضِي وَذَكَرَهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَلَمْ يَنْسُوْهُ فِي الرَّوَايَةِ إِلَّا يَحْمِيَ بِنْ يَحْمِي الْأَنْدَلُسِيَّ أَحَدٌ

١١٠ . دُخُولُ الْمُحَنَّثِ عَلَى النِّسَاءِ ، وَذِكْرُ الْاخْتِلَافِ عَلَى عُرُوَةَ فِي الْخَبَرِ فِي ذَلِكَ

٨٠٠ - ٣٤٧ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ ، عَنْ عَبْدَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبَ بْنَتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَهَا ، وَفِي الْبَيْتِ مُحَنَّثٌ فَقَالَ : " الْمُحَنَّثُ لَأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمِّيَّةَ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا ، فَإِنَّمَا أَدْلُكُ عَلَى بَنْتِ غَيْلَانَ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعَ وَتُدْبَرُ بِشَمَانٍ " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَدْخُلُنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ " ٣٤٨

رُوَاةُ الْمُوَطَّأِ قَالَ أَبُو جَهْمٍ بْنُ هِشَامَ قَالَ وَهُوَ غَلطٌ وَلَا يُعْرَفُ فِي الصَّحَابَةِ أَحَدٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو جَهْمٍ بْنُ هِشَامَ قَالَ وَلَمْ يُوَافِيَ يَحْمَى عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ رُوَاةِ الْمُوَطَّأِ وَلَا غَيْرَهُ .

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَلَا يَصْنَعُ الْعَصَماً عَنْ عَاتِقِهِ) الْعَاتِقُ هُوَ مَا بَيْنَ الْعُقُّ وَالْمَنْكِبِ وَفِي هَذَا اسْتِعْمَالِ الْمَحَازِ وَجَوَازِ إِطْلَاقِ مُثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا يَصْنَعُ الْعَصَماً عَنْ عَاتِقِهِ) وَفِي مُعَاوِيَةِ (أَنَّهُ صُعْلُوكَ لَمَالَ لَهُ) مَعَ الْعُلُمِ بِأَنَّهُ كَانَ لِمُعَاوِيَةِ ثَوْبٍ يَلْسِسُهُ وَتَحْوِي ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ الْمُحْفَرِ وَأَنَّ أَبَا الْجَهْمَ كَانَ يَصْنَعُ الْعَصَماً عَنْ عَاتِقِهِ فِي حَالٍ نَوْمٍ وَأَكْلِهِ وَغَيْرِهِمَا وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ كَثِيرُ الْحَمْلِ لِلْعَصَماً وَكَانَ مُعَاوِيَةَ قَبْلِ الْمَالِ جَدًا جَازَ إِطْلَاقُ هَذَا الْفَظْلُ عَلَيْهِمَا مَحَازًا ، فَفِي هَذَا جَوَازِ اسْتِعْمَالِ مِثْلِهِ فِي تَحْوِي هَذَا وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا وَقَدْ أَوْضَحَتْهُ فِي آخرِ كِتَابِ الْأَذْكَارِ .

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وَأَمَّا مُعَاوِيَةَ فَصُعْلُوكُ) هُوَ بِضَمِّ الصَّادِ وَفِي هَذَا جَوَازِ ذِكْرِهِ بِمَا فِيهِ لِلتَّصِيَحَةِ كَمَا سَبَقَ فِي ذِكْرِ أَبِي جَهْمٍ .

قَوْلُهُ : (فَلَمَّا حَلَّتْ ذَكْرُتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا الْجَهْمَ حَصَلَيْنِي) هَذَا تَصْرِيفٌ بِأَنَّ مُعَاوِيَةَ الْخَاطِبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَقِيلَ إِنَّهُ مُعَاوِيَةَ آخَرَ وَهَذَا غَلَطٌ صَرِيقٌ تَبَاهَتْ عَلَيْهِ لَهُ لَلَّا يُعْتَرِفُ بِهِ وَقَدْ أَوْضَحَتْهُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ فِي تَرْجِمَةِ مُعَاوِيَةِ وَاللهُ أَعْلَمُ .

فَقَوْلُهَا : (اغْبَيْتُ) هُوَ بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْبَاءِ وَفِي بَعْضِ الْسُّنْنَ (وَاغْبَيْتُ) هُوَ بِتَقْعِيْلِ لَفْظَةِ (بِهِ) فِي أَكْثَرِ السُّنْنَ . قَالَ أَهْلُ الْلُّغَةِ : الْعَنْتَةُ أَنْ يَتَمَّنِي مِثْلُ حَالِ الْمَعْبُوتِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ زَوَالِهَا عَنْهُ وَلَيْسَ هُوَ بِحَسِيدٍ أَقْوَلُ مِنْهُ غَبَطَهُ بِمَا تَالَ أَغْبَطَهُ بِكَسْرِ الْبَاءِ غَبْطًا وَغَبْطَةً فَاغْبَيْتُ هُوَ كَمَعْنَتِهِ فَامْتَنَعَ وَجَبَسْتُهُ فَاحْبَبْسَ .

وَأَمَّا إِشَارَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بِنَكَاحِ أَسَامَةَ فَلَمَّا عَلِمَهُ مِنْ دِينِهِ وَفَصَلَهُ وَحْسُنَ طَرَائِفَهُ وَكَرَمَ شَمَائِلِهِ فَنَصَحَّهَا بِذَلِكَ فَكَرَهَهُ لِكَوْنِهِ مَوْلَى وَقَدْ كَانَ أَمْسُودٌ جَدًا فَكَرَرَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَثَّ عَلَى زَوَاجِهِ وَلَمَّا عَلِمَ مِنْ مَصْنَحَتْهَا فِي ذَلِكَ وَكَانَ كَذَلِكَ ، وَلَهُدَا قَالَتْ : (فَجَعَلَ اللَّهُ لِي فِيهِ حَيْرَةً وَاغْبَيْتُ) وَلَهُدَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذَا : (طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ) .

٣٤٨ - موطن مالك برقم(١٤٦٢) وسنن البيهقي برقم(١٧٤٣٦) وصحیح البخاری برقم(٤٣٢٤) وصحیح مسلم برقم(٥٨١٩) وأبو داود برقم(٤٩٣١)

المختنث : الذي يشبه النساء في أخلاقه وفي كلامه وحركاته. وتارة يكون هذا خلقة من الأصل ، وتارة يكون بتكلف وهو المنهي عنه وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ١٥ / ص ٤٧)

قَوْلُهُ (مُحَنَّثٌ) تَقْدَمَ فِي عُرُوَةَ الطَّائِفِ أَنَّ أَسْمَهُ هِيَتْ ، وَأَنَّ أَبْنَ عُيْنِيَّةَ ذَكَرَهُ عَنْ أَبْنِ حُرْبِيْجِ بَعْرِيْسَنَادِ ، وَذَكَرَ أَبْنَ حَبِيبِ فِي " الْوَاضِحَةِ " عَنْ حَبِيبِ كَاتِبِ مَالِكٍ قَالَ " قُلْتُ لِمَالِكَ إِنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيْنِيَّةَ زَادَ فِي حَدِيثِ بَنْتِ غَيْلَانَ أَنَّ الْمُحَنَّثَ هِيَتْ وَلَيْسَ فِي كِتَابِكَ هِيَتْ ، فَقَالَ : صَدَقَ هُوَ كَذَلِكَ " وَأَخْرَجَ الْجُحُورَ حَانِيُّ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ " كَانَ مُحَنَّثَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النِّسَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ هِيَتْ " وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى وَأَبُو عَوَانَةَ وَأَبُو حِيَانَ كُلَّهُمْ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ " عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرُوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ هِيَتَا كَانَ يَدْخُلُ " الْحَدِيثَ . وَرَوَى الْمُسْتَعْفِرِيُّ مِنْ مُرْسَلِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَى هِيَتَا فِي كَلِمَتَيْنِ تَكَلَّمُ بِهِمَا مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ ، قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ : إِذَا افْتَحْتُمُ الطَّائِفَ غَدًا فَعَلَيْكَ بِاِبْنَةِ

غَيْلَان " فَذَكَرَ نَحْوُ حَدِيثِ الْبَابِ وَزَادَ " اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ رَغُبُوا عَنْ خَلْقِ اللَّهِ وَتَشَبَّهُوا بِالسَّاءِ " وَرَوَى أَبْنُ أَبِي شِيَّةَ وَالدَّوْرَقِيَّ وَأَبْنُو يَعْنَى وَالْبَرَّارِ مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ اسْمَ الْمُخْتَنَّ هِيَتِ أَيْضًا ، لَكِنْ ذَكَرَ فِيهِ قِصَّةً أُخْرَى . وَذَكَرَ أَبْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَعَازِيَّ أَنَّ اسْمَ الْمُخْتَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مَاتَعْ وَهُوَ بِمُثْنَاهٍ وَقِيلَ بِنُونٍ ، فَرُوِيَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيِّمِيِّ قَالَ " كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَرْوَةِ الطَّائِفِ مَوْلَى الْخَالِدِهَا فَاحْتَدَتْ بَنْتُ عَمْرُو بْنِ عَائِدَ مُخْتَنَّ يُقَالُ لَهُ مَاتَعْ يَدْخُلُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَكُونُ فِي بَيْتِهِ لَمَّا يَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَفْطُنُ لِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ مَمَّا يَفْطُنُ لَهُ الرِّجَالُ وَلَا أَنَّهُ إِرْبَةٌ فِي ذَلِكَ ، فَسَمِعَهُ يَقُولُ لِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ : يَا خَالِدُ إِنِّي أَفْتَسَحْتُ الطَّائِفَ فَلَا تَفْلَقْنِي مِنْكُمْ بَادِيَةً بَيْتُ غَيْلَانَ بْنِ سَلَّمَةَ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبَرُ بِسَهَانَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ : لَأَرَى هَذَا الْحَيْثَ يَفْطُنُ لَمَا أَسْمَعَ ، ثُمَّ قَالَ لِنِسَاءِهِ : لَا تُدْخِلْنِي هَذَا عَلَيْكُنَّ ، فَمُحْجِبٌ عَنْ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " وَحَكَى أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي كَوْنِ مَاتَعْ لَقَبَ هِيَتِ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ أَنَّهُمَا اثْنَانِ حَلَافًا ، وَجَرَمُ الْوَاقِدِيُّ بِالْتَّعَدُّدِ فَإِنَّهُ قَالَ : كَانَ هِيَتِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمِيَّةَ ، وَكَانَ مَاتَعْ مَوْلَى فَاحْتَدَةَ ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَاهُمَا مَعًا إِلَى الْحَمْىِ ، وَذَكَرَ الْبَارُودِيُّ فِي " الصَّحَابَةِ " مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرِ عَنْ أَبِي يَكْرَنِ بْنِ حَفْصٍ " أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِمُخْتَنَّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ يُقَالُ لَهُ أَنَّهُ يُفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَتَشْدِيدُ الْتُّونَ : أَلَا تَدْلُنَا عَلَى امْرَأَةَ نَخْطُبُهَا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي يَكْرَنِ ؟ قَالَ : يَلَى ، فَوَصَفَ امْرَأَةَ تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبَرُ بِسَهَانَ ، فَسَمِعَهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا أَنَّهُ أَخْرُجَ مِنِ الْمَدِينَةِ إِلَى حَمْرَاءَ الْأَسَدِ وَلَيْكُنْ بِهَا مِنْزِلَكِ " وَالرَّاجِحُ أَنَّ اسْمَ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ هِيَتِ ، وَلَا يَمْتَنَعُ أَنْ يَتَوَارَدُوا فِي الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي غَرْوَةِ الطَّائِفِ ضَبْطُ هِيَتِ ، وَوَقَعَ فِي أَوَّلِ رِوَايَةِ الرَّهْبَرِيِّ عَنْ عُرُوهَةَ عَنْ عَائِشَةَ عِنْ مُسْلِمٍ " كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتَنَّ وَكَانُوا يَعْدُونَهُ مِنْ عَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ ؛ فَدَخَلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَاءِهِ وَهُوَ يَتَعَبَّعُ امْرَأَةً " الْحَدِيثُ ، وَعُرِفَ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ تَسْمِيَةُ الْمَرْأَةِ وَأَنَّهَا أُمُّ سَلَّمَةَ وَالْمُخْتَنَّ بِكَسْرِ الْتُّونَ وَبِفَتْحِهَا مِنْ يُشَبِّهُ بِخَلْقِهِ النِّسَاءَ فِي حَرَّ كَاتِهِ وَكَلَامِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْحَلْقَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَوْمٌ وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَكَلَّفْ إِلَّا لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ يَقْصِدُ مِنْهُ وَتَكَلُّفُ لَهُ فَهُوَ الْمَذْمُومُ وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ مُخْتَنَّ سَوَاءَ فَعَلَ الْفَاحِشَةُ أَوْ لَمْ يَعْلُمُ ، قَالَ أَبُنْ حَبِيبٍ : الْمُخْتَنَّ هُوَ الْمُؤْتَثِ مِنِ الرِّجَالِ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ مِنْهُ الْفَاحِشَةُ ، مَأْخُوذُ مِنَ التَّكَسُّرِ فِي الْمَسْتَنِ وَغَيْرِهِ ، وَسَيَّاسَيِّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ لِعَنْ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ . وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ " أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِمُخْتَنَّ قَدْ حَضَبَ يَدَهِ وَرَجْلَهِ فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ ، فَفَنَاهُ إِلَى التَّقِيعِ ، فَقِيلَ أَلَا تَقْتُلُهُ فَقَالَ : إِنِّي نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصْلِنِينَ " .

قَوْلُهُ (فَقَالَ لِأَخِي أُمِّ سَلَّمَةَ) تَقَدَّمَ شَرْحُ حَالِهِ فِي غَرْوَةِ الطَّائِفِ ، وَوَقَعَ فِي مُرْسَلِ أَبْنِ الْمُنْكَرِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي يَكْرَنِ فَيُحْمَلُ عَلَى تَعَدُّدِ الْقَوْلِ مِنْهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا : لِأَخِي عَائِشَةَ وَلِأَخِي أُمِّ سَلَّمَةَ . وَالْعَجَبُ أَنَّهُ لَمْ يُفْدِرْ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُوْصُوفَةَ حَصَّلَتْ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ الطَّائِفَ لَمْ يُفْتَحْ حِينَذِنَ ، وَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمِيَّةَ فِي حَالِ الْحَصَارِ ، وَلَمَّا أَسْلَمَ غَيْلَانَ بْنِ سَلَّمَةَ وَأَسْلَمَتْ بَيْتَهُ بَادِيَةً تَرَوَجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَدَرَ أَنَّهَا أُسْتَحِيَتْ عِنْهُ وَسَأَلَتْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارةُ إِلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَتَرَوَجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي يَكْرَنِ لَيَنِي بِنْ الْجُودِيَّ وَقَصَّهُ مَعَهَا مَسْهُورَةً ، وَقَدْ وَقَعَ حَدِيثُ فِي سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ حَطَبَ امْرَأَةً بِمِكَّةَ فَقَالَ : مَنْ يُخْبِرِنِي عَنْهَا ؟ فَقَالَ مُخْتَنَّ يُقَالُ لَهُ هِيَتِ : أَنَا أَصْفَهَا لَكَ . فَهَدَهُ قِصَصٌ وَقَعَتْ لَهِيَتِ .

قَوْلُهُ (إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمُ الطَّائِفَ غَدًا) وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ هِشَامِ فِي أَوَّلِهِ " وَهُوَ مُحَاجِرُ الطَّائِفِ يَوْمِئِذٍ " وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي غَرْوَةِ الطَّائِفِ وَاضْحَا .

قَوْلُهُ (غَيْلَانِكَ) هُوَ إِغْرَاءٌ مَعْنَاهُ احْرِصْ عَلَى تَحْصِيلِهَا وَالرَّمَهَا .

قَوْلُهُ (غَيْلَانَ) فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَّمَةَ " لَوْ كَدْ فَتَحَتْ لَكُمُ الطَّائِفَ لَقَدْ أَرْبَثَكُمْ بَادِيَةَ بَنْتَ غَيْلَانَ " وَاحْتَلَفَ فِي ضَبْطِ بَادِيَةَ فَالْأَكْثَرُ بِمُوَحَّدَةٍ ثُمَّ تَحْتَانَيَةٍ وَقِيلَ بِنُونٍ يَدَلُّ تَحْتَانَيَةَ حَكَاهُ أَبُو نُعِيمَ ، وَلِبَادِيَةَ ذَكْرُهُ فِي الْمَعَازِيَّ ، ذَكَرَ أَبْنِ إِسْحَاقَ أَنَّ حَوْلَةَ بَنْتِ حَكِيمَ قَالَتْ لِلَّنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ أَعْطِنِي حَلَيَّ بَادِيَةَ بَنْتَ غَيْلَانَ وَكَانَتْ مِنْ أَحْلَى نِسَاءِ ثَقِيفٍ ، وَغَيْلَانُ هُوَ أَبْنَ سَلَّمَةَ بْنِ مُعْتَبَ بِمُهْمَلَةٍ ثُمَّ مُنْتَاهَةَ ثَقِيفَةٍ ثُمَّ مُوَحَّدَةَ أَبْنِ مَالِكِ الثَّقِيفِيِّ ، وَهُوَ الَّذِي أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرَ نِسْوَةً فَأَمَرَهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَعْتَحَرْ أَرْبَعًا ، وَكَانَ مِنْ رُؤَسَاءِ ثَقِيفٍ وَعَاشَ إِلَى أَوَّلِ حِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٤٨-٢٠٠ - أَخْبَرَنَا تُوْحِبُ بْنُ حَبِيبٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ رَبَاحٍ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا مَعْنَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِذَا مُخْتَثٌ عِنْدَ بَعْضِ نَسَائِهِ وَكَانُوا يَعْدُونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ : إِنَّهَا إِذَا أَفْبَلَتْ أَفْبَلَتْ بِأَرْبَعٍ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ أَدْبَرَتْ بِشَمَانَ يَنْعَتْ اُمْرَأَةً فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَلَا أَرَى هَذَا يَعْلَمُ مَا هَاهُنَا لَا يَدْخُلُنَّ عَلَيْكُمْ فَاحْجُبُوهُ " ٤٩

فَوْلَهُ (تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِشَمَانٍ) قَالَ أَبْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَالِكٍ مَعْنَاهُ أَنَّ أَعْكَانَهَا يَعْطُفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَهِيَ فِي بَطْنِهَا أَرْبَعَ طَرَائِقٍ وَتَبْلُغُ أَطْرَافَهَا إِلَى خَاصِرَتِهَا فِي كُلِّ جَانِبٍ أَرْبَعٍ ، وَلِإِرَادَةِ الْعُكْنَ ذِكْرُ الْأَرْبَعِ وَالشَّمَانِ . فَلَوْ أَرَادَ الْأَطْرَافَ لَقَالَ بِشَمَانَيْهِ . ثُمَّ رَأَيْتَ فِي " بَابِ إِخْرَاجِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ " عَقْبَهَا الْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِ أَخْرَ عنْ هِشَامَ بْنِ عُرْوَةَ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ : قَالَ أَبْنُ عَبْدِ اللَّهِ تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ يَعْنِي بَطْنَهَا فَهِيَ تُقْبِلُ بِهِنَّ ، وَقَوْلُهُ وَتُدْبِرُ بِشَمَانَ يَعْنِي أَطْرَافَهُ هَذِهِ الْعُكْنَ الْأَرْبَعِ لِأَنَّهَا مُحِيطَةً بِالْحَجْبِ حِينَ يَجْعَدُ . ثُمَّ قَالَ : وَإِنَّمَا قَالَ بِشَمَانَ وَلَمْ يَقُلْ بِشَمَانَيْهِ - وَوَاحِدُ الْأَطْرَافِ مُذَكَّرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ شَمَانَيْهِ أَطْرَافَهُ . وَحَاصِلَهُ أَنَّ لِقَوْلِهِ شَمَانَ بِدُونِ الْهَاءِ تَوْجِيهِيْنِ إِنَّمَا لِكُوْنِهِ لَمْ يُصْرَحْ بِلَفْظِ الْأَطْرَافِ إِمَّا لِأَرَادَ الْعُكْنَ ، وَتَعْسِيرِ مَالِكَ الْمَذْكُورَ تَعْبُهُ فِي الْجُمُهُورِ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : يُرِيدُ أَنْ لَهَا فِي بَطْنِهَا أَرْبَعَ عَكْنَ فَإِذَا أَفْبَلَتْ رُؤْيَتِ مَوَاضِعِهَا بِأَرْزَادَةِ مُتَكَسِّرًا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَإِذَا أَدْبَرَتْ كَائِتَ أَطْرَافَ هَذِهِ الْعُكْنَ الْأَرْبَعِ عِنْدَ مُنْقَطِعِ حَبِيبَهَا ثَمَانَيْهِ . وَحَاصِلَهُ أَنَّهُ وَصَفَهَا بِأَنَّهَا مَمْلُوَّةُ الْبَدَنِ بِحَيْثُ يَكُونُ لَبَطْنُهَا عَكْنَ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلسَّمَيَّنَةِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَجَرَتْ عَادَةُ الرِّجَالِ غَالِبًا فِي الرَّغْبَةِ فِيمَنْ تَكُونُ بِتِلْكَ الصَّفَةِ ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ سَعْدٍ " إِنْ أَفْبَلْتَ قُلْتَ تَمْشِي بِأَرْبَعٍ " كَائِنَهُ يَعْنِي يَدِيهَا وَرِجْلِيهَا وَطَرَائِقَ ذَكَرَ مِنْهَا مُقْبَلَةً وَرُدُّ فِيهَا مُدْبِرَةً ، وَإِنَّمَا تَقْصَنَ إِذَا أَدْبَرَتْ لِأَنَّ الثَّانِيَنِ يَحْجَبَانِ حِينَئِذٍ . وَذَكَرَ أَبْنُ الْكَلْبِيِّ فِي الصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ زِيَادَةً بَعْدَ قَوْلِهِ وَتُدْبِرُ بِشَمَانَ " بَتَغْرُ كَالْقَحْوَانِ ، إِنْ قَعَدَتْ شَكَّتْ ، وَإِنْ تَكَلَّمَتْ تَغَتَّ . وَبَيْنَ رِجْلِيهَا مِثْلِ إِلَيَّاءِ الْمَكْنُوَهِ " مَعْ شِعْرٍ آخَرَ . وَزَادَ الْمَدِينِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ رُومَانَ عَنْ عُرْوَةَ مُرْسَلًا فِي هَذِهِ الْفَصَّةِ " أَسْفَلُهَا كَتَبَ وَأَعْلَاهَا عَسِيبَ " .

فَوْلَهُ (فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَدْخُلُنَّ هَذَا عَلَيْكُمْ) فِي رَوَايَةِ الْكُشَمِبَهِنِيِّ " عَلَيْكُنَّ " وَهِيَ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ ، وَزَادَ فِي آخِرِ رَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا أَرَى هَذَا يَعْرِفُ مَا هَاهُنَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْكُنَّ . قَالَتْ فَحَجَبَهُ " وَزَادَ أَبُو يَعْلَى فِي رَوَايَتِهِ مِنْ طَرِيقِ يُوْسُسِ عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي آخِرِهِ " وَأَنْجَرَهُ فَكَانَ بِالْبَيْنَاءِ يَدْخُلُ كُلَّ يَوْمٍ جُمُوعَ يَسْتَطِعُ ، وَزَادَ أَبْنُ الْكَلْبِيِّ فِي حَدِيثِهِ " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَدْ غَلَّتِ النَّظَرُ إِلَيْهَا يَا عَبْدُ اللَّهِ . ثُمَّ أَجْلَاهُ عَنِ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَمَى " وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ سَعْدِ الدَّى أَشْرَتْ إِلَيْهِ " إِنَّهُ حَطَبَ اُمْرَأَ بِمَكَّةَ ، فَقَالَ هِيَتْ : أَنَا أَنْعَهَا لَكَ : إِذَا أَفْبَلْتَ قُلْتَ تَمْشِي بِسَتْ ، وَإِذَا أَدْبَرْتَ قُلْتَ تَمْشِي بِسَتْ . وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَى سَوْدَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَرَاهُ إِلَّا مُنْكَرًا فَمَنْعِهِ . وَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَفَاهُ " وَفِي رَوَايَةِ يَزِيدِ بْنِ رُومَانَ الْمَذْكُورَةِ " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَالِكَ فَاتَّلَكَ اللَّهُ ، إِنْ كُنْتَ لَأَحْسِبَكَ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنْ الرِّجَالِ ، وَسَيِّرْهُ إِلَى خَارِجٍ بِمُعْجَمَتِينَ وَقَدْ ضَبَطَتْ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي حَمَلَتْ كِتَابَ حَاطِبٍ إِلَى قُرْيَشٍ ، قَالَ الْمُهَلَّبُ : إِنَّمَا حَجَجَهُ عَنِ الدُّخُولِ إِلَى النِّسَاءِ لَمَّا سَعَهُ يَصِيفُ الْمَرْأَةَ بِهَذِهِ الصَّفَةِ الَّتِي تُهْبِي قُلُوبَ الرِّجَالِ فَمَنَعَهُ لَلَّهُ يَصِيفُ الْأَزْوَاجَ لِلنِّسَاءِ فَيَسْتَطِعُ مَعْنَى الْحَجَابِ اَهُ ، وَفِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ مَا يُشَعِّرُ بِأَنَّهُ لِأَيْضًا لِقَوْلِهِ " لَا أَرَى هَذَا يَعْرِفُ مَا هَاهُنَا " وَلِقَوْلِهِ " وَكَانُوا يَعْدُونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ ، فَلَمَّا ذَكَرَ الْوَصْفَ الْمَذْكُورَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أُولَى الْأَرْبَةِ فَنَفَاهُ لَذَلِكَ " وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ حَجَبُ النِّسَاءِ عَمَّا يَفْطَنُ لِسَمَاعِهِنَّ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلُهُ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ مِنْ يُسْتَرَابَ بِهِ فِي أَمْرِ مِنَ الْأَمْوَرِ ، قَالَ الْمُهَلَّبُ : وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ أَجَارَ بَيْعَ الْعَيْنِ الْمَوْصُوفَةِ بِدُونِ الرُّؤْيَا لِقِيَامِ الصَّفَةِ مَقَامَ الرُّؤْيَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَتَعَقِّبَهُ أَبْنُ الْمُتَبَرِّ بِأَنَّ مَنْ أَقْتَصَرَ فِي بَيْعِ حَارِيَةِ عَلَى مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ الصَّفَةِ لَمْ يَكُنْ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ أَقْتَصَارًا فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ . قُلْتَ : إِنَّمَا أَرَادَ الْمُهَلَّبَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْوَصْفَ يَقُومُ مَقَامَ الرُّؤْيَا فَإِذَا اسْتَوْعَبَ الْوَصْفَ حَتَّى قَامَ مَقَامَ الرُّؤْيَا الْمُعْتَبَرَةَ جُزْرًا ، هَذَا مُرَادُهُ ، وَأَنْتَرَاهُ مِنْ الْحَدِيثِ ظَاهِرًا . وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا تَعْرِيرُ مِنْ يَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْبُيُوتِ وَالنَّفِيِّ إِذَا تَعَنَّ ذَلِكَ طَرِيقًا لِرَدْعِهِ ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ وُجُوبُ ذَلِكَ ، وَيَشَبَّهُ النِّسَاءُ بِالرِّجَالِ وَالرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ مِنْ قَاصِدِ مُخْتَارِ حَرَامِ اِنْفَاقًا ، وَسَيِّئَتِي لَعْنُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْبَلَاسِ .

٣٤٩ - ٨٠٠٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّزَاقَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ زُهْرِيٍّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَجُلٌ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتَثٌ فَكَانُوا يُعْذُونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ نَسَائِهِ وَهُوَ يَنْعَتُ امْرَأَةً فَقَالَ : إِنَّهَا إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ بِأَرْبَعٍ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ أَدْبَرَتْ بِشَمَانَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَلَا أَرَى هَذَا يَعْلَمُ مَا هَاهُنَا ، لَا يَدْخُلُنَّ عَلَيْكُمْ ، فَحَجَّبُوهُ " ٣٥٠

٣٥٠ - ٨٠٠٤ - أَخْبَرَنِي هَلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَافَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَعِنْدَهَا مُخْتَثٌ فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَّيَّةَ ، لَوْ قَدْ فَتَحْتَ الطَّائِفَ لَقَدْ أَرِيْتُكَ بَادِيَةَ بَنْتَ غَيْلَانَ ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ ، وَتُدْبِرُ بِشَمَانَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَدْخُلُنَّ عَلَيْكُمْ هَذَا " ٣٥١

٣٥١ - ٨٠٠٥ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ زَيْنَبَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهَا أَخْرُوهَا عَبْدُ اللَّهِ وَعِنْدَهَا مُخْتَثٌ وَهُوَ يَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ فَعَلِيكَ بَانْتَ غَيْلَانَ ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِشَمَانَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَدْخُلُنَّ هَذَا عَلَيْكَ " خَالِفُهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ٣٥٢

٣٥٢ - ٨٠٠٦ - الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ قَرَاءَةً عَلَيْهِ عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكُ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ مُخْتَثًا ، كَانَ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَّيَّةَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمَعُ يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا ، فَأَنَا أَدْلُكُ عَلَى ابْنَةِ غَيْلَانَ ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِشَمَانَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَدْخُلُنَّ عَلَيْكُمْ هُؤُلَاءِ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : حَدِيثُ هِشَامٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ ، وَالزُّهْرِيُّ أَثْبَتُ فِي عُرْوَةِ مِنْ هِشَامٍ ، وَهِشَامٌ مِنَ الْحُفَاظِ ، وَحَدِيثُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ خَطَأً ٣٥٣

350 - سنن أبي داود برقم(٤١٠٩) ومسند أحمد برقم(٢٥٩٢٩) وصحیح ابن حبان برقم(٤٥٦٥) صحيح

351 - صحيح

352 - صحيح

353 - المعجم الكبير للطبراني برقم(٨٢١٨) صحيح، ولا مانع من تعدد الرواية فالكل معانيها متقاربة

لَعْنُ الْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ . ١١١

٣٥٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ بَشْرٍ وَهُوَ ابْنُ الْمُفَضِّلِ قَالَ : حَدَّثَنَا هَشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَعْنَ الْمُخْتَنِينَ مِنَ الرِّجَالِ ، الْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ" وَقَالَ : "أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ" فَأَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُلَانًا ، وَأَخْرَجَ عُمْرُ فُلَانًا ^{٣٥٤}

٣٥٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَنَّى قَالَ : أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَخْرَجَ مُخْتَنِاً ، وَأَنَّ عُمْرًا أَخْرَجَ فُلَانًا وَفُلَانًا" ^{٣٥٥}

٣٥٥ - أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ قَالَ : حَدَّثَنِي حَالِدُ بْنُ مَخْلُدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بَلَالَ قَالَ : حَدَّثَنِي سُهِيلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : "لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَ يَلْبِسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبِسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ" ^{٣٥٦}

=====

٣٥٤ - سنن أبي داود برقم (٤٩٣٢) ومسند أحمد برقم (٢١٥٨) صحيح

وفي عون العبود - (ج / ص ٤٦٠)

(والْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ) : أي المتشبهات بهم زياً وهيئةً ومشيةً ورفع صوت وتحوهاً لآرائهم وعلماً فإن التشبه بهم محمود، كما روی أن عائشة رضي الله عنها كانت رحمة الرأي أي رأيها كرأي الرجال على ما في النهاية (قال) أي خطاباً عاماً (وآخر جوهم من بيوتكم) : قال القاري أي مساكنكم أو بلدكم.

وفي أحاديث الباب منع المختنث من الدخول على النساء ومنعهن من الظهور عليه، وبيان أن له حكم الرجال الفحول الراغبين في النساء في هذا المعنى، وكذا حكم الخصي والمحبوب ذكره.

٣٥٥ - صحيح بما قبله

وفي نيل الأوطار - (ج / ص ١٥٨)

قوله : (لَعْنَ اللَّهِ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ .. إلخ) فيه ذليل على أنه يحرم على الرجال التشبه بالنساء، وعلى النساء التشبه بالرجال في الكلام واللباس والمشي وغير ذلك والمترجلات من النساء : المتشبهات بالرجال، وقد تقدم الكلام على المختنثين ضبطاً وتفسيراً وذكر من آخر حجة النبي صلى الله عليه وسلم منهم.

وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال : {أَتَيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمُخْنَثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَهُ وَرَجْلَهُ بِالْحَنَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا بَالُ هَذَا؟ قَالُوا : يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَنَفِي إِلَى التَّقِيَّةِ - بِالنُّونِ - فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَعْتَلُهُ ، فَقَالَ : إِلَيْيَ نُهِيَتْ أَنْ أُقْتَلَ الْمُصْلِينَ} ..

٣٥٦ - سنن أبي داود برقم (٤١٠٠) ومسند أحمد برقم (٨٥٣٢) وصحیح ابن حبان برقم (٥٨٤٥) وهو صحيح

١١٢ . لَعْنُ الْمُخْتَيَّنِ وَإِخْرَاجُهُمْ

٣٥٦ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، وَعَبْدُ الصَّمَدَ ، وَوَهْبٌ ، وَأَبُو دَاؤِدَ قَالُوا : حَدَّثَنَا هشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عَكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُخْتَيَّنِ وَقَالَ : " أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ ، فَأَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُلَانًا ، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا " ^{٣٥٧}

=====

³⁵⁷ - مسند أحمد برقم (٢٠١٠ و ٢١٥٨) صحيح

٨٠١١-٣٥٧ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَىٰ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَطَاءً ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : شَهَدْتُ الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ عِيدٍ ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْحُطْبَةِ بِعِيرٍ أَذَانَ وَلَا إِقَامَةَ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَامَ مُتَوَكِّلاً عَلَى بَلَالَ ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَشْنَى عَلَيْهِ ، وَوَعَظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ وَحَثَّهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ ، ثُمَّ مَضَى إِلَى النِّسَاءِ وَمَعَهُ بَلَالٌ ، فَأَمْرَهُنَّ بِتَقْوَى اللَّهِ وَوَعَظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ ، وَحَمَدَ اللَّهَ وَأَشْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ حَثَّهُنَّ عَلَى طَاعَتِهِ ثُمَّ قَالَ : " تَصَدَّقُنَّ ، فَإِنَّ أَكْثَرَنَّ حَطَبُ جَهَنَّمَ " فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِّنْ سَفْلَةِ النِّسَاءِ سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ : لَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " تُكْثِرُنَّ اللَّعْنَ وَتَكْفُرُنَّ الْعَشِيرَ ، فَجَعَلْنَ يَنْزِعُنَ حُلَيَّهُنَّ قَلَائِدَهُنَّ وَأَقْرَطَهُنَّ وَخَوَاتِيمَهُنَّ يَقْدِفُهُ فِي ثَوْبِ بَلَالَ يَنْتَصِدُقُنَّ بِهِ " ٣٥٨

٨٠١٢-٣٥٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ ذَرَّا ، يُحَدِّثُ عَنْ وَائِلِ بْنِ مَهَائِةَ ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لِلنِّسَاءِ تَصَدَّقُنَّ ، فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ " فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَ ؟ أَوْ لَمْ ؟ أَوْ بِمِ ؟ قَالَ : " إِنَّكُنَّ تُكْثِرُنَّ اللَّعْنَ وَتَكْفُرُنَّ الْعَشِيرَ " ٣٥٩

٨٠١٣-٣٥٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : حَفَظْنَاهُ مِنْ مَنْصُورٍ سَمِعَهُ مِنْ ذَرٍّ يُحَدِّثُ عَنْ وَائِلِ بْنِ مَهَائِةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " تَصَدَّقُنَّ

٣٥٨ - صحيح مسلم برقم (٢٠٨٥) ونص برقم (١٥٨٦)

وفي نيل الأوطار - (ج / ٩ / ص ٢٤٣) قوله : (فَقَامَتْ امْرَأَةٌ قَوْلُهُ : لَمْ أَقْفُ عَلَىٰ تَسْمِيَةِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ فِي خَاطِرِي أَنَّهَا أَسْمَاءُ بْنُتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكِّنِ الَّتِي تُعْرَفُ بِخَطْبَيَّةِ النِّسَاءِ ، فَإِنَّهَا رَوَتْ أَصْلَهُ هَذِهِ الْقُصَّةَ فِي حَدِيثٍ أُخْرَاجَهُ الْيَهُوقُيُّ وَالْطَّبَرَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِالْفَظْ : { بَرَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى النِّسَاءِ وَأَنَا مَعْهُنَّ ، فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ إِنَّكُنَّ أَكْثَرُ حَطَبِ جَهَنَّمَ ، فَنَادَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُنْتُ عَلَيْهِ حَرِيقَةً : وَلَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَئِنْكُنْ تُكْثِرُنَّ اللَّعْنَ وَتَكْفُرُنَّ الْعَشِيرَ } فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الَّتِي أَجَابَتْهُ فَإِنَّ الْقُصَّةَ وَاحِدَةٌ .

قوله : (مِنْ سَطَةِ النِّسَاءِ) أي من حيارهن ، والسعاء : التي في خلقها غيرة وسوداء والعشير : المراد به هنا الزوج والحديث فيه قوله : ما ذكره المصنف هنئنا لأجله ، وهو حواري صدقة المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها أو على مقدار معين فهو أئد : منها : ما ذكره المصنف هنئنا لأجله ، وهو حواري صدقة المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثالث ، ووجه الدلالة من القصة ثرث الاستفصال عن ذلك كله قال القرطبي : ولما يقال في هذا : إن أزواجي كأنوا حصوري لأن ذلك لم ينقل ، ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجي لهن ذلك ، فإن من ثبت له حق فالاصل بقاوه حتى يصرح بإسقاطه ، ولم ينقل أن القوم صرحو بذلك ، وبيان الخلاف في ذلك قريرا .

ومنها : أن الصدقة من دوافع العذاب لآلة أمرهن بالصدقة ثم علل بأئنهن أكثر أهل النار لما يقع منها من كفران النعم وغير ذلك ، ومنها : بذل التصيحة والإغلاق بها لمن أحبني إلى ذلك في حقه ، ومنها : حواري طلب الصدقة من الأغنياء للمحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ومنها : مشروعية وعظ النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وكذريهن بما يجب عليهن وحثهن على الصدقة وتحصيسيهن بذلك في مجلس مفترد ، ومحل ذلك كله إذا أمنت الفتنة والمفسدة

٣٥٩ - مسند أحمد برقم (٤١١٨) وهو صحيح

يَا مَعْشِرَ النِّسَاءِ ، وَلَوْ مِنْ حُلِّيْكُنَّ ، فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ فَقَالَتْ امْرَأٌ لَّيْسَتْ مِنْ عِلْيَةِ النِّسَاءِ " وَلَمْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : " لَأَنَّكُنَّ تُكْثِرُونَ الْلَّعْنَ وَتُكْفِرُونَ الْعَشِيرَ " ٣٦٠

٨٠١٤-٣٦٠ - أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ : حَدَّثَنَا دَاؤُدُّ بْنُ عَمْرُو قَالَ : حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ ذَرٍّ ، عَنْ حَسَانَ ، عَنْ وَائِلٍ بْنِ مَهَانَةَ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : " تَصَدَّقَنِ يَا مَعْشِرَ النِّسَاءِ تَحْوِهٌ " وَلَمْ يَرْفَعْهُ ٣٦١

٨٠١٥-٣٦١ - أَخْبَرَنَا قَتْبِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، عَنْ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ ، عَنْ عُمْرَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا نِسَاءً ، وَاطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا فَقْرَاءً " ٣٦٢

٣٦٠ - مسنند أحمد برقم (٤٢٠٤ و ٤١٠٠ و ٣٦٣٥) صحيح

٣٦١ - صحيح ولا يضر وقوفه، إذ الرفع زيادة ثقة فقبل

٣٦٢ - سنن الترمذى برقم (٢٨٠٧) ومسند أحمد برقم (٨١٧١ و ٢٠٣٨٥) وصحیح البخاری برقم (٣٢٤١) ومسلم برقم (٧١١٤)

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٣ / ص ٣١٦)

قال المهلب: إنما استحق النساء النار بكتابهن العشير من أجل أنهن يكتبن ذلك الدهر كله، ألا ترى أن النبي، عليه السلام، قد فسره، فقال: « لو أحسنت إلى إيهادهن الدهر »، بجازت ذلك بالكتفان الدهر كله، فغلب استيلاء الكفران على دهرها، فكأنها مصراة أبداً على الكفر، والإصرار من أكبر أسباب النار.

وفي هذا الحديث تعظيم حق الزوج على المرأة، وأنه يجب عليها شكره والاعتراف بفضله؛ لستره لها وصيانته وقيامه بمؤانتها وبذله نفسه في ذلك، ومن أحل هذا فضل الله الرجال على النساء في غير موضع من كتابه، فقال: {الرجال قوامون على النساء بما فضل} [النساء: ٤] الآية، وقال: {وللرجال عليين درجة} [البقرة: ٢٢٨]، وقد أمر عليه السلام من أسدت إليه نعمة أن يشكروا، فكيف نعم الزوج التي لا تنفك المرأة منها دهرها كله؟

وقد قال بعض العلماء: شكر الإنعام فرض. واحتج بقوله عليه السلام: « من أسدت إليه نعمة فليشكراها »، وبقوله: {أن اشكر لى ولوالديك} [لقمان: ١٤]، فقرن بشكره شكر الآباء، قال: فكذلك شكر غيرهم واجب، وقد يكون شكر النعمة في نشرها، ويكون في أقل من ذلك، فيجزئ فيه الإقرار بالنعمة والمعرفة بقدر الحاجة.

وفيه أن الكسوف والزلزال والآيات الحادثة إنما هي كما قال الله: {وَمَا نَرْسَلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا} [الإسراء: ٥٩]، وأمرهم عليه السلام عند رؤية آيات الله بالغرع إلى الصلاة، فدل أن الصلاة تصرف النقم، وهذا يعتصم من المحن، إذ هي أفضل الأعمال.

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٩ / ص ٢٢٣) قال المؤلف: في ظاهر هذه الأحاديث فضل الفقر، كما ترجم البخاري، وقد طال تنازع الناس في هذه المسألة، فذهب قوم إلى تفضيل الفقر، وذهب آخرون إلى تفضيل الغنى، واحتج من فضل الفقر بهذه الآثار بغيرها، فمنها أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يقول في دعائه: « اللهم أحيين مسكنيناً، وأمنن مسكنيناً، واحشرن في زمرة المساكين ». من حديث ثابت بن محمد العابد العوفى، عن الحارث بن التعمان الليثى، عن أنس بن مالك، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكره الترمذى، ومنها قوله - صلى الله عليه وسلم - : « اللهم من آمن بي وصدق ما جئت به، فأقلل له في المال والولد ». وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « إن الفقراء يدخلون الجنة وأصحاب الجد محبوسون ». روى الترمذى، عن محمود بن غيلان، عن قبيصة، عن سفيان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: « يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسين سنة، نصف يوم » قال الترمذى: وهذا حديث صحيح.

واحتاج من فضل الغنى بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « إن المكثرين هم الأقلون، إلا من قال بالمال هكذا وهكذا ». وبقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا حسد إلا في اثنين، أحدهما: رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق » الحديث. وبقوله لسعد: « إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالةٌ يتکفرون الناس ». وقال لأبي لبابة حين قال: يا رسول الله، إن توبيخ أخلع من مالي صدقة إلى الله ورسوله: « أمسك عليك بعض مالك فإنه خير لك ». «

وقال في معاوية: « إنه لصلوك لا مال له » ، ولم يكن - صلى الله عليه وسلم - ليذم حالة فيها الفضل. وأحسن ما رأيت في هذه المسألة ما قاله أَحْمَدُ بْنُ نَصْرَ الدَّاوِيَ قال: الفقر والغنى مختنان من الله تعالى وبليتان يبلو بهما أخيار عباده ليدي صبر الصابرين وشكر الشاكرين وطغيان البطرين، وإنما أشكل ذلك على غير الراسخين، فوضع قوم الكتب في تفضيل الغنى على الفقر، ووضع آخرون في تفضيل الفقر، وأغلقوا الوجه الذي يجب الحض عليه والتذبذبه، وأرجو من صحت نيته وخلصت الله طويته، وكانت لوجهه مقالته أن يجازيه الله على نيته ويعلمه، قال تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِيَّةً لَهَا لَنْلُوْهُمْ أَيْهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً} [الكهف: ٧] ، وقال تعالى: {وَبَلَوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً} [الأنياء: ٣٥] ، وقال: {وَإِذَا أَعْمَلْتُمَا عَلَى الْإِنْسَانَ أَغْرِضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَلَوْ دُعَاءُ عَرِيضٍ} [فصلت: ٥١] ، وقال: {إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوْغًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مُنْعَمًا} [المعارج: ١٩ - ٢١] ، وقال تعالى: {فَامَّا إِنْسَانٌ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَعَمِّهُ فَيَقُولُ رَبِّيْ أَكْرَمَنِ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رَزْقُهُ فَيَقُولُ رَبِّيْ أَهَانَنِ} [الفجر: ١٦ ، ١٥] ، وقال: {وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرَّزْقَ لِعِبَادِهِ لَعَوَّا فِي الْأَرْضِ} [الشورى: ٢٧] الآية، وقال: {أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لَمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبِيَوْهُمْ} [الزخرف: ٣٣] الآية، وقال: {كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْعَى أَنْ رَأَهُ اسْتَعْتَى} [العلق: ٦ ، ٧] ، وقال: {وَإِنَّهُ لَحُبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ} [العاديات: ٨] ، يعني لحب المال، وقال - صلى الله عليه وسلم - : « ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخاف عليكم أن تفتح الدنيا عليكم.. ». الحديث.

وكان - صلى الله عليه وسلم - يستعيد من فتنة الفقر، وفتنة الغنى، فدل هذا كله أن ما فوق الكفاف مخنة، لا يسلم منها إلا من عصمه الله، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - : « ما قل وكفى خير ما كثر وأهلى ». وقال عمر ابن الخطاب لما أُوتى بأموال كسرى: « ما فتح الله هذا على قوم إلا سفكوا دماءهم وقطعوا أرحامهم. وقال: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينت لنا، اللهم إنك منعت هذا رسولك إكراماً منك له، وفتحته على لتبنين به، اللهم سلطني على هلكته في الحق واعصمني من فتنته ». فهذا كله يدل على فضل الكفاف، لا فضل الفقر كما خيل لهم، بل الفقر والغنى بليتان كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يستعيد من فتنتهم، ويدل على هذا قوله تعالى: {وَلَا تَجْعُلْ يَدَكَ مَعْلُولَةً إِلَى عَنْقَكَ وَلَا تَسْطِعْهَا كُلُّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدُ مُلُومًا مَحْسُورًا} [الإسراء: ٢٩] ، وقال: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَكَمْ يَقْتَرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً} [الفرقان: ٦٧] ، وقال: {وَلَا تُؤْمِنُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً} [النساء: ٥] ، وقال في ولد النبي: {وَمَنْ كَانَ غَيْرًا فَلَيُسْتَعْفَفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَيُأْكُلُ بِالْمَعْرُوفِ} [النساء: ٦] ، وقال: {وَلَيُخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ حَلْفِهِمْ ذُرَّةً ضِعَافًا حَافُوا عَلَيْهِمْ} [النساء: ٩] ، وقال - صلى الله عليه وسلم - لأبي لبابة: « أمسك عليك بعض مالك ». وقال لسعد: « إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالةٌ يتکفرون الناس ». وهذا من الغنى الذي لا يطغى، ولو كان كل ما زاد كان أفضل لنهاء النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يوصي بشيء، واقتصرت أيدى الناس عن الصدقات وعن الإنفاق في سبيل الله، وقال لعمرو بن العاص: « هل لك أن أبعنك في جيش يسلنك الله ويعننك، وأرغبك لك رغبةً من المال؟ فقال: ما للمال كانت هجرتي، إنما كانت لله ولرسوله. فقال: نعم المال الصالح للرجل الصالحة ».

ولم يكن - صلى الله عليه وسلم - ليحضر أحداً على ما ينقص حظه عند الله، فلا يجوز أن يقال إن إحدى هاتين الخصلتين أفضل من الأخرى؛ لأنهما مختنان، وكان قائل هذا يقول: إن ذهاب يد الإنسان أفضل عند الله من ذهاب رجله، وإن ذهاب سمعه أفضل من ذهاب بصره؛ فليس هاهنا موضع للفضل، وإنما هي مح بيلو الله بها عباده؛ لتعلم الصابرين والشاكرين من غيرها، ولم يأت في الحديث، فيما علمنا، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يدعو على نفسه بالفقر، ولا يدعو بذلك على أحد يريد به الخير، بل كان يدعو بالكافاف ويستعيد بالله من شر فتنة الفقر وفتنة الغنى، ولم يكن يدعى بالغنى إلا بشرطه يذكرها في دعائه. فأماماً ما روى عنه أنه كان يقول: « اللهم أحيين مسكيناً وأمّن مسكيتاً، واحشرني في زمرة المساكين ». فإن ثبت في النقل فمعناه ألا يجاوز به الكفاف، أو يريد به الاستكناة إلى الله، ويدل على صحة هذا التأويل أنه ترك أموال بين النضير وسهمه من فدك وخبير، فغير

جائز أن يظن به أن يدعو إلى الله ألا يكون بيده شيء، وهو يقدر على إزالته من بيده بإنفاقه. وما روى عنه أنه قال: « اللهم من آمن بي وصدق ما جئت به، فأقلل له من المال والولد ». فلا يصح في القول ولا في الاعتبار، ولو كان إنما دعا بذلك في المال وحده لكان محتملاً أن يدعو لهم بالكافف، وأما دعاؤه بقلة الولد فكيف يدعو أن يقول المسلمين، وما يدفعه العيآن مدفوع عنه - صلى الله عليه وسلم - ، وأحاديثه لا تتناقض.

كيف يندم معاوية، ويأمر أبا لبابة وسعداً أن يبقيا ما ذكر من المال ويقول: إنه خير، ثم يخالف ذلك، وقد ثبت أنه دعا لأنس بن مالك وقال: « اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته ». قال أنس: فقد أحصت ابنتي أولى قدّمت من ولد صلبي مقدم الحجاج البصرة مائة وبضعة عشرين نسمة بدعوة رسول الله، وعاش بعد ذلك سنتين وولد له ». فلم يدع له بكثرة المال إلا وقد أتبع ذلك بقوله: « وبارك له فيما أعطيته » .

فإن قيل: فأى الرجلين أفضل: المبتلى بالفقر، أو المبتلى بالغنى إذا صحت حال كل واحد منهم؟ قبل: السؤال عن هذا لا يستقيم؛ إذ قد يكون لهذا أعمال سوى تلك الحسنة يفضل بها صاحبه والآخر كذلك، وقد يكون هذا الذي صلح حاله على الفقر لا يصلح حاله على الغنى، ويصلح حال الآخر على الفقر والغنى.

فإن قيل: فإن كان كل واحد منها يصلح حاله في الأمرين، وهو في غير ذلك من الأعمال متساويان قد أدى الفقير ما يجب عليه في فقره من الصبر والعفاف والرضا، وأدى الغنى ما يجب عليه من الإنفاق والبذل والشكر والتواضع، فأى الرجلين أفضل؟ قيل: علم هذا عند الله.

وأما قوله: « وأصحاب الجد محبوسون ». فإنما يحبس لهذا أهل التفاخر والتکاثر، وإنما من أدى حق الله في ماله، ولم يرد به التفاخر وأرصد باقيه حاجته إليه، فليس أولئك بأولى منه في السبق إلى شيء، ويدل على هذا قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا حسد إلا في اثنين: رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق ». فيبين أنه لا شيء أعلى من رفع من هاتين الحالتين، وهو المبين عن الله تعالى معنى ما أراد، ولو كان من هذه حالة مسبوقاً في الأخرى لما حضر النبي - صلى الله عليه وسلم - على أن يتناقض في عمله، وحضر أبا لبابة على الحالة التي يسبقها إلى الجنة، ألا ترى قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث: « الخيل ثلاثة: لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر، فالذى هي عليه وزر فرجل ربطها فخرأ ورياء ونواء لأهل الإسلام ». فهذا من الحبوسين للحساب، والأولان فهو كفافهما، غير أن آفات الغنى أكثر، والناجون من أهل الغنى أقل، إذ لا يكاد يسلم من آفاته إلا من عصمه الله؛ فلذلك عظمت متزلة المعصوم فيه؛ لأن الشيطان يسول فيه إما في الأخذ بغير حق، أو في الوضع في غير حقه، أو في منعه من حقه، أو في التحرير والطغيان من أجله، أو في قلة الشكر عليه أو في المنافسة فيه إلى ما لا يبلغ صفتة. قال المهلب: وليس في قوله - صلى الله عليه وسلم - : « يدخل فقراء أمن الجنة قبل أغنيائهم بخمسمائة عام » تفضيل للفرق؛ لأن تقديم دخول الجنة لا تستحق به الفضيلة، ألا ترى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفضل البشر ولا يتقدم بالدخول في الجنة حتى يشفع في أمته، وكذلك صالح المؤمنين يشفعون في قوم دونهم في الدرجة، وإنما ينظر يوم القيمة بين الناس فيقدم الأقل حساباً للأقل، فلذلك قدم الفقراء، لأنهم لا علقة عليهم في حساب الأموال، فيدخلون الجنة قبل الأغنياء، ثم يحاسب أصحاب الأموال فيدخلون الجنة، وينالون فيها من الدرجات ما قد لا يبلغه الفقراء، وكذلك ليس في قوله - صلى الله عليه وسلم - : « اطاعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء ». ما يوجب فضل الفقراء، وإنما معناه أن الفقراء في الدنيا أكثر من الأغنياء، فأخبر عن ذلك كما نقول أكثر أهل الدنيا الفقراء، لا من جهة التفضيل، وإنما هو إخبار عن الحال، وليس الفقر أدخلهم الجنة، إنما أدخلهم الله الجنة بصلاحهم مع الفقر؛ أرأيت الفقير إذا لم يكن صالحًا فلا فضل له في الفقر، وأما حديث سهل فلا يخلو أن يكون فضل الرجل الفقير على الغنى من أجل فقره أو من أجل فضله، فإن كان من أجل فضله فلا حاجة فيه لمن فضل الفقر، وإن كان من أجل فقره فكان ينبغي أن يشترط في ملء الأرض مثله لا فقير فيهم.

ولا دليل في الحديث يدل على تفضيله عليه مع جهة فقره؛ لأننا نجد الفقير إذا لم يكن صالحًا، فكل غنى صالح خير منه، وفي حديث عجائب أن هجرتهم لم تكن لدنيا يصيبونها، ولا نعمة يستجلونها، وإنما كانت لله؛ ليثبتهم عليها في الآخرة بالجنة والنجاة من النار، فمن قتل منهم قبل أن يفتح الله عليهم البلاد قالوا: مرّ ولم يأخذ من أجره شيئاً في الدنيا، وكان أجره في الآخرة موفراً له و كان الذي بقي منهم حتى فتح الله عليهم الدنيا، ونالوا من الطيبات؛ خشوا أن يكون عجل لهم أجر طاعتهم وهجرتهم في الدنيا بما نالوا منها من النعيم؛ إذ كانوا على نعيم الآخرة أحرص. وتركه - صلى الله عليه وسلم - الأكل على الخوان وأكل المرقق، فإنما فعل ذلك لأنه

١١٤ . ذِكْرُ الْخِتَالِفِ عَلَى أَبِي رَجَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ

- ٨٠١٦-٣٦٢ - أَخْبَرَنَا بَشْرُ بْنُ هَلَالٍ ، وَعَمْرَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُوبُ ، عَنْ أَبِي رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ ، عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حَصِينَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " نَظَرْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ ، وَنَظَرْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ " ^{٣٦٣}
- ٨٠١٧-٣٦٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ ، عَنْ أَيُوبَ ، عَنْ أَبِي رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ " ^{٣٦٤}
- ٨٠١٨-٣٦٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو دَاؤُدَ قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ وَهُوَ ابْنُ عَوْنَ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءَ يُحَدِّثُ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا عَامَةً أَهْلِهَا النِّسَاءُ ، وَاطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا عَامَةً أَهْلِهَا الْمَسَاكِينُ " أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاافِي ، عَنْ صَحْرِ بْنِ جُوَيْرَيَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{٣٦٥}
- ٨٠١٩-٣٦٥ - وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرَ قَالَ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ نَجِيحٍ ، عَنْ أَبِي رَجَاءِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْضُّعْفَاءَ " وَقَالَ يَحْيَى : " الْمَسَاكِينُ ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ " ^{٣٦٦}
- ٨٠٢٠-٣٦٦ - أَخْبَرَنَا قُتْبَيْةُ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ ، وَإِذَا أَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوْسُونَ ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءَ " ^{٣٦٧}

رفع الطيبات للحياة الدائمة في الآخرة، ولم يرض أن يستعجل في الدنيا الفانية شيئاً منها أحداً منه بأفضل الدارين، وكان قد خبره الله بين أن يكوننبياً عبداً أونبياً ملكاً، فأختار عبداً، فلزمته أن يفني الله بما اختاره، والمالم إما يرغب فيه مع مقارنة الدين ليسعنه به على الآخرة، والنبي - صلى الله عليه وسلم - قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فلم يحتاج إلى المال من هذه الوجهة، وكان قد ضمن الله له رزقه بقوله: {تَحْنُ تَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبةُ لِلتَّقْوَى} [طه: ١٣٢].

وقول عائشة: «لقد توف رسول الله وما في بيتي شيء يأكله ذو كبد، إلا شطر شعر» هو في معنى حديث أنس الذي قبله من الأخذ بالاقتصاد وما يسد المجموعة، وفيه بركة النبي - صلى الله عليه وسلم -. وفيه أن الطعام المكيل يكون فناوه معلوماً للعلم بكيله وأن الطعام غير المكيل فيه البركة؛ لأنه غير معلوم مقداره.

³⁶³ - مسنـد أـحمد بـرـقم (٢٠٤٦٢) صـحـيـح

³⁶⁴ - صحيح البخاري برقم (٣٢٤١ و ٥١٩٨ و ٦٤٤٩ و ٦٥٤٦) و صحيح مسلم رقم (٧١١٤)

³⁶⁵ - مسنـد البـزار بـرـقم (٣٥٨٢) و مسنـد عـبد بـن حـميد بـرـقم (٦٩٣) صـحـيـح

³⁶⁶ - المعجم الكبير للطبراني برقم (١٤٦٣٢) صـحـيـح

³⁶⁷ - صـحـيـح

٣٦٧ - ٨٠٢١ - أَخْبَرَنَا نُصِيرُ بْنُ الْفَرَجَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُعاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّحْرِيْرِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ : سَمِعْتُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " عَامَةُ أَهْلِ النَّارِ النِّسَاءُ " ^{٣٦٨}

٣٦٨ - ٨٠٢٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرَ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنْ أَبِي التَّسِيحِ قَالَ : سَمِعْتُ مُطْرِفَ بْنَ الشَّحْرِيْرَ ، أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حَصِينَ ، حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " أَقْلَى سُكَّانُ الْجَنَّةِ النِّسَاءُ " ^{٣٦٩}

٣٦٩ - ٨٠٢٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو دَاؤِدَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرَ الْخَطْمَيْيُّ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابَتٍ قَالَ : كُنَّا مَعَ عِمْرُو بْنِ الْعَاصِ فِي حَجَّ أَوْ عَمْرَةَ ، فَلَمَّا كُنَّا بِمَرْأَتِ الظَّهَرَانِ إِذَا نَحْنُ بِمَرْأَةٍ فِي هَوْدَجَهَا وَاضْعَةٌ يَدَهَا عَلَى هَوْدَجَهَا ، فَلَمَّا نَزَلَ دَخَلَ الشَّعْبَ وَدَخَلْنَا مَعَهُ فَقَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، فَإِذَا نَحْنُ بِغَرْبَانِ كَثِيرٌ فِيهَا غُرَابٌ أَعْصَمُ ، أَحْمَرُ الْمِنْقَارِ وَالرِّجَلَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا كَفَدْرٌ هَذَا الْغُرَابُ مَعَ هَذِهِ الْغَرْبَانِ " ^{٣٧٠}

٣٧٠ - ٨٠٢٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارَ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " الدُّنْيَا حَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا لَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ فَاتَّقُوا الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ " ^{٣٧١}

٣٧١ - ٨٠٢٥ - أَخْبَرَنَا عُمُرُو بْنُ عَلَيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، وَيَحْيَيٌ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِي النَّاسِ فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ " ^{٣٧٢}

٣٦٨ - المعجم الكبير للطبراني برقم (١٤٦٤٤) صحيح

٣٦٩ - مسند أحمد برقم (٢٠٤٥١) و مستخرج أبي عوانة برقم (٣٢٦٧) صحيح

٣٧٠ - المستدرك للحاكم برقم (٨٧٨٢) وهو صحيح

٣٧١ - صحيح مسلم برقم (٧١٢٤) وسنن الترمذى برقم (٢٣٥٠) وسنن ابن ماجه برقم (٤١٣٥)

وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٩ / ص ١٠٥) قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ الدُّنْيَا حَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا ، فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ فَاتَّقُوا الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ التُّسَخِّنَ (فَاتَّقُوا الدُّنْيَا) وَمَعْنَاهُ : تَجَبَّبُوا الْأَفْتَانَ بِهَا وَبِالنِّسَاءِ ، وَتَدْخُلُ فِي النِّسَاءِ الزَّوْجَاتِ وَغَيْرَهُنَّ ، وَأَكْثَرُهُنَّ فِتْنَةَ الزَّوْجَاتِ ، لِدَوَامِ فِتْنَتِهِنَّ وَابْتِلَاءِ أَكْثَرِ النَّاسِ بِهِنَّ . وَمَعْنَى (الدُّنْيَا حَضِرَةٌ حُلْوَةٌ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ شَيْءًا أَحَدُهُما : حُسْنَهَا لِلنُّفُوسِ ، وَنَصَارَاهَا وَلَذَّهَا كَالْفَاكِهَةِ الْحَصِرَاءِ الْحُلْوَةِ ، فَإِنَّ النُّفُوسَ تَطْلُبُهَا طَلَبًا حَشِيشًا ، فَكَذَا الدُّنْيَا . وَالثَّانِي : سُرْعَةُ فَنَاهِيَا كَالشَّيْءِ الْأَخْضَرِ فِي هَذِئِ الْوَصْفَيْنِ . وَمَعْنَى (مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا) جَاعِلُكُمْ خَلْفَاءَ مِنَ الْقُرُونِ الْدِيْنِ فَلَيْلَكُمْ ، فَيَنْظُرُ هَلْ تَعْمَلُونَ بِطَاعَتِهِ ، أَمْ بِمَعْصِيَتِهِ وَشَهْوَاتِكُمْ .

٣٧٢ - صحيح البخارى برقم (٥٠٩٦) و صحيح مسلم برقم (٧١٢٢) و سنن الترمذى برقم (٣٠٠٧)

صحيح مسلم برقم (٧١٢٢) و سنن الترمذى برقم (٣٠٠٧)

٣٧٢-٨٠٢٦ - أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنَ الصُّبْحِ يَوْمًا فَأَتَى النِّسَاءَ فِي الْمَسْجِدِ فَوَقَفَ عَلَيْهِنَّ قَالَ : " مَا رَأَيْتُ مِنْ نَوَاقِصَ عُقُولَ قَطُّ وَدِينِ أَذْهَبَ بِقُلُوبِ ذُوِي الْأَلْبَابِ مِنْكُنَّ ، أَمَّا نُقْصَانُ دِينِكُنَّ فَالْحِيْضَةُ الَّتِي تُصِيبُكُنَّ تَمْكُثُ إِحْدَاهُنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَمْكُثَ لَهُنَّ تُصَلِّي ، وَلَا تَصُومُ فَذَلِكَ نُقْصَانُ دِينِكُنَّ ، وَأَمَّا نُقْصَانُ عُقُولِكُنَّ فَشَهَادَتُكُنَّ إِنَّمَا شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفٌ شَهَادَةً ، مُختَصِّرٌ " ٣٧٣

٣٧٣-٨٠٢٧ - أَخْبَرَنَا صَفَوَانُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : لَمَّا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَكْوَةً الَّذِي تُوْفِيَ فِيهِ قَالَ : " لَيُصَلِّ لِلنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ " قَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرَ رَجُلٌ رَّقِيقٌ ، وَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ دَمْعَةً حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَمُرِّعِيْرُ بْنَ الْخَطَّابَ يُصَلِّي لِلنَّاسِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَيُصَلِّ لِلنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ فَرَاجَعَتْهُ عَائِشَةُ " فَقَالَ : " لَيُصَلِّ لِلنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ ، فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ " خَالَفَهُ مَعْمَرٌ ٣٧٤

٣٧٤-٨٠٢٨ - أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاً بْنُ يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقَ قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ " فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرَ رَجُلٌ رَّقِيقٌ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَمْ يَمْلِكْ دَمْعَةً فَلَوْ أَمْرَتَ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ : " وَمَا يَبِي إِلَّا أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بِمَقَامِ أَوْلَى مِنْ يَقُولُ مَقَامٌ تَعْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَاجَعَتْهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَاتِ " قَالَ : " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ ، فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ " ٣٧٥

وفي شرح ابن بطال - (ج ١٣ / ص ١٨٣) قد تقدم الكلام في معنى أحاديث الشؤم في كتاب الجهاد في باب ما يذكر من شؤم الفرس، فأغنى عن إعادته، وسيأتي في كتاب الطب في باب الطيرة رد قول من زعم أن أحاديث الشؤم تعارض فيه، عليه السلام، عن الطيرة، ونفي التعارض عنها، وتوجيهها على ما يليق بها، إن شاء الله.

وفي حديث أسماء أن فتنة النساء أعظم الفتن مخافة على العباد؛ لأنَّه عليه السلام عمم جميع الفتن بقوله: « ما تركت بعد فتنة أضر على الرجال من النساء »، ويشهد لصحة هذا الحديث قول الله تعالى: {زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين} [آل عمران: ٤] الآية، فقدم النساء على جميع الشهوات، وقد روى عن بعض أمهات المؤمنين أنها قالت: من شققنا على جميع الشهوات. فالحقيقة بالنساء أعظم المحن على قدر الفتنة هن، وقد أخبر الله مع ذلك أن منهن لنا عدواً، فينبغي للمؤمن الاعتصام بالله، والرغبة إليه في النجاية من فتنهن، والسلامة من شرهن، وقد روى في الحديث أنه لما خلق الله المرأة فرح الشيطان فرحاً عظيمًا، وقال: هذه جبارتي التي لا يكاد يخطئني من نصبيتها له.

٣٧٣ - صحيح ابن خزيمة برقم (٢٢٦٤) صحيح

٣٧٤ - مسند الشاميين للطبراني برقم (١٧٥٩) صحيح

٣٧٥ - البخاري برقم (٦٧٩ و ١٩٨ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٨٣ و ٦٨٧ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٦ ، و ٢٥٨٨ و ٣٠٩٩ و ٣٣٨٤ و ٤٤٤٢ و ٥٧١٤ و ٧٣٠٣)

١١٥ . بَرَكَةُ الْمَرْأَةِ

٣٧٥ - ٨٠٢٩ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ قَالَ : أَخْبَرَنَا حَمَادٌ ، عَنِ ابْنِ سَخْبَرَةَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ مَعْوَنَةً " ٣٧٦

=====

وفي شرح ابن بطال - (ج ٣ / ص ٣٧٥) اختلف العلماء في من أولى بالإمامية، فقالت طائفة: يوم القوم أعلمهم وأفضلهم، قال عطاء: يوم القوم أفقهم، فإن كانوا في الفقه سواء فأقرؤهم، فإن كانوا في الفقه والقراءة سواء فأسنهم. قال مالك، والأزواعي، والشافعى: يوم القوم أفقهم، وهو قول أبي ثور. وقال الليث: يؤمهم أفضلهم وخيرهم. وقالت طائفة: القارئ أولى من الفقيه، هذا قول الثوري، وأبي حنيفة، وأحمد، وإسحاق.

واحتجوا بما رواه الأعمش، وشعبة، عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضميج، عن أبي مسعود البدرى، قال: قال رسول الله: « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنّة، فإن كانوا في السنّة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم إسلاماً » ، وزاد فيه شعبة: « ولا يؤم الرجل في أهله، ولا في سلطانه، ولا يجلس على تكرمه إلا بإذنه » ، والتكرمة: فراشه، قاله إسماعيل بن رجاء، وعا رواه ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين والأنصار في مسجد قباء حين أقبلوا من مكة؛ لأنه كان أكثرهم قرآنًا، فيهم أبو سلمة بن عبد الأسود، وعمر بن الخطاب. قالوا: وحديث أبي مسعود معارض قوله - صلى الله عليه وسلم - : « مروا أبا بكر يصلى بالناس » ؛ لأنه كان فيهم من كان أقرأ منه للقرآن. قيل: لا تعارض بينهما بحمد الله، ويختتم أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: « يؤم القوم أقرؤهم » في أول الإسلام حين كان حفاظ القرآن قليلاً وقت قدم عمرو بن سلمة، وهو صحي، للصلوة في مسجد عشيرته وفيه الشيوخ، وكان تنكشف عورته عند السجود، فدل أن إمامته يهم في مثل هذه الحال كانت لعدم من يقرأ من قومه، ولهذا المعنى كان يوم سالم المهاجرين والأنصار في مسجد قباء، حين أقبلوا من مكة مهاجرين، لعدم الحفاظ حينئذ.

فاما وقت قوله - صلى الله عليه وسلم - : « مروا أبا بكر يصلى بالناس » فقد كان تقرر الإسلام وكثير حفاظ القرآن وتفقهوا فيه، فلم يكن الصديق، رضى الله عنه، على جلالته وثاقب فهمه، وتقديره في كل خير، يتأخر عن مساواة القراء، بل فضلهم بعلمه، وتقديرهم في أمره، ألا ترى قول أبي سعيد: وكان أبو بكر أعلمنا. وقال الطبرى: لما استخلف النبي - صلى الله عليه وسلم - الصديق، رضى الله عنه، على الصلاة بعد إعلامه لأمته أن أحقهم بالإمامية أقرؤهم لكتاب الله صاح أنه يوم قدمة للصلوة كان أقرأ أمته لكتاب الله وأعلمهم وأفضلهم؛ لأنهم كانوا لا يتعلمون شيئاً من القرآن حتى يتعلمون معانيه وما يراد به، كما قال ابن مسعود: كان الرجل مئا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يتعلم معانيهن والعمل بمن.

ولما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يستحق أن يتقدمه أحد في الصلاة وجعل ما كان إليه منها بمحضر جميع الصحابة لأبي بكر، رضى الله عنه، كان جميع أمور الإسلام تبعاً للصلاحة، ولهذا قدمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للصلاحة، والصلاحة لا يقوم بها إلا الدعاء ومن إليه السياسة وعقد الخلافة؛ كصلاة الجمع والأعياد التي لا يصلح القيام بها إلا من إليه القيام بأمر الأمة وسياسة الرعية. وصح أنه أفضل الأمة بعد لقيام الحاجة بأن أولى البرية بعقد الخلافة أفضلهم وأفضلهم بالحق وأعدلهم وأوفرهم أمانة وأحسنهم على محجة الحق استقامة، وكذلك كان الصديق، رضى الله عنه.

قال المهلب: إن قال قائل: إن عمر أعلم من أبي بكر، واستدل بحديث الذئوب والذئوبين، و « في نزعه ضعف » ، قيل: إنه ليس كما ظنت، إنما الضعف في المدة التي ولتها أبو بكر، لا فيه ولا في علمه، إنما كان الضعف في نشر السنن لقرب مدته وضعفها عن أن يتمكن بثبيت؛ لأنه ابتلى بارتداد الناس ومقاتلة العرب. وأما مراجعة عائشة، وحرصها أن يستخلف غير أبي بكر، فإنما حشيت أن يتشاءم الناس بإمامه أبي بكر فيقولون: مُدْ أَمْنَا هذا فقدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وقد روى هذا عنها، رضى الله عنها.

376 - مستند أحمد برقم (٢٥٨٦١) ومصنف ابن أبي شيبة برقم (١٦٣٨٠) والمستدرك للحاكم برقم (٢٧٣٢) وصححه ووافقه الذهبي وسنن البيهقي برقم (٤٧٤٥) ومسند الشهاب برقم (١١٧) وهو حديث حسن

٣٧٦ - ٨٠٣٠ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَبَلَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ إِسْحَاقَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " الشُّوْمُ فِي ثَلَاثَةِ فِي : الْمَسْكَنِ ، وَالْفَرَسِ ، وَالْمَرْأَةِ " ٣٧٧

٣٧٧ - صحيح البخاري برقم (٢٨٥٨) و (٢٠٩٩) و (٥٧٥٣) و (٥٠٩٤) و (٥٧٧٢) ومسلم برقم (٥٩٣٨) والترمذني برقم (٣٥٥٦) ونص برقم (٣٥٨٣)

وفي فتح الباري لابن حجر - (ج / ٨ / ص ٤٤)

قَوْلُهُ : (إِنَّمَا الشُّوْمُ) بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ وَقَدْ تُسْهَلُ فَتَصِيرُ وَأَوْا .

قَوْلُهُ : (فِي ثَلَاثَةِ) يَعْلَمُ بِمَحْدُوفِ تَقْدِيرِهِ كَائِنَ قَالَهُ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ قَالَ : وَالْحَصْرُ فِيهَا بِالسُّسْتَةِ إِلَى الْعَادَةِ لَا بِالسُّسْتَةِ إِلَى الْخَلْقَةِ اُتَهَى . وَقَالَ عَيْرُهُ : إِنَّمَا حُصِّنَتْ بِالذَّكِرِ لِطُولِ مَازِرَتِهَا وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكُ وَسَفِيَانُ وَسَائِرُ الرُّوَاةِ بِحَدْفٍ " إِنَّمَا " لَكِنْ فِي رِوَايَةِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ " لَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةَ وَإِنَّمَا الشُّوْمُ فِي الْثَلَاثَةِ " قَالَ مُسْلِمٌ لَمْ يَذْكُرْ أَخْدَ في حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ " لَا عَدْوَى " إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ . قُلْتُ : وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصِ الْذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ لَكِنْ قَالَ فِيهِ " إِنْ تَكُنَ الظِّيرَةُ فِي شَيْءٍ " الْحَدِيثُ وَالظِّيرَةُ وَالشُّوْمُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا سَأَلْتُهُ فِي أَوَّلِ حِسْبٍ شِرْحَ الْطَّبِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَظَاهِرُ الْحَدِيثُ أَنَّ الشُّوْمَ وَالظِّيرَةَ فِي هَذِهِ الْثَلَاثَةِ قَالَ أَبْنُ قُبَيْبَةَ : وَوَجْهُهُ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةَ كَانُوا يَتَطَيَّرُونَ فَهَاهُمُ الْمُسْكَنُ وَالْفَرَسُ وَالْمَرْأَةُ أَنَّ لَهُ طِيرَةً فَلَمَّا أَبْوَا أَنْ يَتَهَوَّأْ بِعَيْنِ الظِّيرَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْثَلَاثَةِ . قُلْتُ : فَمَسَّنِي أَبْنُ قُبَيْبَةَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَيَلْبِمُ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ مَنْ تَشَاءَمْ بِشَيْءٍ مِنْهَا نَزَلَ بِهِ مَا يَكْرُهُ قَالَ الْفَرَطُبِيُّ : وَلَا يَطْنُ بِهِ أَهْنَ يَحْمِلُهُ عَلَى مَا كَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْقِدُهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَصْرُ وَيَنْقُعُ بِنَادِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَطَا وَإِنَّمَا عَنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ هِيَ أَكْثَرُ مَا يَقْطَلُهُ بِهِ الْأَنْاسُ فَمَنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ أَبْيَحَ لَهُ أَنْ يَتَرَكَهُ وَيَسْتَدِلُّ بِهِ غَيْرُهُ قُلْتُ : وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عُمَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ - وَهُوَ أَبْنُ مُحَمَّدٍ أَبْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ كَمَا سَيَّاتِي فِي الْنَّكَاجَ بِالْفَلْغَةِ " ذَكَرُوا الشُّوْمَ فَقَالَ : إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فَفِي " وَالْمُسْلِمِ " إِنْ يَكُنْ مِنَ الشُّوْمِ شَيْءٌ حَقٌّ وَنَبَّيَ رِوَايَةُ عُثْمَانَ بْنِ مُسْلِمٍ " إِنْ كَانَ الشُّوْمُ فِي شَيْءٍ " وَكَذَا فِي حَدِيثِ جَابِرِ عِنْدِ مُسْلِمٍ وَهُوَ مُوَافِقُ لِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ ثَانِي حَدِيثِ الْبَابِ وَهُوَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْحَرْمَ بِذَلِكَ بِخَالِفِ رِوَايَةِ الْرَّهْرِيِّ قَالَ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ : مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ حَلْقَ اللَّهِ الشُّوْمُ فِي شَيْءٍ مِمَّا جَرَى مِنْ بَعْضِ الْعَادَةِ فَإِنَّمَا يَخْلُقُهُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ قَالَ الْمَازِرِيُّ : مُحْمَلُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِنْ يَكُنَ الشُّوْمُ حَقًا فَهَذِهِ الْثَلَاثَةُ أَحَقُّ بِهِ يَمْعَنِي أَنَّ النُّفُوسَ يَقْعُدُ فِيهَا التَّشَاؤمُ بِهَذِهِ أَكْثَرُ مَا يَقْعُدُ بِعِيْهَا . وَجَاءَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَنْكَرَتْ هَذَا الْحَدِيثَ فَرَوَى أَبُو دَاؤُدَ الْأَطْيَالِسِيِّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ : قِيلَ لِعَائِشَةَ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّوْمُ فِي ثَلَاثَةِ " فَقَالَتْ : لَمْ يَحْفَظْ إِنَّهُ دَحْلَ وَهُوَ يَقُولُ " قَاتَلَ اللَّهُ أَيْمُونَ يَقُولُونَ الشُّوْمُ فِي ثَلَاثَةِ " فَسَمِعَ آخِرَ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَسْمَعْ أَوْلَهُ . قُلْتُ : وَمَكْحُولٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ لَكِنْ رَوَى أَحْمَدُ وَأَنْ حُرَيْمَةُ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَنِ " أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي عَامِرٍ دَخَلَا عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَا : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الظِّيرَةُ فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالدَّارِ " فَعَضَبَتْ عَضْبًا شَدِيدًا وَقَالَتْ : مَا قَالَهُ وَإِنَّمَا قَالَ " إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةَ كَانُوا يَتَطَيَّرُونَ مِنْ ذَلِكَ " اُتَهَى ، وَلَا مَعْنَى لِلثَّكَارِ ذَلِكَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ مَعَ مُوَافَقَةِ مِنْ ذَكْرِنَا مِنَ الصَّحَابَةِ لَهُ فِي ذَلِكَ وَقَدْ تَأَوَّلَهُ غَيْرُهَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ سِيقَةُ الْبَيَانِ اعْتِنَادُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ لَا أَنَّهُ إِحْبَارٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتُبُوتِ ذَلِكَ وَسَيَاقِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُقْتَدِمِ ذَكْرُهَا يُعَدُّ هَذَا التَّأْوِيلُ . قَالَ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ : هَذَا حَوَابٌ سَاقِطٌ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُعِثِ لِيُخْبِرَ النَّاسَ عَنْ مُعْقَدَاتِهِمُ الْمَاضِيَّةِ وَالْحَاضِرَةِ وَإِنَّمَا بَعْثَ لِيُعَلِّمُهُمْ مَا يُلْزِمُهُمْ أَنْ يَعْقِدُوهُ اُتَهَى : وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ التَّرْمِدِيُّ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ " سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا شُوْمٌ وَقَدْ يَكُونُ الْيَمِنُ فِي الْمَرْأَةِ وَالدَّارِ وَالْفَرَسِ " فَنَبَيِّ إِسْتَادَهُ ضَعْفُ ثُمَّ مُخَالَفَتِهِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ مَعْنَى سَمِعْتُ مِنْ يُفَسِّرُ هَذَا الْحَدِيثَ يَقُولُ : شُوْمُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ لُكُودٍ وَشُوْمُ الْفَرَسِ إِذَا لَمْ يَغُرِ عَلَيْهِ وَشُوْمُ الدَّارِ جَارُ السَّوْءِ . وَرَوَى أَبُو دَاؤُدَ فِي الْطَّبِّ عَنْ أَبِينَ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكِ أَبْنِهِ سُلَيْلَ عَنْهُ فَقَالَ : كَمْ مِنْ دَارٍ سَكَنَهَا نَاسٌ فَهَكُوا . قَالَ الْمَازِرِيُّ فَيَحْمِلُهُ مَالِكٌ عَلَى ظَاهِرِهِ وَالْمَعْنَى أَنَّ قَدَرَ اللَّهِ رُبَّما اتَّقَى مَا يَكْرُهُ عِنْدَ سُكُنِي الدَّارِ فَتَصِيرُ فِي ذَلِكَ كَالسَّبَبِ فَتَسَامَحَ فِي إِضَافَةِ

ذِكْرُ الْخِتَالِفِ عَلَى يُونُسَ فِيهِ ١١٧

٨٠٣١-٣٧٧ - أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ نَزَارَ قَالَ : أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مَبْرُورٍ ، عَنْ يُونُسَ قَالَ أَبْنُ شَهَابٍ : عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " الشُّؤْمُ فِي الْفَرَسِ ، وَالْمَرَأَةِ ، وَالدَّارِ " ^{٣٧٨}

الشَّيْءُ إِلَيْهِ اتَّسَاعًا . وَقَالَ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ : كُمْ يُرْدُ مَالِكٌ إِضَافَةَ الشُّؤْمِ إِلَى الدَّارِ وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جَرْيِ الْعَادَةِ فِيهَا فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَرْءِ الْخُرُوجُ عَنْهَا صِيَانَةً لِلْاعْتِقَادِهِ عَنِ التَّعْلُقِ بِالْبَاطِلِ . وَقَيْلٌ : مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ يَطْوُلُ تَعْذِيبَ الْقَلْبِ بِهَا مَعَ كَرَاهَةِ أَمْرِهَا لِمُلَازَمَتِهَا بِالسُّكُونِ وَالصُّحْنَةِ وَلَوْلَمْ يَعْقِدُ الْإِلْسَانُ الشُّؤْمَ فِيهَا فَأَشَارَ الْحَدِيثُ إِلَى الْأَمْرِ بِفِرَاقِهَا لِيَرْجُوا التَّعْذِيبِ . قَلْتُ : وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ فِي تَأْوِيلِ كَلَامِ مَالِكٍ أَوْلَى وَهُوَ نَظِيرُ الْأَمْرِ بِالْفَرَسِ مِنَ الْمَجْدُومِ مَعَ صِحَّةِ نَبْيِ الْعَدُوِّ وَالْمُرَادُ بِذَلِكِ حَسْنُ الْمَادَةِ وَسَدَ الدَّرِيَّةِ لِلَّهِ يُوَافِقُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ فَيَعْتَقِدُ مَنْ وَقَعَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ الْعَدُوِّ أَوْ مِنَ الطَّيْرِ فَيَقُولُ فِي اعْتِقَادِهِ مَا يُهِنُّ عَنِ اعْتِقَادِهِ فَأَشَيرُ إِلَى اجْتِنَابِ مِثْلِ ذَلِكِ . وَالطَّرِيقُ فِيمَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ فِي الدَّارِ مِنْ لَأَنَّ يُيَادِرَ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْهَا لِأَنَّهُ مَتَّمَ اسْتَمْرَرَ فِيهَا رُبُّمَا حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى اعْتِقادِ صِحَّةِ الْطَّيْرِ وَالشُّؤْمِ . وَأَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةِ عَنْ أَئْنِسَ قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ كَثِيرٍ فِيهَا عَدَدًا وَأَمْوَالًا فَتَحَوَّلُنَا إِلَى أُخْرَى فَقُلَّ فِيهَا ذَلِكَ فَقَالَ : ذُرُوهَا ذَمِيمَةً " وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ فَرْوَةِ بْنِ مُسِيَّكَ بِالْمُهْلَةِ مُصْغَرًا مَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّهُ هُوَ السَّائِلُ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادَ بْنِ الْهَادِ أَحَدِ كَبَارِ الْتَّائِبِينَ وَلَهُ رَوَايَةٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ قَالَ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مُنْقَطِعًا قَالَ : وَالدَّارُ الْمَذُوكَةُ فِي حَدِيثِهِ كَانَتْ دَارٌ مُكْمِلٌ بِضمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَكَسْرِ الْيِمِيمِ بَعْدَهَا لَامٌ - وَهُوَ أَنْ عَوْفُ أَخْرُوْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَبْنُ عَوْفٍ - قَالَ : وَإِنَّمَا أَمْرَهُمْ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهَا وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّوا لَكُنَّ الْخَالِقَ جَلَّ وَعَلَّا جَعَلَ ذَلِكَ وَفَقًا لِطُهُورِ قَضَائِهِ وَأَمْرَهُمْ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا لِعَلَا يَقُولُ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ فَيَسْتَمِرُ اعْتِقَادُهُمْ . قَالَ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ : وَأَفَادَ وَصَفَهَا بِكَوْنِهَا ذَمِيمَةً جَوَازَ ذَلِكَ وَأَنَّ ذَكْرَهَا يَقْبِعُ مَا وَقَعَ فِيهَا سَاعِنَغَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهَا وَلَا يَمْتَنِعُ ذَمَّ مَحْلِ الْمُكْرُوهِ وَإِنَّ كَانَ لَيْسَ مِنْهَا شَرُعًا كَمَا يُدْمِنُ الْعَاصِي عَلَى مَعْصِيَتِهِ وَإِنَّ كَانَ ذَلِكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى . وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ : هُوَ إِسْتِشَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ وَمَعْنَاهُ إِبْطَالِ مَذَهَبِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْتَّصِيرِ فَكَانَتْ إِنْ كَانَتْ لِأَحَدِكُمْ دَارٌ يَكْرُهُ سُكُونَهَا أَوْ امْرَأَ يَكْرُهُ صُحبَتَهَا أَوْ فَرْسٌ يَكْرُهُ سَيِّرَهُ فَلِيُفَارِقُهُ . قَالَ وَقَيْلٌ إِنَّ شُؤْمَ الدَّارِ ضَيْقَهَا وَسُوءُ جَوَارِهَا وَشُؤْمَ الْمَرَأَةِ أَنَّ لَا تَلَدُ وَشُؤْمَ الْفَرَسِ أَنَّ لَا يَغْرِي عَلَيْهِ . وَقَيْلٌ الْمَعْنَى مَا جَاءَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ رَوَاهُ الْمَمِيَّاطِيُّ فِي الْخَلِيلِ " إِذَا كَانَ الْفَرَسُ ضَرُورًا فَهُوَ مَشْتُوْمٌ وَإِذَا حَتَّتِ الْمَرَأَةَ إِلَى بَعْلِهَا الْأَوَّلِ فَهِيَ مَشْتُوْمَةٌ وَإِذَا كَانَتِ الدَّارَ بِعِدَةٍ مِنْ الْمَسْجِدِ لَا يُسْمَعُ مِنْهَا الْأَذَانَ فَهِيَ مَشْتُوْمَةٌ . وَقَيْلٌ : كَانَ قَوْلُهُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ تُسْبِحُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى " مَا أَصَابَ مِنْ مُبْصِيَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ " الْآيَةُ حَكَاهُ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالْتَّسْبِحُ لَا يُبَثِّتُ بِالْاحْتِمَالِ لَا سِيمَى مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ وَلَا سِيمَا وَقَدْ وَرَدَ فِي نَفْسِ هَذَا الْحَبَّرِ نَبْيِ الْتَّصِيرِ ثُمَّ إِبْنَتُهُ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَذُوكَةِ . وَقَيْلٌ يُحْمِلُ الشُّؤْمَ عَلَى قَلْةِ الْمُوَافَقةِ وَسُوءِ الْطَّبَاعِ وَهُوَ الْمَسْكُنُ الْمُسُوءُ وَقَاصِ رَفْعَهُ (مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ الْمَرَأَةِ الصَّالِحةِ وَالْمَسْكُنِ الصَّالِحِ وَالْمَرْكَبِ الْهَنْيِ) . وَمِنْ شَقاوَةِ الْمَرْءِ الْمَرَأَةِ السُّوءِ وَالْمَسْكُنِ السُّوءِ وَالْمَرْكَبِ السُّوءِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدَ . وَهَذَا يَعْتَصِبُ بِعَضُّ أُتْوَاعِ الْأَجْنَاسِ الْمَذُوكَةِ دُونَ بَعْضٍ وَبِهِ صَرَحَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَقَالَ : يَكُونُ لِقُوْمٍ دُونَ قَوْمٍ وَذَلِكَ كُلُّهُ يَقْدِرُ اللَّهُ . وَقَالَ الْمُهَلَّبُ مَا حَاصَلَهُ : أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِقَوْلِهِ " الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةِ " مِنَ الْتَّرْمِ الْتَّصِيرِ وَلَمْ يَسْتَطِعْ صَرَفَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّمَا يَقْعُدُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ثَلَاثَةُ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَثْرُكُوهَا عَنْكُمْ وَلَا يُعَذِّبُوهَا أَنْفُسُكُمْ بِهَا وَيَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ تَصْدِيرُهُ الْحَدِيثُ بِنَفْيِ الْطَّيْرِ . وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبْنُ حِيَانَ عَنْ أَئْنِسَ رَفَعَهُ " لَا طَيْرَةَ وَالْطَّيْرُ عَلَى مِنْ تَطِيرَهُ وَإِنْ تَكُنْ فِي شَيْءٍ فَفِي الْمَرَأَةِ " الْحَدِيثُ وَفِي صِحَّتِهِ نَظَرَ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ عُتْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَئْنِسَ ، وَعُتْبَةَ مُخْتَلِفٍ فِيهِ وَسَيْكُونُ لَنَا عَوْدَةً إِلَى بَقِيَّةٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْتَّصِيرِ وَالْفَالِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْطَّبِّ حَيْثُ ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

378 - أَحْمَد بِرْ قَمْ (٦١٠٦) وَهُوَ صَحِيحٌ

- ٨٠٣٢-٣٧٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّشِّنَ قَالَ : حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا عَدُوَى ، وَلَا طِيرَةَ ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةِ فِي الْمَرَأَةِ ، وَالدَّارِ ، وَالْفَرَسِ " ^{٣٧٩}
- ٨٠٣٣-٣٧٩ - أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، وَمَالِكٌ ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حَمْزَةَ ، وَسَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا عَدُوَى ، وَلَا طِيرَةٌ إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةِ : الْمَرَأَةِ وَالْفَرَسِ وَالدَّارِ " وَأَحَدُهُمَا يَزِيدُ الْكَلْمَةَ ^{٣٨٠}
- ٨٠٣٤-٣٨٠ - الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ قَرَأَ عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حَمْزَةَ ، وَسَالِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ ، وَالْمَرَأَةِ ، وَالْفَرَسِ " أَدْخَلَ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ بَيْنَ الزُّهْرِيِّ وَبَيْنَ سَالِمٍ مُحَمَّدَ بْنَ زَيْدَ بْنِ فُقْنَدٍ ، وَأَرْسَلَ الْحَدِيثَ ^{٣٨١}
- ٨٠٣٥-٣٨١ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ زَيْدَ بْنِ فُقْنَدٍ ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فِي الْمَسْكِنِ ، وَالْمَرَأَةِ ، وَالْفَرَسِ ، وَالسَّيْفِ " خَالِفُهُ شُعْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ ، وَمَعْمَرَ ، وَسُفْيَانَ ^{٣٨٢}

³⁷⁹ - مسنـد أـحمد برـقم(٦٥٥٨) صـحيح ، وـهو في مـسلم

³⁸⁰ - الجامـع لـابـن وهـب برـقم(٦٣١) صـحيح = العـدوـى : اسـم من الإـعدـاء، يـقال : أـعدـاه الدـاء يـعـديـه إـعدـاء، وـهو أن يـصـيبـه دـاء مـثـلـ الذي بـصـاحـبـ الدـاء = لا طـيرـة : لـا تـشـاؤـ

³⁸¹ - موـطـا مـالـك برـقم(١٧٨٧) وـمـسـلم برـقم(٥٩٣٧) وـسـنـن أـبـي دـاود برـقم(٣٩٢٤) وـنـص برـقم(٣٥٨٤)

وـفي شـرـح النـوـوي عـلـى مـسـلم - (ج / ٧ / ص ٣٨٢) أـخـتـلـف الـعـلـمـاء فـي هـذـا الـحـدـيـث ، فـقـال مـالـك وـطـائـفة : هـو عـلـى ظـاهـرـه ، وـإـنـ الدـار قـد يـجـعـل اللـه تـعـالـى سـكـنـا سـبـبـا لـالـضـرـر أوـ الـهـلـكـاـك ، وـكـذا اـتـخـاذـ الـمـرـأـة الـمـعـيـنة أوـ الـفـرـس أوـ الـخـادـم قـد يـجـعـل الـهـلـكـاـك عـنـهـ بـقـضـاء اللـه تـعـالـى . وـمـعـناـه قـد يـجـعـلـ الشـؤـمـ فـي هـذـهـ الـثـلـاثـةـ كـمـا صـرـحـ بـهـ فـي روـاـيـةـ : (إـنـ يـكـنـ الشـؤـمـ فـي شـيـءـ) وـقـالـ الـحـطـاطـيـ وـكـثـيرـونـ : هـوـ فـي مـعـنىـ السـيـسـتـنـاءـ مـنـ الطـيرـةـ أـيـ الطـيرـةـ مـنـهـيـ عـنـهـ إـلـاـ أـنـ يـكـونـ لـهـ ذـارـ يـكـرـهـ سـكـنـاـهـاـ ، أـوـ اـمـرـأـةـ يـكـرـهـ صـحبـهـاـ ، أـوـ فـرـسـ أوـ خـادـمـ فـلـيـقـارـقـ الـحـمـيـعـ بـالـبـيـعـ وـتـحـوـهـ ، وـطـلاقـ الـمـرـأـةـ . وـقـالـ آخـرـونـ : شـؤـمـ الدـارـ ضـيـقـهـاـ ، وـسـوـءـ جـيـرـهـاـ ، وـأـدـأـهـ . وـشـؤـمـ الـمـرـأـةـ عـدـمـ وـلـادـكـاـ ، وـسـلـاطـةـ لـسـانـهـاـ ، وـتـغـرـبـهـاـ لـلـرـبـ . وـشـؤـمـ الـفـرـسـ : أـنـ لـاـ يـغـزـيـ عـلـيـهـاـ ، وـقـيلـ : حـرـاـكـاـ وـغـلـاءـ ثـمـنـهـاـ . وـشـؤـمـ الـخـادـمـ سـوـءـ حـلـقـهـ ، وـقـلـةـ تـعـهـدـهـ لـمـا فـوـضـ إـلـيـهـ . وـقـيلـ : الـمـرـادـ بـالـشـؤـمـ هـنـاـ عـدـمـ الـمـوـافـقـةـ . وـأـعـتـرـضـ بـعـضـ الـمـلـاحـدـةـ بـحـدـيـثـ (لـا طـيرـةـ عـلـىـ هـذـاـ)ـ ، فـأـحـابـ اـبـنـ قـتـيـةـ وـغـيـرـهـ بـأـنـ هـذـاـ مـخـصـصـ مـنـ حـدـيـثـ (لـا طـيرـةـ إـلـاـ فـيـ هـذـهـ الـثـلـاثـةـ)ـ . قـالـ الـقـاضـيـ : قـالـ بـعـضـ الـعـلـمـاءـ :

الـجـامـعـ لـهـذـهـ الـفـصـولـ السـيـاسـيـةـ فـيـ الـأـحـادـيـثـ ثـلـاثـةـ أـسـسـامـ :

أـحـدـهـاـ مـا لـمـ يـقـعـ الضـرـرـ بـهـ وـلـاـ اـطـرـدـ عـادـةـ خـاصـةـ وـلـاـ عـامـةـ ، فـهـذـاـ لـاـ يـلـفـتـ إـلـيـهـ ، وـأـنـكـرـ الشـرـعـ الـلـنـفـاتـ إـلـيـهـ ، وـهـوـ الطـيرـةـ .

وـالـثـانـيـ مـا يـقـعـ عـنـهـ الضـرـرـ عـمـومـاـ لـاـ يـحـصـهـ ، وـنـادـرـاـ لـاـ مـنـكـرـاـ كـالـلـوـبـاءـ ، فـلـاـ يـقـدـمـ عـلـيـهـ ، وـلـاـ يـخـرـجـ مـنـهـ .

وـالـثـالـثـ مـا يـحـصـ وـلـاـ يـعـمـ كـالـدـارـ وـالـفـرـسـ وـالـمـرـأـةـ ، فـهـذـاـ يـعـاـجـ الـفـرـارـ مـنـهـ . وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

³⁸² - صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ برـقمـ(٢٨٥٩) وـمـسـلمـ برـقمـ(٥٩٤٨) وـالـمـعـجمـ الـكـبـيرـ للـطـبـارـيـ برـقمـ(٥٧١٩)

- ٨٠٣٦-٣٨٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدَ قَالَ : حَدَّثَنَا بَشْرٌ بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمٌ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " إِنَّمَا الشُّؤُمُ فِي ثَلَاثٍ فِي : الْفَرَسِ ، وَالْمَرَأَةِ ، وَالدَّارِ " ^{٣٨٣}
- ٨٠٣٧-٣٨٣ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الشُّؤُمُ فِي ثَلَاثَةِ فِي : الْمَرَأَةِ ، وَالْفَرَسِ ، وَالدَّارِ " ^{٣٨٤}
- ٨٠٣٨-٣٨٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورَ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " الشُّؤُمُ فِي ثَلَاثَةِ فِي : الْمَرَأَةِ ، وَالْفَرَسِ ، وَالدَّارِ " ^{٣٨٥}
- ٨٠٣٩-٣٨٥ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي عَتِيقٍ ، وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، وَحَمْزَةَ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " الشُّؤُمُ فِي الْفَرَسِ ، وَالْمَرَأَةِ ، وَالدَّارِ " ^{٣٨٦}
- ٨٠٤٠-٣٨٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُوبُ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ : يَحْيَى وَأَخْبَرَنِي أَبْنُ شَهَابٍ ، أَنَّ سَالِمًا ، وَحَمْزَةَ ، أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " الشُّؤُمُ فِي الْفَرَسِ ، وَالْمَرَأَةِ ، وَالدَّارِ " ^{٣٨٧}



³⁸³ - صحيح البخاري برقم (٥٧٧٢)

³⁸⁴ - صحيح ، انظر ما قبله

³⁸⁵ - صحيح

³⁸⁶ - صحيح

³⁸⁷ - صحيح

فهرس المصادر والمراجع الهامة

١. التحرير والتنوير
٢. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
٣. الدر المنشور
٤. تفسير ابن كثير
٥. تفسير الألوسي
٦. تفسير البحر الحيط
٧. تفسير الرازي
٨. تفسير السعدي
٩. تفسير الطبراني
١٠. في ظلال القرآن
١١. أحكام القرآن لابن العربي
١٢. أحكام القرآن للجصاص
١٣. أحكام القرآن للشافعي
١٤. أخبار مكة للأزرقي
١٥. اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة
١٦. الآحاد والثاني لابن أبي عاصم
١٧. الأحاديث المختارة للضياء
١٨. الإبانة الكبرى لابن بطة
١٩. التلخيص الحبير لابن حجر
٢٠. إرواء الغليل
٢١. نصب الرأية للزيلعي
٢٢. السنن الصغرى للبيهقي
٢٣. السنن الكبرى للإمام النسائي الرسالة
٢٤. السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي
٢٥. المستدرك على الصحيحين للحاكم
٢٦. المعجم الأوسط للطبراني
٢٧. المعجم الصغير للطبراني

- ٢٨ . المعجم الكبير للطبراني
- ٢٩ . المنتقى لابن الجارود
- ٣٠ . بغية الباحث عن زوائد مسنن الحارث
- ٣١ . بيان مشكل الآثار — الطحاوى
- ٣٢ . تهذيب الآثار للطبرى
- ٣٣ . دلائل النبوة للبيهقي
- ٣٤ . سنن أبي داود
- ٣٥ . سنن ابن ماجه
- ٣٦ . سنن الترمذى
- ٣٧ . سنن الدارقطنى
- ٣٨ . سنن الدارمى
- ٣٩ . سنن النسائى
- ٤٠ . شرح معانى الآثار
- ٤١ . شعب الإيمان للبيهقي
- ٤٢ . صحيح ابن حبان
- ٤٣ . صحيح ابن خزيمة
- ٤٤ . صحيح البخارى
- ٤٥ . صحيح مسلم
- ٤٦ . مجمع الزوائد
- ٤٧ . مستخرج أبي عوانة
- ٤٨ . مسنن أبي يعلى الموصلى
- ٤٩ . مسنن أحمد
- ٥٠ . مسنن البزار ١٤-١
- ٥١ . مسنن الحميدى
- ٥٢ . مسنن السراج محققا
- ٥٣ . مسنن الشافعى
- ٥٤ . مسنن الشاميين للطبرانى
- ٥٥ . مسنن الطيالسى
- ٥٦ . مصنف ابن أبي شيبة مرقم ومشكل

- .٥٧ مصنف عبد الرزاق مشكل
- .٥٨ معرفة السنن والآثار للبيهقي
- .٥٩ موسوعة السنة النبوية
- .٦٠ موطأ مالك
- .٦١ أحاديث الإحياء التي لا أصل لها للسبكي
- .٦٢ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل
- .٦٣ المستند الجامع
- .٦٤ المقاصد الحسنة للسخاوي
- .٦٥ روضة المحدثين
- .٦٦ زاد العاد لابن القيم
- .٦٧ كشف الخفاء من المحدث
- .٦٨ السلسلة الصحيحة
- .٦٩ السلسلة الضعيفة
- .٧٠ صحيح أبي داود
- .٧١ صحيح ابن ماجة
- .٧٢ صحيح الترغيب والترهيب
- .٧٣ صحيح الترمذى
- .٧٤ صحيح وضعيف الجامع الصغير
- .٧٥ إبراز الحكم من حديث رفع القلم
- .٧٦ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار
- .٧٧ التحفة الربانية شرح الأربعين النووية
- .٧٨ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
- .٧٩ الديباج على مسلم
- .٨٠ المنتقى - شرح الموطأ
- .٨١ تأویل مختلف الحديث
- .٨٢ تنویر الحوالك
- .٨٣ تيسير العلام شرح عمدة الحکام - للبسام
- .٨٤ جامع العلوم والحكمة
- .٨٥ حاشية ابن القيم على سنن أبي داود

- .٨٦ حاشية السندي على ابن ماجه
- .٨٧ حاشية السندي على النسائي
- .٨٨ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين
- .٨٩ شرح ابن بطال
- .٩٠ شرح الأربعين النووية
- .٩١ شرح الزرقاني على موطأ مالك
- .٩٢ شرح السيوطي على مسلم
- .٩٣ شرح السيوطي لسنن النسائي
- .٩٤ شرح النووي على مسلم
- .٩٥ شرح بلوغ المرام للشيخ عطية محمد سالم
- .٩٦ شرح رياض الصالحين لابن عثيمين
- .٩٧ شرح سنن ابن ماجه
- .٩٨ شرح سنن النسائي
- .٩٩ شرح سنن النسائي
- .١٠٠ عمدة القاري شرح صحيح البخاري
- .١٠١ عون المعبود
- .١٠٢ فتح الباري لابن حجر
- .١٠٣ فتح الباري لابن رجب
- .١٠٤ فقه السنة للسيد سابق
- .١٠٥ فيض القدير، شرح الجامع الصغير، الإصدار ٢
- .١٠٦ مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايح
- .١٠٧ موطأ محمد بشرح اللكتوي
- .١٠٨ الدرر السننية في الأجوية النجدية - الرقمية
- .١٠٩ الفتاوی الفقهیة الکبری
- .١١٠ الفتاوی الهندیة
- .١١١ الفقه الإسلامي وأدلته
- .١١٢ الموسوعة الفقهية ٤٥-١ كاملة
- .١١٣ فتاوى (سؤال من حاج)
- .١١٤ فتاوى الأزهر

- فتاوى الإسلام سؤال وجواب . ١١٥
- فتاوى الرملي . ١١٦
- فتاوى الرحيلي . ١١٧
- فتاوى السبكي . ١١٨
- فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة . ١١٩
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . ١٢٠
- فتاوى من موقع الإسلام اليوم . ١٢١
- فتاوى نور على الدرب . ١٢٢
- فتاوى واستشارات الإسلام اليوم . ١٢٣
- فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ . ١٢٤
- فتاوى يسألونك . ١٢٥
- مجموع فتاوى ابن تيمية . ١٢٦
- مجموع فتاوى ومقالات ابن باز . ١٢٧
- مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين . ١٢٨
- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام . ١٢٩
- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - زيدية . ١٣٠
- الروضۃ الندية . ١٣١
- السیل الجرار المتذلف على حدائق الأزهر - الرقمية . ١٣٢
- الفقه على المذاهب الأربع . ١٣٣
- المحلی لابن حزم . ١٣٤
- سبل السلام . ١٣٥
- شرح السنة للبغوي . ١٣٦
- الأوسط لابن المنذر . ١٣٧
- الروياني . ١٣٨
- الشمائل الحمدية للترمذی . ١٣٩
- الآداب للبيهقي . ١٤٠
- تعظيم قدر الصلاة . ١٤١
- الدولابي . ١٤٢
- تحفة الأشراف . ١٤٣

- ١٤٤ . شرح النيل وشفاء العليل - إباضية
- ١٤٥ . طرح التثريب
- ١٤٦ . نيل الأوطار
- ١٤٧ . المكتبة الشاملة ٢
- ١٤٨ . برنامج قالون

الفهرس العام

٢	مقدمة هامة.....
٣	المبحث الأول.....
٣	طبعات السنن الكبرى للنسائي.....
٧	المبحث الثاني.....
٧	طبعات كتاب عشرة النساء.....
١٠	المبحث الثالث.....
١٠	عملنا في هذا الكتاب.....
١٢	المبحث الرابع.....
١٢	ترجمة مختصرة للنسائي رحمه الله.....
١٨	كتاب عشرة النساء.....
١٨	لإمام النسائي رحمه الله.....
١٨	١. حُبُّ النِّسَاء.....
١٨	٢. مَيْلُ الرَّجُلِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ.....
٢٠	٣. حُبُّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَكْثَرٌ مِّنْ بَعْضٍ.....
٢٥	٤. الْغَيْرَةُ.....
٣٢	٥. الْأَنْتَصَارُ.....
٣٤	٦. الْأَفْتَخَارُ.....
٣٥	٧. الْمُتَشَبِّعَةُ بِعِبْرٍ مَا أُعْطِيَتْ وَذِكْرُ الْاِخْتِلَافِ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي ذَلِكِ.....
٣٦	٨. الْقَسْمُ لِلنِّسَاءِ.....
٣٧	٩. الْحَالُ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهِ حَالُ النِّسَاءِ.....
٤٠	١٠. تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ تَنَاهُهُ { تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمْنَ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ تَقْرَأَ أَعْيُنَهُنَّ وَلَا يَحْزُنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا أَتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلَيْمًا حَلِيمًا } (٥١) سورة الأحزاب.....
٤١	١١. قُرْعَةُ الرَّجُلِ بَيْنَ نِسَائِهِ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ.....
٤٨	١٢. الْمَرْأَةُ تَهْبُ يَوْمَهَا لِامْرَأَةٍ مِّنْ نِسَاءِ زَوْجَهَا.....
٤٩	١٣. إِذَا اسْتَأْذَنَ نِسَاءَهُ فَأَذْنَ لَهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ وَيَدْرُونَ عَلَيْهِ.....
٥١	١٤. مُلَائِعَةُ الرَّجُلِ زَوْجَتِهِ.....
٥٣	١٥. مُضَاحَكَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ.....
٥٤	١٦. مُسَابِقَةُ الرَّجُلِ زَوْجَتِهِ.....
٥٦	١٧. إِبَاحةُ الرَّجُلِ اللَّعْبَ لِرَوْجَتِهِ بِالْبَنَاتِ.....
٥٩	١٨. إِبَاحةُ الرَّجُلِ لِرَوْجَتِهِ النَّظَرَ إِلَى اللَّعْبِ.....

إطلاق الرجل لزوجته استماع الغناء ، والضرب بالدف	19.
طاعة المرأة زوجها	20.
في المرأة تبكيت مهاجرة لفراش زوجها	21.
نظر المرأة إلى عوره زوجها	22.
إثبات المرأة محاجة	23.
تاويل قول الله جل ثناؤه : {نساؤكم حرث لكم فأنتم حرثكم أني شنتم .. } (٢٢٣) سورة البقرة .	24.
تاويل هذه الآية على وجہ آخر	25.
ذكر اختلاف الناقلين لخبر خزيمة بن ثابت في إثبات النساء في أدبارهن	26.
ذكر الاختلاف فيه على عبد الله بن علي بن السائب	.٢٧
ذكر حديث عبد الله بن عمرو فيه	.٢٨
ذكر حديث ابن عباس فيه ، واختلاف الفاظ الناقلين عليه	.٢٩
ذكر حديث عمر بن الخطاب في ذلك	.٣٠
ذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك	31.
ذكر حديث علي بن طلق في إثبات النساء في أدبارهن	32.
الشغيب في المبايعة	33.
النهي عن التحرُّد عند المبايعة	34.
ما يقول : " إذا أناهنا " ..	35.
طواف الرجل على نسائه في الليلة الواحدة	36.
طواف الرجل على نسائه ، والاغتسال عند كل واحدة	37.
طواف الرجل على نسائه ، والاقتصار على غسل واحد وذكر الاختلاف على معمر في خبر أنس في ذلك	38.
ما على من أمهاته ، ثم أراد أن يعود	39.
الجعْب إذا أراد أن ينام وذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في ذلك	40.
ذكر اختلاف الناقلين لخبر عبد الله بن عمرا في ذلك	41.
كيف ثُوِّنَتْ الْمَرْأَةُ ، وكيف يُذْكَرُ الرَّجُلُ ..	42.
صفة ماء الرجل ، وصفة ماء المرأة ..	43.
العزل وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك	44.
ذكر الاختلاف على الزهرى في خبر أبي سعيد فيه	45.
ما ينال من الحاضر تاويل قول الله تبارك وتعالى : {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا طَهَرْنَ فَأَنْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ} (٢٢٢) سورة البقرة ..	46.
ما يجب على من وطأ امهاته في حال حيضتها وذكر الاختلاف	47.
ذكر الاختلاف على الحكم بن عتبة فيه ..	48.
ذكر الاختلاف على قنادة فيه ..	49.

١٢٣.....	ذِكْرُ الاختِلَافِ عَلَىٰ خُصْيَفٍ	50.
١٢٥.....	مُضَاجَعَةُ الْحَائِضِ وَمُبَاشَرَتُهَا	51.
١٢٦.....	مُؤَاكَلَةُ الْحَائِضِ وَالشُّرُبُ مِنْ سُوْرَهَا وَالاِنْتِفَاعُ بِفَضْلِهَا	52.
١٢٨.....	الرُّخْصَةُ فِي أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ بِمَا لَمْ يَكُنْ	53.
١٢٩.....	الرُّخْصَةُ فِي أَنْ تُحَدِّثَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بِمَا لَمْ يَكُنْ	54.
١٣٠.....	الرُّخْصَةُ فِي أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ بِمَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَهِهِ	55.
١٣١.....	الرُّخْصَةُ فِي أَنْ تُحَدِّثَ الْمَرْأَةُ بِمَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا	56.
١٣٥.....	رِعَايَةُ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا	57.
١٣٦.....	شُكْرُ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا	58.
١٤١.....	الْوَصِيَّةُ بِالنِّسَاءِ	59.
١٤٢.....	النَّهْيُ عَنِ التِّمَاسِ عَثَرَاتِ النِّسَاءِ	60.
١٤٣.....	إِطْرَاقُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ لَيْلًا ، وَذِكْرُ اختِلَافِ الْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِعَبِيرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ حَابِرِيهِ	61.
١٤٤.....	الْوَقْتُ الَّذِي يُسْتَحْبِطُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْرُقَ فِيهِ زَوْجَهُ	62.
١٤٥.....	حَقُّ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ	63.
١٤٦.....	حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا	64.
١٤٧.....	مُدَارَأَةُ الرَّجُلِ زَوْجَهُ	65.
١٤٨.....	لُطْفُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ	66.
١٤٩.....	رَفْعُ الْمَرْأَةِ صَوْنَهَا عَلَى زَوْجِهَا	67.
١٥٠.....	غَضَبُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا	68.
١٥١.....	هِجْرَةُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا حَدِيثُ الْمُتَظَاهِرَيْنِ	69.
١٥٣.....	اعْتِزَالُ الرَّجُلِ نِسَاءً	70.
١٥٤.....	هِجْرَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ	71.
١٥٥.....	كَمْ تُهْجِرُ	72.
١٥٦.....	ضَرْبُ الرَّجُلِ زَوْجَهُ	73.
١٦٠.....	كَيْفَ الضَّرْبُ	74.
١٦١.....	خِدْمَةُ الْمَرْأَةِ (زوجها)	75.
١٦٣.....	تَحْرِيمُ ضَرْبِ الْوِجْهِ فِي الْأَدَبِ	76.
١٦٤.....	الْخَادِمُ لِلْمَرْأَةِ	77.
١٦٥.....	مَسَأَلَةُ كُلِّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَى	78.
١٦٧.....	إِثْمُ مَنْ ضَيَّعَ عِيَالَهُ	79.
١٦٩.....	إِيجَابُ نِفَقَةِ الْمَرْأَةِ وَكَسْوَتِهَا	80.
١٧٢.....	الْفَضْلُ فِي ذَلِكَ	81.
١٧٣.....	ثَوَابُ مَنْ رَفَعَ اللُّقْمَةَ إِلَىٰ فِي امْرَأَتِهِ	82.

١٧٤.....	ادخار قوت العيال	83.
١٧٦.....	أَخْذُ الْمَرْأَةَ نِفَقَتْهَا مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بَعْيَرِ إِذْنِهِ ، وَذِكْرُ اخْتِلَافِ الرُّهْرِيِّ وَهَشَامٍ فِي لِفْظِ خَيْرٍ هَنْدٍ فِي ذَلِكَ .	٨٤.
١٧٧.....	نِفَقَةُ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا ، وَذِكْرُ اخْتِلَافِ أَبُوبَ وَابْنِ جُرِيجٍ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي مُلِيْكَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ	٨٥.
١٨٠.....	ثَوَابُ ذَلِكَ وَذِكْرُ الْاِخْتِلَافِ عَلَى شَقِيقٍ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فِيهِ	٨٦.
١٨٢.....	الْفَضْلُ فِي نِفَقَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا ، وَذِكْرُ الْاِخْتِلَافِ عَلَى سُلَيْمَانَ فِي حَدِيثِ زَيْنَبِ فِيهِ	٨٧.
١٨٥.....	ثَوَابُ النِّفَقَةِ عَلَى الزَّوْجَةِ	٨٨.
١٨٦.....	ثَوَابُ النِّفَقَةِ الَّتِي يُتَعَمِّنُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى	٨٩.
١٨٧.....	إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ مَا يُنْفَقُ عَلَى امْرَأَتِهِ هَلْ يُخَيِّرُ امْرَأَتَهُ	٩٠.
١٩٢.....	مَسَأَلَةُ الْمَرْأَةِ طَلاقُ أَخْتِهَا	٩١.
١٩٤.....	مَنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا	٩٢.
١٩٥.....	مَنْ يُدْخُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ	٩٣.
١٩٦.....	حَمْوُ الْمَرْأَةِ	٩٤.
١٩٧.....	الدُّخُولُ عَلَى الْمُعْيَنةِ	٩٥.
١٩٨.....	خَلْوَةُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ	٩٦.
١٩٩.....	ذِكْرُ اخْتِلَافِ الْفَاطِنَاتِ النَّاقِلَيْنَ لِخَبَرِ عُمَرِ فِيهِ	٩٧.
٢٠٣.....	دُخُولُ الْعَبْدِ عَلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرُهُ إِلَيْهَا	٩٨.
٢٠٤.....	نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى عُرْبَةِ الْمَرْأَةِ	٩٩.
٢٠٥.....	إِفْضَاءُ الْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ	١٠٠.
٢٠٦.....	مُبَاشَرَةُ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةِ	١٠١.
٢٠٧.....	بَابُ نَظَرَةِ الْفَجَاهَةِ	١٠٢.
٢٠٨.....	النَّظَرُ إِلَى شِعْرِ ذِي مَحْرُومِ	١٠٣.
٢٠٩.....	مُعَايَقَةُ ذِي مَحْرُومِ	١٠٤.
٢١٠.....	قُبْلَةُ ذِي مَحْرُومِ	١٠٥.
٢١١.....	مُصَافَحَةُ ذِي مَحْرُومِ	١٠٦.
٢١٢.....	مُصَافَحَةُ النِّسَاءِ	١٠٧.
٢١٤.....	نَظَرُ النِّسَاءِ إِلَى الْأَعْمَى	١٠٨.
٢١٦.....	وَضْعُ الْمَرْأَةِ ثِيَابَهَا عِنْدَ الْأَعْمَى	١٠٩.
٢١٨.....	دُخُولُ الْمُحَنَّثِ عَلَى النِّسَاءِ ، وَذِكْرُ الْاِخْتِلَافِ عَلَى عُرْوَةِ فِي الْخَبَرِ فِي ذَلِكَ	١١٠.
٢٢٢.....	لَعْنُ الْمُتَرَجَّلَاتِ مِنِ النِّسَاءِ	١١١.
٢٢٣.....	لَعْنُ الْمُخْتَيَّنِينَ وَإِخْرَاجُهُمْ	١١٢.
٢٢٤.....	مَا ذُكِرَ فِي النِّسَاءِ	١١٣.
٢٢٨.....	ذِكْرُ الْاِخْتِلَافِ عَلَى أَبِي رَجَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ	١١٤.
٢٣١.....	بَرَكَةُ الْمَرْأَةِ	١١٥.

٢٣٢.....	شُؤُمُ الْمَرَأَة.....	116.
٢٣٣.....	ذِكْرُ الْاِخْتِلَافِ عَلَى يُوْسَفَ فِيهِ.....	117.
٢٣٦.....	فَهْرِسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الْحَامِة.....	